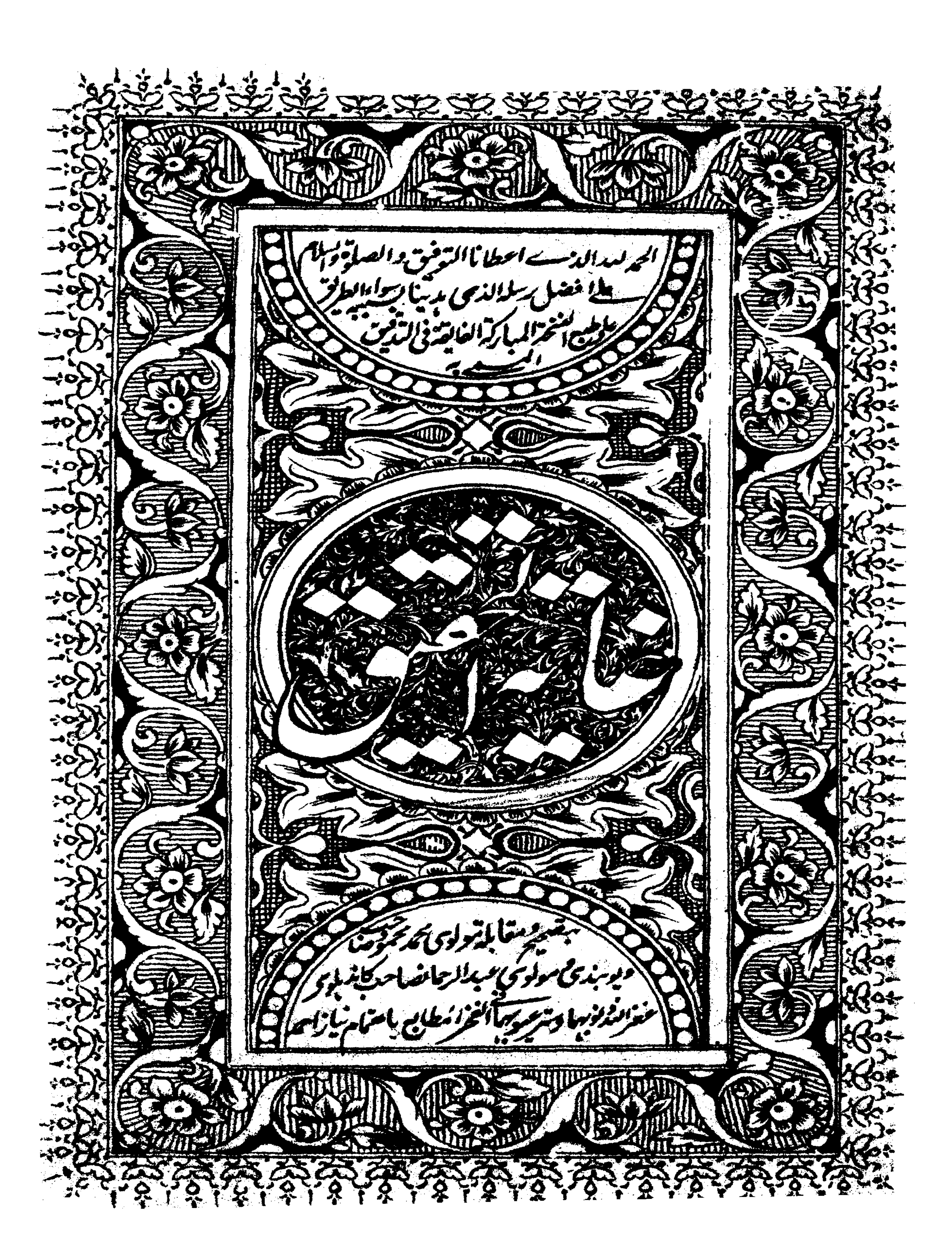

الحمد لله الذی اعطانا التوفیق والصلوٰۃ والسلام
علی افضل رسلہ الذی ہدینا سواء الطریق
وعلی طبع النسخۃ المبارکۃ الفائقۃ فی التدقیق
المسمیٰ بہ
بتصحیح و مقابلہ مولوی محمد محمود حسن صاحب
دیوبندی و مولوی عبدالرحمٰن صاحب کاندھلوی
غفر اللہ ذنوبہما و ستر عیوبہما فخر المطابع باہتمام نیاز احمد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انعم علينا بنعمه العظام وتفضل علينا بمننه الجسام ورفع معالم الدين ومنارها ونشر في افئدة
الناس اضواءها وانوارها وجعل علم الاعراب اقربها فايدة وارجحها عايدة وارجحها معيارا واسناها عظة ومقدارا حيث صيرها
مفتاحا بابا ثيلة في معرفة العلوم الاسلامية ومصباحا بنوره يستضاء في سائر فنون الادبية فنصبه سلما به يتيسر الارتقاء
الى علم البيان فيمكن الاطلاع على نكت نظم القران والصلوة على رسوله محمد الذي كسر بناء الجهل في الانام وحسم
الشكوك والشبهات عن طرق الاسلام وعلى اله واصحابه الكرام وبعد فيقول العبد الضعيف الحقير صفي بن نصير عفى
الله تعالى عن عيوب نفسه وجعل يومه خيرا من امسه لما رايت ان الاحتياج الى تحصيل علم الاعراب بين لا يدفع والافتقار الى تحقيقه
مكشوف لا يقنع وان المختصر المسمى بالكافية في هذا الفن جامع لفروع النحو وقواعده شامل لاحكامه ومعاقده متحل بحسن
التفهيم والتهذيب وحسن التنظيم والترتيب مقبول فيما بين الانام وشايع في بلاد الاسلام وقد شرحه طائفة من العلماء
واشتغل بحل نكاته حواشيه زمرة من الفضلاء غير ان شروحهم وحواشيهم لم تكن وافية في ابراز محاسنه واخراج بدايعه وكشف
معضلاته وحل مشكلاته الا حواشي شيخي واستاذي ومولاي وهو الشيخ الامام ملاذ الاسلام قدوة ارباب التحقيق استاذ
اصحاب التدقيق باني مباني فنون الادب كاشف غوامض كلام العرب ناشر رايات للمعقول والمنقول عامر ابنية الفروع والاصول
حجة الاسلام والمسلمين وارث الانبياء والمرسلين الا وهو الذي استضاء شمس المعاني من شهاب نظره واستنار ضياء الاسلام
من برهان فكره واختص بعناية الله تعالى الملك شهاب بن شمس بن عمر الدولتابادي اعلى الله تعالى اعلام علومه واعطا ثاقوبه
في نتايج فهومه ومتع الله المسلمين بطول بقائه وادام علينا نعمة لقائه فانها كافية في ابراز معانيه واسراره وكشف مبانيه و
استاره ولذلك توفرت رغبة المحصلين على تعليمها وتحصيلها واستدعت اصدقائي نحو الاحاطة بجملها وتفصيلها غير ان بعضا
مشكلات اقدام المحصلين في كشف القناع عن جمال مخدرات الفوائد بما دعت فيما بهم من ادراك رموز اسرارها ولقد
رايت كثيرا من الناس اكتفوا بفهم ما من ظاهر الفاظ من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال ووقوف على ما فيها من
مطويات الرموز والاسرار ومكنونات المعاني والاستار ... عن لطايفها الحجاب ودون ... حقايقها
استار ... فلا بد من ايضاح رموزها ومشكلاتها ... الكلام على وجه يميل ... الفاظها
ومعانيها ... بعباراتها ومبانيها ... حقايقها ودقايقها ... على الاختصار والايجاز لم ازد فيه شيئا
اجنبيا الا ما يتوقف عليه حل الكتاب ولم اطول ذكر ما فيها من ... من الفوائد الا ما لا يخفى على الطلاب من الزوائد

لاشتماله على تحقيق المعاني وتدقيق المباني غاية التحقيق والله دليل التوفيق والهادي الى سواء الطريق سائلا من الله الكريم
آملا من لطفه القديم ان يجعله خالصا لوجهه الكريم وسببا للوصول الى جنات النعيم ونافعا الى الاحفاد والطلاب ومفيدا
للاحباب والاخوان متوقعا من افاضل العصر والزمان الذين شرفوا بالمطالعة وتوجه الاذهان ان ينظروا فيه بعين
الرضاء والاحسان وان يصلحوا بقدر الوسع والامكان لو اطلعوا على الخطاء والنسيان او جريان القلم بالطغيان اذ
لا معصوم من الخطاء والنسيان الا كلام الرحمن والنسيان مركب مع الانسان والخطاء قد يقع من المجتهدين في بعض
الازمان والاغماض عن كل عيب ونقصان من الله الكريم المنان يجازيني واياكم بالعفو والغفران وارزقني واياكم رؤية
اللقاء والرضوان ويسهل علينا وعليكم تحقيق الكلام في جميع ما يتعلق بهذا الكتاب من المقاصد والمرام قال الشيخ
رحمه الله تعالى في بداية كتابه بسم الله الرحمن الرحيم الكلمة وكان ينبغي ان يبدأ بعد التسمية بالحمد لله اقتداء بالسلف وعملا بقوله
عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع لكنه ترك ذلك هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه
كتابه ليس ككتب السلف حتى يبدأ به على سننها وليس ذا بال حتى يكون بترك الحمد اقطع فلما كان النحوي يبحث عن احوال
الكلمة والكلام من حيث الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وهذه الاحوال عوارض ذاتية لهما وما يبحث في علم عن عوارضه
الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعي هذا العلم بدأ الشيخ اولا بذكر الكلمة وثانيا بذكر الكلام لان
معرفة احوال الشيء مسبوقة بمعرفته فان قيل كيف يجوز ان يكون الموضوع امرا متعددا قلنا لاشتراكهما في امر واحد وهذا مثل
في سائر العلوم كالادلة الشرعية من الكتاب والسنة والاجماع والقياس فانها موضوعة لعلم واحد وهو اصول الفقه لاشتراكها
في كون كل واحد منها دليلا شرعيا مثبتا لحكم شرعي والكلمة والكلام كذلك لانهما يشتركان في كون كل واحد منهما لفظا
موضوعا للمعنى على ان الموضوع في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وانما التعدد بالنظر الى
نوعيه وانما قدم الكلمة على الكلام لانها جزء الكلام والكلام مركب ومعرفة المركب موقوفة على معرفة المفرد والموقوف عليه مقدم
طبعا على الموقوف فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع وكان العوارض الذاتية للشيء هي التي تلحقه لذاته او لجزئه او لامر خارج
مساو له وقد عرفت ان العوارض الذاتية للكلمة والكلام هي الاعراب والبناء والاعراب لا يلحق الكلام بالنظر الى ذاته وانما
يلحقه بالنظر الى جزئه وهو الكلمة لقيامه مقامها اذ لا محل له من الاعراب الا اذا قام مقام المفرد على ما عرف فكان يستحق
بالتقديم وفيه تأمل ان يقول النحوي كما يبحث عن احوال المركب الاسنادي يبحث عن احوال المركب الاضافي والتوصيفي والامتزاجي
او غير ذلك ايضا كوجوب بناء الجزئين في احد عشر واعراب احدهما دون الاخر في اثنا عشر وكصحة اضافة نحو عشر الى مميزه
نحو احد عشرك وامتناع اضافة اثنا عشر الى مميزه ونحو ذلك من الاحكام فلا ذكر هذه المركبات كما ذكر ذلك اللهم الا انه يجاب عنه بان
ذكر الكلمة يغني عن ذكرها لان النحوي انما يبحث عن احوالها من حيث اعراب الجزئين او بنائهما او اعراب احدهما وبناء الاخر
ونحو ذلك فكانت مباحث هذه المركبات بعد الاعتبار مندرجة تحت مباحث الكلمة فلا حاجة الى ذكرها بخلاف المركب الاسنادي
فانه مبني وقد يقوم مقام المفرد فيكتسي اعرابه فحينئذ يكون المجموع متصفا بالمحل فالنحوي يبحث عن احواله من حيث البناء
باعتبار ذاته ومن حيث الاعراب باعتبار جزئه فلا يكون مباحثه مندرجة تحت مباحث الكلمة فلا بد من ذكرها وفيه
[illegible] لا يخفى فان قيل اللام في الكلمة لا يخلو اما ان يكون للجنس او للاستغراق او للعهد الخارجي والذهني لا يجوز
كلها [illegible] اما [illegible] الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن الفرد والافراد [illegible]

والكلمة والتاء التي في الكلمة تشعر بالوحدة وهي توجب اعتبار الفرد فكان بينهما منافاة واما لام الاستغراق فلانها تشير الى
الماهية من حيث هي موجودة في جميع الافراد اللغوية او العرفية والتاء توجب وقوعها على الفرد فكان بينهما ايضًا
منافاة ولانها لا تلايم المحل لان المحل محل التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد واما لام العهد الخارجي فلانها تشير
الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود بين المتكلم والسامع في الخارج وليس هيهنا كلمة معهودة في
الخارج ولم يجر لها ذكر ليشار في تعينها وعهديتها الى تلك الكلمة واما لام العهد الذهني فلانها توجب جهالة المحدود
ولانها تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود بين المتكلم والسامع في الذهن حتى قيل ان المعرف
بها في المعنى كالنكرة قيل يمكن ان اللام للجنس والتاء للوحدة النوعية دون الفردية وذلك لان الكلم بدون التاء اسم
جنس يقع وقوعه وضعًا على الخطبة وعلى كلمة الشهادة وعلى الكلمة المنطقية وهي الفعل وحدها وعلى الكلمة اللغوية وهي
ما ينطق به الانسان مفردا او مركبا وعلى الكلمة النحوية وهي كل لفظ وضع لمعنى مفرد فاذا ادخلت التاء افادت
وحدة النوع الغير المعين واريد بدلالة مقام التعريف النوع المعين وهو الكلمة النحوية ثم دخلت لام الجنس للاشارة
الى نفس ماهية الكلمة النحوية فلا تنافي بين لام الجنس وتاء الوحدة لان النوع الواحد كلي بالنظر الى افراده كما ان
الجنس كلي بالنظر الى انواعه فيكون للواحدية جنس الكلمة النحوية ويمكن ان يكون التاء للوحدة الفردية ولا منافاة
بينهما ايضًا لان الكلمة الواحدة كلية باعتبار المفهوم وان كانت جزئية باعتبار ما صدقت عليه والتعريف باعتبار
المفهوم لا باعتبار ما صدقت عليه وقال بعض الشارحين تصحيح لام الجنس ان التاء جردت عن معنى الوحدة وجعلت
متمحضة للتانيث بدلالة مقام التعريف لما قلنا ان التعريف انما يكون للحقيقة لا للفرد ولا للافراد وانما اتى بها تحرزا عن
وقوع المحدود على الثلثة فصاعدا كما هو حكم المجرد عنها لئلا يكون التعريف للافراد بخلاف الكلمة مع التاء فانها جنس يقع
على القليل والكثير وفيه نظر لانا قد عرفنا ان الاسم المفرد يصح تجريده عن معنى الوحدة كما قيل في قوله تعالى ان الانسان لفي
خسر ان الانسان جرد عن معنى الوحدة واريد به الاستغراق بقرينة الاستثناء وهو قوله تعالى الا الذين امنوا و
عملوا الصالحات واما تجريد التاء عن معنى الوحدة فغير معهود في كلامهم لكونه نصًا في الوحدة اللهم الا ان يجاب
بان التاء بحسب الوضع تفيد معنى الوحدة والتانيث جميعًا واريد هيهنا التانيث فقط على سبيل المجاز بقرينة
محل التعريف على طريق ذكر الكل وارادة البعض والمجاز لا يحتاج في ثبوته الى النقل والسماع بل يحتاج في معنى
الاتصال المنقول والمسموع عن العرب وفي فهم السامع الى القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة وقد تحقق هيهنا كلاهما
كما ان لام الابتداء تفيد بحسب الوضع معنى الحال والتاكيد ثم قال اصحابنا انها جردت عن معنى الحال وجعلت متمحضة
للتاكيد في قوله تعالى ولسوف يعطيك اذ لو كان فيها معنى الحال لما جامع السين الموضوعة للاستقبال وكما
ان الاسراء وضع للاذهاب بالليل ثم اريد به الاذهاب فقط في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا بقرينة
قوله ليلا وكذلك كل لفظ اريد به بعض معناه ولئن ثبت ان التاء للوحدة النوعية او الفردية والكلمة المتصفة
بالوحدة كلية من حيث المفهوم ثبت انها لا ينافي لام الاستغراق لان الاستغراق هنا استغراق فردي لا جمعي بمعنى
كل الافراد دون المجموعي كالاستغراق المستفاد من كلمة كل ومن اللام لان اللام التي لاستغراق الفرد في معنى كلمة
كل فيكون معناه كل كلمة لفظ وضع كذا فلا اشكال في صحة كل الا فهذا في صحة قولك كل فرد وكل واحد وليس معناه جميع

كلمة لفظ وضع لكن لحق تنافي الاستغراق لكن محل التعريف يأباه لان التعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد الا ان يمنع كون
المحل محل التعريف ويقال بان المقصود ههنا بيان الطرد اللازم للتعريف والتعريف انما يفهم من هذا التركيب ضمنا و
انما لم يصرح به الكلمة قصدا لان اول نظر النحاة الى افراد الكلمة لا الى ماهيتها فذكر لام الاستغراق بمعنى الكل الافرادي
ليكون ذكر الافراد قصدا والتعريف ضمنا وعلامة استغراقه بيان الطرد ان يصح دخول كلمة كل في الحد والمحدود وههنا
كذلك حيث صح ان يقال كل كلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وكل لفظ وضع لمعنى مفرد فهي كلمة ويمكن ان يكون اللام للعهد الخارجي
والمعهود الجارية على السنة النحاة بقرينة ان المتكلم نحوي وكل من تكلم يتكلم باصطلاحه ولا يلزم في العهد الخارجي ان
يكون المعهود مقدما ذكره بل يلزم ان يكون معلوما ليصح الاشارة اليه والكلمة المذكورة على السنة النحاة معلومة
للمخاطب بالقرائن كما يقال خرج الامير اذ لم يكن في البلد الا امير واحد ويمكن ان يكون اللام للعهد الذهني ولا توجه
جهالة المحدود لحصول تعين الكلمة النحوية عند السامع باعتبار مقام وفيه نظر لانك اذا اعتبرت التعين باعتبار
المقام صار اللام لعهد الخارجي دون الذهني صرح الامام سعد الدين الهروي في شرح التلخيص في بحث لام العهد
الخارجي وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير اذ لم يكن في البلد الا امير واحد الى هنا
لفظه فقد اتضح منه على ما قلنا فالاولى ان يحمل اللام على الجنس او العهد الخارجي على ما بينا ويمكن ان يقال اللام للجنس
والكلمة مع التاء صار في الاصطلاح اسما للفظ وضع لمعنى مفرد فيكون منقولة اصطلاحية فلم يبق في التاء معنى
الوحدة فلا يرد شئ فافهم وانصف ثم اختلف النحاة في الكلم المجرد عن التاء قيل انه جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل جريان
احكام المفرد فيه من تذكير صفته كقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فلو كان جمعا لوجب ان يقال الطيبة ومن
التصغير بلا رده الى واحده مع كونه على غير صيغ القلة يقال على كليم ولو كان جمعا لوجب رده الى واحده في +
تصغيره فقيل كليمة ومن وقوعه تمييزا لنحو احد عشر يقال احد عشر كلما ولو كان جمعا لما وقع تمييزا له لان تمييزه لا يكون
الا مفردا فعلم انه جنس لا جمع وانما لا يقع على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا بالوضع وقيل انه جمع بدليل انه
لا يقع في الاستعمال الا على الثلث فصاعدا ولو كان جنسا لوقع على الواحد فصاعدا والاية محمولة على حذف المضاف
والتقدير اليه يصعد بعض الكلم الطيب والقول بتصغيره على كليم ووقوعه تمييزا لنحو احد عشر ممنوع عند من
ذهب الى انه جمع بل يقال عنده في التصغير كليمة وفي التمييز احد عشر كلمة ثم تعريف الكلمة لما اشتمل على قيود ثلث
كونها ملفوظا بها والثاني كونها موضوعا للمعنى والثالث كون ذلك المعنى مفردا اشار الشيخ الى القيد الاول بقوله
لفظ وهو جنس قريب للكلمة احترز به عن الدوال الاربع الخط والاشارة والنصب وعقد الاصابع وعن الحركات
الاعرابية والعلامات المعنوية فاذا كتب زيد مثلا فالحروف المكتوبة وهي الزاء والياء والدال وان كانت مشاركة +
للكلمة في كونها موضوعة لمعنى مفرد لكن لا يسمى كلمة اذ ليس بملفوظة فان قيل الاحتراز عن الجنس لا يصح لانه يذكر
في الحد للشمول لا للاخراج قيل سلمنا ذلك لكن اذا كان بين الجنس والفصل عموما وخصوصا مطلقا اما اذا كان
بينهما عموم وخصوص من وجه جاز الاحتراز عن الجنس لكن لا يكون جنسا بل يكون فصلا من وجه وههنا كذلك
فان اللفظ عام بالنسبة الى الموضوع اذ هو قد يكون موضوعا كالمستعملات وقد لا يكون كالمهملات والموضوع ايضا عام
بالنسبة الى اللفظ لانه قد يكون لفظا وقد لا يكون كالدوال الاربع ثم اللفظ في اللغة رمي شئ من الفم يقال اكلت

الثمرة ولفظت النواة اي رميتها من الفم وفي الاصطلاح صوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعداً وفيه نظر
بوجوه الاول ان الصوت فعل المصوت لانه مصدر من صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة
من المصدر فكيف يصح الحمل واجيب بان الصوت يستعمل للمعنيين بمعنى المصدر الذي هو فعل المصوت ولمعنى
الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر والمراد ههنا الثاني والثاني ان الاعتماد على الشيء من خواص الاعيان والصوت عرض لا يتصور فيه ان يعتمد على
شيء فكيف يقال صوت يعتمد على المخارج واجيب بان معناه صوت يحصل باستعانة المخارج وهذا معنى مجازي لاعتماد الصوت على المخارج فلا يرد ما
قيل ان هذا المعنى ليس بحقيقي لعدم الوضع ولا مجازي لعدم الاتصال اذ ان استعمال المجاز الغير المشهور غير شايع في التعريف والثالث ان هذا
الحد دوري حيث اخذ الحرف في تعريف اللفظ والحرف نوع من انواع اللفظ واخذ النوع في تعريف
الجنس يوجب الدور وذلك لان معرفة النوع متوقفة على معرفة الجنس لان النوع عبارة عن الجنس والفصل فاذا عرف
الجنس بالنوع لزم الدور لا محالة واجيب بان المراد من الحرف الماخوذ في تعريف اللفظ حروف الهجاء دون المعنوي
الذي هو احد انواع اللفظ ومعرفة حروف الهجاء لا يتوقف على معرفة اللفظ لانه اشهر من اللفظ بحيث يعرفه من لم يعرف
اللفظ فلا دور والرابع ان المخارج جمع واقل افراده ثلثة فوجب ان لا يكون لفظ بدون ثلثة احرف كل واحد منها
معتمد على مخرج واجيب بان اللام فيه للجنس فيبطل معنى الجمعية فيكون المعنى ما يعتمد على جنس المخرج والجنس يقع
على الواحد فصاعداً وقيل اللفظ ما يتلفظ به الانسان من حرف فصاعداً وفيه نظر بوجوه الاول انه عرف اللفظ
بالتلفظ وهما بمعنى واحد فيلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة وذا ممتنع واجيب بان تعريف اللفظ الا
صطلاحي بالتلفظ اللغوي اي ما يتكلم به الانسان والثاني ان هذا التعريف صادق على اللسان لانه ما يتلفظ به
الانسان واجيب بان الباء للتعدية دون السببية والاستعانة والثالث ان قيد الانسان يوجب ان لا يكون ما
يتلفظ به الملك والجن لفظا وليس الامر كذلك واجيب بانه تعريف ما يكون لفظا بالنسبة الينا لا مطلقا فما يتلفظ به
الملك والجن ليس بداخل في المحدود فلا ضرر في خروج امثال ذلك عن الحد والرابع ان هذا التعريف يصدق على
الحروف النائبة مناب الحركات الاعرابية كالواو في ابوك والالف في اباك والياء في ابيك وهي ليست بلفظة لانها
اخذت حكم الحركات الاعرابية التي ليست بلفظة بل هي واجيب بانها لفظة عند البعض وان لم يكن الحركات
الاعرابية لفظا فلنا ان نمنع وبعد التسليم قلنا ان المراد بالحرف ما هو حرف حقيقةً وحكماً وهي ليس بحرف حكما
لقيامها مقام الحركات الاعرابية وقيل اللفظ هو الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف فصاعداً وفيه نظر بوجوه
الاول ان المتكلم لو قصد حصول الحرف ولم يحصل حرف بل حصل صوت ساذج ينبغي ان يكون لفظا لصدق هذا
الحد عليه اذ لا يلزم من قصد حصول الحرف حصوله بالفعل البتة وايضا يصدق هذا الحد على صوت الاخرس لانه يقصد
به حصول حرف ولم يحصل ذلك فينبغي ان يكون صوته لفظا والامر بخلافه واجيب بان المراد القصد المعتد به باعتبار
حصول الحرف المبني على اعمال القوة اللافظة والثاني ان صوت النائم من غواخ الخ وكذا صوت صاحب السعال
من غواخ الخ لفظ بلا اختيار وعنهما بقيد الوضع دون اللفظ ولم يصدق عليهما هذا الحد لعدم
قصد حصول الحرف فيهما واجيب بان المراد بالقصد اعم من ان يكون حقيقة او حكما والقصد الحكمي موجود فيهما
والثالث ان الحاصل متعد فلا بد له من تعلق بموصوف وهو لا يخلو اما ان يكون اللفظ او الصوت او الحرف اذ لا يتعلق

غيرهما ولا يستقيم الاول حيث يلزم ذكر المحدود في الحد وذا غير جائز ولا الثاني حيث يلزم حصول الصوت
من الصوت وحصول الشيء من نفسه محال ولا الثالث حيث كان الانسب حينئذ ان يقول حصوله بالضمير
لتحقق معاده واجيب بانه يمكن تقدير الصوت لان المراد بالصوت الثاني المصدر وبالاول الاسم ولا شك انه يحصل
بالمصدر فلا يلزم حصول الشيء من نفسه ولئن امكن تقدير الحرف ولا نسلم تحقق معاد الضمير لان الموصوف
لما حذف واقيمت الصفة مقامه لم يبق للضمير معاد ولئن سلمنا ذلك بناء على ان المقدر كالملفوظ قلنا هذا
من باب وضع المظهر موضع المضمر لنكتة والنكتة هنا التنبيه على انه لا يشترط في اللفظ ان يحصل حرف بقصد
اللافظ حصوله بل الشرط حصول حرف اي حرف كان حتى لو قصد اللافظ حصول حرف وحصل مكانه حرف آخر يكون لفظا
الا ترى ان بعض الحروف لم يحصل في السنة بعض الناس لآفة فيها بل يحصل مكانها حروف اخرى وكلامهم لفظ يجري
فيه احكام اللفظ من ثبوت البيع والاجارة والنكاح والطلاق وغير ذلك واليه اشار النبي عليه السلام بقوله
سين بلال عند الله شين والرابع انه يصدق على فرح يحصل من سماع صوت طبيب يقصد به حصول حرف فصاعدا
وكذا يصدق على حزن يحصل من سماع صوت كريه يقصد به حصول حرف فصاعدا واجيب بان المراد بالحاصل
من صوت ما يحصل منه بلا واسطة والفرح والحزن يحصلان منه بوسائط على ان امثال ذلك قد خرجت من تقييد
موصوف الحاصل فان قيل المنوي في زيد ضرب وفي اضرب ليس بلفظ لانه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا
فينبغي ان لا يكون كلمة وهو كلمة بالاتفاق قيل المراد باللفظ ما يكون ملفوظا به حقيقة او حكما وهو ملفوظ به
حكما حيث يجري عليه احكام اللفظ من اسناد الفعل اليه وتأكيده وعطف عليه وغير ذلك فان قيل ما الفرق
بين المنوي في زيد ضرب او اضرب وبين المحذوف في قوله تعالى وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ في كون الاول لفظا حكما والثاني حقيقة
مع ان كل واحد منهما غير مذكور قيل الفرق بينهما ان المنوي انما لا يكون لفظا حقيقة لان ماهية اللفظ لم يصدق
عليه حقيقة كما ذكرنا انه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة
لفظ المنفصل له من نحو هو وانت لكنهم اجروا عليه احكام اللفظ فيصدق عليها ماهية اللفظ اعتبارا او حكما فكان لفظا +
حكما بهذا الاعتبار بخلاف المحذوف فان ماهيته لفظ صادق عليه حقيقة لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان فكان
لفظا حقيقة ولا يقال لما صدقت عليه ماهية اللفظ كان موجودا لا محذوفا فكيف يقال انه محذوف لانا نقول
ان صدق الماهية لا يقتضي الوجود حقيقة والحذف لا ينافيه فان قيل الكلمة محل لتاء الوحدة فوجب ان يقول
لفظة محل لتاء الوحدة ايضا ليوافق الحد والمحدود قيل انما لم يقل لفظة لان الوحدة في اللفظ غير مرادة لان
حق اللفظة بالتاء ان لا يقع الا على حرف واحد لان نسبتها من اللفظ مثل نسبة الضربة من الضرب وهو غير مراد
بالاجماع بخلاف التاء في الكلمة فانها مجردة عن معنى الوحدة او مفيدة وحدة نوعية او فردية على ما سبق ذكره
فكانت الوحدة فيها مرادة لا يقال المطابقة بين المبتدا والخبر واجبة فوجب ان يقول لفظة لانا نقول المطابقة
انما وجب بينهما اذا كان الخبر مشتقا واللفظ غير مشتق فلما كان الوحدة غير مرادة والمطابقة غير واجبة
واللفظ اخصر من اللفظة فكان ذكر اللفظ اولى ثم اشار الى القيد الثاني بقوله وضع لمعنى الجار والمجرور مفعول به
باللام والجملة الفعلية صفة قوله اللفظ وفيه احتراز عن المحرفات والاصوات والمهملات وما ماثلها بالحقا كوحد

كالالفاظ المدركة من اللفظ المسموع من وراء الجدار فانها ليست بموضوعة للمعنى وكذا عن حروف الهجاء فانها
وضعت لغرض تركيب الالفاظ لا للمعنى لايقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض معناها فلا حاجة
للاحتراز عنها بهذا القيد لانا نقول ان الغرض من الشيء لايكون معنى ذلك الشيء اذ المعنى ما يعنى من اللفظ لا ما لاجله
اللفظ والا لكانت حروف الهجاء كلها مترادفات ثم الوضع في اللغة التعيين وفي الاصطلاح تعيين اللفظ للمعنى اولا
وفيه نظر بوجهين الاول انه يخرج من المشترك باعتبار المعنى الثاني وكذا المنقولات باعتبار المعنى الثاني وهذا
انما يرد اذا اريد بالوضع مطلقا سواء كان لغويا او عرفيا او اصطلاحيا كما ذهب اليه البعض حتى قالوا ان المنقول
باعتبار المعنى الثاني حقيقة لا مجاز دون تسميته كلمة باعتبار الوضع الثاني واجيب بان المراد الاولية عند الواضع
فان الشيب الغالب في الاشتراك اما نسيان الوضع الاول او تعدد الواضع وكل وضع بالنسبة اليه ولو ثانيا او
ثالثا وهلم جرا اول فيدخل المشترك والمنقول والثاني انه يخرج من قيد اللفظ الدوال الاربع مع كونها موضوعة
للمعنى واجيب بان تعريف اللفظ الموضوع لا تعريف كل موضوع فلا يكون الدوال الاربع داخلا في المحدود وقيل
الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وفيه نظر لانه يخرج منه الحرف لاحتياجه الى الضميمة واجيب بانه انما يحتاج
الى الضميمة في حق دلالته على المعنى لا في حق تعيينه للمعنى ونحن ههنا في ذكر التعيين دون الدلالة وقيل الوضع تخصيص شيء لشيء متى اطلق
المخصص او احس به فهم المخصص له وفيه نظر بوجوه الاول انه يدخل فيه المجاز فانه يفهم معناه متى اطلق به واجيب بان المراد
بالتخصيص الوضعي وليس فيها تخصيص وضع فلا يدخل والثاني انه يدخل فيه المنقول الاصطلاحية والعرفية والشرعية كالصلوة والزكوة
حيث يفهم منهما المعنى الشرعي والعرفي في اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقتا مع انهما ليستا موضوعتين هذا
انما يرد اذا اريد بالوضع الوضع اللغوي كما ذهب اليه العامة حتى قالوا ان المنقول باعتبار معنى الثاني مجاز لا حقيقة
دون تسميته كلمة باعتبار محل الحقيقة واجيب بان المراد بالتخصيص التخصيص الاول وهو تخصيص اهل اللغة
فيخرج تخصيص الشرع والعرف العام ويمكن ان يعترف فيها بالوضع عند من عرف الوضع بهذا التعريف فيراد به
مطلق الوضع لغويا كان او اصطلاحيا او عرفيا فلا يرد عليه المنقولات اصلا والثالث انه يخرج منه الحرف حيث
لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولا شك ان الحرف
متى اطلق اطلاقا صحيحا يفهم معناه لا محالة والاطلاق الصحيح ما اذا اطلق مع ضميمة لان اطلاقه بلا ضميمة
غير صحيح فان قيل يخرج من جميع التعريفات المذكورة بقيد المعنى حروف الهجاء مع كونها موضوعة لغرض تركيب +
الالفاظ وقد بينا ان الغرض من الشيء لا يكون معناه فكيف يستقيم قيد المعنى في حد الوضع قيل هذه التعريفات
تعريفات اللفظ الموضوع للمعنى لا مطلقا فلا يكون حروف الهجاء داخلة تحت المحدود ثم اشار الى القيد الثالث بقوله
مفرد والمعنى المفرد ما لا ينقسم عليه اللفظ كمعنى زيد وعبد الله علما وفيه احتراز عن المعنى المركب حيث ينقسم عليه
لفظه كمعنى الرجل وضربت ثم قوله مفرد بالرفع صفة اللفظ وبالجر صفة المعنى وبالنصب حال من ضمير وضع كذا في +
الحواشي لا يقال ان الجر راجح على الرفع للقرب وعدم الفصل ولا يجوز العدول عن القرب بلا مانع لانا نقول بل كلا
الوجهين متساويان لان كلا منهما راجح على الاخر من وجه اما رجحان الجر فقد ذكرتم واما رجحان الرفع فلان الكلام
على تقدير الجر يجري على مذهبنا شعل ان الافراد حقيقة صفة اللفظ وانما يكون صفة للمعنى بتبع اللفظ لان المعرض

من اللفظ ما لا يقصد بجزء د لالة على جزء معناه حين هو جزء والمعنى المفرد ما يكون لفظه مفردا فافراد
المعنى لا يستحصل بدون اعتبار افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ لا يستحصل بدون افراد المعنى فاستوى
الوجهان وللقائل ان يقول لا يترجح الجر بما ذكر لان قوله وضع لمعنى صفة اللفظ ومفرد صفة بعد صفة وتقديم
الصفة الاولى على الثانية لا يسمى فصلا وكذا لا يترجح الرفع لان ما ذكر ان الافراد حقيقة صفة اللفظ الخ فهو
اصطلاح المنطقيين دون النحويين لانا قد وجدنا في جميع تصانيفهم المعتبرة انهم جعلوا الافراد صفة للمعنى
دون اللفظ فعلمنا ان اصطلاحهم هذا فاتبعهم المصنف في ذلك لان كل متكلم يتكلم باصطلاحهم فلا يترجح احد
من الجر والرفع على ان جعله صفة اللفظ يناقض ما ذكره اولا ان الوحدة غير مرادة فان قيل نحو قائمة ونحو
دبصري كلمة بدليل انها اعربت باعراب كلمة مع ان جزء لفظها يدل على جزء معناها فان التاء في قائمة تدل
على التانيث وحرف المضارعة في تضرب يدل على المضارعة والياء في بصري تدل على النسبة فيجب ان يكون كل
واحد منها مركبا ولا يكون كلمة بل كلمتين قيل ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كالكلمة
الواحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحرف المتصلة في الكلمة المذكورة واما قلنا
انها كلمتان لانه لو لم يكن كلمتين لزم في ضربت توالي اربع حركات في كلمة واحدة وفي عدة ابدال الواو في الوسط
ولا يلزم بالتركيب في قائمة اجتماع التذكير والتانيث اذ لو لزم اجتماعهما فيه بعد لحوق التاء للزم في الرجل بعد
دخول اللام اجتماع التعريف والتنكير وليس في الرجل اجتماع التعريف والتنكير بالاتفاق فليس في قائمة اجتماع التذكير والتانيث
فثبت انه مركب فهذا شرح المفرد المذكورة في تعريف الكلمة فان قيل هلا ذكر القيد الرابع وهو كونها دالة على
المعنى كما ذكر الزمخشري وغيره قيل لان قيد الوضع يغني عنه لانهم انما قيدوا بالدلالة لاخراج المهملات وذلك
حاصل بقيد الوضع لان الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى فيخرج بهذا ما يخرج بذلك وقيل انما ترك قيد الدلالة
لئلا يخرج الحرف قبل ضم الضميمة فانه لا يدل على المعنى مع انه كلمة بالاتفاق وفيه نظر لان المراد بالدلالة +
الدلالة بالقوة ودون الدلالة بالفعل والحرف قبل ضم الضميمة يدل على المعنى بالقوة لحصول الدلالة فيها بعد ضم الضميمة بالفعل
فلا يخرج الحرف واجيب بانه لو كان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة لدخلت المهملات في تعريف الكلمة لانها ايضا
تدل على المعاني بالقوة لحصول الدلالة فيها بعد الوضع بالفعل وفيه نظر لان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة بلا شرط
شئ والدلالة في المهملات بشرط الوضع على ان دلالة المهملات على المعنى قبل الوضع لا تسمى دلالة بالقوة
لان دلالتها بالفعل بعد الوضع انما تحصل بعد تغير ماهيتها لانها بعد الوضع لا تبقى مهملات الا ترى انك لا تقول
للجماد انه ناطق بالقوة باعتبار حصول النطق فيه بعد ان جعله الله تعالى انسانا لحصول النطق فيه بعد
تغير ماهيته لانه بعد ما صار انسانا لا يبقى جمادا بخلاف دلالة الحرف قبل ضم الضميمة فانها تسمى دلالة
بالقوة لان دلالته بالفعل بعد ضم الضميمة تحصل بدون تغير ماهية الحرف فاتضح الفرق بين دلالة المهملات
قبل الوضع ودلالة الحرف قبل ضم الضميمة ثم لما فرغ المصنف عن تعريف الكلمة شرع في بيان تقسيمها و
انحصارها في الانواع الثلثة فقال وهي اسم وفعل وحرف الضمير عائد الى الكلمة فان قيل الكلمة من حيث
هي هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف لانها اعم من كل واحد من هذه الثلثة فكيف يستقيم الحمل وايضا ان الضمير

اذا كان معادة مذكرا او خبره مونثا او على العكس كان رعاية الجزء احسن والجزء هنا مذكر الكان للعاد مونثا فكان تذكير الضمير حسن

قيل ان الخبر محذوف والتقدير وهي منقسمة الى اسم وفعل وحرف او هي مشتملة على اسم وفعل وحرف فان قيل الواو للجمع وللجمع بلفظ الجمع فيجب ان يكون الكلمة مجموع هذه الثلثة لا كل واحد منها قيل التقسيم على نوعين احدهما تقسيم الكل الى اجزاءه

كما تقول السكنجبين خل وعسل وماء والواو فيه يوجب اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليترتب

الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق المقسوم على كل جزء بطريق الحقيقة فان السكنجبين لا يطلق حقيقة على الخل

ولا على العسل بل على المجموع وثانيهما تقسيم الكلي الى الجزئيات كما تقول الحيوان انسان وفرس وغنم ولا بد فيه ان يكون

مورد التقسيم مشتركا فيصح اطلاق المقسوم على كل جزء اي بطريق الحقيقة فان الحيوان يطلق على كل واحد منها و +

الواو فيه لمطلق الجمع الافرادي الثابت في كل فرد والتقسيم الذي نحن بصدده من هذا القبيل فيصح اطلاق +

الكلمة على كل واحد من هذه الاقسام الثلثة ثم الاسم مشتق من السمو عند البصريين بدليل امثلة اشتقاقه

نحو سمي يسمي اسماء وسمي فانها تدل على انه معتل اللام فاصله عندهم سمو على وزن فعل بكسر الفاء وسكون العين

فحذفت اللام التي هي الواو على خلاف القياس وجعلت همزة الوصل عوضا عنه فوزنه افع وعند الكوفيين من +

الوسم بوجود التناسب بينهما لان الوسم في اللغة العلامة والاسم ايضا يعرف به المسمى فاصله عندهم وسم

بكسر الفاء وسكون العين فحذفت الفاء التي هي الواو وجعلت همزة الوصل عوضا عنه وامثلة اشتقاقه عندهم

محمولة على القلب فاصل سمي يسمي وسم يوسم واصل اسماء اوسام واصل سمي وسم ثم قلبت وهذا كما ترى خلاف

الظاهر والفعل ماخوذ من التلفظ وهي التضمن سمي الفعل به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر تسمية

الدال باسم المدلول والحرف ماخوذ من حرف الوادي اي طرفه وسمي به لانه يكون في طرف من الاسم والفعل ثم

لما قسم الكلمة وحصرها في الانواع الثلثة شرع في تعليل اقسامها وحصرها فيها فقال لانها فان قيل +

ليس في كلام المصنف دعوى الحصر وما يتعلق به اللام حتى يوجه طلب الدليل على الحصر ويتعلق به اللام

قيل الموضع موضع بيان انحصار اقسام الكلمة والمسكوت في موضع البيان بيان وقد سكت على هذه الثلثة فكانه

قال انحصرت الكلمة على هذه الثلثة لكونها كذا فيكون اللام متعلقا بمفهوم الكلام والضمير راجع الى

الكلمة اي لان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها دلالة اللفظ كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه

وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه عند اطلاقه او تخيله او احساسه وفيه نظر لان الدلالة صفة اللفظ

والفهم ان كان بمعنى المصدر المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان بمعنى المصدر المبني

للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به واجيب بان

التعريف باثر الدلالة وعلامتها ولا شك ان فهم المعنى من اللفظ اثر الدلالة وعلامتها فالحمل مجازي

او على حذف مضاف ويمكن ان يقال الفهم بمعنى المصدر المبني للمفعول صفة للمعنى حقيقة

وصفة اللفظ سببا اذ اللفظ سبب افهام المعنى منه وكما جاز تعريف الشيء بصفة قائمة به جاز

بصفة قائمة بمتعلقه اصطلاحا ولا مشاحة في الاصطلاح فان قيل الضمير في قوله لانها لو كان راجعا الى

الكلمة وهو اسم ان مع قوله ان تدل بتاويل المصدر خبره فيصير معنى الكلام لانها اما دلالتها على معنى في نفسه

اولا وهو غير مستقيم لان الدلالة مصدر وحمل المصدر على الذات غير صحيح لانه حمل الوصف على الذات لا
يقال زيد ضرب فلا يصح حمل الدلالة على الكلمة قيل فى الكلام حذف مضاف اما من الاسم اى لان حالها اما
دلالة او من الخبر اى لانها اما ذات دلالة ويمكن ان يجعل قوله ان تدل بتاويل المصدر مبتدا ام محذوف الخبر
والجملة خبر ان اى لانها اما دلالتها على معنى فى نفسه ثابتة اولا ويمكن ان ياول المصدر باسم الفاعل اى لانها
اما دالة ولا يلزم المجاز فى المجاز لان الفعل مع ان المصدرية مصدر حقيقة بالوضع الكلى وان كان فعلا صورة
وكان الضمير فى قوله فى نفسها راجع الى الكلمة والجار والمجرور صفة قوله معنى اى تدل على معنى حاصل فى نفس
الكلمة اولا عطف على قوله تدل اى لا تدل على معنى فى نفسها فان قيل لو كان الضمير راجعا الى الكلمة كان فى ذكر قوله
فى نفسها تكرار لان معنى حصول المعنى فى الكلمة كونه مدلولا لها فيصير معنى الكلام اما ان تدل الكلمة على معنى
هو مدلول لها فهو تكرار لا طائل تحته قلت لا تكرار فى ذكره لان الكلمة قد تدل على معنى هو مدلول لها كالاسم والفعل
وقد تدل على معنى هو مدلول غيرها كالحرف فانه تدل على معنى حاصل فى غيره اى مدلول لغيره كاللام تدل على
تعريف تضمنه الاسم ولم تدل على معنى تضمنه الفعل على هذا فقس وسياتى تمام الكلام فى تعريف الاسم ان شاء
الله تعالى ويمكن ان يكون الجار والمجرور ظرفا لغوا لقوله تدل وفى بمعنى الباء اى تدل بنفسها لا بضم ضميمة بخلاف
الحرف فانه تدل بضم الضميمة وفى بعض النسخ وقع فى نفسه بتذكير الضمير فعلى هذا يرجع الى اللفظ الذى كونه وضع
للدلالة الكلمة عليه او الى المعنى وعلى الاخير يكون فى بمعنى الباء لئلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف فعلى هذه
النسخ ان كان الجار والمجرور صفة معنى كان المعنى اما ان تدل على معنى حاصل بنفسه اى بالنظر اليه لا بالنظر
الى كونه مدلول لفظ آخر من اسم وفعل بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل بالنظر الى كونه مدلول اسم وفعل
وان كان ظرف تدل كان المعنى اما ان تدل على معنى فى ذاته لا فى غيره بخلاف الحرف فانه يدل على معنى فى غيره +
لا فى ذاته فان قيل بعض الاسماء لا تدل على معنى فى نفسها كالموصولات واسماء الاشارات وضمير الغائب فانها
يحتاج الى الصلة والمشار اليه والمعاد فينبغى ان يكون حرفا قلنا المراد بالدلالة على معنى فى نفسها لانها بحسب الوضع وهذه الاسماء تدل
على معنى فى نفسها بحسب الوضع وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال والمراد بحد الثانى هو ما يدل على معنى فى نفسه و
هو مبتدا وخبره الحرف والجملة مستانفة لانه لما قال اما ان تدل على معنى فى نفسها او لا كان للسامع ان يسأل ما الاول وما الثانى
فقال الثانى كذا والاول كذا وانما قدم الحرف فى الدليل وان كان اخره فى الدعوى لانه فى اللغة الطرف فذكره مرة
فى طرف ومرة فى طرف او للشروع فى البيان من القريب او لعدم التقسيم فيه لان الكلمة التى لا تدل على معنى فى نفسها فانها يحتاج
الى التقسيم فى دليل الحصر بخلاف ما تدل على معنى فى نفسها فانها يحتاج الى التقسيم او لانه عدمى لكونه
عبارة عن عدم الدلالة على معنى فى نفسها والعدم مقدم على الوجود فان قيل العدم لا يكون مقوما
اى محصلا او مثبتا للماهية فكيف يكون عدم الدلالة فصلا مقوما للحرف وكذا عدم الاقتران كيف يكون
مقوما للاسم قيل هذا التعريف اسمى لا ماهية او يقال ان العدم المحض لا يكون مقوما للماهية واما العدم
المضاف الى الوجود فلا نم انه لا يكون مقوما للماهية الا ترى انهم قالوا العمى عدم البصر عما من شانه
البصر والموت عدم الحيوة عما من شان الحيوة والجهل عدم العلم عما من شانه العلم والعدم ههنا مضاف

الى الوجود وهو الدلالة فيعم لا يكون فيه اسما مفهوما بلغيه الحرف والمراد بقوله الاول وهو ما يدل على معنى في
نفسه وهو مبتداء خبره اما ان يقترن معناه باحد الازمنة الثلثة اى الماضى والحال والاستقبال هذا التركيب
على طريقة اما ان تدل فحذف المضاف من المبتداء اى حال الاول اما اقتران او من الخبر اى فالاول اما
ذو اقتران او يجعل قوله اما ان يقترن مبتداء محذوف الخبر اى والاول اما اقترانه باحد الازمنة الثلثة
ثابتة او لا او يأول المصدر باسم الفاعل اى والاول اما مقترن باحد الازمنة الثلثة او لا عطف على قوله
يقترن اى لا يقترن باحد الازمنة الثلثة وتقييد الاقتران باحد الازمنة الثلثة يمنع خروج نحو الصبوح و
الغبوق والسحر والتاديب عن حد الاسم ودخوله في حد الفعل لانه مقترن بزمان مطلق والفعل مقترن
باحد الازمنة الثلثة فان قيل يخرج المضارع عن تعريف الفعل لانه مقترن بزمانى الحال والاستقبال قيل لانه
مقترن باحدهما عند الوضع والاشتراك انما عرض بغفلة الواضع او بتعدده او يقال انه لما كان مقترنا بالزمانين
صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الواحد في الاثنين لكن لا يصدق عليه انه مقترن باحدهما فقط
والمراد هٰهنا الاقتران باحدها لا بقيد فقط فلا يخرج المضارع او يقال المراد بالاقتران الاقتران باحدها لا
بشرط التعيين بل باحدها مطلقا سواء كان ذلك الاحد معينا كما في الماضى او غير معين كما في المضارع
لا يقال فعلى هذا يدخل نحو الصبوح والغبوق والتاديب والسحر في حد الفعل لانا نقول انها اقترنت بزمان
مطلق لا باحد من زمان مطلق والفعل ما اقترن باحد زمان مطلق والوجه هو الجواب الاول فان قيل حد
الفعل منقوض طردا وعكسا اما طردا فلانه صادق على نحو هيهات وزيد ضارب الآن او غدا وامس فانها مقترنة
باحد الازمنة الثلثة مع انها ليست بافعال واما عكسا فلانه لم يصدق على الافعال الجامدة
نحو نعم وبئس وما احسن زيدا لانها غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة مع انها افعال قيل المراد بالاقتران
بحسب الوضع فيخرج نحو هيهات وزيد ضارب الآن او غدا وامس لانها غير مقترنة بحسب الوضع بدليل دخول
خصائص الاسم عليها وانما اقترنت بالاستعمال العارض ويدخل نحو عسى وبئس وما احسن زيدا لانها مقترنة
بحسب الوضع بدليل دخول خصائص الفعل عليه وانما خرجت عن الاقتران بالاستعمال العارض ولقائل ان
يقول سلمنا عدم الاقتران بحسب الوضع في زيد ضارب الآن او غدا وامس لكن لا نسلم ذلك في اسماء الافعال
فان هيهات مثلا يدل على معنى بعد وصه وكذا صه يدل على معنى اسكت اجيب بان المراد بالوضع الوضع الاول
واقتران اسماء الافعال بحسب الوضع الثانى وهو الوضع الاعتبارى الاستعمالى وذلك لان هذه الاسماء
منقولة عن مصادر سواء كان نقلها صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا او غير صريح نحو هيهات
فانه لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا
وعليك عمروا ولم يقترن بزمان شيء من هذه الكلمات بحسب الوضع لكنها استعملت بمعنى الافعال ووضعت
موضعها وسيأتى الكلام فيها في موضعه ان شاء الله تعالى فان قيل يدخل لفظ الماضى والمستقبل في حد الفعل
لانهما مقترنان باحد الازمنة الثلثة وهما اسمان قيل معنى اقتران الفعل ان تدل بمادته اى بحروفه على
الحدث وبصيغته على زمان معين من الازمنة الثلثة ولفظا الماضى والمستقبل يدلان على زمان بالمادة لا با

لانهما اسما الفاعل والمفعول وليس فيهما صيغة الاقتران اذ لو كان فيهما صيغة الاقتران لما انفك الاقتران عنهما وقد وجدنا
هما منفكين عنه في موارد الاستعمال فعلمنا ان اسم الفاعل والمفعول ليس فيهما صيغة الاقتران بخلاف ضارب بفتح الراء فانه
صيغة الاقتران حيث لم يجد هذه الصيغة في موارد الاستعمال منفكا عن الاقتران فلا يرد ما قيل ان القول بكون صيغة
فاعل بفتح العين صيغة اقتران وصيغة فاعل بكسر العين عدم صيغة الاقتران تحكم محض لا دليل عليه او يقال انهما لا يدخلان
في حد الفعل لانهما لا يطلقان عرفا الا على الفعلين المعهودين وهما الفعل الماضي والفعل المستقبل نحو ضرب يضرب مثلا او على
الزمان فقط اي على الزمان الماضي والزمان المستقبل فان اريد بهما الفعلان المعهودان فمعناهما غير مقترن لان معناهما
اللفظ ولا اقتران فيه وانما اقترن معنى معناهما فلا يصدق عليهما حد الفعل وان اريد بهما الزمان فقط فمعناهما الزمان لا شيء آخر يقترن
بذلك الزمان فلا يصدق عليهما الحد ايضا لان الفعل ما دل على معنى مقترن بزمان من الازمنة الثلاثة ولم يوجد فيهما بهذا التقدير
شيء يقترن بالزمان فان قيل لا نسلم ذلك بل يوجد فيهما شيء يقترن بالزمان وهو المضي والاستقبال كما في مضى يمضي واستقبل
يستقبل قيل اذا اريد بهما الزمان فقط لم يوجد فيهما الا الزمان الموصوف بالمضي والاستقبال لا المضي والاستقبال المقترنان بالزمان
بخلاف مضى يمضي واستقبل يستقبل حيث اريد بهما شيء يقترن بالزمان وذلك الشيء هو المضي والاستقبال وهذا ظاهر لا يخفى
على من له ادنى فهم فان قيل اذا اريد بهما الفعلان المعهودان فلا نسلم ان معناهما غير مقترن لان معنى الماضي مثلا
لفظ ضرب الدال على اقتران الحدث بالزمان فيكون لمعناه ثلاثة اجزاء اللفظ والحدث والزمان ولا شك ان الحدث مقترن بالزمان
فلما كان احد الاجزاء مقترنا بالزمان يصدق عليه ان معناه مقترن بالزمان فكيف يقال فمعناهما غير مقترن قيل ان الحدث والزمان
وان كانا داخلين في معنى لفظ الماضي لكنهما غير مقصودين في جزئيته بل المقصود في جزئيته هو اللفظ فقط فهو قول فمعناهما غير
مقترن والمراد بقوله الثاني هو ما لا يقترن باحد الازمنة الثلاثة وهو مبتدأ خبره الاسم والجملة مستأنفة ايضا لانه لما قال اما ان
يقترن باحد الازمنة او لا كان سائلا قال اما الاول وما الثاني فقال الثاني الاسم والاول الفعل وانما لم يعرف بالمصدر لانه معلوم
كما في قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث وهذا من باب الاختصار ثم هذا الدليل اعني قوله لانها اما ان تدل الى آخره يسمى في اصطلاح
المنطقيين قياسا اقترانيا مركبا من شرطيتين منفصلتين كما يقال العدد اما زوج او فرد والفرد اما مركب او غير مركب ينتج
منهما ان العدد اما زوج او فرد مركب او غير مركب وهذا الدليل يوجب الحصر لان هذه القسمة دائرة بين النفي والاثبات فوجب الحصر والا لزم
ارتفاع النقيضين او اجتماعهما لاختصاص كل صورة وهي الدلالة وعدم الدلالة والاقتران بقسم فلم يبق الزائد على هذه الاقسام
الثلاثة الا انتفاء الاثبات والنفي اي انتفاء الدلالة وعدم الدلالة وانتفاء الاقتران وعدم الاقتران وهو المسمى بشمول العدم
فيلزم ارتفاع النقيضين وهو محال او وجود الاثبات والنفي اي وجود الدلالة وعدم الدلالة ووجود الاقتران وعدم الاقتران
وهو المسمى بشمول الوجود فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال ايضا فانحصر الاقسام في هذه الثلاثة فان قيل هذا الدليل عقلي
او نقلي لا سبيل الى الاول لان العقل لا يحكم بالحصر لان القسم الثاني يحتمل التقسيم عقلا اذ العقل لا يأبى ان يقسم غير الدال المقترن
باحد الازمنة والى غير المقترن باحد الازمنة وكذا كل قسم من قسمي القسم الاول يحتمل التقسيم ايضا عقلا اذ العقل لا يأبى ان يقسم المقترن
بالزمان الى الزمان الماضي والحال والاستقبال ثم للمقترن بالماضي ان ينقسم الى الماضي القريب والبعيد وكذا المقترن بالاستقبال
ان ينقسم الى المستقبل في الدنيا والآخرة وكذا غير المقترن بالزمان لا يمنع العقل ان ينقسم الى مشتق والى غير مشتق الى
ما لا يتناهى وكذا لا سبيل الى الثاني لان الدليل النقلي ما يكون منقولا من احد من العرب وهذا الدليل غير منقول عن احد من

حجة قيل هذا الدليل عقلي ومقدماته اصطلاحية نقلية وبيانه انا وجدنا في اصطلاح النحاة ان الكلمة منحصرة في قسمين
احدهما ما دل على معنى في نفسه وثانيهما ما لا يدل على معنى في نفسه وكذا وجدنا في اصطلاحهم ان ما دل على معنى في نفسه
منحصرة على قسمين احدهما ما اقترن باحد الازمنة الثلثة وثانيهما ما لا يقترن باحدها فهذه المقدمات منقولة عن اهل الاصطلاح
واذا ثبت هذه المقدمات ما حكم العقل بالحصر الذي ذكرنا ان هذه القسمة دائرة بين النفي والاثبات فوجب الحصر والا لزم ارتفاع النقيضين
او اجتماعهما وكل منهما محال عقلا والدليل العقلي لا يلزم ان يكون مقدماته عقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون نقلية وقد يكون حسية
وقد يكون تجربية على ما عرف في المنطق وقد علم بذلك اي بالدليل المذكور وهو دليل الحصر حد كل واحد منها اي من الانواع الثلثة
لانه قال الثاني الحرف والمراد بالثاني ما لا يدل على معنى في نفسه وهو حد الحرف ثم قال الثاني الاسم والمراد بالثاني ما يدل على معنى في نفسه
لا يقترن باحد الازمنة الثلثة وهو حد الاسم وقد علم بالضرورة ان الاول الفعل وهو ما دل على معنى في نفسه واقترن باحد الازمنة
الثلثة وهو حد الفعل [illegible] ذاتيات المحدود وامتياز الحرف عن اخويه بقيد عدمي وهو عدم الدلالة وكذا امتياز
الاسم عن الفعل بما ذكرنا وهو عدم الاقتران والقيد العدمي لا يكون فصلا مقوما للماهية كما مر فكيف يسمى حدا قيل ليس المراد بالحد
ههنا الحد الحقيقي بل المراد القول الجامع لافراد المحدود والمانع لغيرها المعرف للشيء سواء كان من الذاتيات او العرضيات او منهما
فلا يتوجه ما ذكرتم الواو في قوله وقد علم يمكن ان يكون اعتراضية والجملة معترضة تلميح الدليل المذكور تنبيها للطالب وتنبيها على ان
هذا الدليل مما يلزم حفظه وضبطه لتضمنه حد كل واحد منها او لتنبيه من لا يكتفي بالاشارة بل يحتاج الى التنبيه وذلك لان طباع الناس
على ثلث مراتب المرتبة الاولى ان يفهم معنى الكلام بمجرد الاشارة بحيث لا يحتاج الى التنبيه والتصريح والثانية ان لا يفهم معناه بمجرد
الاشارة بل يحتاج الى التنبيه والثالث ان لا يفهم معناه بالاشارة والتنبيه بل يحتاج الى التصريح ولله در المصنف حيث اشار
الى الحدود في ضمن الدليل ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها ثم صرح من بعد بقوله الاسم كذا والفعل كذا بناء على اختلاف
الطبائع لئلا يخلو طبيعة من الطبائع من الاستفادة هذا اولى مما قيل ان هذه الجملة معترضة لدفع من ظن ان هذا حصر بديهي وغير الاقسام
والشرط لانه وقع كثيرا في تصانيفهم ولان ورود الجوامع واو العطف فيه حسن فلا يحمل عليه بدون الضرورة ويمكن ان يكون عاطفة
على محذوف اي قد تبين وقد علم بذلك كلمة قد للتحقيق او للتقريب اي تقريب الماضي الى الحال فيفيد ان العلم بحد كل واحد منها بالدليل
قريبة من زمان التكلم فكانه قال وقد علم بذلك حد كل واحد منها علما متصلا بزمان التكلم وانما اختار علم دون عرف لان العرفان ادراك
الجزئي والعلم ادراك الكلي ولهذا يقال عرفت الله دون علمت ويقال الله عالم دون عارف وههنا ادراك الكلي لان الحد كلي وانما
قال بذلك دون به مع ان الموضع موضع المضمر لتقدم المرجع لزيادة التمكن في الذهن وانما اختار ذلك دون هذا مع ان المشار اليه
وهو دليل الحصر قريب لتعظيم دليل الحصر وتفخيم شانه باعتبار تنزيل بعده رتبة ورفعة محله منزلة بعد المسافة كما في قوله تعالى
الم ذلك الكتاب وانما استحق التعظيم لانه بديع الشان عجيب البيان لانه دليل حصر تضمن حد كل واحد منها وضده وانما قدم
المفعول الثاني على الاول اهتماما بشان هذا الدليل لانه الامر الغريب والشيء العجيب فان قيل اضافة كل الى واحد لا يخلو من ان يكون بمعنى
اللام او بمعنى من لا يستقيم كل واحد منهما اما الاول فلان الاضافة بمعنى اللام يقتضي المغايرة بين المضاف والمضاف اليه ولا مغايرة
ههنا لان كل لاحاطة افراد ما اضيفت هي اليه واما الثاني فلان الاضافة بمعنى من يقتضي صحة حمل المضاف اليه على المضاف ولا يصح
الحمل ههنا اذ لا يصح ان يقال الكل واحد قيل يمكن ان يكون الاضافة بمعنى اللام لان كلا جزئي لانها لاحاطة جزئيات ما اضيفت
هي اليه على سبيل الانفراد وهو زيد [illegible] بانفراده [illegible] ومفهوم قوله واحد منها كلي لانه يصدق على الاسم و

والنقص والحرف والجزئي مغاير للكلي فاذا ثبت التغاير بين المضاف والمضاف اليه كانت الاضافة بمعنى اللام لكن يمتنع اظهارها
الا بعد التاويل بالجزئيات ولا يلزم خلو كل عن الاضافة وذا لا يجوز لانه لازم الاضافة فيصير للعموم بعد التاويل وتقديم جزئيات هذا
الكلي ولا يلزم فيما يكون الاضافة بمعنى اللام ان يصح اظهار اللام بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام الا ترى
ان الاضافة في قولهم طور سينا ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها في مثله وهنا يفيد الاختصاص لكون جزئياتها مختصة
بهذا الكلي ثم لما فرغ عن تعريف الكلمة وبيان انحصارها في الانواع الثلثة شرع في بيان الكلام فقال الكلام ما تضمن كلمتين
وانما لم يعطف هذه الجملة على جملة قوله الكلمة لفظ مع وجود الجامع والتناسب لكون كل منهما موضوعي علم النحو وجملة
اسمية لعدم قصد الربط وعدم الخطبة بعد خطبة وفصل بعد فصل وكتاب بعد كتاب وانما اختار تضمن دون تركب فانه يصدق على
حكما كذا قيل وفيه نظر لان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب دون التضمن والاولى التلفظ بالمصطلح عليه ولان
تركب اخص من تضمن لصحة الاستغناء عن قوله كلمتين راسا بان يقول ما تركب بالاسناد اذ التركب لا يكون بدون الكلمتين بخلاف
تضمن فانه يحتاج الى الكلمتين على ان في دليل الثاني بحث لان اضرب متضمنا لكلمتين حقيقة بحسب التامل اذ لم يفهم ذلك من اللغة بل يفهم منها كما انه
يشترط لحقيقة التركيب كلمتان ملفوظتان حقيقة كذلك يشترط لحقيقة التضمن كلمتان ملفوظتان حقيقة وذلك لان الكل حقيقة ما يكون
ملفوظا حقيقة والنوى في اضرب ليس بملفوظ حقيقة بل حكما كما عرفت من قبل فلا يكون اضرب متضمنا لكلمتين حقيقة بل حكما
مثل تركب فكون اضرب مركبا من كلمتين حكما ومتضمنا لهما حقيقة تحكم خارج عن مفهوم اللغة اللهم الا ان يقال المراد
بالحقيقة الحقيقة العرفية دون اللغوية فان لفظ تضمن في العرف قد يطلق فيما كان فيه احد الجزئين ملفوظا
والاخر مقدرا بخلاف لفظ تركب فانه لا يطلق في العرف الا فيما كان فيه كلا الجزئين ملفوظين فكان [illegible]
لفظا يوهم اختصاص الكلام بكلمتين ملفوظتين لانه هو المتعارف فيه فكان لفظ تضمن اظهر دلالة
على دخول نحو اضرب في حد الكلام فكان اولى فان قيل لفظ تضمن يوهم ان لا يكون المركب من كلمتين نحو
زيد قائم كلاما لان المتضمن يلزم ان يكون غير المتضمن وزيد قائم عين ما تضمن كلمتين فلو كان كلاما يلزم
اتحاد المتضمن والمتضمن قيل الصورة المجموعية الحاصلة من تركيب الكلمتين متضمن لكل واحد من جزئي المركب فالمتضمن
الكلمتان من حيث الاجتماع والمتضمن الكلمتان من حيث الانفراد فزيد قائم بصورته المجموعية متضمن لزيد وقائم بصورتها
الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن فان قيل لو قال الكلام ما تضمن اسنادا وما فيه الاسناد لكان اخصر اذ الاسناد
لا يكون بدون الكلمتين فما الطنب قيل لو قال ذلك لتوهم صدق الحد على الجزء ايضا لان الاسناد صفة يتعلق بكل جزء وقيل
لو قال ذلك لتوهم الاقتصار على الفصل فيكون الحد ناقصا لا تاما وفيه نظر لانه انما يلزم الاقتصار على الفصل اذا جعلت كلمة
ما موصولة لكون الموصول مع الصلة كشيء واحد اما لو جعلت موصوفة فلا يلزم ذلك حيث يكون كلمة ما جنسا والجملة التي
بعدها صفة فصلا كقولنا حيوان ناطق فلا يكون الحد ناقصا واجيب بانه وان امكن ذلك الا انه لا يخرج عن توهم الاقتصار
على الفصل باعتبار ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصولا فان قيل لو قال ما تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان اخصر فما
فائدة الاطناب قيل انه وان كان اخصر لكن ما ذكره المصنف اصوب واوضح اما كونه اصوب فلما فيه من تعريف الكلام
اولا ثم التقسيم ثانيا او لو قال ما ذكر لتوهم الاقتصار على ذكر التعريف واما كونه اوضح فلما فيه من سلوك طريق الاجمال والتفصيل
وهو من باب البلاغة لانه امكن في الذهن فان قيل يخرج من الحد نحو زيد ابوه قائم فانه تضمن اكثر من كلمتين فيقال لا يخرج لان المقصد انه تضمن

الكثر من كلمتين صدق انه تضمن كلمتين بوجودهما فى الاكثر لكنه لا يصدق عليه تضمن كلمتين فقط والمراد تضمن ضمن كلمتين لا يفيد فقط ثم لما كان هو ما تضمن كلمتين مشتملا على التركيب الاسنادى والاضافى والتوصيفى والامتزاجى وغيرها قيد بقوله بالاسناد احترازا عما وراء التركيب الاسنادى والاسناد هو الحكم المفيد باحد جزئى المركب على اخر وقيل النسبة المفيدة فائدة تامة وانما اختار الاسناد على الاخبار لان الاسناد اعم من الاخبار لتناوله الانشاء والاخبار والباء للاستعانة او السببية او للالصاق او للمصاحبة والجار والمجرور متعلق بتضمن او صفة مصدر محذوف اى تضمنا ملتبسا بالاسناد او صفة كلمتين اى كلمتين ملتبسين بالاسناد والمراد بالاسناد الاسناد الاصلى المقصود لذاته فخرجت الصفات مع موصوفاتها فانها ليست بكلام ولا جملة لكون اسنادها غير اصلى وكذا اخرجت الجملة القائمة مقام المفرد والواقعة صلة او شرطا او جزاء فانها جملة وليست بكلام لكون اسنادها لم يقصد لذاته بخلاف الاسناد الماخوذ فى حد الفاعل فان المراد به اعم من ان يكون اصليا او لا مقصودا لذاته او لا وبهذا سقط ما قيل ان هذا الحد غير مطرد لانه صدق على نحو رجل قام ابوه والذى قام ابوه لتحقق الاسناد بين قام ابوه والموصوف مع الصفة وكذا الموصول مع الصلة ليسا بكلامين بخلاف عبارة المفصل من قوله هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صدق على قام ابوه وهو كلام ولم يصدق على ما نقضناه ووجه الجواب ما قلنا ان المراد بالاسناد المذكور فى الحد الاسناد الاصلى المقصود لذاته والاسناد الذى يتحقق بين الموصوف والصفة وكذا بين الموصول والصلة ليس بمقصود لذاته فيكون الحد مطردا ثم اعلم ان كلام المصنف يشير الى ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام لانه متضمن لكلمتين بالاسناد وكلام جار الله العلامة من قوله هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى يشير الى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة منه الا ان يقال المراد بالكلمتين اما حقيقة نحو ضربت او حكما نحو ضربت زيدا قائما لان الفعل مع جميع متعلقاته بمنزلة كلمة واحدة والمسند اليه مع توابعه بمنزلة كلمة واحدة فلا مخالفة بين الكلامين ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع فى تقسيمه وبيان انحصاره فى النوعين فقال ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين او اسم وفعل مستثنى مفرغ اى لا يحصل الكلام او ما تضمن كلمتين بالاسناد فى تركيب ما الا فى احد هذين التركيبين نظير المركب من اسمين نحو زيد قائم ونظير المركب من اسم وفعل نحو قام زيد فان قيل ان كان ذلك اشارة الى الكلام او الى ما تضمن كلمتين بالاسناد يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الاسمين عين الكلام وعين ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصير المعنى ولا يتأتى الكلام الا فى الكلام او لا يتأتى ما تضمن كلمتين بالاسناد الا فى تضمن كلمتين بالاسناد قيل الكلام كلى وكذا ما تضمن كلمتين بالاسناد والاسمان جزئى والكلى يوجد فى الجزئى وانما انحصر الكلام فى هذين التركيبين لان الاسناد ماخوذ فى حده وهو يقتضى المسند والمسند اليه وهما لا يحصلان الا فى هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه والفعل لا يقع مسندا اليه وانما قدم تركيب الاسمين على تركيب الاسم والفعل لاستحقاق جزئيه التقديم وانما قدم الاسم على الفعل فى تركيب الاسم والفعل لاستحقاقه التقديم وفى بعض النسخ وقع او فعل واسم ووجهه ان المركب من الفعل والاسم يلزم تقديم الفعل فقدمه فى الذكر فان قيل ما الحكمة فى ان المصنف صرح فى تقسيم الكلام بالحصر ولم يصرح به فى تقسيم الكلمة قيل لان التركيب العقلى يرتقى الى ستة اقسام

بالحصر ولم يصرح به في تقسيم الكلمة قيل لان التركيب العقلي يرتقي الى ستة اقسام الاسمان والفعلان والحرفان والا
مع الفعل والاسم مع الحرف والفعل مع الحرف والكلام يتاتى في اثنين منها لعدم جريان الاسناد في غيرهما فاحتاج
الى الحصر لاخراج ما وراءهما بخلاف تقسيم الكلمة فانه ليس هناك امر اخر حتى تحتاج الى الحصر فان قيل حصر الكلام في هذين
التركيبين غير مستقيم لانه قد يتركب من حرف واسم نحو يا زيد وقد يتركب من جملتين نحو ان تكرمني اكرمك قيل نحو يا زيد في التقدير
مركب من الفعل والاسم اذ التقدير ادعو زيدا والمعتبر في الجملة الشرطية هو الجزاء والشرط قيد له فلا يبطل الحصر فان قيل ما السر في
المصنف المسند اليه حيث قال الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد قدم الاسناد الى ذلك والزمخشري قدمه حيث قال وذلك لا يتاتى الا في اسمين الخ قيل انما اخرج المصنف الكلام على مقتضى
الظاهر لان السامع خالي الذهن غير متردد في هذا الخبر ولا منكر فلا يحتاج الى التقوية والتاكيد اي الى تقوية حكم هذا الخبر وتا
بتكرار الاسناد بل يحتاج الى اصل حكم هذا الخبر وانما قدم الزمخشري اخراجا للكلام لا على مقتضى الظاهر تنزيلا لغير المتردد
منزلة المتردد السائل بحكم هذا الخبر لتقديم ما يلوح مثله بحكم هذا الخبر وهو قيد الاسناد فان من شان هذا
ان يشير اشارة ما الى حكم هذا الخبر حتى لان النفس اللفظي نكاد نتردد في ان الكلام هل هو مركب من اسمين او من اسم
وفعل ام لا فيسال حكم هذا الخبر لزوال ترددها فقدم ليفيد التقوي والتاكيد بتكرار الاسناد نظيره قوله تعالى ولا تخاطبني
في الذين ظلموا انهم مغرقون فان الله تعالى جعل نوحا عليه السلام كالسائل المتردد فتكلم معه كالكلام السائل المتردد
ومعلوم انه لم يسبق منه عليه السلام سؤال ولا تردد غير انه قدم اليه ما يلوح مثله بحكم هذا الخبر وهو قوله واصنع الفلك
فانه يلوح بانزال العذاب من جنس الماء فجعل كانه متردد في ان قومه هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فقيل
تقوية هذا الخبر وهو اغراقهم مؤكد ثم لما فرغ من بحث الكلمة والكلام شرع في تعريف الاسم فقال الاسم ما دل على معنى
فان قيل تعريف الاسم قد علم بدليل الحصر كما قال الشيخ وقد علم بذلك حد كل واحد منها فذكره ثانيا تكرار قيل انما لا
التكرار لو ذكر في كلا الموضعين بالمطابقة وليس كذلك حيث ذكره ثمة بالالتزام وههنا بالمطابقة ولم يكتف بما ذكره
بالالتزام تعليما وتفهيما لمن لم يكتف بالاشارة ولم يتنبه بالتنبيه واحتاج الى صريح الكلام على ما سبق ذكره على
ان الضمني مما لا يعتد به في التعريف وانما لم يعطف هذا الكلام على ما سبق من الكلام لعدم قصد الربط وعلى الخطبة
عطف الخطبة وكلمة ما موصوفة او موصولة وجعلها موصوفة اولى لئلا يلزم الاقتصار على الفصل لان الموصول مع
الصلة بمنزلة شيء واحد فكان ذكر الفصل الاول لاخراج الحرف وذكر الفصل الثاني لاخراج الفعل والجنس غير مذكور في
الحد بخلاف ما اذا جعلت موصوفة حيث يكون حينئذ كلمة ما جنسا وما بعدها فصلا فيكون الحد تاما وقوله دل فعل
ماض اريد به الاستمرار لان الماضي الواقع في الحد يراد به الاستمرار اي كلمة ذات دلالة على معنى في نفسه الجار والمجرور
صفة معنى والضمير راجع الى ما وهو عبارة عن الكلمة اي الاسم كلمة دلت على معنى حاصل في نفسها فان قيل لو كان
الضمير عائدا الى ما كان في ذكر في نفسه تكرار اذ معنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولا لها فيصير معنى التعريف الاسم
كلمة دلت على معنى هو مدلول لها وهو تكرار كما ترى قيل ليس بتكرار اذ الكلمة قد يدل على معنى وهو مدلول لها وقد
تدل على معنى هو مدلول غيرها اذ الحرف يدل على معنى هو مدلول لفظ اخر مطابقة او تضمنا او التزاما كنعم فانه
يدل على معنى تدل عليه الجملة للفنزية بها مطابقة فان نعم يدل على تقرير ما سبقها الذي يدل على ذلك التقرير الجملة
الواقعة بعدها مطابقة وكاللام في الرجل فانه يدل على معنى تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعدها متضمنا باعتبار الوضع

التركيبي لان رجلا يدل على ذكر من بني ادم جاوز حد الصغر فاذا دخل عليه اللام يدل على ذلك مع وصف كونه معينا
باعتبار الوضع التركيبي فيكون دلالة على الاسم ذي التعيين تضمنية وكذا لم في لم يضرب يدل على معنى الذي على النفي الذي
تضمنه الفعل باعتبار الوضع التركيبي لان يضرب يدل على الضرب المقترن بالزمان فاذا دخل عليه لم يدل بالوضع التركيبي
على نفي الضرب المقترن بالزمان فيكون دلالة هذا الفعل على النفي تضمنية وكذا من في سرت من البصرة تدل على معنى اي على
ابتداء تضمنية البصرة باعتبار تركيبه مع من بناء على وضع التركيبي لان البصرة يدل على البلدة فاذا دخل عليه من يدل
باعتبار الوضع التركيبي على البلدة منه ابتداء السير فيكون هذا البلد مع من على الابتداء تضمنية وكذا الباء والهاء والكاف والتاء
في بياي واياه واياك اذ تدل على ما يدل عليه الضمير من الصفات التي تضمنها باعتبار الوضع التركيبي لان الضمير يدل
على ذات مطلقة فاذا اتصل به احد الحروف المذكورة يدل على ذات متصفة بصفة التكلم والغيبة والخطاب فظهور
هذه الصفات في الضمير عند التركيب بمنزلة ظهور معنى الابتداء في البصرة وكالتنوين فانه يدل على صفات يدل عليها اللفظ
التزاما لان اللفظ الذي يلحقه التنوين يدل على ما وضع له مطابقة وعلى تلك الصفات وهي التمكن والمقابلة والتنكير والعوض
التزاما فافهم ويمكن ان يكون الجار والمجرور متعلقا بدل وفي بمعنى الباء اي دل بنفسه لا بضم ضميمة بخلاف الحرف فانه دل بضم
ضميمة وقيل الحرف ليس له في نفسه معنى بل هو علامة لحصول معنى في لفظ اخر فان في في قولك في الدار علامة لحصول معنى الظرفية
في الدار ومن في قولك خرجت من البصرة علامة لحصول معنى الابتداء في البصرة وعلى هذا فقس سائر الحروف وانما قيد بقوله
غير مقترن ذلك المعنى باحد الازمنة الثلاثة احترازا عن الفعل فانه دل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة وغير بالجر صفة معنى
وبالنصب حال منه وبالرفع خبر مبتدأ محذوف والجملة صفة معنى او حال منه والمراد بالاقتران الاقتران الوضعي لا العارضي
فلا يرد على عكسه نحو اسم الفاعل واخواته واسماء الافعال ولا على طرده نحو نعم وبئس فان قيل دلالة اللفظ على المعنى اما
مطابقية او تضمنية او التزامية وههنا لا يستقيم ارادة شيء منها اما الاولى فلان دلالة المطابقة دلالة اللفظ
على جميع معناه الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فلو اريدت ههنا هذه الدلالة دخل الفعل في هذا الحد لان
مدلوله الفعل مطابقة وهو الحدث والزمان غير مقترن بزمان والا لزم اقتران الزمان بالزمان اذ اقتران الكل بالجزء مستلزم
لاقتران الشيء بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق واما الثانية فلان دلالة التضمن دلالة اللفظ على جزء
معناه الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان فقط فلو اريدت ههنا هذه الدلالة خرجت الاسماء البسيطة عن الحد
كالعناصر الاربعة وهي النار والماء والطين والريح اذ ليس لمعانيها اجزاء اصلا فلا يتحقق فيها دلالة التضمن واما الثالثة
فلان دلالة الالتزام دلالة اللفظ على خارج معناه الموضوع له كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة والاسم من اقسام
الكلمة التي تدل على المعنى بالوضع فمورد التقسيم يابى ارادة هذه الدلالة ههنا قيل المراد هو الاولى ولا يدخل الفعل لان
الضمير المستكن العايد الى المعنى مجازي اي غير مقترن بجزئه فيخرج الفعل لان جزءه وهو الحدث مقترن باحد الازمنة الثلثة
ولا يخرج البسائط لان قوله غير مقترن سلب معنى اذ المعنى ما دل على معنى في نفسه لم يقترن جزء ذلك المعنى باحد الازمنة
الثلاثة والسلب لا يشترط له وجود الموضوع فيصدق سلب اقتران الجزء عند عدمه او يقال ان جزء المعنى المطابقي في الفعل لما كان
مقترنا جعل الكل مقترنا على وجه التسامح ثم لما فرغ عن حد الاسم شرع في بيان خواصه فقال ومن خواصه اي خواص الاسم
جمع خاصة وهي كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا وفي قولنا حقيقة واحدة فقط احتراز عن الجنس

في العرف العام فان كلا منهما كلي مقول على افراد حقايق مختلفة و في قوله قولاً عرضيا احتراز عن النوع و الفصل فان كلا منهما
كلي مقول على افراد حقيقة واحدة فقط قولا ذاتيا و انما قال ومن خواصه و لم يقل خصائصه كما قال الزمخشري اختيارا للفظ
المصطلح عليه فيما بين المباحثين عن الحد و الخاصة و انما اختص دخول اللام بالاسم لافادتها التعريف المختص به و حملت
على اللام المعرف اللام الزائد للتحسين و فيه نظر لان اللام الزائد هي اللام المعرف غايته ما في الباب انه لم يرد به التعريف
فلا حاجة الى الحمل و لانه كما حملت اللام الزائد على اللام المعرف ينبغي ان يحمل تنوين الترنم و الغالي على التنوينات الاربعة في الحمل
في بعض المواضع دون البعض تحكم فافهم و الجر و انما اختص الجر بالاسم لكونه اثر حرف الجر و هو مختص بالاسم فكذا الجر لئلا
يلزم تخلف المؤثر عن الاثر و فيه نظر اذ لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص الاثر فان الاثر قد يثبت بمؤثرات شتى الا ترى ان لن
مثلا مختص بالفعل و اثرها و هو النصب ليس بمختص به بل يدخل في الاسم بمؤثر آخر فيمكن ان يدخل الجر في الفعل بمؤثر آخر الا ان
الجر واجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب و اما اذا كان له مؤثر خاص فلا و هنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى
حرف الجر و قيل انما اختص الجر به لانه علم للمضاف اليه و هو مختص به فكذا الجر و فيه نظر لان الرفع و النصب علما الفاعل و المفعول و هما
مختصان بالاسم فينبغي ان يختص الرفع و النصب ايضا و ليس كذلك فانهما يدخلان الاسم و الفعل المضارع و قيل انما اختص
الجر به لان الاسم اصل في الاعراب و المضارع فرع فحط اعراب الفرع عن اعراب الاصل بجعل ما هو اصل البناء اعرابا فيه و هو
الجزم و منع الجر عنه لئلا يزيد اعراب الفرع على الثلثة و قيل انما اختص به الجر لان الاصل في الاعراب و هو الاسم و المضارع فرع
و الاصل في الاعراب هو الحركة فحط اعراب الفرع بمنع شئ مما هو الاصل في الاعراب فيه و خص الجر بالمنع من الحركات لتوسطه رتبته
توفية للاعتبارين و انما توسط رتبته لان الرفع اقوى الحركات و اثقلها و النصب اضعفها و اخفها و الجر متوسط بينهما في القوة
و الضعف و الثقل و الخفة و انما اختص التنوين بالاسم لانه يوجب الانقطاع عما بعده و الفعل توجب الاتصال بالفاعل فتنافيا
و فيه نظر لان الصفات تقتضي الفاعل ايضا و مع ذلك يدخل التنوين فيها و اجيب بان اقتضاءها الفاعل فرعي فلا
و قيل انما اختص التنوين به لانه اما للتمكن او للعوض عن المضاف اليه او للفرق بين المعرفة و النكرة في اسماء الافعال
او داخلة في جمع المؤنث بمقابلة نون جمع المذكر و كل ذلك لا يتصور الا في الاسم و التنوين الذي هو عوض عن حرف العلة
في نحو جوار محمول على ما هو عوض عن المضاف اليه طردا للباب و المراد بالتنوين التنوين الذي لم يختص بالقافية و فيه
احتراز عن تنوين الترنم و الغالي فانهما غير مختصان بالاسم و لقائل ان يقول لم يحمل تنوين الترنم و الغالي على التنوين المختص
بالاسم طردا للباب كما حمل التنوين الذي هو عوض عن حرف العلة على ما هو عوض عن المضاف اليه فالحمل بالحمل في موضع
دون موضع تحكم على ان تنوين الترنم عوض عن حرف العلة ايضا مثلها في جوار و انما اختص الاضافة اي كونه مضافا بتقدير
حرف الجر بالاسم لانه يستلزم معاقبة التنوين او ما في حكمه من نوني التثنية و الجمع و هو مختص في الاسم كما عرفت فكذا
ما يعاقبه و لان الاضافة يستلزم التعريف و التخصيص ان كانت معنوية و التخفيف بحذف التنوين او ما في حكمه ان كانت
لفظية و هذه اللوازم مختص بالاسم فكذا الاضافة و لا يرد عليه ان الاضافة اللفظية متحققة في نحو الحسن الوجه
و لم يتحقق فيه التخفيف بحذف التنوين او ما في حكمه لانه محمول على ما يتحقق فيه التخفيف طردا للباب و فيه نظر لانه على هذا
ينبغي ان يحمل عليه نحو الضارب الرجل لان ذلك بمنزلة الاستمداد من المستغيث و السؤال من الفقير فالاولى ان
يقال ان التخفيف في نحو الحسن الوجه حكمي حيث حذف منه ما اضيف اليه فاعله الذي هو كالجزء منه و لتعلقها اليه

قائم مقام تنوين المضاف فلما حذف ذلك من فاعل المضاف اليه كانه حذف من المضاف لمكان الجزئية ونحو الضارب الرجل محمول عليه طردا للباب وسيأتي هذا البحث في موضعه ان شاء الله تعالى وانما اختص الاسناد اليه اي الى الاسم اي كونه مسندا اليه بالاسم دون الفعل والحرف لان يكون ابدا مسندا لفظا فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه فان قيل قوله ومن خواصه لا يصح ان يكون خبرا عن قوله والاسناد اليه لان حكم الخبر ان يفيد ما لا يفيد المبتدأ والاسناد عرض والعرض القائم بمحل لا يحتمل ان يقوم بمحل آخر فالاسناد القائم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بغيره مخصوص بنفسه كون الاسم مسندا اليه مستفاد من تقييد الاسناد بقوله اليه فلا فائدة في قوله ومن خواصه قيل ان الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بشيء مفيدا بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات دون البعض كما يقال الانسان يكون كاتبا بالامكان العام فالحكم بالكتابة انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهي طبيعة الانسان دون الصنف المستفادة من وصفه بالكون كما يقال مشي الانسان عرض عام فالحكم بالعرض انما يصح باعتبار طبيعة المشي لا باعتبار طبيعة المشي المضاف الى الانسان فان المشي المضاف اليه خاصة لا عرض عام ومثل هذا الاعتبارات في الكلام شائع وما نحن فيه كذلك فالحكم بالخصوص انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهو الاسناد الكلي الشامل بدون الصفة المستفادة من اليه المختص بالاسم عقلا وهي الاسناد الى الاسم فيفيد الخبر فاحفظ هذا الاصل فانه ينفعك في حل كثير من التركيبات فان قيل بعد تقييد الاسناد بقوله اليه لم يبق النوعية بل صار صنفية فكيف يحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية وكذا بعد وصف الاسناد بالكون في قيل لا نسلم ذلك فان الصنفية اخص من النوعية مطلقا والاخص يستلزم الاعم لا محالة فكانت الصنفية متضمنة للنوعية لا محالة فاعرف ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال بانه لا يلزم من الاسناد الى الاسم ان يكون خاصة البتة بل يحتمل ان يكون في قبيلة كما وهم قوم البعض فالاسم ما جاز ان يحدث عنه فكان ذكر الخبر مفيدا وهو قوله ومن خواصه لرفع ذلك الوهم لان تقديم ما حقه التأخير يوجب الحصر فيفيد الخبر فاعرف وكذا يمكن ان يجاب بان كلمة من في الخبر للتبعيض لصحة استعمال لفظ بعض مكانه فكان الخبر يفيد ان الاسم له خواص كثيرة غير محصورة على هذه الخمسة فيفيد الخبر فافهم فان قيل للاسم خواص كثيرة فلم اختار هذه الخمسة بالذكر قيل لكونها من معظمات الخواص لتضمن كل منها خواص كثيرة اذ اختصاص اللام متضمن لانواع التعريفات من المضمرات والمبهمات والمنادى واقسام اللام من لام الجنس والاستغراق والعهد وكذا يتضمن الميم كقولهم ليس من امبر امصيام في امسفر واختصاص الجر يتضمن اختصاص حروف الجر واختصاص التنوين يتضمن اختصاص اصنافها ومعانيها واختصاص الاضافة يتضمن [illegible] كونه مضافا ومضافا اليه وفيه اقسام التعريف والتخصيص والتخفيف لما ذكر ونحو ذلك واختصاص المسند اليه يتضمن اختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا وتمييزا ونحو ذلك لاختصاص اقسام المسند اليه فالحري ان يختارها بالذكر ثم قدم العلامات اللفظية وهي اللام والجر والتنوين لانها في الدلالة اظهر ثم قدم ما يلحق الاول وهو اللام واخر ما يلحق الآخر وهو الجر والتنوين ثم قدم الجر لان التنوين يتبع الحركة وجودا فكذا ذكرا ثم قدم من المعنوية الاضافة لتضمنه العلامات اللفظية ايضا وهي الجر وحروف الجر لما فرغ عن تعريف الاسم وخواصه شرع في تقسيمه فقال وهو معرب ومبني اي الاسم ينقسم الى هذين القسمين انقسام الكلي الى الجزئيات ثم المعرب مأخوذ من الاعراب وهو الاظهار يقال اعرب الرجل عن حجته اذا اظهرها فالهمزة للنقل والمعرب ظرف اي محل اظهار المعاني المقتضية للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة وقيل الاعراب هو ازالة الفساد يقال اعربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب والمعرب ظرف ايضا اي محل ازالة الفساد والمبني مأخوذ من البناء المقصود منه لما لم يرد عليه التغير ثم لما فرغ من بيان حصره في النوعين شرع في تعريف كل واحد منهما فقال فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل



اقام للتفسير وقوله المركب كالجنس حيث يشتمل كل مركب وخرج به ما ليس بمركب كالاصوات نحو الف وبا وتا وزيد وعمرو قوله الذى لم
يشبه مبنى الاصل كالفصل حيث خرج عنه ما ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام وهو المشهور وقيل
الجملة ايضا وستعرف معنى مبنى الاصل فى تعريف المبنى ان شاء الله تعالى واضافة المبنى الى الاصل بيانية اى لم يشبه
مبنيا هو اصل المبنيات وليس هو من قبيل اضافة المفعول الى مفعول ما لم يسم فاعله بمعنى لم يشبه مبنيا اصله كما فى زيد
معروف الغلام ولا من قبيل اضافة الى الظرف بمعنى لم يشبه مبنيا فى اصله كما فى زيد معروف الدار لان الاول يقتضى ان لا يكون
مبنى الاصل مبنيا بنفسه بل يكون اصله مبنيا والثانى يقتضى ان لا يكون مبنى الاصل مبنيا الآن بل يكون مبنيا فى الاصل
وفى كل من ذلك فساد لا يخفى وليس الاصل ههنا بمعنى القانون اذ لا معنى لقولك لم يشبه مبنى القانون واختلف الشارحون
فى تفسير المركب فقال بعضهم المراد بالمركب الذى ركب مع غيره تركيبا اسناديا لانه هو العلة للاعراب اذ به يحدث المعانى
المقتضية للاعراب وفيه نظر لانه على هذا يخرج المضاف اليه فى التركيب الاسنادى كما يقال غلام زيد بسكون الميم والدال لانه
غير مركب مع غيره تركيبا اسناديا وهو معرب مصرح به الرضى وقال بعضهم المراد بالمركب الذى ركب مع عامله فيتناول
التركيب الاسنادى والتركيب الاضافى لان المضاف عامل فى المضاف اليه او الحرف المقدر وفيه ايضا نظر لانه على
هذا يخرج المبتداء والخبر فان كلاهما غير مركب مع عامله لان عامله معنوى واجيب عن الاول بان من فسر المركب
بالذى ركب مع غيره تركيبا اسناديا كان المضاف اليه فى التركيب الاسنادى على قوله مبنيا ويشهد بهذا عبارة الوافية
والزكى ومن فسر بالذى ركب مع عامله كان المضاف اليه قبل التركيب الاسنادى على قوله معربا لانه ركب مع عامله وهو المضاف
او حرف الاضافة المقدر فيه على حسب الاختلاف ويشهد بهذا لفظ الرضى وعن الثانى بانه لما كان تاثير العامل المعنوى فى
المبتداء والخبر مثل تاثير العامل اللفظى فى غيرهما جعل فى حكم العامل اللفظى فكانهما مركبان مع العامل حكما واعتبارا
فان قيل المركب الاسنادى من حيث هو هو مبنى حتى ذهب البعض الى انه من مبنيات الاصل فكيف عرف المعرب بالمركب
مع غيره تركيبا اسناديا قيل ليس المراد بالمركب ههنا ما هو فى مقابلة المفرد بل المراد به جزء للمركب الذى ركب مع
غيره تركيبا اسناديا او ركب مع عامله فان قيل هذا التعريف صادق على ما تضمن مبنى الاصل كاين وعلى ما وقع موقعه نحو نزال
وعلى ما اضيف اليه نحو يومئذ فان كلا منها ركب مع غيره تركيبا اسناديا ولم يشبه مبنى الاصل قيل المراد بقوله لم يشبه لم
يناسب بلا تحصيص وهو قوله ما ناسب مبنى الاصل والمناسبة يتناول المشابهة والتضمن والوقوع موقعه وما اضيف
اليه فان قيل قد يوجد فى كثير من الاسماء مناسبة مبنى الاصل مع انها معربة كمناسبة اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى او
مناسبة غير المنصرف الماضى والامر فى الفرعيتين ومناسبة سقيا سقاك الله فى افادة معناه ومناسبة غير بمعنى الا الحرف
ومناسبة المثل الكاف ومناسبة المضاف حرف الاضافة فى افادة معناها ومناسبة اخر اللام او من لكونه معدولا
عن الآخر او آخر من ومناسبة اى الشرطية حرف الشرط والاستفهامية حرف الاستفهام ونحو المثنى والمجموع حرف
العطف لان الزيدان بمعنى زيد وزيد والزيدون بمعنى زيد وزيد وزيد وغير ذلك مما لم يؤثر فى منع الاعراب فلا يكون
الحد منعكسا ولو استدل على عدم مناسبة هذه الاشياء بكونها معربة ويكون تلك الاشياء مبنية يلزم الدور
لان كونها معربة توقف على عدم المناسبة ولو توقف عدم المناسبة على كونها معربة لزم الدور قيل المراد بالمناسبة
المناسبة المعتبرة وما ذكرتم من المناسبات غير معتبرة لضعفها او معارضة قوية غير المنصرف فانه يناسب الفعل مطلقا

في الوضعين مناسبة للماضي والامر يقتضي البناء ومناسبة للمضارع فيقتضي الاعراب فلا يؤثر في البناء مع المناسبة
مع المعارض وكذا اي وغيره ومثل والمضاف فانه يتحقق في مناسبتها معارض وهو الاضافة المانعة للبناء لكونها لازمة
الاضافة واما الضعف ففي اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي فانه وان كان بمعنى الماضي لكنه جار على المضارع اي يوازنه في
حركاته وسكناته فهو مناسب للماضي في المعنى ومخالف له في اللفظ فكان مناسبته للماضي ضعيفة ولذا لم يعمل اذا كان
بمعنى الماضي فلم يؤثر هذه المناسبة مع الضعف في البناء كما لا يؤثر في العمل وكذا اسقيا فانه لا يفيد معنى الجملة بل معنى الجملة
يستفاد منها وانما هو قائم مقامها فيكون مناسبته الجملة ضعيفة وكذا مناسبة اخر اللام فانه بعضها بالنظر الى الاصل واما
الان فلا لان اخر نكرة صار بمعنى غير ولم يبق فيه معنى التفضيل فكان مناسبته اللام ومن ضعيفة وكذا مناسبة المثنى والمجموع
لان كونهما بمعنى واو العطف اعتبار محض لان المثنى لفظ واحد وكذا المجموع والواو يقتضي المعطوف والمعطوف عليه ولو كانا
فيهما معنى واو العطف حقيقة لكان فيهما معاملة المعطوف والمعطوف عليه في الاحكام وليس الامر كذلك فظهر انه ليس فيهما معنى
واو العطف حقيقة بل باعتبارها محضا فيكون مناسبتهما واو العطف ضعيفة جدا فلا يؤثر في البناء وفيه نظر لان المراد بقوله
غير معتبرة لا يخلو من ان يراد غير معتبرة في منع الاعراب او في اثبات البناء وعلى تقدير الاول يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ المعرب
ما فيه الاعراب وعلى تقدير الثاني يلزم اخذ المنافي في التعريف لان البناء منافي للاعراب وكلاهما ممتنعان واجيب بان
المراد الثاني ولا نسلم ان اخذ المنافي في التعريف ممتنع حيث يقال العمى عدم البصر عما من شانه البصر والموت عدم الحيوة
عما من شانه الحيوة واجيب ايضا بان المراد بالمعتبرة الملائمة لاثبات حكم ما والمناسبة مع الضعف والمعارض غير ملائم لاثبات
حكم من الاحكام وفيه نظر لانه على هذا يكون المناسبة مجهولة وذكر الامور المجهولة في الحدود لا يفيد التعريف وارادة المناسبة
القوية لا يخرجها عن الجهالة لكون القوة والضعف من الامور النسبية فكم من قوي يكون بالنسبة الى ما فوقه ضعيفا وكم من
ضعيف يكون بالنسبة الى ما دونه قويا وذكر الامور النسبية يورث الجهالة فلا بد لك من بيان القوة والضعف في المناسبة
اللهم الا ان يقال المراد بالمناسبة المناسبة توجد من الوجوه المعتبرة في باب البناء وتلك الوجوه ستة اوجه بالاستقراء اما بتضمن
معناه كاين ومتى وكيف او بالمشابهة في الافتقار ونحوه كالذي والذين او بوقوعه موقعه كنزال او بمشابهة كلمة الواقع موقعه
كفساق او بوقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم او بالاضافة الى ما اشبهه نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وهذه
الوجوه معلومة في باب البناء وكون الشيء من الامور النسبية لا ينافي العلم به فلا يرد الاشياء المذكورة لان المناسبات التي يتحقق
فيها لم يجتمع الى هذا الباب فان قيل هذا الحد صادق على مبني الاصل لانه مركب لم يشبه مبني الاصل اذ الشيء لا يشبه نفسه
قيل يخرج ذلك من الموصوف المركب لان المراد الاسم المركب بدلالة مورد التقسيم او يخرج ذلك بدلالة قوله لم يشبه مبني الاصل
لان غيره لما كان مبنيا بمشابهته فلا يكون مبنيا بنفسه بالطريق الاولى على ان كل واحد من مبنيات الاصل يشبه صاحبه
كل واحد منها مبني الاصل فلم يصدق عليه قوله لم يشبه مبني الاصل ثم لما فرغ عن تعريف المعرب شرع في بيان حكمه فقال

وحكمه اي حكم ... المعرب ان يختلف اخره لاختلاف العوامل المراد باختلاف اخره اختلاف صفته والا فاخر المعرب ما في اخره من
الحروف وهو لا يختلف ... من واللام في قوله لاختلاف العوامل للصلة او بمعنى الوقت وانما قيل اختلاف الاخر باختلاف العوامل
احترازا عن اختلاف اخره ... بالياء فانه ليس من حكم المعرب بل حكم المعرب فيه وهو الاختلاف التقديري وقيل انما قيد
احترازا عن اختلاف اخره في من الرجل ... ومن ابيك ومن زيد فانه لا يكون من حكم المعرب وفيه نظر لان المراد ههنا بيان حكم الاسم

المعرب بدلالة مورد التقسيم فالحروف خارج عن مورد التقسيم فلا حاجة الى الاحتراز عنه واجيب بان كلام الشارح محتمل يحتمل ان يراد به من الاستفهامية وهو الاسم فلا بد من الاحتراز عنه لكونه مبنيا لا معربا فان قيل حكم الشئ هو الاثر الثابت بذلك الشئ واختلاف اخر المعرب اثر العامل لا اثر المعرب فكيف جعل الاختلاف حكم المعرب قيل اضافة الحكم الى ضمير المعرب بمعنى في كضرب اليوم اى حكم فيه ولا شك ان الاختلاف حكم في المعرب او بمعنى اللام والاضافة بادنى ملابسة اى حكم له اختصاص بالمعرب بملابسة الوقوع فيراد المراد بالحكم الخاصة دون الاثر فان قيل العوامل جمع واقله ثلثة فيلزم منه ان لا يتحقق المعرب الا باختلاف ثلثة عوامل والامر بخلافه قيل اللام للجنس لان اللام اذا دخل على الجمع ولم يكن ثمه معهود يحمل على الجنس فيبطل معنى الجمعية فان قيل جاء في زيد مثلا اذا وقع في اول الامر لم يختلف فيه العوامل وهو معرب قيل المراد صلاحية ترتب اختلاف الاخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق على جاء في زيد اذا وقع في اول الامر انه يصلح اختلاف اخره عند حصول اختلاف العوامل او يراد في كلا الموضعين حصول الاختلاف بالفعل ويحمل الخاصة على كونها مفارقة لا لازمة فلا يلزم وجود الاختلاف في جميع الاحوال او يراد بالاختلاف الثاني في الوجود الملازمة بينهما اذ اختلاف العوامل يستلزم وجوده فكان من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وانما قال باختلاف العوامل ولم يقل بوجود العوامل لمشاكلة قوله ان يختلف وصنعة المشاكلة من محسنات الكلام وهو ان تذكر لفظا بصورة غيره لوقوعه في صحبته فيكون المعنى ان يختلف صفة اخره لوجود العامل فلا يرد شئ مما ذكر وقوله لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف العوامل او لاختلاف الاخر فيكون هذا من باب التنازع بين الفعل والمصدر وهما منصوبان على انهما صفة مصدر محذوف اى اختلافا ملفوظا او مقدرا او على انهما خبر كان المحذوفة اى سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة والجملة من باب التكميل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتاكيد فان قيل ما بال المصنف جعل اختلاف الاخر لاختلاف العوامل حكما للمعرب ولم يجعله حدا كما جعل حدا سائر النحاة قيل لو جعل ذلك حدا لزم الدور لان معرفة اختلاف الاخر يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف به يلزم الدور وهو باطل واجيب بانه لا نسلم ان معرفة اختلاف الاخر موقوفة على معرفة المعرب اذ يجوز ان يعلم من استعمالات العرب قبل ان يعلم المعرب ان هذا النوع من الالفاظ يختلف اخره باختلاف العوامل وهذا النوع لا يختلف ولكن لا يعلم ان المعرب على اى من هذا النوعين يطلق فاذا لم يتوقف معرفة الاختلاف على معرفة المعرب لم يلزم الدور وفيه نظر لان معرفة اختلاف الاخر انما يحصل عن استعمالهم اذا كان المعرب مما اختلف آخره لفظا اما اذا اختلف تقديرا كعصا فلا يحصل معرفة ذلك واجيب بانه يمكن معرفة ذلك بالاستدلال بالواحد او بالجمع اما الاول فمثل رحى فانا لما عرفنا ان واحده وهو رحى يختلف آخره باختلاف العوامل استدللنا على ان عدم الاختلاف في الجمع لاجل المانع وهو الالف وعلى ان الاختلاف فيه متحقق تقديرا واما الثاني فمثل حبلى فانا لما عرفنا ان جمعه وهو حبليات يختلف اخره باختلاف العوامل استدللنا على ان عدم الاختلاف في الواحد لاجل المانع وعلى ان الاختلاف فيه تقديري فان قيل لما امكن معرفة اختلاف الاخر بالاستعمال او بالاستدلال بالواحد والجمع فما فائدة في اضافة اختلاف الاخر الى اختلاف العوامل قيل اضافة اليه للدارية فان العامل مدار للاختلاف وجودا او عدما حيث يوجد الاختلاف عند وجود العامل وينعدم عند عدمه والشئ اذا دار مع الشئ وجودا او عدما يضاف اليه وفيه نظر فان المدارية قد وجدت في هذان وهذين حيث لو وجد اختلاف اخرهما عند وجود العوامل ينعدم عند عدمه مع ان اختلاف آخرهما لا يضاف الى العامل عند الاكثر بل هما مبنيان والاختلاف فيهما صيغي وضعي على ما ياتي بيانه في اسماء الاشارة ان شاء الله تعالى واجيب بانه انما لا يضاف اختلاف آخرهما الى العامل

مع وجود الداعي اذ بناء على الواحد والجمع فان واحدهما وهو هذا والذي وجمعها وهو هؤلاء والذين لم يوجد فيهما الاختلاف عند وجود العامل مع عدم المانع استدل للبناء على ان الاختلاف في مثنيهما مبني وضعي غير مضاف الى العامل كالاختلاف في مبني الضماير مثل انا واياي وقيل انما لا يضاف اختلافهما الى العامل بناء على بناءهما لانهما لما وجدا مبنيين علمنا ان اختلافهما مبني وضعي غير مضاف الى العامل وفيه نظر لان بناءهما مبني على عدم اضافة اختلافهما الى العامل فلو بني عدم اضافة + اختلافهما الى العامل على بناءهما لزم الدور ثم لما فرغ من بيان المعرب وحكمه شرع في بيان الاعراب فقال الاعراب ما اختلف آخره به الضمير في آخره عايد الى الاسم او المعرب وفي قوله به الى ما والباء للسببية اي الاعراب شيء اختلف آخر الاسم او آخر المعرب بسبب ذلك الشيء فان قيل يدخل في الحد العامل ولا شيء اختلف آخر المعرب بسببه وكذا الاسناد والمقتضي للاعراب فيل كلمة ما عبارة عن حركة او حرف فيخرج الاشياء المذكورة او يقال المراد بالسبب السبب القريب وهو ما يكون سببا بلا واسطة دون السبب البعيد وهو ما يكون سببا بواسطة فيخرج الامور المذكورة لانها اسباب بعيدة لحصول الاختلاف لان العامل سبب قريب لحصول الاسناد وهو سبب قريب لحصول المقتضي وهو سبب قريب لحصول الاعراب وهو سبب قريب لحصول الاختلاف فكان العامل سببا له بوسايط والاسناد سببا له بواسطتين والمقتضي سببا له بواسطة والاعراب سببا له بلا واسطة فكان هذا قريبا فان قيل الاخذ في آخر المعرب لا يحصل الا بحركتين اذ الحركة الاولى لا يحصل بسببها اختلاف آخر المعرب بل الاختلاف آخر المعرب لان الاسم قبل تحقق الحركة الاولى مبني لا معرب فينبغي ان لا يكون الحركة الاولى اعرابا قيل المراد بالسبب السبب القريب غير التام اي ماله نوع تاثير التام فيدخل الحركة الاولى لان لها نوع تاثير في اختلاف آخر المعرب لان الحركة الثانية لا توجب اختلاف آخره الا بعد تحقق الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون مما يتم به علة الاختلاف فيصدق عليها انها مما اختلف به آخر المعرب لان الاسم بعد تحققها معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل اختلف بها آخر المعرب من السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم معربا في حال الاعراب اي في حال الاختلاف من السكون الى الحركة ونظيره ما يقال ارضعت هذه المرأة هذا الشاب فان هذا + الكلام صادق وان لم يكن الرضيع المشار اليه شابا في حال الارضاع فكذا ههنا يصدق على الحركة الاولى انها اختلف آخر المعرب من السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم معربا في حال الاختلاف من السكون فتامل فانه دقيق واذا عرفت هذا فاعلم ان الاعراب عند البعض عبارة عما يختلف به الاختلاف من الحركات والحروف وعند غيره عبارة عن الاختلاف احتج المصنف بانهم اتفقوا على ان انواع الرفع والنصب والجر وانما يتحقق بها الاختلاف لا انها نفس الاختلاف واحتج غيره بان الاعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على الحركات بل الحركات ما به البناء فكذا الاعراب لا يقع على الحركات بل الحركات ما به الاعراب وقوله ليدل على المعاني المعتورة عليه علة غائية للاختلاف اي ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني المتداولة على ذلك المعرب او على ذلك الاسم وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة اذ لولاه لالتبس بعضها ببعض فيخرج بهذا العلة حركة نحو غلامي لانها مما اختلف به آخر المعرب لان غلامي معرب على اختيار المصنف على ما يأتي لكنها لا تدل على معنى من المعاني المذكورة وان جعلت العلة خارجة عن الحد وكان ذكرها للاشارة الى علة وضع الاعراب في الاسماء يخرج حركة نحو غلامي باعتبار الحيثية فانها ليست مما جي بها من حيث انها يختلف بها آخر المعرب بل من حيث انها توافق الياء ثم الاعتوار مستعمل يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اي تداولوه وعلى هذا يكون قوله المعتورة على صيغة اسم المفعول لان المعاني متداولة على المعرب لا متداولة لحيث تداولها المتكلم على المعرب وان ثبت الرواية بكسر الواو وحمل على المجاز العقلي نحو عيشة راضية اي راض صاحبها فيكون المعنى على المعاني المعتورة مظهرها

اياها على المعرب ومظهر المعانى هو العامل ويمكن ان يراد فى الاعتوار ههنا معنى الدخول على وجه التناوب اى المعانى الداخلة
على المعرب على وجه التناوب اويراد به الاغراض اى المعانى المعتورة عليه ثم لما فرغ عن بيان الاعراب شرع فى بيان انواعها فقال
وانواعه رفع ونصب وجر اى انواع اعراب الاسم منحصرة على الثلثة لان الاعراب وضع للدلالة على المعانى وهى ثلثة فكذا الاعراب
ليكون الدال على حسب المدلول ولا لزم الاشتراك لوكان الاعراب اقل من المعانى او الترادف لوكان الاعراب اكثر
منها وكلاهما خلاف الاصل وانما لم يذكر الالف والواو والياء مع ان الاعراب كما يكون بالرفع والنصب والجر يكون بهذه
الحروف ايضا لان الرفع والنصب والجر عند المصنف رح يقع على الحركات والحروف جميعا وانما سمى الرفع رفعا لارتفاع الشفة
السفلى عند التلفظ به او لوقوع مرتبته من بين اخواته لكونه علما لما هو عمدة الكلام وانما سمى النصب نصبا لانتصاب الشفتين
اى بقائهما على حالهما عند التلفظ به ولانه يصيب الفضلة التى هى الكلام من غير ان يحتاج اليها انه لازم وانما سمى الجر جرا لانه
علامة جر الفعل الى الاسم او لان الشفة السفلى تجر الى الاسفل عند التلفظ به فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر
علم الاضافة الفاء للتفسير اى فالرفع علامة الفاعلية والنصب علامة المفعولية والجر علامة الاضافة وانما قال الفاعلية والمفعولية
دون الفاعل والمفعول ليشتمل الفاعل والمفعول وما الحق بهما مطابقة لان الياء فيهما للنسبة جئ بها للايذان بان لهما
ملحقات والتاء للتانيث جئ بها للمطابقة لموصوفها المونث فيكون المعنى فالرفع علم الخصلة المنسوبة الى الفاعل والنصب علم
الخصلة المنسوبة الى المفعول والخصلة المنسوبة الى الفاعل فى المبتدا كونه مسندا اليه وفى الخبر كونه جزءا ثانيا من الجملة
وفى خبر باب ان كونه جزءا ثانيا واقعا بعد كلمة ثلاثية او رباعية مقتضية للاسماء ولم يقتصر على مجرد كونه جزءا ثانيا لان المقتضى
للاعراب يلزم ان يكون حاصلا بالعامل كما قال المصنف فى حد العامل وكونه جزءا ثانيا غير حاصل بان جودة فى خبرها على
ما ذكرنا الحصول بان كما ترى وكذا نقول فى اسم ما ولا المشبهتين بليس كونه مسندا اليه واقعا بعد ما يقتضى الجزئين كليس
وفى خبر لا التى لنفى الجنس كونه جزءا ثانيا بعد ما يقتضى الاسماء والخصلة المنسوبة الى المفعول فى الحال والتميز والمستثنى
المنصوب كونها فضلة كالمفعول وفى اسم ان ولا التى لنفى الجنس وفى خبر كان وما ولا بمعنى ليس كونه واقعا بعد ما لا يتم
بالمرفوع من حيث توقف تعقله على المنصوب لا من حيث صيرورته كلاما فان الفعل لا يتوقف فى صيرورته كلاما على المنصوب
ويمكن ان يكون الياء والتاء فى الفاعلية والمفعولية للمصدرية لما عرف ان ياء النسبة مع التاء تفيد معنى المصدر اى فالرفع
علم كون الشئ فاعلا والنصب علم كون الشئ مفعولا فعلى هذا يكون الرفع فى غير الفاعل والنصب فى غير المفعول مما الحق بهما على وجه
التشبيه والتقريب فيكون المعنى فالرفع علم كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما والنصب كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما +
فيدخل الملحقات وانما قال علم الاضافة ولم يقل علم الاضافية لان الياء والتاء فى الفاعلية والمفعولية ان كانت للمصدرية
فالاضافة المصدر بنفسها فلا حاجة الى جعلها مصدرا باتيان الياء والتاء وان كانت التاء للمطابقة للموصوف المونث والياء
للنسبة للايذان بان لهما ملحقات فليس للجر المعتد به ملحقات كالرفع والنصب فلا حاجة الى الياء المؤذنة بالالحاق
وانما قيدنا الجر المعتد به احترازا عن الجر الغير الاصلى فى نحو بحسبك درهم وكفى بالله فانه جر حصل بواسطة الحرف الزائد لا
الغير المعتد به فلم يعط الحقاية وانما جعل الرفع علم الفاعلية للمناسبة بينهما فى القوة والنصب علم المفعولية لمناسبة
بينهما فى الضعف والجر علم الاضافة للمناسبة بينهما فى التوسط لان المضاف اليه تارة يكون فاعلا نحو عجبنى دق القصار
الثوب واخرى مفعولا نحو عجبنى ضرب اللص الجلاد فكذا الجر على ما بيناه قبل ثم لما فرغ عن بيان المقتضى

وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة شرع في بيان ما يحصل به المقتضي وهو العامل فقال والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي
للاعراب اى عامل الاسم شئ بسببه يحصل المعنى المقتضي للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة كضرب في ضرب زيد
فانه يحصل به فاعلية زيد وكضربت في ضربت زيدا فانه يحصل به مفعولية زيد وكالباء في مررت بزيد فانه يحصل به الاضافة
في زيد وانما قدم الجار والمجرور على الفعل للاهتمام وحمله على الحصر غير محتاج اليه في الحد فان قيل يدخل في الحد الاسناد
فانه ايضا يتقوم به المقتضي للاعراب قيل الباء للسببية والمراد به السبب البعيد فيخرج الاسناد لانه ليس بسبب بل هو
شرط او لانه سبب قريب لحصول المعنى المقتضي للاعراب بخلاف العامل فانه سبب بعيد لحصوله على ما بينا في حد الاعراب
وفيه نظر لان السبب البعيد مجاز وارادة المجاز في التعريف لا يجوز لانه يورث الجهالة في التعريف بحيث يسبق الفهم عند
الاطلاق الى المعنى الحقيقي دون المجازي واجيب بانه مجاز مشهور في الاصطلاح فتعين السبب البعيد ههنا او يقال ان كلمة ما
عبارة عن العامل اى عامل الاسم عامل بسببه يحصل المعنى المقتضي للاعراب فلا يرد الاسناد فان قيل ان واخواتها
عامل في خبرها عند البصريين ولم يصدق عليه حد العامل لان الفاعلية في خبرها كونه جزءا ثانيا من الجملة وهو لم يحصل بان
واخواتها بل يتحقق قبل دخولها قيل ليس الفاعلية في خبرها كونه جزءا ثانيا من الجملة فقط بل كونه جزءا ثانيا واقعا بعد كلمة
ثلاثية او رباعية مفتوحة وهو ما يحصل بان واخواتها والمفعولية في خبر كان وما ولا المشبهتين بليس واسم ان ولا التي
لنفي الجنس ونحوها بما لا يتم بالمرفوع وهو حاصل بهذه العوامل اذ لو لم توجد لما كان خبرها واقعا بعد ما يتم بالمرفوع وعلى
هذا فسر هذا الجواب وان كان مذكورا من قبل لكنه ذكر في الحواشي ثمه وههنا ذكرته كذلك اتباعا للحواشي فان قيل العامل
في المبتدء هو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد ولا يحصل به فاعلية وهو كونه مسندا اليه قيل لا نسلم انه لا يحصل به فاعليته
لانه لو لم يكن مجردا عن العوامل اللفظية بل دخلت هي عليه لم يتحقق فيه الفاعلية المبتدئية بل تحققت به العوامل اللفظية فيتحقق
في المبتداء حينئذ ما يقتضيه العوامل اللفظية البتة ولو لم يكن المبتداء مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد فعلم تحقق
الفاعلية فيه ظاهر لا يحتاج الى البيان لان الفاعلية فيه كونه مسندا اليه ولا يتحقق ذلك بدون الاسناد اصلا لانه بلا بدون
الاسناد تعداد مثل الف وباء وعلة وعددان وزيد وعمرو وهو في حكم الاصوات التي لا تركيب فيها وحقها ان يتعلق
بها عين معربة كما في [illegible] فعلم ان الفاعلية في المبتداء يحصل بالمجموع اي بالتجرد والاسناد جميعا فالحاصل ان الفاعلية
فيه بدون التجرد لا يتحقق البتة بل قد يتحقق وقد لا يتحقق وبدون الاسناد لا يتحقق اصلا فعلم ان المجموع موثر في حصول
الفاعلية فيه ثم ما ذكر المص ههنا فهو عامل الاسم ومعرفة عامل الاسم مسبوقة بمعرفة مطلق العامل اذ العلم بالمقيد +
مسبوق بالعلم المطلق فنقول العامل المطلق ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص فان قيل ما تريد بالوجه المخصوص
فان اردت الوجه المخصوص على الاطلاق سواء كان اعرابا او بناء او غير ذلك يلزم ان يكون يا في يا زيد والياء في غلامي عاملا
وليس الامر كذلك وان اردت وجها مخصوصا من الاعراب يلزم الدور على قول من اخذ العامل في حد الاعراب قائلا
بان الاعراب ان يختلف اخر الكلمة باختلاف العوامل وان اردت وجها مخصوصا من مقتضى الاعراب يابالا ذكر اخر الكلمة
لان الكلمة بتمامها موصوفة بالفاعلية والمفعولية والاضافة لا اخرها ويخرج عامل الفعل لان عامله لا يوجب الفاعلية
والمفعولية والاضافة قيل المراد به وجه مخصوص على اقتضاه المقتضي او الشبه التام بالاسم فلا يابالا ذكر اخر الكلمة
لان ما اقتضاه المقتضي يتحقق في اخر الكلمة دون اولها واوسطها فلا يلزم الدور ولا يخرج عامل الفعل لانه اوجبها

اقتضاه المشبه التام بالاسم علی ما عرفت ثم لما فرغ عن بيان الاعراب وتقسيمه الى الرفع والنصب والجر
شرع في تقسيم اخر للاعراب باعتبار الحركات والحروف وبيان محالها وذلك ستة اقسام لان الاعراب اما بالحركة او بالحروف
والاعراب بالحركة اما مستوفی للحركات الثلث اولا والثانی اما محمول فيه الفتحة على الكسرة او على العكس والاعراب بالحروف
اما بالحروف الثلث او بالحرف والثانی اما بالالف او بالواو فهذه ستة اقسام شرع في بيانها على الترتيب فقال
فالمفرد المنصرف الفاء جواب شرط محذوف ای اذا عرفت هذا فنقول المفرد المنصرف والمراد بالمفرد ههنا ما يقابل التثنية
والجمع دون الجملة والمضاف وفي تقييده بالمنصرف احتراز عن المفرد الغير المنصرف كاحمد والجمع المكسر المنصرف وانما قيد
الجمع بالمكسر احترازا عن الجمع السالم بالالف والتاء او بالواو والنون وقوله المنصرف صفة اخرى للجمع وفيه احتراز عن
الجمع المكسر الغير المنصرف كمصابيح فان قيل لو قال فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لكان اخصر فما وجه العدول عنه
الى الاطناب قيل انه وان كان اخصر الا انه لما كان يحتمل التغليب عدل عنه الى الاطناب وقوله بالضمة خبر لقوله فالمفرد
والجمع وقوله رفعا اما ظرف ای كائنان بالضمة وقت رفع العامل او حال ای كائنان حال كونهما مرفوعين او مصدر
نوعي ای يعربان بالضمة رفعا او تميز عن النسبة ـــــــــــ بالضمة رفعه وقوله والفتحة نصبا من باب العطف
على معمولی عاملين مختلفين بتقديم المجرور نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وقوله والكسرة جرا كالفتحة نصبا ثم الضمة والفتحة و[الكسرة]
بالتاء واقتصر على نفس الحركة لا اشتراط كونها اعرابية او بنائية بخلاف المجرد عن التاء فانها القاب البناء والمراد بالضمة والفتحة
والكسرة اعم من ان يكون لفظية او تقديرية فلا يلزم التكرار في قوله واللفظي فيما عداه وانما اعرب المفرد المنصرف و[الجمع]
المكسر المنصرف بالحركات الثلثة لان الاصل هو الاعراب بالحركات والاصل فيه استيفاء الحركات الثلث ولا مقتضي للعدول عنه وانما
قدم الاعراب بالحركات الثلث لاصالتها فان قيل تدخل في هذه الضابطة كلا والاسماء الستة لما عرفت ان المراد بالمفرد
ههنا ما يقابل التثنية والجمع وكلا والاسماء الستة مفرد ان بهذا المعنى فيصدق عليهما المفرد المنصرف مع ان +
اعرابهما ليس بالحركات الثلث فينبغي ان يذكر قيدا اخر لاخراجهما قيل المراد بالمفرد المفرد من كل وجه فيخرج به المثنى والمجموع
وما الحق بهما وكلا والاسماء الستة ملحقات بالمثنى على ما سنعرف ويقال اللام في قوله فالمفرد اما للجنس فيكون
الجملة قضية مهملة ولا يلزم بالحكم على الجنس بالاهمال الحكم على كل فرد لان القضية المهملة في قوة الموجبة الجزئية
واما للاستغراق فيكون الجملة قضية مسورة كلية وهي توجب اشتمال الافراد لا اشتمال احوالها وكلا والاسماء +
الستة معربان بالحركات الثلث ايضا وان لم يكن كذلك في كل حال وفيه نظر لان بيان الاحكام الكلية لا يجوز
بالقضية المهملة اذ لو جاز ذلك لبطلت القواعد الكلية باسرها ولم يبق حكم كلها ولان ذو مال غير معرب بالحركة
في حال من الاحوال فلا يبقى فائدة للاستغراق اصلا ولان الاستغراق لو كان موجبا لاشتمال الافراد دون احوالها
لما احتيج الى تقييد المفرد بالانصراف لان المفرد الغير المنصرف ايضا معرب بالحركات الثلث وان لم يكن كذلك في كل حال و
اجيب عن هذا بان التقييد بالمنصرف وان لم يكن محتاجا اليه البتة لكن المصنف انما ذكره لانه يفيد تلفيقا حسنا مع الاعراب +
بالحروف لانه يفيد ان كل واحد من المعرب بالحركة والحروف ثلثة اقسام اذ لولا هذا القيد لكان المعرب بالحركة على
قسمين والمعرب بالحروف على ثلثة اقسام فذكره ايدل على مناط التقسيم ويمكن الجواب عن اصل السؤال بان كلا
والاسماء الستة خارجة عن قوله فالمفرد اذ المراد بالمفرد المعرب بالحركة لا الامور التقسيم او عن قول المنصرف [...]

المعربة بالحروف فلم توصف بالانصراف وعدم الانصراف بل هي واسطة بينهما يشهد عليه كلام الزمخشري في المفصل والاسم
المعرب على نوعين نوع يستوفي حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى المنصرف ونوع يختزل عنه الجر والتنوين
ويسمى غير المنصرف ثم لما فرغ عن بيان المعرب بالحركات الثلث شرع في بيان ما يعرب بالحركتين ويحمل فيه الفتحة على الكسرة
فقال جمع المؤنث السالم بالرفع على انه صفة جمع المؤنث وليس بالجر فرقا من الموصوف لان المضاف الذي فيه اللام في باب
الصفة بحكم ذي اللام عند سيبويه وهو الذي اختار المصنف على ما سيأتي في موضعه ان شاء الله تعالى وفي هذا القيد
احتراز عن المؤنث المكسر نحو جمع حمراء فان اعرابه بالحركات الثلث بخلاف جمع مؤنث السالم فان اعرابه بالضمة رفعا والكسرة
جرا ونصبا نحو جاءتني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات وانما حملت الفتحة على الكسرة فيه لانه فرع لجمع المذكر
السالم وقد حمل فيه الفتحة على الكسرة فحمل الفرع ايضا لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل فان قيل المزية لازمة بل لان الاصل
معرب بالحروف والفرع بالحركة قيل المزية يكون اعراب الفرع بالحركة متحققة ضرورة لعدم الحرف الصالح للاعراب في آخره
بخلاف الاصل فانه يوجد في آخره حرف العلة الصالح للاعراب واقامتها مقام الحركات او بقاء الاعراب بالحروف
في الجمع صار مهملا معتبرا باعتبار ان الجمع فرع والاعراب بالحروف ـــــ ايضا ـــــ الفرع فاعطاء
الفرع للفرع بحكم التناسب اصل مهم عندهم فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيها فان قيل اعراب بعض جموع المذكر
ايضا بالفتحة والكسرة نحو سنين وسنين فلا فائدة بتقييد الجمع بالمؤنث قيل في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المؤنث
السالم وحذف معطوف اي جمع المؤنث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالالف والتاء من جموع المذكرين لان
صيغته صيغة جمع المؤنث السالم في عرف النحاة وان كان بالحقيقة جمع المذكر ونقول ان المصنف رح لم يلتفت بالجمع
بالالف والتاء من جموع المذكرين لقلة مجيئه ذلك كان دابهم بيان ما هو الاغلب والاكثر لا ما هو الاقل والاندر ونقول
المراد بجمع المؤنث السالم الجمع بالالف والتاء مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المؤنث السالم
في عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية يكتفي لصحة المجاز وبهذا حصل التفصي عما قيل لو قال الجمع
بالالف والتاء كان اشمل وانما قدم جمع المؤنث على غير المنصرف مع ترك احدى الحركات فيهما لانه اكثر خلافا للاصل من
جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث حيث ترك فيه الحركة فقط وليتاتى ذكرهما على ترتيب
الاخيرين منهما في قوله فالمفرد المنصرف ولان غير المنصرف بمنزلة المتوسط لانه قد يكون مفردا وقد يكون جمعا ثم لما فرغ
عن بيان ما يعرب بحركتين ويحمل فيه الفتحة على الكسرة شرع في بيان ما يعرب بحركتين ويحمل فيه الكسرة على الفتح فقال
غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وانما حملت الكسرة على الفتحة فيه لانه لما ترك جره لشبهه الفعل باعتبار العلتين
كما ستعرف حمل الجر على النصب لمكان المناسبة بينهما في الصورة ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحركة شرع في بيان
ما يعرب بالحرف فقال ابوك واخوك وحموك بكسر الكاف لانه خطاب للمؤنث لان الحم ابو الزوج او عمه على حسب
الاختلاف فلا يضاف الى المرأة اي ابو زوجك وهنوك في هذه الاربعة منقوصة بالواو ودل عليه تثنيتها ابوان واخوان
وهنوان واصلها ابو واخو وحمو وهنو على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وفوك هذا الجوف بالواو ولامها
واصله فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين ودل عليه جمعه افواه كثوب واثواب فحذفت الهاء على سبيل الشذوذ
فاذا قطع عن الاضافة ابدلت الواو ميما فقيل فم واذا اضيف قيل فوك وذو مال بمعنى صاحب مقرون بالواو في واصله ذوي

على وزن فعل بفتح الفاء والعين و يضاف ذو الى الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة

وقوله مضافة الى غير ياء المتكلم بالنصب على انه حال من قوله ابوك واخواته لانه مفعول ضمن الاعراب من حيث المعنى فيكون

حالا من مفعول الكلام او حالا من ضمير قوله بالواو والعبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال لا يتقدم على العامل

المعنوي وفي جعلها خبر كان المحذوف نظر لان حذفه بغير حرف الشرط سماعي فلا يحمل كلام المصنف عليه بلا ضرورة فلا

يقال كانت ههنا محذوفة مع حرف الشرط اي ان كانت مضافة فكان حذفه قياسا لانا نقول ليس الامر كذلك بل حذفه

مع ذكر حرف الشرط قياسي نحو ان خيرا فخير فههنا ليس كذلك وقوله بالواو خبر قوله ابوك واخواته اي كائنة بالواو رفعا

والالف نصبا والياء جرا فان قيل قوله ابوك واخوك الى قوله بالواو والالف والياء من باب الحكم على الجزئي والمقصود

ههنا الحكم على الكلي وهو الحكم على الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم سواء كانت مضافة الى الاسم الظاهر

نحو ابو بكر او الى الضمير الغائب نحو ابوه او الى الضمير المخاطب نحو ابوك والحكم على الجزئي لا يستلزم الحكم على الكلي

فكيف يتناول الحكم على ابيك واخواته الحكم على ابي بكر واخواته قيل المراد بقوله ابوك واخوك وهنوك وحموك وفوك

وذو مال الاسماء الستة المكبرة الموحدة المضافة الى غير ياء المتكلم لا هذه الالفاظ فان قيل من اي نوع هذه الارادة

قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يجوز تاويله بالصفة المشتهر مسماه بها كما عرف في رب رجل حاتم ولكل

فرعون موسى اي رب جواد ولكل جبار قام عادل فيجوز ان يأول ابوك واخوك الى آخره بالصفة التي اشتهرت هي بها

ويمكن ان يقدر مثل مضافا ويجعل الصفة التي اشتهرت هي بها وجه الشبه اي مثل ابوك واخوك الى آخره فيكون الحكم

على الكلي ثم ان الاسماء الستة في اعرابها وجه منها اعرابها بالحروف الثلثة اذا كان في آخره حرف يصلح للاعراب وذلك اذا

مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم وانما اعرب حينئذ بالحروف الثلثة [illegible] لانه الاصل وكذا

تقدم على المثنى وجمع المذكر السالم ولا مقتضى للعدول عنه واما بالحروف فلان هذه الاسماء تشبه المثنى في الدلالة على امرين

من حيث انها من الاسماء الاضافية فان الاخ يستلزم الاخ والاب يستلزم الابن وكذا البواقي وامكن الحمل بالشبه في هذه

الحالة بوجود حروف العلة الصالحة لاقامتها مقام الحركات في آخرها في هذه الحالة بخلاف حالتي الافراد والاضافة

الى ياء المتكلم لعدم الحرف الصالح للاعراب في آخرها في حالة الافراد وكذا في حالة التصغير لان آخرها في هذه الحالة [illegible]

[illegible] على الحرف بسبب لزوم الاضافة لكن لا يوجد في آخره حرف يصلح

للاعراب في حالة الافراد والاضافة حيث لا يوجد حرف العلة فيهما في حالة الاضافة سماعا حيث يقال ابك ودمك وكذا [illegible]

سائر المعتل [illegible] فان قيل لما كان اعراب هذه الاسماء بالحروف لشبه المثنى وجب ان لا يستوفي الحروف الثلثة

لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل قيل انها وان تفرعت على المثنى في الاعراب بالحروف لكنها استوفت الحروف الثلثة بناء على اصالتها

ذاتا لكونها مفردة وكذلك [illegible] ما ذكره الشيخ ان اعرابها في حالة الاضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء

فهو لا يخلو من ان يحمل على الوجوب او على الجواز فان حمل على الوجوب يرد فوك وهنوك وحموك فان اعرابها بالحروف [illegible] جائز

لا واجب حيث يقال [illegible] وهنوك وحموك [illegible]

واخوك [illegible] فان اعرابها بالحروف [illegible] في هذه الحالة واجب [illegible] اما [illegible]

[illegible] قوله بالواو والالف والياء محمول على [illegible]

والجواز لان الممكنة العامة هي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة من جانب المخالف للحكم فان كان الحكم في القضية بالايجاب
كان مفهوم الامكان العام ارتفاع الضرورة عن جانب السلب لان المخالف للايجاب هو السلب وان كان الحكم في القضية
بالسلب كان مفهوم ارتفاع الضرورة عن جانب الايجاب لان المخالف للسلب هو الايجاب فاذا قلت كل نار حارة بالامكان
العام كان معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري واذا قلت لا شيء من الحار ببارد بالامكان العام كان معناه ان ايجاب
البرودة للحار ليس بضروري وقول الشيخ ابو علي ولجواز الى قوله بالواو وبالالف والياء قضية موجبة فاذا حملت هذه القضية
على الامكان العام كان مفهومها ارتفاع الضرورة عن جانب السلب فيكون معناه ان سلب اعراب هذه الاسماء بالحروف
ليس بضروري فيتناول الوجوب والجواز ويمكن ان يحمل كلامه على الممتنع دون الوجوب والجواز اي يجوز بالواو والالف رفعا
فيتناول الوجوب والجواز ايضا ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحروف الثلاث شرع في بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالالف فقال
المثنى وكلا وكذا كلتا ولم يذكره لانه فرع كلا فذكر الاصل يغني عن ذكره وفيه نظر لانه ذكر اثنتان مع انه فرع اثنان واجيب بان ذكرها
لنكتة وهي ان حكم التذكير والتانيث في باب العدد لما كان على خلاف جميع الاشياء صرح بلفظ المذكر والمؤنث فيهما للتنبيه على ان
التذكير والتانيث فيهما على طبق جميع الاشياء كما في الواحد والواحدة على انه مذكور في بعض النسخ متروك في بعضها قلنا ان يمنع
صحة الاولى فلا يلزم علينا تصحيح كل نسخة على ان الذكر عمل بالاصل فلا يتوجه نقضا على ان هذا لا يراد على المناسبة وهو غير مسموع
وقوله مضافا الى مضمر حال عن كلا وفيه احتراز عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه حكم العصا نحو جاءني كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وقوله واثنان واثنتان عطف على المثنى وقوله بالالف والياء خبر قوله المثنى
وما عطف عليه اي كائنة بالالف رفعا والياء نصبا وجرا وانما اعرب المثنى والمجموع بالحرف لان كلا منهما فرع الواحد وكان الاعراب بالحرف
فرع الاعراب بالحركة فتحقق المناسبة بينهما وبينه في الفرعية والحروف الصالحة للاعراب ثلثة فاعطي الالف للتثنية لخفتها وكثرة
التثنية لانها لا يختص بذكور العقلاء او لان الالف في الفعل ضمير التثنية نحو فعلا ويفعلان او لوقوع ضميرها في الضمير وهو اوسط
الواو للجمع لثقلها وقلة الجمع لانه يختص بذكور العقلاء او لان حصولها يجمع الشفتين لانها ضمير الجمع في الفعل نحو فعلوا
ويفعلون او لوقوع آخر ضميرها في الفعل وهو هو فاخذتا حالة الرفع فيهما لقوتها وبقي الحالتان في كل واحد منهما فاشتركت
الياء للضعف وفرق بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها ففتح في التثنية لوقوعه ما قبل الالف وكسر في الجمع لوقوع الياء ثم زيدت
النون عوضا عن الحركة والتنوين الثابتين في الواحد هذا مذهب سيبويه فان قيل حرف الاعراب فيه اعوضا عن حركة
الواحد فلو كان التنوين عوضا عنها لزم تكرار العوض قيل النون عوض عن حركة الواحد من حيث انها اعراب فلا يلزم تكرار العوض او يقال
النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه وحرف الاعراب اعراب للمثنى والمجموع لا عوض عن حركة الواحد فلا يلزم تكرار العوض فصار
اعراب المثنى بالالف رفعا والياء نصبا وجرا والجمع السالم بالواو رفعا والياء جرا ونصبا فان قيل الدليل الذي ذكرتم في اعراب
المثنى والمجموع بالحرف يوجد بعينه في المصغر والمنسوب والمكسر ايضا لانها فرع المكبر والمنسوب اليه والواحد كما ان الاعراب
بالحرف فرع فينبغي ان يعطى الفرع للفرع ههنا ايضا بحكم التناسب قيل سلمنا ان التناسب يقتضي اعرابها بالحرف لكنا تركنا
العمل بالتناسب لضرورة عدم الحرف الصالح للاعراب في آخرها وفي اعراب المثنى والمجموع بالحرف كان في آخرهما حرفا
كالالف التثنية والجمع وامتنع اعرابهما بالحركة لفظا فاما ان يعربا بالحركة تقديرا او بالحرف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن
الاعراب بالحرف لفظا اولى لانه اظهر في الدلالة من الاعراب تقديرا فان كان بحكم ملابسة تقديرا وقليل بعينه يوجد في

ايضا فانه متردد بين ان يعرب بالحركة تقديرا وبالحرف لفظا فينبغي ان يعرب بالحرف لفظا لانه في الدلالة اظهر من المقدر وان كان بحركة قيل سلمنا ان هذا الدليل يوجب تعيينه فيه لكن تحقق فيه مانع من جعل اعرابه بالحرف لانه لو جعل اعرابه بالحرف يلزم احد المحظورات الثلث لان اعرابه بالحرف لا يخلو اما ان يكون بالالف الملفوظة مع ترك التنوين فيلزم ترك التنوين من الاسم المتمكن وذا غير جائز او بالالف الملفوظة مع بقاء التنوين فيلزم التقاء الساكنين وهو ممنوع او بالالف المقدرة مع اثبات التنوين فيلزم خلاف اصلين الاعراب بالحرف وتقدير الحرف وقد ثبت عن تقدير الحركة وقت في تقدير الحرف فاذا تحقق المانع عن الاعراب بالحرف اعربناه بالحركة تقديرا ضرورة مع اثبات التنوين وحذف الالف لفظا لئلا يلتقي ساكنان بخلاف المثنى والمجموع حيث لا مانع من اعرابهما بالحرف لفظا فاعربناهما بذلك وقيل اعرب المثنى والمجموع بالحرف لانه وجد في آخر كل واحد منهما وضعا حرف فان الالف دالة على التثنية والجمع فلو جعلنا كل واحد من هذين الحرفين لكل واحد من المثنى والمجموع لزم الترادف وهو خلاف الاصل فاخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل واحد منهما بالفعل وجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب ووجه تخصيص الالف بالمثنى والواو بالمجموع والمشترك الياء قد مر وانما اعرب كلا مضافا الى المضمر بالحرف لانه موحد اللفظ مثنى المعنى فعملنا بالاعتبارين في الحالين فاعربناه بالحرف باعتبار معنى التثنية في حال الاضافة الى المضمر واعربناه بالحركة المقدرة باعتبار موحد اللفظ في حال الاضافة الى المظهر ولم يعكس لمناسبة المضمر مع المعنى في الخفاء ومع الاعراب بالحرف في الفرعية ومناسبة المظهر مع اللفظ في الظهور ومع الاعراب بالحركة في الاصالة ولانه اذا اضيف الى المضمر يكون تاكيد المثنى البتة فحمل على مثنى ولانه اذا اضيف الى مثنى مضمر متصل صار مع كلا متزاجا بكلمة واحدة فقوي امر التثنية فيه لفظا ومعنى فاجري مجرى المثنى في الاعراب وانما اعرب اثنان واثنتان بالحرف في كل حال لتشبههما بالمثنى لفظا ومعنى اما لفظا فلوجود الالف والياء في آخرهما واما معنى فللدلالة على شيئين بخلاف كلا فانه يشبه المثنى معنى لا لفظا فاعرب اعرابه في حال دون حال ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالالف شرع في بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالواو فقال جمع المذكر السالم وفي قيد المذكر احتراز عن جمع المونث السالم وفي قيد السالم احتراز عن جمع المكسر نحو مسلمات ورجال والوجه وكلاهن لفظ فان قيل قد قال انه لا يوجد في العرب كلمة آخرها واو بعد ضمة وهذا اللفظ كذلك قيل الواو فيه محفوظ من التغير فلم يعتد به او يقال الواو فيه لا قام مقام الضمة صلوف كانما منه لا واو وعشرون واخواتها اي امثال عشرون ونظائرها من ثلثين الى تسعين وارادة الامثال والنظائر بالاخوات على وجه الاستعارة المصرح بها بتشبيه النظائر والامثال بالاخوات وقوله بالواو والياء خبر قوله جمع المذكر وما عطف عليه اي كائنة بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وقدم الدليل على اعراب جمع المذكر السالم بالحرف وانما اعرب الواو بالحرف لانه يشبه جمع المذكر السالم لفظا ومعنى اما لفظا فلوجود ما يصلح للاعراب في آخره واما معنى فللدلالة على كثرة لانه محمول على واحده وهو ... ... وفي كلا الدليلين نظر اما الاول فلانه منقوض في نحو اولو وتلتزم لوجود الشبه فيما ذكر فينبغي ان يحمل على جمع المذكر السالم واما الثاني فلان الحمل دليل ضعيف والاعراب بالحرف حكم ثبت على خلاف الاصل وما ثبت بخلاف الاصل لا يثبت بدليل ضعيف ولان الحمل لو كان علة للاعراب بالحرف لوجب ان يحمل اباوك واخوتك على ابوك واخوك فالقول بالحمل في بعض الجموع دون البعض تحكم محض واجيب عن الاول بان الواو في اولو ... ... بالحرف كالجمع السالم ... بالواو ...

فيكون قيدا ودفعه بقوله اي الواو في معرض التفسير فلم يقيد به ولان الواو قائمة مقام الضمة صفات كما ان الضمة للواو فلا يكون قيدا كما قلتم في او وعن الثاني بان الاعراب

بالحروف صار اصلا فيهما معتبرا في الجميع لكونهما لحق بهما زمانا اضطرارا لا عن احتياج الحركة كما تنوع فيهما اجمالا ان يثبت بدليل ضعيف وان العمل بالحمل في ذلك اي باو اولوا

غير عكس لعدم المرفوع الصالح للاعراب في اخرهما بخلاف الوحيث وجد اخرج في حصول الاعراب فلمكن الاعراب بالحمل والكنى ان يقال ان الاسماء لم يجد في موارد استعمالها

الامعربا بالحرف دعت الضرورة الى الاعتبار رعاية في الجمع او الحمل على اولى الحال والكاف فذلك دليلا ضعيفا اذ لا وجه لا عرابه بالحروف سوى ذلك بخلاف اوله

فيابك واخوتك فانا لم نجدهم في موارد استعمال معربة بالحروف فلم نقس الضرورة الى اعتبار الشبه والحمل على الواحد وانما اعرب عشرون واخواتها بالحروف

تشبيه بجمع المذكر السالم لفظا ومعنى ايضا على ما مر في الوفاق فيل اعرب بعض جموع المؤنث ايضا بالواو والياء نحو سنين وثبون وقلين وغيرها مما هي جموع

المؤنث تماما فلا بد ان تقييد الجمع بالمذكر فيه هذا على طريق جمع المؤنث السالم فيقتصر على حد مضاف اي صيغة جمع المذكر السالم او حذف معطوف اي جمع المذكر السالم وما

صيغته فلا يخرج ما جمع بالواو والياء من جموع المؤنث لان صيغتها صيغة جمع المذكر في الخاتمة وان كانت من جموع المؤنث او يقال ان المصنف

لم يلتفت بالجمع بالواو والياء من جموع المؤنثات لقلته وداب المؤلف بيان ما هو الاكثر اويقال المراد بجمع المذكر السالم الجمع بالواو

او بالياء والنون مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المذكر السالم في عرف النحاة واقع على الجمع بالواو والياء والنون والملازمة

العرفية تكفي بصحة المجاز وبهذا سقط ما قيل لو قال الجمع بالواو او بالياء والنون لكان اشمل ثم لما فرغ عن تقسيم الاعراب الى الحركات شرع في تقسيم

اخر للاعراب باعتبار ظهوره وعدم ظهوره فقال التقديري كتقدير الاعراب على حد اللفظي البيا والاعراب التقديري على حذف الموصوف

ويا النسبة على خلاف القياس لقرينة قوله واللفظي او الاعراب التقديري المقدر على حذف الموصوف وجعل للمصدر بمعنى

المفعول وانما قدم الاعراب التقديري على اللفظي لانه قليل فقدمه تمما للاختصار ببيانه وتعميم اللفظي في كل ما عداه وكلمة ما في قوله

فيما تعذر مصدرية حينئذ اي التقديري كاين في وقت تعذر تلفظ اعرابه بحذف المضافين من ضمير تعذر او موصوفة او موصولة ذا

في تعذر عايد الى الموصوف او الموصول اي في معرب او في المعرب الذي تعذر تلفظ اعرابه على حذف المضافين من ضمير تعذر ايضا

لعصا الكاف في محل الجر على انه بدل من ما اي في مثل عصا او في محل الرفع على انه خبر للمبتدا المحذوف اي هو كعصا او في محل النصب

على انه صفة مصدر محذوف اي تعذر امتناعا مثل اعراب عصا وغلامي مطلقا صفة زمان محذوف اي زمانا مطلقا اي في جميع الاحوال

او صفة لمصدر محذوف للتعذر المحذوف مضافا الى عصا اي كتعذر اعراب عصا وغلامي تعذرا مطلقا من غير تقييد ببعض

الاحوال والمراد بمثل عصا كل اسم مقصور وبمثل غلامي كل معرب بالحركة مضاف الى ياء المتكلم وانما تعذر الاعراب في عصا للتعذر

الحركة على الالف وفي غلامي لان ما قبل الياء يستحق الكسر قبل مجي الاعراب لموافقة الياء لان الاضافة سابقة على دخول العامل

لان المفرد قبل المركب فلما جاء الاعراب بالتركيب ودخول العامل ووجد محله مشغولا في وجوده وجب تقدير انواع حركة بالحركة

لامتناع تحريك الحرف الواحد بحركتين مختلفين في حال الرفع والنصب ومتماثلين في حال الجر وهو محال فلم يناه بالحركة تقديرا

في جميع الاحوال وهو مذهب المصنف وذهب قوم الى انه معرب لفظا في حالة الجر اذ يمكن ان يجعل كسرته جرا كما جعل الف التثنية و

واو الجمع رفعا لا على الفاعلية واجيب بانه يلزم توارد المؤثرين على اللفظين وهما الياء والعامل على اثر واحد بخلاف الف التثنية

وواو الجمع حيث يلزم فيه توارد المؤثرين احدهما لفظ وهو العامل والاخر معنوي وهو التثنية والجمع وذهب قوم الى انه

مبني في الاحوال كلها لغاية امتزاجه بالمبني للاضافة الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة واجيب بان الاضافة

يمنع البناء لانها نازلة منزلة التنوين الذي لا يكون الا على امكنية الاسم فكذا ما هو نازل منزلته وهو الاضافة فلا تؤثر في البناء

الا ترى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة التي اوجبت البناء في مفردهما قائمة فيه كذا

وفيه نظر لان بعض المبنيات مضافة كحيث واذ وغيرهما فانها اضيفت الى الجملة مع انها مبنية واجيب بان الاضافة فيهنّ
مانعة لانا نقول يعني ان الشيء انما كان معربا قبل الاضافة فالاضافة تمنع بناءه واما اذا كان مبنيا قبلها فهي لا ترفع بناءه والمبنيات
المضافة من هذا القبيل فانها كانت مبنيات قبل الاضافة واذا اضيفت الى الجملة المبنية فالاضافة لا تمنع بناءها وسرّه ان اضافة
المبني نازلة منزلة التنوين المقدر اي المفروض والتنوين المقدر غير مناف للبناء لعدم دلالته على امكنية الاسم فكذا
الاضافة النازلة منزلته لا تنافيه بخلاف اضافة المعرب فانها نازلة منزلة التنوين المحقق وهو ينافي البناء لدلالته على
امكنية الاسم فكذا الاضافة النازلة منزلته تنافيه فان قيل اضافة المعرب قد يكون علة البناء كما في يومئذ وحينئذ فان اليوم
كان معربا قبل الاضافة ثم صار مبنيا بالاضافة الى الجملة ولو بواسطة كما في يومئذ فكيف تكون منافيا للبناء والشيء لا يكون
علة لما ينافيه قيل الاضافة تمنع تاثير علة اخرى في البناء لا انها لا تؤثر بنفسها اذا كانت داعية اليه بنفسها وذلك لان الاضافة اذا كانت
داعية اليه بنفسها كانت مقارنة لذاك العلة مقارنة لحكمها فكانت نازلة منزلة التنوين المقدر فلا يكون مانعة كما ان البناء
المتقدم على الاضافة لا يمنع الاضافة كذلك فان قيل للخصم ان يقول ان الاضافة في غلامي ايضا داعية الى البناء بنفسها
فكيف يكون مانعة قلنا لا نسلم لان الاضافة فقط داعية اليه بل علة البناء كما قال الخصم هو المجموع المركب من ثلثة اجزاء الاضافة
الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة فكانت الاضافة الى المبني جزء علة البناء والعلة اذا كانت ذات اجزاء لا يضاف الحكم
الى الجزء منها ولهذا لا يبنى غلام بالاضافة لعدم اتصال الضمير وسكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبني وكذا لك
لا يبنى غلامك لعدم سكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبني واتصال الضمير وفيه نظر لان الحكم اذا تعلق بعلة ذات اجزاء
يضاف الى آخرها وجودا على ما عرف والاضافة في غلامي اخرها وجودا لان اتصال الضمير وسكون حرف العلة سابقان على
الاضافة فينبغي ان يضاف الحكم اليها واجيب بانه يحتمل ان يكون هذا على اصطلاح الاصوليين دون النحاة فلا يكون حجة على
على ان الاصل بين الاصطلاحات التوافق ما لم يقتض مخالفته بالتصريح وهنا لم يقتض ذلك وذهب قوم الى ان غلامي ليس بمعرب
ولا مبني لتوسط الحرف الاخير بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات الآخر والجواب ان توسط الحرف الاخير يوجب انتفاء
الاعراب والبناء في الحرف المتوسط ولا يوجب انتفاءهما في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب في اللفظ بالحركة تقديرا فالقول
بكونه غير معرب ومبني غلط وقوله واستثقل على بناء المجهول عطف على تعذر اي التقدير كائن في وقت استثقال تلفظ
اعرابه في معرب او في المعرب الذي استثقل تلفظ اعرابه نحو ما مر كقاض صفة مصدر محذوف او خبر مبتدا محذوف
اي استثقالا مثل استثقال تلفظ اعراب قاض او هو مثل بقاض وللاعشى قاض كل اسم متمكن في آخره ياء قبلها
كسرة وقوله رفعا وجرا ظرف له اي وقت رفع القاضي وجره او حالين اي في حال رفع القاضي وجره وانما استثقل الاعراب
في قاض رفعا وجرا لثقلهما على الياء بخلاف النصب فانه يظهر لان الاعراب اللفظي اصل ولا مانع للنصب لخفته فيقال
جاءني قاض ورأيت قاضيا ومررت بقاض وقوله ونحو مسلمي يحتمل ان يكون مرفوعا ومنصوبا على انه عطف على قوله
كقاض او على انه خبر مبتدا بمعنى هذا ومنه مصدر محذوف ويحتمل ان يكون مجرورا على انه عطف على قاض وتكون
التقدير وكنحو مسلمي فهما فانه متين نحو مسلمي مركبا لا انه التشبيه وهو الكاف والنحو كما ان اداة التشبيه لا تحتاج
في الاستقبال واصله في تكون النظم مسلمين كالواو والنون صفة الى ياء المتكلم واصله مسلموي فابدل الواو
الواو ياء ولو حذف في الياء كما في مرمي فانه استثقل الاعراب في مسلمي هكذا ... حذف الالف والنون وقد ابدلت

في حال الرفع بالياء لاجتماع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون فما لم يبق الواو لفظا تقديرا واما نصبه وجره فلفظي
لان علامتهما الياء وهي ثابتة وبالادغام لا يخرج الحرف عن حقيقته اذ المدغم والمدغم فيه فان في اللفظ حرف واحد في الكتابة
فان قيل الحكم بتعذر الاعراب في عصا وبالاستثقال في مسلمي غير متضح لانه ان اعتبر التعذر والاستثقال بعد الاعلال
فلا يشك ان اعراب مسلمي بعد الاعلال متعذر لا مستثقل مثل اعراب عصا حيث تعذر التلفظ بالواو بعد الاعلال
وان اعتبر قبل الاعلال فلا شك ان اعراب عصا قبل الاعلال مستثقل لا متعذر مثل اعراب مسلمي وهذا ظاهر فالقول
بالتعذر في عصا وبالاستثقال في مسلمي تحكم محض قيل اعتبار التعذر والاستثقال باعتبار الموثر في تقدير الاعراب
ولا شك ان الموثر في تقدير الاعراب في عصا ما بعد التعليل من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال فان اعراب مسلمي
في حالة الرفع بالواو وثقله قبل الاعلال يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله قبل الاعلال يوجب ابدال
الواو بالالف لا الاسكان وتقديرها لحركة بل الموجب في تقديرها ما بعد الاعلال من التعذر فافهم فانه فرق دقيق ويمكن
ان يجاب عنه بان الاعلال على نوعين نوع سبق اعتباره عن حالة التركيب الذي يبحث عنه النحاة ونوع متأخر اعتباره
عن حالة التركيب فالنوع الاول مثل عصا فان اعلاله لم يتوقف على التركيب بدليل انه يعلل في حالة التعداد ايضا والنوع
الثاني مثل مسلمي فان اعلاله يتوقف على التركيب الذي يبحث عنه النحاة لانه مبني على اجتماع الواو والياء واجتماعهما مبني
على اعتبار الاضافة بين مسلمون وياء المتكلم واضافة شيء الى شيء امر يتعلق بالتركيب فمثل عصا بلغة النحاة من
المفردات معللا بابدال الواو الفا فلما استحق الاعراب بعد التركيب فقد تعذر فيه الاعراب اذ الالف لا يقبل الحركة فحكموا
بتعذر الاعراب فيه مطلقا سواء كان قبل التركيب او بعده بخلاف مسلمي فانه بلغتهم من واضع للمفردات بالواو رفعا
غير معلل بالابدال والادغام فلما استحق الاعراب بعد التركيب فقد امكن الاعراب فيه بالواو رفعا والياء نصبا وجرا الا ان في حالة
الاضافة الى ياء المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون فحكموا باستثقال الاعراب فيه رفعا وجعلوه
معللا بالابدال والادغام للوضع الكلي وهو ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون يلزم قلب الواو
ياء وادغام الياء في الياء واما نصبه وجره فلفظي لما مر ان علامتهما الياء وهي باقية بعد الادغام والله اعلم بالصواب ثم لما فرغ
عن بيان الاعراب التقديري شرع في بيان الاعراب اللفظي فقال والا لفظي كائن فيما عداه اي فيما عدا ما تعذر او استثقل
وقيل الضمير بالمذكور ولم يكن ضمير الواحد لا يعود الى الشيئين وفيه نظر لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه بأو يجب
افراده لان او لاحد الامرين غير معين يقال زيد او عمرو قائم ولا يقال قائمان فلا حاجة الى التاويل ثم المذكر غير المنصرف قبل غير المنصرف
فصل لكن تعريفه غير المنصرف بما فيه علتان كلاهما موصوفة مبتدأ متقدم منه الخبر او خبره غير المنصرف وهو مبتدأ وغير وان لم
يتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغله في الابهام الا انه بتعبيره عن متعدد اشتهار ... المضاف اليه بان يكون له ضد واحد
نحو عليك بالحركة غير السكون وهنا كذلك لان غير المنصرف له ضد واحد وهو المنصرف فتعين به ولم يكن ... نكرة فهو معرفة
جزء او قوله غير المنصرف مبتدأ وغير ان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا اقل من التخصيص ... جزء من ... ...
اكثر ... يكون ... موصوف ... ان ... على الموصوف ... مبتداء وفيه
... او الا ... وصفة ... مرفوعات ... من ... والتنكير في ... [illegible]
... [illegible] ... صفة ... [illegible] ... المنافي [illegible]

صار الا ثم هو كالاسم في الوزن وهو الفعل ومنع علامة تستحق على الاختصاص وهو الجر والتنوين وقوله واحدة منهما تقوم مقامهما عطف على قوله علتان والجار والمجرور صفة واحدة والجملة الفعلية صفة بعد صفة اي فيه علة واحدة كائنة من التسع تقوم مقام العلتين وانما عدل عن تعريف المتقدمين وهو

يمتنع عنه الجر والتنوين لان الحكم باختزال الجر والتنوين يتوقف على منع الصرف فلو عرف غير المنصرف به لزم الدور وجوابه

بان اختزال الجر والتنوين معروف باستعمال العرب قبل ان يعرف غير المنصرف فلا دور وقال قبل الحكم لا يثبت الا بعد ولكن الاثر الحكم

او اثبت بالنزاع لا يثبت بالمثبت والوصية بالاثر وذلك كان العلتين ان كل واحدة منهما تنبيه لا كونها كافية كفي اثر توارد الغير بعلتين مستقلتين على اثر واحد و

الكن كافية فليس بعلة تامة فكيف يثبت هذا الحكم وهو منع الصرف بالعلتين قيل كلام الشيخ مأول اي ما فيه جزء اعلة ذات جزئين

على طريق ذكر الكل وارادة الجزء او محمول على حذف مضاف اي ما فيه مثلا ناقصتان فالعلة التامة لمنع الصرف هو مشابهة الفعل وذلك

لا يتحقق الا بمجموع العلتين فكان كل واحد منهما جزء علة او علة ناقصة لان احدى العلتين معارضة باصالة الصرف فاذا وصلت

بالاخرى ترجحت وصارت تامة كذا قالوا وفيه نظر لان اشتراط العلتين لاجل ان يكون للفرعية او لمنع الصرف ولو اريد الاول لا عتق

عن التاويل بجزئي علة وعلتها قصبتين اذ الفرعية بجهتين فكل علة لكل جهة علة تامة فلا يلزم ما ذكرتم وان اريد الثاني لزم

تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة لان منع الصرف يساوي غير المنصرف في المعرفة والجهالة فان قيل هذا الحد صادق على

هند وسلاسل ومسلمات علم امراة حيث وجد فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما مع انها منصرفات قيل

المراد علتان معتبرتان والعلتان فيها غير معتبرتين لتعارض ومانع فان هندا وان وجد فيه علتان لكن خفة سكون الوسط

يعارض ثقل احد العلتين وكذا سلاسلا واغلالا وان وجد فيه علتان لكن التناسب المقصود الاهم عندهم يعارضهما

وكذا مسلمات علم امراة وان وجد فيه علتان لكنا لو قلنا بعدم الصرف لفات التقابلة المقصودة في المنقول عنه لان

التنوين دخلت فيه بمقابلة نون مسلمون ولزم قلب تبعية نصبه لان النصب في المنقول عنه تابع لجره وفي غير المنصرف

على العكس ففوات المقابلة بمنع التنوين ولزوم قلب تبعية النصب بمنع الجر يعارضان كلتا العلتين فعدم الحكم ههنا

لمانع وفيه نظر لانه لا يخلو اما ان يراد به علتان معتبرتان للفرعية او لمنع الصرف او لاختزال الجر والتنوين وعلى تقدير الاول

لا يحتاج الى التاويل بجزئي علة وعلى الثاني يلزم تعريف الشيء بما يساويه وعلى الثالث يقع على المصنف ما ابى عنه وهو لزوم

الدور ثم لما ذكر الاصل التسع في حد غير المنصرف وحد التعريف الاجمالي حصل بالغرض شرع في بيانها مفصلة فقال وهي اي الاصل

التسع التي سبق ذكرها للفرعية الاسم او لمنع الصرف مذكورة في هذين البيتين وهي عدل ووصف في كلام المصنف خبر لقوله

وهي الخارج عن البيت اي هذا المجموع وهذا اقتباس حيث جعل البيتين من كلامه ولم يصرح بكونهما من كلام الغير وفي كلام

الشاعر بدل من قوله تسع المذكور في البيت الذي قبله وهو موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فالصرف تصويب

او خبر مبتدا محذوف اي هي عدل ووصف وتانيث ومعرفة بالتنوين والالف ليستقيم الوزن وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون

زائدة بالرفع والنصب على الرفع عطف النصفة النون يحسن لانها زائدة بل كيل ذكر سابقا والعاقل نكرة اي ونون زائدة او كذا

بدل من النون بحذف موصوف اي والنون نون زائدة لو كان الرفع مبتدا محذوف اي والنون التي زائدة والجملة

معترضة او صفة النون يحسن ان ههنا زائدة اي النون هي زائدة او يعلق بالموصول اي والنون التي هي زائدة واما النصب

على الحال موكدة من مضمون الجملة الاسمية وهي قوله هي النون لان النون المعهود وهي ما على غير المنصرف شرعا

بكونها زائدة اذ يحتق الفرعية في بعضها وكانت الجملة السابقة متضمنة بعين الزائدة خص ... و

ان يكون حالا موكدة لفعل يتضمنون تلك الجملة على نحو قول من كان مشهورا
بالشجاعة انا فلان رجلا شجاعا اذا انخالف قلبه عن اليقين اذ عرفا من معنى الاسناد اذا قيل يوم الفتح قسم كذا وكذا انه قيل يوم الفتح قسم كذا وكذا والنون زايدة
وما قيل ان نصبه على الحكاية عن حاله في قولنا يوم الصوف كذا وكذا والنون زايدة اخلا عامل ههنا ينصبهما ففيه نظر لان الاعراب المحكي
انما يجوز اذا كان معهودا كقولك رفعت زيدا بعد قولك هذا زيد اما اذا لم يكن معهودا فلم يصح لانه يفضي الى فتح باب الهذيان
وسد باب التحقيق في الكلام العربي لان كل مرفوع ومنصوب ومجرور يحتمل حكاية الفاعلية والمفعولية والاضافة فوجب
ان لا يكون تركيب من التراكيب العربية خطاء وكلمة من في قوله من قبلها الف بمعنى في لما عرف ان كلمة من تكون في الظروف
بمعنى في ولا يدخل على قبل وبعد وعند ولدى ولدن من حروف الجر الا من في قوله الف فاعل من قبلها اعتماده على الموصوف
او على ذي حال او مبتدا متقدم مع الخبر والجملة الظرفية او الاسمية صفة لوجاد و وزن فعل وهذا القول تقريب اي القول بانها
تسع مقرب الى الصواب وفيه احترازا عن قول من قال بانها عشرة وزاد شبه الف التانيث في ارطى وعلقى واحترازا عن قول من قال بانها احد عشر وزاد موازنة
الجمع في سراويل وعن قول من قال بانها ثلاثة عشر وزاد تكرار التانيث في حمراء وحبلى وتكرار الجمع في مساجد ومصابيح ومراعاة الاصل
فيهما احمر علما وانما كان قول هذا الفرق بعيدا من الصواب لما فيه من جعل الشيء الواحد شيئين او القول المنظوم مقرب الى الحفظ
لان النظم ايسر حفظا من النثر او القول بانها تسع تقريبا لا تحقيق اذ العلل في التحقيق ثمانية لان الالف والنون للمضارعة
لالفي التانيث ملحقان بالف التانيث للمضارعة بينهما كما ان الالف الالحاق في ارطى ملحق بالف التانيث كذلك ثم لما فرغ
عن بيان العلل في البيتين شرع في بيان امثلتها على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف
وطلحة مثال التانيث بالتاء والمعرفة وزينب مثال التانيث المعنوي والمعرفة وانما ذكر المثالين لنوعي التانيث اهتماما
لشانه لمظنة الاشتباه في اعتبار التانيث في طلحة للتذكير الحقيقي ولذا لا يعتبر تانيثه في تانيث الفعل حيث لا يقال قامت
طلحة وابراهيم مثال العجمة والمعرفة ومساجد مثال الجمع ومعديكرب مثال التركيب وعمران مثال الالف والنون واحمد
مثال وزن الفعل ثم لما فرغ عن تعريف غير المنصرف وبيان العلل والامثلة شرع في بيان حكمه فقال وحكمه اي حكم غير المنصرف
ان لا كسرة ولا تنوين كلمة ان مخففة من المثقلة وضمير الشان اسمها وكسرة بالفتح على انه اسم لا لنفي الجنس محذوف اي لا
كسرة فيه ولا مع اسمها وخبرها خبر ان المخففة وهي مع اسمها وخبرها خبر قوله وحكمه ولا تنوين بالفتح عطف على كسرة
ويجوز في قوله لا كسرة ولا تنوين خمسة اوجه على ما عرف في لا حول ولا قوة وانما لا يدخل في غير المنصرف الكسرة والتنوين لانه
يشبه الفعل في الفرعيتين لان الفعل له فرعية من جهة افتقاره الى الفاعل وفرعية من جهة انه مشتق من المصدر
وكذا غير المنصرف كان فيه علتين فكل علة فرع اصل لما عرف ان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف +
والتانيث فرع التذكير والمعرفة فرع التنكير والعجمة فرع العربية والجمع والتركيب فرعا الافراد والالف والنون فرعا الف
التانيث ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم فالمعتبر المشبه بالفعل ... وهو ...
... بجهة الاسم من الاهم ... وهو التنوين ...
للمشابهة ... فاحتاجت في ... فان قيل قد
... بالكسرة والتنوين في غير المنصرف مع تحقق الفرعيتين ... كما في ...
في ... الموصوف ...

والتنوين فيهما لمانع يمنع اما في الضرورة والتناسب فظاهر لان الضرورة تبيح المحظورات والتناسب
امر مقصود لهم عندهم واما في مسلمات فلان منع تنوينه يفوت المقابلة المقصودة في المنقول عنه ومنع جره
بجملته على النصب بقلب تبعيته اذ النصب فيه تابع ولا متبوع ولو قيل بالنصرافه كما ذهب اليه البعض فلا يرد شئ
واذا عرفت هذا فاعلم ان في منع الكسرة عن غير المنصرف اختلاف مشهور قال قوم انه ممنوع تبعا للتنوين
وقال قوم انه ممنوع قصدا كالتنوين ودلايل الفريقين مذكورة في المطولات وفي كلام المصنف اشارة
الى اختيار مذهب الفريق الثاني حيث قدم الكسرة على التنوين ثم لما فرغ عن بيان حكمه شرع فيما هو ضده
لان الشئ يتبين بضده فقال **ويجوز صرفه** اى صرف غير المنصرف **للضرورة** اى لاضطرار الشاعر لان
الضرورات تبيح المحظورات كقول امرئ القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي
وكقول صاحب المنظوم ثم فتاوى زفر بعده ما هو قول الشافعي وحده **او للتناسب** لان التناسب
مقصود لهم عندهم مثل قوله تعالى **سلاسلا واغلالا** وسعيرا اصرف سلاسل لتناسب اغلالا
وسعيرا واعلم انه قال التناسب دون الضرورة لشهرة نظايرها بخلاف نظاير التناسب فان قيل صرف
غير المنصرف لاجل اضطرار الشاعر واجب ولاجل التناسب جايز حتى قرئ في قوله تعالى سلاسل امنونا
وغير منون فكيف يستقيم قوله ويجوز صرفه للضرورة والتناسب قيل المراد بالجواز ههنا الامكان العام فيكون
معناه ان سلب جواز الصرف للضرورة والتناسب ليس بضروري فيتناول الوجوب والجواز وقد مر تفسير
الامكان العام في الاسماء الستة او نقول المراد بالجواز ههنا عدم الامتناع اي لا يمتنع صرفه للضرورة
والتناسب فيتناول الوجوب والجواز ايضا فان قيل عدم الصرف عند المصنف عبارة عن وجود العلتين
وعند المتقدمين عبارة عن عدم وجود الجر والتنوين فالصرف عنده عبارة عن انتفاء العلتين كيف اطلق
الصرف ههنا على وجود الجر والتنوين مما يخالف المتقدمين في حد غير المنصرف وافقهم ههنا حيث اطلق الصرف ههنا على وجود الجر والتنوين
دون انتفاء العلتين لان غير المنصرف عند الضرورة والتناسب
يدخله الجر والتنوين ولا ينتفي عنه العلتان قيل يمكن ان يحمل كلامه على حذف المضاف اي يجوز [illegible] حكم
صرفه وهو وجود الجر والتنوين للضرورة او للتناسب فلا مخالفة ويمكن ان يحمل الصرف ههنا على معناه
اللغوي دون الاصطلاحي فيكون المعنى ويجوز صرف هذا الحكم عنه للضرورة او للتناسب فلا مخالفة قطعا هذا
كان الضمير في قوله صرفه عايد الى الحكم دون غير المنصرف ويمكن ان يراد بقوله صرفه جره وتنوينه مجازا على طريق
ذكر الملزوم وارادة اللازم فلا مخالفة بين كلامه وكلامهم لا تقدمين ثم لما ذكر في حد غير المنصرف او واحدة
منها تقوم مقامهما ولم يبين اي علة تقوم مقامهما شرع في بيان ذلك فقال **وما يقوم مقامهما**
الجمع والف التانيث اى العلة التى تقوم مقام العلتين من تسعة الا ثم الاولى [illegible]
سببان الجمع الذي في صيغة منتهى الجموع والالف المقصورة والممدودة وانما يقوم مقام العلتين لان
صيغة منتهى الجموع لازمة الجمع بحيث لا ينفك هذه الصيغة عنه بحال فجعل لزومها بمنزلة جمع ثان وكذا الهما
انما يقوما مقام علتيهما للزومهما [illegible] بحيث لا تنفك الكلمة عنهما [illegible] لزومها

بمنزلة تأنيث ثان ثم لما بين العلل التسع مجملة ولم يتعرض لحدودها وشرائط تأثيرها شرع في بيان
ذلك فقال **فالعدل** الفاء للتفسير واللام للعهد اي العدل الذي سبق ذكره **خروجه**
عن صيغته الاصلية اي خروج الاسم عن صيغته اي هيئته الاصلية الى صيغة اي هيئة
اخرى والعدل مصدر مجهول اي كون الاسم معدولا ولذا فسره بالخروج دون الاخراج ولو كان بمعنى مصدره
معروف لم يصح تفسيره به لعدم التطابق والمراد بخروج الاسم خروج مادة الاسم او خروج معناه كذا في
الحواشي اعلم ان كلمة او في قوله او خروج معناه للترديد في العبارة اي سواء اريد بخروج الاسم خروج مادة
الاسم او خروج معناه نحو عمر مثلا فانه يصح ان يقال انه قد خرج مادته وهو العين والميم والراء عن صيغته الاصلية
وهي عامر الى صيغة اخرى وهي عمر وكذا يصح ان يقال انه قد خرج معناه وهو العلمية عن صيغته الاصلية وهي عامر
الى صيغة اخرى وهي عمر وعلى هذا سائر امثلة العدل فان قيل هذا الحد صادق على التغيرات التصريفية بتمامها قياسية
او شاذة قيل معناه خروج الاسم عن صيغته الاصلية خروجا غير تصريفي او خروجا فيما يبحث عنه في النحو فيه
ان المتكلم نحوي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه فيخرج التغيرات التصريفية بتمامها فان قيل هذا الحد يصدق
على الترخيم والتصغير والتقدير ونحوها قيل معناه خروج الاسم عن صيغته الاصلية خروجا غير تصريفي لا للمعنى
والتخفيف فلا يرد الترخيم والتصغير ونحوهما او يقال المراد بخروج الاسم خروج مادته عن صيغته الاصلية فيخرج الترخيم
لانه يصير المادة لا خروجها عن صيغته الاصلية والتقدير ليس بداخل في الصيغة فلا يصدق عليه خروج عن صيغته
الاصلية وقوله **تحقيقا** صفة مصدر محذوف اي خروجا محققا وهو ما لا يقال بعلية لغير ضرورة
منع الصرف ولا لتتمة الاخوات ولا لتحقق البناء بل بدليل آخر وقوله **كثلث ومثلث**
صفة اخرى للمصدر المحذوف اي خروجا محققا كائنا كخروج ثلث ومثلث او خبر مبتدأ محذوف
اي هو كخروج ثلث ومثلث فانهما معدولان عن ثلثة ثلثة لاستعمالهما بمعنى التكرار من غير تكرير في اللفظ
وكذا احاد وموحد وثناء ومثنى ورباع ومربع لا غير على المختار وقيل الى عشار ومعشر تمسكا بقولهم
خماسى وسداسى والجواب ان النسبة لفظيتين صيغتين معدولتين وآخر فانه معدول عن الآخر بضم الهمزة او عن
من بقية المعنى معدود الا انه جمع أخرى وهو تأنيث آخر وهو ما من التفضيل وهو وما اشتق منه عامل يلزمه احد الامور
الثلثة اللام او الاضافة او من وتقدير الاضافة توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو [illegible]
ويا تيم تيم عدي وليس في آخر شيء من ذلك فتعين كونه معدولا عن احد الاخرين فان قيل لو كان معدولا عن
الآخر لوجب ان يكون معرفة كالآخر اذ العدل تغير الصيغة بدون تغير المعنى وهو نكرة يقال [illegible] برجال اخر
لا منه في اختلاف آخر بالآخر تعريفا وتنكيرا للنقل امر المعنى والتعريف امر لفظي فلا يجب [illegible] فانه قيل
لو كان معدولا عن الآخر لوجب ان يكون مبنيا لتضمن معنى اللام كامس فانه معدول عن الامس فكان مبنيا
لتضمن حرفه فكان مبنيا لا باعتبار انه متضمن لمعنى اللام لا باعتبار انه معدول عن الامس بخلاف آخر
فانه نكرة فكان معدولا لا متضمنا فلم يبن فان قيل لو كان معدولا عن آخر من لوجب ان يكون مبنيا
لتضمن معنى من [illegible] قيل انه ليس متضمنا [illegible]

زيد ورجل آخر اي غير زيد وان كان معناه في الاصل اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني وبهذا وجبت
المطابقة مع موصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا يقال جاءني زيد ورجل آخر ورجلان آخران و
رجال آخر ولو كان معنى التفضيل باقيا فيه لما ثني وجمع لان افعل التفضيل المستعمل بمن كان مفردا مذكرا
لا غير فانه جمع آخر بضم الهمزة جمع اخرى بفتح الهمزة الممدودة مفرد ولا يجوز ان يكون الجمع معدولا عن المفرد فكيف يكون
اخر معدولا عن آخر من فيكون آخر من بمعنى الجماعة دون المفرد كافضل في قولك علماءنا افضل من علمائهم وانما لم يجمع
لما مر ان افعل التفضيل لو استعمل بمن كان مفردا مذكرا لا غير ثم اعلم ان بين العدل والتضمن عموما وخصوصا
من وجه اذ قد يوجد التضمن ولا يوجد العدل نحو لا رجل فانه متضمن لمعنى من وليس بمعدول وقد يوجد العدل
ولا يوجد التضمن نحو اخر فانه معدول عن الآخر او آخر من وليس بمتضمن وقد يوجد التضمن والعدل جميعا
نحو امس فانه معدول ومتضمن لدخول اللام في الهيئة وبقاء معنى التعريف بعد العدل وقد لا يوجد شيء منهما
نحو يوم الجمعة في صمت فانه ليس بمعدول وان صمت في يوم الجمعة لعدم كون في داخلة في الهيئة لجواز الفصل
بين الجار والمجرور بالحرف الزائد ولا متضمن لان معنى في يفهم بتقديرها لا بنفس قولك صمت يوم الجمعة
وجمع فانه معدول عن جمع بضم الجيم وسكون الميم او عن جماعى او جمعاوات لانه جمع جمعاء وهو ان كانت صفة
كان حقها ان يجمع على فعل كحمراء وحمر وان كانت اسما محضا كان حقها ان يجمع في التكسير على فعالى وفي التصحيح على فعلاوات
كصحراء وصحارى او صحراوات والجاء فعل بضم الفاء وفتح العين ثبت انه معدول عن احدهما كذا قيل وهذا
منقوض بجمع المجموعات الشاذة كأينب واقوس اذ القياس انياب واقواس على ما عرف ان الاجوف واويا كان
او يائيا لا يجمع على افعل فينبغي ان يكونا معدولين عما هو القياس فيقال اوزان العدل مشهورة محصورة بالاستقراء
وهما ليسا على اوزان العدل المشهورة فيحملان على الشذوذ دون العدل وقوله **او تقديرا** عطف على
قوله تحقيقا فيكون صفة مصدر محذوف مثل اي خروجا مقدرا اي مفروضا اما العدول في منع
الصرف كعمر حيث قدر فيه العدل لضرورة منع صرفه لانه لم يوجد في الاستعمال الا علما غير منصرف وغير
المنصرف لا يكون بدون العلتين ولم يوجد فيه علة سوى العلمية فقدر فيه العدل لامكانه ونقله غيره حفظا
لقاعدتهم وكان معدولا عن عامر العلم ولما تحقق البناء نحو حضار وقطام من ذوات الراء من فعال التي هي من اعلام
الاعيان المؤنثة حيث قدر فيه العدل لغرض البناء على الكسر الذي هو سبب الامالة الواجبة لثقل الراء
من نحو حضار وانما يتاتى البناء بتقدير العدل ليتحقق التشبيه بفعال التي هي بمعنى الامر في الوزن والعدل
نحو نزال وتراك [illegible] على الاكثر [illegible] في لغة [illegible] **في تقديره** [illegible]
العدل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
حيث العدل والوزن لان العدل التقديري لا يكون مؤثرا في البناء عندهم لضعفه وانه يؤثر في [illegible]

وطار لثقل الراء فوجب التخفيف بالامالة وهي لا يتأتى بدون البناء على الكسر. واعترض

قـــــال في تميم لان اهل الحجاز يبنونه على الكسر كذوات الراء لتحقق الشبه بفعال التي هي بمعنى الامر فلا يكون

من باب غير المنصرف وان كان معدولا عندهم ايضا الحمل على الاخوات فالتقييد بقوله في تميم غير محتاج اليه راسا لانتفا

العدل التقديري وانما هو محتاج اليه لكونه معربا غير منصرف والمراد بباب قطام ما كان من اعلام الاعيان المؤنثة على

وزن فعال معدولا عن فاعلة ولا يكون في آخره راء وبعض الشارحين زعموا ان تقدير العدل في باب قطام لحمله على

نزال وتراك وفيه نظر لانه ان اشتبها فيما في الوزن فقط يلزم العدل في ذهاب وسحاب وكلاب وصلاب وان اعتبر في

الوزن والعدل لحمله يلزم الدور حيث تقدير العدل فيه لاجل المشابهة في العدل الا ترى انك لو اعتبرت شبه الالف

والنون في سكران بالف التانيث في حمراء في منع الصرف كان باطلا لانه يستلزم الدور وهو ممتنع لاستلزامه

تقدم الشيء على نفسه وهو محال والصواب ما ذكرنا ان تقدير العدل فيه للحمل على نحو حضار وطمار باعتبار كون كل

واحد من اعلام الاعيان المؤنثة ثم لما فرغ عن بحث العدل شرع في بحث الوصف فقال **الوصف شرطه** اي شرط

الوصف في منع الصرف او المراد الوصف المانع من الصرف **ان يكون في الاصل** اي في الوضع ثم الوصف

في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما كونه تابعا يدل على معنى في متبوعه وثانيهما كونه دالا على ذات باعتبار

معنى هو المقصود وهو المراد هنا وهذا اولى مما قيل كونه موضوعا للذات باعتبار المعنى المقصود لانه حينئذ

يكون الشرط المذكور مستغنى عنه لا فائدة في ذكره والمراد ان يكون في الاصل جزما لا وهما وفيه احتراز عن قول من قال

ان اجدل للحية واخيل للطائر غير منصرف لتوهم الوصف الاصلي فيهما على ما سنبينه فان قيل الوصف

مؤثر في منع صرف ثلث وليس فيه وصف اصلي لانه وضع للعدد لا للوصف قيل الوصف فيه اصلي كما انه لم يستعمل في

العدد الا وصفا فكان موضوعا للوصف فكان غير المنصرف للعدل والصفة الحكمية فان قيل الوصف مؤثر في

منع صرف اجمع على قول من لم يعتبر التعريف التوكيدي وهو الصحيح مع ان الوصف فيه ليس باصلي لانه وضع للتاكيد

دون الوصف قيل الوصف فيه اصلي تقديرا لان معنى الاجتماع فهو في الاصل وصف الا انه لا يجري على موصوفه فقد فقد

الوصف ولقائل ان يقول انه في الاصل من اي الصفات امن باب افعل الصفة كاحمر حمراء ام من باب افعل

التفضيل كالافضل والفضلى لا يستقيم الاول لجمعه على اجمعون ولو كان من باب احمر لما جمع بالواو والنون

بل كان جمعه بالنظر الى اصله على جمع مثل سود في جمع اسود وادهم وبالنظر الى نقله الى الاسمية بالغلبة

على اجامع مثل اساود واداهم اما اجمعون فلا يجمع الا في القلة ولا بد منها وكذا لا يستقيم الثاني لكونه مؤنثه على

فعلاء ولو كان من باب التفضيل لكان مؤنثه على جمعى شبيها بالاخرى اجيب بانه يحتمل ان يكون من باب احمر وبني تأنيثه على

جمعاء لكن جمعه على اجمعون شاذ ويحتمل ان يكون من باب التفضيل وبني جمعه على اجمعون وعدم كونه في الاولى وانما

واعطاؤه من تأنيثه على جمعاء شاذ فكان غير المنصرف لوزن الفعل والصفة التقديرية اما على قول من اعتبر التعريف

التوكيدي فاجمع عنده غير منصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدي كما يجيء في قوله والمعرفة شرطها ان تكون علمية

عليه فان قيل الوصف مؤثر في ادهم تشبيها ادهم جمع ادهم من الوصف فيه ليس باصلي لانه تشبيه ما فيه

وصف اصلا بل باعتبار عارض من التشبيه لانه يلاحظ للوصف فيه دائما على انه وضع فكان مانع للوصف اعتباره

فكان غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاعتبارية والفاء في قوله **فلا تضره الغلبة** جواب شرط
محذوف اي واذا كان كذلك فلا تضر الوصف غلبة الاسمية العارضة على الوصفية للاصالة
لان العارض لا يعارض الاصل ولان معنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا تخرج الصفة بعد غلبة
الاسمية عن مطلق الوصف وانما تخرج عن الوصف العام **فلذلك** اي فلاجل اشتراط كون الوصف
في الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه **صرف اربع في مررت بنسوة اربع** وان اجتمع فيه
الوزن والوصف لعروض الوصف لانه وضع للعدد المخصوص فان قيل صرف اربع يجوز ان يكون لكونه
قابلا للتاء لا لعدم كون الوصف الاصلي فكيف يصح هذا التعريف قيل المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا
و في الاربعة تلحق التاء على خلاف القياس اذ القياس ان تلحق
التاء للمؤنث دون المذكر **وامتنع** عن الصرف **اسود وارقم** اسمان للحية السوداء
على سبيل الغلبة العارضة **وادهم** اسم للقيد على سبيل الغلبة العارضة لاصالة الوصف
وعدم مضرة الغلبة لان اسود في الاصل بمعنى ذي سواد وارقم بمعنى ذي رقم وادهم بمعنى ذي دهمة
اي سواد فان قيل ما لهم اعتبروا الوصف الاصلي مع غلبة الاسمية ولم يعتبروا العلمية في نحو احمر
علما قيل لان العلمية وضع ثان فوجب اعتبارها واذا اعتبرت ذهبت الوصفية للتضاد بينهما بخلاف غلبة
الاسمية فانها عارضة فلا تعارض الاصل على ان غلبة الاسمية لا تخرج الصفات عن مطلق الوصف على ما مر بخلاف
... ربما علما فانها تخرجها عن الوصفية بالكلية فحاصل الفرق ان غلبة الاسمية لا تنفك عن ملاحظة معنى الوصف
وفي العلمية عدم ملاحظته غالبا فكم من اسود سمي باحمر وبالعكس فان قيل ما وجه اجتماع الفاء التعليلية في قوله
فلذلك قيل الفاء للنتيجة واللام للتعليل لانها يدل على امتناع صرف اربع وامتناع اسود وارقم
المشار اليه بلفظ ذلك هو اشتراط كونه في الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه وهذا الاشتراط
المذكور فيه الفاء للنتيجة واللام للتعليل فعلى هذا كان قوله صرف راجع الى اشتراط كونه في الاصل وقوله
وامتنع الى عدم مضرة الغلبة اياه فيصير التقدير صرف في مررت بنسوة اربع
لاجل اشتراط كون الوصف في الاصل وامتنع اسود وارقم وادهم لاجل
عدم مضرة الغلبة اياه فيكون في قوله فلذلك وفي قوله صرف كذا وامتنع كذا نشر فان قيل كيف منع
اسود وليس فيه سبب سوى الوصف الاصلي لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل
للتاء حيث يقال للحية الانثى اسودة فكيف يصح التعريف قيل قد ذكرنا ان المراد بالتاء التاء اللاحقة
قياسا وفي اسود تلحق على خلاف القياس اذ القياس ان يقال في مؤنثه سوداء لكن التاء [illegible]
الاسمية [illegible]
عن الصرف [illegible]
[illegible]
[illegible] **وضعف** عطف على قوله صرف [illegible]

في الاصل جرها لا وهما ضعف **منع أفعى** من الصرف وهو اسم **للحية وأجدل** اسم **للصقر**
وأخيل اسم **للطائر** الذي فيه سواد وبياض لتوهم الوصف فيهما بناء على توهم
اشتقاق أفعى من الفعوة بمعنى الخبث وأجدل من الجدل بمعنى القوة وأخيل من الخيلان فيحتمل
ان يكون أفعى مشتقا من الفعوة وهو الخبث فيكون أفعى بمعنى الخبيث وسمي الحية به لخبثها وأجدل من الجدل
وهو القوة فيكون أجدل بمعنى القوي وسمي الصقر به لقوته وأخيل من الخيلان جمع خال وهو
على الجسم من النقوط والنكوت فيكون أخيل بمعنى ذي خيلان وسمي الطائر الذي سمي به لأنه ذو خيلان أي ذو نقوط
ونقوش فان قيل هذه الاسماء منصرفات عند المصنف كما هو مذهب الجمهور لعدم اعتبار الوصف فيها بالوصف وهو شرط
عندهم فكيف قال وضعف منع أفعى الى آخره بل الحق ان يقول وضعف أفعى او يقول واستحسن صرف أفعى مثلا منصرفا او منعت منع
أفعى من الصرف لأن منعها خلاف قول الجمهور فكان ضعيفا ثم لما فرغ من بحث الوصف شرع في بحث التأنيث فقال
التأنيث بالتاء الجار والمجرور صفة التأنيث اي التأنيث الكائن بالتاء **شرطه** في منع الصرف
العلمية اي علمية المؤنث اي كون المؤنث علما فقوله التأنيث مبتدأ وقوله شرطه مبتدأ ثان وقوله العلمية خبر للمبتدأ
الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول وانما شرطت العلمية في التأنيث ليصير التأنيث لازما بالعلمية لانه لو لم يكن علما لكان
ذلك التأنيث في معرض الزوال فيكون معدوما من وجه فلا يؤثر في منع الصرف ولا يخرج الاسم عن اصله وهو
الانصراف ... لكنه التأنيث مع وجود العلمية توجب لزوم التأنيث لانه وضع ثان مانع عن التغير
كما عرف ... ما يجري مع تحقق الوصف والتأنيث بالتاء من غير العلمية فان قيل لم
اعتبر اللزوم في منع الصرف ولم يعتبر ذلك في منع البناء حتى يبنى لا رجل واحد عشر ويا زيد ونحو ذلك مع عدم
لزوم البناء مع كون البناء اعظم من منع الصرف في خلاف الاصل لأن سلب اعراب الاسم بالكلية اشد من سلب الجر
والتنوين قيل لان علة البناء قوية حتى اثرت منفردة بخلاف علل منع الصرف فانها ضعيفة حتى لا تؤثر بغير معاضدة
ومعاونة وانما قيد بقوله بالتاء احترازا عن التأنيث بالالف الممدودة والمقصورة كحمراء وحبلى فان العلمية
لا يشترط فيهما لأن التأنيث بالالف لازم بدون العلمية فيقوم مقام العلتين **والمعنوي** وهو
الذي لم تظهر تاؤه **كذلك** اي كالتأنيث بالتاء في اشتراط العلمية في منع الصرف لانه لو لم يكن علما لكانت
التأنيث في معرض الزوال فلا يكون لازما والتأنيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف حرب في مررت بامرأة حرب
مع تحقق الوصفية والتأنيث المعنوي من غير العلمية وكذا صرف ارنب مع تحقق وزن الفعل والتأنيث
المعنوي من غير العلمية ثم لما شارك التأنيث المعنوي المؤنث اللفظي في كونهما مشروطا فيهما العلمية وذكرهما هو
المشترك بينهما فرغ من بيانه شرع في بيان ما هو مختص بالمؤنث المعنوي فقال **وشرط تحتم**
تأثيره اي شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف لأن العلمية شرط لجواز تأثيره
وجوب تأثيره فلا يكون مع العلمية **الزيادة على الثلاثة** اي ثلاثة احرف **أو تحرك**
الأوسط ... **أو العجمة** [illegible]
[illegible]

ثلاثيا ساكن الاوسط غير عجمي فيكون في غاية الخفة التي من شانها ان يعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره فلذا شرط
احد هذه الامور ليكون المؤنث ثقيلا فيخرج بثقله عن الخفة وثقل الامر الاول ظاهر وكذا الثاني لان ما في حكم الوسط في
حكم الحرف الرابع في افادة الثقل وكذا الثالث لان لسان العجم ثقيل على العرب وتعليله ان يقول والجميع احد امور
الثلثة شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي ولم يجعل ذلك شرط العلمية التي فيها مع ان الخفة في مثل
هند ودعد كما تعارض ثقل التانيث تعارض ثقل العلمية ايضا ولو جعل ذلك شرط تحتم منع صرف المؤنث المعنوي
كان اصوب اللهم الا ان يجاب بان العلمية سبب قوي حتى كانت سببا بنفسها في بعض المحال وشرطا في
البعض واثرت منفردة في منع الصرف عند الكوفيين فجاز ان لا يعارض الخفة ثقلها بخلاف التانيث المعنوي
فانه سبب ضعيف فتعارض الخفة ثقلها فاشترط لتحتم تاثيره احد الامور الثلثة وانما اختص تحتم تاثير المؤنث
المعنوي بهذا الشرط دون التانيث بالتاء لان التانيث بالتاء مع العلمية واجب التاثير على كل حال لقوته بظهور
علامته في اللفظ فان قيل تتابع الاضافات يخل بالفصاحة فكيف اورده المصنف في قوله وشرط تحتم تاثيره في كل
انما يخل ذلك بالفصاحة اذا كان ثقيلا وههنا غير ثقيل فلا يخل بها كما في قوله تعالى مثل داب قوم نوح **فهند يجوز**
صرفه لخلوه عن جميع شرائط التحتم ولم يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية **وزينب** اسم امراة
كهند **وسقر** اسم جهنم **وماه وجور** اسما بلدتين **ممتنع** خبر لقوله وزينب وما عطف عليه
اي ممتنع كل واحد منها عن الصرف لوجود شرط وجوب التاثير وهو الزيادة على الثلاثة في زينب وتحرك الاوسط في
سقر والعجمة في ماه وجور فان قيل شرط تاثير العجمة العلمية مع تحرك الاوسط او مع الزيادة على الثلثة ولم يوجد
واحد من هذين الامرين في ماه وجور فكيف تؤثر العجمة فيهما قيل ان احد هذين الامرين شرط كون العجمة سببا
مؤثرا في منع الصرف والعجمة في ماه وجور غير معتبرة في كونها سببا مؤثرا في منع الصرف بل اعتبرت مرجحة لامر التانيث
والتقوية له اذ لولاها لكان الاسم في غاية الخفة التي من شانها ان تعارض ثقله ولا يلزم من كونها مرجحة مقوية كونها
سببا مؤثرا في منع الصرف فالحاصل ان تاثير الشيء على نوعين على طريق الشرطية كالزيادة على الثلثة في التانيث
المعنوي او على طريق السببية كالعدل في ثلث والعجمة في الاعجمي الثلاثي الساكن الاوسط من القسم الاول
لو كانت سببا فلم يسمع غير لوط ونوح غير منصرفين في كلام فصيح او غير فصيح ولم يثبت **فان سمي به** اي
بالمؤنث المعنوي **مذكر فشرطه الزيادة** على الثلاثة ليكون الحرف الرابع في حكم تاء التانيث
فقدم ان سمي به مذكر **منصرف** لفوات التانيث لفظا لكونه خاليا من علامة التانيث وحكما
لفوات الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء التانيث ومعنى لكونه اسم مذكر فلا يقال ينبغي ان يكون [illegible]
لوجود تاء التانيث حكما لان تحرك الوسط في حكم الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء التانيث [illegible]
[illegible] وحبوى بحذف الالف وقلبها ولم يجوزوا في [illegible]
[illegible] منزلة [illegible]
الحرف الخامس [illegible]
[illegible] **وعقرب** [illegible] **ممتنع** [illegible]

نحو كلاب مونث معنوي ولو سمي به مذكر صرف مع وجود الزيادة وكذا نحو رباب علم امرأة ايضا لانه معنوي ولو سمي به مذكر وظهر انه مع وجود الزيادة قبل الباء فلو للضعف الذي لم يضعف تاثيث الزيادة ولم يكن منقولا عن مذكر بخلاف نحو كلاب لان تانيث الجمع بتاويل الجماعة لا بمعنى اللفظ فلا يعتبر تانيثه وكذا يجري نحو رباب حيث كان في الاصل مذكرا بمعنى سحاب ثم نقل منه وجعل علم امرأة فاذا جعل بعده علم رجل لا يكون غير منصرف لانه يرجع بعد تسميته للمذكر به الى ذكورته الاصلية ولم يعتبر التانيث المتخلل بين المذكرين كما لم يعتبر الطهر المتخلل بين الدمين ثم لما فرغ عن بحث التانيث شرع في بحث المعرفة فقال **المعرفة**

شرطها ان تكون علمية اراد بالمعرفة التعريف اذ العلة المانعة للصرف هي التعريف لا المعرفة اذ المعرفة هو الاسم الذي فيه التعريف كما ان النكرة هي الاسم الذي فيه التنكير وانت تعلم ان الاسم الذي فيه التعريف ليس بعلة كما ان الاسم الذي فيه التانيث او العجمة وهو المؤنث والاعجمي ليس بعلة بل العلة هي التانيث والعجمة وانما اختار المعرفة لموافقة ما ذكر في التعداد فانما ذكر المعرفة في التعداد ليستقيم الوزن ولقائل ان يقول ان ياء النسبة مع التاء في قوله علمية تفيد معنى المصدرية اي كونها علما وان المصدرية في قوله ان تكون ايضا تفيد معنى المصدرية فيلزم تكرار الكون حيث يصير المعنى المعرفة شرطها كونها كونها علما فلا يستقيم جمع قوله علمية على الصغيرة للسكون في قوله ان تكون فالحق ان يطرح قوله ان تكون ويقول المعرفة شرطها علمية اي كونها علما واجيب بانه لو طرح قوله ان تكون لم يكن مستقيما لانه لو قال المعرفة شرطها علمية فحينئذ لا يخلو اما ان يجري قوله المعرفة على حقيقته او يراد به التعريف لا يستقيم الاول حيث يصير المعنى المعرفة شرطها كونها علما وانت عرفت من قبل ان المعرفة ليست بسبب وكذا الثاني حيث يصير المعنى التعريف شرطه كونه علما وانت تعلم ان التعريف ليس بعلم بل التعريف صفة توجد في العلم فلا يستقيم على كلا التقديرين فلا بد من ذكر قوله ان تكون ومن ارادة التعريف من المعرفة ولا يلزم تكرار الكون لان الياء التحتانية في العلمية للنسبة والتاء الفوقانية للتانيث دون المصدر فيصير المعنى التعريف شرطه كونه منسوبا الى العلم لا الى غيره من المضمرات والمبهمات واللام والاضافة حتى يصير سببية التعريف ويستقيم الحمل ولا يلزم تكرار الكون فافهم وانما شرط في التعريف ان يكون بالعلمية لانه ان كان بالاضمار او الابهام كان الاسم مبنيا منافيا للازم منع الصرف وهو الاعراب والمنافي للازم مناف للملزوم وان كان باللام او الاضافة كان مؤثرا في الصرف او في حكمه على حسب الاختلاف فلا يلايم ان يؤثر في منع الصرف فيلزم فساد الوضع ولم يبق الا التعريف بالعلمية وبعضهم اعتبر التعريف للمبهم المعرب المقطوع عن الاضافة كانية تانيثا ايضا وقالوا انه غير منصرف للتانيث والتعريف الابهامي وعند المصنف هو نكرة منصرف كما ذهب اليه البعض بدليل سكوته عن تعريف المبهم اذ لو كان معتبرا عنده لوجب ان يضم مع العلمية تعريف المبهم المعرب المقطوع عن الاضافة وبعضهم اعتبر التعريف التوكيدي كما في جمع فقالوا انه غير منصرف للوزن والعدل والتعريف التوكيدي لانه وقع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف فكان كالعلم وعند المصنف لم يعتبر التعريف التوكيدي اصلا كما هو مذهب الجمهور بدليل سكوته عن هذا التعريف ولهذا جاء في الشعر تاكيدا للنكرة كقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا لكن منع صرفه للوزن والعدل والوصفية الاصلية على ما بينا في بحث الوصف والعجب من منسبي العلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لانه يعني التوجيه على التنكير لم من مذهبه ان العلمية شرط للتنكير فلو كانت العلمية غير مؤثرة في منع الصرف منه كيف فلا

ومنافيه عليه موثرة بل الواجب ان يقول وما فيه معرفة موثرة فيل كلام آخر
جار على اصطلاح غيره او محمول على التجوز بارادة التعريف العلمي بالعلمية بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم اذ العلمية
يستلزم التعريف العلمي ثم لما فرغ عن بحث المعرفة شرع في بحث العجمة فقال **العجمة** وهي كون الكلمة من غير اوضاع
العربية **شرطها ان تكون علمية** اى كونها منسوبة الى العلم **في العجمية** اى في اللغة
العجمية **وتحرك الاوسط** عطف على قوله ان تكون **او زيادة على الثلثة** اى
ثلثة احرف اى العجمة شرطها في منع الصرف كونها علما في اللغة العجمية مع تحرك الاوسط او مع الزيادة على
الثلثة وانما اشترطت العلمية في تاثير العجمة لانها لو كانت جنسا لتصرف فيها العرب مثل تصرفات كلامهم
من اضافة وادخال لام وتنوين وغيرها فيصير كالاسماء العربية فلا يعتبر العلمية وان وجدت بعد ذلك نحو لجام
وفرند بخلاف ما اذا كان علمية في العجمة فانها تمتنع الصرف كما نقلت الى العرب قبل التصرف لوجود العجمة والعلمية
وانما اشترط مع العلمية تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة اذ لو لا ذلك لكان الاسم في غاية الخفة التي من شانها
ان تعارض احد السببين فتزاحم تاثيره فان قيل العجمة موثرة في قالون اسم احد رواة قراءة نافع مع انه لم يكن
علما في العجمة بل كان اسم جنس لكونه اسما للجيد ثم سمي به احد رواة قراءة نافع ابو عيسى لجودة قراءته قيل انه
لما جعل علما بعد النقل قبل ان يتصرف في العرب فكانه كان علما في العجمة فان قيل العجمة موثرة في ماه وجور مع انه
ليس فيهما تحرك الاوسط ولا الزيادة على الثلثة قيل جوابه ما بينا من قبل من ان العجمة فيهما غير معتبرة في كونها
سببا بل اعتبرت لترجيح امر التانيث ولا يلزم من كونها مرجحا كونها سببا موثرا فان قيل ما الجعل تحرك الاوسط
او الزيادة على الثلثة في العجمة شرط تاثيرها حتى كان نوح منصرفا البتة وفي التانيث المعنوي شرط حتم تاثيره حتى
جاز صرف هند وترك صرفه قيل لان الزيادة موجودة في المؤنث الثلاثي تقديرا لان التاء مقدرة فيه بدليل رجوعها
في التصغير نحو هنيدة وعيينة فكان مع التاء المقدرة في تقدير الرباعي فكان التانيث اقوى من العجمة فترجح بزيادة
الثقل في حق جواز التاثير على ان العجمة لو جاز تاثيرها بدون التحرك او الزيادة لسمع نحو نوح ولوط غير منصرف في
كلام فصيح او غير فصيح كما سمع ذلك في نحو هند ودعد ولم يسمع فعلم ان التحرك او الزيادة في العجمة شرط تاثيرها او في
التانيث المعنوي شرط حتم تاثيره هذا على اختيار المصنف وعند غيره الزيادة او تحرك الاوسط شرط حتم تاثير العجمة
كما انها شرط حتم تاثير المؤنث المعنوي وما ذهب اليه المصنف اشار **فنوح منصرف** لعدم تحرك الاوسط
وعدم الزيادة على الثلثة هذا على اختيار المصنف وعند غيره نوح ولوط كهند ودعد **وشتر** بفتح الشين والتاء اسم
بقعة **وابراهيم ممتنع** كل واحد منهما عن الصرف لتحرك الاوسط في شتر والزيادة على الثلثة في ابراهيم
ولو قال فنوح وفرند منصرف وشتر وابراهيم ممتنع لكان اولى ليكون نوح نظير فوات الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط
او الزيادة على الثلثة وفرند نظير فوات الشرط الاول وهو كونها علمية في العجمة في ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك
نتيجة الشرط الاول نظر اللهم الا ان يقال انما تعرض بذكر نتيجة الشرط الثاني لانه مختلف فيه لان العجمة مع الثلاثي
الساكن الاوسط موثرة عند البعض وغير موثرة عند البعض فذكر نتيجته اهتماما لشانه بخلاف الشرط الاول فانه متفق
عليه لا نزاع فيه لاحد لان العجمة المنكرة غير موثرة بالاتفاق فلم يصرح بذكر نتيجته ثم لما فرغ عن بحث العجمة شرع في بيان

فقال **الجمع شرطه** في منع الصرف **صيغة منتهى الجموع** وهي الصيغة التي أولها
مفتوح وثالثها ألف بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن وقيل هي الصيغة التي لا يجمع مرة أخرى جمع
التكسير ويجوز أن يجمع جمع السلامة نحو صواحبات جمع صواحب وقيل هي صيغة مفاعل ومفاعيل نحو مساجد
مصابيح فان قيل يخرج من هذا التفسير نحو ضوارب وجعافر وأساور وأناعيم فإنها ليست على وزن مفاعل
ومفاعيل بل وزن الأول فواعل ووزن الثاني فعالل ووزن الثالث أفاعل ووزن الرابع أفاعيل مع أن
هذه الجموع مؤثرة في منع الصرف وأجيب بأن المراد الوزن العروضي وهو المساواة في الحركات والسكنات
لا التصريفي وهو تغيير الزائد بالزائد والأصلي بالأصلي فلا يخرج أمثال هذه الجموع وقوله **بغير هاء**
حال عن صيغة منتهى الجموع أي حال كون تلك الصيغة ملتبسة بغير هاء والمراد بالهاء تاء التأنيث أي بغير تاء
التأنيث إنما أطلق عليها الهاء لأنها تصير في الوقف هاء وإنما اشترط في تأثير الجمع صيغة منتهى الجموع لتكون صيغة
لازمة مصونة عن قبول التكسير والتصغير فيؤثر وإنما اشترط في هذه الصيغة أن تكون بغير هاء لأنها إن كانت
مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فإنه على وزن كراهية وطواعية فيدخل في قوة جمعيته فتور فلا يقوم
مقام العلتين فان قيل لو قال بغير هاء وياء النسبة لكان أولى ليخرج مدايني اسم بلد فإنه منصرف مع تحقق
صيغة منتهى الجموع قيل إنه ليس بجمع لا في الحال ولا في الأصل بل هو مع ياء النسبة اسم بلد بعينه مفرد
محض أبدا وإنما الجمع مداين وهو لفظ آخر لو كان جمعاً لرد في النسبة إلى الواحد لما عرف أن الشيء إذا نسب
إلى الجمع رد إلى الواحد فلفظه جمع ومعناه مفرد كالأنصاري والأعرابي والأنباري فلا حاجة إلى إخراجه بخلاف
فرازنة فإنه جمع وقيل يخرج مدايني بدلالة قوله بغير هاء لأن تاء التأنيث وياء النسبة من واد واحد من حيث
أن تاء التأنيث كما يدخل في المؤنث الحقيقي واللفظي كفاطمة وظلمة فكذا ياء النسبة يدخل في المنسوب الحقيقي
واللفظي كبصري وكرسي ومن حيث أن كل واحد منهما يكون فارقا بين الجنس وواحده نحو تمر وتمرة ورومي
وروم ومن حيث أن كل واحد محل الإعراب نحو بصري وقائمة ومن حيث أن كل واحد من المؤنث والمنسوب
يصير بدخولهما فرعاً فإن المنسوب فرع المنسوب إليه كما أن المؤنث فرع المذكر وقيل المراد بالجمع الجمع بجميع حروف
الواحد فيخرج مدايني لأنه جمع ببعض حروفه حيث حذف عنه التاء التي في واحده وفي هذين الجوابين نظر لما
ذكرنا أنه ليس بجمع لا في الحال ولا في الأصل بل هو مفرد محض دائما وإنما الجمع مداين وهو لفظ آخر فلا تعلق
له بوجود شرط الجمع وعدمه ثم قيل اشتراط صيغة منتهى الجموع أولى من اشتراط عدم النظير في الآحاد حيث
يرد عليه أكلب وأجمال فإنهما جمعان لا نظير لهما في الآحاد وأجيب بأن المراد عدم النظير في الآحاد من كل
وجه ونحو أكلب وأجمال وإن عدم نظيرهما في الآحاد صورة إلا أنهما يماثلانه في قبول التصغير والتكسير
على لفظه لأنهما على صيغ القلة وجمع القلة في حكم المفرد في قبول التكسير والتصغير فلم يصدق عليهما عدم
النظير في الآحاد من كل وجه **كمساجد** مثال الجمع الذي بعد ألفه حرفان **ومصابيح**
مثال الجمع الذي بعد ألفه ثلاثة أحرف أوسطها ساكن **وأما فرازنة** فجمع فرزون وهو شيء
من الشطرنج **فمنصرف** لفوات شرط تأثير الجمع بسبب التاء وإنما ذكر مثال انتفاء القيد الأخير

وهو قوله بغير هاء دون مثال انتفاء صيغة منتهى الجموع من نحو رجال وجمل لشهرة امثلة هذا وكثرتها وقلة امثلة ذلك وانما قال فمنصرف على صيغة المذكر ولم يقل فمنصرفة مع وجود تانيث للمبتداء وهو فرازنة لان المراد مجرد اللفظ وهو مذكر فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون مما فيكون فرازنة ههنا علما فينبغي ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث وقد سمع ههنا منونا قيل هو ههنا غير منصرف وتنوينه لمشاكلة مسماه والمنون في غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة فان قيل لما كان هو غير منصرف ههنا فكيف يصح الحكم عليه بانه منصرف قيل الحكم عليه بالانصراف باعتبار مسماه دون اسمه ومسماه منصرف اذ ليس فيه سببان بل سبب التانيث فان قيل التاء في فرازنة عارضة والعوارض تعتبر في حكم العدم فلم لا يعتبر هذه التاء في حكم العدم فلا يخل في قوة جمعيته فتوفر فينبغي ان توثر صيغة منتهى الجموع مع التاء العارضة قيل انما لم يعتبر التاء في حكم العدم لانها وان كانت عارضة لكن لها اثر في تغيير الاوزان كما في وزن الفحل نحو بعلة فانه منصرف وان كانت التاء عارضة لان لها اثرا في تغيير الاوزان على ان التاء في وزن فعالل موضوعة مع الكلمة لعدم استعمالها بدونها وفرازن وفيه نظر لان عدم الاستعمال لا يعرف الا بعد الاحاطة باحوال المتكلم وذا مستحيل ولذا لا يقبل الشهادة على النفي ما لم يكن مبنيا على دليل واجيب بانهما لو كانا مستعملين لسمعا في موارد استعمالهما فلما لم نسمعهما حكمنا بانهما غير مستعملين فيكون هذا النفي مبنيا على الدليل فان قيل كلمة اما في قوله واما فرازنة لا يخلو اما ان يكون لتفصيل ما اجمل كما هو اكثر استعمالاته او للاستيناف لا يستقيم الاول لعدم التعدد واما الثاني للتفصيل يجب تعدده وكذا الثاني لسبق كلام آخر اما الثاني للاستيناف يجب عدم سبق كلام آخر قيل فسر بعض الشارحين الاستيناف بعدم سبق الاجمال وهنا كذلك فيصح ان يكون للاستيناف ثم يرد هنا اشكال وهو ان صيغة منتهى الجموع بغير هاء لا يوثر فيها الا الجموع **وحضاجر علما للضبع** اي لجنس الضبع وهي انثى الضبعان **غير منصرف** اتفاقا مع انتفاء معنى الجمع فيه والحكم ينتفي بانتفاء العلة المخصوصة فينبغي ان يكون منصرفا فاجاب عنه بان الانتفاء ان العلة هي الجمع منتفية فيه بل هي موجودة اعتبارا **لانه** اي لان حضاجر **منقول عن الجمع** لانه في الاصل جمع حضجر وهو عظيم البطن سمي به الضبع لعظم بطنها على المبالغة فهو غير منصرف بالجمع الاصلي القائم مقام العلتين مع وجود الشرط كما ان اسود اسم الحية غير منصرف بالوصف الاصلي ولقائل ان يقول فعلى هذا يلزم ان يفقد شرط الجمع اذ يكون في الاصل كما قال في الوصف واجيب بانه يمكن ههنا اعتبار مطلق الجمع بارادته في الحال او في الاصل بخلاف الوصف فانه لا يمكن اعتبار مطلقه ولقائل ان يقول ملا اعتبر في حضاجر الجمعية الاصلية ولم يعتبر فيه التانيث مع العلمية لانه علم للضبع وهي بالاطلاق الاعلى الانثى والذكر ضبعان واجيب بان الجمعية اثبت من التانيث مع العلمية لان حضاجر غير منصرف معرفة ونكرة ولم يوجد في النكرة العلمية بخلاف الجمعية فانها توجد في المعرفة والنكرة فالحاصل ان حضاجر غير منصرف بعد التنكير ايضا فلابد من اعتبار سبب لا يزول بالتنكير وهو الجمع ثم اعلم ان قوله وحضاجر مبتداء وقوله غير منصرف خبره وقوله علما حال من ضمير قوله غير منصرف ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا في غير فانه

في حكم لا النافية حيث يجوز انا زيدا بغير ضارب كما يجوز انا زيدا الا ضارب وما وقع في بعض الشروح انه مفعول اعني
ففيه نظر لان النصب بتقدير اعني لم يعرف الا في مقام المدح او الذم او الترحم او الاختصاص وههنا لم يوجد شيء منها وفي بعض
النسخ وقع عليم بالرفع فيكون بدلا او خبر مبتدأ محذوف اي هو عليم والجملة معترضة ثم ههنا سؤال آخر وهو ان هذه
الصيغة لا يوثر فيها الا الجمع او المنقول عن الجمع **وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر**
اي عدم صرفه اكثر استعمالا وهو مذهب اكثر النحاة ليس بجمع ولا منقول عنه لانه مفرد بمعنى سراولة فلما
عنه بوجهين احدهما ما اشار اليه بقوله **فقد قيل** انه لفظ **اعجمي** وقع في كلام العرب **حمل على**
موازنه اي ما يوازنه اي يوافقه في الوزن من العربية نحو اناعيم وقناديل لان الاعجمي دخيل والدخيل لا بد ان
يلحق بنوع والموازن بالالحاق ابلغ واحرى لانه جنسه والدخيل قبيل الجنس فيكون جمعا حكما وهذا قول سيبويه وثانيهما
ما اشار اليه بقوله فقد **قيل انه لفظ عربي جمع سروالة تقديرا** اي فرضا لانه لما وجد غير منصرف وعرف من قواعد
العرب ان هذه الصيغة لا يوثر فيها الا الجمع او المنقول عنه ولم يوجد شيء منهما فيه فقيل انه جمع تقديرا بان فرض انه جمع سروالة
استعمل بمعنى السروال او بجنسه كل قطعة من السراويل سروالة تحفظا للقاعدة العرب كتقدير العدل في عمر ثم اعلم ان قوله وسراويل
مبتدأ وكلمة اذا في قوله اذا لم يصرف للشرط وقوله وهو الاكثر جملة معترضة وقوله فقد قيل جزاء الشرط والجملة الشرطية خبر لقوله
وسراويل وقوله اعجمي خبر مبتدأ محذوف اي هو اعجمي والجملة بتأويل هذا القول مفعول ما لم يسم فاعله والا فهو مفعول ما لم يسم
فاعله قيل مقام الفاعل لا يكون جملة كالفاعل وقوله حمل على موازنه صفة الاعجمي او خبر بعد خبر لمبتدأ محذوف اي هو اعجمي
محمول على موازنه وقوله عربي خبر مبتدأ محذوف اي هو عربي وقوله جمع سروالة خبر بعد خبر للمبتدأ المحذوف وقوله تقديرا
مصدر لمحذوف العامل اي تقدر تقديرا او مصدر لقيل اي قيل هذا القول قولا بتقدير وفرض او مفعول له اي قيل جمع
سروالة لفرض ذلك **واذا صرف** سراويل وهو الاقل دل عليه قوله وهو الاكثر **فلا اشكال** ولا حاجة
حينئذ الى الحمل والتقدير فان قيل يشكل حينئذ منع مصابيح وقناديل عن الصرف حيث وجد في الاحاد نظيرها والجمع
مشروط بعدم النظير في الاحاد فكيف ينفي جنس الاشكال قيل خبر لا محذوف اي فلا اشكال فيه اي في سراويل باعتبار انتفاء الجمعية
والاشكال المذكور في مصابيح وقناديل لا فيه واما الجواب عن اشكال منع مصابيح وقناديل مشكل اللهم الا ان يقال ان مجي المفرد
على هذه الصيغة قليل غاية القلة اذ لم يعرف على هذه الصيغة مفرد سوى سراويل فلا يعبأ به ولقائل ان يقول ان كلمة
اذا تدل على ان صرف سراويل كثير الوجود لانها تدخل على شرط كائن مقطوع الوجود وليس الامر كذلك فلو قال وان صرف
مكان واذا صرف لكان اولى لدلالته على ان صرفه قليل الوجود لان كلمة ان تدخل على شرط مشكوك الوجود **ونحو**
جوار والمراد بنحو جوار كل جمع منقوص على وزن فواعل سواء كان يائيا كجوار او واويا كدواع ولم يتعرض الواوي
لصيرورته بعد الاعلال مثل اليائي فهو ... هذا الجمع **رفعا وجرا** منصوبا على الظرفية اي في الرفع والجر **كقاض**
خبر لقوله ونحو جوار اي مثل قاض في اسكان الياء لثقلهما عليها وحذفها لاجتماع الساكنين وتعويض التنوين
عنها لجبر النقصان وفي النصب كضوارب لخفته وهو غير منصرف في الاحوال الثلث عند الجمهور وهو اختيار
المصنف لان الياء ثابتة تقديرا فيكون هذه الصيغة ثابتة تقديرا وذهب الزجاج الى انه منصرف في الرفع والجر
والتنوين للتمكن لانتفاء صيغة منتهى الجموع لفظا لانه صار بعد الاعلال مثل كلام وسلام وهذا بناء على ان الاعلال

لفقد علي منع الصرف عنده وعند الجمهور منع الصرف مقدم على الاعلال ودلايل الفريقين مذكورة في المطول

ثم اختلف الجمهور في اصله فقال اكثرهم اصله في الرفع والجر جواري وجواري منونين بناء على ان الاصل في الاسم

الانصراف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت للساكنين وجعلت التنوين التي كانت للتمكن عوضا عن الياء

المحذوفة واضمحل عنها معنى التمكن وخلصت للتعويض فلم تسقط عن غير المنصرف اذ الممنوع فيه تنوين التمكن دون

العوض نظيره تاء اخت وبنت فانها كانت للتانيث حيث كان اصلهما اخوة وبنوة بالتحريك فجعلت بعد حذف

اللام عوضا عنها فحق طوالت في الخط ولا تصير في الوقف هاء وقيل اصله في الرفع جواري مرفوعا غير منون

لمنع الصرف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت اكتفاء بكسرة ما قبلها كما في يدع الداع وعوضت عنها التنوين

لئلا يلزم حذفها بلا بدل فيلزم الجمع بين العوض والمعوض وفي الجر بجواري مفتوحا ممنوعا عن الصرف فنزلت الفتحة

الواقعة في موضع الجر منزلة الجر في الاستثقال فاسكنت الياء وحذفت وعوضت عنها التنوين وبعضهم يبقي الفتحة

في الجر نظرا الى صورة الفتحة متمسكا بقول الفرزدق + ولو ان عبد الله مولى هجوته + ولكن عبد الله مولى مواليا +

والصواب موال لان العبرة للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة جر معنى والبيت وارد على خلاف القياس او محمول

على الترخيم بان كان اصله موالي اي بياء المتكلم فرخم موالي بحذف اللام لانها صارت اخر الطول مدة ثم حذف الياء

ثم اشبعت فتحة لي فصار مواليا وقد جاز الترخيم في غير المنادى لضرورة الشعر وقيل عوضت التنوين في الرفع

والجر عن حركة الياء وحذفت للساكنين ثم لما فرغ عن بحث الجمع شرع في بحث التركيب فقال **التركيب**

وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة بحيث يعرب احد الجزئين فلا يعرب الجزء الاول ويعرب الثاني **شرطه** في منع الصرف

العلمية لئلا يلزم التركيب او ليتحقق السبب الثاني **وان لا يكون باضافة**

لان التركيب الاضافي يخرج الاسم الى الصرف والى حكم الصرف على حسب الاختلاف فكيف يؤثر في منعه

ولا اسناد لان التركيب الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يوجب منع الصرف المستلزم للاعراب

المنافي له فان قيل كان الواجب ان يقول وان لا يكون باضافة ولا اسناد ولا الجزء الثاني صوتا ومتضمنا

للحرف قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما قيل عدم اشتراط كون الجزء الثاني صوتا ظاهر لانه مبني و

كلامنا في المعرب فترك اعتمادا على ظهوره وخمسة عشر علما غير منصرف عند البعض بناء على التركيب فلعل المصنف

اختار هذا المذهب ولذا لم يشترط عدم كون الجزء الثاني متضمنا للحرف وقوله **مثل بعلبك** خبر مبتدأ

محذوف اي وهو مثل بعلبك فانه مركب من بعل وبك والبعل اسم صنم والبك بالكسر فجعل علم بلد بالشام ثم لما فرغ

عن بحث التركيب شرع في بيان الالف والنون فقال **الالف والنون ان كانتا في اسم** غير صفة **فشرطه**

اي فشرط ذلك الاسم **العلمية** اي كونه علما ليتحقق السبب الثاني او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفي التانيث

ولئلا يلزم الزيادة بالعلمية **كعمران** اي مثل عمران **او صفة** عطف على قوله اسم اي او اذا كانتا في صفة

فانتفاء فعلانة اي فشرطها انتفاء فعلانة لئلا ينتفي شبه الفي التانيث بدخول التاء الممنوع عنهما

يعني كما ينتفي حمراءة ينتفي سكرانة وقيل شرطها **وجود فعلى** بعد ان كان لها فعلان ليتحقق شبههما

بالفي التانيث باختلاف صيغتي المذكر والمؤنث ولا ينتفي فعلانة بوجود فعلى لان كل فعلان جاء مؤنثه فعلى

وفيه نظر بوجوه الاول انه منقوض فى رحمن حيث ينتفى فيه فعلانة بدون وجود فعلى فلا حاجة الى وجود فعلى لانتفاء
فعلانة واجيب بانه نادر والنادر كالمعدوم مع ان انتفاء فعلانة لرحمن لاختصاصه بالله تعالى والعارض غير معتبر
والثانى انه لو كان المقصود من وجود فعلى انتفاء فعلانة فقد يحصل هذا المقصود فى رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم
خصصوا هذه اللفظة بالله تعالى فلم يضعوا لها مؤنثا لا من لفظه بالتاء ولا من غير لفظه اعنى فعلى فوجب ان
يكون غير منصرف بالاتفاق والثالث انا لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب لاجل انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته
لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الفى التانيث لاختلاف صيغتى المذكر والمؤنث واجيب
عن هذا بان هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف
والنون بدونه مثل تاثير انتفاء التاء الاترى الى عدم انصراف مروان وعثمان لمجرد انتفاء التاء من غير وجود فعلى
فوجب ــــــــ ان يكون غير منصرف بالاتفاق وكلمة من فى قوله **ومن ثمّ اختلف فى رحمان**
للسببية وثم بفتح الثاء وتشديد الميم للاشارة الى المكان البعيد وههنا للاشارة الى المكان الاعتبارى وتزاد
فيه هاء السكت عند الوقف ويكتب فى الوصل ايضا مع الهاء لان الاصل فى كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها على
تقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك يكتب ره زيدا وقه عمرا بالهاء لانك اذا وقفت عليهما قلت ره وقه
ولذلك كتب ههنا مع الهاء وان لم يوقف عليها وقولهم ثمة بالتاء من غلط العامة اى لاجل ان بعضهم شرطوا فى
تاثير الالف والنون انتفاء فعلانة وبعضهم وجود فعلى اختلف فى رحمان حيث يصرفه من اشترط وجود فعلى لعدم
رحمى ويمنعه من اشترط انتفاء فعلانة لانتفاء رحمانة وهو الوجه لان وجود فعلى ليس بشرط بالذات بل لاستلزامه
انتفاء فعلانة الذى هو شرط بالذات فلا يحتاج الى الغير ولان انتفاء فعلى فى رحمان لاختصاصه بالله تعالى وهو
عارض فوجب الرجوع الى الاصل قبل الاختصاص وهو القياس على النظاير دون فى قوله **دون سكران
وندمان** ظرف اختلف يعنى اختلف فى رحمان ولم يختلف فى سكران وندمان بل اتفق على منع سكران
لوجود الشرط على كلا القولين لانتفاء سكرانة ووجود فعلى وعلى صرف ندمان لانتفاء الشرط على كلا القولين
لوجود ندمانة وعدم ندمى واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة او فى قوله او صفة محل نظر لانها لاحد الشرطين فيقتضى
ان لا يتحقق المشروط وهو الالف والنون الا فى احد الشرطين اى فى الاسم او فى الصفة وليس الامر كذلك بل يتحقق فى كلا
الشرطين اى فى الاسم والصفة فكيف يصح الترديد بين الشرطين واجيب بانه ترديد بين الشرطين باعتبار ما صدق عليه الشرط لا فى تحققه فى الجزئى
الا احد الشرطين لا باعتبار ماهية المشروط حيث اجتمع فى الكل كلا الشرطين فيصح الترديد ثم لما فرغ عن بحث الالف و
النون شرع فى بحث وزن الفعل فقال **ووزن الفعل شرطه** فى منع الصرف **ان يختص به** اى شرط
اختصاص ذلك الوزن بالفعل بان لا يوجد فى الاسم الا منقولا عن فعل او عجمى فان قيل لا فائدة فى هذا القول لان
الاضافة فى قوله وزن الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل
وفيه تكرار لا طائل تحته قيل كثيرا ما يضاف الشئ الى الشئ لمجرد النسبة بينهما دون الاختصاص كما تقول زيد ابو عمرو
او اخوه او استاذه ونحو ذلك من الاضافات التى لا يراد بها الاختصاص والاضافة ههنا من قبيل العام الى الخاص
بمعنى اللام لمجرد النسبة لا للاختصاص بدليل الشرط الثانى وهو وجود زيادة فى اوله كزيادة الفعل اذ لا اختصاص فيه لان

قسيم الاختصاص فيفيد الحصر فاعرف **كتم** مبنيا للفاعل مشددا **وضرب** مبنيا للمفعول مشددا
ومخففا وكذا استخرج واقتدر ونحوهما عالم يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل او عجميا نحو خضم وبقم **او يكون**
عطف على قوله او يختص به وقوله **في اوله** خبر يكون قدم على الاسم وهو قوله **زيادة** اي مزيد ا على حقيقته و
قوله **كزيادته** صفة زيادة اي كاينة كزيادة الفعل وهي احدى حروف اتين نحو يزيد وتغلب واحمد ونرجس فالحاصل
ان شرط وزن الفعل في منع الصرف احد الامرين الاختصاص بالفعل او وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله ليتحقق
الفرعية وانما قال او يكون في اوله زيادة كزيادته ولم يقل او يغلب فيه كما قال البعض لان وجود زيادة كزيادة الفعل
في اوله سبب للغلبة فلم يذكر الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة المعتبرة هي المبنية على السبب او يقال انما قال هذا
ليكون ذلك ليكون الوزن غالبا في الفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية بناء على الدليل وهو وجود زيادة مثل زيادة
الفعل في اوله فلا يرد وزن ضارب علما لان وزنه وان كان غالبا في الفعل في الواقع لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية
على دليل فلم يعتبر هذا الوزن اي لم يوثر في منع الصرف ولو قال او يغلب فيه ورد ذلك لان وزن فاعل في الافعال
اكثر منه في الاسماء فلو كان نفس الغلبة معتبرة لكان وزن الفعل معتبرا في ضارب علما ولم يعتبر بالاجماع فان قيل
قد يوجد الزيادة في اوله كزيادة الفعل ولا يوجد الغلبة كما في افعل فان وزنه ليس بغالب في الفعل لانه في الاسم ثلثة
انواع افعل التفضيل نحو افضل وافعل الصفة نحو احمر وافعل الاسم نحو اريب واجدل واخيل وفي الفعل نوعان افعل الماضي
من باب الافعال نحو اخرج وافعل المتكلم من المضارع نحو افتح فكيف يكون وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل سببا
للغلبة ودليلا عليها قيل ليس الامر كما زعمتم بل وزنه غالب في الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل والسبب وهو
وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله وبيان الغلبة ان افعل في الاسم ثلثة كما ذكرتم وافعل في الفعل خمسة انواع
افعل التعجب نحو ما احسن زيدا وافعل المتكلم من المضارع من باب افعل الصفة نحو احمر من حمر يحمر وافعل المتكلم من باب
اخر نحو افتح وافعل الماضي من باب الافعال مما جاء لابتداء الفعل غير مبني على ثلاثي نحو الجأ واشفق وافعل للماضي
من باب الافعال عاله ثلاثي نحو اخرج فافعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل الصفة يعارضه افعل المتكلم من بابه
وافعل الاسم الفاظ محصورة تعارضها افعل الماضي مما جاء في باب الافعال لابتداء الفعل فبقي افعل المتكلم من المضارع
من باب اخر وافعل الماضي من الافعال عاله ثلاثي سالما عن المعارض فثبت غلبته في الفعل فان قيل ظرفية الاول للزيادة
مشكل لان اول الحروف عين الزيادة فيلزم اتحاد الظرف والمظروف قيل ليس الامر كذلك بل بينهما عموم وخصوص
من وجه فان الزيادة قد يكون في الاول وقد لا يكون وكذا الاول قد يكون زيادة وقد لا يكون والاعم يصلح مظروفا
للاخص او يقال معناه اول حروف الاصول زيادة او يقال معناه في اوله صفة الزيادة وقوله **غير قابل للتاء**
حال من ضمير المستتر في اوله اي غير قابل لتاء التانيث المتحركة وانما اشترط كونه غير قابل للتاء لانه ان قبلها خرج عن وزن
الفعل فلا يتحقق شبهه فان قيل اسود قابل للتاء نحو اسودة للحية الانثى مع انه ممنوع عن الصرف للوصف ووزن
الفعل وكذا اربع قابل للتاء مع ان فيه وزن الفعل وانما لم يمتنع عن الصرف لعدم سبب آخر قيل المراد بالتاء التاء اللاحقة
قياسا وفي اسود يلحق التاء على خلاف القياس اذ القياس ان يقال في مونثه سوداء لكن التاء يلحقه بسبب غلبة الاسمية
العارضة فلا عبرة بقبوله التاء وفي الاربع ايضا يلحق التاء على خلاف القياس اذ القياس ان يلحق التاء للمونث دون المذكر

او نقول المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها باعتبار الذي امتنع عن الصرف لا بعدم ... واسود حتى يمتنع عن الصرف باعتبار الاصل وهو بهذا
الاعتبار لا يقبل التاء فلا حيث يجئ مونثه بهذا الاعتبار سوداء وانما يقبلها باعتبار غلبة الاسمية العارضة وهو
بهذا الاعتبار غير ممتنع عن الصرف فتحقق فيه الوصف ووزن الفعل وهذا كما ذكرناه في بحث الوصف **ومن ثمه**
اي ولاجل اشتراط عدم قبول التاء **امتنع احمر** عن الصرف للزوم وجود المشروط عند وجود الشرط
وقد وجد الشرط ههنا وهو الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء فيوجد المشروط وهو امتناع عن الصرف
وفي جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر لان وجود الشرط لا يوثر في وجود المشروط اذ المشروط يوجد بعلة
عند وجود الشرط لا بالشرط نفسه فلا يستقيم قوله ومن ثم امتنع احمر الا ان يقال انه شرط في حكم العلة
كحفر البير في الطريق فيؤثر في وجود الحكم **وانصرف يعمل** مع الوصف الاصلي يقال يعمل
يعمل اي قوي على العمل اما انصرف للزوم عدم المشروط عند عدم الشرط لا سيما عند من جعل عدم الشرط
موجبا لعدم المشروط وقد عدم الشرط ههنا لانه يعمل يقبل التاء نكرة حيث يقال ناقة يعملة اي قوية
على العمل فيعدم المشروط وهو الامتناع عن الصرف اما اذا سمي به كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء
حينئذ ثم لما فرغ عن بيان علل منع الصرف شرع في بيان ما ذهب تاثيره من العلل بذهابه فقال **ما فيه علمية موثرة** كلما موصولة
اي الاسم الذي او المنوع الذي فيه علمية موثرة اي موجبة مع غيرها منع الصرف سواء كان بطريق الشرطية كما في التانيث بغير الالف
والعجمة والتركيب والالف والنون اذا كانا في اسم او بطريق السببية كما في العدل ووزن الفعل
وفيه احتراز عن نحو مساجد وحمراء وحبلى اذا سمي بها فان العلمية غير موثرة فيها لا بطريق الشرطية
ولا بطريق السببية لان منع صرفها لاجل الجمع الاقصى ولزوم التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث
امر لفظي يتحقق بعد العلمية وقبلها فان قيل قد جعل المصنف من قبل التعريف موثرا والعلمية شرطها وههنا
قد جعل العلمية موثرة ولم يقل وما فيه تعريف موثر فما هذا الا تناقض قيل انما جعل العلمية ههنا موثرا بناء
على اصطلاح غيره او على التجوز بارادة التعريف العلمي من العلمية على ما مر في بحث المعرفة وكلمة اذا في قوله **اذا
نكر** للشرط وهو الظاهر او للظرف فان كانت للشرط كان قوله **صرف** جواب الشرط والجملة الشرطية
وقعت خبرا لما الموصولة وان كانت للظرف كان قوله صرف خبرا لما الموصولة وقوله اذا نكر ظرف لقوله
صرف اي الاسم الذي فيه علمية موثرة صرف ذلك الاسم وقت تنكيره نحو رب سعاد او قطام لقيته وتنكير
العلم اما بتاويله بواحد من جنسه وذلك اذا وقع في الشركة الاتفاقية بان سمي جماعة بزيد مثلا فنقول كم من
زيد لقيته او رب زيد لقيته واما بتاويله باسم جنسه وذلك اذا اشتهر صاحبه بمعنى من الصفات فحينئذ جاز تاويله
باسم جنسه الدال على تلك الصفة كما يقال لكل فرعون موسى اي لكل جبار مبطل محق وكما يقال رب حاتم
اي رب جواد وانما صرف وقت تنكيره **لما تبين** اي للدليل الذي ظهر قبل هذا بطريق الالتزام **من انها**
بيان ما اي من ان العلمية **لا تجامع** حال كونها **موثرة الا ما هي شرط فيه** كلمة
ما عبارة عن سبب منصوبة المحل على انه مستثنى مفرغ مفعول تجامع اي لا تجامع سببا من الاسباب حال
كونها موثرة الا سببا هي اي العلمية شرط في ذلك السبب وهو التانيث بغير الالف والعجمة والتركيب والالف

والنون اذا كانتا في اسم وقوله **الا العدل ووزن الفعل** استثناء عما بقي بعد الاستثناء الاول اي لا
يجامع موثر غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل كعمر واحمد فانهما يجامعهما موثر حيث امتنع عمر للعدل و
العلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية مع انها ليس بشرط فيهما حيث امتنع ثلث واحمر من غير العلمية ثم لما قال وما فيه علمية
موثرة اذا نكر صرف كان لواهم ان يتوهم ان هذه الضابطة ليست بكلية لجواز ان يفرض اسم يجتمع فيه ثلث اسباب
العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكر ذلك الاسم بقي فيه سببان العدل ووزن الفعل لان العلمية ليس بشرط فيهما
حتى ينعدم المشروط عند عدم الشرط فدفع وهمه بقوله **وهما** اي العدل ووزن الفعل **متضادان** لاختلاف
اوزانهما **فلا يكون الا احدهما** اي فلا يوجد الا احدهما اذ المتضادان لا يجتمعان فلا يبقى بعد التنكير
سببان وفي هذا الاستثناء نظر لانه ان قيل في معناه فلا يوجد سبب الا احدهما كان على خلاف الواقع حيث يوجد في
الخارج سبب غيرهما وان قيل في معناه فلا يوجد سبب منهما الا احدهما كما هو الظاهر كان استثناء الكل من الكل لان قوله
احدهما لم يرد به احد معين وهو ايضا صادق على كل واحد منهما فيكون حاصل المعنى فلا يوجد سبب منهما الا سبب منهما و
يمكن ان يقدر بقرينة ما سبق فلا يوجد سبب غير ما هي شرط فيه الا احدهما فيستقيم المعنى واللفظ وفيه نظر لان استثناء
الكل من الكل باق من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله غير ما هي شرط فيه ليس الا العدل ووزن الفعل فيكون حاصل
المعنى فلا يوجد سبب من العدل ووزن الفعل الا احدهما اي واحد منهما واجيب بان مفهوم قوله غير ما هي شرط فيه
عام يتناول العدل ووزن الفعل وغيرهما وان كان المراد منه ههنا العدل ووزن الفعل وعموم لفظ المستثنى منه من حيث
اللفظ والمفهوم كاف لصحة الاستثناء وان كان ما صدق عليه خاصا الا ترى ان الرجل اذا كان له اربع نسوة فقال
نسائي طوالق الا فلانة وفلانة وفلانة وفلانة صح الاستثناء حتى لم تطلق واحدة منهن مع انه استثناء الكل من الكل
من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله نسائي ليس الا هذه الاربع المستثناة لكنه جعل استثناء البعض من الكل باعتبار
ان مفهوم قوله نسائي عام يتناول الاربع المستثنات وغيرها وان كان ما صدق عليه هي الاربع المستثنات فالحاصل
ان استثناء الكل من الكل لفظا باطل وحكما صحيح وذلك لان الاستثناء لما كان تصرفا في التكلم يشترط صحة التكلم لا صحة
الحكم فافهم **فاذا نكر** ذلك الاسم اي الاسم الذي كانت العلمية فيه موثرة **فهي بلا سبب** فيما هي موثرة فيه بطريق
الشرطية حيث ينعدم المشروط عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب **او على سبب واحد** فيما هي موثرة فيه بطريق
السببية لا بطريق الشرطية وهو العدل ووزن الفعل **وخالف سيبويه الاخفش** بنصب الاخفش لانه مفعول
في مثل احمر المراد بمثل احمر كل ما كان صفة في الاصل مع تحقق سبب آخر فيدخل في هذا الحكم مثل سكران **علما**
حال من معنى المماثلة اي خالف سيبويه الاخفش فيما يماثل احمر حال كونه علما او تمييز عن التام بالاضافة مع ان عن الموصوف
اي في علم مثل احمر على نحو قولهم على التمرة مثلها زبدا اي على التمرة زبد مثلها وليس متعلق بقوله خالف لفساد المعنى حيث يلزم
حينئذ خلاف سيبويه حال العلمية وليس كذلك بل الخلاف حال التنكير دل عليه قوله **اذا نكر** فانه ظرف خالف
سيبويه الاخفش في مثل احمر وقت التنكير كذا ذكر في بعض الشروح الاولى له الاخفش لان الاخفش ثلثة احدها
استاذ سيبويه وهو ابو الخطاب والثاني تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن مسعدة والثالث قرينه وهو ابو الحسن
علي بن سليمان ولذلك جمعنا تلميذه كذا صرح المصنف في شرح المفصل فلو ذهب الاخفش كانت نسبة المخالفة

نصبا الى الاستاذ وهي غير ملايمة برتبته وفيه نظر لان نسبة المخالفة قصدا الى التلميذ ابعد من الملايمة لانها توجب العقوق ولو كانت المخالفة لاظهار الحق لا باس بها من كلا الجانبين الا ترى انه وردت نسبتها الى الاستاذ والتلميذ جميعا في عبارة الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة كذا خلافا لابي يوسف بمعنى خالف ابو حنيفة ابا يوسف وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا لابي حنيفة رح فلا وجه لما ذكر في بعض الشروح من اولوية رفع الاخفش بل الصواب هو النصب فعلى هذا الكلام من حيث المعنى استثناء من الضابطة المذكورة كانه قال وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف الا مثل احمر فانه اذا نكر بعد العلمية يبقى عند سيبويه غير منصرف **اعتبارا للصفة الاصلية بعد التنكير** كما اعتبرت الصفة الاصلية في اسود اسما للحية بالاتفاق والاخفش لم يعتبرها لان الساقط بالعلمية التي هي وضع ثان ساقط عن درجة الاعتبار بخلاف اسود اسما للحية فان الوصف فيه معتبر عنده لان غلبة الاسمية عارضة فلا يعارض الاصل ولان غلبة الاسمية لا يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية على ما مر بخلاف ما لو جعل علما فانه يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية حتى جاز تسمية الاسود بالاحمر وبالعكس واجيب بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع وللاخفش ان يقول ان الوصفية تزول بالعلمية للتضاد بينهما والعلمية لا تزول بالتنكير لان تنكير العلم اما بالشركة الاتفاقية بان يسمى جماعة باحمر او بان يجعل اسم جنس نحو لكل فرعون موسى على ما سبق وعلى كلا التقديرين لا يرجع احمر بعد التنكير الى معناه الاصلي وهو من كان فيه الحمرة فكيف يعتبر الوصف الاصلي بعد زوال المانع واجيب بانه ليس المراد بالاعتبار ان الوصف رجع بعد التنكير بل المراد انه كانت ثابتة لكونه اصليا مع زوال ما يضاده ولذلك قالوا في جمع احمر حمر وان كان علما وفي احمد احامد فلولا اعتبار الوصفية فيه لما جمع ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان سيبويه ان كان فاعلا كما هو المختار كان نصب قوله اعتبارا على انه مفعول له اي خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الصفة الاصلية او على انه تميز عن نسبته في مثل احمر اي خالف سيبويه الاخفش من حيث اعتبار الصفة الاصلية او على انه حال بحذف مضاف اي خالف سيبويه الاخفش حال كونه ذا اعتبار للصفة الاصلية او على انه ظرف زمان لان المصدر قد يجعل حينا اي خالف سيبويه الاخفش وقت اعتباره الصفة الاصلية او على انه مفعول مطلق بكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة مثل رجع القهقرى او بحذف مضاف اي خالف سيبويه الاخفش مخالفة اعتبار للصفة الاصلية واضافة المخالفة الى الاعتبار من قبيل اضافة المسبب الى السبب وان كان مفعولا كما زعم بعض الشارحين كان نصب قوله اعتبارا يجوز بجميع ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولا له لعدم اتحاد فاعل الفعل وفاعل المفعول له لان المخالف حينئذ هو الاخفش والمعتبر للصفة الاصلية هو سيبويه وهو شرط نصبه ويمكن حينئذ ان يكون بدل اشتمال من قوله سيبويه ايضا بحذف الضمير اي خالف الاخفش سيبويه اعتباره للصفة الاصلية والجار والمجرور في محل النصب على انه مفعول به لقوله اعتبارا واللام مقوية للعمل وقوله بعد التنكير ظرف اعتبارا يعني ان سيبويه يعتبر الصفة الاصلية في مثل احمر بعد التنكير لا في حال العلمية ثم هنا اشكال يرد على سيبويه في وجه المسئلة المذكورة وتقريره ان يقال انه ان اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زايلا فيلزمه ان يعتبر في حال العلمية الاصالة ايضا فيجتمع حالة من العوف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه بقوله **ولا يلزمه** اي سيبويه **باب حاتم** لما ذكرت حيث لم يعتبر فيه الوصف الاصلي واللاحق حاتم كل علم كان في الاصل وصفا موقوفا عليه **لما يلزم من اعتبار اعتبار متضادين**

وهو الوصف والعلمية **في حكم واحد** وحده تفرديه وهو منع صرف لفظ واحد وذا ممتنع لانه [لو]

اعتبر كل منهما مؤثرا تاما لكونه توارد المؤثرين على اثر واحد وان اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين لان الشي

اذا كانت ذات جزئين يلزم عند تحقق اجتماع كلا الجزئين معا فيلزم ههنا الضدان في حكم [illegible] فعلى اعتبار [illegible]

اعتبار الضدين في حكم واحد [illegible] اعتبار [illegible] ايضا اعتبار الضدين في حكم واحد لكنه وحدة نوعيه وهو

جايز ووجه التضاد بين العلمية والوصفية ان العلم للخصوص والوصف للعموم فان قيل اعتبار الضدين في

حكم واحد في حالة انما يلزم لو كان امتناعه بالعلمية والوصفية القايمين وليس للمدعى هذا بل المدعى ان سيبويه [لا يعتبر لو]

الاصلي بعد التنكير في احمر وان كان زايلا فيلزم ان يعتبر في حالة العلمية لاصالته ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للصفة

الاصلية الزايلة والعلمية القايمة لان الوصف الاصلي معتبر عنده لاصالته وان كان زايلا كما في احمر بعد التنكير وكما في اسود

جمع عليه الاسمية ولا تضاد بين العلمية القايمة والصفة الاصلية الزايلة اذ لا منافاة بين كون الشي وصفا في الاصل

وبين كونه علما في الحال فيجوز ان يعتبر في لفظ واحد الوصف الزايل والعلمية القايمة قيل سلمنا ان العلمية

قايمة والوصف زايل لكن كون الوصف زايلا والعلمية قايمة ينافي كلا [illegible] ولا ينافي التضاد فتحققت

الضدية بينهما فلو امتنع نحو حاتم من الصرف لزم اعتبار الضدين في حكم واحد لا محالة فان قيل قد جاء اعتبار المتضادين

في حكم واحد كثيرا كاعتبار الحركتين المتضادين في حصول اختلاف آخر الكلمة وتحمل الضدين لتغير العالم والجواب ان الوصفية

والعلمية ليستا علتين حقيقيتين طبيعيتين لمنع الصرف بل هما علتان جعليتان واعتباريتان لمنع الصرف ومعتبر ان الضد

وجعلهما علة لحكم واحد ممتنع بخلاف العلل الحقيقية الطبيعية كحصول الحركتين المختلفتين لحصول اختلاف آخر

الكلمة وتحمل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك اذ لا ترجيح للجعل فلا يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود التاثير الطبيعي

اعتبارهما [illegible] التاثير الطبيعي بمحض الجعل والاعتبار [illegible] التغير والتضاد [illegible] حكما واحدا ظاهرا [illegible] من الحكمين

معنى لكونه عبارة عن تحقق حالة وزوال حالة اخرى فيلزم من حيث المعنى اعتبار الضدين في حكمين لا في

حكم واحد فان قيل [illegible] يلزم متعلق بقوله لا يلزم والنفي اذا دخل على فعل فيه قيد يرجع ما توجه ذلك النفي الى ذلك

القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا كقولك لم يأتك القوم اجمعون وبقي اصل الفعل ههنا مثبتا فيفسد المعنى حيث يلزم

لسيبويه بنحو حاتم ان لو يلزم اعتبار متضادين في حكم واحد ليس الامر كذلك قيل انه متعلق بنفي الفعل لا بالفعل المنفي اي لا يلزم

بنحو حاتم على سيبويه ما يلزم من اعتبار متضادين فيه **وجميع الباب باللام والاضافة** اللام في الباب للعهد والباء

للسببية متعلق بقوله [illegible] التعريف والاضافة **يجر بالكسرة** [illegible] الباب [illegible]

[illegible] في قوله [illegible] جميع الباب باللام والاضافة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لا يمتزجان بامتزاجهما ولا يجد ثالث في معنى الاسم شيئا ولا يقومان مقام التنوين فلو وجد بهما فالحكم في غير المنصرف
بهما وان كانا من خواص الاسم ومن قال ان الجر يسقط عنه تبعا للتنوين فلا اعتبار له لان الجر يسقط منه تبعا للتنوين
الساقط لشبه الفعل وههنا يسقط التنوين لتنوين العوض بل يسقط للاضافة او لام التعريف فيتبعه الاسم غير المنصرف لبقاء السببين فيه لما فرغ من تقسيم
المعرب باعتبار الانصراف وعدمه شرع في تقسيم اخر للمعرب باعتبار اقسام الاعراب فقال **المرفوعات**
هو ما اشتمل كلمة ما موصوفة عبارة عن اسم او معرب والجملة الفعلية صفتها اي هو اسم او معرب
اشتمل **على علم الفاعلية** اي علامتها وهي الرفع والواو والالف نحو جاء في زيد او ابوك او الزيدان
سواء كانت تلك العلامة لفظا او تقديرا فيدخل الاعراب اللفظي والتقديري لان اللفظ يشتملهما دون المحلي
اذ لا اعراب في الجملة لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء مرفوعا ومعنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا ثم قوله المرفوعات مبتدأ وهو صيغة الضمير
لا محل له من الاعراب وهو عائد الى المرفوعات وانما ذكره وحده مع ان المرفوعات جمع مؤنث نظرا الى خبر المرفوعات
او لانه عائد عليها بتأويل كل واحد او لانه عائد الى المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه لان المرفوعات جمع المرفوع
دون المرفوعة لان افراد الاسماء والجمع بالالف والتاء كما يكون للمؤنث يكون لصفات غير العقلاء ايضا نحو الجبال
الراسيات والكواكب الطالعات وانما اعاد الضمير الى المرفوع دون المرفوعات لان التعريف انما يكون للجنس والحقيقة
دون الافراد وانما ذكر المرفوعات على صيغة الجمع ولم يقل المرفوع هو كذا ليشتمل الباب على جميع مسائلها ويمكن ان يكون
قوله المرفوعات خبر مبتدأ محذوف والتقدير هذا ذكر المرفوعات وقوله هو ما اشتمل جملة مستانفة لانه لما قال هذا ذكر المرفوعات فكان
سائلا قال ما المرفوعات فقال هو ما اشتمل على كذا والتاء في الفاعلية يحتمل ان يكون لمطابقة الموصوف والياء
للنسبة اي الخصلة المنسوبة الى الفاعل فيدخل الملحقات ويحتمل ان يكون التاء والياء لافادة معنى المصدرية
اي كونه فاعلا حقيقة او كونه فاعلا حقيقة او حكما ليدخل الملحقات وانما قال على علم الفاعلية ولم يقل على الرفع ليتناول
الاعراب بالحرف ولئلا يلزم تعريف الشئ بما يساويه في المعرفة والجهالة وليشير الى اصالة الفاعل في باب
الرفع كما هو الصحيح من المذهب **فمنه الفاعل** مبتدأ تقدم خبره والفاء للتفسير اي فمن ما اشتمل
على علم الفاعلية الفاعل او فمن المرفوعات الفاعل وتذكيره وتوحيده بما عرفت من التاويلات في هو ما اشتمل
وانما قدم الفاعل على سائر المرفوعات لانه اصل المرفوعات وساير المرفوعات ملحق به على الصحيح لان وضع الكلام
للاخبار والفاعل جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجملتين في الاخبار اذ الاصل ان يخبر بالفعل لكونه لم يوضع
الا له واذا كان الفعل هو الاصل فيما يخبر عنه بالفعل وهو الفاعل ايضا يكون اصلا بخلاف المبتدأ فانه ليس
بهذه المثابة ولان عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي واللفظي اقوى من المعنوي واذا كان عامله اقوى كان هو اقوى
ضرورة ولان الفاعل اشد في باب الركنية حيث لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسده بخلاف المبتدأ وفيه نظر
لان الركنية لا ينافي الحذف الا ترى ان المبتدأ والخبر ركنان وقد يجوز حذفهما فعدم جواز حذف الفاعل لا يدل
على ركنيته فكيف يدل على كونه اشد في باب الركنية ولان رفع الفاعل لا يتغير بالنواسخ بخلاف المبتدأ فانه
رفعه قد يتغير بدخول ان واخواتها وكان وفيه ايضا نظر لان رفع الفاعل قد يتغير ايضا بدخول الحروف الزائدة نحو
ما جاءني من احد واجيب بان الزائد مما لا يعتد بها ولان اصل المرفوعات المبتدأ وهو مذهب سيبويه

لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا كان او مشتقا فان الخبر
يجوز اشتقاقه وجموده على الصحيح نحو هذا حجر وزيد قائم فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق
لان عامله لا يكون الا مشتقا ولان المبتدأ يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب واحد نحو زيد عالم
عاقل جواد شجاع بخلاف الفاعل فان حكمه واحد ليس الا **وهو ما اسند اليه الفعل او**
شبهه اي الفاعل اسم اسند اليه الفعل او شبهه كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول واسم التفضيل
ولقائل ان يقول قد يسند اليه معنى الفعل ايضا كالظرف نحو زيد في داره عمرو ويعبر عنه بمعنى الفعل لا بشبهه
فقوله او شبهه اما ان يندرج تحته ما هو معنى الفعل كالظرف او لا يندرج فاذا اندرج لم يصدق قوله
في الحال ان العامل فيها الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج كان حقه ان يذكرها هنا ايضا او معناه واجيب
بان العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف هو الظرف عند البعض لقيامه مقام العامل المعنوي المقدر كذا
ذهب بعض الى الاخير وعند الاكثرين هو الفعل المقدر او اسم الفاعل لا الظرف لانه جامد ولما كان مذهب المصنف هنا مذهب الجمهور لم يقل في تعريفه او معناه
وانما قال او شبهه ليتناول زيد قائم وعمرو حسن وجهه **وقدم عليه** عطف على قوله اسند او حال
بتقدير قد اي وقد قدم ذلك الفعل على ذلك الاسم وفيه احتراز عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الا
الفعل لكنه مؤخر عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير وتقدم عليه **قيل** بل اسند اليه ايضا والاسناد فيه الى
حيثما سند الفعل اولا الى الضمير ثم بواسطة عوده الى زيد اسند الفعل اليه ثانيا فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم
كذا في المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع وهم من توهم ان الفعل فيه مسند الى زيد
لا للاحتراز عنه فظني نقد بتسليم ان الفعل فيه مسند الى الضمير فقط لا الى زيد وفي بعض النسخ وقع مقدما عليه
مكان وقدم عليه وقوله **على جهة قيامه به** حال بعد حال اي واقعا على طريقة قيام ذلك الفعل بذلك
الاسم وطريقة قيامه به ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول اي لا يكون على صيغة المجهول وفيه احتراز عن مفعول
ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد وزيد مضروب غلامه فانه مما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه لكن لا على جهة
قيامه به بل على جهة وقوعه عليه وانما لم يذكر الشيخ عبد القاهر والزمخشري وغيرهما هذا القيد في حد الفاعل
لان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل على اصطلاحهم وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل على قيامه به او قائما
به لئلا يخرج نحو مات زيد وطال عمرو فان الموت ليس بقائم بزيد وكذا الطول ليس بقائم بعمرو لكنهما على جهة
انهما قائمان بهما فان قيل يدخل في هذا الحد تابع الفاعل بدلا او عطفا نحو جاءني زيد اخوك وقام زيد وعمرو حيث
اسند الفعل اليهما على جهة قيامه بهما قيل المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات المذكورة
غير التوابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد هذه المعربات فيكون المعنى ما اسند اليه الفعل بلا تبعية
او غير تابع **مثل قام زيد** مثال الفاعل الذي اسند اليه الفعل وزيد في بعض النسخ وزيد قائم ابوه
ليكون مثالا للفاعل الذي اسند اليه شبه الفعل ثم لما فرغ عن بحث تعريف الفاعل شرع في بيان احكامه
فقال **والاصل ان يلي الفعل** اي الاولى ان يقارن الفاعل الفعل الذي اسند اليه بحيث
لا يفصل بينه وبين الفاعل شيء من المفاعيل ولو لحقها لان الفاعل كالجزء منه لان الفعل لا يفيد بدونه

والاولى ان يليه كما ان أخصر واوضح واحسن اما الاول فلتركه الفعل واما الثاني فلان الاصل يحتمل المعاني بخلاف
الاولى فانه لا يحتمل سوى معنى واحد واما الثالث فلمراعاة الاشتقاق وهو من المحسنات على ما عرف في علم
البديع **فلذلك** الفاء للتفريع واللام للتعليل على ما مر في بحث الوصف اي ولاجل ان الاصل في +
الفاعل ان يلي الفعل **جاز ضرب غلامه زيد** بنصب غلامه ورفع زيد اي جاز هذا التركيب لتقدم
معاد الضمير وهو الفاعل لتقدم الفاعل رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر **وامتنع ضرب غلامه**
زيدا برفع غلامه ونصب زيد اي وامتنع هذا التركيب للزوم الاضمار قبل الذكر لتاخر المعاد وهو
المفعول لفظا ورتبة بناء على اصالة تقدم الفاعل عليه وهذا عند الجمهور خلافا للاخفش وابن جني
فانهما جوزاه تمسكا بقول الشاعر + جزى ربه عني عدي بن حاتم + جزاء الكلاب العاويات وقد فعل + فان
ضمير ربه عايد الى عدي وهو متاخر والجواب ان الضمير للمصدر الذي دل عليه جزى اي رب الجزاء كدلالة تجري للمتقدم
عليه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان قيل قد جاء الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير في التفسير كما اعتبر
في تنازع الفعلين عند اعمال الثاني قيل الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير مختص بالعمدة والضمير في غلامه
مضاف اليه وهو غير عمدة الا ترى انه لا يضمر المفعول في الاول اذا اعمل الثاني عند تنازع الفعلين
مع كون الاسم الظاهر مفسرا وما قيل ان الضرورة قد دعت الى الاضمار قبل الذكر في التنازع لتحقق اقتضاء
الفعل الفاعل ولا كذلك ههنا اذ المفعول فضلة ففيه نظر لان الفعل المتعدي في اقتضاء الفاعل والمفعول به سواء فانه كما يتوقف تصور ماهيته على الفاعل
يتوقف تصور ماهيته على المفعول كالضرب مثلا فانه استعمال آلة التاديب في محل قابل للايلام وهو كما لا يتصور بدون
من يستعمل تلك الآلة لا يتصور بدون ذلك المحل غاية ما في الباب ان الفاعل ركن الكلام حيث يفوت
بفواته والمفعول به ليس بركن فتحققت الضرورة في كلتا الصورتين واجيب بان المراد بالضرورة ضرورة
تصحيح الكلام دون ما ذكر من الضرورة يعني الاضمار قبل الذكر في التنازع لضرورة تصحيح الكلام حيث وجد
التنازع في كلام العرب فيحتاج في تصحيحه الى الاضمار قبل الذكر ولا توجد تلك الضرورة ههنا لصحة حمل ما ذكر
على غير الاضمار لما فرغ عن بيان بعض احكام الفاعل شرع في بيان حكم آخر وهو وجوب تقديمه وتاخيره فقال
واذا انتفى الاعراب فيهما اي في الفاعل والمفعول **لفظا** تمييز اي من حيث اللفظ
والقرينة عطف على الاعراب اي واذا انتفى القرينة حالية كانت او مقالية على فاعلية
احدهما ومفعولية الآخر نحو ضرب موسى عيسى واكرم هؤلاء هؤلاء **او كان الفاعل**
مضمرا متصلا سواء كان المفعول اسما ظاهرا نحو ضربت زيدا او مضمرا منفصلا
نحو ما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا نحو ضربتك **او وقع مفعوله** اي مفعول الفاعل
بعد الا نحو ما ضرب زيد الا عمرا **او بعد معناها** اي معنى الا
وهو انما فانه بمعنى الا في افادة الحصر على ما هو المشهور عند النحاة نحو انما ضرب زيد عمرا
ثم انما بمعنى ما والا لا بمعنى الا فقط فكان في جعل انما بمعنى الا تسامح ثم كون انما بمعنى ما والا هو
اختيار المصنف والا فالمذكور في المفتاح وغيره هو ان انما متضمنة معنى ما والا لا انه بمعنى ما والا

وقوله **وجب تقديمه** جزاء لقوله واذا انتفى مع ما عطف عليه اي وجب تقديم الفاعل على المفعول اما في الصورة الاولى اي في صورة انتفاء الاعراب فيهما و القرينة فللتحرز عن الالتباس بخلاف ما لو وجدت قرينة مقالية نحو ضرب سعدى موسى وضربت موسى سعدى وضرب موسى العاقل عيسى العاقل بنصب الاول ورفع الثاني فان فيها قرينة مقالية وهي تذكير الفعل في المثال الاول تانيثه في الثاني واعراب الصفة في الثالث او حالية نحو اكل الكمثرى موسى فان فيه قرينة حالية وهو عدم صلاح الكمثرى للفاعلية فحينئذ لا يجب تقديم الفاعل لعدم الالتباس فان قيل قد اعتبر عدم الالتباس ههنا ولم يعتبر في تقديم المفعول على الفعل في هذه الصورة نحو موسى ضرب عيسى واجيز الوجهان احدهما ان يكون موسى مبتداء والجملة الفعلية خبره والثاني ان يكون موسى مفعول تقدم على الفعل وكذا في اقايم زيد اجيز الوجهان احدهما ان يكون اقايم مبتداء وما بعده فاعله الساد مسد الخبر والثاني ان يكون اقايم خبرا تاخر المبتداء وكذا في غيرهما مما اجيز فيه الوجهان او الوجوه فلابد من بيان الفرق بين صور الالتباس وجواز الوجهين او الوجوه قيل الفرق مبني على تمهيد اصل وهو ان احد الوجهين اذا كان على خلاف الاصل و الآخر على الاصل فقصد ما يخالف الاصل ملبس ممتنع للالتباس اذ السامع يحكم بما هو الاصل لسبق ذهنه اليه و لا يتامل ولا يستفهم فيخل بالمقصود وان استويا اصالة ومخالفة للاصل كانا جايزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار فيكون جوازهما من باب الاجمال دون الالتباس و الاجمال جائز والالتباس ممنوع واذا عرفت هذا فاعلم انك اذا قلت ضرب موسى عيسى بلا قرينة حالية او مقالية وقصدت فاعلية عيسى كنت ملبسا حيث لا يسبق ذهن السامع الى تاخر الفاعل عن المفعول لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى فاعلية موسى وانت لم تقصده فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف موسى ضرب عيسى حيث يجوز في موسى الوجهان لاستوائهما في مخالفة الاصل اذ مفعوليته توجب تقدم المفعول على الفعل وهو خلاف الاصل و ابتدائيته توجب كون الخبر جملة وهو ايضا خلاف الاصل اذ الاصل في الخبر الافراد فيستويان في خلاف الاصل فلا يلزم اللبس وكذا اقائم زيد حيث يجوز في اقايم الوجهان لاستوائهما في مخالفة الاصل على ما سنبين ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى وعلى هذا فقس ساير الامثلة هذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين او الوجوه واما في الصورة الثانية اي في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلان اتصاله مانع من تاخيره لامتناع الفصل مع الاتصال والمراد بتقديم الفاعل ان لا يتخلل المفعول بينه وبين الفعل فلا ينتقض بنحو زيدا ضربت واما في الصورة الثالثة اي في صورة وقوع المفعول بعد الا او معناها فلانه لو اخر الفاعل لانقلب القصر وذلك لان المقصود حصر الفاعل على المفعول فلو قدم المفعول على الفاعل لانقلب ذلك الى قصر المفعول على الفاعل اذ معنى قو

ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى ان زيدا ليس ضاربا لاحد الا لعمرو فاما عمرو فيجوز ان يكون مضروبا لغيره وبتقديم المفعول
اي بقولك ما ضرب عمرا الا زيد ينعكس ثم هذا اذا وقع المفعول فقط بعد الا او معناها اما اذا وقع بعد الا
او معناها كلاهما نحو ما ضرب الا عمرا زيد فانه جائز عند الاخفش وعبد القاهر سواء
قصد استثناء عمرو وتقديم الا عمرا على الفاعل بقرينة او قصد استثناء امرين من امرين اي ما ضرب احد
احدا الا عمرا وزيد حيث لا ينقلب الانحصار المقصود وذلك لان الانحصار انما يقع فيما يلي الا فلو ذكر
الفاعل بعدها فالانحصار يقع فيه فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا فكانك قلت الضارب زيد لا غير ولو ذكر
المفعول بعدها فالانحصار يقع فيه فاذا قلت ما ضرب الا عمرا زيد فكانك قلت المضروب عمرو لا غير وذهب
الاكثرون الى انه لا يجوز ذلك سواء قصد استثناء عمرو وتقديم الا عمرا على زيد او قصد استثناء امرين
من امرين اما الثاني فلانه يلزم استثناء شيئين من شيئين باداة واحدة بلا عطف وهو لا يجوز لضعف
الحرف واما الاول فلانه يلزم الالتباس بالثاني ثم لما بين المواضع التي وجب فيها تقديم الفاعل على المفعول
شرع في بيان المواضع التي وجب فيها تاخيره عنه فقال **واذا اتصل به** اي بالفاعل **ضمير مفعول**
اي ضمير عائد الى المفعول نحو قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه **او وقع** الفاعل **بعد الا**
نحو ما ضرب عمرا الا زيد **او بعد معناها** اي معنى الا وهو انما نحو انما ضرب عمرا زيد **او**
اتصل به اي بالفعل **مفعوله** اي مفعول الفعل **وهو** اي الفاعل **غير**
متصل بالفعل نحو ضربني زيد وما ضربني الا انت وقوله **وجب تاخيره** جواب الشرط
السابقة اي وجب تاخير الفاعل عن المفعول واما في الصورة الاولى اي في صورة اتصال ضمير المفعول
فللتحرز عن لزوم الاضمار قبل الذكر واما في الصورة الثانية اي في صورة وقوعه بعد الا او معناها
فلئلا ينقلب الحصر المقصود لان المقصود حصر المفعول على الفاعل فلو قدم الفاعل على المفعول
لانقلب ذلك الى حصر الفاعل على المفعول اذ معنى قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا لاحد الا لزيد
فاما زيد فيجوز ان يكون ضاربا لغيره وبتقديم الفاعل اي بقولك ما ضرب زيد الا عمرا ينعكس ثم هذا
اذا وقع مجرد فاعله بعد الا او معناها اما اذا وقع بعد الا او معناها كلاهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا فانه
جائز لبقاء الانحصار المقصود على حاله وقيل لا حاجة الى هذا التقييد كما هو ظاهر لفظ المصنف لان مثل
هذا التركيب محمول على كلامين فيكون عمرا معمول فعل محذوف ليس فيه تقديم فاعل على مفعوله واما في الصورة
الثالثة اي في صورة اتصال المفعول لان اتصال المفعول مانع عن تاخيره لمنافاته للاتصال الفصل
وانما قال وهو غير متصل احترازا عما اذا كان الفاعل متصلا ايضا مثل ضربتك فانه يجب تقديم الفاعل
على المفعول على ما مر **وقد يحذف الفعل** كلمة قد للتقليل واللام للعهد اي قلما يحذف
الفعل الرافع للفاعل **لقيام قرينة** اللام بمعنى الوقت لا للصلة لان قيام القرينة شرط للحذف
لا علة بل العلة الايجاز والاختصار اي وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف
وقوله **جوازا** صفة مصدر محذوف اي قد يحذف حذفا جائزا للايجاز والاختصار مع

مع حصول الغرض بالقرينة **كقولك زيد** خبر مبتداء محذوف والقول بمعنى المقول اي هو مثل مقولك وزيد بدل من المقول اي كزيد والرفع محكي في بعض النسخ في مثل زيد في موضع كقولك زيد وهو ظرف لقوله جواز الحذف هذا يكون زيد مضاف اليه والرفع محكي على التقديرين وقوله **لمن قال** الجار والمجرور صفة زيد وكلمة من موصولة وقال صلة اي زيد المقول للذي قال **من قام** كلمة من هذه استفهامية مبتدأ وقام خبره والجملة الاستفهامية مقول قال فزيد الواقع في الجواب فاعل فعل محذوف اي قام زيد فحذف الفعل لوجود القرينة وهو قام المذكورة في السوال فان قيل لم لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير زيد قام ليطابق الجواب السوال وهو من قام لانه جملة اسمية فوجب ان يكون الجواب كذلك ولن يكون ذلك الا بتقدير الخبر قيل لو جعل هذا من باب حذف الخبر يطابق السوال صورة ولا يطابقه معنى لان قوله من قام سوال عن الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوي الحكم بتكرر الاسناد فلا يطابق الجواب السوال من حيث المعنى ايضا لجد فالخبر يوجب حذف الجملة وحذف الفعل يوجب حذف شطرها والتقليل في الحذف اولى ثم حذف الفعل كما يكون بقرينة السوال المحقق كما في المثال المذكور يكون بقرينة السوال المقدر كقول ضرار النهشلي في مرثية يزيد بن نهشل **وليبك يزيد ضارع لخصومة** الواو في قوله ليبك ليست بداخلة في البيت بل هي من عبارة المصنف لعطف مثال على مثال وهو امر غايب مبني للمفعول وقوله يزيد غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله ليبك وقوله ضارع فاعل فعل محذوف لان الشاعر لما امر بالبكاء بقوله ليبك يزيد على يزيد بصيغة المجهول حرك السامع ان يسأل قائلا من يبكيه وجعل هذا السوال المقدر كالمحقق فاجاب بقوله ضارع اي يبكيه ضارع اي عاجز عن خصمه عند الخصومة فحذف الفعل لدلالة السوال المقدر عليه واللام في قوله لخصومة بمعنى الوقت متعلق بقوله ضارع وان لم يعتمد بشيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من عجز عند الخصومة او بقوله يبكيه المقدر والمراد بالخصومة خصومة غيره معه او خصومته مع غيره وانما يبكيه وقت الخصومة لضعف حاله وقلة اخوانه فان يزيد كان ظهير الضارعين ومعين الضعفاء وقيل اللام للعلة ان اريد خصومة غيره معه **وفيه** نظر لان الخصومة لا تصلح علة للبكاء بل العلة عجزه وقت خصومة غيره اياه وكون يزيد ظهير الضارعين ومعين الضعفاء فاللام بمعنى الوقت على كلا التقديرين واجيب بان حمل اللام على العلة على تقدير ان يكون قوله لخصومة متعلقا بقوله ضارع لا بقوله يبكيه المقدر اي ضارع لاجل خصومة غيره معه اي يبكيه من عجز عند خصومة غيره معه الا هذا البيت من كتاب سيبويه وآخره ومختبط مما تطيح الطوائح قوله **ومختبط** عطف على ضارع اي يبكيه ضارع ومختبط وهو سايل العطايا من غير وسيلة وانما يبكيه مختبط لان يزيد معطي السايلين من غير وسيلة وقوله **مما تطيح الطوائح** اي مما تهلك الحوادث ماله متعلق بقوله يبكيه المقدر او بقوله مختبط وكلمة من للسببية وما مصدرية والمضارع بمعنى حكاية حال ماضية والاطاحة هو الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على خلاف القياس كاللواقح جمع ملقحة والقياس مطيحات والمطيحة هي الحادثة المهلكة

اي يبكيه مختبط لاجل اطاحة الطوايح فالمراي لاجل اهلاك المهلكات مالد او متعلق بقوله ليبك اي يبكى
يزيد لاجل اطاحة الطوايح يزيد اي لاجل اهلاك المهلكات يزيد ومعنى البيت انه ينبغى ان يبكى على يزيد كل ذليل
لا ناصر له وكل فقير سايل اصابته حوادث الزمان واهلكت ماله ولم يجد من يغنيه فان يزيد ناصر كل ذليل ومجابر
فقر كل فقير وقوله **ووجوبا** عطف على قوله جوازا اي ويحذف حذفا واجبا **في مثل وان احد من المشركين استجارك فاجره** اي مثل هذا الكلام وقوله احد مرفوع على انه فاعل
فعل محذوف تفسيره استجارك وتقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك والمراد بالمثل كل ما فسر فيه
المحذوف فيجب فيه الحذف فلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فان قيل فيكن الجمع بينهما كما في المفسر باي وان
وعطف البيان نحو رايت غضنفرا اي اسدا ونحو قوله وناديناه ان يا ابراهيم ونحو جاءني ابو الفضل زيد قيل ذلك
تفسير المعنى وهذا تفسير المحذوف وصح الجمع بين المفسر والمفسر ثمه ولم يصح هنا لانه بالجمع لا يبقى المفسر محذوفا
فلا يكون المفسر تفسيرا للمحذوف ثم لما فرغ عن بحث حذف الفعل وحده شرع في بحث حذف الفعل والفاعل جميعا
فقال **وقد يحذفان معا** اي الفعل والفاعل لقيام قرينة نظرية **مثل نعم لمن قال** الجار والمجرور
صفة نعم اي نعم المقولة لمن قال او حال اي مثل نعم مقولة لمن قال **اقام زيد** تقديره نعم قام زيد فحذف
الفعل والفاعل بدلالة نعم التي لتصديق ما سبق وحذف الجملة هنا جائز لا واجب ونعم قرينة لا سادّا مسد الجملة
كذا قالوا ولقائل ان يقول ان سد الشيء مسد غيره قد يكون بان يفيد فائدته كما في اقائم الزيدان ولا شك ان نعم
تفيد فائدة الجملة المحذوفة فيكون السوال قرينة الحذف ونعم سادة مسد المحذوف فينبغي ان يكون حذف
الجملة هنا واجبا على ان الجملة لم تستعمل بعد حرف التصديق في موضع وذا امارة الوجوب والجواب عنه
ظاهر فليتامل ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام الفاعل شرع في بيان حكم آخر له وهو الاضمار عند التنازع وذكر
ساير احكام التنازع استطرادا فقال **واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما** اي
بعد الفعلين قوله ظاهرا مفعول تنازع لان نازع متعد الى مفعولين تقول نازعته الثوب فيتعدى تنازع
الى واحد فيكون من باب تجاذبنا الثوب لا من باب تضارب زيد وقوله بعدهما صفة ظاهرا اي ظاهرا واقعا
بعدهما وانما ذكر الفعلين لاصالة الفعل والتنازع لا يختص بالفعل بل يجري في غيرهما من الصفات ايضا نحو
زيد ضارب ومكرم عمرا او بكر شريف وكريم ابوه وغير ذلك وهذا بيان لاقل ما يتحقق فيه التنازع ولا يختص
التنازع بالفعلين بل يجري في اكثر منهما ايضا نحو ما جاء في الصلوة الماثورة كما صليت وسلمت وباركت
ورحمت وترحمت على ابراهيم فان هذه الخمسة تنازعت في على ابراهيم وانما قيل بالظاهر احترازا عن المضمر فان
التنازع لا يجري فيه بل يلحق بالياء وليس فيه جواز اعمال كل واحد منهما فاذا قلت ضربت واكرمت على صيغة المتكلم
وضرب واكرم على صيغة الغايب او ضربت واكرمت على صيغة المخاطب كان كل من الفعلين اتصل به ما يقتضيه
ولا يمكن اعمال احدهما فيما اتصل بالآخر لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل آخر
فلما لم يجز في المتصل لم يجز في المنفصل طردا للباب وانما قيد بقوله بعدهما لان الاسم الظاهر اذا كان متقدما
او متوسطا يلحق بالفعل الاول اذ يستحقه هو قبل التكلم بالثاني فلا يكون فيه مجال تنازع فلا يكون من هذا الباب

كقولك زيداً ضربت واكرمت وضربت زيداً واكرمت فان قيل التنازع لا يتحقق في تركيب ما عند احد لان البصريين
ذهبوا الى اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول وحذف المفعول ان استغنى عنه والا اظهر والكوفيين الى اعمال الاول واضمار
الفاعل والمفعول في الثاني لان عينه مانع فيظهر على ما يأتي في المتن فكيف قال واذا تنازع الفعلان الى آخره
قيل المراد بالتنازع التنازع في القلب دون التركيب فيكون المعنى واذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد في
القلب والفاء في قوله **فقد يكون** جواب اذا فعلى هذا يكون الفاء في قوله فان اعملت للتفسير ويحتمل
ان يكون الفاء للتفسير والجزاء محذوف تقديره واذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما جاز اعمال كل واحد
منهما وعلى هذا يكون الفاء في قوله فان اعملت ايضاً للتفسير ويحتمل ان يكون الفاء للتفسير وجزاء الشرط قوله
فان اعملت الثاني الى آخره اي فقد يكون تنازع الفعلين واقعاً **في الفاعلية** اي في فاعلية الاسم الظاهر
وياء النسبة مع التاء تفيد معنى المصدرية اي في كونه فاعلاً **نحو ضربني واكرمني زيد**
وقد يكون واقعاً في المفعولية اي في مفعولية الاسم الظاهر اي في كونه مفعولاً
نحو ضربت واكرمت زيداً وقد يكون واقعاً في الفاعلية والمفعولية
مختلفين في الاقتضاء بان يقتضي احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والآخر مفعوليته معاً
نحو ضربني واكرمت زيداً وانتصاب قوله مختلفين على انه حال من الفعلين المقدرين اللذين هما فاعل
المصدر المضاف اليهما المدلول بالضمير المستكن في فقد يكون العامل في قوله وفي الفاعلية والمفعولية بواسطة
العطف اي وقد يكون تنازع الفعلين واقعاً في الفاعلية والمفعولية معاً حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء
فيكون العامل في الحال وصاحبها ذلك المصدر فيتحد عامل الحال وصاحبها ولقائل ان يقول لو كان ذلك
حالاً من الفعلين المقدرين وعامله المصدر المدلول بالضمير المستكن في قوله فقد يكون يلزم اعمال الضمير العائد
الى المصدر في الحال وصاحبها لا محالة وذا ممتنع ويمكن ان يجاب بانه حال من الفعلين المفهومين من ذلك الضمير
فيكون حالاً من مفهوم الكلام وعامله المصدر المفهوم من الكلام والحال يجوز ان يكون عاملها معنوياً
مفهوماً من الكلام من حيث المعنى فيكون من باب اعمال مفهوم الكلام لا من باب اعمال الضمير ويمكن ان
يقال انه خبر كان المحذوف اي ان كان الفعلان مختلفين عملاً بان كان احدهما رافعاً والآخر ناصباً وقوله
ويختار البصريون بكسر الباء والقياس الفتح وكان الكسر لايقاع الفصل بين المنسوب الى المدينة
وبين المنسوب الى المدينة بمعنى الجماعة اي يختار النحاة المنسوبة الى البصرة **اعمال الثاني**
عطف على الجزاء المحذوف اي واذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما يجوز اعمال كل منهما ويختار البصريون
اي نحاة البصرة اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال الاول فالاختلاف في الاختيار والاولوية دون الجواز
واحتجوا بان الفعل الثاني اقرب الطالبين الى المطلوب فهو على اخذه اقدر وبان اعمال الاول يستلزم
الفصل بين العامل والمعمول وهو خلاف الاصل اذ الاصل في المعمول ان يلي عامله وباستفاضة
الاستعمال على ذلك في القرآن وكلام الفصحاء منه قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه حيث اعمل الثاني
اذ لو اعمل الاول لقيل اقرؤه لاختيار اضمار المفعول في الثاني عند اعمال الاول ومنه قوله تعالى

اولى اني افرغ عليه قطرا حيث اعمل الثاني اذ لو اعمل الاول لقيل افرغه عليه قطرا ومن قول الشاعر وكمتا مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

حيث اعمل الثاني واعمل الاول في مثل واستشعرته لما ذكرنا ومن قول الآخر قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها حيث اعمل الثاني في الاول على المعمول

اما في المصراع الاول فلانه لو اعمل الاول لقيل فوفاه لما قلنا واما في المصراع الثاني فلانه لو اعمل الاول لقيل ممطول معنى هو غريمها باظهار الضمير في ممطول لانه صفة

جرت على غير من هي له حيث وقع خبر العزة وهو صفة الغريم حيث اسند اليه الصفة اذا جرت على غير من هي له يجب

ابراز الضمير اذ المضمر على شريطة التفسير فلما

لم يبرز الضمير دل على انه قد اعمل الثاني بخلاف ما لو كان الغريم معمولا لقوله معنى فانه لا يجب ابراز الضمير في

ممطول لانه وان كان صفة جرت على غير من هي له حيث وقع خبر العزة وهو صفة الغريم الا انه ضمير الا ضمير بشريطة

التفسير لان الغريم تفسير لضميره فلا يجب فيه ابراز الضمير **ويختار الكوفيون** اي نحاة الكوفة

اعمال الفعل **الاول** مع تجويز اعمال الثاني واحتجوا بان الاول اسبق الطالبين فهو اولى باعطاء

المطلوب وبان اعمال الثاني يستلزم الاضمار قبل الذكر ولا كذلك اعمال الاول فكان اولى وبقول امرئ

القيس فلو انما اسعى لادنى معيشة + كفاني ولم اطلب قليلا من المال + فان كفاني ولم اطلب تنازعا في قليل و

اعمل كفاني فيه حتى ارتفع به مع امكان اعمال الثاني وهو لم اطلب اذ لا تفاوت في النظم بين نصب قليل

ورفعه مع ارتكاب خلاف الاصل وهو حذف المفعول بالاتفاق فلولا اعمال الاول مختار لما اختاره الشاعر

الفصيح لا يختار الا الوجه المختار فلما اختاره دل على ان اعمال الاول هو المختار وجوابه ياتي في المتن ثم لما بين

ان المختار اعمال الثاني عند البصريين واعمال الاول عند الكوفيين شرع في تفسير مذهبهما وبيان كيفية

الاعمال فقال **فان اعملت الثاني** الفاء للتفسير وانما بدأ بتفسير اعمال الثاني لانه الاولى والاكثر +

استعمالا اي فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين سواء كان الثاني مقتضيا للفاعل او للمفعول

اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل **على وفق الظاهر** اي على موافقة

الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين

وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت هندين وضربنني واكرمت هندات **دون الحذف** ظرف

اضمرت اي دون حذف الفاعل لان حذفه لا يجوز لتوقف الفعل عليه وعدم استقلاله بدونه الا اذا

شغل عنه مسنده كما في ما جاءني الا زيد وفي ضرب زيد على صيغة المجهول بخلاف الاضمار قبل الذكر فانه جائز

في الجملة بشرط التفسير نحو قل هو الله احد ونعم رجلا فان قيل لم لا يظهر الفاعل في الاول عند اعمال

الثاني لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قيل لو اظهر كذلك لزم التكرار وهو قبيح فلا يصار اليه

مع امكان الاضمار **خلافا للكسائي** مفعول مطلق لفعل محذوف اي يخالف القول +

بالاضمار دون الحذف خلافا للكسائي فانه يقول بحذف الفاعل دون اضماره تحرزا عن الاضمار قبل

الذكر والجواب ان الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير في الجملة جائز نحو نعم رجلا وقل هو الله احد بخلاف

حذف الفاعل بدون سد شيء مسده فانه لم يوجد في كلامهم اصلا فان قيل قد جاء حذف الفاعل

بدون سد شيء مسده نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم في الثاني وهو فاعل عند سيبويه

ونحو ما قام وما قعد الا انا حيث حذف الا انا في الاول وهو الفاعل ونحو اضربنّ حيث حذف الفاعل وهو الواو
ونحو اكرموا القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو لفظا لئلا يلتقي ساكنان وان ابقيت خطا لئلا يلتبس الجمع
بالواحد ونحو اطعام في يوم ذي مسغبة حيث حذف فاعل المصدر قيل ان المصدر قاصر في العمل لا يجب فيه
وجود الفاعل فقوله اطعام في يوم ذي مسغبة من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد لا من باب حذف
الفاعل والامثلة السابقة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا منسيا والحذف في باب التنازع نسيا
منسيا ويظهر اثر الخلاف بين القائلين بالاضمار وبين القائلين بالحذف في التثنية والجمع دون الواحد لكون
الضمير بارزا فيهما ومستترا فيه فيقال في الاضمار ضرباني واكرمني الزيدان وضربوني واكرمني الزيدون وفي الحذف
ضربني واكرمني الزيدان او الزيدون بخلاف ضربني واكرمني زيد حيث لا يظهر اثر الخلاف في صورة بل
معنى فان الفاعل في الفعل الاول مضمر مستتر عند القائلين بالاضمار ومحذوف عند القائلين بالحذف وقوله
وجاز جملة معترضة ابيات خلافا للفراء والواو اعتراضية اي وجاز اعمال الثاني عند اقتضاء الاول
الفاعل وقوله **خلافا للفراء** مفعول مطلق اي يخالف القول بالجواز خلافا للفراء فانه منع جواز
ذلك للزوم احد المحذورين الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وروي عن الفراء تشريك الرافعين والاضمار
بعد الاسم الظاهر كما في صورة تاخير الناصب يقال ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو وروايته
المتن غير مشهورة عنه وقوله **وحذفت المفعول** عطف على قوله اضمرت الفاعل اي وان
اعملت الثاني حذفت المفعول ان اقتضى الاول المفعول **ان استغني عنه** هذا شرط استغني
عن الجزاء لتقدم ما يغني عنه والجملة واستغني عنه مفعول ما لم يسم فاعله اي حذفت المفعول
اذا كان مما استغني عنه بان لم يكن مفعولا لافعال القلوب نحو ضربت وضربني زيد واعطيت واعطاني
زيد درهما لان المفعول فضلة فلا ضرورة في اضمار قبل الذكر فيحذف لدلالة الاسم الظاهر عليه وانما لم يذكر
مثل هذا المفعول تحرزا عن سماجة التكرار وانما لم يضمر ذلك تحرزا عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة واما الاضمار
في قولهم ربه رجلا فشاذ **والا اظهرت** اي وان لم يستغن عنه اي وان كان مما لم يستغن عنه بان كان
مفعولا ثانيا من باب علمت وكان الاول مذكورا اظهرت المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا
منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا في منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت وجب اظهار مفعول
حسبني وهو منطلقا الاول لئلا يلزم الاقتصار على احد المفعولين ثم لما فرغ عن تفسير مذهب البصريين
وبيان كيفية اعمال الفعل الثاني شرع في تفسير مذهب الكوفيين وبيان كيفية اعمال الفعل الاول فقال
وان اعملت الاول عطف على الشرطية السابقة وهي قوله فان اعملت الثاني اي وان اعملت الفعل الاول كما هو مذهب
الكوفيين سواء كان مقتضيا للفاعل او المفعول **اضمرت الفاعل في الفعل الثاني**
اذا اقتضى الفاعل **على وفق الظاهر** بالاتفاق نحو ضربت وضربني زيدا وضربت وضرباني
الزيدين وضربت وضربوني الزيدين **و اضمرت المفعول** ايضا في الفعل الثاني اذا اقتضى
المفعول **على القول المختار** على وفق الظاهر نحو ضربني وضربته زيد وضربني وضربتهما الزيدان

وضربني وضربتهم الزيدون وانما اضمر للمفعول في الثاني لان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل
الاول وهو مقدم على ما يضمر في الفعل الثاني حكما فلا يحذف مع امكان اضماره **الا ان يمنع مانع** +
فيظهر استثناء مفرغ اي اضمر المفعول على المختار في جميع الاوقات الا وقت منع مانع عن الاضمار
فحينئذ وجب اظهار المفعول وهو ما اذا كان مفعولا ثانيا من باب علمت مع ذكر المفعول الاول غير مطابق
للظاهر مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتهما تنازعا في منطلقا +
فاعمل الاول وهو حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما
واظهر الثاني وهو منطلقين لمانع يمنع اضماره وهو انه لو اضمر مفردا لخالف ما هو له وهو المفعول الاول
وذا غير جائز لوجوب الحال انهما في اصل قاعدته في هذا الباب ولو اضمر مثنى خالف المعاد وهو قوله منطلقا
فلما امتنع الاضمار وجب اظهاره وان كان مطابقا للظاهر جيء نحو حسبني وحسبته اياه زيد منطلقا ثم لما فرغ
من ذلك شرع في جواب ما تمسك به الكوفيون بقول امرء القيس من ان كفاني ولم اطلب تنازعا في قليل واعمل
كفاني فقال **وقول امرء القيس** + فلو انما اسعى لادنى معيشة + كفاني ولم اطلب قليل من
المال ليس منه القول بمعنى المقول اي مقوله ليس من باب التنازع **لفساد المعنى** اي لاجل
فساد معنى البيت على تقدير توجههما الى قليل من المال حيث يلزم التناقض وخلاف المقصود لان
كلمة لو يجعل المثبت من شرط وجزاء وما عطف على احدهما منفيا والمنفي من كل واحد من ذلك مثبتا
فاذا قلت لو اكرمتني اكرمتك فالاكرامان منفيان واذا قلت لو لم تكرمني لم اكرمك فالاكرامان مثبتان فعلى هذا قوله فلو انما اسعى
معيشة يستلزم انتفاء سعيه لادنى معيشة اي انتفاء طلبه لقليل من المال لانه مثبت وقع في سياق لو وكذا قوله كفاني قليل
من المال يستلزم انتفاء كفاية قليل من المال فلو كان قوله ولم اطلب متوجها الى قليل من المال كما زعموا يستلزم
كونه طالبا لقليل من المال لانه صار مثبتا بالعطف على جزاء لو فيلزم من المصراع الاول ان لا يكون طالبا
لقليل من المال ومن الثاني ان يكون طالبا له وهو تناقض بين وكذا يلزم من الاول انتفاء كفاية قليل
من المال ومن الثاني ثبوت طلبه وهو غير مقصود فثبت ان الفعل الثاني غير متوجه الى ما توجه اليه الا
الفعل الاول بل الاول متوجه الى قليل من المال والثاني متوجه الى المجد المؤثل المحذوف بدلالة البيت
الثاني وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل + وقد يدرك المجد المؤثل امثالي فيكون المعنى لو ثبت سعيي لادنى
معيشة كفاني قليل من المال ولم اطلب المجد المؤثل اي الملك العظيم ولكنما اسعى لمجد مؤثل فلا يكون من باب
التنازع اذ شرطه ان يكون الفعلان متوجهين الى شيء واحد وقال الفارسي الواو في قوله ولم اطلب للحال دون
العطف فلا يصير الطلب مثبتا فلا يلزم التناقض ولا خلاف المقصود ويكون المعنى ما ثبت سعيي لادنى معيشة
وما كفاني قليل من المال والحال اني لم اطلب قليلا من المال فيكون من باب التنازع باعمال الاول وفيه
نظر لان الحال قيد العامل فيستلزم كون الشرط ملزوما للكفاية المقيدة بانتفاء الطلب وليس كذلك
لتحقق السعي لادنى معيشة مع كفاية قليل من المال مطلقا سواء طلبه او لم يطلبه نعم يمكن ان يكون
البيت من هذا الباب باعمال الاول وحذف المفعول من الثاني على غير المختار ان كان قوله ولم اطلب

عطفا على مجموع الجملة الشرطية دون الجزاء او كان اعتراضا حيث لا يكون حينئذ في سياق لو فلا يصير
مثبتا فلا يفسد المعنى فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وقول امرء القيس مبتداء وقوله ليس منه خبره وقوله كما لي
في البيت جواب لو وفي الكافية بدل من قول امرء القيس واضافة الفساد الى المعنى اضافة المصدر الى الفاعل
ثم المصنف لما اخرج مفعول ما لم يسم فاعله عن تعريف الفاعل بقوله على جهة قيامه به شرع في تعريفه بحثا على حدة
فقال **مفعول ما لم يسم فاعله** اي مفعول فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل بينه كما فصل
المبتداء لشدة تعلقه بالفاعل حتى سماه بعض النحويين فاعلا **كل مفعول حذف فاعله**
واقيم هو مقامه كلمة كل لبيان الاطراد فلا يكون ذكرها ههنا مستنكرا وقوله حذف
فاعله صفة مفعول وهو تاكيد للضمير المستتر في اقيم اي واقيم ذلك المفعول مقام الفاعل وانما اكد لئلا
يتوهم اسناد اقيم الى قوله مقامه فان قيل هذا الحد صادق على الربيع في قولهم انبت الربيع البقل حيث
كان في الاصل مفعولا فيه اي انبت الله البقل وقت الربيع فهو مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه
قيل انه قد خرج عن كونه مفعولا فيه وصار فاعلا لصدق حد الفاعل عليه فلم يصدق عليه كل مفعول حذف فاعله
ثم لما فرغ عن تعريف مفعول ما لم يسم فاعله شرع في بيان شرطه فقال **وشرطه** اي شرط مفعول
ما لم يسم فاعله **ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل** وصيغة الصفة
الى صيغة المفعول فان قيل كيف يدخل في هذا الشرط نحو افتعل واستفعل وغيرهما مما بني للمفعول
قيل في الكلام حذف معطوف اي الى فعل ويفعل ونحوهما مما بني للمفعول او يقال المراد بقوله فعل ويفعل
مجرد اللفظ واللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يجوز تاويله بصفة اشتهر مسماه بها كما في لكل
فرعون موسى اي لكل جبار عادل والصفة المشتهرة لمسمى فعل ويفعل كونه ماضيا مجهولا ومضارعا
مجهولا او كونه صيغة للمبني للمفعول فيكون المعنى ان تغير صيغة الفعل الى الماضي المجهول والمضارع المجهول
او ان تغير صيغة الفعل المبني للفاعل الى صيغة الفعل المبني للمفعول ثم لما كان تعريف مفعول ما لم يسم
فاعله موهما بان كل مفعول صالح لاقامته مقام الفاعل شرع في بيان ما يقع من المفعولات مقامه وما لا يقع
فقال **ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت** مقام الفاعل لان المفعول الثاني مسند
الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كلا
الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد فان ضرب وان كان مسندا ومسندا اليه لكن اسناده الى
الفاعل غير تام **وكذا لا يقع المفعول الثالث من باب اعلمت** مقام الفاعل لان حكمه حكم المفعول
الثاني من باب علمت في كونه مسندا وكذا ثاني مفاعيله عند البعض نحو اعلم موسى عيسى اخاه بخلاف
اعلمت زيدا عمرا ذاهبا **والمفعول له والمفعول معه كذلك** اي المفعول
له والمفعول معه مثل المفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت في انهما لا يقعان موقع
الفاعل اما الاول فلان المفعول له جواب لم ويبطل السؤال عن اللمية قبل تمام الحكم وفيه نظر لان هذا
الدليل يوجب ان لا يجوز اقامة المفعول له بعد اظهار اللام ايضا لانه جواب لم وقد جاز ذلك بالاتفاق

يقال ضرب للتاديب وممّا يقال لا نسلم انه بعد اظهار اللام جواب لم وفيه وهاء لا يخفى لان المفعول له بلا لام انما
يقع جوابا للم لكونه صالحا للجواب للم ولا يتفاوت تلك الصلاحية بعد اظهار اللام الا ترى ان قولك للتاديب
يصلح جوابا لمن قال لم ضربت كما ان تاديبا يصلح لذلك وهذا امر يعرف بالوجدان لا بالبرهان وعلى بعض النسخ
بان النصب فيما قصد عليته مشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل صار مرفوعا فيفوت الاشعار بالعلية وفيه نظر لانه
يلزم من هذا الدليل جواز اقامته لو قام قرينة تشعر بالعلية وليس الامر كذلك بل المنع مطلق ولان هذا الدليل
يقتضي امتناع اقامة الظرف ايضا لان النصب فيما قصد ظرفيته مشعر بالظرفية فلو اقيم مقام الفاعل فات
النصب والاشعار وقد صح ذلك يقال سير يوم الجمعة واما الثاني فلان المفعول معه لو استند اليه الفعل فلا
يخلو اما ان يحذف الواو عند اسناد الفعل اليه اولا فان حذفت يتغير ماهية المفعول معه لخروجه عن كونه
مفعولا معه وان لم يحذف يمتنع الاسناد اليه اذ الواو يمنع الاسناد اليه ثم لما بين المفاعيل التي لا يقع موقع
الفاعل شرع في بيان ما يقع موقعه فقال **واذا وجد المفعول به** بلا واسطة في الكلام مع غيره
من ساير المفاعيل التي تقع موقعه وهي المفعول المطلق الذي ليس للتاكيد وظرف الزمان والمكان والمفعول
بواسطة حرف جر **تعين له** اي تعين المفعول به لاقامته مقام الفاعل اي لاسناد الفعل اليه وانما
تعين له لان الفعل المجهول بني له ويسند اليه حقيقة والى غيره من الملابسات مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة
مع امكانها فان قيل لا يترجح المفعول المطلق والزمان على المفعول به باعتبار ان كل واحد منهما جزء مدلول الفعل
لان الفعل يتضمن المصدر والزمان وكذا المكان باعتبار انه مستلزم مدلول الفعل لان كل مصدر يستلزم
المكان بخلاف المفعول به فانه مقتضى مدلوله من حيث ان المصدر يقتضي المحل من جهة الوقوع عليه و
لا يستلزمه فان الضرب في ضربت زيدا مثلا وان استلزم المحل من جهة وقوع المصدر على ذلك المحل لكن باعتبار
المصدرية بل باعتبار الصفة التعلقية فان نفس المصدر يمكن ان يكون بدون المفعول به كالقيام والقعود وغيرهما
من المصادر اللازمة فثبت ان احتياج الفعل الى هذه المفاعيل اشد من احتياجه الى المفعول به فلم لم يترجح
هو عليه قيل انما يترجح هو عليه لان الفعل المجهول بني لواحد من هذه المفاعيل فكان راجحا عليها ولذلك

نحو ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره

فتعين زيد ثم التمثيل وهذا تمثيل على التمثيل المذكور لانه اذا قيل تقول كذا فتعين زيد فكانه
قال مثاله كذا لانه تعين فيه زيد كما ترى مع وجود غيره من المفاعيل التي تصلح للاقامة فان قوله يوم الجمعة
ظرف زمان وقوله امام الامير ظرف مكان وقوله ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وقوله في داره
مفعول به بواسطة حرف الجر وعلم ان المفعول به بلا واسطة حرف جر اقيم مقام الفاعل ولقائل ان يقول ان
قوله في الدار مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور واما على اصطلاح المصنف فهو مفعول فيه حيث
جعل تقدير في شرط نصب المفعول فيه لا شرط نفس المفعول فيه فيلزم تكرار بلفظ ظرف المكان وترك نظير المفعول
بالواسطة وايضا له ان يقول ان كلام المصنف غير منتظم فان قوله اذا وجد وقوله تعين وقوله نحو
اسلوب منتظم وقوله فتعين زيد مما لا يلتئم الا ان يجعل قوله تعين بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى ونودي

ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات والارض **فان لم يكن** تامة لا ناقصة اي فان لم يوجد المفعول
بلا واسطة في الكلام **فالجميع سواء** اي فجميع المفاعيل مستوية في الاقامة لاستواء الجميع
في عدم بناء الفعل المجهول له وكون الاسناد اليه مجازا فان قيل في كلام الشيخ نوع اشكال وهو انه لو
اريد جميع المفاعيل مع مفعول به لا يستقيم لابتنائه على قوله فان لم يكن وان اريد جميع ما سوى المفعول
به فهي سواء مطلقا وجد المفعول به او لم يوجد قيل المراد وان لم يوجد المفعول به فجميع ما سواه مستو
في جواز الاقامة وعند وجوده كانت سواء في عدم جواز الاقامة او يقال المراد ان لم يوجد المفعول به فجميع
ما يذكر في التركيب المذكور من المفاعيل سواء وان وجد فجميع ما يذكر منها فيه ليس بسواء لترجح المفعول به
ولو قال والا فالبواقي سواء كان اخصر لترك فعل الشرط واوضح لان لفظ الجميع يوهم خلاف المقصود على
ما عرفت **و** المفعول **الاول من** مفعولي **باب اعطيت** والمراد بباب اعطيت كل فعل متعد
الى مفعولين ثانيهما غير الاول فيتناول كسوت اي المفعول الاول من الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما
غير الاول **اولى من** المفعول **الثاني** في اقامته مقام الفاعل لان المفعول الاول من اعطيت
زيدا درهما فيه معنى الفاعلية اذ هو عاط اي اخذ وكذا المفعول الاول من كسوت زيدا جبة فيه
معنى الفاعلية اذ هو مكتس وفي الثاني منهما معنى المفعولية لانه ماخوذ ومكتسى وما فيه
معنى الفاعلية فهو انسب واليق باقامته مقام الفاعل ويجب اقامته عند اللبس نحو اعطي زيد
عمرا فان كل واحد من مفعوليه يصلح ان يكون اخذا وماخوذا بخلاف اعطيت زيدا درهما فان الثاني
لا يصلح ان يكون اخذا بل تعين لكونه ماخوذا فلا لبس في اقامته ثم لما فرغ من بحث الفاعل ومفعول
ما لم يسم فاعله شرع في بحث المبتداء والخبر فقال **ومنها المبتداء والخبر** مبتداء متقدم
الخبر والخبر عطف على قوله فمنه الفاعل اي من المرفوعات المبتداء والخبر وتانيث الضمير ههنا لتانيث المعاد
وذكره لتذكير الخبر وفي بعض النسخ ومنه المبتداء والخبر اي ومما اشتمل على علم الفاعلية المبتداء والخبر
وفي بعض النسخ المبتداء والخبر فقط فهنا يكون المبتداء مبتداء محذوف الخبر اي ومنها المبتداء والخبر
وانما حذف الخبر اكتفاء بما ذكر في الفاعل ولذلك حذف ذلك في سائر المرفوعات الاتية وانما جمع المبتداء والخبر
في فصل واحد لكان التلازم بينهما على ما هو الاصل اذ الاصل فيهما اذا ذكر احدهما ذكر الاخر واما حذف احدهما
فخلاف الاصل ولاشتراكهما في كون عاملهما معنويا وغير ذلك **فالمبتداء هو الاسم المجرد عن
العوامل اللفظية** قوله المبتداء مبتداء وهو ضمير الفصل لا محل له من الاعراب وقوله
الاسم خبره وقوله المجرد صفة الاسم وقوله عن العوامل متعلق بالمجرد وقوله اللفظية صفة العوامل اي العوامل
المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزئيات الى الكليات وعلى الاول يكون
اللفظ بمعنى التلفظ اي العوامل المنسوبة الى التلفظ لا فظ لذلك العوامل فيكون العوامل ملفوظة
وعلى الثاني بمعنى الملفوظ اي العوامل المنسوبة الى الاشياء الملفوظة فالاشياء الملفوظة كلية
والعوامل بعض جزئياتها وفي قيد الاسم احتراز عن الفعل فانه لا يقع مبتداء والمراد بالاسم اعم من ان يكون

اسماً لفظاً او تقديراً فيدخل في الحد سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه وحق ان زيداً منطلق وفي قيد المجرد عن العوامل اللفظية احتراز عن الاسم الذي يدخل فيه عامل لفظي وانما اطلق العوامل اللفظية ولم يفسرها بباب كان وان وعلمت كما فسرها العلامة جار الله الزمخشري في المفصل لان تعريف المبتداء وحده فيالحري ان يطلق بخلاف جار الله حيث قصد بيان ما هو المشترك بين المبتداء والخبر فايلاهما الاسمان المجردان عن العوامل اللفظية للاسناد والمشترك بينهما التجرد عن العوامل التي من شانها ان تدخل عليهما وهي الابواب الثلثة وفروعها فليس الايراد على المصنف قولهم بحسبك درهم فان قولهم بحسبك مبتداء وليس بمجرد عن مطلق العوامل اللفظية لان الباء زايدة والحروف الزوايد مما لا يعتد به وقوله **مسنداً اليه** حال من الضمير المستكن في قوله المجرد والجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسنداً وهو انما عمل لانه حال معتمدة على ذي الحال وفيه احتراز عن خبر المبتداء والقسم الثاني من المبتداء فانه خارج من هذا القسم فان قيل ما له اتى ضمير الفصل في حد المبتداء والخبر دون حد الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله قيل اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لمكان الاطراد والانعكاس وصرح بذلك في بعضها ليكون صور التصريح دالة على صور الاكتفاء وقيل صرح بالحصر هنا رداً على من زعم ان اسم الفاعل مبتداء وفاعله مسد مسد الخبر كقايم الزيدان لانه مسند به لا مسند اليه ولانه اسم الصفة واقعة بعد حرف النفي والاستفهام وفيه نظر لان ضمير الفصل يقتضي قصر الخبر على المبتداء دون العكس فاذا قلت زيد هو المنطلق كان الانطلاق مقصوراً على زيد لا ان زيداً مقصور على الانطلاق فعلى هذا يكون الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المسند اليه والصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام مقصوراً على المبتداء لا ان المبتداء مقصور على الاسم المذكور والصفة المذكورة فلا يحصل بضمير الفصل رد زعم ان الاسم المذكور والصفة المذكورة مبتداء بلا خلاف ولم يجب بانه قد يجيء لقصر المبتداء على الخبر كما يقال الكرم هو التقوى ومنه قوله تعالى واولئك هم المفلحون اي اولئك هم المقصورون على الفلاح لا يتعدى الفلاح منهم الى غيرهم وههنا من هذا القبيل فيكون المبتداء مقصوراً على الاسم المذكور والصفة المذكورة فلا يكون المبتداء غيرهما فيحصل به رد زعمه فان قيل التجريد عن العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن الثياب يقتضي سبق وجود الثياب ولم يوجد في المبتداء عامل لفظي قيل سلمنا ذلك لكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك للحفار ضيق فم الركية والركية البير وقولك سبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وقوله تعالى امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين بتسمية العدم الاصلي اماتة وهنا من هذا القبيل فان قيل التجريد نفي الوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فيكون المعنى المبتداء هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكل نفي العموم كقولك لم يقم كل انسان لا عموم النفي كقولك كل انسان لم يقم وقد عرفت ان نفي العموم لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل يفيد نفي الحكم عن جملة

افراده فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا قيل هذا انما يرد اذا كان التجريد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سلب على وجه العدول اي اذا النسبة ايجابية كقولك الجماد لا حي واثبات التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لا نفي العموم فيكون المعنى هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي او يقال سلمنا ان التجريد بمعنى السلب البسيط فيفيد نفي العموم ونفي العموم يحتمل التناول العدم والافتراق فتعين احدهما وهو شمول العدم بالدليل الخارجي كما في قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور وان الله لا يحب كل افاك اثيم ولا تطع كل حلاف وذلك الدليل ههنا شهرة الاصطلاح على ان المبتداء هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي ويمكن ان يقال اللام في قوله العوامل للجنس دون الاستغراق فيبطل معنى الجمعية اي المبتداء هو الاسم المجرد عن ماهية العوامل اللفظي فلا يرد ما ذكرنا اصلا وقوله

او الصفة عطف على قوله الاسم اي المبتداء هو الاسم المذكور او الصفة **الواقعة بعد النفي او الف الاستفهام** والمراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وما يجري مجراها كالمنسوب نحو ما قرشي اخوك وانما قيد الصفة بكونها واقعة بعدهما ليحصل الاعتماد وفيه احتراز عن قولك قايم زيد فان الصفة ليست بمبتداء لعدم الاعتماد خلافا للاخفش والكوفيين وكلمة او لمنع الخلو دون الجمع وليست للشك والتشكيك فلا ينافي التعريف اذ هي لتقسيم المحدود وحد الحد ضابطة تقسيم المحدود ان يذكر في صدر الحد ما يتناول كلا القسمين وههنا كذلك فان قوله الاسم يتناول كلا القسمين اذ المراد بالاسم ما هو قسيم الفعل كما دل عليه كلام المصنف في شرحه لا قسيم الصفة كما زعم بعض الشارحين فان قيل ان اريد به قسيم الفعل لا يحصل التقابل بين القسمين فالظاهر ان المراد قسيم الصفة ليحصل التقابل قيل التقابل بين القسمين يحصل بالنظر الى المجموع او بقوله مسند اليه فان المبتداء في القسم الاول مسند اليه وفي الثاني مسند به ولا يصح ان يراد قسيم الصفة لانه يلزم حينئذ تقسيم الحد اذ ليس في صدر الحد ما يتناول كلا القسمين وقوله **رافعة** حال من ضمير الواقعة اي حال كون تلك الصفة رافعة **لظاهر** بان كانت الصفة مفردة والظاهر الذي بعدها مثنى او مجموعا وانما قيد بالظاهر احترازا عن الصفة الرافعة لمضمر نحو اقايمان الزيدان فانها رافعة لضمير عائد الى الزيدان ولو كانت رافعة للظاهر لم يجز تثنيتها لما عرف ان رافع الفاعل اذا تقدم عليه لا يثنى ولا يجمع فكانت خبرا ليس الا فان قيل يخرج من هذا الحد مثل اقايم انتما فان الصفة رافعة للمضمر مع انها مبتداء قيل المراد بالظاهر معناه اللغوي وهو خلاف المستتر فلا يخرج ذلك فان قيل فان قيل الصفة الواقعة بعد هل الاستفهام الرافعة لظاهر مبتداء ايضا بالاعتماد على هل الاستفهام نحو هل قايم زيد فلو قال بعد حرف النفي والاستفهام لكان اشمل قيل الصفة الواقعة بعد هل اختلفوا في ابتدائيته قال بعضهم انها مبتداء وقال بعضهم انها خبر فالمصنف ان اختار الاول كان ذكر الالف لاصالتها وان اختار الثاني كان ذكرها تقييدا واحترازا عن هل فان قيل الصفة الواقعة بعد لام الموصول

الرافعة لظاهر مبتدأ لا ايضا بالاعتماد على الموصول نحو القايم ابوه زيد فلو قال بعد حرف النفي او الف الاستفهام
او لام الموصول لكان اشمل قيل انما لم يعتبر وقوع الصفة بعد لام الموصول لان هذا القسم من المبتدأ ضروري
يصار اليه لعدم وجه آخر ولا ضرورة ههنا للزوم اعراب الصلة باعراب اللام الموصولة كاعراب ما بعد
الا بمعنى غير باعرابه توضيحه ان حق الاعراب ان يكون على الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام
الحرفية والحرف لا يتحمل الاعراب نقل اعرابها الى صلتها فاعرب باعرابها عارية كما ان الا الاسمية الكاينة الا
بمعنى غير لما كانت في صورة الا الحرفية نقل اعرابها الى ما بعدها فاعرب باعرابها عارية **مثل زيد
قايم** مثال القسم الاول من المبتدأ **وما قايم الزيدان** مثال الصفة الواقعة بعد حرف
النفي **واقايم الزيدان** مثال الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام فالصفة في هذين المثالين
مبتدأ وليس بمسند اليها والزيدان فاعلها الساد مسد الخبر في اتمام الجملة **فان طابقت
مفردا** اي فان وافقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام اسما مرفوعا مفردا واقعا
بعدها بان كانت الصفة والاسم المرفوع الواقع بعدها مفردين **جاز الامران** احدهما كون
الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها الساد مسد الخبر في اتمام الجملة والثاني كون الصفة خبرا وما بعدها مبتدأ عكس كما اذا طابقت مثنى او مجموعا
نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا فان قيل هذا القسم من المبتدأ ضروري لا يصار اليه الا عند عدم وجه
آخر فلما جاز وجه آخر انتفت الضرورة قيل الضرورة ههنا على تقدير مخصوص لا مطلقا وهو على تقدير
جعل الاسم الظاهر فاعلا لانك اذا جعلت الاسم الظاهر فاعلا فلا وجه في الصفة سوى رفعها على
الابتداء فتحققت الضرورة فان قيل اعتبر في منع تاخير المبتدأ في نحو زيد قام لزوم الالتباس بالفاعل
ولم يجز حينئذ وجهان ولم يعتبر الالتباس هنا وجوز الوجهان فلا بد من بيان الفرق بين جميع صور
الالتباس وجواز الوجهين قيل الفرق بينهما قد ذكرناه من قبل وهو ان احد الوجهين ان كان على خلاف الاصل
والآخر على الاصل فقصد ما يخالف الاصل ملبس عند الالتباس اذ السامع يحكم بما هو الاصل لسبق ذهنه
اليه ولا يتامل ولا يستفهم فيخل بالمقصود قام زيد من هذا القبيل لانك لو قصدت ابتدائية
زيد كنت ملبسا حيث لا يسبق ذهن السامع الى تاخير المبتدأ عن الخبر مع صلاحية الفاعل لكونه
خلاف الاصل بل يسبق الى فاعليته وانت لم تقصده فيلزم التباس المقصود بغيره فلا يجوز فيه
الا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الاصل وان استوى الوجهان اصالة ومخالفة للاصل كانا جائزين
على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار
فيكون جوازهما من باب الاجمال والاجمال جايز والالتباس ممنوع وذلك **مثل اقايم زيد** فان وجهيه
مستويان في مخالفة الاصل اذ ابتدائيته توجب وقوع المسند مبتدأ وهو خلاف الاصل وخبريته
توجب تقديم الخبر على المبتدأ وهي ايضا خلاف الاصل فاستوى الوجهان فجوزا هذا هو الفرق بين جميع
صور الالتباس وجواز الوجهين ثم لما فرغ عن بيان المبتدأ شرع في بيان الخبر فقال **والخبر هو
المجرد** عن العوامل اللفظية **المسند به المغاير للصفة المذكورة** اي الا

لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر فقوله المجرد شامل للمبتدأ
بقسميه وقوله المسند به احتراز عن القسم الاول منه وقوله المغاير للصفة المذكورة احتراز عن
القسم الثاني منه وانما لم يفسر هو الاسم المجرد لان الخبر قد يكون جملة والجملة من حيث هي هي ليست
باسم ولا فعل ولا حرف فترك ذكر الاسم ليتناول الاسم والجملة وقيل انما لم يفسر هو الاسم المجرد اكتفاء بما
قال في المبتدأ والجملة التي وقعت خبرا في تاويل الاسم فان قيل يدخل في الحد يضرب في زيد يضرب ابوه و
ليس بخبر بل الخبر هو الجملة قيل معناه المسند الى المبتدأ فيخرج ذلك لانه مسند الى الفاعل دون المبتدأ
وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيد لان القسم الثاني من المبتدأ يخرج بهذه العناية ثم الخبر مبتدأ
وهو ضمير الفصل والمجرد خبر والمسند به صفة المجرد والمغاير صفة اخرى ثم لما بين المبتدأ والخبر شرع في
بيان احكامهما على الترتيب فقال **واصل المبتدأ التقديم** اي الاولى في المبتدأ ومقتضى
الدليل فيه ان يكون مقدما على الخبر لانه موصوف معنى والخبر صفة والموصوف مقدم على الصفة ولانه عمدة في البناء
والخبر عمدة في الافادة والبيان اهم والاهم اليق واحرى بالتقديم بخلاف الفعل والفاعل فان الاهم
هو الفعل دون الفاعل لان الفعل يدل على التجدد والحدوث والغرض من الجملة الفعلية هو الدلالة
على التجدد والحدوث بخلاف المبتدأ والخبر فان الاهم هو المبتدأ لان الغرض من الجملة الاسمية الدلالة على
الثبات والدوام **ومن ثم** اي ولاجل ان اصل المبتدأ التقديم **جاز في داره زيد**
مبتدأ متقدم الخبر والجملة بتاويل هذا الكلام فاعل جاز وانما جاز ذلك مع كون الضمير عائدا الى زيد
المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لمكان اصالة تقدمه **وامتنع صاحبها في الدار**
الجار والمجرور خبر لقوله صاحبها والجملة بتاويل هذا الكلام فاعل امتنع وانما امتنع هذا لعود الضمير
الى الدار وهو في خبر الذي اصله التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة ثم لما فرغ عن بيان بعض
احكام المبتدأ شرع في حكم آخر له فقال **وقد يكون المبتدأ نكرة** كلمة قد للتقليل
اي قلما يكون المبتدأ نكرة فيه اشارة الى ان الاصل في المبتدأ التعريف لكونه محكوما عليه
والاصل فيه التعريف بخلاف الفاعل فانه انما جاز تنكيره مع كونه محكوما عليه لتقدم حكمه عليه فالفاعل
المنكر تخصص بتقديم الحكم عليه وذلك اي التنكير **اذا تخصصت** اي قل شيوعها
وابهامها وحصل فيها نوع تعين **بوجه ما** كلمة ما زائدة او صفة لوجه اي بوجه اي وجه كان
فان قيل بيان التنكير بعد بيان اصالة التقديم غير ملائم فكان الاولى ان يذكر هنا قوله واذا كان
المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام الى آخره مما وجب فيه هذا الاصل او تخلفه قيل في المبتدأ
اصلان التقديم والتعريف فبين احدهما بالتصريح والآخر بالالتزام لان بيان قلة التنكير يستلزم
اصالة التعريف فكانه قال وقد يكون المبتدأ نكرة واصله التعريف او يقال لما بين اصالة تقديم المبتدأ
شرع في بيان ما يلزم فيه تاخيره مخالفا هذا الاصل وذلك اذا كان الخبر مصححا للنكرة في الدار رجل
فعلى هذا المقصود من بيان وجوه تخصيص النكرة قوله في الدار رجل وذكر ساير الوجوه استطرادا

فكان ذكر التنكير بعد ذكر التقديم بهذا التلفيف والملايمة وفيه نظر لان ذكره بعد ذكره لو كان بهذا
التلفيف لكان ينبغي ان تقدم قوله في الدار رجل على ساير امثلة وجوه التخصيص فتاخره عن ساير الامثلة
يابى هذا التلفيف **مثل ولعبد مومن** خير من مشرك فان قوله ولعبد مبتداء
تخصص بالصفة لان قوله ولعبد يحتمل المومن والكافر فاذا وصف بالمومن صار مخصوصاً
وحصل فيه نوع تعيين **وارجل في الدار ام امراة** فان قوله ارجل مبتداء تخصص
بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين عند المتكلم لان ام المتصلة المعادلة للهمزة للسوال عن التعيين
بعد العلم بثبوت الخبر لاحدهما عنده فاذا كان الخبر معلوماً صار بمنزلة الصفة اذ الصفة من شانها
ان تكون معلومة للسامع قبل اجرايها على الموصوف بخلاف الخبر فان من شانه ان يكون مجهولاً
قبل اجرايه على المخبر عنه ولذا قيل الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات فصار
المبتداء كانه تخصص بالصفة وفيه نظر لانه يلزم من هذا امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار
لفظا ام التي تدل على ثبوت الخبر لاحدهما عند المتكلم فالاولى ان يقول المجوز لذلك وقوعها في
سياق الاستفهام وذلك لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة اذ المعنى اهذا الجنس في
الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحدا بعينه اولا بعينه كذا في العباب **وما احد خير
منك** فان قوله احد مبتداء عند بني تميم تخصص بصفة العموم لان النكرة في سياق
النفي نعم وفيه نظر لانه جمع بين الضدين لان معنى العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص
مع العموم وكيف يوصف اللفظ الواحد بالخصوص والعموم جميعا واجيب انما يلزم الجمع
بين الضدين لو اريد بالتخصيص هنا التفرد الذي هو ضد العموم والشمول وليس كذلك
بل المراد تقليل الشيوع والابهام الحاصل في النكرات وهنا كذلك لانه لما نفي عن كل واحد من جميع
الناس ان يكون خيرا من المخاطب لم يبق للسامع اشتباه لان الاشتباه انما يكون اذا اراد واحدا
من الجملة من غير تعيين فيشتبه على السامع ان ذلك الاحد من هو فالتخصيص ههنا يحصل بالعموم
بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين فافهم ثم هذا التمثيل للابتداء على مذهب بني تميم
لان ما ولا المشبهتين بليس لا يعملان عندهم على ما يعرف **وشر اهر ذا ناب**
فان قوله شر مبتداء تخصص بالصفة المقدرة اذ تقديره شر عظيم اهر الكلب لا شر حقير وذلك لان التنوين
فيه للتعظيم فيدل على صفة او يكونه فاعلا في المعنى حيث كان في الاصل اهر شر ذا ناب بجعل شر بدلا من
الضمير المستتر في اهر والبدل من الفاعل فاعل معنى ثم قدم ليفيد الحصر لان تقديم ما حقه التاخير
يوجب الحصر فيكون المعنى ما اهر ذا ناب الا شر وانما قال التقديم والتاخير مع انه وجه بعيد عن الفهم
لضرورة تصحيح وقوع النكرة مبتداء ثم اعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا بان يكون
الجائي حبيبا او تاجرا او مخبرا بخير مسرة وقد يكون شرا بان يكون الجائي لصا او عدوا وللهر له بنباح
غير معتاد يتشاءم به ويخشى منه السوء وهذا لا يكون الا شرا فقط الا ان يحمل النفي بالنسبة الى

وعلى الثاني لا يجوز الفصل لانه لا يكون الا شرا فيفسد الوصف حتى يجوز الفصل فيكون المعنى شر عظيم لا حقير
اهر ذا ناب وهذا على قول من قال بان التقييد بالوصف يدل على نفي ما عداه فهو رجل طويل جاءني معناه
لا قصير وقيل ان هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر في مثله الا للسوء
فكان مورده هريرا يتشاءم به ويخشى منه السوء والمراد بذي ناب الكلب **وفي الدار رجل**
فان قوله رجل مبتداء تخصص بتقديم الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكما لانه اذا قيل في الدار علم
ان ما بعده موصوف باستقراره في الدار فكانه متخصص بالصفة بخلاف نحو قايم رجل فانه لم يتعين
لكونه حكما لجواز ان يكون قايم مبتداء ورجل بدلا منه فلو قلنا بانه خبر يلزم الالتباس فلم يجز ذلك
وفيه نظر حيث يجوز أقايم رجل مع ان هذا الالتباس موجود فيه **وسلام عليك**
فان قوله سلام مبتداء تخصص بكونه منسوبا الى المتكلم اذ معناه سلمت سلاما عليك فحذف
فعله كما يحذف في افعال المصادر وصار سلاما عليك فعدل من النصب الى الرفع لقصد الاستمرار
والدوام في الدعاء فان قيل لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلمت سلاما عليك
لان سلمت معناه قلت سلام عليك كما ان سبحت معناه قلت سبحان الله ولبيت قلت لبيك
فيلزم التسلسل والدور والتكرار لان سلام عليك في قولك قلت سلام عليك ايضا مبتداء
منكر فاحتاج في تخصيصه الى تقدير آخر مثله وذلك الى تقدير آخر مثله الى ما لا يتناهى فيلزم التسلسل و
ان زعمت ان تخصيصه لكونه في معنى سلمت سلاما عليك الاول لزم الدور حيث يحتاج سلمت سلاما
عليك الاول في بيان معناه الى قلت سلام عليك والقول يحتاج في تخصيصه اليه واحتياج الجزء
يوجب احتياج الكل لكون الجزء محتاجا اليه واما التكرار فظاهر على الفطن على ما بينا قيل لا نسلم
ان معنى سلمت قلت سلام عليك بل معناه سلمك الله او قلت السلام عليك وذلك لا يحتاج
الى تقدير فلا يلزم التسلسل والدور فان قيل السلام لما كان مصدر سلمت الذي معناه قلت
السلام عليك كان معنى قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لان قول سلام عليك
مقول قولي فلابد من ذكر خبر قولي لئلا يكون المبتداء بلا خبر فيلزم تكرار الخطاب قيل سلمنا ان معنى
قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لكن ليس فيه تكرار الخطاب بل فيه تعيين المخاطب
بالارادة من اللفظ الصالح له وقد جعل صاحب الصحاح سلمك الله معرضا من تقدير سلمت وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمت ابهامك
بعد استيفاء المقصود ثم لما فرغ من احكام المبتداء شرع في احكام الخبر فقال **والخبر** اللام للعهد اي خبر المبتداء **قد يكون جملة** لان الحكم
كما يقع بالمفرد يقع بالجملة ولان حد الخبر صادق عليها وفي كلامه قد اشارة الى ان الاصل في الخبر الافراد لكونه جزءا من الكلام ثم قوله الخبر مبتداء او هو
فقد يكون جملة خبره وسيأتي تحقيقه لوقوع الخبر جملة والمراد بالجملة مطلقا سواء كانت خبرية او انشائية وهو الصحيح وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا
يكون جملة انشائية بدون تاويل نظيره بالجملة الخبرية **مثل زيد ابوه** +
قايم فزيد مبتداء وابوه مبتداء ثان وقايم خبر المبتداء الثاني والجملة الاسمية خبر
المبتداء الاول **وزيد قام ابوه** فزيد مبتداء

وقام فعل وابوه فاعل والجملة الفعلية خبر المبتداء الاول ونظير الجملة الانشائية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا
بكم وقولك نعم الرجل زيد على قول من جعل المخصوص بالمدح مبتداء متقدم الخبر وعند المخالفين الجملة الانشائية
لا يقع خبرا بالتاويل اي بل انتم مقول في حقكم لا مرحبا بكم وزيد مقول في حقه نعم الرجل وفيه تعسف واذا كان
الخبر جملة **فلا بد من عائد** يعود من الجملة الى المبتداء لان الجملة من حيث هي هي مستقلة
بنفسها فاذا تعلقت بشيء يحتاج الى عائد اي الى رابط يربطها ضميرا كان ذلك الرابط او غيره كاللام في
نعم الرجل فانه اما لاستغراق الجنس كما ذهب اليه البعض والجنس مشتمل على المخصوص وغيره فيجري اشتماله
مجرى الذكر اللفظي واما لتعريف المعهود كما ذهب اليه الآخر والمعهود هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير
وكوضع المظهر موضع المضمر في نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة وككون الخبر تفسيرا للمبتداء في قوله تعالى
قل هو الله احد ثم قوله بد مفتوح لانه اسم لا لنفي الجنس وقوله من عائد خبر لا وزعم بعض الشارحين ان
الجار والمجرور متعلق بقوله بد وخبر لا محذوف تقديره لا بد من عائد فيهما وفيه نظر لانه على هذا يصير قوله بد
مضارعا للمضاف فيكون منصوبا لا مفتوحا على نحو لا حافظا للقرآن عندك والبد هو الفراق اي لا فراق
من عائد **وقد يحذف** العائد بقرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه
والمنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غير ذلك ومنه المحذوف في المثال الاول حال من
الضمير المستكن في بستين والحال وان لم يتقدم على العامل المعنوي الا انها اذا كانت ظرفا تقدمت
عليه حيث اتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره وفي المثال الثاني في محل الرفع على انه صفة المرفوع وهو منوان
اي منوان كائنان منه ولذلك صح وقوع منوان مبتداء **وما وقع ظرفا فالاكثر انه**
مقدر بجملة اي الخبر الذي وقع ظرفا نحو زيد في الدار وعمرو من الكرام فاكثر النحاة على انه
مقدر بجملة متعلق بفعل محذوف من الافعال العامة لدلالة الظرف عليه وذلك لان الاصل في العمل
الفعل فتقديره عاملا في الظرف احرى ولانه اذا وقع صلة يقدر بجملة لا محالة فكذلك اذا وقع خبرا
ولان الظرف المستقر يجعل لقيامه مقام عامل فجعله فرع الفعل الذي هو الاصل في العمل اولى
من جعله فرع الفرع وقال الكوفيون هو مقدر باسم الفاعل فتقديره زيد في الدار زيد حاصل في
الدار لان الاصل في الخبر الافراد ولان المقدر لو كان فعلا لافاد نحو زيد في الدار التقوي و
ليس كذلك ولان المقدر خال عن الضمير لانتقاله الى الظرف والقول بخلو الاسم عنه اولى من القول
بخلو الفعل عنه ثم قوله المبتداء وقوله ظرفا حال وقوله فالاكثر مبتداء ثان وقوله انه مقدر بجملة خبر المبتداء
الثاني بحذف على اي على انه لان حذف حرف الجر من ان وأن قياسي مستمر والجملة خبر المبتداء الاول
وانما دخلت الفاء في الخبر لان المبتداء متضمن معنى الشرط لكونه موصولا بفعل فان قيل ما معنى الباء
في قوله بجملة وما معنى قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة لا الخبر الذي هو ظرف قيل المقدر بمعنى
المفروض وقوله بجملة حال اي فالاكثر انه مفروض ملتصقا بجملة ثم اختلفوا في الخبر قال بعضهم
الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف الساد مسده وقال بعضهم هو الظرف الساد مسده وهو المختار

وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا اختلفوا في ان الضمير منتقل من الفعل المقدر الى الظرف او
محذوف مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه منتقل واليه يشير كلام صاحب اللب واللباب وقال
السيرافي انه محذوف مع الفعل واليه يشير كلام المصنف فاعرف ثم لما قال اولا ان اصل المبتدأ
التقديم شرع في بيان موجبات تقديمه وتاخيره فقال **واذا كان المبتدأ مشتملا**
على ماله صدر الكلام كالاستفهام **نحو من ابوك** والشرط نحو من
يكرمني فاني اكرمه وضمير الشان نحو هو زيد منطلق ودخول لام الابتداء على المبتدأ نحو لزيد +
منطلق والتعجب نحو ما احسن زيدا ثم قوله ما موصولة او موصوفة وقوله صدر الكلام فاعل
الظرف وهو قوله له او مبتدأ متقدم الخبر والجملة صلة او صفة ومن في قوله من ابوك مبتدأ
وابوك خبر فان قيل من نكرة وابوك معرفة ولا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة قيل من
نكرة ظاهرا ومعرفة معنى لان معناه اهذا ابوك ام ذلك او ازيد ابوك ام عمرو ام غيرهما امثال
قولهم ما رايته منذ يوم الجمعة فان منذ مبتدأ مع كونه نكرة ويوم الجمعة خبره مع كونه معرفة لان منذ معرفة
من حيث المعنى وان كان نكرة من حيث الظاهر لان معناه اول المدة التي انتفت فيها الرؤية يوم
الجمعة **او كانا معرفتين** اي كان المبتدأ والخبر معرفتين نحو زيد المنطلق او
المنطلق زيد **او** كانا نكرتين **متساويين** في رتبة التخصيص **نحو افضل منك**
افضل مني فان افضل منك مبتدأ وافضل مني خبره وكلاهما متساويان في رتبة
التخصيص لكونهما افعل التفضيل مع من وانما قال او متساويتين وان كان موصوفه مونثا لان
تانيث لفظ النكرة غير مرتب على التذكير فلا يجب مراعاته فان قيل لو قال او كانا متساويين ليتناول
التساوي في التعريف والتخصيص فيستغني عن ذكر كونهما معرفتين فما وجه الاطناب قيل لو قال ذلك
يوهم اشتراط التساوي في رتبة التعريف كما اشترط التساوي في رتبة التخصيص وليس كذلك فان
قولك زيد المنطلق احدهما معرفة بالعلمية والاخر باللام وكذا زيد ابوك احدهما معرفة بالعلمية
والاخر بالاضافة وقد وجب فيهما تقديم المبتدأ على الخبر فصرح بقوله او كانا معرفتين تحرزا عن هذا
الوهم وتنبيها على وجوب التقديم في المعرفتين مطلقا **او كان الخبر فعلا له** عطف على
قوله او كانا معرفتين واللام للعهد اي او كان خبر المبتدأ فعلا للمبتدأ **نحو زيد قام**
فان قام خبر وهو فعل للمبتدأ وقوله **وجب تقديمه** جزاء الشروط السابقة اي وجب تقديم
المبتدأ على الخبر في هذه المواضع اما في الاول فلئلا يبطل صدارته ولا يرد زيد من ابوه لتصدره
من على جملته فلا يبطل صدارته واما الثاني والثالث فلئلا يلتبس المبتدأ بالخبر واما اذا لم
يلتبس بان قامت قرينة على تعيين المبتدأ فلا يجب التقديم نحو بنونا بنو ابنائنا وبناتنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد + فان بنو ابنائنا مبتدأ وبنونا خبر لانه لو جعل بالعكس
لانقلب المعنى لان ابناء الابناء منزلون منزلة الابناء لا ان الابناء منزلون منزلة ابناء الابناء

وكذا قولهم ابو حنيفة ابو يوسف فان قوله ابو يوسف مبتدأ وابو حنيفة خبره لان ابا يوسف منزل
منزلة ابي حنيفة لا ان ابا حنيفة منزل منزلة ابي يوسف وذهب الامام فخر الدين الرازي رح الى ان تقديم
المبتدأ في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد ليس بواجب لان كلا منهما متعين للمبتدأ تقدم او تأخر لانه
يدل على الذات والصفة للخبرية لانها تدل على المعنى النسبي المشروط في الخبر فلا يلتبس المبتدأ بالخبر و
هذا ليس بسديد لان الخبر يجوز ان يكون جامدا او مشتقا في الصحيح مع ان الجامد لا يدل على المعنى النسبي
ولان الاسم يجوز وقوعه خبرا بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتدأ بمعنى الذات الذي اتصف بكذا فالمنطلق
زيد بمعنى الذات الذي اتصف بالانطلاق مسمى بزيد واما الرابع فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان
قيل الخبر في اقائم زيد فعل للمبتدأ ولم يجب تقديمه قيل المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي دون اللغوي
واقائم ليس بفعل اصطلاحي وفيه شبهة فان قوله يأبى هذه الارادة فالاولى ان يراد به الفعل
اللغوي في ضمن الاصطلاحي فيخرج اقائم زيد فان قيل الخبر في قولك الزيدان يقومان فعل للمبتدأ
مع انه لم يجب تقديم المبتدأ بل جاز يقومان الزيدان لعدم اللبس لان الفاعل هو الضمير المتصل
في يقومان فلا يصلح الزيدان فاعلا اذ الفاعل واحد ليس الا قيل المراد بالفعل الفعل المفرد فيخرج
الزيدان يقومان لان الخبر جملة وفيه نظر لانه على هذا يخرج نحو زيد قام عن هذه الضابطة فان قام مع
فاعله جملة واجيب بان المراد المفرد صورة فيدخل زيد قام ويخرج الزيدان يقومان او يقال معناه
اذا كان الخبر فعلا لا جملة باعتبار الصورة فيخرج نحو الزيدان يقومان لان الخبر جملة صورة لا فعل
بخلاف زيد قام فان الخبر فيه فعل لا جملة صورة اذ الضمير المستكن لا اعتبار له صوري ولذا جعل اين
في اين زيد خبرا مفردا مع ان فيه ضميرا مستكنا ثم لما فرغ عن بيان موجبات تقديم المبتدأ شرع في بيان
موجبات تأخيره فقال **واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام**
كالاستفهام ونحوه **نحو اين زيد** فان اين خبر مفرد مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام
فان قيل الخبر في اين زيد جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة فكيف قال انه خبر مفرد قيل جوابه
ما مر من ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة اذ الضمير المستكن لا اعتبار له صوري **او كان**
الخبر ظرفا **مصححا له** اي للمبتدأ المنكر ومخصصا له **مثل في الدار رجل** فان قوله
في الدار خبر مخصص للمبتدأ وهو رجل بتقديمه **او كان لمتعلقه ضمير في المبتدأ**
اي لمتعلق الخبر ضمير كائن في المبتدأ بان يتصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى الخبر والمراد بمتعلق الخبر
متعلقه الساد مسده **مثل على التمرة مثلها زبدا** فان قوله مثلها مبتدأ وقد اتصل
به ضمير عائد الى متعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور بحصل او حاصل الذي هو خبر وهذا
المتعلق ساد مسد الخبر او يقال الخبر هو مجموع قوله على التمرة ومتعلق الخبر هو التمرة فقط تعلق الجزء
بالكل والضمير المتصل بالمبتدأ عائد الى التمرة الذي هو متعلق الخبر قوله زبدا تمييز عن التام
بالاضافة مزال عن الوصف اي حصل او حاصل على التمرة زبد مثلها في المقدار وانما قال هذا الكلام لان التمر

توكل في العرب مع الزيد فالاسم المبهم المحتاج الى التمييز هو المثل لابهامه **او كان الخبر** **خبر لكن**
الثاني اي عن مفردان المفتوحة بان تقع ان مع اسمها وخبرها المأولة بالمفرد مبتداء **مثل عندي**
انك قائم فان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتداء وعندي خبره اي عندي قيامك
وقوله **وجب تقديمه** جزاء لقوله واذا تضمن مع ما عطف عليه اي وجب تقديم الخبر على المبتداء
في هذه المواضع اما في الاول فلئلا يبطل صدرته ولا يرد عليه زيد اين انه لتصدره اين على جملة فلا
يبطل صدره واما في الثاني فلئلا يبقى المبتداء بلا تخصيص واما في الثالث فلئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر واما اذا لم يلزم ذلك وذلك اذا لم يسند متعلق الخبر مسنده فلا يجب التقديم كما في قولهم
على الله عبده متوكل فان قوله عبده وان كان مبتداء اتصل بضمير عائد الى متعلق الخبر وهو الله
لتعلق الجار والمجرور بقوله متوكل الذي هو خبر لكن لم يجب تقديم الخبر حيث لا يلزم الاضمار قبل
الذكر لعدم سند متعلق الخبر مسنده واما في الرابع فلئلا يلتبس ان المفتوحة بالمكسورة اللهم
الا اذا لم يلتبس نحو لولا انك قائم حتى كان كذا **وقد يتعدد الخبر** كلمة قد للتقليل او للتحقيق
اي قد يتعدد خبر المبتداء فيكون اثنين فصاعدا وذلك اي التعدد جائز وواجب فالجائز ان تم المعنى
بدونه **مثل زيد عالم عاقل** فان زيدا مبتداء تعدد خبره وقد تم المعنى بدونه والواجب
ان لم يتم المعنى بدونه نحو الخل حلو حامض والابلق اسود ابيض وهما عالم وجاهل ثم لما فرغ عن
بيان احكام تختص بكل واحد منهم شرع في بيان ما يتعلق بهما فقال **وقد يتضمن المبتداء**
معنى الشرط وهو كون الثاني ملزوما للاول وقيل كون الاول سببا للثاني ويرد
عليه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان قوله وما مبتداء متضمن بمعنى الشرط وقوله فمن الله
خبره اي ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله تعالى مع ان النعمة التي حصلت بالمخاطبين
ليست بسبب لصدور النعمة من الله تعالى بل الامر على العكس فان صدورها من الله تعالى
سبب لايصالها والتصاقها بهم الا ان يراد السببية للحكم او للاخبار اي ما حصل بكم من
نعمة فيحكم او فيخبر بانها صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة التي حصلت بهم سبب للحكم والاخبار
بكونها صادرة من الله تعالى والفاء في قوله **فيصح دخول الفاء في الخبر** للعطف وهو
معطوف على قوله يتضمن واللام في الخبر للعهد اي يصح دخول الفاء الجزائية في خبر المبتداء اذا
قصد سببية الاول للثاني او ملازمته للثاني للاول لان الفاء تدل على السببية والملازمة فالفاء تجيء في الجزاء لقصد السببية او الملازمة
والا لم يجز ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على هذا وانما قال فيصح ولم يقل فيجب لان قصد السببية او الملازمة
في خبر الجواز دون الوجوب او يراد بقوله يصح لا يمتنع والصحيح ان الفاء عند قصد السببية او الملازمة
جائزة لا واجبة لان الخبر كالجزاء من حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة فجاز تجريده منها مع قصد السببية او الملازمة
نحو الذي يأتيني فله درهم **وذلك** اي المبتداء المتضمن بمعنى الشرط هو **الاسم الموصول**
اي الاسم الذي وصل **بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة بهما** اي

والنكرة التي وصفت بالفعل او الظرف ولقائل ان يقول ينبغي ان يقول والنكرة الموصوفة بهما لان
العايد الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يجوز يقال زيد او عمرو قايم ولا يقال قايمان الا ان يحمل على حذف
المضاف من المضمر اي الموصوفة باحدهما اي باحد المذكورين نظير الموصول **مثل الذي**
ياتيني او في الدار فله درهم الفاء جواب المبتداء الذي تضمن معنى الشرط وقوله
او في الدار ليس بترديد بين الشرطين بل هو من باب عطف عبارة على عبارة اي يقال ياتيني او يقال في الدار مكان
ياتيني ومثال نظير النكرة الموصوفة وهو **وكل رجل ياتيني او في الدار فله**
درهم اي يقال ياتيني او يقال في الدار موضع ياتيني فان قيل عبارة الشيخ يشير الى ان المبتداء
المتضمن لمعنى الشرط منحصر في هذين القسمين اي في الاسم الموصول بفعل او ظرف وفي النكرة
الموصوفة بهما لان تعريف المسند والمسند اليه يقتضي الحصر والمبتداء الداخل عليها اما نحو اما زيد
فمنطلق والمبتداء المتضمن بمعنى حرف الشرط نحو من ياتيني فله درهم وما عملت لليوم فانت تجزى
به غدًا والمبتداء الموصوف بالاسم الموصول بفعل او ظرف كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم من هذا الباب ايضا فكيف يستقيم الحصر قيل كلامنا فيما اذا دخل الفاء في الخبر
لتضمن المبتداء معنى الشرط والفاء في القسمين الاولين لحرف الشرط لا لتضمن المبتداء معنى
الشرط اما الاول فظاهر لان اما حرف الشرط واما الثاني فلان كل واحد من من وما يتضمن معنى
حرف الشرط يجري فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء في مواضع اللزوم والجواز والامتناع
في مظانها وجعل الماضي مستقبلا حتما وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتداء المتضمن بمعنى
الشرط فانه لا يلزم في خبره الفاء وان كان جملة اسمية لما ذكرنا ان قصد السببية والملازمة
امر جائز لا واجب ولا يجعل الماضي بمعنى المستقبل حتما بل يجوز فيه كلا الوجهين ولا يجزم المضارع
فذكر القسمين الاولين في هذا الباب ليس بجيد واما القسم الثالث فملحق بالموصول بفعل او ظرف
قصر الحصر **وليت ولعل** اذا دخلا على المبتداء المتضمن بمعنى الشرط **مانعان من دخول**
الفاء في الخبر **بالاتفاق** اي باتفاق النحويين فلا يقال ليت او لعل الذي ياتيني او في الدار
فله درهم وكذا لا يقال ليت او لعل كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم ثم انهم بعد ما اتفقوا على
كونهما مانعين دخول الفاء اختلفوا في تعليله فعلل بعضهم ان الفاء انما يدخل الخبر لتضمن المبتداء
معنى الشرط وقد بطل لازم الشرط وهو الصدارة بدخولهما فبطل الشرط لان المبني ينتفي بانتفاء
لازمه وعلل بعضهم ان الفاء انما يدخل المتضمن للمبتداء معنى الشرط وقد بطل ذلك بدخولهما
لان الشرط يدل على القطع بوجود الخبر على تقدير وجود المبتداء وهما يغيران الجملة من القطع الى الشك
لافادتهما التمني والترجي فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعة دخول الفاء في الخبر بالاتفاق
فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق من بين الحروف المشبهة بالفعل بحسب
المعنى وليت ولعل من بين الحروف المشبهة بالفعل مانعان بالاتفاق فلا يقال لم خص بيان الاتفاق

مابين الحروف المشبهة بالفعل مع ان باب كان وعلمت ايضا مانعان بالاتفاق قيل وجه
التخصيص ان باب كان وباب علمت لا يفارق بعضها بعضا في المنع والاتفاق بخلاف الحروف
المشبهة بالفعل فان بعضها يفارق البعض **والحق بعضهم ان بها** اي الحق
بعض النحويين وهو سيبويه ان المكسورة المشددة بليت ولعل في منع دخول الفاء في الخبر
لبطلان صدارة الشرط بدخولها خلافا للاخفش فانه يجوز دخول الفاء لانها لا تغير معنى
الشرط بل يوكده ونقل بعضهم الخلاف على العكس والصحيح الجواز بدليل قوله تعالى
ان الذين فتنوا المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى قل ان
الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم واجاب عنه المانع بان الفاء في مثل هذه الايات ليست
بجزائية بل هي زايدة او هي للتعليل والخبر محذوف بدليل تركها مع ان في بعض الايات نحو في
قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصلحت لهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى ان الذين امنوا
وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الانهار فيكون التقدير في الاية الاولى ان الذين فتنوا
المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا لهم خزي في الاخرة لان لهم عذاب جهنم وفي الاية الثانية
قل ان الموت الذي تفرون منه لا ينفعكم الفرار منه لانه ملاقيكم وفي هذا الجواب وهاء وما
لا يخفى لان حملها على الزيادة على خلاف الاصل فلا يحمل عليه بلا مانع وضرورة وان حملها
على التعليل يا باه الذوق والذوق وتركها مع ان في بعض الايات لا يوجب كونها مانعا بل لا دلالة
على كونها زايدة او للتعليل لان دخولها في المبتداء الذي تضمن معنى الشرط في حيز الجواز لا في حيز
الوجوب فان قيل كما اختلف في ان المكسورة اختلف ان المفتوحة وفي كان ولكن فما وجه تخصيص
ان المكسورة ببيان الاختلاف قيل لعل القول بالمنع في ان المكسورة مرجوح بدليل الاستعمال
القراني فيها ففيها خلاف للاختلاف وفي غيرها اختلاف فبين في ان المكسورة ان الحاقها
بها قول البعض على خلاف الاكثر كذا قيل وفيه نظر لانه يمكن ان يكون الحاق ان المفتوحة وكان
ولكن ايضا قول البعض على خلاف الاكثر فلا وجه لتخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف و
اجيب بانه وجد الاستعمال القراني في ان المكسورة دون غيرها فحمل القول بالمنع على انه مرجوح وفيه
ان الفاء في الاستعمال القراني يحتمل الزيادة والتعليل واجيب بانه خلاف الظاهر فلا يحمل عليه الا
بدون ضرورة ثم لما فرغ عن بيان ذكر المبتداء والخبر شرع في بيان حذفهما فقال **وقد يحذف
المبتداء لقيام قرينة** اللام بمعنى الوقت اي وقت حصول قرينة لفظية او
عقلية **جوازا** صفة مصدر محذوف اي حذفا جايزا للايجاز والاقتصار مع حصول الغرض
بالقرينة **كقول المستهل** خبر مبتداء محذوف والقول بمعنى المقول اي نظيره مثل قول
طالب الهلال او رافع الصوت عنده رؤية الهلال **الهلال والله** اي هذا الهلال
والقرينة حالي تراى الناس الهلال فان هذا الكلام انما يقال اذا اجتمع الناس للنظر الى مطلع

الهلال فلا حاجة الى المبتداء ولو ذكره كان عبثا للاستغناء عنه بالقرينة فان قيل لم لم يجعل من باب
حذف الخبر بتقدير الهلال هذا قيل لان المقصود تفسير الهلال لا تعيينه بالاشارة وانما اتى بالقسم لئلا
يتوهم ان آخر الهلال ساكن لاجل الوقف وحينئذ لا يتعين ان يكون مرفوعا بل يحتمل ان يكون منصوبا
على تقدير ابصروا وانما اختار القسم جريا على عادة العرب فان عادتهم ان يذكروا القسم فى كلامهم كثيرا
فان قيل كما جاء حذف المبتداء بطريق الجواز جاء حذفه بطريق الوجوب كما فى المخصوص بالمدح والذم
نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو بتقدير هو زيد عند من ذهب الى ان المخصوص خبر مبتداء محذوف
وكما فى الصفة المقطوعة بالرفع نحو الحمد لله الحميد اى هو الحميد وانما وجب حذف المبتداء ههنا ليعلم
ان النعت كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك
وكما فى زيد الخبز آكلا بنصب الخبز اذ لا بد من اضمار ناصب للخبز لكون اسم الفاعل الذى بعده مشتغلا
عنه بضميره ويكون هذا الناصب مرفوعا باخبر زيد والتقدير زيد آكل الخبز آكلا واذا كان هو خبرا لا يجوز
ان يكون آكلا ايضا خبرا له لاستغناء المبتداء عنه ولا يجوز ان يكون تاكيدا للخبر المحذوف لان المؤكد
لا يحذف فيكون خبر مبتداء محذوف ضرورة اذ لو لم يحذف المبتداء لا يكون فى رفع آكلا وجه وانما لزم
حذف المبتداء لئلا يتوهم انه كلام آخر غير متعلق بما قبله فلم لم يذكر هذا القسم اعنى حذفه بطريق الوجوب قيل
حذفه بطريق الوجوب قليل جاء فى مواضع معدودة فلم يذكره الحاقا للقليل بالمعدوم فكانه لم يجئ
وزعم البعض ان حذفه بطريق الوجوب لم يجئ فى كلامهم وعللوه بكون المبتداء ركنا فى الكلام وحذف
الركن غير شايع وهذا ليس بسديد لان الركنية لا تنافى وجوب الحذف بموجب الا ترى ان الخبر ركن
فى الكلام ايضا وقد يحذف ثم لما فرغ عن بحث حذف المبتداء شرع فى بيان حذف الخبر فقال **و**
قد يحذف **الخبر جوازا** اى حذفا جائزا لقيام قرينة ونظيره **مثل خرجت فاذا**
السبع فان السبع مبتداء خبره محذوف اى فاذا السبع موجود او حاصل والقرينة
لحذف هذا الخبر هى اذا المفاجاة فانه للظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول ولا يصح
ان يكون اذا خبرا لانه ظرف زمان عند الزجاج وهو اختيار العامة وهو لا يصلح خبرا عن الجثة والفاء
فيه معنى المفاجاة والفاء للعطف وهو معطوف على قوله خرجت اى خرجت ففاجات زمان السبع موجود
والجملة للعطف ... اى خرجت ففاجات زمان وجود السبع فيكون من حيث المعنى عطف الفعلية على الفعلية فان قيل
المفاجاة المقدرة متعدية فيكون اذا مفعولا به لا ظرفا فلا دلالة على الخبر المقدر واما قيل المفاجات المقدر ههنا تنزل منزلة اللازم
فلا ينقلب اذا الظرف مفعولا به بل يبقى ظرفا ويمكن ان يتعلق اذا بالخبر المقدر خاصا اى خرجت فاذا
السبع واقف او حاضر فلا يكون ظرفا مستقرا حتى يلزم خبرية الزمان للجثة بل يكون ظرفا ملغى
والظرف الملغى يصلح خبرا عن الجثة وفيه نظر لان حذف الخبر الخاص لا يجوز بدون قرينة خاصة ولا قرينة
ههنا اذ الظرف لا دلالة له على الفعل الخاص فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وهو لا يجوز وذهب
المبرد الى ان اذا المفاجاة ظرف مكان فيصلح خبرا عن الجثة فلا يحتاج الى تقدير الخبر فيكون المعنى حيث

ففي ذلك المكان السبع فان قيل هذا لا يطرد في نحو قولك خرجت فاذا السبع بالباب اذ لا معنى لقولك
خرجت ففي ذلك المكان السبع بالباب قيل يجوز ان يكون الخبر هو قوله ففي ذلك المكان وقوله بالباب بدل
منه لا خبر وقوله **ووجوبا** عطف على قوله جوازا اي وقد يجب حذف الخبر حذفا واجبا وذلك **فيما
التزم في موضعه غيره** كلمة ما موصوفة اي في تركيب التزم فيه غير الخبر في موضع
الخبر اي في تركيب سد فيه غير الخبر مسد الخبر مع قرينة او مصدرية حينية اي في وقت التزام
غير الخبر في موضع الخبر نظيره **مثل لولا زيد لكان كذا** فان زيد مبتدأ محذوف
الخبر اي لولا زيد موجود وانما حذف الخبر لوجود القرينة وسد غيره مسده اما القرينة فلولا لانها
لامتناع الشيء لوجود غيره فيكون مشعرا بهذا الخبر واما الساد مسده فجواب لولا والمراد بمثل لولا زيد لكان
كذا كل اسم وقع بعد لولا وكان خبره عاما يجب حذفه لسد جوابها مسده واذا كان الخبر خاصا لا يجب
حذفه لعدم دلالة لولا عليه كقول الشافعي رح ولولا الشعر بالعلماء يزري + لكنت اليوم اشعر من لبيد
وقال الكوفيون ان قوله لولا زيد لكان كذا من باب حذف الفعل اي لولا وجد زيد لكان كذا لشبه لولا
بحرف الشرط ولاختصاص لولا التحضيض بالفعل فحمل لولا الامتناعية عليه **ومثل ضربي زيدا +
قائما** فيه مذاهب ذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فضربي مبتدأ
مضاف الى الفاعل وزيدا مفعول ضربي وحاصل خبر المبتدأ وقائما حال عن الضمير المستكن في كان العائد
الى زيد فيكون كان عاملة فيه وكان هذه تامة بمعنى حصل ثم حذف الخبر وهو حاصل بدلالة الظرف
المستقر لانه يدل على متعلقه العام ثم جعل الظرف بعد حذف حاصل خبرا وهو يصلح خبرا [illegible] ثم حذف
اذا كان لدلالة الحال وهي قائما عليه لان الحال يدل على الوقت والزمان فبقي ضربي زيدا قائما وانما وجب حذف
الخبر لحصول القرينة وسد غيره مسده اما القرينة فلان قائما يدل على لفظ اذا كان لدلالة الحال على الظرف واذا كان
يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه العام فقائما يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء
فبقيت الحال سادة مسده والضرب عام على الاصل لان معناه كل ضرب مني وقع على زيد فانه حاصل
في حال قيامه وذلك لان المصدر واسماء الاجناس والجموع اذا اضيفت تكون عامة بدلالة الاستعمال فيكون
ضربي زيدا قائما اخبارا عن عامة الضربات في حال القيام فيلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه
مرة في غير حال القيام لكان مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما ولا يجوز ان يكون كان المقدر ناقصة وقائما خبره
لانه لو كان خبرا لم يكن فيه دلالة على الظرف وكذا لا يجوز ان يكون قائما حالا من زيدا لانه حينئذ يكون العامل
فيه ضربي فيكون من تتمة المبتدأ ومتعلقاته وما كان من تتمة المبتدأ لا يسد مسد الخبر لان مقام
الخبر بعد تمام المبتدأ بخلاف ما اذا كان حالا من ضمير كان لانه حينئذ كان من تتمة الخبر ومتعلقاته
فيجوز ان يسد مسده وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فيجعل قائما حالا من زيدا و
متعلقا بقوله ضربي وهو فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلانه يلزم حذف الخبر بدون سد شيء مسده
لما ذكرنا ان قائما لو كان معمولا لضربي كان من تتمة المبتدأ وما كان من تتمة المبتدأ لا يسد مسد الخبر

واما معنى فلانه يلزم تقييد المبتدأ المقصود به عمومه بدلالة الاستعمال لان قايما لما كان
متعلقا بقوله ضربي كان المعنى كل ضرب منى وقع على زيد حال قيامه فانه حاصل فلا يلزم منه
انه لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام يكون مناقضا لقوله ضربي
زيدا قايما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان وقال الاخفش تقديره ضربي زيدا ضربي او ضربه قايما
بحذف مصدر مثله وافتاخيرا وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود و
لان الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وقال ابن درستويه هو مبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى
الفعل كاقايم الزيدان بمعنى يقوم الزيدان فمعنى ضربي زيدا قايما ضربت زيدا قايما وهو ضعيف ايضا لانه
لوكان كذلك لتم الكلام بضربي زيدا بغير ذكر الحال وليس الامر كذلك ثم المراد بمثل ضربي زيدا
قايما كل مبتدأ كان مصدرا صورة او بتاويله مضافا اي منسوبا الى الفاعل او الى المفعول او الى
كليهما وبعده حال مفردة او جملة نحو ضربي زيدا قايما او قايمين وان ضربت زيدا قايما او قايمين وضربك زيدا قايما او قايمين وان ضربك
زيدا قايما او قايمين ومضاربتنا زيدا قايما او قايمين لكون المفاعلة للمشاركة ضمنا فكان ضمير المتكلم كناية
عن الفاعل والمفعول جميعا اوكان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر نحو اكثر شربي السويق ملتوتا
واخطب ما يكون الامير قايما اي افضل اكوان الامير حاصل اذا كان قايما وانما يجب حذف الخبر في مثله لسد
الحال مسده على ما قررنا **ومثل كل رجل وضيعته** فكل مبتدأ مضاف الى رجل وضيعته
معطوفة على كل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته اي حرفته مقترنان او متقاربان
وانما وجب حذف الخبر هنا لحصول القرينة وقيام غيره مقامه لان واو العطف بمعنى مع فيدل على خصوصية
الخبر وهي المقارنة ولان غير الخبر وهو وضيعته قايم مقام الخبر وقيل حذف الخبر هنا غالب لا واجب لان الخبر
المحذوف من نحو مقترنان خبر المبتدأين فلا يسد المبتدأ الثاني وهو قوله وضيعته مسده اذ المبتدأ
لا يكون سادا مسد الخبر والجواب ان يقال المبتدأ الثاني يسد مسد الخبر المحذوف من حيث ان الخبر المحذوف
خبر المبتدأ الاول فيجب حذفه من هذا الوجه لا من حيث انه خبر المبتدأ الثاني ولا يشترط لوجوب حذف
الخبر سد الشيء مسده من كل وجه والاولى ان يقدر الخبر مفردا ويعطف وضيعته على ضميره ويكون تقديره
كل رجل مقارن هو وضيعته والمراد بمثل كل رجل وضيعته كل مبتدأ عطف عليه شيء بالواو بمعنى مع وانما وجب حذف الخبر
فيهما لاغناء الواو التي بمعنى مع عنه وسدها مسده وقال الكوفيون ان هذا الكلام تام لم يحذف عنه الخبر
زعما منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع ولو قيل كل رجل مع ضيعته لا يحتاج الى تقدير الخبر
فكذا هذا والجواب ان جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الاصلي وبقاء العطف الاصلي يمنع جعله خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتدأ
فلا بد من تقدير الخبر لئلا يكون المبتدأ بلا خبر بخلاف مع ضيعته فانه ظرف حقيقة قايم مقام متعلقه وهو
كاين فلا يحتاج الى تقدير الخبر **ومثل لعمرك لافعلن كذا** العمر بالفتح والضم البقاء الا انه يستعمل
في القسم بالفتح حتى لا يجوز غيره لايثار الاخف فيه لكثرة دوره ولان الحالف به على السنتهم وكذلك حذف
الخبر وتقديره لعمرك اي بقاؤك قسمي او ما اقسم به واستعماله في القسم على وجهين بغير اللام او باللام

فان لم يات باللام نصبته نصب المصادر وقلت عمرك لا فعلن كذا ومعنى عمرك احلف ببقايك واذا ادخلت عليه اللام رفعته بالابتداء وقلت لعمرك لا فعلن كذا واللام فيه لتوكيد الابتداء والخبر محذوف وانما وجب حذف الخبر لوجود القرينة والساد مسده لان المقسم به وهو لعمرك يدل على خصوصية هذا وان جواب القسم قايم مقام الخبر والمراد مثل لعمرك لافعلن كذا كل مبتدا يكون مقسما به ثم لما فرغ عن بحث المبتداء والخبر شرع في بحث خبر ان واخواتها فقال **خبر ان واخواتها** عطف على ان اي خبر ان وخبر اخواتها اي امثالها واشباهها من الحروف الخمسة الباقية من الحروف المشبهة بالفعل وهي ان وكان ولكن وليت ولعل قوله خبر ان مبتداء محذوف الخبر بقرينة ما سبق اي ومنه خبر ان واخواتها وقوله **هو المسند بعد دخول** اي احدى **هذه الحروف** ابتداء كلام او يقال ان قوله خبر ان مبتداء وقوله المسند خبره وقوله هو ضمير فصل وقوله بعد ظرف للمسند واحترز بقوله المسند عن كل ما هو ليس بمسند وبقوله بعد دخول هذه الحروف عن غير خبر ان واخواتها فان قيل يدخل في هذا الحد يضرب في ان زيدا يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند المسند الى اسم ان فيخرج ذلك لانه ليس بمسند اليه بل الى فاعله فعلى هذا يكون قوله بعد دخول هذه الحروف تاكيدا حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخول هذه الحروف فان قيل يدخل في هذا الحد حسن في ان رجلا حسنا قايم وهو صفة اسم ان لا خبرها قيل المراد بالمسند المسند الى اسمان بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك **مثل ان زيدا قايم** فان قايم مسند بعد دخول ان وانما قدم خبر ان على خبر لا التي لنفي الجنس مع ان كلا منهما من ملحقات الفاعل لان خبر لا فرع خبر ان لان لا انما يعمل لمشابهته ان على ما عرف وعلى اسم ما ولا بمعنى ليس لانهما فرع معمول الفعل الجامد مع شركه في لا عمل فخبر ان **وامره كامر خبر المبتداء** اي حكم خبر ان مثل حكم خبر المبتداء او شانه مثل شانه في اقسامه وشرايطه واحكامه **الا في تقديمه** استثناء مفرغ من كلام موجب على نحو قرأت الا يوم كذا اي وامره كامر خبر المبتداء في جميع احكامه الا في حكم التقديم حيث يفترقان فيه جوازا وامتناعا فقد جاز تقديم خبر المبتداء على المبتداء ولم يجز تقديم خبر ان على اسمها الا في تقديمه قلب صورة عمله المقصود به الانحطاط عن عمل الفعل وهي تاخير المنصوب عن المرفوع ولقائل ان يقول ان الضمير في قوله تقديمه لا يخلو اما ان يكون عايدا الى خبر المبتداء او الى خبر ان وكل ذلك غير مستقيم اما الاول فلانه يلزم انتشار الضمير لان الضمير في امره عايد الى خبر ان وكذا الثاني فان حكم التقديم غير متحقق في خبر ان فلو قال الا في التقديم بدون الضمير لكان اصوب ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالحكم اعم من ان يكون ايجابا او سلبا وحكم التقديم من حيث السلب متحقق في خبر ان فيستقيم عود الضمير اليه قوله **الا اذا كان ظرفا** استثناء مفرغ من كلام منفي اي الا في تقديمه فانه لا يجوز في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا فحينئذ يجوز ان يتقدم على الاسم حيث يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره ثم لما فرغ عن بحث خبر ان واخواتها شرع في بحث خبر لا التي لنفي الجنس فقال **خبر لا التي لنفي الجنس**

الجار والمجرور صفة لا اى لا الكاينة لنفي الجنس اى لنفي حكم الجنس اذ لا رجل قايم مثل لنفي القيام عن جنس الرجل لا لنفي جنس الرجل وقوله خبر لا مبتداء محذوف الخبر اى ومنه خبر لا وقوله **هو المسند بعد دخولها** استيناف وقوله هو ضمير فصل والمسند خبر واحترز بقوله المسند عن اسم لا وعن كلما ليس بمسند وبقوله بعد دخولها عن غير خبر لا والمراد بالمسند المسند الى الاسم بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد فلا يدخل في الحد يضرب في لا رجل يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر لا بل الخبر مجموع الجملة ولا حسنا في نحو لا رجل حسنا في الدار فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر بل صفة رجل **مثل لا غلام رجل ظريف فيها** فقوله ظريف مسند بعد دخولها وقوله فيها خبر بعد خبر والهاء عايد الى الدار اى في الدار وهو مذكور لان هذا الكلام جواب سايل سال هل في الدار غلام رجل ظريف كذا قيل ولقائل ان يقول لو كان جوابا لكان كلمة لا وحدها يكفي الا ترى انه اذا قيل هل في الدار رجل فالجواب ان يقال نعم او لا وانما اتى بتعدد الخبر لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل فيكون قوله فيها من باب تعدد الخبر او تماما على نحو الابلق اسود ابيض للزوم الكذب بالتوحيد ويمكن ان يكون من باب تعدد الخبر جوازا على نحو زيد عالم عاقل ان قيل بانتفاء لزوم الكذب في الغلمان من حيث انهم غلمان بالمبالغة والادعاء او يقال انما اتى بتعدد الخبر ليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ولا يصح ان يكون قوله فيها ظرفا لقوله ظريف او حالا لان الظرافة لا يتقييد بالظرف ونحوه وانما اختار هذا المثال وعدل عن المثال المشهور وهو قوله لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر فيحصل في الدار صفة رجل محمولا على المحل والمثال وان صلح محتملا ولا يقبح اذا اتضح المقصود ولكنه اذا استوى الاحتمالان فهو قبيح واذا اختلط المقصود كان اقبح فيكون المثال المشهور قبيحا لان حذف خبر لا كثير شايع كما قال الشيخ **و يحذف كثيرا** اي يحذف خبر لا حذفا كثيرا او زمانا كثيرا بخلاف المثال الذي اختاره لان غلام رجل معرب لا يجوز ارتفاع صفته حملا على المحل على الاصح وهو اختيار المصنف فلا يحتمل قوله ظريف ان يكون صفة لقوله غلام رجل والخبر محذوف بل هو متعين للخبرية وقوله **وبنو تميم لا يثبتونه** اي لا يثبتون خبر لا يحتمل معنيين احدهما انهم لا يثبتون خبرها اصلا اى لا لفظا ولا تقديرا ويقولون معنى لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير الخبر والثاني انهم لا يثبتون خبرها لفظا قايلين بوجوب الحذف فان قيل فما يقولون فيما يرى خبرا مثل لا رجل قايم ومثل قول حاتم الطائي وهو من بني تميم لا كريم من الولد المصبوح قيل انهم يحملون امثال ذلك على الصفة المحمولة على محل لا مع المنفي دون الخبر ثم لما فرغ عن بحث خبر لا لنفي الجنس شرع في بحث اسم ما ولا المشبهتين بليس فقال **اسم ما ولا المشبهتين بليس** في النفي المجرد لا بطريق المبالغة وفي الدخول على المبتداء والخبر فقوله اسم ما ولا مبتداء محذوف الخبر اي ومنها اسم ما ولا وقوله المشبهتين صفة ما ولا وقوله بليس متعلق بقوله المشبهتين وقوله **هو المسند اليه بعد دخولهما** استيناف وقوله هو ضمير فصل والمسند خبر اسم ما ولا وقوله بعد

بحث المنصوب

المسند اليه واحترز بقوله هو المسند اليه عما ليس بمسند اليه وبقوله بعد دخولهما اي بعد دخول ما ولا عن غير اسم ما ولا والمراد بالمسند اليه الذي اسند اليه خبرهما بلا تبعية بدليل ذكر التوابع بعد هذا فلا يدخل في الحد ابوه في ما زيد ابوه قايم حيث لم يسند اليه خبرهما اذ الخبر مجموع الجملة فعلى هذا يكون قوله بعد دخولهما تاكيدا حيث خرج بهذا القيد ما احترز بقوله بعد دخولهما وكذا لا يدخل اخوك في ما زيد اخوك قايما لانه تابع اي بدل من قوله زيد **نحو ما زيد قايما ولا رجل افضل منك** وانما اتى بالنكرة لان لا لا تعمل في النكرة بخلاف ما فانه تعمل في النكرة والمعرفة **وهو في ليس شاذ** اي اجراء حكم ليس او عمل ليس او التشبيه بليس في لا شاذ لقصور شبهها بليس لان ليس لنفي الحال ولا لنفي الاستقبال في المضارع والحال في الاسم فيقتصر عملها على مورد السماع نحو قول الشاعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح ثم لما فرغ عن المرفوعات شرع في بيان المنصوبات فقال **المنصوبات هو ما اشتمل** اي اسم او معرب اشتمل **على علم المفعولية** فقوله المنصوبات مبتداء وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وقوله ما اشتمل خبره ويحتمل ان يكون قوله المنصوبات خبر مبتداء محذوف والتقدير هذا ذكر المنصوبات وقوله هو ما اشتمل جملة مستانفة لانه لما قال هذا ذكر المنصوبات فكان سايلا سال ما المنصوبات فقال هو ما اشتمل على علم المفعولية وهو النصب والالف والياء نحو رايت زيدا واياه او الزيدين والتاء في المفعولية يحتمل ان يكون لمطابقة الموصوف والياء للنسبة اي الخصلة المنسوبة الى المفعول فيدخل الملحقات وانما قدم المنصوبات على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب **فمنه المفعول المطلق** مبتداء مقدم الخبر والفاء للتفسير اي فمما اشتمل على علم المفعولية او فمن المنصوبات المفعول المطلق سمي مطلقا لان نصبه غير مقيد بحرف بخلاف ساير المفاعيل وانما قدم المفاعيل على ساير المنصوبات لانها اصل المنصوبات وساير المنصوبات ملحق بها ثم قدم منها المفعول المطلق لانه مفعول ينتصب بلا تقييد بحرف بخلاف المفعول به فانه قد يتقيد بالحرف فاخره عنه ثم قدمه على المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه لان كلا منها مقيد بالحرف جميعا لكنه في المفعول فيه قد يكون محذوفا لزوما كما في اللازم النصب وقد يكون في اللفظ بلا واسطة البتة فقدمه على المفعول له الذي جاز ذكر الواسطة في جميع افراده ثم قدمه على المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة اصلا **هو** اي المفعول المطلق **اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه** كلمة ما عبارة عن حدث لان ما فعله فاعل الفعل هو الحدث ليس الا لكن يرد عليه نحو تربا وجندلا فانه مفعول مطلق وليس بحدث لان معنى التراب ومعنى الجندل الحجر وهما اسما عين واجيب بانه حدث حكما لان قولهم تربا وجندلا دعاء وفي الدعاء لم يرد بهما المعنى الحقيقي بل اريد المعنى المجازي وهو الهلاك لان الدعاء يستدعي الفعل فاجريا مجرى المصدر فاذا قال الداعي تربا وجندلا فكانه قال هلكت هلاكا بالتراب والجندل ويرد على قوله فاعل فعل مذكور ضرب ضربا على صيغة المجهول فانه مفعول مطلق ولم يفعله الفاعل اذ الصيغة مجهول بل فعله مفعول فعل مذكور وكذا يرد عليه مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا فان كلا منهما

مفعول مطلق وليس من حيث ما فعله فاعل فعل مذكور واجيب عن الاول بان المفعول لما قام مقام الفاعل
اخذ حكمه فكانه فاعل حكما وعن الثاني بان الفاعل لما كان قابلا للموت والجسامة والشرف عد فاعلا
لها حكما ويرد على قوله فعل نحو زيد ضارب ضربا فانه مفعول مطلق ولم يفعله فاعل الفعل بل فاعل الصفة
واجيب بان المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الاصطلاحي الذي هو قسيم الاسم اي هو اسم حدث
فعله فاعل حدث مذكور فيتناول الفعل الاصطلاحي والصفة ان يرد على قوله مذكور قوله تعالى فضرب الرقاب
من حيث ان فعله غير مذكور واجيب بانه مذكور تقديرا اذ التقدير فاضربوا ضرب الرقاب ويرد على قوله
بمعناه ضربته سوطا فانه مفعول مطلق وليس ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه واجيب بان اصله
ضربته ضربا بالسوط او ضربته ضرب سوط فكان مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه تقديرا فظهر لك ان جميع
الفاظ هذا الحد واقع على التسامح وان الجواب عن كل ما يرد على قيوده الحمل على التسامح واعتبار الحقيقة
والحكمي من ذلك ويرد على هذا الحد انه غير مطرد لانه صدق على نحو كرهت كراهتي اذا قصد كونه مفعولا به
لا مفعولا مطلقا واجيب بانه يخرج باعتبار الحيثية وهو الفعل اي ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقصد فيه هذه
الحيثية فيخرج ذلك لانه وان كان حدثا فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه لم يقصد فيه هذه الحيثية
بل قصد فيه حيثية محل وقوع الفعل المذكور كما في كرهت قيامي لكن اعتبار الحيثية يغني عن بعض القيود
الاخر لخروج ما اخرج بها باعتبار الحيثية **ويكون** المفعول المطلق **للتاكيد** حيث لا يزيد دلالته
على دلالة الفعل **والنوع** حيث دل على بعض انواع الفعل **والعدد** حيث دل على العدد **نحو**
جلست جلوسا نظير للتاكيد **وجلست جلسة** بكسر الجيم نظير للانواع اي
جلست نوعا من الجلوس **وجلست جلسة** بفتح الجيم نظير للعدد اي جلست مرة واحدة
فالاول اي الذي للتاكيد **لا يثنى ولا يجمع** لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على
التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد ولان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما مفهومه
مفهوم الفعل **بخلاف اخويه** اي اخوي الاول وهما الثاني للنوع والعدد فان كلا منهما
يحتمل التعدد فيثنى ويجمع **وقد يكون** المفعول المطلق **بغير لفظه** اي لفظ الفعل عند
عند المبرد والكسائي وعند سيبويه المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه فقولك جلوسا في
نحو قعدت جلوسا منصوب بقعدت عندهما وعليه الاكثرون وبجلست المقدر عنده
ويشكل مذهبه في نحو حلفت يمينا اذ لا فعل له من لفظه الا ان يقال المفعول المطلق يجب ان يكون
من لفظه الا اذا لم يكن فعل من لفظه فحينئذ يكون من غير لفظه ضرورة فلا يرد ذلك اذ ليس لليمين
فعل يجري عليه فان قيل ان اريد بقوله بغير لفظه بغير صيغته يجب ان يكون نحو ضربت ضربا من هذا القبيل
لتغاير الصيغة وان اريد به بغير مادته وجب ان لا يكون نحو قوله انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل
لتغاير الصيغة دون المادة قيل يمكن ان يراد به بغير مادة ولا يجعل نحو قوله انبتكم من الارض نباتا
من هذا القبيل ويمكن ان يراد بغير لفظه مادة او بابا فيندرج فيه نحو قعدت جلوسا وانبتكم من الارض

بيانا اما الاول فلتغاير للمادة واما الثاني فلتغاير البنا فافهم وانما ابرز هذا التقسيم مع صدق حد المفعول المطلق على كل منها على هذا القسم
وقد يحذف الفعل اللام للعهد اي الفعل الناصب للمفعول المطلق **لقيام قرينة** اي وقت حصول قرينة حالية
او مقالية **جوازا** صفة مصدر محذوف اي يحذف حذفا جايزا للايجاز والاختصار مع حصول الغرض
بالقرينة **كقولك لمن قدم** من سفره **خير مقدم** فان خير اسم تفضيل ومصدر بتقدير ما
باعتبار الموصوف اي قدمت قدوما خير مقدم ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه فاخذ حكمه واما باعتبار
المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وانما حذف الفعل لان مشاهدة الحال يدل عليه لان هذا
الكلام لا يقال الا لمن ظهر عليه علامات القدوم وقوله **ووجوبا** عطف على قوله جوازا اي يحذف حذفا
واجبا وقوله **سماعا** صفة لقوله وجوبا اي حذفا سماعيا او حذفا مسموعا او مفعول مطلق اي حذف
سماع **نحو سقيا** اي سقاك الله سقيا **ورعيا** اي رعاك الله رعيا **وخيبة** اي خاب
خيبة **وجدعا** اي جدع جدعا وهو قطع الانف **وحمدا** اي حمدت حمدا **وشكرا** اي شكرت
شكرا **وعجبا** اي عجبت عجبا فان عامل هذه المصادر حذف سماعا بمعنى انه لم يستعمل اظهاره في كلام
فان قيل كيف زعمت انه يجب حذف الفعل والمشهور بين الناس قولهم حمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا
وعجبت عجبا قيل ذلك من استعمال المولدين لا من استعمال العرب وكلامنا في استعمالهم لا في استعمال المولدين
على ان البعض قيدوا وجوب الحذف في نحو حمدا له وشكرا له باستعماله مع اللام فلا يتوجه الاشكال اصلا وقوله
وقياسا عطف على قوله سماعا وقوله **في مواضع** خبر مبتدا محذوف اي وذلك في مواضع **منها**
اي من تلك المواضع **ما وقع** كلمة ما موصوفة والجملة صفة بحذف الضمير اي موضع وقع المصدر فيه
حال كون ذلك المصدر **مثبتا** فيه احتراز عن نحو ما زيد سيرا فانه يجوز اظهار فعله نحو زيد يسير **بعد نفي** فيه وقع
فيه احتراز عن نحو زيد سيرا فانه يجوز اظهار فعله نحو زيد يسير **او معنى نفي** اي بعد ما هو متضمن للنفي كما في انما **داخل**
قيل ضمير داخل عايد الى النفي ومعنى النفي بتاويل كل واحد منهما وفيه نظر لان الضمير الراجع الى المعطوف
والمعطوف عليه بكلمة او يجب افراده لا يقال زيد او عمرو قايم ولا يقال قايمان فلا حاجة الى التاويل بل هو عايد
الى ما يدون التاويل اي داخل ذلك النفي او معنى النفي **على اسم** فيه احتراز عن نحو ما سرت الا سير البريد
لا يكون خبرا عنه اي لا يصلح ذلك المصدر خبرا عن ذلك الاسم بان يكون ذلك الاسم عين ذلك المصدر اسم معنى
واسم المعنى لا يخبر عن الجثة وفيه احتراز عن نحو ما سيري الا سير شديد فانه لم يصلح نصبه **او وقع**
المصدر **مكررا** بعد اسم لا يكون خبرا عنه وانما لم يذكر هنا القيد اكتفاء بما ذكر اولا وانما جمع بين القضيتين
وان كان كل واحد منهما ضابطة على حدة لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه **نحو ما انت
الا سيرا او ما انت الا سير البريد** هذان مثالان لوقوع المصدر مثبتا بعد نفي داخل الى
آخره اي ما انت الا تسير سيرا ويقال هذا للمسافر الذي لا يزال يسير وما انت الا تسير سير البريد اي الا
تسير سيرا مثل سير البريد والبريد البغلة المربطة في الرباط معرب دم بريده ثم سمي به الرسول المحمول
عليها ثم استعمل في اثني عشر ميلا وكان من عادة الملوك انهم يبنون الرباط ويقفون البغال فيها ويقطع و

اذ نِعما وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب الحاجات والمراد بالبريد ههنا السعي من بلد الى الحرم لاداء المهام يقال له بالفارسية پيك وانما اورد نظيرين

لان الاول نظير المصدر المنكرة والثاني نظير المصدر المعرفة فيتنبيه على انه لا يفرق بين المصدر المنكر والمعرف **وانما انت سيرا** مثال لوقوع المصدر

مثبتا بعد معنى نفي داخل الى آخره اي ما انت الا تسير سيرا **وزيد سيرا سيرا** مثال وقوع المصدر مكررا اي زيد يسير سيرا سيرا فان قيل المصدر

في قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا وقع مكررا ولم يحذف الفعل قيل هذا الحذف فيما اذا وقع المصدر المكرر في موضع الخبر عن اسم لم يصح

ان يكون خبرا عنه والمصدر في الآية وان وقع مكررا لكنه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتداء

وانما وجب حذف الفعل في الضابطتين لوجود القرينة والساد مسد المحذوف اما القرينة في الضابطة الاولى

فهي ما المشبهة بليس فانها تقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد مسد المحذوف فهو

الا كالاستثناء واما القرينة في الثانية فهو المبتداء فانه يقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد

مسد المحذوف فهو المصدر الاول وكذا او في قوله او وقع مكررا مانعة الخلو دون الجمع بل ابل قوله

ما انت الا سيرا سيرا **ومنها** اي من تلك المواضع **ما وقع** اي موضع وقع المصدر فيه حال كونه

تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة اي سابقة على المصدر وفي قيد الاثر احتراز

عما يقع تفصيلا لمضمون جملة دون اثر مضمونها نحو زيد يسافر سفرا القريب والبعيد وفي قيد الجملة احتراز

عما اذا وقع تفصيلا لاثر مضمون مفرد نحو زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا كذا قيل وفيه نظر لان المصدر

في هذا المثال تفصيل لاثر مضمون قوله يسافر وهو مع الضمير جملة لا مفرد بل الاولى ان يقال في المثال لزيد

سفر فاما بعيد صحة او يختلج اغتناما او لزيد ضرب فاما ايتاديبا تاديبا او تهلك هلاكا وفي المتقدمة احتراز

عن المتأخرة نحو اما ايتاد زيد بالضرب تاديبا او يهلك هلاكا فاضربه واما تمنون بشد منا او تفدون

فداء فشدوا وقال بعض الشارحين التفصيل انما يكون للجملة المتقدمة لان المفصل لا يكون متأخرا عن

التفصيل فذكر متقدمة توضيح وفيه نظر لان التفصيل قد يكون لاثر مضمون جملة متأخرة ايضا وحينئذ لا

يجب الحذف فلا بد من قيد متقدمة للتحرز عنه وذلك كما مر نحو قولك اما ايتاد زيد بالضرب تاديبا او يهلك

هلاكا فاضربه على ان التفصيل قد يكون متقدما على المفصل اما للاهتمام بشانه او لرعاية السجع كما قال صاحب

التلخيص وعلم من البيان ما لم نعلم فان قوله من البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدمه عليه رعاية للسجع واجيب

بان الكلام في مثل هذا المواضع محمول على التقديم والتاخير فيكون ذلك التقديم في حكم التاخير **مثل**

قوله تعالى حتى اذا اثخنتموهم **فشدوا الوثاق** اي السلاسل والاغلال **فاما منا**

بعد واما فداء فقوله فاما منا بعد واما فداء وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة لان قوله

فشدوا الوثاق جملة متقدمة ومضمونها شد الوثاق واثر شد الوثاق ذلك التفصيل وهو القتل او الاسترقاق

او المن او الفداء فوجب حذف فعلهما اي فاما تمنون منا واما تفدون فداء والفداء مصدر الثلاثي

من فدى يفدي مثل الكتاب وانما وجب حذف الفعل في هذه الصورة لسد الجملة المتقدمة مسد المحذوف

لمناسبتها من جهة ان التفصيل لاثر مضمونها **ومنها** اي ومن تلك المواضع **ما وقع** اي موضع

وقع فيه المصدر **للتشبيه** اي لاجل تشبيه بذلك المصدر والتشبيه هو الدلالة على مشاركة امر لامر

في معنى وفيه احتراز عن نحو مررت به فاذا له صوت صوت حسن فان الصوت الثاني ليس للتشبيه بل هو بدل
من الاول **علاجاً** حال اي حال كون ذلك المصدر دالا على الحدوث كالفعل وفيه احتراز عن نحو مررت به فاذا
له زهد زهد الصلحاء او علم علم الفقهاء فان الواجب فيه الرفع لفقدان المعالجة الدالة على الحدوث لان الزهد
والعلم غير مترشح فلا يدل على الحدوث **بعد جملة** ظرف وقع وفيه احتراز عن نحو صوت زيد صوت حمار فان
صوت حمار مصدر وقع للتشبيه ودالا على الحدوث لكنه ليس بعد جملة **مشتملة** صفة جملة **على اسم**
متعلق مشتملة **بمعناه** لا صفة اسم اي مشتملة على اسم كائن بمعنى المصدر وفيه احتراز عن نحو مررت بزيد
فاذا له صفة صوت حمار فان الصفة ليس بمعنى الصوت **وعلى صاحبه** عطف على اسم اي ومشتملة على
صاحب ذلك المصدر وهو الذي صدر منه ذلك المصدر وفيه احتراز عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت
حمار لعدم اشتمال الجملة على صاحب المصدر وهو الذي قام به المصدر والوجه فيه الرفع على الوصف او على البدل
نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار فقوله صوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجاً
بعد جملة وهي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة على صاحب الصوت وهو
الذي صدر منه الصوت وهو الضمير في له لانه راجع الى الشخص الذي صدر منه الصوت فوجب حذف فعله
اي يصوت صوت الحمار بمعنى يصوت صوتا مثل صوت الحمار **وصراخ** عطف على الصوت الاول اي
فاذا له صراخ **صراخ الثكلى** اي يصرخ صراخ الثكلى بمعنى يصرخ صراخا مثل صراخ الثكلى الصراخ هو الصوت
والثكلى المرأة التي مات ولدها وانما اورد مثالين لان المصدر الاول مضاف الى النكرة والثاني الى المعرفة
ومنها اي من تلك المواضع **ما وقع** اي موضع وقع فيه المصدر حال كون ذلك المصدر **مضمون**
جملة لا محتمل لها غيره الجملة صفة جملة اي لا محتمل لتلك الجملة غير ذلك المصدر او غير ذلك
المضمون وفيه احتراز عما سيأتي في الضابطة الآتية **نحو له** اي لفلان **علي الف درهم اعترافاً**
فالف درهم مبتدأ وعلي خبره وله متعلق الخبر وعلى العكس واعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله
علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه فوجب حذف فعله اي اعترفت بهذا الالف اعترافا
والاعتراف الاقرار بالشيء من معرفة وفي بعض النسخ وقع عرفا مكان اعترافا وهو اسم من الاعتراف وهو
ينصب نصب المصادر **ويسمى** هذا المصدر **توكيدا لنفسه** اي تقرير الذات لاتحاد مدلول المصدر
والجملة **ومنها ما وقع مضمون جملة** اي من تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه حال كونه
مضمون جملة **لها محتمل غيره** الجملة صفة جملة اي لتلك الجملة محتمل غير ذلك المصدر او غير ذلك المضمون
مثل زيد قائم حقاً مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم لان مضمونه الصدق والحق
ولها محتمل غيره وهو الكذب والباطل فوجب حذف فعله اي احق هذا الكلام او هذا الخبر حقا اي صدقا **و**
يسمى هذا المصدر **توكيدا لغيره** اي تقريرا لغيره اللام هنا للتعليل دون الصلة والمضاف
محذوف اي توكيد الجملة لرفع غيره وهو الكذب والباطل او لاجل احتمال غيره بخلاف اللام في قوله
لنفسه فانه صلة التوكيد ويمكن ان يكون اللام هنا ايضا للصلة لان قوله زيد قائم حقا محتمل وزيد قائم محتمل

والحكم بتغاير المحتمل وصفاً وان اتحدا مراداً فيكون للمعنى ويسمى توكيد المغاير وصفاً **ومنها ما**
وقع مثنى اى ومن تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه حال كونه مثنى لا للتثنية بل للتكرير والتكثير
مثل لبيك اى الب لطاعتك الباباً بعد الباب اى اقيم لطاعتك اقامة بعد اقامة اى مرة بعد اخرى
اى مراراً **وسعديك** اى اسعدك اسعاداً بعد اسعاد اى اعينك اعانة بعد اعانة والمصادر في
هذا الباب سماعية وان كان الحذف قياساً لانه مبنى على ضابطة كلية لما فرغ عن بحث المفعول المطلق شرع في
بحث المفعول به فقال **المفعول به** الجار والمجرور في الاصل كان مفعول ما لم يسم فاعله لقولك المفعول
لان معناه الذي فعل به وصار الان جزء الاسم المصطلح عليه والضمير المجرور عائد الى اللام الموصولة في المفعول
وكذا المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه **هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل** ولم يذكر
الاسم هنا اكتفاء بما سبق فان قيل يخرج من هذا الحد بعض افراد المفعول به نحو خلق الله العالم وما ضربت
زيداً فان العالم وزيداً كل منهما مفعول به ولم يقع عليه فعل الفاعل قيل المراد بالوقوع عليه حقيقة او عبارة بان
جعلت عبارة كعبارة ما يقع عليه فعل الفاعل حقيقة فيدخل ذلك فان العالم وزيداً وان لم يكن فيهما حقيقة
الوقوع الا انه جعلت العبارة في التقدير كان الفعل وقع عليهما كذا قيل وفيه نظر لان هذا مسلم في خلق
الله العالم لا في ما ضربت زيداً فانه عبارة عدم الوقوع لا عبارة الوقوع وانما عبارة الوقوع ضربت زيداً و
اجيب بانا لا نسلم ذلك بل هو عبارة الوقوع في الاصطلاح كما ان ضرب زيد عبارة الصدور في الاصطلاح
فافهم وقيل ان معنى قوله ما وقع عليه الفعل ما تعلق به الفعل بحيث لا يتصور الا به نفياً كان او اثباتاً فلا
يخرج ذلك فان العالم وزيداً مما تعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الا بهما فان قيل ذكر الوقوع وارادة التعلق
حقيقة ام مجاز لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على
الشيء في عرف النحاة عبارة عن تعلقه به بحيث لا يعقل الا به فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا
يلزم دعوى الوضع او بيان الاتصال او يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان التعلق لازماً للوقوع فذكر الملزوم
واراد اللازم فان قيل ان اريد بالوقوع التعلق يخرج من الحد زيداً في ضربت زيداً حيث لا يتوقف عليه
تصور الضرب بل يتوقف على شخص ما يصلح للمضروبية قيل انه مما يتوقف عليه تصور الضرب على البدلية
وان لم يتوقف عليه بالتعيين فان قيل يدخل في الحد المفعول فيه الزماني لان الزمان مما تعلق به الفعل بحيث
لا يعقل الا به قيل الزمان لازم لوجود الفعل دون تصور ماهيته فيتوقف عليه وجود الفعل لا زماً كان
او متعدياً لا يعقل ماهيته بخلاف المفعول به فانه مما يتوقف عليه تصور ماهية الفعل المتعدي
كضربت زيداً فان الضرب استعمال آلة التاديب في محل قابل للايلام وهو كما لا يتصور بدون مستعمل
تلك الآلة كذلك لا يتصور بدون ذلك المحل او يقال انه يخرج بقيد الحيثية فانها ملحوظة في جميع الحدود
لا سيما الحدود النحوية فيكون المعنى هو ما ذكر بحيث وقع عليه فعل الفاعل او المفعول لغير ما لم يذكر بحيث يقع عليه فعل الفاعل او لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما لا فائدة
في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر الا انه يقال المضي في مقام التعريف انسب
نحو ضربت زيداً مثال المفعول به ثم لما فرغ عن تعريف المفعول به شرع في بيان احكامه فقال

وقد يتقدم على الفعل اي قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لانه معمول قوي تعلقه
بعامله فيتعلق به متقدماً ومتأخراً الا ان يمنع مانع كوقوعه في حيز ان وغيرها لك وانما خص الفعل لاصالته وان
كان التقدم لا يختص بالفعل بل يجري في غيره من العوامل ما لم يمنع مانع او اراد بالفعل العامل او في الكلام حذف
معطوف اي على الفعل وغيره من عوامله **مثل زيدا ضربت** وعمرو مررت به ثم لما فرغ من بيان بعض
احكام المفعول به شرع في بيان حكم آخر فقال **وقد يحذف الفعل** الناصب للمفعول به
لقيام قرينة اي وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعين المحذوف **جوازاً** اي حذفا جائزا
كقولك زيدا لمن قال الجار والمجرور صفة زيدا اي زيدا المقول لمن قال **من اضرب** مقول
قال بتقديره اضرب زيدا فحذف الفعل بقرينة السؤال **ووجوباً** عطف على جوازا اي ويحذف الفعل
حذفا واجبا **في اربعة ابواب** وفي بعض النسخ في اربعة مواضع مكان ابواب وفي الحصر على الاربعة
نظر لتحقق وجوب الحذف في المنصوب على الاغراء بتقدير نحو الزم واحفظ نحو شانك والحج والصلوة الصلوة
وكذا في المنصوب على المدح او الذم او الترحم بتقدير اعني نحو الحمد لله الحميد واتاني زيد الفاسق ومررت به
المسكين **الاول سماعي** مبتداء وخبر اي الباب الاول سماعي اي مقصور على السماع وانما قدم السماعي
على القياسي لانه اقل منه **مثل قولهم امرأ ونفسه** اي اترك امرأ مع نفسه اي اترك كل امرء مع نفسه
ومثل قوله انتهوا خيرا لكم اي انتهوا يا معشر النصارى عن التثليث اي عن قولكم ان الله ثالث ثلثة
واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد وقال الفراء هو صفة مصدر محذوف اي انتهاء خيرا لكم وفيه نظر لانه غير مطرد
في نحو قولهم انته امرا قاصدا لان قوله امرا لا يحتمل ان يكون صفة لانه اسم جنس فتعين انه مفعول بفعل محذوف
اي انته عن الافراط والتفريط وائت امرا قاصدا اي متوسطا بين الافراط والتفريط اي بين الغلو والتقصير
وقال الكسائي هو خبر يكن المحذوف اي انتهوا عن التثليث يكن الانتهاء خيرا لكم وفيه ايضا نظر لانه حذف كان
بلا حرف شرط شاذ فلا يحمل عليه مع امكان الوجه القياسي وانما اخر هذا النظير وان كان عظيم القدر لانه
من القران لان له مساسا من وجه دون وجه مما نحن بصدده على ما بينا من الاختلاف **ومثل قولهم**
اهلا وسهلا اي اتيت اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا الحزن بفتح الحاء
وسكون الزاء المكان الخشن والصلب هذا الكلام يقول المزور والمضيف للزائر والضيف لتطييب قلبه واظهار
الانس من جهته يعني انا من اهلك واتيت اهلك لا الاجانب ومنزلي لك سهل لين لا مشقة
عليك في منزلي ثم لما فرغ عن السماعي شرع في القياسي فقال **الثاني** اي الباب الثاني من الابواب
الاربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به **المنادى** وانما وجب حذف الفعل
لان حرف النداء نايب مناب الفعل فلو ذكر الفعل يلزم الجمع بين النايب والمنوب **وهو المطلوب**
اقباله مفعول ما لم يسم فاعله اقبال المطلوب اي وهو الذي يطلب حضوره لكن لا باسم بل **بحرف**
متعلق بالمطلوب اي بواسطة حرف من حروف النداء الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وقوله
نايب صفة حرف وقوله **مناب** ظرف نايب وانما حذف في فيه مع انه ليس من الجهات الست لكونه

جاريا مجرى لفظ المكان لكونه ذا ميم في معنى الاستقرار اي بواسطة حرف قايم مقام لفظ **ادعو** او
انادي وفيه احتراز عن طلب اقبال زيد وانادي زيدا وادعوك ونحو ذلك فانه وان كان مطلوب الاقبال
لكن لا بواسطة حرف نايب مناب ادعو فان قيل يخرج من هذا الحد قولنا يا الله فانه منادى ولا يصدق
عليه كونه مطلوب الاقبال قيل انه مطلوب الاقبال حكما لكونه مطلوب الاجابة فيكون منادى بهذا
الاعتبار وقيل ان نداء الله تعالى استعارة تخييلية وطلب الاقبال منه ادعائي كانياب المنية في قول
الشاعر + واذا المنية انشبت اظفارها + الفيت كل تميمة لا تنفع + وفيه نظر لانه يستلزم تشبيهه
الله تعالى بما يكون مطلوب الاقبال لما عرف ان الاستعارة التخييلية لا تنفك عن الاستعارة المكنى عنها
فيلزم تشبيه الله تعالى اولا بما يكون مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل التخييل فان قيل يخرج من
هذا الحد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهي عن الاقبال لا مطلوبه وكذا نحو يا جبال ويا سماء ويا ارض ويا السماء ويا
للداهية ونحو قول احد المتعانقين لصاحبه يا فلان وغير ذلك مما لا يتصور طلب اقباله قيل في الجواب
عن الاول بانه مطلوب الاقبال لسماع النهي ومنهي عن الاقبال بعد توجهه فاختلفت الجهتان وبانه مطلوب
الاقبال حكما لكونه مسئول الاجابة كما قيل في يا الله وعن البواقي بانها من باب الاستعارة بالكناية حيث
شبهت هذه الاشياء بما يكون مطلوب الاقبال ونداؤها استعارة تخييلية وطلب الاقبال فيها ادعائي
وقوله **لفظا او تقديرا** تفصيل للمنادى او للحرف وهو الاظهر اي وذلك الحرف اما ان يكون ملفوظا
مثل قوله يا داود او مقدرا مثل قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا ثم لما فرغ عن بيان حقيقة المنادى شرع
في بيان حكمه فقال **ويبنى** المنادى وجوبا **على ما يرفع به** قبل النداء اي حالة الاعراب من حركة
او حرف اي يبنى على الضم ان كان رفعه قبل النداء بالضمة وعلى الالف ان كان رفعه بالالف وعلى الواو ان كان
رفعه بالواو فان قيل الضمير في يرفع عايد الى المنادى فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع المنادى به من حركة او حرف
وانت تعلم ان المنادى لا يرفع بحال قيل انه مسند الى الجار والمجرور اعني به فلا ضمير فيه فيكون المعنى ويبنى
على ما يقع به الرفع قبل النداء من حركة او حرف فان قيل يمكن ان يكون فيه ضمير عايد الى الاسم دون المنادى فيكون المعنى
ويبنى على ما يرفع الاسم به قبل النداء من حركة او حرف قيل انه ممكن لكنه بعيد لان الضمير في قوله ويبنى عايد الى المنادى
فلو كان الضمير في يرفع عايدا الى الاسم لزم انتشار الضمير وهو قبيح فالصواب ما ذكرنا انه مسند الى به ولا ضمير
فيه اي يبنى على ما يقع به الرفع من حركة او حرف **ان كان المنادى مفردا** ليس فيه اضافة ولا شبه الاضافة
وفيه احتراز عن المضاف والمضارع له **معرفة** مستغنيا او جزء آخر كان لازم التعدد اذ الحكم لا يتم باحد
الجزئين وفيه احتراز عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين والمراد بالمعرفة اعم من ان يكون معرفة قبل النداء او بعده
ولهذا اورد للمثالين للمبني بالضم ليكون **مثل يا زيد** مثالا للمعرفة قبل النداء **ويا رجل** مثالا للمعرفة
بعد النداء **ويا زيدان** مثال للمبني بالالف **ويا زيدون** مثال للمبني بالواو فالالف والواو
فيهما ليسا للاعراب بل لمجرد التثنية والجمع فان قيل العلم اذا ثني وجمع لزم فيه اللام فكيف يصح يا زيدان
ويا زيدون بلا لام قيل انما صح ذلك لقيام يا مقام اللام وكونها في حكمها في افادة التعريف ولو استعمل مع

هنا يلزم اجتماع آلتي التعريف وهو ممتنع نحو يا رجلا وانما بنى المنادى المفرد المعرفة لشبهه بكاف ادعوك في وقوعه موقعها وانما بنى كاف ادعوك وهو اسم لشبهه بكاف اياك وهو حرف مبنى الاصل لانحطاطه من الاعراب لفقد المعانى الموجبة للاعراب الا اذا كان علما موصوفا بابن مضاف الى علم آخر فحينئذ يختار فتحه لا كما سيجئ ويجوز تنوين المنادى المفرد المعرفة عند ضرورة الشعر نحو سلام الله يا مطر عليها ✽ وليس عليك يا مطر السلام ✽ حيث نون المطر الاول وهو فيه والمطر اسم رجل والضمير في عليها راجع الى امرأة المطر وهي جميلة ثم لما فرغ عن بيان بناء المنادى شرع في بيان ما يخفض عليه وينصبه كما فقال **ويخفض** المنادى **بلام الاستغاثة** او التعجب او التهديد يحمل الكلام على حذف المعطوفين ويمكن ان يحمل الكلام على حذف المضاف اي بنحو لام الاستغاثة اي بلام يدخل المنادى وقت الاستغاثة **مثل يا لزيد** ووقت التعجب نحو يا للماء ووقت التهديد نحو يا لبكر لاقتلنك وانما اعرب المنادى بعد دخول اللام مع كونه مفردا معرفة لخروجه عن تاثير شبه الحرف لقوة جهة الاسم بدخول الجار ولان يا مدار شبه المنادى بالحرف وبدخول اللام صار المنادى بعيدا عن مدار الشبه وهو يا ولان المنادى يخرج عن الافراد بالتركيب مع اللام وفي كل نظر اما الاول فلان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تاثير شبه الفعل ولهذا كان الاسم غير منصرف بدخوله نحو مررت باحمد فكيف يخرجه عن تاثير شبه الحرف فلو قويت جهة الاسم بدخوله لخرج عن تاثير شبه الفعل والحرف جميعا لان البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل فالقول بخروجه عن شبه الحرف بدخول الجار دون شبه الفعل تحكم محض على ان اللام الجارة كثيرا ما تدخل على الاسم المبنى ولم يصيره معربا بدخولها كقولك هذا المال لخمسة عشر رجلا ولهؤلاء الرجال واما الثاني فلان لام الاستغاثة قد تدخل على كاف الخطاب الذي هو منادى مستغاث نحو يالك لزيد فعلم ان المنادى المستغاث المظهر قايم مقام كاف الخطاب فكيف يصح القول بصيرورته بعيدا عن مدار الشبه بدخول اللام واما الثالث فلان المفرد ههنا بمقابلة المضاف والمضارع له ويا لزيد بهذه المثابة فلا يخرج المنادى عن الافراد بالتركيب مع اللام على ان التركيب مع الجار غير معتبر حيث جاز الفصل بينه وبين المجرور بالحرف الزائد في السعة بخلاف التركيب من المضاف والمضاف اليه وقيل انما اعرب المنادى بعد دخول اللام لان حرف الجر دخل عليه ولا يمكن الغاؤه وان كان زايدا وفيه ايضا نظر لانه انما لا يمكن الغاؤه في المعربات دون المبنيات بدليل انه يحسبك ومن قبل ومن بعد وانما فتحت اللام الجارة ههنا مع انها تكسر اذا دخلت على الاسم الظاهر لان المنادى واقع موقع كاف الخطاب واللام الداخلة على الضمير كانت مفتوحة نحو لك وله فكذا اذا دخل على ما هو واقع موقعه ولذا بقيت على الكسر اللام الثانية نحو يا لزيد لعمرو ويا لله للمسلمين وانما اختيرت اللام من بين الحروف للاستغاثة والتعجب لان المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار للغرابة ثم هذه اللام يتعلق بادعو المقدر ويجوز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف لكنها لا تراد الا في موضع الاستغاثة او التعجب او التهديد سماعا **ويفتح** المنادى **لالحاق الفها** اي الف الاستغاثة

لموافقة الالف **مثل يا زيداه** وكذا يضم ويكسر بواو الاستغاثة ويا ئها اللاحقتين لهاى اللبس كما في المندوب نحو يا منهوقي المسمى بمنه ويا منكيسر في المسمى بمنك **فلا لام** فيه حينئذ اى حين اذا دخلت الالف تحرزا عن الجمع بين حرفى الاستغاثة وعن الجمع بين العوض والمعوض عنه لان اللام عوض عن الالف كذا روى عن الخليل وانما قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار بالتعميم في قوله **وينصب ما سواهما** اى ما سوى المفرد المعرفة من كل وجه والمستغاث سواء كان مع لام الاستغاثة او مع الفها كذا في الشرح ويرد عليه المنادى المتعجب منه والمهدد لانه ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث وليسا بمنصوبين فالاولى ان يقال ان الضمير عايد الى المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه لام الاستغاثة او نحوها او الف الاستغاثة فلا يرد المنادى المتعجب منه والمهدد وما سواهما النكرة + موصوفة او غير موصوفة والمضاف والمضارع له **مثل يا عبد الله** نظير المضاف **ويا طالعا جبلا** نظير المضارع للمضاف والمراد بالمضارع للمضاف كل اسم غير مضاف يتعلق به شئ هو من تمام معناه اما معمول الاول كالمثال المذكور في المتن واما معطوف عليه على ان يكون + المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين علما او لا واما صفة هي جملة او ظرف نحو يا حافظا لا ينسى ويا شاعر الاشاعر اليوم مثله والا يا خلفا من ذات عرق فان كلا من ذلك مضارع المضاف بخلاف الموصوف بصفة هي مفردة فانه نكرة وليس بمضارع للمضاف نحو يا رجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين الموصوف بصفة هي مفردة وبين الموصوف بصفة هي جملة او ظرف في كون الاول نكرة وكون الثاني معرفة مضارعا للمضاف مع ان كلا منهما موصوف بصفة قيل الفرق ان المنادى في نحو يا رجلا صالحا هو الموصوف بقطع النظر عن الوصف ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون من تمام المنادى فلا يحصل التعين ولا يفيد التعريف بخلاف المنادى الموصوف بالجملة والظرف فان المنادى فيهما هو الموصوف بالاوصاف المذكورة والوصف فيهما سابق على النداء ذكر للتاكيد فكانه من تمام المنادى لا وصف فيحصل التعين ويفيد التعريف فاعرف فانه فرق دقيق فان قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد على احد الاشياء الستة المعروفة فكيف عمل قوله طالعا في قوله جبلا قيل المعتمد لا يلزم ان يكون ملفوظا بل كما يكون ملفوظا يكون مقدرا وههنا مقدر تقديره يا رجلا طالعا جبلا او يا انسانا طالعا جبلا كذا قيل وفيه نظر لانه على هذا يدخل في باب يا رجلا صالحا فيكون نكرة فلذلك معرفة بدليل تعرف صفته عند غير الكسائي يقال يا طالعا جبلا الظريف بخلاف يا رجلا صالحا فانه نكرة بدليل امتناع تعرف صفته لا يقال يا رجلا الصالح ويمكن ان يقال انه معتمد على موصوف معرف تقديرا بدليل تعرف صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلا فحذف اى للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع الة التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف على انه يحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد **ويا رجلا لغير معين** الجار والمجرور حال عن قوله يا رجلا اى يا رجلا حال كونه مقولا لرجل غير معين كما في قول الاعمى مثال النكرة وانما اخر مثال النكرة عن مثال المضاف والمضارع لان النكرة خرجت عن المفرد المعرفة بقيد التعريف

المؤخر بخلاف المضاف والمضارع له فانهما خرجا عنه بقيد الافراد المقدم ثم لما فرغ عن بحث المنادى شرع في
بحث توابعه فقال **وتوابع المنادى المبني** احترز عن توابع المنادى المعرب فانها ان كانت غير
البدل والمعطوف غير ذي اللام فهي لا تكون الا منصوبة كتوابع المضاف او النكرة او مجرورة كتوابع المنادى
المستغاث باللام والمراد بالمنادى المبني غير المستغاث بالالف فانه مبني على الفتح لا يرفع توابعه وغير
المبهم لان صفته لازمة الرفع ولا تنصب كما سيجيء وقوله **المفردة** مرفوع على انه صفة لقوله توابع والمراد
بالمفرد المفردة من كل وجه وهذا احتراز عن التوابع المضافة والمضارعة لها وقوله **من التاكيد**
صفة توابع اي التوابع الكائنة من التاكيد او حال عن الضمير في المفردة اي كائنة من التاكيد والمراد بالتاكيد
التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد جاء اعرابه رفعا ونصبا
كقول الشاعر ٭ اني واسطار سطرن سطرا ٭ لقائل يا نصر نصر نصرا ٭ وهو غير غالب ويحتمل ان يكون
المختار عند المصنف اعرابه رفعا ونصبا كما هو غير الاغلب ولذلك اطلق التاكيد ولم يقيد بالمعنوي فقال
من التاكيد **والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع**
مجرور على انه صفة سببية لقوله المعطوف بالحرف وفاعله قوله **دخول يا عليه** اي المعطوف
بالحرف الذي يمتنع دخول يا على ذلك المعطوف وهو المعطوف باللام وهذا احتراز عن المعطوف بالحرف
غير الممتنع دخول يا عليه وهو المعطوف بغير اللام نحو يا زيد وعمرو من المعطوفات فان حكمه وحكم البدل
حكم المنادى المستقل كما سيجيء وقوله **ترفع** خبر لقوله توابع المنادى اي ترفع تلك التوابع حملا
على لفظه اي لفظ المنادى لشبه ضمته بالرفع في العروض والاطراد اما الاطراد فلانه يصح ان
يقال كل منادى مفرد معرفة مضموم كما يقال كل فاعل مرفوع واما العروض فلان ضمة المنادى عرضت
بدخول يا عليه وضمها في الفاعل بدخول العامل فان قيل الرفع لا بد له من رافع وههنا اي شيء هو
قيل رافعه يا لانها لما شبهت ضمة المنادى بالرفع في العروض والاطراد شبه موجب الضمة بالرافع
في كون اثر كل عارضا مطردا ولم يظهر اثر هذا التشبيه في المنادى لمكان البناء فظهر في التابع لاحتياجه
الى المؤثر **وتنصب** تلك التوابع حملا **على محله** اي محل المنادى لان محله النصب على المفعولية
فان قيل انهم بنوا صفة اسم لا التي لنفي الجنس لبناء موصوفها نحو لا رجل ظريف فلم لم يبن صفة المنادى
لبنائه قيل العلة في بناء الصفة في لا رجل ظريف امتزاج الصفة والموصوف ولا كذلك صفة المنادى
لمكان الفصل بلام التعريف ولان وجه بناء الصفة في لا رجل ظريف كون الصفة هي المنفية من حيث المعنى
ولا كذلك صفة المنادى لعدم توجه النداء اليها فافترقا فنظير الصفة **مثل يا زيد العاقل**
بالرفع **و** يا زيد **العاقل** بالنصب ونظير التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ونظير عطف البيان يا غلام
بشر وبشرا ونظير المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد والحارث والحارث وانما اقتصر المصنف
على نظير الواحد للاختصار وانما ذكر نظير الصفة من بين التوابع رد القول من قال ان المنادى لما قام مقام
المضمر والمضمر لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف فرفع الصفة عنده على انه خبر مبتدأ محذوف ونصبه بتقدير اعني

والصحيح جواز الصفة لانه وان وقع موقع المضمر لكنه ما خرج عن كونه ظاهرا ثم لما بين جواز الوجهين في توابع
المنادى المبني شرع في بيان الاختلاف الواقع في اختيار احد الوجهين في واحد منها وهو المعطوف بالحرف
الممتنع دخول يا عليه فقال **والخليل** ابن احمد استاذ سيبويه **في المعطوف** المذكور
اي المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه **يختار الرفع** الجملة خبر لقوله الخليل اي يقول باولوية
الرفع وانما يختار الرفع لانه منادى ثان معنى لانه ايضا مطلوب الاقبال والحرف نائب مناب ادعو لان الواو
قامت مقام يا لانه يقتضي الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فكانه باشره يا فيختار فيه حركة هي اثر يا لتنبيه
على انه منادى ثان معنى ولم يبن لان اللام تمنع دخول يا عليه صريحا **وابو عمرو** بن العلاء يختار
النصب لانه اي اللام لا تباشره يا حقيقة فامتنع فيه حركة هي اثر يا فيختار فيه حركة هي اثر ادعو لا اثر يا **وابو العباس**
المبرد فيقول **ان كان** المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه **كالحسن في جواز** نزع اللام منه وقيله
في كونه علما اذا نزع اللام ويدخل نحو الرجل عليها على الاول دون الثاني ونحو النجم يدخل على الثاني دون الاول
فكالخليل خبر مبتدأ محذوف اي فهو كالخليل في اختيار الرفع والجملة جزاء الشرط والشرطية
خبر لقوله وابو العباس وانما اختار الرفع في مثل الحسن لان اللام لما كانت في معرض النزع ولم يعتد بها او
لان اللام في العلم لا معنى لها فلا يعتد بوجودها **والا فكابي عمرو** اي وان لم يكن المعطوف
المذكور كالحسن بان لم يجز نزع اللام منه او بان لم يكن علما اذ اللام فهو مثل ابي عمرو في اختيار النصب
وسيأتي تفصيل هذه الاعلام من لطائف هذا الكتاب ثم لما فرغ عن بحث التوابع المفردة شرع في بحث التوابع
المضافة فقال **والمضافة تنصب** اي توابع المنادى المضافة اضافة معنوية تنصب
لانها لو وقعت منادى لا يجوز فيها الا النصب فكذا اذا كانت تابعة لان التوابع لا تكون اقوى من
متبوعها تقول في الصفة يا زيد صاحب الفرس ويا بشر ذا الجمة والجمة بالضم الشعر الذي يكون اسفل
من الاذن وفي التاكيد يا خالد نفسه وفي عطف البيان يا غلام ابا عبد الله وفي المعطوف بالحرف
يا بكر وعبد الله وانما قيدنا المضافة بالاضافة المعنوية احترازا عن اللفظية فان حكمها وحكم التوابع
المضارعة للمضاف حكم المفرد عند المحققين لان اللفظية في حكم الانفصال والتوابع المضارعة للمضاف
مفرد حقيقة وصورة فتقول يا زيد الحسن الوجه بالرفع والنصب كما تقول يا زيد خيرا من عمرو بالرفع و
والنصب قال الشاعر يا صاح يا ذا الضامر العنس فان اسم الاشارة وهو ذا منادى مفرد معرفة و
الضامر مرفوع على انه صفته وان كان مضافا الا ان الاضافة اللفظية في حكم الانفصال والتقدير يا ذا
الضامر عنسه والضامر من الضمر بالضم وهو الهزال يقع على الناقة والجمل والعنس بالفتح الناقة الصلبة
اي الشديدة فان قيل ما لهم اعتبروا في الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية والمضارعة للمضاف
حكم الاضافة اذا وقعت منادى اصالة حتى اوجبوا فيها النصب وحكم المفرد اذا وقعت تابعة حتى جوزوا
فيها الرفع والنصب قيل الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية مضافة صورة ومفردة حكما والمضارعة
للمضاف مضافة حكما ومفرد حقيقة وصورة فعملوا بالاعتبارين في الحالين وعليك ان تحقق وجهه

الكسر في كل منهما **والبدل** من المنادى المبني **والمعطوف** على المنادى المبني **غير ما ذكر** صفة المعطوف او بدل منه اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل اي غير الممتنع دخول يا عليه بان لم يكن ذا اللام **حكمه** اي حكم كل واحد منهما **حكم** المنادى **المستقل** اعرابا وبناء فقوله والبدل مبتداء وحكمه مبتداء ثان وقوله حكم المستقل خبر المبتداء الثاني والجملة الاسمية خبر المبتداء الاول وما عطف عليه الاول وقوله **مطلقا** ظرف اي زمانا مطلقا اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين او مختلفين لكونهما في حكم تكرير العامل تقول في البدل يا زيد زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا وفي المعطوف يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين المعطوف على المنادى المبني وبين المعطوف على اسم لا المبني في ان الاول يجب فيه البناء وان الثاني لا يجوز فيه البناء بل وجب الاعراب رفعا ونصبا مثل لا اب وابن او ابنا قيل جوابه يأتي في موضعه ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بحث التوابع التي وافقت المتبوع شرع في بحث التوابع التي وافقها المتبوع فقال **و** المنادى الذي هو **العلم الموصوف بابن** اي بلفظ ابن ومؤنثه وهو ابنة حال كون ذلك الابن **مضافا الى علم آخر يختار فتحه** اي فتح المنادى الذي هو العلم المذكور لموافقة حركة الابن وقصد التخفيف لكثرة استعمال العلم وطول الكلام ويسقط حينئذ الف ابن ومؤنثه خطا يقول يا زيد بن عمرو ويا هند بنة بشر وفي قوله يختار فتحه اشارة الى جواز البقاء على الضم ايضا وانما قيد بقوله الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا ويا هند ابنت عمنا فانه يبقى على الضم ولا يسقط حينئذ الف ابن ومؤنثه خطا ثم لما فرغ عن التوابع الصورية والمعنوية شرع في بحث المنادى المعرف فقال **واذا نودي المعرف باللام** اي واذا قصد نداؤه ونظيره قوله تعالى واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اي اذا اردت قراءة **قيل يا ايها الرجل** بتوسيط اي وهاء التنبيه ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط اي وهذا جميعا فالرجل صفة هذا وهذا صفة اي لمشاركة اسم الاشارة لاي في الابهام في اي او على في الابهام لتناوله للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد فان قيل الجملة الشرطية لا يتم لان الشرطية كلية نداء المعرف باللام اي معرف كان نحو الرجل والغلام والانسان ونحوها والجزاء جزئي والظاهر ان الجزئي لا يترتب على الكلي حيث يلزم ملزومية الكلي للجزئي قيل الكلام محمول على حذف المعطوف اي قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ونحوها او على الحد اذ المراد بقوله يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل هذه الالفاظ والفعل اذ اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يعد تاويله بصفة اشتهر بها صاحبه نحو لكل فرعون موسى اي لكل جبار قاهر عادل ونحو لا هيثم الليلة للمطي اي لا داعي فيكون المعنى قيل كلام وسط فيه اي بين هاء التنبيه وكلام وسط فيه اسم الاشارة وكلام وسط فيه كلا الامرين فيكون الشرط والجزاء كليين فيتم الشرطية ولا يلزم ملزومية الكلي للجزئي وانما وسط اي واسم الاشارة تحرزا عن اجتماع اداتي التعريف صورة وان كان في احدهما من الفائدة ما ليس في الآخر

فان قيل التحرز عن ذلك يحصل بتوسط احدهما فلا حاجة الى المبهم الثانى فى يا ايهذا الرجل قيل المبهم الثانى وان لم يكن محتاجا اليه لكن فى اتيان مبهم بعد مبهم وتاخير البيان فايدة وهى زيادة التشويق والتوجه فى البيان بزيادة التشويق والتاخير فيه **والتزموا** اى التزم النحاة **رفع الرجل** فى مثل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل وان كان صفة وكان حقها جواز الوجهين كما مر **لانه المقصود** اى لان الرجل هو المقصود الاصلى بالنداء لا اى واسم الاشارة بل هما وسيلتان لندائه الا ترى انك لو حذفت الرجل بطل النداء ولو حذفت الطريق لم يبطل فالتزموا رفعه تنبيها على انه منادى حقيقة وان كان صفة لا اى صورة فان قيل فعلى هذا يصدق عليه حد البدل دون الصفة قيل انه مقصود واقعا لا لفظا حيث ابرز فى اللفظ فى معرض غير المقصود وذكر بحيث انه بيان لمعنى فى المتبوع لا بحيث انه منادى مستقل فلا تثبت بدليته على ان البدل فى حكم تكرير العامل فلو كان الرجل بدلا لزم دخول يا فى المعرف باللام حكما فظهر انه ليس ببدل **وتوابعه** مجرور معطوف على الرجل اى التزم النحويون رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافة نحو يا ايها الرجل الكريم ويا ايها الرجل صاحب الفرس **لانها** اى لان توابع الرجل **توابع** اسم **معرب** مرفوع فيكون مرفوعة كمتبوعها بخلاف يا زيد الظريف فانه تابع مبنى فان قيل هذا الدليل غير تام لان توابع المعرب قد يحمل على اللفظ وقد يحمل على المحل فلا يلزم من رفع المتبوع رفع التابع قطعا بل يجوز ان يكون المتبوع منصوبا والتابع مرفوعا حملا على اللفظ والمحل كان زيدا قائم وعمرو وان يكون المتبوع مجرورا والتابع مرفوعا او منصوبا كما فى اعجبنى ضرب زيد وعمرو وكما فى قوله ويذهبن فى نجد وغورا غائرا وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا قيل معناه توابع معرب لا محل له سوى الرفع او يقال ان كل ما يتبع المعرب لفظا ومحلا فالمتبوع هناك باعتبار تعدد اعرابه معرب بالنسبة الى اعراب واحد بخلاف توابع الرجل ههنا فانها توابع معرب واحد فلا يتبع غير اعرابه او يقال ان احدى المقدمتين من الدليل محذوف اى لانها توابع معرب وتوابع المعرب فى باب النداء لا يتبع غير اعرابه اذ لا محل له سوى ذلك الاعراب **وقالوا** + **يا الله** بقطع الهمزة **خاصة** هذا جواب سوال يرد نقضا على القاعدة المذكورة وهو من حيث المعنى مستثنى من القاعدة المذكورة وهو الوجه وانما استثنى منها لوجهين احدهما ان + التوسيط فيه ممتنع لان ايا يستلزم التعدد وها للتنبيه والله تعالى يتعالى عن التعدد والتنبيه وهذا الاشارة الحسية والله تعالى يتعالى عن ذلك ولو سلم جوازه على التجوز كما فى ذلكم الله ربى كان محمولا على اى طرد الباب والثانى ان اللام فيه ليست للتعريف بل صارت جزء الكلمة بالعلمية وكانت فى الاصل عوضا عن همزة اله فاجتمع فيه جهتا التعريف بوجهين فلم يحتج بخلاف النجم فان اللام فيه وان صارت جزء الكلمة بالعلمية لكنه فى الاصل ليس بعوض عن شئ وبخلاف الناس فان اللام وان صارت جزء الكلمة بكونها عوضا عن همزة اناس بضم الهمزة لكنه ليس بعلم فلا قيل فعلى هذا لو صار الناس علما لوجب صحة ان يقال يا الناس وليس ذلك بصحيح بدليل قوله خاصة قيل ان العلمية لا يوجب حجر ان اصله بالكلية لانه بعد العلمية يستعمل بمعناه الاصلى ايضا وهو جماعة الاناسى

شائعًا بخلاف يا الله فان علميته لو جب هجران اصله بالكلية لانه بعد العلمية لم يستعمل بمعناه الاصلي اصلًا وهو مطلق للمعبود حقًا كان او باطلًا فافترقا وقوله خاصة مصدر اقيم مقام الحال من يا الله اي حال كونه قد خص بذلك القول خصوصًا ثم لما فرغ عن بحث المنادى غير المكرر شرع في بحث المنادى المكرر فقال **ولك** اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين وهنا كذلك اي جاز لك او جائز لك **في مثل** قول جرير **يا تيم تيم عدي** لا ابا لكم + لا يلقينكم في سوءة عمر + اي فيما كرر فيه المنادى في حال الاضافة **الضم** فاعل جاز المقدر او مبتدأ متقدم الخبر اي يجوز لك او جائز لك الضم **والنصب** اي ضم الاول ونصبه اما الضم فعلى انه منادى مفرد معرفة واما النصب فعلى انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي ولما كان حكم التاكيد اللفظي في الاغلب حكم المنادى المذكور في الاعراب والبناء كما مر حذف التنوين من الثاني وان لم يكن مضافًا لان الاول محذوف التنوين للاضافة وانما جاز الفصل هنا بين المضاف والمضاف اليه مع انه لا يجوز الفصل بينهما الا في ضرورة الشعر بالظرف فقط لانه لما كرر اللفظ الاول بلا تغير صار الثاني هو الاول فكانه لا فصل بينهما ولهذا جاز ضرب ضرب زيد عمرًا وهذا مذهب سيبويه والخليل وذهب المبرد الى انه مضاف الى عدي المحذوف لدلالة الثاني عليه تقديره يا تيم عدي تيم عدي على نحو بين ذراعي وجبهة الاسد اي بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد فعلى هذا كانت الاضافة الثانية تاكيدًا لفظيًا للاضافة الاولى هذا هو الظاهر ولا يجوز في تيم الثاني الا النصب لان تيم الاول ان كان مضمومًا على انه منادى مفرد معرفة كان الثاني تابعًا مضافًا فكان نصبًا وان كان منصوبًا على انه منادى مضاف الى عدي المذكور او المحذوف كان الثاني تابعًا للمنادى المضاف فكان نصبًا ايضًا **والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه** اربعة اوجه احدها **يا غلامي** بسكون الياء واصلها الفتح لان الاسم الذي بني على حرف واحد كان مفتوحًا ككاف الخطاب والسكون للتخفيف لكون الياء حرف علة **و** الثاني **يا غلامي** بفتح الياء على الاصل **و** الثالث **يا غلام** بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة لكسرة دورها **و** الرابع **يا غلاما** بقلب الياء الفا والكسرة فتحة لخفة الالف والفتحة او بحذف الياء وتعويض الالف عنها وشذ فيها يا غلام بحذف الالف والاكتفاء بالفتح فالحاصل ان المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه تركيب مفتوح الياء وساكنها ومحذوفها ومقلوب الياء الفًا **وبالهاء وقفًا** اي ويكون بالحاق هاء السكت في الوقف لبيان حرف المد وهي الالف فيقال يا غلاماه كذا في بعض الشروح وقيل معناه ويكون بالحاق هاء السكت في الكل وقفًا وهو الصواب لان هاء السكت كما يجئ لبيان الالف يجئ لبيان الحركة بان يزاد في آخر الكلمة ليبقى حركة الكلمة في الوقف بحالها فيقال يا غلاميه ويا غلاميه بالكسر ويا غلامه ويا غلاماه ثم قوله وبالهاء وقفًا عطف الجملة الظرفية على الجملة الفعلية اي للمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا ويكون بالهاء حال كونه موقوفًا او هي معطوف على محذوف اي يجوز فيه كذا بغير الهاء وبالهاء في الوقف او خبر مبتدأ محذوف اي وهو بالهاء في الوقف او متعلق بفعل محذوف اي يوقف عليه بالهاء وقفًا فيكون قوله وقفًا حالًا او ظرفًا او مصدرًا للفعل المحذوف وفي اكثر النسخ لم يذكر الثاني وهو بفتح الياء فيكون المعنى يجوز فيه هذه

الثلثة كما جاز يا غلامي بفتح الياء وانما ثبتت تلك الثلثة بكلا انه الاصل **وقالوا يا ابي ويا امي**
يعني اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم لفظ اب وام يجوز فيه ما جاز في سائر الاسماء المضافة
اليها نحو يا غلامي مع زيادة وجه لكثرة استعمال ندائهما ثم ورد السماع على ذلك فقالوا يا ابي ويا امي على
القياس **وقالوا يا ابت ويا امت** بابدال الياء تاء على غير القياس وقوله **فتحا وكسرا**
حالان اي حال كونهما مفتوحتين ومكسورتين اما الفتح فلموافقة حركة الياء المبدل منه التاء اذ الاصل
في الياء الفتح على ما مر واما الكسر فلموافقة طبيعة الياء المبدل منه التاء اذ الكسرة يناسب الياء فالفتح لكونه
بدلا من حرف متحرك بالفتح والكسر لكونها بدلا من حرف يناسب الكسرة ويجوز فيهما ضم التاء ايضا
لاجرائهما مجرى المفرد ولم يذكره هذا لقلته اعلم ان التاء فيهما للتانيث مع كونها عوضا عن الياء ولهذا فتحوا ما
قبلها ويوقف عليها بالهاء وانما طولت وان كانت للتانيث لكونها عوضا عن الياء كما طولت تاء بنت
واخت وان كانت للتانيث لكونها عوضا من الواو ولكن تاء ابت وامت يصير في الوقف هاء بخلاف تاء
بنت واخت فانها لا تصير في الوقف هاء وذلك لان اصل هذه التاء اي تاء اخت وبنت اصل لانها
عوض عن الواو الاصلية واصل تلك التاء زائدة لانها عوض عن الياء الزائدة فيفترقان وذكر في تفسير ايجاز
البيان ان تاء التانيث في ابت للمبالغة كعلامة **وبالالف** عطف على محذوف اي وقالوا يا ابت
ويا امت بغير الالف وبالالف فقالوا يا ابتا ويا امتا بابدال الياء تاء والفا ثانية فيكون فيه جمع بين البدلين
وذلك جائز وقيل هذه الالف الف الاشباع **دون الياء** حال اي قالوا ذلك متجاوزين عن الياء
يعني لم يقولوا يا ابتي ويا امتي تحرزا عن الجمع بين البدل والمبدل منه لان التاء فيهما عوض عن الياء
ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة اي خصهما خصوصا **مثل باب يا غلامي** في جميع وجوهه يعني اذا كان المنادى المضاف لفظ ابن مضافا الى ام
وعم مضافين الى ياء المتكلم جاز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم من الوجوه فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بالسكون ويا ابن امي
ويا ابن عمي بالفتح ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا مع زيادة
وجه اخر حيث لم يقولوا يا غلام بحذف الالف والاكتفاء بالفتح الا على وجه الشذوذ **وقالوا**
يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتح لكثرة الاستعمال وطول اللفظ و
لثقل التضعيف وانما قال خاصة لعدم جواز ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما فلا يقال
يا ابن اخي ويا ابن خالي على الوجوه المذكورة في المنادى المضاف الى ياء المتكلم بل على ما جاز في غير المنادى
المضاف الى ياء المتكلم وهو فتح الياء وسكونها نحو يا غلامي وثوبي وذلك لانهما اكثر استعمالا لكثرة يا غلامي فعومل
معاملته بخلاف غيرهما فانه لم يكن كذلك فلم يعامل معاملته ثم لما كان الترخيم من خصائص النداء
شرع في بيانه فقال **وترخيم المنادى جائز** في سعة الكلام اي من غير ضرورة **وفي**
غيره ضرورة منصوب على انه مفعول له اي الترخيم في غير المنادى جائز لضرورة
الشعر ولا يجوز فيه الرفع لانه حينئذ يكون المعنى والترخيم في غير المنادى ضرورة ولا معنى له كذا قيل
وان قيل لا يجوز النصب فيه ايضا لان شرط حذف اللام في المفعول له ان يكون فاعله وفاعل معلله واحدا

وههنا ليس كذلك لان المضطر الشاعر والجواز صفة الترخيم فيل انه مفعول له لفعل الترخيم دون نحو الترخيم
والتقدير يعنى الترخيم في غير المنادى للاضطرار اى لاضطرار الشاعر والمرخم والمضطر واحد ويمكن رفعه
على انه خبر مبتدا محذوف بحذف مضاف اى هو في غيره اثر ضرورة او هو خبر على المبالغة على نحو زيد عدل
فاذا لم يجز به لم يلزم منع رفعه كما ظن بعض الشارحين **وهو** اى الترخيم **حذف في آخره**
اى آخر الاسم **تخفيفا** مفعول له لاجل التخفيف فان قيل هذا الحد يصدق على نحو يد ودم وقاض وغاز
قيل معناه حذف في آخره تخفيفا الا انه نوع تصريف وسماع لغوى او يراد بالحذف في آخره في حال التركيب
دون الافراد فلا يرد حذف الاواخر في يد ودم ونحوهما ثم لما فرغ عن تعريف الترخيم شرع في بيان شرطه
فقال **وشرطه** اي شرط جواز الترخيم في المنادى **ان لا يكون** المنادى **مضافا** لان آخر
المضاف وسط حكما والترخيم يختص بالآخر والمضاف اليه غير المنادى فلا مساغ للترخيم في جزئه وما جاء
في يا صاحبي شاذ **ولا يكون مستغاثا** ولا مندوبا لان المطلوب فيهما مد الصوت ولهذا
زيد في آخرهما الالف لاظهار الاستغاثة والتفجع والحذف ينافيه ولم يذكر المندوب لانه غير المنادى عند
المصنف بدليل انه عرف المنادى على نمط خرج منه المندوب لانه غير مطلوب الاقبال ولا يجوز ترخيم
غير المنادى في السعة فلا حاجة الى ذكرها ينافيه **ولا يكون جملة** نحو يا تابط شرا وبا برق نحره
لان الاعلام المنقولة عن الجملة تحكى كما هي ثم لما فرغ عن بيان شرطه العدمى شرع في بيان شرطه الوجودى فقال
ويكون اى وشرطه ان يكون المنادى **اما علما زائدا على ثلثة احرف**
اما كونه علما فلعدم الاشتباه فيه لشهرته بخلاف غير العلم واما كونه زائدا على الثلثة فلئلا يلزم
اخلال البنية واجاز الكوفيين ترخيم الثلاثى المتحرك الاوسط نحو يا عم في عمر لقيام حركة الوسط مقام
الحرف الزائد كما في منع الصرف نحو سقر وهو ضعيف لان جعل الحركة منزلة الحرف غير مطرد في كل مكان
والا لكان مثل هديد ومهيط غليظ خماسيا وليس كذلك واجاز بعضهم ترخيم الثلاثى الساكن الاوسط
ايضا نحو يا زي في يا زيد لان الاخلال ثبت بعارض الترخيم فلا يعتبر وهو اضعف من ذلك **واما**
بتاء التانيث فحينئذ لا يشترط العلمية ولا الزيادة على الثلثة نحو يا ثب علما او غير علم
لان اخلال البنية حينئذ لو كان لكان من قبل الواضع لان تاء التانيث ليست بداخلة في البنية
بل هي كلمة اخرى فالاخلال ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كذلك فلا يشترط الزيادة على الثلثة
ولا العلمية لعدم الاشتباه حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح فيدل على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علما ثم
لما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع في تفسير كمية المحذوف فقال **فان كان في آخره** اى
في آخر الاسم الذى اريد ترخيمه **زيادتان في حكم الواحدة** صفة زيادتان اي زيادتان +
كائنتان في حكم الواحدة بان يكونا زيدتا معا للمعنى واحد يعنى اجتماعا فيه وسيقا لمعنى واحد
احتراز عن نحو ارطاة فان التاء والالف زيادتان ولكنهما ليستا في حكم الواحدة لان الالف زيدت اولا
للالحاق ثم زيدت التاء للتانيث فلا يقال يا ارط في ارطاة لانهما ليس في حكم الواحدة في الزيادتان و +

وليست الزيادتان في حكم الواحدة فكيف يستقيم الظرفية فقيل هو الظرف اعتباري لا حقيقي او الالف بارئة
محمولة على القلب **كأسماء** وزنه فعلاء واصله وسماء من الوسامة فقلبت الواو همزة كما في احد و اناة ففي
اخره زيادتان وهي الالف والهمزة في حكم الواحدة **وكذا** الالف والنون في **مروان** يعني ان الالف
والهمزة في الاسماء زيد تاما معا للمعنى للتانيث والالف والنون في مروان زيد تاما معا لمعنى التذكير وكذا ياء
النسبة في بصري والالف والنون في زيدان والواو والنون في زيدون والالف والتاء في هندات
يقال فيهما يا اسم ويا مرو ويا بصر ويا زيد ويا زيد ويا هند **او** عطف على قوله زيادتان اي او كان في اخر الاسم
الذي اريد ترخيمه **حرف صحيح قبله** اي قبل ذلك الحرف **مدة** والمدة حرف علة
ساكنة حركة ما قبلها يوافقها والمراد بالمدة ههنا المدة الزائدة لئلا يرد نحو مختار فانه لو رخم لا يحذف منه
الا الراء لان الالف اصلي **وهو الاكثر** الواو للحال اي والحال ان الاسم الذي في آخره حرف صحيح
قبله مدة اكثر **من اربعة احرف** نحو منصور وعمار وادريس وفيه احتراز عن نحو سعيد و
ثمود وعماد فانه لا يحذف منهما حرفان لئلا يلزم اخلال البنية بحذف الحرفين وقوله **حذفتا**
جزاء الشرط اي حذفت الحرفان فاذا رخم نحو منصور وعمار وادريس قيل يا منص ويا عم ويا ادر فان
قيل يدخل في هذا القسم اسماء ومروان ايضا لان في اخرهما حرف صحيح قبله مدة فما وجه ذكر القسمين
قيل بين القسمين عموم وخصوص من وجه اذ ربما يصدق القسم الاول دون الثاني كبصري وربما +
يصدق الثاني دون الاول كمنصور وربما يجتمعان كاسماء ومروان فلذا لم يكتف بذكر احد القسمين **وان**
كان الاسم الذي اريد ترخيمه **مركبا** غير المركب الاضافي والاسنادي كبعلبك وخمسة عشر علمين
حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزول
الاسم الاخير منزلة تاء التانيث في كونهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء من الكلمة **وان كان**
الاسم المرخم **غير ذلك** اي غير ما فيه زيادتان في حكم الواحدة وغير ما في اخره حرف صحيح قبله مدة
هو اكثر من اربعة احرف **فحرف واحد** اي فالمحذوف منه حرف واحد لحصول المقصود
وعدم ما يوجب حذف اكثر من حرف واحد انما اتى هنا ـــــ بـ ـــــ الجملة
الاسـ ـــــ مية لكون هذا القسـ ـــــ
كثيرا مستمرا فيقال في يا حارث يا حار **وهو** اي المحذوف للترخيم من اي منادى كان **في**
حكم الثابت اي الموجود **على** الاستعمال **الاكثر** فيبقى ما قبله كما كان **فيقال**
الفاء للتعقيب اي لانه يقال او جواب شرط محذوف اي واذا كان كذلك فيقال او للعطف على الاسمية
السابقة ماولة بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال **يا حار** بكسر الراء في يا حارث
ويا ثمو بواو ساكنة بعد ضمة في يا ثمود ولو جعل المحذوف منسيا والواو اخر الواجب قلبها
ياء وكسر ما قبلها لوقوعها طرفا بعد ضمة كادل **ويا كرو** بواو مفتوحة بعد فتحة ولا تقلب الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لتحقق المانع وهو وقوع الساكن بعدها وهو الالف المحذوف الذي في حكم الثابت

ولم يكن في حكم الثابت لقلته او الفاء ونقيل يا كرا لارتفاع المانع **وقد يجعل** المرخم او ما بقي بعد الحذف +
اسما برأسه اي اسما مستقلا بنفسه غير مبني على ما كان يجعل المحذوف شيئا كانه لم يحذف
عنه شئ فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل **فيقال يا حار**
بالضم في يا حارث على انه اسم برأسه كانه اسم مفرد معرفة فيضم **ويا ثمي** في يا ثمود لانه لما جعل ثمو
اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كما في ادل **ويا كرا** في يا كروان
لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الفا لتحركها و
انفتاح ما قبلها **وقد استعملوا** اي استعمل العرب **صيغة النداء** اي حرف
النداء وهي يا فقط **في المندوب** اي في الاسم الذي يندب مسماه اي يبكى عليه لاشتراكهما
في الاختصاص بكون كل منهما مدعوا **وهو** اي المندوب الاسم **المتفجع عليه**
اي الاسم الذي يتفجع اي يتحزن لاجله **بيا او وا** الجار والمجرور صفة المتفجع عليه والباء
للالصاق اي المتفجع عليه الملتصق بيا او وا وفي جعل الباء للسببية او الاستعانة نظر لان يا
وا ليسا سببين للتفجع اذ لا تأثير لهما فيه فلا يكون للسببية ولان باء الاستعانة تدخل في آلة الفعل
نحو كتبت بالقلم ولا يتوهم كون يا وا آلة للتفجع فان قيل لم يذكر المتفجع منه نحو واويلاه وامصيبتاه
واخزناه وا حسرتاه ونحو ذلك فلو قال هو المتفجع عليه او منه بيا او وا لكان اولى قيل هو داخل في +
المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره على حدة **واختص** للمندوب **بوا** يحتمل ان يكون الباء
داخلة في المختص دون المختص به اي انفرد وا بالمندوب يعني لا يدخل وا غير المندوب ويحتمل ان يكون
الباء داخلة في المختص به دون المختص كما هو الاصل اي افرد المندوب بوا غالبا لكونه نصا على المندوب
بخلاف يا فانه ليس بنص عليه فكان المندوب به قليلا **وحكمه** اي حكم المندوب **في الاعراب
والبناء** تميز اي من حيث الاعراب والبناء مثل **حكم المنادى** اي حكم اعراب
المندوب وبنائه مثل حكم اعراب المنادى وبنائه لانه لما جرى مجرى المنادى صيغة جرى مجراه
في احكامه ولاشتراكهما في الاختصاص بكون كل منهما مدعوا يعني ان كان المندوب مفردا معرفة
يضم وان كان مضافا او مضارعا له ينصب ولا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف وكذلك توابعه
كتوابع المنادى **ولك زيادة الالف** اي جاز لك او جاز لك زيادة الالف
في آخره اي آخر المندوب سواء كان مع يا او وا لمد الصوت المطلوب في الندبة فقوله زيادة +
الالف مبتداء مقدم الخبر او فاعل جار المقدر واضافة الزيادة الى الالف من باب اضافة المصدر
الى المفعول **فان خفت اللبس** اي لبس ذلك اللفظ بغيره عدلت
عنها الى غيرها من حروف المد مناسبا لما في آخر الاسم من كسرة او ضمة فاذا ندبت غلامك بخطاب
المونث **قلت واغلامكيه** بالياء اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكاه لزم
اللبس بخطاب المونث بخطاب المذكر فزيدت الياء المناسبة لحركة الكاف واذا ندبت غلامكم

بخطاب الجمع قلت **واغلامكموه** بالواو اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكماه لم يلتبس
خطاب الجمع بخطاب التثنية زيدت الواو للمناسبة بحركة الميم اذ الميم اصله الضمة وقيل لم زيدت
الواو للمناسبة الجمع **ولك الهاء في الوقف** اي جاز لك وجاز لك زيادة الهاء
اي هاء السكت لبيان حرف المد وهي الالف في الوقف لا في الدرج واختير الهاء مع زيادة الالف
والواو والياء فيقال وازيداه واغلامكموه واغلاميه فالهاء مبتدأ متقدم الخبر او فاعل جاز
المقدر وقوله في الوقف ظرف قوله لك او ظرف جاز المقدر او ظرف الزيادة المقدرة المضافة الى الهاء
ولا يندب الا المعروف مستثنى مفرغ اي لا يندب اسم الا الاسم المشهور والمعلوم
وهو الذي يعرف ذاته ومسماه سواء كان علما او غير علم فلو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان
معروف غير علم جاز ندبته فلذلك جاز وامن حفر بئر زمزماه لانه بمنزلة واعبد المطلباه من حيث انه
حافرها وقد اشتهر بذلك اشتهار العلم وذلك لانه اذا كان معروفا كان النادب معذورا في ندبته والتفجع
عليه لان ندبته لاظهار الجزع والا لم يكن ذلك يحصل بالمعروف **فلا يقال وارجلاه**
لرجل غير معين اي فلا يقال هذا اللفظ **وامتنع** عطف على قوله لا يندب دون قوله فلا
يقال لانه نتيجة لما سبقت فلو عطف هذا عليه لزم ان يكون هذا نتيجة لما سبق ايضا وليس كذلك
اي امتنع هذا القول وهو **وازيد الطويلاه** بالحاق الف الندبة في صفة المندوب
لان الف الندبة انما يلحق الاسم المتفجع عليه وهو قد تم بالموصوف والصفة ليست من جملته
بل هي اسم اخر جيء للتوضيح ولانها غير ممتزج بالموصوف حيث جاز الفصل بغير الظرف بينهما في سعة
الكلام كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم فلو الحق ذلك في الصفة الحق في غير المندوب فلا
يقال وازيد الطويلاه بل يقال وازيداه الطويل بخلاف المضاف اليه حيث الحق الف الندبة به يقال
واامير المؤمنيناه واعبد المطلباه لان المضاف والمضاف اليه جعلا كالشيء الواحد بجملته فالمضاف
اليه مع المضاف كالزاي من زيد لشدة امتزاجهما حتى امتنع الفصل بينهما في السعة واما قراءة ابن عامر قتل
اولادهم شركائهم برفع قتل ونصب اولادهم وجر شركائهم والفصل بين المضاف وهو القتل والمضاف
اليه وهو شركائهم بالمفعول وهو اولادهم فمردود على الشذوذ **خلافا ليونس** اي يخالف هذا
القول يونس خلافا فانه اجاز الحاق علامة الندبة في صفة المندوب كالمضاف اليه لان الاتحاد بين
الصفة والموصوف معنى لا يقصر في ذلك عن الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه لفظا وذلك
لان الصفة عين الموصوف لان الطويل في قولك زيد الطويل عين زيد وزيد في قولك غلام زيد
غير الغلام والامتزاج المعنوي اقوى من الامتزاج اللفظي فالحاق [illegible]
ه باعتبار الامتزاج المعنوي بالطريق الاولى وجوابه ان الالحاق امر لفظي والامتزاج اللفظي في المضاف
لا في الصفة **ويجوز حذف حرف النداء لقيام قرينة الا مع اسم الجنس**
ظرف اي في جميع الازمان الا زمان مقارنته اسم الجنس او حال اي في جميع الاحوال الا مقارنا مع اسم

الجنس غير ايّ والمراد من الجنس ما لايكون بالالف واللام اي ما كان نكرة قبل النداء ولان نداءه لم يكثر

كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى فيلتبس المنادى بغيره ولان

المعرف للجنس هو حرف النداء فلو حذف لزم لبس المعرفة بالنكرة ولان يا فيه نايبة عن اللام في التعريف

فلو حذف يلزم فيه حذف النايب والمنوب وللقايل ان يقول فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز حذف حرف

النداء فيما يجوز حذفه لان حرف النداء نائب مناب ادعو فاذا احذف حرف النداء لزم حذف النائب

والمنوب اللهم الا ان يقال ان حذف حرف النداء ليس من باب حذف النائب والمنوب بل من باب

المقدر كما في المستثنى للفرغ نحو ما جاء في الا زيد **و الا مع اسم الاشارة** لانه كاسم الجنس

في الابهام فلا يقال رجل ولا هذا بتقدير يا رجل ويا هذا **و الا مع المستغاث والمندوب**

لان المطلوب فيهما امتداد الصوت لانهما للاستغاثة والتفجع والحذف ينافيه واعلم ان حرف +

النداء يجوز حذفها من العلم وايّ والمضاف ومن الموصول **مثل** قوله تعالى **يوسف**

اعرض عن هذا اي يا يوسف بقرينة المقام **ومثل ايها الرجل** اي يا ايها الرجل

لان صورة ايها يختص بالنداء ومثل من لا يزال محسنا احسن اليّ اي يا من لا يزال ومثل قوله تعالى

ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة اي يا ربنا **ومثل** قولهم **اصبح ليل و** قولهم

افتد مخنوق و قولهم **اطرق كرا** ان النعامة في القرى هذا جواب سوال يرد وهو

ان ليل في قول العرب اسم جنس مع انهم حذفوا منه حرف النداء وكذا مخنوق وكذا كرا وجوابه

انه شاذ لا يقاس عليه ومعنى اصبح ليل ادخل في الصباح يا ليل او صر صبحا يا ليل فالمعنى الاول

او للصيرورة هذا في الاصل قول المراة التي طرقها امرء القيس مستغيثة الى الليل بالانقضاء لتتخلص منه ثم

صار مثلا يضرب في شدة طلب الشيء ومعنى افتد مخنوق افتد نفسك يا مخنوق اي اعط الفداء وخلص

نفسك يا مخنوق اي يا من صار مخنوقا هذا مثل في التحريض على تخليص النفس من الشدائد ومعنى

اطرق كرا اخفض عنقك يا كروان لتصاد فان من هو اكبر منك وهو النعامة قد صيد وحمل من

البدو الى القرى وقيل معناه اسكت وانظر الى الارض يا كروان فان من هو اعلى واقوى منك قد صيد

وحمل من البدو الى القرى يقال اطرق الرجل اذا اسكت ونظر الى الارض والكروان طاير ضعيف طويل +

العنق وقيل هذا القول رقية للعرب يصادون به الكروان وذلك لان الكروان يخاف من النعامة اذا لم

ير النعامة يمشي على هيئته يمد عنقه ويرفع راسه فاذا رآها يلتصق بالارض كيلا تراه فصار مثلا يضرب

فيمن لم يتخصص صنيعا بالانقياد اذ انقاد من هو اعلى واقوى منه وفي كرا شذوذ من ثلثة اوجه

حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم وحذف الهاء اسما بر اسه على ما سبق بيانه **وقد**

يحذف المنادى لقيام قرينة دالة عليه حاضرة ومنسية **جوازا** اي حذفا جائزا

مثل قراءة الكسائي **الا يا اسجدوا** فانه يخفف الا على انه حرف تنبيه ويقف على يا وهو

حرف نداء ويبتدى اسجدوا بضم الهمزة فعلى هذه القراءة كان المنادى محذوفا اي الا يا قوم اسجدوا والقرينة

امتناع دخول حرف النداء على الفعل بخلاف قولهم الا انسيهم دا بتشديد الا وانسيهم ولا على صيغة للمضارع فلذا ليس من هذا الباب **و** الباب **الثالث** من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به **ما اضمر عامله على شريطة التفسير** اى اسم الذى اضمر اى ترك عامله اضمارا واقعا على شرط تفسير ذلك العامل بلفظ ما بعده او بمعنى لفظ ما بعده اعبدلا بزهومو لفظا مانعهما يجب حذفه لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر واضافة الشريطة الى التفسير للبيان اى شرط هو تفسيره بما بعده **وهو** اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير **كل اسم** منصوب ثبت **بعده فعل** مبتدا وقوله بعده خبره وفاعل قوله بعده والجملة صفة اسم **او شبهه** عطف على قوله فعل اى شبه الفعل وهو اسما الفاعل والمفعول دون المصدر والصفة المشبهة وافعل التفضيل والشبه بمعنى المشابه كالمثل بمعنى المماثل وقوله **مشتغل عنه** صفة فعل بدليل افراد الضمير كذا قيل وفيه نظر لان الاشتغال فى شبه الفعل شرط ايضا فكيف يكون صفة فعل وحده بل الصواب انه صفة فعل او شبهه وانما افرد الضمير لان العايد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يجب افراده لان او لاحد الامرين غير معين فيكون صفة لاحد المذكورين ايهما كان اى معرض كل واحد منهما عن ذلك الاسم **بضميره** اى بسبب نصبه فى ضمير ذلك الاسم نحو زيدا ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمير ذلك الاسم **او** بسبب نصبه فى **متعلقه** الضمير عايد الى الاسم اى متعلق ذلك الاسم نحو زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام وقيل الضمير عايد الى الضمير وهو اولى لقربه اى متعلق ضمير ذلك الاسم وهو الغلام المضاف الى ضميره فان الغلام متعلق بضمير ذلك الاسم ومتعلق ضميره قد يكون مضافا اليه اى الى ذلك الضمير كما فى هذا المثال او موصوفا بعامله اى بعامل ذلك الضمير نحو زيدا ضربت رجلا يحبه او موصولا بعامله اى بعامل ذلك الضمير نحو زيدا ضربت الذى يحبه وغير ذلك من المتعلقات **لو سلط** الجملة الشرطية صفة ثانية لفعل او شبهه اى لو سلط نفس ذلك الفعل او شبهه لفظا **عليه** اى على ذلك الاسم **هو** تاكيد لضمير سلط وانما اكده ليصح ان يعطف عليه قوله **او مناسبه** اى لو سلط مناسب ذلك الفعل او شبهه فى موضعه **لنصبه** اى نصب ذلك الفعل او شبهه ذلك الاسم ومناسبه ما هو بمعناه او لازمه فيدخل نحو زيدا ضربت غلامه وزيدا مررت به وزيدا جلست عليه فان كل واحد منها لم ينصب زيدا بعد التسليط ولكن ينصبه مناسبه وهو اهنت وجاوزت ولابست وانما قيدنا بقولنا لفظا لان كلمة لو تقتضى انتفاء ما دخلت عليه والتسليط ثابت تقديرا فلا بد من تقييده و فى قوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه احتراز عن الاسم الذى لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذى يتوسط بينه وبين الفعل الناصب حرف له صدر الكلام كما النافية وحرف الاستفهام واحد الحروف المشبهة بالفعل وحرف الشرط والتحضيض ولام الابتداء ونحوها مثل قولك زيد ما ضربته وزيد اضربته واما زيد فانى اكرمه

وكذا البواقي فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكن لا يجوز تسليط الفعل ولا مناسبه عليه كيلا يعمل
ما في حيز هذه الحروف عليها واحترازا عن الاسم الذي لا يجوز تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث
المعنى كقوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر كما سيجيء **مثل زيدا ضربته** نظير ما اشتغل
عنه بضميره لو سلط عليه بنفسه لنصبه **وزيدا ضربت غلامه** نظير ما اشتغل عنه بمتعلقه لو سلط عليه لا بمعناه لنصبه
وزيدا مررت به نظير ما اشتغل عنه بضميره المجرور لو سلط عليه معناه
وهو جاوزت لنصبه **وزيدا حبست عليه** اي انتظرته لاجله نظير ما اشتغل
عنه بضميره لو سلط عليه لازم معناه وهو لابست لنصبه **ينصب** تفصيل لقوله
مثل زيدا ضربته الى آخره اي كلا ينصب **بفعل محذوف يفسره** صفة اي يفسر
ذلك الفعل **ما بعده** من فعل او شبهه او مناسبه المشتغل بضميره او متعلقه
اي يفسره ما بعده يعني المراد بما بعده **ضربت** في زيدا ضربته لامكان تقديره **و
اهنت** في زيدا ضربت غلامه اي اهنت زيدا ضربت غلامه لانه لازم معناه لان
اهانة المولى من لوازم ضرب غلامه وان قدرت ضربت كذبت لانك ضربت غلامه لا زيدا
وجاوزت في زيدا مررت به لانه بمعناه لان معنى مررت المتعدي بالباء جاوزت
اي جاوزت زيدا مررت به وان قدرت مررت لا ينصبه لانه لا يتعدى بنفسه **ولابست**
في زيدا حبست عليه لانه لازم معناه لان كونه محبوسا لاجله يستلزم كونه ملابسا وملازما له
فالحاصل انه اذا امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر وان لم يمكن فان امكن تقدير معنى
الفعل المفسر قدر وان لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر **ويختار الرفع** فيه اشارة
الى جواز النصب اي يجوز النصب ويختار الرفع في الاسم المذكور اعني الاسم الذي بعده فعل او شبهه
مشتغل عنه بضميره او متعلقه **بالابتداء** اي بكونه مبتدأ **عند عدم** اي عند
انتفاء **قرينة خلافه** اي خلاف الرفع وفيه نظر لان انتفاء قرينة خلاف الرفع يجب الرفع
لانه يختار فاجيب بان المضاف محذوف اي عند عدم قرينة خلاف اختيار الرفع من قراين وجوب
النصب واختياره ومساواته الرفع ووجوب الرفع لانه اذا عدم قراين خلاف اختيار الرفع كان
الرفع راجحا نحو زيد ضربته فان الرفع والنصب جائزان فيه لوجود قرينة جواز كل واحد منهما لكن
قرينة خلاف اختيار الرفع منتف وقرينة اختيار الرفع متحقق وهي السلامة عن الحذف اذ في
النصب يلزم حذف الفعل الناصب والاصل عدم الحذف **او عند وجود قرينة
اقوى منها** اي من قرينة خلاف الرفع يعني يوجد قرينة الرفع وخلافه لكن قرينة الرفع
اقوى من قرينة خلافه **كاما** المقارن **مع غير الطلب** نظير لقوله عند وجود اقوى منها
نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فان الجملة الفعلية السابقة قرينة النصب لانه على تقدير
النصب يكون عطف الجملة الفعلية على الفعلية فيتناسب الجملتان واما التي تضمنت معنى

الابتداء قرينة الرفع لانها لتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها لفظا الا الاسم لكن قرينة الرفع
اقوى لسلامته عن الحذف الذى يلزم فى النصب فكان الرفع مختارا وانما قيد بقوله بغير الطلب
احترازا عن اما مع الطلب نحو رايت القوم فاما زيدا فلا تكرمه فان فى هذه الصورة يختار النصب لان
قرينة الرفع ليس باقوى من قرينة النصب لمعارضته لزوم كون الانشاء خبرا سلامته الحذف لكن
الحذف اهون من لزوم كون الانشاء خبرا لان الحذف كثير شايع ووقوع الانشاء خبرا بعيد جدا
حتى ذهب البعض الى انه لا يقع خبرا بدون تاويل فكان قرينة النصب اقوى منها فاختير النصب
لان من ابتلى ببليتين يختار اهونهما فان قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهى والاستفهام والتمنى و
الدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهى والدعاء فقط فكيف اطلق الطلب قيل شرط ما اضمر
عامله على شريطة التفسير ان يصح تسليط المفسر على ما قبله وغير الامر والنهى والدعاء يمتنع +
تسليطها على ما قبلها لتضمنها صدر الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة الى التقييد
فان قيل لو قال كاما مع الخبر لكان اخصر فما وجه الاطناب قيل لان فى قوله غير الطلب اشارة الى انتفاء
المعنى الموثر فى اختيار النصب لان المعنى الموثر فى اختيار النصب بعد اما هو الطلب حيث يلزم فى
الرفع وقوع الطلب خبرا كما بينا وهذا المعنى منتف هنا اى فى غير الطلب فاختير الرفع **واذا**
للمفاجاة عطف على اما اى وكاذا للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد لقيته فان الجملة الفعلية السابقة
قرينة للنصب واذا المفاجاة التى تقع بعدها الجملة الاسمية غالبا قرينة الرفع لكن هذه القرينة
اقوى للسلامة عن الحذف فاختير الرفع فان قيل قد ذكر الشيخ فى بحث الظروف ان اذا المفاجاة يلزم
بعدها الجملة الاسمية ويفهم ههنا رجحانها لا لزومها وهذا تناقض قيل اراد باللزوم فيه الغلبة
او اللزوم الاستعمالى الاختيارى المبنى على الترجيح لا اللزوم الحقيقى فلا تناقض او يقال ان القياس يقتضى
وجوب الرفع بعد اذا للمفاجاة للزوم الجملة الاسمية بعدها فى غير هذا الموضع لكن النصب فى هذا الموضع
انما جاز بناء على السماع **ويختار النصب** مع جواز الرفع فى الاسم المذكور **بالعطف**
اى بعطف الجملة التى وقع فيها الاسم الذى بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره **على** +
جملة فعلية للتناسب بين الجملتين اى بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف
عليها نحو خرجت فزيدا لقيته فان السلامة عن الحذف قرينة الرفع وعطف الفعلية على الفعلية قرينة
النصب وقد ترجحت هذه القرينة لان الحذف وان كان خلاف الاصل لكنه كثير شايع بخلاف +
المخالفة بين الجمل فى الاسمية والفعلية فانها قليلة جدا فاختير النصب **ويختار النصب** مع جواز
الرفع فى الاسم الذى وقع **بعد حرف الاستفهام** نحو ازيدا ضربته **وبعد حرف النفى**
نحو ما زيدا ضربته **وبعد اذا الشرطية** اى المنسوبة الى الشرط نحو اذا زيدا ضربته يضربك
وبعد حيث نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وانما خص اذا وحيث من بين ساير ادوات
الشرط لان ساير ادوات الشرط يجب النصب بعدها لو دخلت على مثل هذا الاسم كما ياتى وللبحث

اوجب النصب بعد اذا الشرطية ايضا كان الشرطية **وفي الامر** عطف على قوله بعد اي يختار النصب
في وقت وقوع الامر **والنهي** بعد الاسم المذكور نحو زيدا اضربه ونحو زيدا لا تضربه **اذ هي**
اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي **مواقع الفعل**
اي مواضع وقوع الفعل لان النفي والتردد الداعي الى الاستفهام في الغالب يلحقان الافعال دون
الذوات وكذا معنى الشرط الذي تضمنه اذا وحيث مع عدم رسوخهما في الشرط وكذا ما قبل الامر
والنهي موضع وقوع الفعل لئلا يقع الانشاء خبرا فلا جرم يختار النصب بتقدير الفعل بخلاف ساير
الادوات فانها راسخة في الشرط فوجب الفعل بعدها فلا جرم يجب النصب بعدها بتقدير الفعل
اذا دخلت على مثل هذا الاسم ليحط رتبة ما ليس براسخ في الشرط عما هو راسخ فيه **وعند**
عطف على قوله في الامر اي ويختار النصب في الاسم المذكور عند **خوف لبس المفسر**
بالصفة يعني ان ما يكون مفسرا على تقدير النصب يلتبس بالصفة على تقدير الرفع وبالصفة
لم يحصل المقصود **نحو** قوله تعالى **انا كل شيء خلقناه بقدر** بنصب كل شيء
على انه مفعول لخلقناه المحذوف الذي يفسره المذكور وقوله بقدر حال ولا محل له من
الاعراب والمعنى انا خلقنا كل شيء حال كونه كائنا بقدر فيفيد الآية المعنى المقصود وهو عموم صفة
القدر في جميع المخلوقات اما لو رفع على الابتداء وجعل قوله خلقناه خبرا لقوله كل شيء وبقدر حالا
والمجموع خبران فيفيد الآية المعنى المقصود ايضا حيث يصير معناه كل شيء مخلوق لنا حال كونه
كائنا بقدر وهو المقصود لكنه يحتمل ان يغلط بعض فيجعل خلقناه صفة مخصصة لكل شيء على ما
هو الظاهر في الصفة وبقدر خبرا لقوله كل شيء فيكون المعنى كل شيء هو مخلوقنا كائن بقدر وهذا
ليس بمقصود حيث يكون قوله خلقناه حينئذ قيدا على ما هو الظاهر في الصفة فيوهم كون بعض
الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية فالحاصل
انه على تقدير الرفع يحتمل ان يكون قوله خلقناه خبرا لكل شيء فلا يفوت المقصود ويحتمل ان
يكون صفة له فيفوت المقصود فلم يكن الرفع اولى لما فيه من التباس المقصود بغيره فكان
النصب اولى لما فيه من النص على المقصود وبهذا حصل الجواب عن الاشكال الذي اورده صاحب
الرضي في هذا المثال حيث قال لا فرق بين النصب والرفع من جهة المعنى سواء جعلت خلقناه خبرا
او صفة وذلك لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كلا او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة
مع الرفع او خبرا عنه وذلك لان قولهم خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم الشيء لانه
تعالى لم يخلق جميع الممكنات التي لا تتناهى ويقع على كل واحد منها اسم الشيء فمعناه على تقدير ان
يجعل خلقناه خبرا له كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى تقدير ان يجعل صفة له كل شيء مخلوق كائن بقدر
والمعنيان واحد الى هنا حاصل كلامه فان قيل ينبغي ان يجوز هنا الوجهان على سبيل التساوي
اي النصب على انه مفعول به باضمار عامله على شريطة التفسير والرفع على انه مبتدأ وخلقناه خبره

وتقلم حاله كما جاز الوجهان فى اما يرزيد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره فان
قيل ينبغى ان يجب النصب اذ التحرز عن اللبس واجب قيل هذا وهم اللبس لا اللبس ولذا سماه خوف اللبس
ويستوى الامران اى الرفع والنصب فى الاختيار اى ايا قصد منهما يكون مختارا
فى مثل زيد قام وعمرو اكرمته اى فيما اذا عطفت الجملة التى وقع فيها ذلك الاسم
على جملة ذات وجهين وهى الجملة الاسمية التى خبرها الجملة الفعلية فانها ذات وجهين احدهما كونها جملة
اسمية وهى الجملة الكبرى اعنى المبتدا والخبر والثانى كونها جملة فعلية وهى اعنى الفعل والفاعل
فيصح رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيما بين
الجملتين فى الاسمية والفعلية ففى الرفع تكون الجملة اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهى
اسمية وفى النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهى فعلية فان قيل على تقدير النصب فى
العطف على الصغرى يلزم حذف الفعل وعلى تقدير الرفع والعطف على الكبرى لا يلزم ذلك فكان
الرفع راجحا لسلامته عن الحذف قيل قد عورضت سلامة الحذف بقرب المعطوف عليه على تقدير
النصب فاستوى الوجهان كذا فى الشرح وفيه نظر لانها اذا عطفت على الكبرى فهى ايضا قريبة
غير مفصولة بين الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها بشئ اخر فلا يتفاوتان قربا ثم اجيب سلمنا انهما لا يتفاوتان
قربا وبعدا باعتبار عدم الفاصل لكن معنى العطف اعادة الكلام على كلام سابق فيعتبر فى العطف ابتداء
الكلام السابق لا انتهاؤه فمسافة ابتداء المعطوف عليه ان كان قريبا فقريب وان كان بعيدا فبعيد
وان كان انتهاء المعطوف عليه متصل غير منفصل فى كلا الصورتين والاولى ان يقال
ان قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض له وان قصد العطف على الصغرى فحينئذ
لا يخلو اما ان رفع على انه عطف اسمية على فعلية او نصب على انه عطف فعلية على فعلية وفى كلا
الوجهين خلاف الاصل اذ فى عطف الاسمية على الفعلية لزم عدم التناسب بين الجملتين
وفى عطف الفعلية على الفعلية لزم حذف الفعل لكن حذف الفعل اهون من عدم التناسب
لان الحذف كثير الاستعمال وعدم التناسب قليل الوجود فى كلام العرب فالحذف الذى
هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب الذى هو قليل الوجود فاختير النصب ولم يعتبر
هذا المعارض فاستوى الوجهان فى الاختيار فافهم فان قيل لا يصح العطف على الصغرى فى المثال
المذكور لاشتراط صلاحية المعطوف على الخبر ان يكون خبرا وهنا ليس كذلك لان الجملة اذا وقعت
خبرا وجب فيه الضمير العائد الى المبتدا ولیس فى المعطوف هنا ضمير يعود اليه اذ التقدير واكرمت
عمرا قيل هذا بعض التركيب وتمامه ان يقال زيد قام وعمرا اكرمته عنده او فى داره او نحو ذلك و
انما ذكر بعض التركيب ولم يذكر الضمير لان غرضه تبيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال
انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع على ان المناقشة فى المثال ليس من داب
المحصلين **ويجب النصب** فى الاسم المذكور **بعد حرف الشرط** سواء

كان صريحاً كما في ان ولو غير امّا او تضمناً كما في متى ومهما وحيثما الا اذا لم يكن راسخاً في الشرط كاذا الشرطية
وحيث واذا يجب النصب بعدهما لان الشرط يستلزم الفعل وذلك لان الشرط انما يدخل فيما كان
فيه احتمال وتردد وما ذلك الا في الافعال بخلاف امّا فانها وان كان حرف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها
على ما تقدم **و بعد حرف التحضيض** وهي هلّا والا ولولا ولوما وانما يجب النصب بعدها
لاختصاصها بالفعل لانها وضعت للوم والتوبيخ على ترك الفعل اذا دخلت على الماضي وعلى الحث
والتحريض على الفعل اذا دخلت على المستقبل فاذا وقع بعدها اسم وجب ان يقدّر فعل
ناصب له يفسره ما بعده لئلا يخرج عن وضعها وهو اختصاصها بالفعل **نحو ان زيداً**
ضربته ضربك مثال حرف الشرط اي ان ضربت زيداً ضربك **و الا زيداً ضربته**
مثال حرف التحضيض اي الا ضربت زيداً ضربته **وليس مثل ازيد ذهب به منه**
خبر ليس اي ليس هذا التركيب من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه ان لو سلط
الفعل الواقع بعده او مناسبه عليه لنصبه وهنا ليس كذلك لان ذهب به على بناء
لفظ الماضي المجهول لو سلط على زيد لم ينصب هو زيداً وكذا لو سلط مناسبه واذا كان
كذلك **فالرفع** مبتداء محذوف الخبر او فاعل فعل محذوف اي فالرفع واجب اذ فيجب الرفع
على الابتداء **وكذلك** اي ومثل قوله ازيد ذهب به قوله تعالى **وكل شيء فعلوه**
في الزبر اي في انه ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وفي وجوب الرفع
لانه لم يتحقق فيه معنى التسلط لانه لو سلط عليه قوله فعلوا افسد المعنى حيث يصير المعنى
فعلوا كل شيء في الزبر اي في كتب الحفظة وهي صحف اعمال الناس وهم لم يفعلوا فيها شيئاً فيكون كل
شيء مبتداء وفعلوه صفة لشيء وفي الزبر خبره والمعنى وكل شيء هو مفعولهم كائن في الزبر وهو
المقصود **ونحو** عطف على قوله وكل شيء اي وكذلك نحو قوله تعالى **الزانية**
والزاني في وجوب الرفع + **فاجلدوا كل واحد منهما** +
الفاء بمعنى الشرط عند المبرد ابي العباس يحتمل ان يكون قوله ونحو مبتداء
وقوله الفاء مبتداء ثانياً وقوله بمعنى الشرط خبر المبتداء الثاني والجملة خبر المبتداء الاول وعند
ظرف لقوله بمعنى الشرط لانه ظرف مستقر ويحتمل ان يكون قوله ونحو عطف على قوله كل شيء
فعلوه وقوله الفاء مبتداء وقوله بمعنى الشرط خبر والجملة معللة لقوله وكذلك نحو الزانية
والزاني اي ومثل قوله ازيد ذهب به قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا في انه ليس من
هذا الباب اي من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان جميع شرائط هذا الباب
حاصلا فيه لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بما تعلق بضميره لان قوله تعالى منهما صفة
لقوله كل واحد وقد تحقق فيه معنى التسليط لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كقوله تعالى وربك
فكبر فينبغي ان يختار فيه النصب لوجود قرينة اختيار النصب وهو الطلب الا ان القراء السبعة

لما اتفقوا فيه على الرفع ولم يقرءوا بالنصب الا شاذ فحمل القراءة لاخراجه عن الضابطة المذكورة اي ضابطة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار من حيث ان الرفع في الطلب غير مختار عند تعذر الاية لكون الطلب جملة او لم يفت قال ابو العباس المبرد الفاء بمعنى الشرط وليست زائدة لان اللام في قوله الزانية والزاني بمعنى التي والذي والمبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل تضمن معنى الشرط فلم يكن من هذا الباب لامتناع تسليط ما بعد الفاء الجزائية على ما قبلها فتعين الرفع على انه مبتدأ متضمن معنى الشرط وقوله فاجلدوا خبره بتاويل مقول اي التي زنت والذي زنى مقول في حقهما اجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة بخلاف الفاء في نحو وربك فكبر فانها زائدة وما بعدها يعمل فيما قبلها **و** الكلام **جملتان عند سيبويه** ظرف لمفهوم الكلام اي حكم بكون الكلام جملتين عند سيبويه اذ قوله الزانية مبتدأ وقوله والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما سيتلى عليكم او خبر مبتدأ محذوف على نحو الباب والفصل والتقدير هذا بيان حكم الزانية والزاني وقوله فاجلدوا بيان لحكمهما وهو ابتداء كلام والفاء فيه عنده زائدة او للتفسير فيمتنع التسليط لان جزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فلا يدخل في الضابطة المذكورة وفيه نظر لان حمل الفاء على الزيادة لا يليق بجزالة نظم القران وحملها على التفسير غير ظاهر لانه غير محتاج اليه **والا فالمختار النصب** اي وان لم يحمل على ما حمل المبرد وسيبويه بان يحمل الفاء على الزيادة ويجعل الكلام جملة ولكن كان النصب مختارا كما في القراءة الشاذة لكنه ليس بمختار والا يلزم اتفاق القراء السبعة على غير المختار فيلزم حمل الكلام على ما حمل من كون الفاء بمعنى الشرط او كون الكلام جملتين ليمتنع التسليط لان ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها وكذا اجزاء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى هذا دليل على ما ذكر على صورة القياس الاستثنائي والاستثناء المحذوف وهو قولنا لكنه ليس بمختار سلب التالي وهو كون النصب مختارا فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء الحمل على ما ذكر وسلب انتفاء الحمل على ما ذكر اثباته على نحو قولك ان لم يكن الشمس طالعة فالليل موجود لكن الليل ليس بموجود فالشمس طالعة فان الاستثناء ههنا وهو قوله لكن الليل ليس بموجود سلب التالي وهو وجود الليل فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء طلوع الشمس وسلب انتفاء طلوع الشمس اثباته الباب **الرابع** من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به **التحذير** وانما وجب حذف الفعل العامل في التحذير لعدم الفرصة في ذكره واقتضاء المقام حذفه لان ذلك يقال فيما اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق والقائل يخاف ان اشتغل باظهار الفعل يقع المحذور في البلية فيحذف الفعل ويكتفي بذكر المحذر منه ثم الرابع اسم فاعل لبيان الحال اي رابع الاربعة المذكورة التحذير او للتصيير ان اريد بالنسبة الى الثلثة السابقة اي رابع الثلثة المذكورة فصير الثلثة المذكورة اربعة التحذير وهو في الاصل مصدر ثم صار في الاصطلاح اسما لنوع

لنوع من انواع المفعول به **وهو معمول** اى مفعول به **بتقدير اتق** ونحوه من
احذر وباعد وجانب وتجنب وفي تقدير اتق مسامحة اذ لا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى
نحيته ولو قال بتقدير نحّ او بعّد كان اولى **تحذيرا مما بعده** انتصاب تحذيرا اما
على انه مفعول مطلق وكلمة ما موصولة او موصوفة والظرف صلة او صفة والجملة صفة
لقوله معمول اى محذر ذلك المعمول تحذيرا من الاسم الذى او من اسم ثبت بعد ذلك المعمول و
اما مفعول له للتقدير او لقوله ذكر المحذوف اى ذكر ذلك المعمول المحذر تحذيرا مما بعده واما
ظرف اذ المصدر قد يجعل حينا الى قدر وقت تحذير المعمول مما بعده وفي قوله بتقدير اتق احتراز
عن المعمول الذى لم يكن بتقدير اتق نحو زيدا في جواب من قال من اضرب فانه ليس من هذا الباب
لجواز ذكر فعله وفي قوله مما بعده احتراز عن المعمول الذى بتقدير اتق لكن لا للتحذير مما بعده
نحو اياك في جواب من قال من اتق فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله **او ذكر المحذر
منه مكررا** روى قوله ذكر على لفظ المصدر والماضى المجهول وفي كلتا الروايتين
نظر اما الاولى فلان التحذير اسم لنوع من انواع المفعول به والذكر ليس بمفعول به بل المفعول به
هو المحذر منه المذكور مكررا واما الثانية فلانه ليس فيما يعطف عليه الفعل ولان المعطوف
باو اذا كان مخالفا للمعطوف عليه في الفعل والاسم او كان فيه زيادة على قدر صحة العطف
يكون او اضرابية بمعنى بل نظير الاول نحو انا مقيم او امشى فانه بمعنى بل امشى ونظير الثانى
ما قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اذ لو قيل او لا تطع كفورا لتغير
المعنى وكانت او بمعنى بل لان اظهار الفعل في المعطوف زايد على قدر صحة العطف وههنا
لو عطف قوله او ذكر على قوله معمول لخالف المعطوف عليه في الفعل والاسم فيكون بمعنى
بل وحينئذ يفسد المعنى وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان ويمكن تصحيح كلتا الروايتين اما الاولى
فلان المصدر ان كان على لفظ المصدر المرفوع كان الذكر بمعنى المفعول اى المذكور المحذر منه
مكررا وهذه الاضافة من باب جرد قطيفة اذ الاصل او محذر منه مذكور مكررا فكان عطفا على قوله
معمول فان قيل لو كان عطفا على قوله معمول لزم ان لا يكون القسم الثانى معمولا بتقدير اتق على
تقدير كلمة او التى توجب التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه وليس كذلك بل كل من
القسمين معمول بتقدير اتق قيل التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد و
هو قوله تحذيرا مما بعده فان المحذر في القسم الثانى وان كان معمولا بتقدير اتق لكنه ليس
بمحذر مما بعده وان كان على لفظ المصدر المنصوب كان عطفا على قوله تحذيرا ليحصل كل واحد
من المصدرين حينا اى تقدر وقت تحذير المعمول مما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا
واما الثانية فلان الماضى المجهول يمكن ان يكون عطفا على فعل ناصب لقوله تحذيرا وهو ذكر
المحذوف ان كان ذلك مفعولا له او حذر المحذوف ان كان ذلك مفعولا مطلقا اى سواء

ذكر ذلك المعمول المحذر تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا او حذف ذلك المعمول تحذيرا مما
بعده او ذكر المحذر منه من نوعيه مكررا والجملتان اعنى حذر وذكر مع معمولهما في محل الصفة
لقوله معمول فان قيل الجملة الثانية ليس فيه ضمير يعود الى المعمول فكيف يكون صفة له قيل
الرابطة للجملة الثانية ما ذكرنا من المتعلق مع من البيانية هو قولنا من نوعيه ويمكن ان يكون
عطفا على قوله تحذيرا على جعل المصدر حينيا وتنزيل الفعل منزلة المصدر الحيني اي وقت حذف وقت
تحذير المعمول مما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا ويمكن ان يكون عطفا على الجملة الظرفية
المفسرة بالفعلية وهي قوله بتقدير اتق اي ثبت بتقدير اتق وكان التقابل بين المعطوف والمعطوف
عليه باعتبار القيد وهو قوله تحذيرا مما بعده والا لزم ان لا يكون القسم الثاني بتقدير اتق وفي
قوله او ذكر المحذر منه مكررا احتراز عن قوله الطريق من غير التكرار فانه ليس من هذا الباب
نحو اياك والاسد هذا نظير القسم الاول واصله اتقك والاسد الا ان ضميري
الفاعل والمفعول اذا كانا لشيء واحد وجب ابدال الثاني بالنفس في غير افعال القلوب
فصار اتق نفسك والاسد فلما حذف اتق لضيق المقام حذفت النفس لزوال ضرورة اجتماع
ضميري الفاعل والمفعول فابدل المتصل بالمنفصل لعدم ما يتصل به وقوله والاسد معطوف
على اياك ومعناه اتق نفسك من الاسد واتق الاسد من نفسك اي اتق نفسك ان تتعرض
للاسد واتق الاسد ان يهلكك فان قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن القسمين فينبغي
ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك بل هو ايضا تحذير وقيل هو تابع للتحذير والتوابع خارجة عن
هذه الحدود اذ يدل ذكرها بعد فاعرف **واياك وان تحذف** هذا ايضا
نظير القسم الاول اي اتق نفسك ان تتعرض للحذف واتق الحذف ان يتعرض لنفسك ثم المحذر
في القسم الاول اما ان يكون ظاهرا او مضمرا والظاهر لا يكون الا مضافا الى ضمير المخاطب نحو
راسك والسيف والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما كقول عمر رضي اياي وان يحذف
احدكم الارنب الحذف الرمي بالحصا كما ان الخذف بالخاء والذال المعجمتين الرمي بالحصا اي اياي
وان يرمي احدكم الحصاء الى الارنب اي نحني عن مشاهدة حذف الارنب ونحّ حذفهما عن مشاهدتي
ونحّني عن رمي الحصا الى الارنب ـــــ لان ذلك يفتنها ولا يحل **والطريق الطريق**
نظير المحذر منه مكررا اي اتق الطريق او بعدها وكذا الصبي الصبي والجدار الجدار والاسد الاسد
اي اتق الصبي ان تطأه واتق الجدار ان يسقط عليك واتق الاسد ان يهلكك وتكرار المحذر
منه للتاكيد **وتقول** اي ولك ان تقول فيه عبارة اخرى وهي **اياك من الاسد**
اي بعّد نفسك من الاسد وتقول اياك **ان تحذف بتقدير من** الجار والمجرور
محلا اي ملتبسا بتقدير من اي اياك من ان تحذف اذ حذف حرف الجر من ان وان كثير شايع **ولا
تقول اياك الاسد** بتقدير اياك من الاسد لامتناع تقدير من في الكلام الصريح في تجدد ما لان يحذف واما قول الشاعر اياك اياك المراء فانه

الى الشر دعاء وللشر جالب + يتقدير اياك من المراء فتشاذ + او محمول على ضرورة الشعر والكلام في السعة او على حذف فعل و اياك اياك من باب الاسد الاسد والتقدير اتق نفسك واترك المراء الى الجدال وهذا قول سيبويه والخليل او جار مجرى ان تمارى لان المراء مصدر والمصدر يتقدر بالفعل مع ان فان تقدير اعجبنى ضرب زيدا عجبنى ان ضرب زيد وهذا قول ابى اسحاق الزجاج وفيه نظر لانه على هذا يلزم ان يجوز ذلك فى ساير المصادر نحو اياك الضرب لاشتراك العلة لان كل مصدر يتقدير الفعل مع ان وليس بجايز اللهم الا ان يقال هذا وجه ارتكاب الشذوذ وليس بوجه قياسى وماثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره ولقائل ان يقول ان المراء معرف باللام فلا يصح ان يقدر بان والفعل ولهذا لا يعمل المصدر المعرف باللام على الاكثر لامتناع تقديره بان والفعل ثم لما فرغ عن بحث المفعول به شرع في بحث المفعول فيه فقال **المفعول فيه** الجار والمجرور فى الاصل مفعول ما لم يسم فاعله والضمير عايد الى اللام الموصولة وقوله المفعول فيه اما مبتداء محذوف الخبر اى ومنه المفعول فيه بقرينة ما سبق واما خبر مبتداء محذوف اى هذا باب المفعول فيه فعلى هذين الوجهين يكون قوله **هو ما فعل فيه** جملة مستانفة واما مبتداء خبره ما فعل فيه وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب او المضاف محذوف اى المفعول فيه الا اسم ما فعل فيه اذ المفعول فيه فى الاصطلاح اللفظ الذى سمى شى فعل فيه **فعل مذكور** المراد بالفعل الفعل اللغوى وهو الحدث لا الفعل الاصطلاحى الذى هو قسيم الاسم والحرف فتناول الفعل واسم الفاعل والمفعول والمصدر وفى قوله مذكور احتراز عن نحو يوم الجمعة طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور وقوله **من زمان او مكان** بيان ما والزمان ما يصلح جواب متى والمكان ما يصلح جواب اين والمراد بالزمان والمكان ههنا اعم من ان يكونا حقيقيين او اعتباريين فالحقيقيان نحو قولك سرت يوم الجمعة خلفك فان يوم الجمعة زمان حقيقى وخلفك مكان حقيقى والاعتباريان نحو قولك جلست قدوم زيد او نصب الشمس فان قدوم زيد زمان اعتبارى اذ المصدر قد يجعل حينا والشمس مكان اعتبارى اذ العين قد يجعل مكانا اى جلست وقت قدوم زيد فى مكان ظهور اثر الشمس فان قيل يدخل فى هذا الحد نحو اغتنم اليوم الذى صمت فيه فان اليوم فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور وليس هو مفعولا فيه لفعل الصوم قيل يخرج ذلك بقيد الحيثية لانها منظورة فى جميع الحدود لا سيما الحدود النحوية فتكون المعنى ما ذكر بحيث فعل فيه فعل مذكور واليوم فى المثال المذكور لم يذكر بحيث يفعل فيه فعل الصوم او يقال معناه ما فعل فيه فعل عامل فيه فيخرج ذلك لان فعل الصوم ليس بعامل فيه كذا قيل ولقائل ان يقول فعلى هذين الوجهين كان ذكر قوله مذكور مستغنى عنه الا ان يحمل على التاكيد ثم لما فرغ عن تعريف المفعول فيه شرع فى بيان شرط نصبه فقال **وشرط نصبه** اى نصب المفعول فيه **تقدير فى** لانها اذا اظهرت

لم يكن الا في محل الجر والقائم حرف الجر غير شايع وفيه اشارة الى انه اذا اظهرت نحو قولك خرجت في يوم الجمعة كان
مفعولا فيه لكنه ليس بمنصوب وهذا عند المصنف حيث عرف المفعول فيه على نمط يدخل ذلك
فيه وذهب الجمهور الى ان التقدير في شرط المفعول فيه واذا اظهرت كان مفعولا به بواسطة حرف الجر
لا مفعولا فيه اذ المفعول فيه عندهم هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور
وظروف الزمان كلها اي سواء كان مبهما او محدودا وسواء كانت معرفة او نكرة
يقبل ذلك اي تقدير في او النصب بتقدير في نحو سرت حينا او حين قعودك وخرجت يوما
او يوم الجمعة اضافة الظروف الى الزمان من باب اضافة الساج واسورة الذهب بمعنى من اي
الظروف التي هي الزمان وكلها تاكيد الظروف واللام في الزمان للجنس اي ظروف هذا الجنس وكذا
اللام في المكان وذلك مفعول يقبل وفاعله ضميره العايد الى الظروف والجملة خبر لقوله وظروف
الزمان **وظروف المكان** اي ظروف الذي هو المكان **ان كان مبهما** اي ان كان من الجهات
الست وما الحق بها على تفسير المصنف **قبل** النصب بتقدير في نحو جلست خلفه **والا**
اي وان لم يكن مبهما فلا يقبل النصب بتقدير في فلا يقال صليت المسجد بل يقال صليت في
المسجد وذلك لان المبهم من ظروف الزمان جزء مدلول الفعل كالمصدر فيصح انتصابه به بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه لاشتراكهما في الذات اي في الزمانية والمبهم من المكان محمول
على المبهم من الزمان ايضا لاشتراكهما في الوصف اي في الابهام ولم يحمل المكان المحدود على الزمان
المبهم لاختلافهما في الذات والصفة وكذا لم يحمل على المكان المبهم مع اتحادهما في الذات لان المكان
المبهم محمول على الزمان المبهم فلو حمل عليه المكان المحدود كان بمنزلة الاستعارة من المستعير
والسؤال من الفقير **وفسر المبهم** من ظروف المكان عند الاكثرين من المتقدمين وهو الذي
اختاره المصنف **بالجهات الست** سواء كانت معرفة او نكرة وهي امام وخلف ويمين
وشمال وفوق وتحت وذلك لان قولك جلست خلف زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل ظهره الى
انقطاع الارض وكذا البواقي وفسر البعض المبهم من ظروف المكان بما هو النكرة منها وغيره مثلا
خلفك وامامك فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه معرفة والبعض بما هو غير المحصور
منها وغيره منه نحو فرسخ فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه محصور لانه مقدر باثني
عشر الف خطوة والبعض بما له اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه كالفوق مثلا فان هذا الاسم
يطلق على هذا المكان بالاضافة الى التحت وكذا اخواته من الجهات ولا شك ان التحت غير داخل
في مسمى الفوق وكذا اخواته ويندرج في هذا التفسير نحو عند ولدى لان اسم عند ولدى لا يطلق باعتبار
ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وهو ليس بداخل في مسماهما فلا حاجة الى الحمل ولما فسر الاكثرون
والمصنف بالجهات الست ورد عليه عند ولدى ولفظ مكان وما بعد دخلت فانها يقبل النصب
بتقدير في على الظرفية مع انها غير الجهات فاجاب عن كل من ذلك بقوله **وحمل عليه**

اى عن المكان المبهم وهى الجهات الست **عندى لدى وشبههما** نحو دون و
سوى نحو جلست عند زيد ولدى زيد واعطيت زيدا دون عمرو درهما وجاء القوم سوى زيد
لابهامهما اى لابهام عند ولدى وكذا ما هو شبههما اى المشابه بهما فان قولك جلست
عندك لا يتناول مكانا معينا بل يتناول جميع الامكنة التى هى اليك كما يتناول قولك جلست
خلف زيد جميع ما يقابل ظهر زيد الى انقطاع الارض **و** حمل عليه **لفظ مكان** وما بمعناه
اذا كان الفعل موافقا له فى افادة معنى الاستقرار نحو جلست مجلسك وقمت مقامك
ووضعتك موضع فلان الى غير ذلك من ذوات المبهم ما يجرى هذا المجرى **لكثرته** دون
ابهامه اى لكثرة استعماله فيناسبه التخفيف بحذف فى فيقال جلست مكانك **و**
حمل عليه **ما بعد دخلت** نحو دخلت الدار ونزلت الجبال وسكنت الغرفة
على الاصح اى حملا واقعا على القول الاصح لانه كثير الاستعمال فيطلب فيه التخفيف
بالحذف وانما قال على الاصح تنبيها على ما قال الجرمى ان دخلت وما يقاربه افعال متعدية
وما بعدها مفعول به لا مفعول فيه واجيب بان كون مصادرها على صيغة الفعول التى هى فى الغالب
مصدر اللازم وهى الدخول والنزول والسكون وكون ضدها الخروج والحركة والارتحال التى
هى لازمة اتفاقا يرجحان لزومه وقيل معنى قوله على الاصح اى على الاستعمال الاصح وذلك ان
دخلت يستعمل تارة بفى وتارة بغير فى تقول دخلت فى الدار ودخلت الدار وعند سيبويه لا
اظهار فى شاذ فحمل ما بعده على الاستعمال الاصح دون الشاذ وانما ترك التاء فى العدد اى
فى لفظ الست ولم يقل بالجهات الستة لان الجهات مؤنثة وتأنيث العدد من الثلاثة الى
العشرة على عكس تأنيث جميع الاشياء **وينصب** المفعول فيه **بعامل مضمر جوازا**
بلا شريطة التفسير كقولك لمن قال متى سرت يوم الجمعة اى سرت يوم الجمعة **و** بعامل مضمر
وجوبا نصا واتفاقا **على شريطة التفسير** كما ينصب المفعول به وضابطة كل ظرف
بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو يوم الجمعة
صمت فيه او يوم الجمعة اكلت فى غدائه او يوم الجمعة نويت الصوم فى ليلته وهو كون نصبه
على شريطة التفسير واجبا ومختارا ومساويا للرفع ومرجوحا مثل المفعول به فيجب بعد حرف
الشرط وحرف التحضيض نحو ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه ويختار بعد
اذا الشرطية وحرف النفى وحرف الاستفهام نحو اذا يوم الجمعة سرت فيه وبالعطف على جملة فعلية
نحو افطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه ويستوى الامران فى نحو زيد سار ويوم الجمعة
سرت فيه معه ويترجح الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه وعند وجود اقوى منه كما اذا
المفاجأة نحو اما يوم الجمعة سرت فيه ولقيت زيدا فاذا يوم الجمعة صام فيه وعند لبس المفسر
بالصفة نحو كل يوم صمت فيه فى الصيف واما الظرف الذى يتوسط بينه وبين الفعل الناصب

حرف له صدر الكلام كما النافية وحرف الاستفهام ونحوهما نحو يوم الجمعة ما صمت فيه ويوم الخميس
اسرت فيه فيحتمل ان يكون النصب ممتنعا والرفع واجبا كما فى المفعول به للمانع وهو بطلان +
صدارة ما النافية وحرف الاستفهام اذ لو نصب يلزم تقدم ما فى حيزهما عليهما ويحتمل ان يكون النصب
مختارا حيث يتسع فى الظرف ما لا يتسع فى غيره بخلاف المفعول به ثم لما فرغ عن بحث المفعول فيه
شرع فى بيان المفعول له فقال **المفعول له** مبتدأ محذوف الخبر اى منه المفعول له او خبر محذوف المبتدأ
اى هذا بيان المفعول له **هو ما فعل لاجله** اى اسم ما فعل لاجله بدلالة ما سبق فى
المفعول المطلق وفى هذا القيد احتراز عما لم يفعل لاجله فعل كسائر المفاعيل والملحقات والمراد
بقوله **فعل مذكور** الحدث لا الفعل الاصطلاحي فيتناول الفعل وما شبهه من اسمى
الفاعل والمفعول والمصدر وفى هذا القيد احتراز عن نحو اعجبنى التاديب فانه فعل لاجله فعل لا محالة
لكنه ليس بمذكور والمراد بالمذكور اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد صورة كون الفعل محذوفا
ثم المراد بقوله ما فعل لاجله فعل مذكور اعم من ان يكون علة موثرة او علة غائية وهى اثر و
لهذا اورد المثالين ليكون **مثل ضربته تاديبا** نظير العلة الغائية لان التاديب علة غائية وغرض للضرب
حيث فعل لاجله الضرب **وقعدت عن الحرب جبنا** نظير العلة الموثرة فان الجبن
علة موثرة للقعود ولو قال فى موضع قعدت جبنا حاربت شجاعة لكان احسن ونقاش ان يقول
يدخل فى هذا الحد كرهت التاديب الذى ضربت لاجله وضربت واعجبنى التاديب فانه فعل
لاجله فعل مذكور وهو الضرب وان قصد شرط الحيثية اى لو فعل الفعل لاستغنى عن قيد مذكور ايضا والحق
ان يقول ما فعل لاجله مضمون عامله ليدخل الفعل وشبهه لان مضمون العامل اعم ويخرج
نحو كرهت التاديب الذى ضربت لاجله وضربت واعجبنى التاديب لان ضربت ليس بعامل فى
التاديب واجيب بان المراد من قوله فعل مذكور الفعل اللغوى وهو الحدث فيتناول الفعل
وشبهه ويخرج نحو كرهت التاديب الذى ضربت لاجله بقصد الحيثية وفيه نظر لان الفعل عند
الاطلاق يقع على الفعل الاصطلاحى دون اللغوى فارادة اللغوى ابهام فى التعريف فالحق ان يقول
مضمون عامله ليتناول كلا القسمين فى اول الوهلة من غير تامل فى القرائن وان قيد الحيثية لا
يغنى عن قيد مذكور **خلافا للزجاج** اى لابى اسحاق الزجاج اى يخالف هذا القول
الزجاج خلافا والجملة معترضة للتنبيه على بيان الخلاف **فانه** اى فان المفعول له **عنده**
اى عند الزجاج **مصدر** من غير لفظ الفعل للنوع بقرينة تاديبا وجبنا مثل رجع القهقرى
وله وجهان احدهما ان قولك ضربته تاديبا بمعنى ادبته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا بمعنى جبنت
فى القعود عن الحرب جبنا او بمعنى ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن وقيل لا يقال قعود
جبن الا مجازا وفيه نظر لان الجبن سبب للقعود واضافة المسبب الى السبب ليس بمجازية
كصلوة الظهر وثانيهما ان المفعول له علة المصدر فيقام مقامه كما اقيمت الة المصدر مقامه
فى ضربته سوطا بمعنى ضربته ضربا بسوط او بمعنى ضربته ضرب سوط والجواب عن الاول بان

بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدرجه في حقيقته الاخرى الى صحة تاويل الحال بالظرف وتاويل المصدر
بالمفعول به من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب وضربت زيدا ضربا اوقعت ضرب زيد
من غير ان يخرجا عن حقيقتهما وعن الثاني الجواب بان الالة الزم للفعل من العلة لاحتياجه اليها
ذاتا حيث لا يتصور الكتابة بدون القلم ولا الضرب من غير الة من سوط ونحوه ولا المشي من غير قدم
وكذا سائر الافعال المتعلقة بالالات بخلاف العلة فان الفعل لا يحتاج اليها ذاتا لتحققه بالعبث اي
لوجود الفعل بلا علة ولذا جعل المفعول له مستدعى الفعل لا مستلزمه فلا يلزم من اقامة ما هو
الزم للفعل من العلة اقامتها ثم لما فرغ من تعريف المفعول له شرع في بيان شرط نصبه فقال
وشرط نصبه اي نصب المفعول له **تقدير اللام** لانها اذا ظهرت لزم الجر وفيه اشارة
الى انه اذا ظهرت نحو جئتك للسمن كان مفعولا له لكنه ليس بمنصوب وهذا اختيار المصنف
يدل عليه حده لكنه خلاف اصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط
وانما يجوز حذفها اي تقديرها فيكون قوله حذفها من باب وضع المظهر موضع المضمر
وانما عبر عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاح باطلاق كلا اللفظين اي لا يجوز حذف
اللام عن المفعول له الا **اذا كان** المفعول له **فعلا لفاعل الفعل المعلل**
اي اتحد فاعل المفعول له وفاعل عامله وفيه احتراز عما اذا كان عينا او معنى اذا كان فعلا لغير
فاعل الفعل المعلل فحينئذ يجب اظهار اللام نحو جئتك للسمن او لمجيئك اياي **و** اذا كان
مقارنا له اي للفعل المعلل في الوجود اي اتحد زمان المفعول له وزمان الفعل المعلل وفيه
احتراز عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود فحينئذ يجب اظهار اللام نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك
امس وانما اشترط حذف اللام عنه بهذه الشرائط لان المفعول له عند اجتماع هذه الشرائط يشبه
المفعول المطلق فانه فعل لفاعل عامله ومقارن لعامله في الوجود فيتعلق بالفعل بلا واسطة
كتعلق المفعول المطلق بخلاف ما اذا اختل شيء منها ولان الاكثر على الافعال كذلك فوجودها يكون
ظاهرا في العلية موافقا لما هو الغالب فيستغنى عن اظهار اللام بخلاف ما اذا اختل شيء منها كذا ذكره
المصنف في شرح المفصل وفيه نظر لانه يشترط حذف اللام عنه ان يكون نكرة لانه يشبه الحال و
التمييز وهما نكرتان ورد بان ادخاره في قول الشاعر: واغفر عوراء الكريم ادخاره * واعرض عن
شتم اللئيم تكرما * معرفة وقد حذف منه اللام فيكون هذا الشعر حجة عليه ثم في قوله وانما يجوز
حذفها اشارة الى جواز اظهار اللام مع حصول هذه الشرائط لكن ينبغي ان اظهار اللام مع التنكير ضعيف
وقيل هو غير جائز ثم لما فرغ عن بحث المفعول له شرع في بيان المفعول معه فقال **المفعول معه**
الظرف مفعول ما لم يسم فاعله والضمير عائد الى اللام الموصولة وقوله المفعول معه اما مبتدا محذوف
الخبر اي منه المفعول معه بقرينة ما سبق او خبر محذوف المبتدا اي هذا بيان المفعول معه فيكون
قوله **هو ما ذكر** استئنافا او مبتدا خبره ما ذكر وهو ضمير فصل اي المفعول معه

هو الذي يذكر **بعد الواو** التي بمعنى مع وفيه احتراز عن ساير المفاعيل **لمصاحبة**
معمول فعل اضافة المصدر الى المفعول وفيه احتراز عن نحو كل رجل وضيعته فان
وضيعته مذكور بعد الواو التي بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل وانما قال لمصاحبة فاعل
فعل كما قال الاخرون لتناول ما ذكر لمصاحبة المفعول نحو حسبك وزيدا درهم فان قوله
وزيدا مفعول معه وانه ليس بصاحب للفاعل بل مصاحب للمفعول لان معناه كفاك وزيدا
درهم ومنه قول الشاعر + اذا كانت الهيجاء وانشقت العصاء + فحسبك والضحاك سيف
مهند + اي اذا وقعت الحرب وتفرقت الجماعة كفاك والضحاك سيف مهند اي مطبوع من
حديد الهند وقوله **لفظا او معنى** خبر كان المحذوف اي سواء كان الفعل لفظيا او +
معنويا فان قيل يدخل في هذا الحد عمرو في نحو ضربت زيدا وعمرا اذا كان الواو هو بمعنى مع ومعطوف
على المفعول به اتفاقا لا مفعول معه قيل معناه وهو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل
وقصد فيه هذه الحيثية فيخرج ذلك لانه لم يقصد فيه هذه الحيثية وانما عدل عن المفعول معه
الى العطف في هذه المسئلة **فان كان** الفا للتفسير وكان ناقصة او تامة اي فان وجد +
الفعل اللام للعهد اي الفعل الذي قصد مصاحبة للمفعول معه بمعموله **لفظا** خبر
كان او حال اي لفظيا او ملفوظا او تميز اي من حيث اللفظ **وجاز العطف** عطف جملة
على جملة او حال بتقدير قد اي وقد جاز العطف اي عطف ما ذكر بعد الواو على معمول الفعل **فالوجهان**
جايزان العطف وكونه مفعولا معه اذ لا مانع من واحد منهما **مثل** خبر مبتدا محذوف اي نظيرهما
ثابت في مثل **جئت انا وزيد** بالنصب والرفع فالنصب على انه مفعول معه والرفع
على العطف وجواز العطف فيه لتاكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل **والا تعين النصب**
اي وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل لفظا على معمول الفعل تعين النصب على انه مفعول معه
حيث لا يجوز سواه **مثل جئت وزيدا** امتنع فيه العطف لعدم تاكيد الضمير المرفوع
المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه **وان كان** تامة اي وان وجد
الفعل **معنى** حال او معنويا او تميز اي من حيث المعنى **وجاز العطف**
عطف على كان او حال اي وقد جاز العطف اي عطف ما ذكر بعد الواو على ما قبله بان لم يمنع عنه
مانع **تعين العطف** لتعذر النصب **مثل ما لزيد وعمرو** كلمة ما
استفهامية مبتداء ولزيد خبره اي اي شيء حصل لزيد انما تعين العطف فيه لعدم كون العامل
حينئذ لفظيا وهو اللام في المثال لان العطف في حكم تكرير العامل فلا حاجة الى جعله مفعولا معه العامل
الذي هو عامل ضعيف فلا يصار اليه بلا حاجة وذهب الزمخشري الى ان العطف مختار **وان**
تعين النصب اي وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه
لتعذر العطف فيجب الرجوع الى التقدير بما يستقيم **مثل ما لك وزيدا** [illegible] +

استفهامية مبتداة ولك خبره اى اى شئ حصل لك مع زيد **وما شانك وزيدا** كلمة ما استفهامية وشانك خبره اى اى شئ لم لك مع زيد وانما لم يجز العطف فى المثالين لان الكاف ضمير مجرور ولا يجوز العطف على ضمير المجرور بلا اعادة الجار وانما تعين النصب على المفعول معه اذ لا وجه سواه فان قيل لم لا يكون قوله وزيدا فى المثال الثانى عطفا على الشان قيل لانه خلاف المعنى اذ المعنى حينئذ ما شانك وشان زيد وسوال السايل عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وقوله **لان المعنى ما تصنع** دليل على كون المثال الثانى من باب العامل المعنوى وانما خص هذا المثال بالدليل دون الاول لان دلالة الظرف على معنى الفعل ظاهر ولا كذلك لفظ الشان لانه اسم لا يلزم تضمنه لمعنى فعل بل يتضمن لمعنى الفعل بقرينة الشان لانه بمعنى الفعل والصنع فيكون بمعنى المصدر الذى فيه معنى الفعل فهو مع الاستفهام يدل على الفعل ثم لما فرغ من بيان المفاعيل الخمسة شرع فى بيان الملحقات بها وهى الحال والتميز والمستثنى المنصوب بلا التى لنفى الجنس ونحوها ولا المشبهتين بليس فشرع الآن فى بيان الحال فقال **الحال ما تبين هيئة الفاعل والمفعول به** وفيه احتراز عما لم يبين هيئته وعن التميز فانه يبين الذات لا الهيئة كلمة او لمنع الخلو دون الجمع فيقع الحال عن الفاعل والمفعول به جميعا وتفريقا نحو ضربت زيدا راكبين ولقيته مصعدا ومنحدرا اى كان احدهما مصعدا اى مرتفعا الى موضع مرتفع والآخر منحدرا اى نازلا من موضع مرتفع وقوله **لفظا او معنى** تفصيل للفاعل والمفعول به بعد تمام الحد فلو قلت زيد قايما نحو لك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية فى زيد لا لفظا ولا معنى فان قيل قد تقع الحال عن المفعول معه نحو جيت انا وزيدا راكبين قيل انما يقع الحال عنه لكونه فى معنى الفاعل والمفعول به لكونهما حقيقة ايا مما فى صدور الفعل عنه ووقوعه عليه فان قيل قد يقع الحال عن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا فى الحال من قوله الضرب المعرف لا يقع لانه فى معناه هو فلا يقال ضربت الضرب مقيدا الابتداء ولا بعدية الضرب شديدا فيكون حالا عن المفعول به فان قيل قد يقع الحال عن المضاف اليه نحو قوله تعالى قل بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا وقوله ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا قيل الحال عن المضاف اليه انما يجوز اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به بحيث لو حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه لاستقام المعنى كما فى الآيتين فانه لو قيل بل نتبع ابراهيم حنيفا لاستقام المعنى وكذا لو قيل ان ياكل اخاه ميتا لان اللحم اخيه فيكون المضاف اليه فى مثل هذا الموضع فى حكم المضاف فيكون فاعلا او مفعولا به حكما فان قيل يدخل فى الحد صفة الفاعل والمفعول به نحو جاء فى زيد الراكب ورايت زيدا الراكب فانها ايضا تبين هيئة الفاعل والمفعول به قيل معنا ما تبين هيئة الفاعل وقت صدور الفعل عنه او هيئة المفعول به وقت وقوع الفعل عليه فتخرج الصفة لانها تدل على هيئة الموصوف مطلقا غير مقيد بوقت الصدور والوقوع او يقال انما تخرج بقيد الحيثية فانها تدل على هيئة الذات مطلقا لا من حيث انه فاعل او مفعول به بخلاف الحال فانه دالة على هيئة الذات من حيث هو فاعل او مفعول به **مثل ضربت زيدا قايما** مثال الحال من الفاعل او المفعول المعنوى لانه يحتمل ان يكون حالا عن التاء وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا عن زيد وهو مفعول به لفظا **وزيد فى الدار قايما**

مثال الحال عن الفاعل المعنوی وفیه نظر لان قایما حال من ضمیر المستکن فی قوله فی الدار لما عرفت ان ضمیر الفعل
ینتقل الی الظرف المستقر والضمیر المستکن فاعل لفظی مثل قولک زید خرج قایما اللهم الا ان یجاب بان
الظرف المستقر ای معنوی لما فیه معنی الفعل فیکون الضمیر المستکن فاعلا معنویا بخلاف الفعل فانه
لیس بلفظی فکان الضمیر المستکن فیه فاعلا لفظیا **وهذا زید قایما** مثال المفعول المعنوی اذ
المعنی اشیر الی زید قایما ثم لما بین ان الفاعل والمفعول قد یکون لفظیا وقد یکون معنویا شرع فی بیان ما یکون
بشبه الفاعل والمفعول اللفظیین والمعنویین فقال **وعاملها** ای عامل الحال **الفعل**
لانه الاصل فی العمل نحو ضربت زیدا قایما **او شبهه** ای شبه الفعل لمکان التشبیه ونعنی لشبه
الفعل ما یعمل عمل الفعل وهو من ترکیبه کاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضیل
والمصدر نحو زید ذاهب راکبا وزید مضروب قایما وزید حسن ضاحکا وهذا بسر اطیب منه رطبا وضربی زیدا
قایما **او معناه** ای معنی الفعل ونعنی بمعنی الفعل ما یستنبط منه معنی الفعل ولا یکون من صیغته کالظرف المستقر واسم
الاشارة وحرف النداء والتمنی والترجی والتشبیه وغیر ذلک مما یدل علی معنی الفعل نحو زید فی الدار قایما وهذا زید قایما وعلیک زیدا
راکبا ویا زید قایما ولیتک عندی قایما ولعله فی الدار قایما وکانه اسد صایلا والحال من المنادی مختلف فیه
فاجازه البعض منهم المبرد واستقبح الآخر منهم المازنی والعامل المعنوی لا یعمل فی غیر الحال والظرف ثم لما فرغ
عن تعریف الحال وما یعمل فیها شرع فی بیان شرطها فقال **وشرطها ان تکون نکرة** ای شرط
الحال کونها نکرة لیلا یلتبس بالصفة فی حالة النصب نحو ضربت زیدا الراکب وحملت حالة الرفع والجر
علی حالة النصب طردا للباب ولان النکرة اصل والغرض یحصل منها فالتعریف زاید علی الغرض **وصاحبها**
معرفة ای صاحب الحال معرفة لانه محکوم علیه فی المعنی فکان اصله التعریف کالمبتدا ولانه اذا کان
نکرة کان بیانها بالوصف اولی من بیان الحدث المنسوب الیه بالحال لانه لزم الاتحاد بالموافقة بین
الحال وصاحبها فی جمیع الاحوال ففی جعلها حالا ایقاع المخالفة فی الاعراب بین الحال وصاحبها فی
بعض الاحوال فجعلها صفة کذلک اذ الصفة علی وفق الموصوف فی الاعراب جزما وهو معلوم ان فی اثبات الموافقة
والهرب عن المخالفة دخول فی حد المناسبة ثم قوله وصاحبها مرفوع علی انه مبتدا وقوله معرفة مرفوع علی انه
خبره والجملة عطف علی الجملة السابقة ولا یستقیم ان یکون قوله وصاحبها مجرورا عطفا علی الضمیر المتصل فی قوله
وشرطها وقوله معرفة منصوب عطف علی قوله نکرة لان تعریف صاحب الحال لیس بشرط بل غالب بدلیل قوله
غالبا فان هذا قید راجع الی تعریف صاحبها لا الی تنکیر الحال لان تنکیرها واجب اتفاقا وهو ظرف متعلق بمفهوم قوله
وصاحبها معرفة ای یتعرف صاحبها فی غالب الاستعمال او صفة مصدر محذوف او زمان محذوف ای یتعرف
صاحبها تعرفا غالبا او زمانا غالبا وانما قال غالبا لانه قد یجیء صاحبها نکرة عند تقدیم الحال علیه
کما ذکر فی المتن وعند کونه نکرة موصوفة او مضافا الی النکرة نحو جاءنی رجل عالم قایما ومررت بغلام رجل
قایما وغیر ذلک مما یوجب تخصیص النکرة **وارسلها العراک ومررت به وحده**
ونحوه متاول جواب سوال وهو ان العراک فی قول الشاعر ارسلها العراک وحده فی قولک مررت

به وحده حالان وهما معرفتان فاجاب بان كل واحد منهما متاول بالنكرة وفي تاويلهما وجهان احدهما انهما حالان
نكرتان معنى وان كانا معرفتين لفظا والتقدير وارسلها معتركة ومررت به متوحدا اى منفردا والثانى انهما مصدران
اقيما مقام الحال والتقدير وارسلها يعترك العراك ومررت به ينفرد اى ينفرد انفرادا والجملة حال وتمام البيت
وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال المراد بالارسال هنا الايراد والضمير المستكن فى ارسلها
للعير وهو الحمار والمراد هنا حمار الوحش والبارز للاتن وهو جمع اتان وهو انثى الحمار والعراك مصدر عارك
يعارك معاركة وعراكا وقيل اصله اعتراك بمعنى يعترك اعتراكا الا انه جاء فيه العراك ايضا والعراك والاعتراك الازدحام
والذود هو الطرد يعنى رانذن والاشفاق الخوف والضمير المستكن فى قوله ولم يذد ولم يشفق عايد الى العير
ونغص الدخال عبارة عن عدم تمام الشرب يقال نغص ينغص نغصا اذا لم يتم مراده وكذا البعير اذا لم يتم شربه
والدخال بكسر الدال وهو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ماء
لعلهما لم يكن يشرب يعنى ارسل حمار الوحش الاتن الى الماء معتركة اى مزدحمة مرة واحدة ولم يطرد ولم يخف ان لا
يتم شرب بعضها منه بالمزاحمة والازدحام والضمير فى قوله ونحوه راجع الى كل واحد من المثالين اى ونحو من الاحوال
التى جاءت معرفة ظاهرة نحو قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فانه متاول بالنكرة ايضا اى جاؤا كثيرين وذلك
ان القض الحصى الكبار والقضيض الحصى الصغار فمعنى جاؤا قضهم بقضيضهم اكبرهم مع اصغرهم وهو حال
بمعنى جميعا وقاطبة وقيل القض هو الكسر والتفريق وهنا بمعنى القاض اى الكاسر والقضيض بمعنى المقضوض
اى المكسور يعنى جاؤا الكثرين مزدحمين بحيث يكسر بعضهم بعضا لكثرتهم وازدحامهم فكان بعضهم كاسرين
وبعضهم مكسورين نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير فانه ايضا متاول بالنكرة اى ساترين وجه الارض لكثرتهم
وذلك لان الجماء بالمد اسم بمعنى الجموع من الجم وهو الجمع والغفير بمعنى الغافر وهو الساتر من الغفر وهو الستر
الغفير صفة الجماء كانك قلت مررت بهم جامعين غافرين اى جامعين اقاربهم وعشايرهم ساترين وجه الارض
لكثرتهم **فان كان صاحبها** اى صاحب الحال **نكرة** محضة **وجب تقديمها**
اى تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها فيقال جاء فى راكبا رجل بخلاف ما اذا كان
صاحبها نكرة مخصصة نحو جاءنى رجل كريم راكبا فانه لم يجب تقديمها ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب نحو
رايت رجلا راكبا ثم قد مت فى ساير الاحوال طرد اللباب وفى كلا الدليلين بحث اما الاول فلان صاحبها
المنكر قد تخصص بتقديم الحكم عليه فلا يحتاج الى تخصيصه بتقديم حكم آخر الا ترى انه وقع فاعلا والفاعل
محكوم عليه والاصل فيه التعريف فلو لم يكن مثل هذا المنكر متخصصا بتقديم الحكم لما صح وقوعه فاعلا يؤيده
ما ذكره المص فى شرحه فى بيان تخصيص المبتدا فى قوله فى الدار رجل ان الخبر فى معنى الصفة لانه حكم عليه
قبل ذكره فلما ثبت انه صار كانه موصوف الا ترى ان العذر فى ما كان الحكم عليه مقدما يجوز معرفة ونكرة
الى هذا اللفظ وما ذكر فى اللباب ان الضمير الراجع الى نكرة مخصصة قبل الحكم يكون من الاحكام نكرة بخلاف الراجع
اليها وهى مخصصة بحكم من الاحكام نحو جاءنى رجل ضربته فانه معرفة لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائى دون
غيره الى هذا الكلام وما ذكر فى الرضى الضمير اذا عاد الى نكرة مخصصة بحكم فهو معرفة نحو جاءنى رجل فضربته

والا فهو نكرة كاربعة رجال لانه لم يخصص المنكر للموضوع اليه بحكم او لا انتهى لفظه وهذا كله دليل على ان الفاعل
المنكر قد تخصص بتقديم الحكم عليه فمن انكر هذا التخصيص فهو متعنت واما الثاني فلانه اذا التبس بالصفة
فليجز الوجهان كونه حالا وكونه صفة كما جوز كونه ذا الحال ومبدلا منه عند تقديم الحال اي في قولك رايت
راكبا رجلا وكما جوز كونه حالا وتمييزا في طاب زيد فارسا واجيب عن هذا بان الحال عن النكرة خلاف الاصل
فلا يسبق الذهن اليه مع صلاح الوصفية فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف الوجهين في صورة التقديم
لان كليهما خلاف الاصل اما كونه ذا الحال فللتنكير واما كونه مبدلا منه فلكونه في حكم التنحية والتكرار فيستويان
في كونهما على خلاف الاصل فلا يلزم اللبس وبخلاف الوجهين في طاب زيد فارسا لاستوائهما في كونهما على
الاصل **ولا يتقدم** الحال **على العامل المعنوي** اي عامل معنوي كان عند سيبويه لكونه ضعيفا
فلا يقال زيد قائما في الدار ولا قائما لك درهم الا اذا كان العامل المعنوي ذا الحدثين اي دالا على الحدثين يتعلق
التشبيه
تعلق به الحالان فح يلي مرأن يلي كل واحد منهما متعلقه اي بحدثه نحو زيد قائما كعمرو قاعدا فان العامل في الحالين المعنوي
وهو ما يدل على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعي طرفين والقيام متعلق بحدث
المشبه فيجب ان يليه وهو زيد والقعود متعلق بحدث المشبه به فيجب ان يليه وهو عمرو فهو كون قوله
كعمرو عاملا في الحالين لكن في قائما باعتبار حدث المشبه وهو معنى التشبيه وفي قاعدا باعتبار حدث
المشبه به وهو معنى التشبيه بالشيء وقال الاخفش يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان العامل
المعنوي ظرفا او جارا ومجرورا واشترط ان يكون المبتدأ مقدما على الحال نحو زيد قائما في الدار واما مع تاخيره
فوافق سيبويه في المنع فلم يجوز ايضا قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد **بخلاف الظرف** الذي
لم يقع حالا فانه يتقدم على العامل المعنوي نحو زيد اليوم في الدار وكل يوم لك ثوب فثوب مبتدأ ولك
خبره وكل منصوب على الظرفية والعامل فيه لك وانما جاز تقديمه لان الظرف اتسع فيه ما لا يتسع في غيره
لكثرة دوره في الكلام ثم قوله بخلاف الظرف خبر مبتدأ محذوف اي وهو ملتبس بخلاف الظرف والجملة
معترضة وقيل انها حال عن فاعل لا يتقدم اي لا يتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونها ملتبسا بخلاف الظرف
وفيه نظر لان الحال قيد العامل فيلزم ان يتقيد عدم تقديم الحال على العامل المعنوي بمخالفة الظرف والظرف لا
يتقدم على العامل المعنوي مطلقا اللهم الا ان يقال انه حال دائمة وهي لا تفيد التقييد **ولا على المجرور**
عطف على قوله على العامل المعنوي ولا زائدة لتاكيد النفي كقوله تعالى **غير المغضوب عليهم**
ولا الضالين اي ولا يتقدم الحال على صاحبها المجرور فلا يقال مررت راكبة بهند ولا راكبا
بزيد **في الاصح** ظرف لقوله لا يتقدم على المجرور وانما لا يتقدم عليه لانه ان تقدمه فان وقع
بعد الجار لزم الفصل بين الجار والمجرور وان وقع قبل الجار لزم وقوع التابع وهو الحال حيث لا يجوز وقوع
المتبوع وهو ذو الحال لان المجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم تابعه عليه وفيه بحث لان هذا الدليل
يقتضي ان لا يتقدم راكبا على جاء في جاء في زيد راكبا لانه تابع لزيد وزيد لا يتقدم على جاء في فكيف يتقدم
تابعه عليه واجيب بان الفاعل من حيث هو مسند اليه محله بعد الفعل فلانه لا يجوز تقديمه عليه بخلاف الحال

للالتباس بالمبتدأ بخلاف المجرور فان محله بعد الجار فلكن اصل تابعه واجاز ابن كيسان تقديم الحال على المجرور
المجرور تمسكا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فان كافة حال من الناس المجرور واذا المعنى وما ارسلناك
الا للناس كافة والجواب ان كافة حال من الكاف وفيه نظر لان الكاف مذكر والكافة مؤنث والحال يجب
ان يكون مطابقا لصاحبه واجيب بان التاء فيه للمبالغة لا للتانيث كعلامة والمعنى وما ارسلناك الا كافا
اى مانعة للناس عن الشرك والكبائر وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اى ما ارسلناك
الا رسالة كافة للناس اى عامة شاملة لهم ثم الاختلاف فى تقديمها على المجرور بحرف الجر اما المجرور بالاضافة
فلا يجوز تقديم الحال عليه بالاتفاق نحو زيد ضارب هند قائمة ثم لما كان اكثر النحاة شرطوا فى الحال ان يكون
مشتقة وما وجدوا غير مشتقة اولوه بالمشتق وتكلفوا فى تاويله شرع فى رد قولهم فقال **وكل**
ما دل على هيئة كلمة كل مبتدأ وما موصولة وما بعدها صلة او صفة اى وكل لفظ دال على هيئة مشتقا
كان او غير مشتق **صح ان يقع حالا** الجملة خبر لقوله كل اى صح وقوعه حالا لصدق تعريف الحال
عليه لان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به وهو كذلك فلا حاجة الى ما ذهبوا **مثل**
قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا فان بسرا ورطبا وقعا حالا لدلالتهما على هيئة البسرية
والرطبية مع انهما ليسا بمشتقين معناه هذا التمر المشار اليه مفضل حال كونه بسرا على نفسه
حال كونه رطبا ولا يلزم تفضيل الشىء على نفسه لانه مفضل باعتبار حالة البسرية ومفضل عليه باعتبار
حالة الرطبية ولا يبعد ان يكون الشىء الواحد مفضلا باعتبار ومفضلا عليه باعتبار ولولا اختلاف الاعتبار
لما جاز ذلك ثم انهم اختلفوا فى عامل بسرا بعدما اتفقوا على ان العامل فى رطبا اطيب قال بعضهم العامل فيه
اطيب وهو الاصح فان قيل اسم التفضيل عامل ضعيف لا يتقدم معموله عليه لا يقال زيد منك احسن فكيف
يتقدم ههنا قيل ان فى الحال اختصاصا بجعل العامل الضعيف فيها متقدما عنها كالظرف توسعا وانما اختير
ههنا لان اسم التفضيل عامل ذو حدثين اى دال على حدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اعنى التفضيل
والتفضيل على الشىء لاشتماله على معنى التفضيل وهو نسبة تقتضى طرفين وقد ذكرنا من قبل ان العامل اذا
كان ذا حدثين يجوز ان يتوسطه الحالان ويكون كل واحد منهما متعلقا باحدهما والبسرية تتعلق بحدث المفضل عليه وهو هنا
والرطبية تتعلق بحدث المفضل عليه يليه وهو ضمير منه المتضمن لذكر المفضل عليه فصح كون اطيب عاملا فى الحالين
لكن فى بسرا باعتبار حدث المفضل وهو معنى التفضيل وفى رطبا باعتبار حدث المفضل عليه وهو معنى
التفضيل على الشىء فعلى هذا كان معناه هذا التمر المشار اليه اطيب حال كونه بسرا من نفسه حال كونه رطبا وقال
بعضهم العامل فيه اسم الاشارة وهو فاسد بوجهين الاول انه لو كان كذلك لتقيدت الاشارة بحالة البسرية
لان الحال قيد العامل فلا يستقيم ان يقال هذا الكلام الا فى حال البسرية وليس كذلك بل لو قيل عند كون
المشار اليه بلحا او رطبا او تمرا كان مستقيما والثانى انه لو كان كذلك لكان بسرا من تتمة هذا فيبقى اطيب
عاملا فى رطبا وحده فيكون اطيبيته باعتبار حالة واحدة وهى حالة الرطبية لان البسرية لم يتعلق باطيب فيكون معناه
هذا التمر المشار اليه فى حال البسرية اطيب من نفسه حال كونه رطبا فيلزم تفضيل الشىء على نفسه باعتبار

حالة واحدة وقال بعضهم العامل فيه كان المحذوفة التامة والمعنى هذا اذا وجد بسرا اطيب منه رطبا
وانما كانت تامة لعدم مجيء بسرا ورطبا معرفة ولو كانت ناقصة لجاز استعمالهما معرفة وهو قياس بالوجهين
المذكورين ايضا تامل تعرف ثم لما فرغ عن بيان الحال المفردة شرع في بحث الجملة الواقعة حالا فقال **وقد تكون**
الحال جملة خبرية لان بيان الهيئة كما يكون بالمفرد يكون بالجملة وانما قيد بالخبرية لان الانشائية
لا تقع حالا ولا صفة ولا صلة وكذا لا تقع جزاء عند البعض بدون تاويل لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها و
اثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه ثم لما بين ان الحال يكون جملة وهي متنوعة تارة تكون اسمية وقد تكون +
فعلية اما مصدرة بالمضارع او بالماضي وكل واحد منهما مثبتا او منفيا شرع في تفصيلها وبيان ان اي جملة
يجيء فيها الواو واي جملة يمنع فيها الواو واي جملة يجتمع فيها الامران فقال **والاسمية بالواو**
والضمير اي الجملة الاسمية التي وقعت حالا ملتبسة بكلا الرابطين نحو جاءني زيد وابوه قائم وانما
احتاجت الى الضمير لان الجملة من حيث هي هي مستقلة فاذا تعلقت بشيء يحتاج الى رابط وانما احتاجت
الى الواو لان الاسمية تابى عن وقوعها حالا لانها لدلالتها على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل في الحال
وهو الانتقال وعدم التقرر فاحتاجت الى زيادة رابط وهو الواو لانها الموضوعة للربط لكونها للجمع **او**
بالواو وحدها نحو لقيته والجيش قادم واتيته والشمس طالعة لان الحال في المعنى ظرف اذ المعنى
لقيته في حال قدوم الجيش واتيته في حال طلوع الشمس فكما جاز ان يخلو الظرف عن الضمير جاز ان
تخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير ولقائل ان يقول الحال ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به وهي في هذين
المثالين لم تبين هيئة شيء منهما واجيب بانها تبين هيئة الفاعل اذ المعنى لقيته مقارنا بقدوم الجيش واتيته
مقارنا لطلوع الشمس او يقال انها لما بينت زمان صدور الفعل عن الفاعل وهو لازم الفاعل فكانها تبين ذاته
فهي مبينة لهيئة لازم الفاعل فافهم **او بالضمير وحده على ضعف** يتعلق بقوله
او بالضمير يعني الاقتصار على الضمير ضعيف نحو كلمته فوه الى فيّ ومنه قول الشاعر ولولا جنان الليل ما آب
عامر الى جعفر سرباله لم يمزق وانما ضعف ذلك لان الضمير رابطة عامة لا يدل على ارتباط خاص بالحالية مع تحقق
ما ياباه وهو فوت ما هو الاصل في الحال بخلاف الواو وحدها لانها دالة على ارتباط الخاص وهو ارتباط
الحالية ثم هذا في الجملة الاسمية التي تقع حالا منتقلة اما اذا وقعت حالا موكدة فلا يجوز فيها
الواو بل يجب فيه الضمير وحده لانها متحدة بما قبلها فيكون كجملة تقع تاكيدا لاخرى **والمضارع المثبت**
الواقع حالا ملتبس **بالضمير** يعني الجملة الفعلية المصدرة بالمضارع المثبت الواقعة حالا متلبسا بالضمير
وحده حال بتاويل منفردا او مفعول مطلق اي ينفرد بالضمير انفرادا او الجملة حال نحو جاءني
زيد يضرب غلامه لان المضارع المثبت كاسم الفاعل من حيث الدلالة على حصول صفة غير ثابتة مقارنة
للحال واما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا والفعل يدل على التجدد وعدم الثبوت
واما المقارنة فلكونه مضارعا والاصل فيه الحال والاستقبال مجاز على الاصح فاجري مجراه في الاستغناء
عن الواو والاحتياج الى الضمير وحده ولا قوي ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وتقديرا

معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله وانما ما جاء مع الواو من قوله تعالى اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم ومن كلام
قول بعض اصحاب العرب قمت واصك وجهه اى افزع واضرب وجهه فمحمول على حذف المبتدا اى وانتم تنسون انفسكم
وانا اصك وجهه فيكون فى تقدير جملة اسمية فلا يرد نقضا **وما سواهما بالواو والضمير** اى
ما سوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت من المضارع المنفى والماضى المثبت والمنفى ملتبس بالواو و
الضمير جميعا **او باحدهما** ابدا فصح فى الجميع ترك الرابطين وانما جاز فى الجميع الرابطين والاقتصار على احدهما اما المضارع والماضى
المنفيان فلان فيهما جهتين خفى من حيث اسم الفاعل المنفى وجهة من الفعلية فاذا اعتبر الجهتان جيء بهما معا واذا اعتبر جهة الاقل وحده
جيء بالواو وحدها واذا اعتبر الثانى جيء بالضمير وحده واما الماضى المثبت فبذاته يخالف الحال وبواسطة
قد المقربة الى الحال يوافقها فباعتبار المخالفة جيء بهما معا وباعتبار الموافقة جيء باحدهما **ولا بد فى الماضى
المثبت** الواقع حالا اى فى الجملة الفعلية المصدرة بالماضى المثبت **من** لفظ **قد** سواء كانت
ظاهرة او مقدرة يعنى لا يقع الماضى المثبت حالا الا ان يكون ذلك الماضى قريبا من العامل
مقرونا بعلامة القرب لفظا او تقديرا لان الماضى الواقع حالا سابق على زمان العامل لانك اذا قلت جاءنى
زيد ركب ابوه كان الركوب مقدما على المجيء وقد منع اختلاف الحال وعاملها زمانا فالتزمت قد المقربة الى
الحال لتقربه الى زمان العامل فيتحد زمانهما حكما لان القريب من الشيء فى حكم المقارن له ولذا لا يجوز وقوع الماضى حالا
فيما لا يصح استعمال قد فلا يقال مات الشيخ وقد ولد فى يوم كذا وقال فلان اليوم
وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا لعدم القرب وعدم استعمال صحة قد اللهم الا بتاويل **ويجوز
حذف العامل** اى عامل الحال اذا دلت القرينة عليه حالية كانت او مقالية اضافة الحذف الى
العامل اضافة المصدر الى المفعول **كقولك للمسافر** اى لمن يريد السفر **راشدا مهديا**
اى اذهب حال كونك مدلولا على طريق المستقيم الموصل الى المقصد فحذف اذهب بقرينة حال المخاطب
ويجب حذف العامل فى الحال **المؤكدة** وهى التى تؤكد ما فى الجملة السابقة من المعنى الذى هو موجود
فى الحال وانما وجب حذف عاملها لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن اظهاره اذ لو
ذكر لكان عبثا لدلالة الجملة السابقة **مثل زيد ابوك عطوفا** فانه حال مؤكدة لما فى
الجملة السابقة من معنى العطف لانه من لوازم الابوة **اى** زيد ابوك **احقه** عطوفا اى اثبته
والضمير راجع الى الابوة اى اثبت الابوة حال كونه عطوفا قال صاحب المفتاح احق التقديرات عندى
انه يقدر يجيء عطوفا فان قيل قائما فى قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قائما بالقسط
وقوله مدبرين فى قوله تعالى ولوا مدبرين حال مؤكدة ولم يجز حذف عاملها قيل قد اختلفوا النحاة فى ان الحال
المؤكدة هل تكون مقررة لمضمون الجملة الفعلية اولا قال الجمهور لا يكون وقال بعض المحققين
تكون الا انه لا تحذف فى تلك الفعلية عاملها فذهب المصنف ان كان كمذهب الفريق الاول كان الضمير
فى قوله **وشرطها** عائدا الى المؤكدة بدون حذف اى وشرط الحال المؤكدة **ان تكون مقررة
لمضمون** الى المضمون **جملة اسمية** فلا يرد الايراد لان الحال فيهما غير مؤكدة لعدم الاسمية

وانما سمي حالا دائمة فيطل قولهم يكون الحال الدائمة واسطة بين المنتقلة والموكدة اذا المنتقلة لا تقرر مضمون
ما قبلها سواء كانت ما قبلها مفرد او جملة اسمية او فعلية والموكدة تقرر مضمون جملة اسمية والدائمة تقرر مضمون
جملة فعلية وان كان مذهب الفريق الثاني كان عائدة الى الموكدة مع حذف مضافين منه اى وشرط وجوب
حذف عاملها اى تكون مقررة لمضمون جملة اسمية وانما حذف المضاف لدلالة ذكر هذا الكلام عقيب بحث وجوب حذف عاملها فلا يرد الايراد
لان الحال فيهما موكدة لم يوجد شرط وجوب حذف عاملها وهو الاسمية فبطل قولهم لا واسطة بين المنتقلة والموكدة ثم المراد بالجملة الاسمية
الجملة الاسمية التي عقدها من اسمين لا عمل لهما في الحال بل في شئ اخر لما فرغ عن الحال شرع في بيان التميز
فقال **التميز** مبتدا وما بعده خبره او مبتدا محذوف الخبر اى من المنصوبات التميز او خبر محذوف المبتدا
اى هذا بيان التميز وعلى هذين الوجهين يكون قوله **ما يرفع الابهام** خبر مبتدا محذوف اى هو ما يرفع
الابهام **المستقر** اى الثابت في الوضع وفيه احتراز عن الصفة التي ترفع الابهام عن المشترك نحو
رايت عينا جارية فان قوله جارية ترفع الابهام عن قوله عينا لانه يحتمل الجارية والباصرة وغيرهما لكنه غير مستقر
في موضعه لان العين لم يوضع مبهمة بل نشا في الاستعمال بالنسبة الى السامع باعتبار تعدد الوضع المبنى
على غفلة الواضع او اختلافه **عن ذات** فيه احتراز عن الحال فانها ترفع الابهام عن هيئة لا عن الذات
والجار والمجرور متعلق بقوله يرفع اى يرفع الابهام عن ذات مذكورة نحو عندي رطل زيتا فان قوله زيتا يرفع الابهام عن ذات رطل **او عن ذات مقدرة**
اى عن ذات اشياء عن جهة نسبة في جملة او شبهها او في اضافة نحو قولك طاب زيد نفسا فان نفسا يرفع الابهام عن ذات مقدرة اذ لا ابهام في طاب ولا في ذات زيد
ولا في اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما المبهم هو الامر المقدر فان المعنى طاب امر من امور زيد ثم يفسر ذلك الامر بقوله نفسا فالمبهم في الحقيقة هو الشئ
المنسوب اليه لا النسبة وقوله نفسا تفسير للمنسوب اليه المجهول لا لنفس النسبة لانهم قالوا بانه تميز عن النسبة نظرا الى ان الابهام
ناشئ عن جهة النسبة وكذلك قولك زيد طيب نفسا واعجبني طيبه نفسا
ولقائل ان يقول يدخل في هذا الحد صفة المبهم نحو رايت هذا الرجل وعطف البيان نحو جاءني زيد ابو عبد الله
والبدل عن ضمير الغائب او مبهم آخر نحو ضربته زيدا او ضربت هذا زيدا والمجرور في خاتم فضة وغير ذلك مع ان كلا
منها ليست بتميز وان اجيب بان المعنى ما يذكر بحيث يرفع الابهام المستقر وهذا لم يذكر بهذا الحيثية فلا يدخل
في الحد فلا نسلم ذلك في صفة المبهم وعطف البيان والمجرور في خاتم فضة وان اجيب بالتزام ان المجرور في خاتم
فضة تميز وان كان مجرورا بالاضافة ولا يلزم في التميز ان يكون ابدا منصوبا بل قد يكون مجرورا بالاضافة
وساير ما ذكر من التوابع والمقصود ههنا غير التوابع بدلالة ذكر التوابع بعده لكن لا يصلح قيد المستقر لاخراج الصفة لخروجها بما ذكرنا اولا اى ما يرفع الابهام المستقر
عن ذات مذكورة يرفعه **عن مفرد** تام بالتنوين لفظا او تقديرا او بنون التثنية او بنون شبه نون الجمع او بالاضافة والمراد بالمفرد
ما يقابل النسبة في الجملة او في شبهها او في الاضافة ثم ما يرفع الابهام عن مفرد يكون عن مفرد **مقدار**
صفة مفرد وهو ما يعرف به قدر الشئ وهو العدد والكيل والوزن والمساحة والقياس **غالبا**
مفعول مطلق او ظرف اى يرفع عن مفرد مقدار رفعا غالبا او زمانا غالبا **اما في العدد** صفة لقوله
مفرد كاين اما في العدد هذا من باب ظرفية الكلي للجزئي **نحو عندي عشرون درهما**
تميز يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة هي مفردة مقدار وهي العدد هذا مثال العدد والتام بنون شبه

نون الجمع وانما مثل بعشرون درهما دون احد عشر درهما ليكون مثالا لامرين العدد والتام بالنون وسياتي بيان
العدد اوذكر تمييز العدد **واما في غيره** اي في غير العدد مع كونه مقدارا **نحو** عندي **رطل زيتا**
مثال المكيل والتام بالتنوين والرطل بفتح الراء وكسرها والكسر هو الاشهر والمراد بالرطل ما يكال به لا الخشبة
المخصوصة وهو معلوم وقوله زيتا يرفع الابهام **و**عندي **منوان سمنا** مثال الموزون والتام بنون
التثنية والمنوان تثنية منا وهو مرادف المن **وعلى التمرة مثلها زبدا** مثال المقياس والتام
بالاضافة وقوله مثلها مبتدأ وقوله على التمرة خبره لوجوب التقديم لان معاد الضمير في المبتدأ ومعنى هذا التركيب
قد ذكرنا في المرفوعات **فيفرد** التمييز عن المفرد وجوبا **ان كان** ذلك التمييز **جنسا** فيقال عندي رطل
او رطلان او ارطال زيتا لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمع والمراد بالجنس هنا
ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة على القليل والكثير كالماء والزيت والتمر والضرب بخلاف رجل وفرس
الا ان يقصد الانواع مستثنى مفرغ والمراد بالانواع ما فوق الواحد اي يفرد في جميع الاوقات
الا وقت قصد الانواع المختلفة فح يجوز ان يثنى لقصد النوعين المختلفين ويجمع لقصد الانواع المختلفة فيقال عندي
رطل زيتين او زيوتا وفي استثناء قصد الانواع دون قصد الافراد نظر لانه اذا قيل طاب زيد جلستين
بفتح الجيم يجوز باعتبار قصد الافراد كما يجوز جلستين بكسر الجيم باعتبار قصد الانواع فلو قال الا ان يقصد
الانواع او الافراد لكان اولى ويمكن ان يجاب بانه ذكر ذلك يفهم بالدلالة لانه لما جاز التثنية والجمع بقصد
الانواع فلان يجوز بقصد الافراد اولى لان كل ما جاز في الاعم جاز في الاخص لوجود الاعم في الاخص **ويجمع**
التمييز ويثنى جوازا **في غيره** اي في غير الجنس فيقال عندي عدل ثوبا او ثوبين او اثوابا وانما ترك ذكر التثنية
لان المراد بالجمع الجمع اللغوي فيشمل التثنية والجمع الاصطلاحي اذ معنى الجمع لغة يشتملهما ولانه حكم
التثنية يفهم بدلالة قوله ويجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى ثم ان كانت تمام التمييز للمفرد المقدار ملتبسا **بتنوين**
لفظا او تقديرا **او بنون التثنية جازت الاضافة** البيانية الى التمييز لحصول الغرض بها
وهو البيان مع الخفة بترك التنوين والنون فيقال عندي رطل زيت ومنوا سمن وانما التزم الاضافة في ثلثة
رجال او مائة رجل طلبا للتخفيف بترك التنوين لكثرة استعمال العدد **والا فلا** اي وان لم يكن المميز ملتبسا
بتنوين او بنون التثنية بل بنون شبيه نون الجمع او بالاضافة نحو عشرون درهما وملؤه عسلا فلا يجوز الاضافة اما في الاول فلان النون لا يخلو اما ان يحذف عند
الاضافة او لا فان لم يحذف يلزم بقاء نون شبيه نون الجمع وان حذف يلزم حذف نون وضعت مع الكلمة واما مجيء من نحو
عشر درهم وستوك فذلك قليل جدا لكن يرد عليه الاضافة في نحو الزيدون حسنو اوجه فان المميز لم يكن
ملتبسا بتنوين ولا بنون التثنية مع انه اضيف الى وجه واجيب بان كلامنا في تمييز المفرد وهو تمييز النسبة واما
في الثاني فلانه يلزم اضافة المضاف فان قيل هذه الشرطية اعني قوله والا فلا غير مستقيم لان المميز المفرد
ان كان ملتبسا بنون الجمع جازت الاضافة نحو ستو عمرو ومستورحين ... عن تمييز المفرد ... بنون الجمع ... الطالب في تمييز
المفرد ... فلا يتعلق به **وعن غير مقدار** عطف على قوله عن مفرد مقدار اي فالاول
عن مفرد مقدار وعن مفرد غير مقدار وهو مفرد لا يعرف بكيل او وزن او عدد او مساحة او مقياس +

مثل خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا فميز بالاضافة الى نوعه **والخفض اكثر** اي خفض التمييز عن غير المقدار بالاضافة اكثر استعمالا من النصب لحصول الغرض وهو البيان مع الخفة وقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير فهي اولى بالتمييز الذي نصبه نص على كونه تمييزا بخلاف غير المقادير فانه ليس بمنزلة المقادير لان ابهامه ليس كابهام المقادير فهو اولى بالجر لكونه علم الاضافة لئلا ينص على كون المضاف اليه تمييزا **والثاني** اي ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة يرفعه **عن ذات ناشئة عن نسبة** حاصلة **في جملة** فعلية **او** عن نسبة حاصلة **فيما ضاهاها** من المضاهاة وهي المشابهة اي فيما شابه الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا فان هذه الصفات مع ضمائرها ليس بجملة لكن يشابهها لانها منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل منسوب الى فاعله **نحو طاب زيد نفسا** مثال التمييز الذي وقع بعد الجملة وهو مزال عن الفاعل اي طابت نفس زيد + **وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما** مثال التمييز الذي وقع بعد ما ضاهى الجملة او عطف على قوله في جملة اي او عن ذات ناشئة عن نسبة حاصلة **في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما** مثال التمييز الذي وقع بعد الاضافة وهو غير صفة وانما كثر امثلة ما ضاهى الجملة والاضافة اشارة الى كثرة اصناف التمييز حيث يكون اسما للمنتصب عنه او لمتعلقه عينا او عرضا من الامور الاضافية او غيرها فالاب يحتمل ان يكون له ويحتمل ان يكون لمتعلقه وهو عين اضافي والابوة والدار والعلم متعلقات فالابوة عرض اضافي والدار عين غير اضافي والعلم عرض غير اضافي وانما خص مثال الفرع اعني ما ضاهى الجملة والاضافة بذكر اصناف التمييز ليستدل به على ذلك في الاصل اعني الجملة لانها اصل في النسبة **ولله دره فارسا** مثال التمييز الذي وقع بعد الاضافة وهو صفة فان قيل ما للمصنف ذكر هذا المثال مثالا للتمييز عن النسبة في الاضافة ولصاحب المفصل ذكره مثالا للتمييز عن المفرد قيل لاختلاف + الوجهين في الضمير في دره فان كان مبهما لا يعرف المقصود منه كضمير ربه رجلا ونعم رجلا وساء مثلا كان التمييز عن المفرد كما ذهب اليه صاحب المفصل لان الضمير نكرة يحتمل ان يكون المراد منه رجلا او امرأة او صبيا او حرا او عبدا وان كان معينا معلوما يعرف المقصود منه برجوعه الى سابق معين معلوم كان التمييز عن النسبة في الاضافة كما ذهـ

---

١ البيان المصنف ـــــ ٢ الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير للعرب اذ به معاشهم فاريد به الخير اي خيره فارسا اي خيره في فروسيته وهذا القول انما يستعمل في التعجب [illegible] الصادر من الممدوح ليس لما مكن من مؤمن [illegible] الله تعالى اي [illegible] عن الممدوح من خير **ثم ان كان** التمييز عن النسبة **اسما** ٣ **يصح جعله لما انتصب عنه** الجملة الفعلية صفة لقوله اسما اي اسما يصح جعله اسما لما انتصب الذي منه وعبارة عنه وهو ما نسب اليه عامل التمييز كزيد في طاب زيد ابا جعله منتصبا عنه من [illegible] لان التمييز لم ينتصب عنه لكنه لما كان سببا لنصبه حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه

للتمييز عنه جاز اذ يمكن ان يحمل الكلام على حذف المضاف من عنه اي لما ينتصب التمييز عن متعلقه

ومثال التمييز **جاز ان يكون له** الجملة جزاء الشرط اي جاز ان يكون التمييز اسماً لما انتصب عنه وعبارة

عنه **ولمتعلقه** اي لمتعلق ما انتصب عنه **والا فهو لمتعلقه** اي وان لم يصح جعل التمييز

اسماً لما انتصب عنه فهو اي التمييز اسم لمتعلق ما انتصب عنه مثال الشرطية الاولى طاب زيد اباً فان قوله

اباً يصح ان يجعل اسماً لزيد وعبارة عنه ويترجم بقولنا خوش است زيد از آن كه او پدر است ويصح ان يجعل اسماً

لمتعلقه وعبارة عنه ويترجم بقولنا خوش است زيد از آن روى كه او را پدر است ومثال الشرطية الثانية طاب

زيد علماً فان قوله علماً لم يصح ان يجعل اسماً لزيد فتعين كونه اسماً فان قيل الشرطية الاولى منقوضة بقولك نفساً في

طاب زيد نفساً فانه يصح ان يجعل اسماً لما انتصب عنه مع انه لا يصح ان يكون اسماً لمتعلقه قيل لا نسلم ذلك لان نفساً

يجوز ان يجعل اسماً لما انتصب عنه مع انه لا يصح ان يكون اسماً لمتعلقه قيل لا نسلم ذلك لان نفساً يجوز ان يجعل اسماً

لما انتصب عنه ولمتعلقه اي طاب زيد من حيث انه فرد من النفوس او من حيث ان له نفساً من النفوس +

تعلقت به فثبت ان كل موضع يصح جعله اسماً لما انتصب عنه جاز فيه كلا الامرين كونه له وكونه لمتعلقه

وان كل موضع لم يصح جعله اسماً لما انتصب عنه تعين كونه لمتعلقه قال الشيخ الاستاذ فداه نفسي وروحي هذا

مما لم ينتبه له كثير من الشارحين وهو حسن بديع وتحمل الشارحون في تصحيح الشرطيتين بامور لا يخلو كل من ذلك

عن اشتباه فقال بعضهم ان كلام الشيخ محمول على حذف المعطوف في الشرط اي ثم ان كان اسماً يصح جعله

لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه فلا يرد طاب زيد نفساً حيث لا يصح كونه لمتعلقه وفيه

نظر لان على هذا يصير الشرط والجزاء واحداً واجيب بان اختلاف الشرط والجزاء باعتبار الحيثية لان +

الصحة في جانب الشرط باعتبار حيثية الافراد او حيثية غير التمييز والجواز في جانب الجزاء باعتبار حيثية

التركيب او حيثية التمييز فيكون المعنى ثم ان كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه افراداً او غير تمييز

جاز كونه لكل واحد منهما تركيباً او تمييزاً ولقائل ان يقول مع هذا التكلف والتمحل لا يستقيم كلام الشيخ بعد لانه لو

حذف المعطوف يندرج ذلك المعطوف المحذوف في الشرطية الثانية ايضاً فيصير المعنى وان لم يصح جعله لما

انتصب عنه ولمتعلقه وهو فاسد حيث لا يترتب عليه قوله فهو لمتعلقه اذ نفي المجموع كما يكون بنفي كل جزء

يكون بنفي البعض اي بعض كان والمنع في الشرطية شيان صلاحية له وصلاحية لمتعلقه ولا شك انه على

تقدير انتفاء هذا المجموع بنفي صلاحية لمتعلقه لا يترتب عليه صلاح كونه لمتعلقه **فيطابق فيهما** +

قصد اي فيطابق التمييز في الصورتين المذكورتين ما قصد من الافراد والتثنية والجمع اي ان كان المقصود

الافراد يؤتى بالمفرد وان كان المقصود المثنى يؤتى به وان كان المقصود الجمع يؤتى به **الا ان يكون**

التمييز جنساً استثناء مفرغ اي فيطابق التمييز في الصورتين ما قصد في جميع الاوقات الا وقت كون التمييز جنساً يقع على القليل والكثير

[illegible] بلفظه على القليل والكثير بلا علامة التثنية والجمع **الا ان يقصد الانواع** استثناء

مفرغ ايضاً والمراد بالانواع ما فوق الواحد اي يفرد التمييز اذا كان جنساً في جميع الاوقات الا وقت قصد ما فوق

الواحد من انواعه فحينئذ يطابق ما قصد من النوعين او الانواع فيقال طاب زيد علمين او علوماً ولقائل ان يقول لا ماله

مطابقة فيما ما قصد به التميز لكن ولم يحسن هذه الاستثناء بينهما مستغنى عنه لانه ان قصد الجنس فالجنس وان

قصد النوعان فالمثنى وان قصد الانواع فالجمع فالتميز على كل تقدير مطابق لما قصد **وان كان** اى التميز

عن النسبة **صفة** بان كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او اسم تفضيل **كانت له**

اى كانت تلك الصفة صفة لما انتصب عنه لان الصفة تستدعى موصوفا فالمذكور اولى بجعل الصفة

عليه فاذا قيل طاب زيد ابا كان الوالد هو زيد ولا يحتمل ان يكون والد بخلاف الاسم نحو طاب زيد ابا فانه

يحتمل ان يكون الاب هو زيد ويحتمل ان يكون له اب كما بينا **وكانت طبقه** عطف على له والطبق بمعنى

المطابق كالجنس بمعنى المجانس والمثل بمعنى المماثل والشبه بمعنى المشابه اى وكانت تلك الصفة

مطابقة للمنتصب عنه فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره فيقال طاب

زيد فارسا وطاب الزيدان فارسين وطاب الزيدون فوارس **واحتملت الحال** عطف على

كانت له اى واحتملت تلك الصفة الحال لان المعنى كما يستقيم على التميز حيث يستقيم على الحال نحو

طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا **ولم يتقدم التميز على عامله**

اذا كان له العامل اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندى زيتا رطل ولا سمنا منوان ولا درهما عشرون لانه

عامل ضعيف فلا يجعل معمولا **والاصح** اى اصح المذاهب **ان لا يتقدم التميز على**

الفعل ايضا مع قوته فى العمل وذلك لان التميز بيان والبيان بعد الاجمال [illegible] ولان التميز ان

كان معمولا بغير الفعل فهو ضعيف العمل فلا يجعل مؤخرا وان كان معمولا للفعل فهو من حيث المعنى فاعل

نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه وفى كلا الدليلين بحث اما الاول فلان البيان قد يكون مقدما على الاجمال

للاهتمام بشانه او لرعاية السجع كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان ما لم نعلم فان قوله من البيان

بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه لرعاية السجع واجيب بان الكلام فى مثل هذا الموضع محمول على التقديم

والتلخيص يكون ذلك التقرير فى حكم التاخير واما الثانى فلان هذا الدليل يقتضى امتناع تقديم التميز الذى

هو فاعل من حيث المعنى اما اذا كان مفعولا من حيث المعنى كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان معناه فجرنا

عيون الارض فلا يقتضى امتناع تقديمه واجيب بان التميز الذى هو مفعول من حيث المعنى وان لم يكن

فاعلا بمعنى الذى [illegible] فهو [illegible] فاعل لمطاوعه ذلك الفعل كانه قيل فجرنا عيون الارض فتفجرت عيونا

خلافا للمازنى والمبرد اى لابى عثمان المازنى ولابى العباس المبرد وهو تكملة لقوله الاول

وهو قوله [illegible] الحسن الاخفش الذى هو تلميذ سيبويه وهو استاذ المبرد فانهما اجازا التقدم على

العامل اذا كان فعلا او اسما الفاعل او المفعول و[illegible] الفراء وهو تلميذ الكسائى وهو استاذ [illegible]

احد القراء السبع نقلا الى قوله [illegible] بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد

نفسا بالفراق تطيب [illegible] لتنكيره [illegible]

اى وما كاد الشان تطيب [illegible] نفسا بالفراق [illegible]

[illegible]

فيه وتطيب جملة اي ما كاد الحبيب نفسا يطيب بالفراق اي وما كادت نفس الحبيب تطيب بالفراق فلا يحصل
من الوجه المذكور يتعين الاستدلال وان كان الرواية بالتاء الفوقانية فيحتمل ان يحمل على هذا الوجه ايضا ويكون
التانيث باعتبار النفس او كادت نفس الحبيب تطيب ويحتمل ان يحمل على اضمار الشان في كاد وحذف
خبر كاد وهو تطيب مقدما على التمييز وتفسيره بالمذكور وفي هذا الوجه ضمير تطيب للحبيب اي وما كاد الشان
تطيب الحبيب نفسا بالفراق فلا يكون التمييز مقدما على عامله فلما احتمل هذا الوجه لا يتعين الاستدلال به على رواية
التاء الفوقانية ايضا فلا يصح التمسك به قوله ومن التمييز شرع في المستثنى المنصوب وذكر سائر
احكام المستثنى استطرادا فقال **المستثنى متصل ومنقطع** وفيه [illegible] بعض واما
قسم المستثنى الى هذين القسمين قبل تعريفه لانه صار في الاصطلاح بالمشترك بينهما لانهما حقيقتان
مختلفتان لان احدهما المخرج عن متعدد والاخر غير مخرج فلم يمكن جمعهما في تعريف جامع بينهما ولقائل ان يقول
يمكن جمعهما في تعريف جامع بينهما [illegible] المذكور بعد الا [illegible] واخواتها واجيب بانه وان امكن ذلك الا انه ليس فيه فايدة معتدة بها الا تعريف
باعتبار اللفظ دون الحقيقة [illegible] تقسيم المستثنى [illegible] اما ان يكون من باب تقسيم الكل الى الاجزاء او تقسيم الكلي الى
الجزئيات لا يستقيم الاول لان المستثنى يطلق على كل واحد لا على المجموع من حيث المجموع وكذا الثاني لانه
يكون لفظ المستثنى متواطيا اي كليا يصدق على كل واحد منهما على السوية لا مشتركا وقد سبق انه صار
في الاصطلاح بمنزلة المشترك فلن يمكن ان يكون من الاخير ويراد بالمستثنى ما هو المشترك بين القسمين
على وجه عموم المجاز وهو المذكور بعد الا واخواتها لما قبلها نفيا او اثباتا ويمكن ان يراد به اللفظ الدال على المستثنى بالمعنى الاول
او المنفصل من كونه فيكون حمل المتصل والمنقطع عليه من باب حمل المدلول على الدال لان لفظ المستثنى
دال على هذين المعنيين وفيه نظر لان الضمير في قوله وهو منصوب عايد الى قوله المستثنى [illegible]
ان المنصوب هو مدلول لفظ المستثنى لا لفظ المستثنى واجيب بانه على هذا التقدير يمكن ان يراد
بالمستثنى اللفظ وبضميره ما هو المشترك بين القسمين على طريقة صنعة الاستخدام اما على تقدير الاول
فلا استخدام في الكلام اصلا **فالمتصل** الفاء للتفسير وهو مبتدا خبره قوله **المخرج** اي الاسم
المخرج **عن متعدد** احتراز عن غير المخرج عن شيء ويرد عليه ان الاخراج لا يكون الا من متعدد فيكون
قوله من متعدد مستدركا واجيب بانه وان كان مستدركا لكنه ذكره لبيان التفصيل وهو قوله **لفظا**
او تقديرا فانه تفصيل للمتعدد ومثال المتعدد لفظا نحو جاءني القوم الا زيدا ومثال المتعدد معنى نحو
ما جاءني الا زيد [illegible] وكذا الباء في قوله **بالا واخواتها** متعلق بالمخرج اي بواسطة الا و
اخواتها اي بخواتها الا [illegible] وحاشا وليس ولا يكون وفيه احتراز عن المخرج عن متعدد
بلفظ استثنى [illegible] نحو جاء القوم استثني منهم زيدا او استثنيت منهم زيدا فانه ليس [illegible]
وان كان مخرجا من متعدد [illegible] التي للصفة [illegible] بمستثنى [illegible]
[illegible]
[illegible]

لكذبا وتناقضا وهو باطل لان هذا الاستثناء موجود في القرآن وهو يتعالى ان يوجد في كلامه الكذب او التناقض
وان لم يكن داخلا فيه لم يتحقق الاخراج عن المتعدد وهو شرط كما ذكر الصر قيل انه داخل فيه من حيث الافراد
واللفظ فاخرج عنه في التركيب والحكم لان الاستثناء بيان التغيير توقف حكم صدر الكلام على آخره كما في ضربت زيدا
رأسه والجنس زيد كله فلا يلزم شيء مما ذكر لاختلاف الجهة **والمنقطع** مبتدأ خبره قوله **المذكور**
اي الكلام المذكور **بعدها** اي بعد الا غير الصفة واخواته **غير مخرج** عن متعدد نحو ما جاءني القوم
الا حمارا ثم لما كان المستثنى في الاعراب مشتملا على خمسة اضرب شرع في بيان كل واحد منها على التفصيل
فقال **وهو منصوب** في عود الضمير تفصيل ان اريد بالمستثنى المذكور لفظه وكان حمل المتصل
والمنقطع عليه حمل المدلول على الدال كان الضمير عائدا الى المستثنى وان اريد ما هو المشترك بين المتصل
والمنفصل على سبيل عموم المجاز كالمفطر وكان في الكلام من المحسنات صنعة الاستخدام وان اريد به ما هو
المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز كان الضمير عائدا اليه ولم يكن في الكلام الاستخدام وقد سبقت
الى هذا التفصيل اشارة وقيل الضمير عائد الى المستثنى المذكور بقطع النظر عن كونه متصلا ومنفصلا
وفيه نظر لانه يلزم عموم المشترك وهو غير جائز واجيب بانه ليس من قبيل عموم المشترك بل من قبيل عموم
المجاز حيث يراد به ما هو اعم من المتصل والمنقطع اذا كان المستثنى واقعا **بعد الا غير الصفة**
احتراز عن الا التي للصفة فانه لا يجب النصب بعدها اذ ما بعدها تابع لما قبلها في الاعراب نحو جاءني
رجل الا زيد ورأيت رجالا الا زيدا ومررت برجال الا زيد وفيه نظر لانه لا حاجة الى هذا القيد ههنا لان قوله
وهو راجع الى المستثنى وكذا ضمير قوله كان والا التي للصفة لا يستثنى بها فلا يكون المذكور بعدها مستثنى
فلا يحتاج الى اخراجه اللهم الا ان يقال انه قيد واقع لا احترازي او يقال انما اخرج مثل هذا ملاحظة لصورة
الاستثناء **في كلام موجب** تام يخرج نحو قرئ الا يوم لكن على صيغة المجهول ورفع اليوم فانه
وان كان كلاما موجبا لكنه ليس بتام والمراد بالموجب ههنا ما ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم
الا زيدا وقيد احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب فانه ليس بواجب النصب بل يختار النصب او البدل ان كان
تاما ويعرب على حسب العوامل ان كان ناقصا على ما سيجيء **او مقدما** عطف على قوله بعد الا اي و
اذا كان المستثنى مقدما **على المستثنى منه** سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني
وما جاءني الا زيدا احد والجار والمجرور اعني منه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المستثنى والضمير المجرور
عائد الى اللام الموصول في المستثنى **او منقطعا** عطف على قوله مقدما اي او كان المستثنى منقطعا
عن المستثنى منه بان كان المستثنى على خلاف جنس المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره
وانما وجب النصب في المستثنى في المواضع الثلاثة المذكورة لاستقامة النصب لشبهه بالمفعول في كونه
فضلة ولشبه العامل بالفعل مع المتعلق بواسطة الحرف مع امتناع البدل في هذه المواضع اما في الاول
فلانه في كلام موجب فلان البدل في حكم تكرير العامل ... فلا يجب في المستثنى ... المستثنى
... نحو ... القوم لا ... التوم لا ... في ... الاحمار ... القوم ...

بخلاف غير الموجب حيث يمكن تكرير اصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى
منه وكان المبدل منه في حكم التنحية فيكون المستثنى في حكم التفريغ وهو ممتنع في الايجاب لعدم استقامة
المعنى بيانه ان القوم لو سقط في جاءني القوم الا زيد انه جاءني الا زيد وهو باطل لان معناه جاءني جميع الناس
الا زيدا وهو محال وفي كلا الدليلين نظر اما الاول فلانا لا نسلم لزوم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه حيث
يمكن تكرير العامل المنفي بقرينة ان الا بعد الاثبات يوجب النفي وذلك لان حكم ما بعدها يخالف ما قبلها بالاتفاق
كما في قرأت الا يوم كذا فانه في تقدير ما قرأت يوم كذا فلا يلزم عكس الغرض وخلاف المقصود واما الثاني
فلانه يوجب الابدال فيما يصح فيه التفريغ في الايجاب كما في قولك قرئ زيدا ايام الاسبوع الا كذا وليس
كذلك واما ثانيا اذا كان المستثنى متقدما فلامتناع تقديم البدل على المبدل منه لانه تابع ولا يجوز تقديم
التابع على المتبوع واما في المنقطع فلانه لو كان بدلا فلا يخلو اما ان يكون بدل الكل او بدل البعض او بدل +
الاشتمال او بدل الغلط والكل منتف اما الاول والثاني فلانهما لا يتحققان بدون اتحاد الجنس اي بدون
المجانسة بين البدل والمبدل منه ولا اتحاد بينهما اي لا مجانسة بينهما في المنقطع واما الثالث فلانه لا +
يتحقق بدون الملابسة بين البدل والمبدل منه ولا ملابسة بينهما في المنقطع اذ لا يمكن ان يشتمل +
البدل المبدل منه او يشتمل المبدل منه البدل واما الرابع لعدم وقوعه في كلام الفصحاء وفيه نظر لان
النحوي يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة والاولى ان يقال في الدليل على امتناع ابدال المنقطع
انه لو كان في الايجاب نحو جاءني القوم الا حمارا لزم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه لانه في حكم
تكرير العامل فيصير معناه جاءني القوم الا جاءني حمار وهو خلاف الغرض ولو كان في النفي نحو ما جاءني
القوم الا حمار لزم الغلط في العامل والمعمول جميعا حيث يكرر فيه اصل العامل ويترك النفي العارض لئلا
يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه فيلزم الغلط في العامل والمعمول جميعا حيث يصير معناه ما جاءني
القوم الا جاءني حمار والغلط في هذا البدل في المعمول فقط فاعرف قوله **في الاكثر** ظرف منصوب
المقدر المحمول للنصب على قوله اذا كان منقطعا بواسطة العطف اي وهو منصوب اذا كان منقطعا في قول اكثر النحويين
وهو خبر مبتدأ محذوف اي هو واقع النصب في المنقطع في الاكثر والجملة اعتراضية للتنبيه على الخلاف وانما
قيد المنقطع بقوله في الاكثر احترازا عن قول بعض النحاة فانهم يجوزون فيه الرفع على البدل
تمسكا بقول الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فانه مستثنى منقطع لان قوله انيس لا
يتناولهما لاختلاف الجنس والجواب انه جعل مستثنى متصلا على وجه الاستعارة حيث شبه اليعافير
والعيس بما يكون مونسا لهما وزعم هذا المكان فكانهما مونسان او يقال انه مستثنى مفرغ وعامله محذوف
تقديره ليس بها انيس وليس بها الا اليعافير والا العيس **او كان** عطف على كان الاول اي وهو منصوب
اذا كان واقعا **بعد خلا وعدا في الاكثر** لكونهما ناصبين عند بعضهم وخلا بعد الاتصال
[illegible] والمستثنى بعدهما مفعول به نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا وانما قال في الاكثر احترازا عن قول
بعضهم فانهم [illegible] الجر بهما [illegible] قال السيرافي [illegible] خلا [illegible] جواز الجر بها [illegible] الكثر او

كان بعد **ما خلا وما عدا** وانما لزم النصب بهما لتعين فعليتهما ... ليتهما للمصدرية
نحو جاء[illegible] ... ... اخو انك

ما خلا زيدا او ما عدا عمرا وهما في الكلام في محل النصب على الظرفية اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد
ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا وروى ابن الشجري عن الاخفش الجر بهما بجعل ما زائدة ... وذلك
عن الجر فيهما ولعل هذا لم يثبت عند المصنف ره او لم يعتبر خلافه حتى لم يقل في الاكثر **وبعد ليس ولا يكون**
لكونهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر نحو جاءني القوم ليس زيدا او سيأتي اهلك لا يكون بشرا وهما
في التركيب في محل النصب على الحالية ولزم استتار اسمها في باب الاستثناء وهو راجع الى بعض مضاف الى ضمير
المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا كما لزم اضمار فاعل خلا وعدا ثم لما فرغ عن بحث المواضع التي يجب فيها
نصب المستثنى شرع فيما يجوز فيه النصب ويختار البدل فقال **ويجوز فيه** اي في المستثنى
النصب على الاستثناء **ويختار البدل** اي بدل البعض اذ البدل بعد الا لا يكون الا كذلك
فيما بعد الا كلمة ما موصوفة او موصولة اي في مستثنى وقع بعد الا او في المستثنى الذي
وقع بعد الا **في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه** الجملة الفعلية وقعت حالا
بتقدير قد اي وقد ذكر المستثنى منه وفي بعض النسخ والمستثنى منه مذكور فالجملة الاسمية حال
ايضا **مثل** قوله تعالى **ما فعلوه الا قليلا** بالنصب على الاستثناء **والا قليل**
بالرفع على البدلية من الواو في فعلوه وفي قوله بعد الا احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى
منه مذكور لكنه بعد خلا او عدا او ليس او لا يكون او غير او سوى او نحو ذلك وفي قوله في كلام غير موجب
احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر وفي قوله وذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم
يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل كما يأتي فان قيل يدخل في هذه الضابطة المستثنى
المقدم على المستثنى منه والمستثنى المنقطع مع انه لا يجوز فيهما الوجهان بل يجب النصب كما مر قيل معناه
ويجوز النصب ويختار البدل في مستثنى متصل متأخر او في المستثنى المتصل المتأخر بدلالة تمثيل المصنف
بقوله ما فعلوه الا قليل وبدلالة ما تقدم وانما يجوز فيه النصب ويختار البدل اما النصب فعلى الاستثناء
المتصل المنصوب على التشبيه بالمفعول واما اختيار البدل فلانه مقصود في الكلام بخلاف ما اذا كان
منصوبا حيث يكون فضلة فان قيل بدل البعض يجب فيه ضمير عائد الى المبدل منه ولا ضمير ههنا قيل
بدل البعض اذا كان بعد الا لا يجب الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى
منه كافي في الباب فان قيل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه والمستثنى في الكلام الغير الموجب
اذا كان بدلا كان كل واحد من التابع والمتبوع مقصودا والتابع مقصود بالنسبة الثبوتية والمتبوع مقصود
بالنسبة السلبية لان حكم ما بعد الا يخالف ما قبلها بالاتفاق قيل تعريف البدل محمول على حذف المضاف
اي تابع مقصود باصل ما نسب الى المتبوع ولا شك ان للنسبة الثبوتية والسلبية اصلا ... بالنسبة السلبية
البدل هنا مقصود بالنسبة الثبوتية ... [illegible]

فلم يضعف النصب فيه نحو ما لي الا اياك مع انه مستثنى بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه قبل لانه يوهم وجها ضعيفا وهو الابدال من لفظ الله وانما امتنع الابدال من اللفظ لان المستثنى منه لفظا ... الا في كلام فيكون بدلا من محله لان محله الرفع على الابتداء وعامله معنوي وكذلك قولك لا رجل في الدار الا زيد ثم لما فرغ عن بحث المواضع التي يجب فيه النصب ويجوز فيها الوجهان شرع في بيان ما يجوز فيه الاوجه الثلث فقال

ويعرب المستثنى على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور

ويسمى هذا المستثنى مفرغا لتفريغ العامل الذي قبل الا له وعدم اشتغاله بالمستثنى منه والحسب القدر اي ويعرب المستثنى على قدر اقتضاء العامل الذي قبل الا اذا كان المستثنى منه غير مذكور يعني يرفع المستثنى اذا كان العامل رافعا نحو ما جاءني الا زيد وينصب اذا كان العامل ناصبا نحو ما رايت الا زيدا ويجر اذا كان العامل جارا نحو ما مررت الا بزيد وفي القسم الاخير نظر لان قوله بزيد مجرور بعامله لا بعامل المستثنى منه فكيف يكون مثالا لما يعرب على حسب العوامل المستثنى منه اللهم الا ان يقال معناه ويعرب على حسب عوامله سواء كانت عوامل المستثنى منه كما في المثالين الاولين او لا كما في المثال الاخير فان قيل البدل اذا كان المستثنى منه مذكورا ايضا معرب على حسب العوامل يقال ما جاءني احد الا زيد وما رايت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا زيد فما وجه تخصيص هذا القسم بكونه معربا على حسب العوامل قيل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبدل فيما اذا كان المستثنى منه مذكورا معرب بتبع المبدل منه بخلاف المستثنى المفرغ فانه لما حذف المستثنى منه واقيم هذا مقامه سمي باسمه حقيقة او مجازا على حسب الاختلاف واعرب على اقتضاء العوامل بلا اعتبار تبعية فان قيل اذا كان عامل المبدل منه حرف جر جاز تكريره في البدل كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم فالبدل الذي بعد الا اذا كان عامل المبدل منه حرف جر جاز تكريره في البدل ايضا نحو ما مررت باحد الا بزيد فهذا النوع من البدل معرب بعامله بلا تبعية ايضا كما ان المستثنى المفرغ في قولك ما مررت الا بزيد معرب بعامله بلا تبعية قيل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية البتة اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبدل المذكور وان اعرب بعامله لكنه ليس كذلك البتة لجواز ان يعرب فيه اعرابه بتكرير العامل بلا تبعية ويجوز الا ... لان تكرير عامل المبدل منه في البدل المذكور جائز لا واجب

فلا يرد النقض قوله **وهو** الحال اي والحال ان يكون ذلك المستثنى منه واقعا **في غير الموجب**

وانما اشترط **ليفيد** الكلام او الاستثناء وانما ترك مفعوله لانه مثل فلان يعطي ويمنع والمعنى ليحصل الافادة

وذلك لان المستثنى منه لا يقدر الا عاما من جنس المستثنى وذلك لا يستقيم الا في النفي **نحو ما ضربني الا زيد** اي ما ضربني احد الا زيد فلو قدر ضربني جميع الناس الا زيد بخلاف جاءني الا زيد بتقدير جاءني كل واحد الا زيد فانه يمتنع لانه لا يفيد لكونه للاستحالة ولا قرينة على تقدير المستثنى منه الخاص وكذلك ضربني الا زيد بتقدير ضربني كل واحد الا زيد فان قيل لم لا يجوز ذلك بعد قيام القرينة على الخاص كما يقال في جواب من قال هل جميع اهل بيتك جاءك جاءني الا ابنك فان المعنى جاءني جميع اهل بيتي الا ابني وايضا لم لا يجوز ذلك

[illegible] وهو مبالغة ... كقولك [illegible] [illegible]

ثم صدم الجواز على هذين الاعتبارين لاندراجه في صورة الاستقامة وفيه نظر لان منع المصنف مطلقا على ان صاحب المفتاح قد صرح بصحة الاستثناء المفرغ عند قيام القرينة على تقدير المقام **الا ان يستقيم المعنى** مستثنى من مقدر يفهم من التقييد بقوله في غير الموجب اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى في الموجب بان يكون الحكم مما يصح ان ثبت في العام فحينئذ يعرب في الموجب ايضا **مثل قرات الا يوم كذا** اي قرات في جميع الايام الا يوم السبت او يوم الاحد ونحو ذلك فان القراءة حكم يصح ان يثبت في جميع الايام وكذا قطعت الرجاء الا من الله تعالى اي قطعت الرجاء من كل احد الا من الله **ومن ثم** الاشارة الى المكان الاعتباري اي من اجل تقييد اعراب المستثنى المفرغ على حسب العوامل لعدم الايجاب واستقامة المعنى في الايجاب **لم يجز ما زال زيد الا عالما** لانه استثناء من الموجب لان ما في ما زال للنفي وزال ايضا فيه معنى النفي والنفي اذا دخل على النفي صار معناه الاثبات فيكون المعنى زيد ابدا على جميع الصفات الا على صفة العلم ولا يستقيم ذلك لمكان الاستحالة فان قيل بل لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه في غير الموجب عموما لا مات الا زيد وما خلق الا بشر فالنفي والاثبات سيان في ذلك فينبغي ان يناط الحكم على استقامة المعنى لا على عدم الايجاب قيل لعله اعتبر الغالب اذ الغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى لا على عدم الايجاب وفي النفي عكس فان قيل افادة اصل المعنى متحققة في الايجاب والنفي على العموم والخصوص ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها وليس ذلك من وظايف النحو الا ترى انه يجوز قولك رايت بحرا من المسك ولقيت الفقهاء والسماء تحتنا والارض فوقنا ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغي ان يجوز جاءني الا زيد وضربني الا زيد كذلك ثم قوله ما زال زيد الا عالما يتاول هذا التركيب او هذا الكلام فاعل لم يجز **واذا تعذر البدل على اللفظ** الجار والمجرور اما متعلق بالحمل المحذوف اي واذا تعذر حمل البدل على اللفظ اي لفظ المستثنى منه واما حال عن البدل اي واذا تعذر البدل محمولا على اللفظ المستثنى منه مثلا **فعلى الموضع** اي فيحمل او محمول على الموضع اي على محل المستثنى منه عملا بالمختار على قدر الامكان **مثل ما جاءني من احد الا زيد** فانه بدل محمول على محل من احد لانه مرفوع المحل على انه فاعل **ولا احد فيها** اي في الدار **الا زيد** فانه بدل محمول على محل اسم لا التي لنفي الجنس لانه مرفوع المحل على الابتداء وما ليس شيئا الا شيء فانه بدل محمول على محل خبر ما لانه منصوب المحل على انه خبر ما وليس شيئا الا شيء حملا على التنكير الحقير في مثل قولهم **لا يعبا به** اي لا يبالي ولا يلتفت اليه وهو صفة شيء وانما وصف المستثنى بقوله لا يعبا به ليكون المستثنى مغايرا للمستثنى منه وهذا اي تعذر البدل في الامثلة الثلثة المذكورة **لان من لا تزاد بعد الاثبات** فالمستثنى من النفي اثبات فلو ابدل قوله الا زيد في المثال الاول من لفظ احد المجرور بمن الزايدة لزم زيادة من في الاثبات لان البدل في حكم تكرير العامل وهذه الكلمة الزايدة لا تزاد في الاثبات على اصح المذاهب فتعين ابداله من محل احد لانه الرفع على الفاعلية وعامله الفعل دون من الزايدة **وما ولا** عطف على قوله من اي ولان ما المشبهة بليس ولا التي لنفي الجنس **لا تقدران عاملتين** اي لا تعملان بعد ابطال النفي لانه لا تقدران

على تضمين التفتر معنى الحصر اي لاتعملان عاملتين بعده اي بعد الاثبات **لانهما** اي لان ماولا المذكورتان **عملتا**
حيث عملتا **للنفي** اي لاجل النفي لانه علة عمل لا على ان وجز علة عمل ما على ليس لما عرف ان لا التي لنفي الجنس انما تعمل
لانها نقيضة ان لانها لتاكيد النفي كما ان ان لتاكيد الاثبات فحمل عليها حمل النقيض على النقيض وما انما تعمل لانها شبيهة بليس في
النفي والدخول على الاسمية فحمل عليها حمل النظير على النظير فثبت ان النفي علة عمل لا على ان وجزء علة عمل ما على ليس وهو
علة مخصوصة له **وقد انتقض** ذلك النفي **بالا** في المثال الثاني والثالث لانها بعد النفي توجب الاثبات و
انتفاء العلة المخصوصة يوجب انتفاء الحكم فلو ابدل قوله الا زيد في المثال الثاني من لفظ احد كانت لا عاملة في البدل
وان لم تعمل في المبدل منه المبني فيلزم عملها في الاثبات لما ذكرنا ان البدل في حكم تكرير العامل وكذا لو ابدل
قوله الا شئ في المثال الثالث من لفظ شيئا لكانت ما عاملة في الاثبات فتعين ابداله من المحل اذ محل المبدل
منه في المثال الثاني الرفع على الابتداء وفي الثالث الرفع على الخبرية وعاملها معنوي وهذا **بخلاف ليس زيد**
شيئا الا شيئا حيث يجوز ابداله من اللفظ **لانها** اي لان ليس **عملت للفعلية** اي لكونها فعلا لا للنفي
فلا تاثير لانتقاض **معنى النفي** النقض هنا مصدر مبني للمفعول اي لانتقاض معنى النفي **بالا لبقاء الامر**
العاملة لاجلها متعلق بمفهوم قوله فلا اثر اي لا يؤثر نقض معنى النفي لبقاء الامر الذي عملت ليس لاجل ذلك الامر
وهو الفعلية وانما عبر بضمير العاملة لانها صفة جارية على غير ما هي له ولهذا انثت **ومن ثم** الاشارة الى المكان الاعتباري اي ومن اجل ان
ليس عملت للفعلية وانه لا اثر لانتقاض معنى النفي في انتقاض عملها **جاز ليس زيد الا قائما** بالنصب على انه خبر ليس مع انتقاض نفيها
بالا لبقاء الفعلية بخلاف ما زيد الا قائم حيث لا يجوز الا قائما لانتقاض عمل ما بانتقاض النفي الموجب لانتقاض التشبيه بليس ثم في ذكر قوله ليس زيد الا قائما
بناء على هذا الكلام او هذا التركيب فاصل جليل ثم لما فرغ عن ذلك شرع في بيان المواضع التي يجب فيها الجر فقال **ومخفوض**
اي المستثنى مخفوض وفي بعض النسخ ويخفض **بعد غير وسوى وسواء** بالاضافة لان كلا منها لازم للاضافة
ثم قوله سوى مقصور وفيه لغتان كسر السين وهو المشهور وضمها وسواء ممدود بفتح السين وهما هنا غير متمكنين على الحال
وان توهما جاز ايضا وبعد حاشا لكونه حرف جر **في الاكثر** قول لاكثر النحويين وانما قال في الاكثر احترازا عن
قول المبرد فانه على قوله قد يكون فعلا بمعنى نجا كما في انشاء المنقول اللهم اغفر لي ولمن يسمع دعائي حاشا الشيطان ثم لما
ادخل كلمة غير في الاستثناء وهو اسم متمكن لا بد له من الاعراب شرع في بيان اعرابه فقال **واعراب غير** فيه مستعمل
اي في الاستثناء **كاعراب المستثنى بالا** اي مثل اعراب الاسم الذي استثني بالا على التفصيل الذي سبق
ذكره في المستثنى بالا من وجوب النصب في المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب
التالي والاعراب على حسب العوامل في الناقص نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني القوم غير حمار بالنصب وما جاءني احد
غير زيد بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء وما جاءني غير زيد الخ وانما اعرب غير اعراب المستثنى بالا لانه لما استعمل
بمعنى الا كان ما بعده مستثنى فيستحق ما بعده اعراب المستثنى وهو مستغرق في اعرابه لانه وجب جره لاجل الاضافة
وغير لا يمنع لاعرابه فيا المرء ان يوقع اي يعطي ما بعده غير على قرينة المستحق بما فضل عن ما بعده وهو
اعراب المستثنى فان قيل لم لم يعرب غير بكونه بمعنى الحرف قيل للاضافة المانعة عن البناء ثم
المذكور في الاستثناء بين ابدي ذلك بطريق الاستطراد دون الاصالة فقال **وغير** صفة لازمة وقيل

نعتها غير وغيره — قوله صفة في الاصل لانه موضوع بمعنى مغاير يقال مررت برجل غير زيد اى مغاير له **حملت على الا**

في الصفة او لعنى بتأويل الكلمة او باعتبار حمل الصفة عليه في الجملة التعليلية منه لقوله صفة او مستأنفة لانه لما قال صفة

كان سائلا قال فكيف يكون للاستثناء فقال حملت على الا **في الاستثناء** حال اى حال كونها الا واقعة في الاستثناء او غير حيث

انما واقعة في الاستثناء او ظرف لمفهوم الكلام اى حملت على الا وشاركتها في الاستثناء فالاستثناء محل الشركة فكانظرها **كما**

حملت الا صفة مصدر بمعنى [illegible] حمل الا مثل حمل الا **عليها** اى على غير في الصفة [illegible] او ظرف على طريقة قوله

في الاستثناء **اذا كانت تابعة لجمع منكور** ظرف لقوله حملت الا اى كما حملت الا عليها في الصفة اذا كانت الا

تابعة لجمع منكور اى واقعة بعد جمع منكور **غير محصور** اى غير متحقق تناول المستثنى وعدم تناوله وانما حملت الا على

الصفة حينئذ **لتعذر** كلا النوعين من **الاستثناء** المتصل لعدم الجزم بدخوله و[illegible] المنقطع لعدم الجزم بعدم دخوله جزما في الجمع المنكور

غير المحصور [illegible] بجماعة غير معينة لا يجزم فيها بتناول المستثنى ولا بعدم تناوله فتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء وفي

قوله لجمع منكور احتراز عن الجمع المعرف حيث يراد به الاستغراق او العهد فان اريد به الاستغراق يعلم التناول حتما وان

اريد به العهد يعلم عدم التناول جزما فلم يتعذر الاستثناء وفي قوله غير محصور احتراز عن العدد نحو له على عشرة الا واحدا

لانه حينئذ لم يتعذر الاستثناء **مثل** قوله تعالى **لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا** اى لو كان في السماء والارض آلهة غير

الله لخرجتا عن هذا النظام فالا في الآية واقعة بعد جمع منكور غير محصور وهو قوله آلهة فحملت على الصفة بمعنى غير

وفي هذه الضابطة نظر طردا وعكسا اذ ربما يتعذر الاستثناء في المحصور ايضا نحو جاءني مائة رجل الا زيد فانه تابعة لجمع منكور

محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم تيقن دخوله في المائة وعدم تيقن عدم دخوله فيها وربما لا يتعذر في منكر غير محصور نحو جاءني

رجال الا حمارا فيصح الاستثناء المنقطع لكون المستثنى خلاف جنس المستثنى منه فالاولى ان يدار الحكم على تعذر الاستثناء لا على كونه

تابعا لمنكور غير محصور [illegible] انهم اعتبروا الغالب [illegible] وجود هذا الشرط تعذر الاستثناء وعند عدمه صحة الاستثناء **وضعفت**

حمل الا على الصفة **في غيرها** اى في غير الجمع المنكور المذكور نحو قول الشاعر وكل اخ مفارقه اخوه + لعمر ابيك الا

الفرقدان + فانه لم يتعذر ههنا الاستثناء لاستغراق كل اخ ومع ذلك حمل الا على الصفة اى غير الفرقدين اذ لو كان الا على

حقيقتها لقال الا الفرقدين لانه مستثنى من كلام موجب وفي البيت ضعفان آخران احدهما توصيف المضاف دون المضاف

اليه والقياس توصيف المضاف اليه لانه مقصود وكل جيئ لاحاطة افراده والثاني الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو مفارقه

اخوه ثم لما فرغ عن بحث الاعراب غير شرع في بيان اعراب سوى وسواء فقال **واعراب سوى وسواء النصب**

بناء **على الظرف** اى على انهما ظرفا مكان من حيث المعنى لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد فكانك قلت جاءني القوم مكان

زيد اى بدله فهو ظرف صار استثناء لان البدل والمبدل منه لا يجتمعان فكان اخراجا [illegible] فكانك قلت جاءني القوم [illegible]

والتعبير يدل على الظرفية وقوعهما صلة للموصول [illegible] رأيت الذي سواك كما تقول رأيت الذي عندك وكل

ظرف لم يلزم الظرفية لا يقع صلة وانما قال **على الاصح** نفيا لقول من جوزهما مجرى غير في جواز وقوعهما غير

ظرف فيعربون في السعة مررت بسواك [illegible] الثاني من المستثنى شرع في خبر كان واخواتها فقال +

خبر كان مبتدأ محذوف الخبر [illegible] اى ومما [illegible] خبر كان **واخواتها** اى ولاسماء اخوات كان

و[illegible] فيها في قسم الفعل [illegible] **هو المسند بعد دخولها** [illegible] اى دخول كان او لكن

واخواتها وفي قوله المسند احتراز عن كل ما هو المسند اليه وفي قوله بعد دخولها احتراز عن خبر المبتداء والمفعول الثاني من باب علمت ونحو ذلك فان قيل يدخل في هذا الحد يضرب في نحو كان زيد يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول كان وليس بخبر كان بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند المسند الى الاسم كما هو الخبر وذلك لانه ليس بمسند اليه بل الى فاعله فان قيل يدخل في الحد صالحا في نحو كان زيد رجلا صالحا وهو صفة خبر كان لا خبرها قيل المراد بالمسند المسند الى الاسم كان بلا تبعية بدليل ذكر التوابع بعد ذلك **مثل كان زيد قائما** فان قائما مسند بعد دخول كان وانما ذكر خبر كان واخواتها في المنصوبات ولم يذكر اسمها في المرفوعات لانه فاعل لا ملحق به فلم يذكره على حدة بخلاف خبرها فانه ملحق بالمفعول وليس بمفعول فذكره على حدة وقال بعضهم ان اسمها ايضا ملحق بالفاعل وليس بفاعل لان تمام الفاعل هو تمام الكلام به **وامره** اي حكم خبر كان وشانه **كامر خبر المبتداء** في اقسامه واحكامه وشرائطه **ويتقدم معرفة ظاهرة** الاعراب اي يتقدم خبر كان واخواتها على اسمها حال كونه معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لا قترانها بالقرينة وهي النصب نحو كان المنطلق زيد بخلاف ما اذا لم يكن ظاهر الاعراب فحينئذ لا يتقدم على اسمها بدون قرينة لعدم اللبس نحو كان موسى عيسى وبخلاف خبر المبتداء فانه اذا كان معرفة ظاهرة الاعراب فانه لا يتقدم على المبتداء لمكان اللبس **وقد يحذف فعله** اي عامل خبر كان دون اخواتها عند قيام قرينة وانما اختصت كان بالحذف لكثرة استعمالها فلا يحذف في ذلك الا **في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر** اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر فحذف كان واسمها لدلالة حرف الشرط التي لا يليها الا الفعل عليها وحذف المبتداء ايضا لدلالة الفاء التي في جواب الشرط عليه فبقيتا جملة اسمية **ويجوز في مثلها** اي في مثل هذه الصورة او في مثل هذه المسئلة وهو كل موضع يجيء بعد الشرطية اسمان وجزاؤها بالفاء وبعدها اسم مفرد **اربعة اوجه** الاول نصب الاول والثاني بتقدير كان مع الاسم في الموضعين اي ان كان عملهم خيرا فيكون جزاؤهم خيرا والثاني رفعهما بتقدير كان مع الخبر في الاول وتقدير المبتداء في الثاني اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير والثالث نصب الاول ورفع الثاني اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير والرابع رفع الاول ونصب الثاني اي ان كان في عملهم خير فيكون جزاؤهم خيرا **ويجب الحذف** اي حذف كان **في مثل اما انت منطلقا انطلقت** اي لان كنت منطلقا انطلقت اي لاجل انطلاقك انطلقت فحذف اللام الجار لكثرة حذفه قبل ان المصدرية ثم حذف كان بدلالة ان المصدرية فانها تستدعي الفعل كما تستدعيه ان الشرطية اياه ولا دليل على الفاعل فقد اتصل الضمير المتصل بالضمير المنفصل لعدم ما يتصل به وهو كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما عوضا عن كان فصار ان ما انت منطلقا فادغمت النون في الميم لقرب مخرجهما فصار اما انت منطلقا فوجب الحذف لئلا يلزم اجتماع العوض والمعوض وهو الحذف منصوب وخصصته الزيادة فيهما كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله ولكثرة مثل بعضهما بما هو الكان وهو ليس لشبههما من المقدر في الملفوظ ففي تقدير المفتوحة فان ما وقعا فتقدير التقدير لان كنت منطلقا انطلقت ثم اعلم ان سيبويه لم يجوز في المكسورة مع ان المكسورة تجوز المجرد لا تناسبها للمفتوحة في السببية ثم اخذ في بيان ما كان اولها شرع في بيان اسم ان واخواتها فقال **اسم ان** بفتح الهمزة وكسرها **واخواتها** اي ومنها اسم ان اي ومن المنصوبات اسم ان واخواتها المستعملة بما هو المسند اليه **بعد دخولها** اي دخول ان او احدى اخواتها فيه احتراز عما هو المسند

اليه بعد دخول ان او احدى اخواتها تقييد لفي الخبر اي ان زيداً ابوه قائم فانه مسند اليه بعد دخول ان وليس
بمسند اليه قيل المراد بالمسند اليه الذي اسند اليه الخبر فخرج ذلك حيث لم يسند اليه الخبر فان قيل يدخل في الحد الحاكم
في ان زيدا الحاكم في الدار فانه مسند اليه بعد دخول ان قيل المراد الذي اسند اليه الخبر بلا تبعية بدليل ذكر التوابع بعد
فيخرج ذلك لانه تابع اي بدل من قوله زيد **مثل ان زيدا قائم** فان زيدا المسند اليه بعد دخول ان وانما انتصب اسم
ان واخواتها لشبهه بالمفعول في وقوعه بعد ما يقتضي بعادة المرفوع لا في كونه فضلة حيث يشترك فيه الحال والتمييز والمستثنى
المنصوب ثم لما فرغ عن اسم ان واخواتها شرع في المنصوب بلا التي لنفي الجنس فقال **المنصوب بلا التي لنفي
الجنس** قوله لنفي الجنس صلة التي والموصول مع الصلة صفة لا اي المنصوب بكلمة لا التي لنفي الجنس اي لنفي الحكم عن الجنس
وانما لم يقل اسم لا لان اسمها على الاطلاق ليس من المنصوبات بل قد يكون مبنيا نحو لا رجل في الدار وانما لم يقل المنصوب المفعول
به والمنصوب بان واخواتها والمنصوب بان واخواتها ونحو ذلك مع ان بعضها مبني لان المراد بالمنصوب اعم من
ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا او محلا والمبني من المفعول به وخبر كان واسم ان منصوب محلا
فتكون من المنصوبات بخلاف المبني من اسم لا فانه ليس بمنصوب محلا عند سيبويه
واتباعه فلا يكون من المنصوبات وذهب بعضهم الى ان محل اسمها المبني رفع ونصب
لانها تعمل عمل ان ومحل اسمها المبني رفع ونصب ثم قوله المنصوب مبتداء محذوف الخبر
وقوله **هو المسند اليه** استيناف وفيه احتراز عما لم يكن مسند اليه وقوله **بعد
دخولها** ظرف المسند اليه وفيه احتراز عن المبتداء وسائر اقسام المسند اليه من غير دخول لا النافية للجنس
وقوله **يليها** الضمير المستكن عائد الى المسند اليه والبارز الى لا اي يلي المسند اليه لا والجملة الفعلية اما حال
من الضمير في اليه او من الضمير في دخولها وحينئذ لا يجب ابراز الضمير وان كان جاريا على غير ما هو له لان الولي فعل
المسند اليه وقد جرى على الضمير في دخولها حيث وقع حالا عنه لعدم اللبس لاختلاف الموصوفين تانيثا وتذكيرا نحو
هند زيد يضربه بخلاف ما لو كانت الصفة جارية على غير ما هي له فحينئذ يجب ابراز الضمير نحو هند زيد ضاربته هي فالحاصل ان
الضمير اذا اسند الى صفة جرت على غير من هي له وجب ابراز الضمير في صورة اللبس وغيرها نحو زيد عمرو ضاربه هو وهند زيد
ضاربته هي اما اذا اسند الى فعل جرى على غير من هو له فوجب ابراز الضمير عند اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو وعند عدمه لا نحو
هند زيد تضربه وقوله **نكرة** حال من ضمير المستكن في يليها اي حال كون ذلك المسند اليه نكرة وكذلك قوله **مضافا** اي حال كون
ذلك المسند اليه مضافا **او مشبها به** اي بالمضاف في تعلق شيء هو من تمام معناه واحترز بقوله يليها نكرة
عما يكون مفصولا بينه وبين لا وعما يكون معرفة فحينئذ يجب الرفع والتكرير وبقوله مضافا او مشبها به عن النكرة المفردة
فانها مبنية والمراد بالمسند اليه الذي اسند اليه خبر غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد فلا يدخل في الحد نحو ظريفا في لا رجل
قائم حيث لم يسند اليه خبر لا اذ الخبر مجموع الجملة وكذا لا يدخل غلاما في لا غلام رجل غلاما حسنا عندك لانه تابع
مثل لا غلام رجل ظريف فيها نظير المضاف فغلام رجل في المرفوعات تحقيق قوله **ولا عشرين
درهما لك** نظير
المشبه بالمضاف ثم لما فرغ عن تعريف المنصوب بلا شرع في بيان احكامه المذكورة في ذلك التعريف فقال +

فان كان اسم لا التي لنفي الجنس **مفردا** اي غير مضاف ولا مشبه به ولا يجوز ان يكون الضمير عايدا الى المنفي
بلا حيث لا يستقيم الحمل لان المنصوب بلا ليس بمفرد ولا يترتب على هذا الشرط **فهو مبني** لان هذا الضمير حينئذ
كان عايدا اليه ايضا فينبغي ان يحمل الضمير ان عايدا الى اسم لا المذكور صريحا اذ المطلق منه لو رجع لا الى المعتبر
فاسم لا مبني **على ما ينصب به** الفعل مسندا الى الضمير اي على ما ينصب هو به او الى قوله به اي على ما ينتج
النصب
والرد ول

اصبوب لان اسم لا ينتصب اذا كان نكرة مضافا او مشبها به ربما ما ينتصب هو به حالة الاعراب من حركة او حرف
على ما بينا يعني ان كان نصبه بالحركة بني عليها نحو لا رجل في الدار وان كان نصبه بالحرف بني عليها نحو لا غلامين
ولا ناصرين في الدار والنون في المثنى والمجموع لا تمنع البناء على الصحيح كما في يا زيدان ويا زيدون وذهب المبرد الى
اعرابهما مستدلا بان النون فيهما بمثابة التنوين فكانت منافية للبناء كالتنوين ثم اعلم ان نصب اسم لا لنفي الجنس
قد يكون بالفتحة نحو لا غلام رجل فيها وقد يكون بالالف نحو لا ابا رجل فيها ولا ابا له وقد يكون بالياء نحو لا غلامي رجل
فيها وبناء اسم لا لا يكون الا بالفتحة والياء وذلك لان البناء لا اذا كان مفردا والاسماء المستة انما يكون اعرابها بالالف
نصبا اذا كانت مضافة او مشبها بالمضاف وانما بني لتضمن من الاستغراقية لان نحو لا رجل في الدار مبني على سؤال
كانه قيل هل من رجل في الدار فقيل لا رجل في الدار اي لا من رجل فيها **وان كان** اسم لا **معرفة او**
مفصولا بينه اي بين اسم لا **و**بين لا بالظرف ونحوه **وجب الرفع والتكرير** نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل
ولا امرأة اما الرفع في المعرفة فلامتناع اثر لا فيها لانها لنفي الجنس وذلك لا يتحقق الا في النكرة واما الرفع في المفصولة
فلضعف عملها لكونها عاملة لمشابهة ان فلا يؤثر مع الفصل فاذا لم يكن مؤثرا فيما رجع الى اصلها وهو الرفع على الابتداء
واما التكرير فلمطابقة السؤال لان قوله لا زيد في الدار ولا عمرو جواب من قال ازيد في الدار ام عمرو وقوله لا في الدار
رجل ولا امرأة جواب من قال افي الدار رجل ام امرأة **ومثل قولهم قضية ولا ابا حسن لها متأول**
جواب سؤال وهو ان يقال ابا حسن معرفة لكونه علما اذ انه كنية علي ابن ابي طالب ولا رفع فيه ولا تكرير فاجاب
بانه متأول بالنكرة اي بتقدير المثل اي هذه قضية ولا مثل ابي حسن لها وهو في المعنى نكرة فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه او بصفة اشتهر بها اي هذه قضية ولا حاكم لها وذلك لان عليا رضي الله عنه
كان مشهورا بالحكومة قال عم افضاكم علي ونظيره قولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قاهر عادل قيل هذا قول
الصحابة كانوا يقولون عند القضاء معناه هذه قضية مشكلة لا يقضي بالحكم فيها غير ابي الحسن رضي الله عنه او
معناه هنا حكم وليس ابو الحسن حاضرا فيه **وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله** اي فيما كرر النكرة
بلا من غير فصل يجوز في المعطوف والمعطوف عليه **خمسة اوجه** الاول **فتحهما** اي فتح الاسمين اي المعطوف
والمعطوف عليه على ان لا فيهما لنفي الجنس والثاني فتح الاول على ان لا فيه لنفي الجنس **ونصب الثاني** على ان لا فيه
زائدة لتاكيد النفي وانه معطوف على لفظ الاول لمشابهة حركة النصب في العروض والاطراد كضمة المنادى اما
الاطراد فلانه يطرد في كل اسم مفرد نكرة مفتوح كما يطرد في كل مفصول منصوب واما العروض فلان فتحه
عرضت بدخول لا عليه وعدمها في المقول بدخول العامل والثالث فتح الاول على ان لا فيه لنفي الجنس **ورفعه**

والرابع فتح [الاول] اى رفع الثانى على ان لا بمعنى ليس زائدة لتاكيد النفى وانه معطوف على محل الاول لان محله الرفع على الابتداء
اى رفع الاسمين على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة السؤال لانه حينئذ جواب من قال أحول لنا ام قوة فلذلك
الخبر المفصول لمناسبة السؤال وان كان فيه مخالفة قياسية **والخامس رفع الاول** على ان لا
بمعنى ليس وهذا ثابت **على ضعف** لان لا بمعنى ليس ضعيف لقصور شبهه على ليس كذا **وفتح**
الثانى على ان لا لنفى الجنس فان قيل انه ترك الوجه السادس الذى ذكره الزمخشرى فى المفصل وهو فتح الاول
على ان لا لنفى الجنس ورفع الثانى على ان لا بمعنى ليس قلت لان هذا الوجه وجه سقيم لا يعتبر باعتبار الصورة مع
الوجه الثالث وان اعتبر اختلاف الوجه لزادت الوجوه على الستة لان النصب فيه وفى الثانى يحتمل ان يكون بالعطف على محل
ان يكون لا زائدة لتاكيد النفى او يكون لا بمعنى ليس ثم قيل فى تفسير قولنا لا حول ولا قوة الا بالله مرفوعا الى رسول الله
لا حول عن معصية الله تعالى الا بعصمته ولا قوة على طاعة الله الا بعون الله اى لا رجوع لنا عن معصية الله الا بعصمته ولا طاقة لنا فيها
الا بتوفيقه **واذا دخلت الهمزة** على لا التى لنفى الجنس **لم يتغير العمل** اى لم يتغير تاثيرها لا فى المتبوع ولا فى التابع
لان الهمزة لا يبطل عمل عامل نحو ألا رجل فى الدار والا غلام رجل فيها تجعلها مع ما دخل الجار عليه فانه لا يتغير العمل نحو
بلا جهد وجلسة بلا مال فان قيل لفظ العمل فى الاصطلاح لا يطلق الا فى المعرب ولا رجل فى الدار مبنى فكيف يقال لم يتغير العمل قلت المراد
بالعمل ههنا العمل اللغوى دون الاصطلاحى او المراد بالعمل اعم من ان يكون حقيقيا كما فى لا غلام رجل او شبيها كما فى لا رجل
فان فتحه يشبه النصب فى العروض والاطراد واما قول الشاعر الا رجلا جزاه الله خيرا فتقديره الا ترونى رجلا
ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا **الاستفهام** نحو الا ماء فاشربه **والعرض** نحو الا نزل
بنا فتصيب خيرا ذكره الاندلسى ان لا فى العرض تختص بالفعل فكيف يدخل ههنا على الاسم قيل ان المصنف لعله تسامح
فى ذلك **والتمنى** نحو الا ايتاب منك فيسرنا وفيه قول الشاعر الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصر بن
حجاج ونحوها كالانكار والتقرير وغيرهما ثم اعلم ان نحو العرض والتمنى من موقعات الاستفهام وجعل سيبويه التمنى
مغير الحكم التابع حتى منع حمله على المحل يجعل الاسم مفعول التمنى والمصنف اختار قول المازنى والمبرد كما اختار
الجزولى ثم لما فرغ عن بحث اسم لا شرع فى توابعه فقال **ونعت اسم لا المبنى الاول** بالرفع على انه صفة
النعت **مفردا** حال من ضمير قوله المبنى اى حال كون النعت مفردا **يليه** حال مترادفة او متداخلة اى حال كون
النعت مفردا يلى المبنى من غير فصل بينهما **مبنى** حملا على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما بسبب ذلك كانهما شىء واحد
ولمكان الاتصال بينهما اذ الكلام فى النعت الغير المفصول ولتوجه النفى اليه لان الصفة هى المنفية من حيث المعنى
ومعرب رفعا حملا على محله **ونصبا** حملا على لفظه من حيث ان فتحه يشبه النصب فى العروض و
الاطراد لحركة الناصب وقوله رفعا ونصبا منصوبان على التمييز ان شئت لقوله معربا او منصوبان على نزع الخافض اى فى رفع
ونصب **مثل لا رجل ظريف** فى تلك الحالة باعتبار البناء والرفع والنصب وفى قوله المبنى احتراز عن نعت الغير المبنى فانه معرب
رفعا ونصبا نحو لا غلام رجل ظريف فيها لكونه مضافا معربا وفى قوله الاول احتراز عن النعت الثانى فانه معرب رفعا
ونصبا ولا يبنى نحو لا رجل ظريف كريم فى الدار [illegible]
[illegible]

او مشبهاً به وكان اولى بالاعراب ولذا قال بعضهم اختار عن المفصول بينهما للمعرب لا غير نحو لا غلام فيها ظريف لان الفاصل يمنع جعل الموصوف والصفة شيئاً واحداً **والا** اى وان لم يكن في النعت كذلك بان كان نعت المعرب او غير مفرد او معناه او مشبهاً به او مفصولاً **فالاعراب** متبادر في المفرد والجملة لزوال الشرط اى فالاعراب واجب رفعاً ونصباً لعدم علة البناء حينئذ كما ذكر نحو لا غلام رجل ظريف في الدار [illegible] ولا رجل في الدار كريم فلما فرغ عن بيان حكم النعت المبني شرع في بيان حكم المعطوف عليه فقال **والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز** اى حمل المعطوف على اسم لا المبني على لفظه وعلى محله جائز يعني يجوز ان يكون منصوبا حملاً على لفظه ومرفوعاً حملاً على محله هذا اذا كان المعطوف نكرة اما اذا كان معرفة وجب رفعه بحمله على المحل نحو لا غلام لك والعباس لعدم تاثير لا في المعرفة فوجب حمله على المحل ومحله الرفع على الابتداء وعامله معنوي وتقديم حمل العطف على اللفظ على المحل ثابت في **مثل** قول الفرزدق في مدح عبد الملك بن مروان **لا اب وابنا** وابن مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا **و** **ان** يجوز بالنصب والرفع حملاً على اللفظ والمحل ولا يجوز في المعطوف البناء لكون الفصل بين المعطوف عليه بالعاطف ويجعل في حكم المستقل كيا زيد وعمرو ولفظه الفصل بلا للتوكيد اذا المعطوف على المنفي بلا [illegible] لا حول ولا قوة الا بالله وانما فيه ولا خلة ولا شفاعة تاثير لا حتى يجوز في اسمها الرفع عند التكرير ويجب عند التعريف والفصل وبدون التكرير والتعريف والفصل يجوز ذلك ايضاً عند المبرد بخلاف يا فان قيل ما له ذكر حكم النعت والعطف دون حكم ساير التوابع قيل لان حكم ساير ما ذكره ونحوها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي **ومثل لا اباله** باثبات الالف **ولا غلامي له** ولا ناصري له بسقوط النون **جائز** مع انه ليس بمضاف لعدم التعريف والكثير الشايع لا اب له ولا غلامين له ولا ناصرين له على البناء على ما يقتضيه هو القياس **تشبيها له بالمضاف** مفعول له للفعل المفهوم اى يجوز تشبيها لمثل لا اباله ولا غلامي له ولا ناصري له بالمضاف او مفعول مطلق اى شبه تشبيها والجملة مستانفة لكونه تشبيها بالمضاف **لمشاركته له** اى لمشاركة مثل لا اباله ولا غلامي له ولا ناصري له للمضاف **في اصل معناه** اى معنى المضاف وهو الاختصاص ولذلك كان ايراد الاضافة مانعة للبناء فكذلك ما يشابهها فكان كل منها معرباً فاما اثبات الالف في اباله [illegible] لا غلامي [illegible] لتشبيه بالاضافة **و من ثم** اى ومن اجل ان جواز التشبيه بالمضاف لمشاركته في اصل معناه وهو الاختصاص **لم يجز لا ابا فيها** ولا غلامي فيها ولا ناصري فيها لعدم مشاركته بالمضاف في اصل معناه وهو الاختصاص **وليس** قولهم لا اباله ولا غلامي له ولا ناصري له **بمضاف الى الها لفساد المعنى** [illegible] لو كان مضافاً الى الها كان معرفة فيلزم لا استغراق بين المعرفة وهو لا اباله وبين النكرة وهو لا اب له في المعنى وهو باطل لامتناع اتحاد معنى الفعلين مع اختلافهما تعريفاً وتنكيراً وفيه نظر لان لا اسمها [illegible] باعتبار [illegible] النكرة هنا على الاول [illegible] المعرفة [illegible] ان للمعنى [illegible]

المعين لعدم تعدد ذلك وللاستواء بينهما في المعنى يجاز وقوع النكرة على المعين لا يستلزم الاتحاد بينهما في الوضع
والممتنع الاتحاد بينهما وضعا لا الاستواء بينهما بحسب المعنى ألا ترى ان وجهك ووجه لك متساويان في المعنى بحيث يجوز وقوع
النكرة على المعين لعدم تعدد وجه المخاطب وان كانا مختلفين وضعا وكذا رأسك ورأس لك وقلبك وقلب لك
وصدرك وصدر لك وجاءني رجل هو زيد ونحو ذلك على ان امتناع الاتحاد بين المعرفة والنكرة ايضا ممنوع
فقد يوجد الموافقة بين المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجه لك ورأسك ورأس لك فان كلا منهما يفيد
التعريف وان كان صورة احدهما النكرة من حيث الوضع فلم يمتنع الاتحاد بينهما اذا كان من كل وجه وذا ههنا ممنوع
اذ الاتحاد ههنا من وجه وهو ان كلا منهما يفيد الاختصاص **خلافا لسيبويه** فانه ذهب الى ان كل
واحد من قوله ابا وغلامي وناصري مضاف الى الياء واللام زائدة لتأكيد الاضافة او لتأكيد اللام المقدرة و
ولا داعي الى صورة النكرة وهو الذي اختاره صاحب المفصل ولا فساد في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى
كما في وجهك ووجه لك ورأسك ورأس لك وغيرها فان قيل لو كان مضافا لبطل عمل لا في المعرفة بدون الرفع والتكرير
وهو غير جائز قيل انه وان كان معرفة لكنه يشبه النكرة بصورة الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام فلا يلزم الرفع
والتكرير **ويحذف كثيرا** اي يحذف اسم لا حذفا كثيرا عند قيام قرينة قياسا على حذف المبتدأ لانه
هو المبتدأ في الاصل كما **في نحو لا عليك اي لا بأس عليك** والقرينة ههنا دخول لا على الحرف
هذا الكلام يقال لمن يخاف امرا ثم لما فرغ عن اسم لا شرع في بيان خبر ما ولا بمعنى ليس فقال **خبر ما ولا**
المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية قوله خبر ما مبتدأ محذوف الخبر اي من جملة
ما ولا وقوله **هو المسند بعد دخولهما** اي دخول ما ولا ابتداء كلام او مبتدأ خبره المسند
وهو فصل واحترز بقوله المسند عما هو مسند اليه وقوله بعد دخولهما عما اذا كان مسندا بغير دخولهما كخبر
المبتدأ ونحوه فان قيل يدخل في الحد يضرب في ما زيد يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول ما وليس بخبر ما بل الخبر مجموع
الجملة قيل المراد بالمسند الذي اسند الى الاسم ما ولا فيخرج ذلك وبهذا ظهر ان على هذا التقدير قوله بعد دخولهما مستدرك
فالاولى ان يقال انه يخرج بقصد الحيثية حيث لم يقصد في اسناده كونه بعد دخولهما فان قيل يدخل في الحد نحو
في نحو ما زيد رجلا يضرب صفته ليس بخبرها بل منفعة خبرها قيل المراد بالمسند الذي هو غير تابع بدليل ذكر التوابع بعدها
فيخرج ذلك لانه تابع **وهي** اي انتصاب خبرهما والتأنيث باعتبار الخبر وهو **لغة اهل الحجاز** وعند بني
تميم هما لا يعملان اذ القياس في العامل ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم والفعل ليكون متمكنا بثبوته في
مركزه كالجوار والجوازم وما ولا لا اختصاص لهما بقبيل واحد بل يدخلان في الاسم والفعل واهل الحجاز اعتبروا مشابهتهما
بليس المختص بقبيل واحد وهو الاسم ثم لما فرغ عن بيان عملهما شرع في بيان ما يبطل به عملهما فقال **واذا زيدت**
ان مع ما بان يدخل بين ما واسمها لتأكيد النفي نحو ما ان زيد قائم وانما قيد بما لانها لا تزاد مع لا للاستقراء
او انتقض النفي بالا الموجبة للاثبات بعد النفي **او تقدم الخبر** اي خبرهما على اسمها
نحو ما زيد الا قائم وما قائم زيد **بطل العمل** اي عمل ما ولا تعيينا نظرا الى الشرط الاول
مقيد بما وحدها فلا يترتب عليه بطلان عملهما فالاولى ان يقال اي بطل عمل ما خاصة وعن شيء من ذلك انما في صورة

زيادة ان فللفصل بان بين ما ومعمولها مع ضعفه فى العمل واما فى صورة تقديم الخبر فلتغير الترتيب المالوف مع ضعفهما فى العمل واما فى صورة انتقاض النفى بالا فلان عملهما باعتبار الشبه بليس وذلك الشبه مبنى على النفى فينتفى بانتفاء النفى اذ الحكم ينتفى بانتفاء علة المخصوصة او جزئها ونقل عن يونس جواز الاعمال مع الانتقاض تمسكا بقول الشاعر ؎ وما الدهر الا منجنونا باهله ٭ وما صاحب الحاجات الا معذبا واجيب بانه ليس فى البيت تنصيص على الاعمال لجواز ان يكون منجنونا مفعولا مطلقا على حذف الفعل اى وما الدهر الا يشبه منجنونا فيكون مفعولا لاجزاء ومعمولا على حذف المضاف اى وما الدهر الا دوران منجنون على جعل منجنونا مصدرا ميميا وجعل التركيب من باب ما زيد الا سيرا اى وما الدهر الا يدور دوران منجنون ٭ وما صاحب

الحاجات الا معذبا ثم لما فرغ عن بيان ما يبطل به عملها شرع فى بيان ما يبطل به عمل ما عطف على خبرهما فقال **واذا عطف عليه** اى على خبرهما **بموجب** بكسر الجيم اى بحرف مثبت اى بحرف يفيد اثبات النفى كبل ولكن فانهما تفيد ان الاثبات بعد النفى **فالرفع** اى فرفع المعطوف واجب بالحمل على محل الخبر اذ محل الرفع فى الاصل على الخبرية لبطلان عملهما لانهما عملتا للمشابهة بليس فى النفى وقد بطلت بانتقاء النفى فيبطل عملهما نحو ما زيد قايما بل قاعد ولا الرجل قايما لكن قاعد ثم لما فرغ عن المنصوبات شرع فى المجرورات فقال **المجرورات** مبتداء او خبر مبتداء محذوف اى هذا ذكر المجرورات وهو فى **هو ما اشتمل** ضمير او مبتداء وخبر المجرورات او خبره واسم او ضمير مشتمل **على علم المضاف اليه** وهو الجر والياء **وهو** اى المضاف اليه **كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر** اى حرف كان مما يلايم المحل وانما قال كل اسم تنبيها على ان المضاف اليه لا يكون الا اسما ونحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين ويوم ينفخ فى الصور بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين ويوم النفخ فى الصور فيكون المراد بالاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكما وانما قال شئ تنبيها على ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا نحو غلام زيد ومررت بزيد وانا مار بزيد وانما قال بواسطة حرف الجر احترازا عما نسب اليه شئ لا بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل الى الفاعل او المفعول به بلا واسطة وقوله **لفظا او تقديرا** خبر كان المحذوف اى ملفوظا كان ذلك الحرف نحو مررت بزيد وانا مار بزيد او مقدرا نحو غلام زيد وخاتم فضة او تمييز اى بواسطة لفظ حرف جر او تقديره وقال صاحب الرضى انه حال اى حال كون ذلك الحرف ملفوظا او مقدرا وفيه نظر لان وقوع المصدر حالا سماعى لا قياسى واجيب بان وقوع حالا سماعى عند سيبويه وعند المبرد قياسى فهذا محمول على مذهبه وفيه نظر لان ذلك ليس بقياسى عنده مطلقا بل اذا كان المصدر من انواع عامله حتى جوز اتانى زيد سرعة ولم يجوز اتانى زيد ضحكا وههنا ليس كذلك واجيب بان العامل ههنا الواسطة لانه بمعنى التوسط ولا شك ان المصدر ان المذكوران من انواع التوسط لان توسط حرف الجر قد يكون لفظا وقد يكون تقديرا وقوله **مرادا** اى حال كون ذلك المقدر مرادا اى ظاهرا اثره اى مجرورا ما بعده وفيه نظر لانه على هذا يلزم الدور لاخذ المضاف اليه فى تعريف المجرور واخذ المجرور فى تعريف المضاف اليه واجيب بان تعريف المجرور بما ذكر لفظى لا حقيقى فلا توقف ولا دور وفى قوله مرادا احترازا عن نحو صمت يوم الجمعة فانه وان نسب الصوم اليه بالحرف المقدر وهو فى لكنه غير مراد اذ لو كان مرادا لظهر اثره وهو الجر ويظهر من هذا الكلام ان الجار للمضاف اليه فى قوله غلام زيد وخاتم فضة بواسطة حرف الجر المقدر المراد كما هو مذهب الجمهور فان قيل يخرج من هذا الحد نحو

الحسن الوجه انما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل ليس من مداخل حرف الجر فلا وجه فيه لتقديرها قيل انه من باب
الاضافة الى المشبه بالمفعول بدليل ان فاعل الحسن ضمير كما قال المصنف فى الصفة المشبهة ومتى رفعت بها
فلا ضمير فيها والا ففيها ضمير الموصوف فلو كان من باب الاضافة الى الفاعل لزم تعدد الفاعل وانما اضيف الحسن
الى الوجه مع انه ليس بفاعل له لانه لما احتيج الى تبيين محل الحسن اضيف اليه وعلى هذا يكون فيه تقدير من البيانية
كما فى خاتم فضة لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة حاصل الجواب ان الفاعل فى نحو الحسن الوجه بعد الاضافة
واضمار الفاعل خرج عن حيثية كونه فاعلا لفظا لئلا يلزم تعدد الفاعل فلا ضير فى تقدير حرف الجر فيه او يقال يمكن ان يقدر فيه اللام الزائدة
لضرورة تصحيح الجر اذ الاضافة الصورية تستدعى صورة اللام لا معناها اذ الاضافة معنوية ولا شك ان الفاعل غير مانع من تقدير اللام الزائدة فى كقوله تعالى وكفى بالله
شهيدا او يقال ان نحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة فى تقدير من حيث ان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة ويراد بتقدير حرف الجر حقيقة او حكما **فالتقدير** لا بد
الفاء للتفسير اى تقدير حرف الجر **شرطه** اى شرط تقديره ان يكون المضاف اسما لا فعلا بخلاف تلفظ الحرف حيث لا يشترط فيه ان يكون المضاف اسما نحو
مررت بزيد فقوله التقدير مبتداء وقوله شرطه مبتداء ثان وقوله ان يكون المضاف اسما خبر المبتداء الثانى والجملة خبر المبتداء
الاول اى شرط كون المضاف اسما **مجردا تنوينه** مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مجردا وهو صفة لقوله
اسما والعبارة محمولة على القلب والمقلوب مقبول عند السكاكى مطلقا سواء تضمن نكتة لطيفة او لا اى مجردا
هو عن تنوينه او ما يقوم مقامه من نونى التثنية والجمع **لاجلها** اى لاجل الاضافة كغلام زيد وضارب
عمرو وحسن الوجه وضاربا زيد وضاربو زيد ولا يجوز الغلام زيد والضارب زيد لسقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل
الاضافة ولقائل ان يقول يشكل ذلك فى نحو الحسن الوجه فانه جائز بالاتفاق مع سقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل
الاضافة واجيب بان المراد بكونه مجردا تنوينه لاجل الاضافة حقيقة او حكما فلا يرد ذلك حيث حذف ما اضيف
اليه فاعله الذى كالجزء منه اذ الاصل الحسن وجهه والمضاف اليه قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف
فكانه حذف من المضاف لمكان الجزئية فان قيل يشكل ذلك فى نحو الضارب الرجل فانه جائز اتفاقا وان لم يكن
مجردا تنوينه لاجل الاضافة قيل القياس يقتضى عدم جوازه لكنه انما جاز حملا على الحسن الوجه على ما يأتى فكان فى
حكمه فان قيل يشكل ذلك فى نحو كم رجل وضاربك وحواج بيت الله حيث لم يكن فيها تنوين حتى تجرد لاجل الاضافة
قيل المراد بالتنوين اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وهى مجردة عن التنوين التقديرى والمقدر كالملفوظ عندهم **و**
هى اى الاضافة بتقدير حرف الجر **معنوية** اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى فى المضاف تعريفا او
تخصيصا **ولفظية** اى منسوبة الى اللفظ اى ثابتة فى اللفظ دون المعنى **فالمعنوية** اى فالاضافة
المعنوية **ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها** قوله مضافة صفة
قوله صفة فكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها يشير الى ان المضاف اما غير صفة اى اسم جامد نحو غلام
زيد وقيام عمرو او صفة لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريم البلد فان الكريم صفة غير مضافة الى معمولها فان البلد
ليس بمعمولها اذ لا يقال كرم البلد بل يقال كرم من فى البلد وكذلك مصارع مصر فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها
فان مصر ليس بمعموله وكذلك الاضافة فى هذا ضارب زيد امس فان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف فكان فى
قوله غير صفة احترازا عن نحو ضارب زيد والحسن الوجه لان المضاف صفة وفى قوله مضافة الى معمولها احترازا عن نحو

مضارع معمولها كريم البلد لان المضاف صفة مضافة الى غير معمولها فان قيل ان حمل قوله ان يكون المضاف غير صفة
على قوله فالمعنوية لا يستقيم لان الاضافة المعنوية هو اضافة غير الصفة او الصفة الى غير معمولها لا كون المضاف
غير صفة مضافة الى معمولها قيل كلام الشيخ محمول على حذف مضاف من المبتدأ او الخبر اى ملاحظة المعنوية كون
المضاف كذا او المعنوية ذات كون المضاف كذا ثم لما فرغ من بيان الاضافة المعنوية شرع في بيان اقسامها فقال
وهي اى الاضافة المعنوية **اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه**
اى في المضاف اليه الذي عدا لجنس المضاف وظرفه اعنى اذا لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف ولا ظرفه وهو
ما كان المضاف اليه مباين للمضاف نحو غلام زيد او اخص منه مطلقا نحو يوم الاحد وعلم الفقه **او بمعنى**
من في جنس المضاف اى في المضاف اليه الذي هو جنس للمضاف اراد بكون المضاف اليه جنسا
للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة فان الخاتم قد يكون من فضة وقد لا يكون وكذا الفضة
قد يكون خاتما وقد لا يكون بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان يكون بينهما مباينة او كان المضاف اعم من المضاف اليه مطلقا
فحينئذ يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه فان بين الغلام وزيد تباين وبين اليوم
والاحد عموما وخصوصا مطلقا فان اليوم قد يكون احدا وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه
فان العلم قد يكون فقها وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما اما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا كاحد
اليوم او مساويا له كليث اسد فالاضافة ممتنعة وما ذكرنا ههنا ان المراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف
ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فهو محقق ما قال بعض المحققين من ان المراد بكون المضاف اليه جنسا
للمضاف ان يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف وعلى غيره ايضا كما يصح اطلاق الفضة على الخاتم وغيره فيكون الاضافة
في بعض القوم بمعنى اللام حيث لم يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف اذ المراد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه
وكذا الاضافة في ربع القوم وثلثه ويد زيد ووجهه والاضافة في يوم الاجل وعلم الفقه وجميع القوم وعين زيد و
طور سينا وسعيد كرز ايضا بمعنى اللام حيث لم يصح اطلاق المضاف اليه على غير المضاف وهذا ظاهر لا يحتاج الى
البيان **او بمعنى في في ظرفه** اى في المضاف اليه الذي هو ظرف المضاف سواء كان ظرف زمان
او ظرف مكان نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا **وهو قليل** اى كون الاضافة بمعنى في قليل في الاستعمال
والاولى ان يجعل الاضافة الى الظرف ايضا بمعنى اللام كما ذهب اليه بعض المحققون لان ادنى ملابسة واختصاص
يكفي في الاضافة بمعنى اللام كما في سائر اصناف الاضافة بادنى ملابسة فيكون معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص
باليوم بملابسة الوقوع فيه كقولك كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تنتبه للتهيئة
في تلك الاسباب للشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء الحاذقات المتقنات للامور في احيانها فاعرف وانحصار
الاضافة المعنوية على الاقسام الثلثة المذكورة استقرائي لا عقلي والا لازادت الاقسام على الثلثة وقيل انما انحصرت
على هذه الاقسام الثلثة لان هذه الاضافة اما تخصيص المضاف بالمضاف اليه او تبيينه او ظرفية المضاف اليه
للمضاف وهذه الحروف وضعت لهذه المعاني فكانت هي المعينة للتقدير **مثل غلام زيد** مثال الاضافة
بمعنى اللام **وخاتم فضة** مثال الاضافة بمعنى من **وضرب اليوم** مثال الاضافة بمعنى في

فان قيل الاضافة اللفظية ايضا منحصرة على هذه الاقسام الثلثة نحو ضارب زيد وحسن الوجه وسارق الليلة فما وجه تخصيص الاضافة المعنوية بما قيل حرف الاضافة في الاضافة اللفظية غير محصورة في الثلث المذكورة بل تقدر بحسب اقتضاء تعدي اسم الفاعل والمفعول كاللام في بالغ البلد وعند عدم اقتضائه كما في حسن الوجه وضارب زيد نقدر اللام الزائدة لصورة نفي الجر لما ذكرنا ان الاضافة الصورية تستدعي صورة اللام لا معناه والا لكانت معنوية او يقال لا نسلم ان حرف الاضافة مقدر فيهما بل نحو ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضرب اليوم في تقدير في فعلى هذا يراد بتقدير حرف الجر في تعريف المضاف اليه حقيقة او حكما وزعم بعض الشارحين ان هذا على مذهب الجمهور وهو الذي اختاره المصنف اما على مذهب من قال ان العامل في المضاف اليه هو المضاف فلا حاجة الى تقدير حرف الجر وفيه نظر لان الكلام على ما قال ابو علي لا يعمل في هذا الباب الا لنيابته عن حرف الجر فاذا لم يكن حرف الجر مقدرا فكيف يتوجه الكلام عنه ويمكن ان يجاب عنه بان عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجريده عن التنوين او النون لاجل الاضافة حقيقة او حكما **وتفيد** الاضافة المعنوية سواء كانت بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في **تعريفا مع المعرفة** اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرف نحو غلام زيد لسراية التعريف اليه عن المضاف اليه لمكان الاتصال والامتزاج بينهما فان المضاف اليه منزل منزلة تنوين المضاف الذي لا يتصور فيه الانفصال فيجب ان يسري اليه تعريف المضاف اليه كسراية التأنيث في قولهم سقطت بعض اناملي فيراد بالمضاف المعهود فاذا قلت غلام زيد يراد به شخص غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهرهم بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن وبحيث لغير معين على خلاف وضع الاضافة الا في غير ومثل فانهما لا يتعرفان وان اضيفا الى المعرفة لتوغلهما في الابهام اللهم الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد فقط او مثل مشتهر فحينئذ يتعرف لعدم الابهام نحو مليت بالحركة غير السكون وفلان مثل حاتم والا في حسبك وشرعك وكفيك ونحوها فانها ايضا لا يتعرف لكونها بمعنى الفعل اي بمعنى كفاك والا في واحد امه وشبيهه وعبد بطنه عند البعض خلافا للاكثر لانه بتاويل كريم ولئيم يقال فلان واحد امه اي كريم وفلان عبد بطنه اي لئيم فكان نكرة وعلى بعضهم بعود الضمير المضاف اليه الى المضاف وفيه نظر لان هذا التعليل يوجب ان يكون نحو فلان صلة بلده وفرس قبيلته كذلك ولم يقل به احد **و** تفيد **تخصيصا مع النكرة** اي مع المضاف اليه المنكر نحو غلام رجل وذلك لان الاضافة الى النكرة تفيد تقليل الشيوع فانك اذا قلت غلام كان شايعا في امته فاذا قلت غلام رجل زال عنه بعض الشيوع حيث لم يبق صالحا لان يكون غلام امرأة فحصل التخصيص وقل الشيوع الثابت في النكرة **وشرطها** اي شرط الاضافة المعنوية **تجريد المضاف من التعريف** لم يقل من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه من المعارف فان قيل التجريد يقتضي سبق الوجود ولم يكن في نحو غلام زيد تعريف حتى يجرد منه قيل المراد بتجريد المضاف من التعريف اخلاؤه منه حقيقة بان كان ذا لام فيحذف لامه او علما فيؤول بالنكرة او حكما كما في غلام زيد بتنزيل الممكن منزلة المتحقق كقولهم ضيق فم الركية وسبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل والمعتبر التجريد مثلا لتعيين الاضافة كالتي للمعرفة لو اضيفت الى النكرة بان قيل الغلام رجل لكان طلبا للاول في وهو التخصيص

مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة نحو غلام زيد لتعريفه وتخصيص الحاصل وهو محال فالمراد بقوله الا ما
تعريفا لا تخصيصا كانت ضايعة فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليه اعرف من المضاف فاضافة المعرفة تفيد المضاف حصول
رتبة المضاف اليه في التعريف فيصير كذي اللام اذا اضيف الى العلم او المضمر في حكمه فلا يكون ضايعة ولا يلزم تحصيل
الحاصل قيل هذه فائدة تابعة فلا يعتبر بدون اصل التعريف او يقال لما انتفى ازدياد المرتبة في الاضافة الى
المساوي حمل عليه صورة الاضافة الى الاعرف نحو الغلام زيد والغلام طرداً للباب فان قيل لا فرق بين اضافة
المعرفة وبين جعلها علما نحو النجم والصعق والفرزدق وابن رالان وابن كراع في لزوم تعريف المعرف مع اختلاف جهتي
التعريف وازدياد المرتبة اذا كان المضاف اليه اعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل بل بينهما فرق وهو ان المعرف
باللام والاضافة نحو الفرزدق وابن رالان اذا جعل علما يقصد به ايضا العلم التعريف ويكتفى بالتعريف الاصلي باللام والاضافة
لان التعريف في العلم بالقصد لا بالالة وخلع التعريف القصدي يمكن لانه غير وضعي فجاز للمتكلم تغييره ما يحصل بقصده فلا يلزم
تعريف المعرف بخلاف التعريف باللام فانه بالالة دون القصد ولا يمكن خلع التعريف منهما مع قيامها لانه وضعي
فلا مجال للمتكلم في تغييره فلا يجوز اضافة المعرف باللام لانه يستلزم تعريف المعرف ولهذا المعنى جوز نداء الاعلام
لامكان خلع التعريف منها ومنعوا نداء المعرف باللام لامتناع ذلك ولقائل ان يقول فلماذا لم يجز اضافة الاعلام
بخلع التعريف العلمي او الاكتفاء بالتعريف الاصلي بالاضافة ولماذا جوز نداء المضاف وهو معرف بالاضافة وخلع
التعريف الاضافي عن الاضافة مع قيام الاضافة غير ممكن واجيب عنه بان الاضافة على الاطلاق ليست بموجبة
للتعريف الاضافي ومعنا اللام فكانت قاصرة لم يقو قوة الالة الموضوعة لهذا المعنى فجوزوا اجتماع حرف النداء
والاضافة دون اللام لئلا يلزم التسوية بين القوي والضعيف **وما اجازه الكوفيون من**
عدم تجريد المضاف منه والتعريف في كل عدد مضاف الى معدود نحو **الثلاثة الاثواب وشبهه**
نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار متمسكين بان المضاف والمضاف اليه واحد فيما صدقا عليه فان الخمسة
هي الدراهم والمائة هي الدينار فلما كان المضاف في الاعداد هو المضاف اليه كانا بمنزلة ذات واحدة فلم يحصل التعريف في
المضاف بواسطة المضاف اليه اذ المعرف شرط ان يكون مغايرا للمعرف فاذا اراد التعريف ادخل حرف التعريف
في الجزء الاول لانه محل التعريف لان المقصود تعريف العدد دون المعدود كما في خمسة عشر لم يدخل الثاني عشر
لانه المقصود بالذات في الحقيقة اذ المقصود الاصلي المعدود دون العدد وهذا اعني التمسك بالاتحاد بينهما فيما
صدقا عليه غير صحيح لانه يلزم جواز الخاتم الفضة ايضا لوجود الاتحاد بينهما فيما صدقا عليه فان الخاتم هو الفضة
ولم يقل بجوازه احد ثم قوله ما مبتدأ وخبره قوله **ضعيف** اي ما اجازه الكوفيون من كذا فهو ضعيف
لانه خلاف القياس وخلاف استعمال الفصحاء اما خلاف القياس فما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما خلاف
استعمال الفصحاء فما ثبت منهم من عدم استعمال اضافة العدد الى المعدود مع اللام كقول الفرزدق ما زال
مذ عقدت يداه ازاره فسما فادرك خمسة الاشبار وغير ذلك واما في الحديث فقوله ما سلف
بالالف دينار فمحمول على البدل دون الاضافة ثم لما فرغ عن بيان الاضافة المعنوية شرع في بيان اضافة
اللفظية **والاضافة اللفظية ان يكون صفة** وهي اسم الفاعل والمفعول دا

المشبهة **مضافة الى معمولها** اراد بالمعمول ان يكون مجرورا لفظا مرفوعا او منصوبا معنى وفي
قوله ان يكون صفة احتراز عما اذا لم تكن صفة كغلام زيد فانه اضافة معنوية وفي قوله مضافة الى معمولها عما
اذا كانت الصفة مضافة الى غير معمولها نحو مصارع مصر وكريم البلد وضارب زيد امس فانه اضافة معنوية اعلم ان
حمل قوله ان يكون صفة ـــــ عـــلى قوله + +
اللفظية لا يستقيم لانه يخالف المضاف من المبتدأ او الخبر اي علامة الاضافة اللفظية كون المضاف صفة
او اللفظية ذات كون المضاف صفة **نحو ضارب زيد** اضافة اسم الفاعل الى المفعول **وحسن
الوجه** اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ثم اعلم ان اضافة الصفة المشبهة ابدا لفظية لانها ابدا
عاملة وكذا اضافة اسمي الفاعل والمفعول الى فاعلها السببي ابدا لفظية لجواز عملها فيه مطلقا سواء كان بمعنى
الاستقبال نحو زيد مسعود وجهه او بمعنى الماضي نحو زيد خارج ابوه امس وذلك لان ادنى مشابهة الفعل يكفي
الرفع لشدة الاختصاص به واما اضافتهما الى المفعول فانما يكون لفظية اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال **ولا
تفيد** الاضافة اللفظية فائدة **الا تخفيفا في اللفظ** اي في لفظ المضاف بحذف التنوين
ونوني التثنية والجمع حقيقة او حكما كما ذكرنا في نحو الحسن الوجه والتخفيف بحذف التنوين المقدر في نحو
حواج بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها
في تقدير الانفصال لان ما هو مجرور في اللفظ مرفوع او منصوب في المعنى نحو حسن الوجه وضارب زيد فان
قيل يرد عليه مررت برجل ضارب امرأة فانه اضافة لفظية وقد افادت تخصيصا فكيف يصح الحصر قيل انها لم
تفد تخصيصا عند الاضافة بل هو حاصل قبلها بخلاف مررت بغلام رجل فان الاضافة تفيد فيه تخصيصا عند الاضافة
فان قيل ما فائدة قوله في اللفظ قيل فائدته الاشارة الى وجه التسمية له او تحقيق التقابل بين الاضافة اللفظية
والمعنوية صريحا **ومن ثم** اي من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا **جاز مررت برجل
حسن الوجه** لحصول المطابقة بين الصفة والموصوف تنكيرا حيث لم تفد الاضافة اللفظية تعريفا
ولو افادت التعريف لامتنع لعدم المطابقة بينهما فان قيل ثم اشارة الى الحصر المذكور وجواز هذا الكلام مبني على
عدم افادة التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له لعدم افادتها التخصيص قيل كلمة ثم ههنا اشارة الى ما
هو المفهوم من الحصر المذكور لانه لما قال لا تفيد الا تخفيفا فهم منه انها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فهذا تفريع على
انها لا تفيد تعريفا اي من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد تعريفا جاز هذا الكلام **وامتنع مررت بزيد** +
حسن الوجه لعدم حصول المطابقة بين الصفة والموصوف لان الموصوف معرفة والصفة نكرة
لان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا ولو افادت التعريف لجاز ذلك لحصول المطابقة بينهما **وجاز
الضاربا زيد** لحصول التخفيف بحذف نون التثنية **والضاربو زيد** لحصول التخفيف
بحذف نون الجمع **وامتنع الضارب زيد** لعدم حصول التخفيف بهذه الاضافة اذ التنوين
حذف لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة تخفيف وكذا امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالاضافة ونحو ذلك لعدم
التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايضا فان قيل لم لم يجعل الضارب ـــــ زيد

على ضارب زيد كما حمل الضاربات على ضاربات قيل لو حمل على ذلك لم يبق لاشتراط التخفيف فائدة في صورة ما
خلافا للفراء اي يخالف هذا القول خلافا للفراء فانه اجاز ذلك قوله بتقدم الاضافة على اللام فيحصل
التخفيف في الاضافة قبل دخول اللام ثم ادخلت اللام التعريف واجيب بان الاضافة على هذا تكون ضائعة بقاء وان كانت
مفيدة ابتداء فيلزم بعد دخول اللام عليه عدم بقائها اذ الرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة
لاجله بيانه ان الاصل في ضارب زيد النصب وانما عرضت الاضافة لاجل التخفيف فاذا زال التخفيف بادخال
اللام لزم ان يترك الاضافة ويصار الى الاصل على ان القول بتاخر اللام المتقدم منه لفظا وحسنا مجرد الدعوى
لمخالفة الظاهر قوله **وضعف** الاعشى **الواهب المائة الهجان وعبدها** عوذا تزجي
خلفها اطفالها يكون هذا الكلام باعتبار عطف قوله وعبدها على قوله المائة من باب الضارب زيد والحسن
وجهه اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها وان كان قوله الواهب المائة من باب الضارب الرجل المحمول على الحسن
الوجه على ما ياتي عليه فان قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع فيلزم امتناعه دون ضعفه قيل
لما كان التابع بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في المتبوع كما في رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث ونحو ذلك حيث لا
يجوز رب سخلتها ويا الحارث لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام وامتناع دخول رب على المعرفة
احتمل الجواز كما ذهب اليه سيبويه فحكم بضعفه دون امتناعه ولقائل ان يقول لما كان المعطوف بحيث قد يحتمل فيه
ما لا يحتمل في المعطوف عليه لزم ان لا يحكم بضعفه ايضا كما لا يحكم بضعف المثالين المستشهدين ولو حكم بضعفه
لزم ان يحكم بضعفهما ايضا لانه مثلهما فما السر في ان يحكم بضعفه دونهما واجيب بان عدم الضعف في يا زيد والحارث
باعتبار ان حرف النداء ضعيف في افادة التعريف فيجوز ان يكون ما عطف على المنادى محلى باللام او باعتبار ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف عليه والتجريد عن اللام يختص بالمنادى لئلا يجتمع آلتا التعريف فلا
يتعدى الى ما عطف عليه وعدم الضعف في رب شاة وسخلتها باعتبار ان الاضافة في حكم الانفصال لعدم
قصد التعيين اي رب شاة وسخلة لها فيجوز دخول رب عليه او باعتبار ان الضمير في سخلتها نكرة لانه عائد الى
نكرة غير مختصة بحكم من الاحكام كالضمير في ربه رجلا بخلاف ما اذا كان عائدا الى نكرة مختصة بحكم من الاحكام
نحو جاءني رجل فضربته فانه معرفة لان الضمير عائد الى هذا الرجل الجائي دون غيره كذا في الرضي والحواشي ثم ضعف
هذا الكلام على تقدير جرة وعبدها اما اذا نصب حملا على محل المائة او على انه مفعول معه فلم يكن ضعيفا فاذا عرفت
هذا فلنرجع الى حل البيت فنقول قوله الواهب المائة اضافة اسم الفاعل الى المفعول به اي الذي يهب المائة
الهجان وهي النوق البيض وهي صفة المائة او بدل منه وقوله وعبدها عطف على المائة اي عبد تلك المائة
والمراد بعبدها راعيها على الاستعارة اذ الراعي قائم بخدمة المواشي كما ان العبد قائم بخدمة المولى او على الحقيقة
والاضافة بادنى ملابسة ككوكب الخرقاء وحنظلت وقوله عوذا حال اي حال كون تلك المائة حديثات النتاج
قوله تزجي اي تساق **واغتفر الضارب الرجل** جواب سوال وهو ان يقال جاز الضارب الرجل
مع انتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام دون الاضافة فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه انما
جاز **حملا على** الوجه **المختار في الحسن الوجه** وهو جر الوجه بالاضافة المفيدة +

للتخفيف بحذف الضمير عن الفاعل الذي هو كالجزء منه اذ الاصل الحسن وجهه وجاء الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام كما جاز الحسن الوجه بالنصب حملا على الضارب الرجل بالنصب لا في لا باستقصاء الاضافة اللفظية عن التخفيف وانما قال المصنف لان فيه وجهين اخرين وهما رفع الوجه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول وجه كون الجر مختارا سيجئ في الصفة المشبهة ان شاء الله تعالى قوله حملا مفعول له للفعل المفهوم اى انما جوز حملا او لقوله جاز بجعله مصدرا مجهولا والا يجوز حذف اللام لزم اتحاد الفاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له لان العامل + النحوي والجائز هذه المسئلة المذكورة **وانما جاز الضاربك وشبهه** نحو الضاربه جواب سوال اخر وهو ان يقال جاز الضاربك وشبهه على الاضافة مع عدم التخفيف لان سقوط التنوين لاجل اللام دون الاضافة وهذا **فيمن قال** اى في قول من قال وهو سيبويه ومن تابعه **انه** اى ان الضاربك **مضاف** دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير فانه لا يجتمع مع التنوين فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز **حملا على ضاربك** واضافته تفيد بحذف التنوين المقدر اذ التنوين الساقطة لاتصال الضمير ومن غير اللام والاضافة مقدرة فاذا اعتبرت الاضافة سقطت من المقدر فيحصل التخفيف في اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ وجه الحمل مشاركتهما في حذف التنوين قبل الاضافة فان قيل ما الدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الضمير دون الاضافة وهلا قيل انها سقطت للاضافة حتى كان التخفيف فيه بحذف التنوين المحقق قلنا لو سقطت بالاضافة لكان ينبغي ان يتصور الانفصال كما في ضارب زيد فلما لم يتصور الانفصال علم انها + سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة فلا التخفيف فيه بحذف التنوين المقدر **ولا يضاف موصوف الى صفته** لئلا يلزم الجمع بين الضدين لان الصفة من حيث انها صفة يجب ان تكون تابعة للموصوف في الاعراب فلو كانت مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب فيؤدي الى ان تكون مجرورة ومرفوعة وهو باطل ولان الموصوف يلزم ان يكون اخص او مساويا والمضاف يلزم ان يكون اعم او مباينا ولا يجوز ان يكون اخص او مساويا على ما سبق ذكره **ولا يضاف صفة الى موصوفها** لان اضافتها الى موصوفها يستلزم تقديم الصفة على موصوفها او تاخر المضاف عن المضاف اليه وكلاهما ممتنعان **ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء** جواب سوال يرد على قوله ولا يضاف موصوف الى الصفة وهو ان يقال ان الجامع والغربي والاولى والحمقاء صفات حيث يقال المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وقد اضيف اليها موصوفاتها فاجاب بان ذلك **متأول** بحذف الموصوف عن المضاف اليه اى مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد المصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء وانما اضيفت البقلة الى الحبة لانها تنبت من الحبة وانما وصفت هذه الحبة بالحمق لانها تنبت في مسيل الماء في طريق السيل فكان نبتها في مسيل الماء حمق منها **ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب** جواب سوال يرد على قوله ولا صفة الى موصوفها وهو ان يقال ان الجرد

والاخلاق صفتان للقطيفة والثياب حيث قال قطيفة جرد وثياب اخلاق وقد اضيفتا الى موصوفيهما فاجاب بان ذلك **متأول** بحذف الموصوف من المضاف و يرد المضاف اليه من مثل ذلك الموصوف فيها المضاف للتخصيص حيث يعترض ما بعد حذف موصوفيها فاصله قطيفة جرد وثياب اخلاق فحذف الموصوف فبقي الصفة مبهمة يحتمل ان يكون صفة لموصوف اخر فاضيفت الى ما كان موصوفا للتخصيص والبيان يقطع النظر عن كونه موصوفا وهذا كما قيل في قول النابغة والمومن العايذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند ان الطير بيان وتخصيص يقطع النظر عن كونه موصوفا لانتقدير الصفة على الموصوف فيكون الاضافة في جرد قطيفة واخلاق ثياب من باب اضافة الاعم الى الاخص تخصيصا وبيانا مثل خاتم فضة لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها هذا ما ذكر في الحواشي وتوضيحه ان الجرد ليس صفة للقطيفة وكذا الاخلاق ليس صفة للثياب وان كان صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف استعمل الصفة مقامه استغنى عن ايراد الموصوف فصار في الاستعمال كانه غير صفة بمنزلة خاتم فحصل الابهام وهو ان الجرد من اي جنس هو وان الاخلاق من اي جنس هو مثل خاتم في انه من اي جنس هو فاضافوا الى الجنس الذي تبين به كما اضافوا خاتما الى فضة وهو ما كان موصوفا لهما في الاصل تخصيصا وبيانا لا بالنظر الى انها اضافة الصفة الى موصوفها فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فحصل البيان الجرد او اخلاقا بعد حذف موصوفهما واقامتهما مقام موصوفهما متاول بان هما غير صفتين فلم يلزم اضافة الصفة الى موصوفها فان قلت لما كانوا محتاجين الى اتيان الموصوف ترفعا للابهام فلم لم يبق الكلام على اصله كفاية لمونة الحذف ثم الرد قلت هذا الاحتياج ما كان ثم انما عرض بعد طول العهد المنسي للموصوف المحذوف واما عند قرب العهد بحذف الموصوف فانما كانت الاذهان شاعرة بالموصوف فلم يقع الابهام اذ ذلك حتى لو كان الابهام اول وهلة لما غير الكلام عن اصله فان قلت بعد الابهام هلا رد الكلام الى اصله قلت لان الصفة كانها خرجت بطول الاستعمال عن كونها صفة فلم تحتج الى الموصوف بل احتاجت الى التبيين والبيان بالاضافة هو الاصل ثم الجرد بمعنى المجرد هو العريان والقطيفة كساء له خمل كثير ومعنى قطيفة جرد قطيفة منعزية مجردة عن الخمل اي ذهب خملها من كثرة اخلاقها والاخلاق بفتح الهمزة جمع خلق بفتحتين **ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه** اي لا يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة **في العموم** ظرف لقوله مماثل اي مماثل به في العموم **والخصوص** بان يصدق كل واحد منهما على ما يصدق عليه الاخر يعني لا يضاف احد الاسمين المماثلين في العموم والخصوص الى الاخر سواء كانا متساويين كالانسان والناطق او مترادفين **كليث واسد** مثال للمترادفين من الاعيان **و حبس ومنع** مثال المترادفين من المعاني فلا يقال ليث الاسد ولا منع الحبس فان قيل قد جاء اضافة اللبوث الى الاسد بضم الهمزة وسكون السين في قول كعب بن زهير لبوث الاسد قيل هو متاول معناه لبوث كاملة من بين اللبوث بحيث انها لبوث بالنسبة الى ساير اللبوث كما يقال هؤلاء خواص الناس واشراف الاشراف **لعدم الفايدة** المطلوبة من الاضافة وهو التعريف والتخصيص لامتناع كون الشيء معرفا لنفسه ومخصصا لنفسه وهذا القيد اعني قوله لعدم الفايدة علة لما تضمنه قوله لا يضاف اي امتنعت اضافة اسم مماثل للمضاف اليه لعدم الفائدة ولا يفسد المعنى بتوجيه النفي الى العلة وبقاء اصل الفعل

مثبتا وهذا **بخلاف كل دراهم وعين الشيء** اللام للعهد اي عين ذلك الشيء **فانه** الفاء للتعليل اي فان المضاف اليه لا يماثل المضاف في العموم والخصوص بل **يختص** فان الكل اعم من الدراهم والعين اعم من الشيء لان الكل قبل الاضافة جاز ان يكون دراهم او دنانير او غيرهما والعين قبل الاضافة يحتمل الموجود والمعدوم وبعد الاضافة يختص الكل بالدراهم والعين بالموجود لان الشيء لا يطلق الا على الموجود فكان المضاف عاما والمضاف اليه خاصا فلا يكون من باب اضافة احد المتماثلين الى الآخر **وقولهم سعيد كرز ونحوه** مما اضيف الاسم الى اللقب كزيد بطة وقيس قفة جواب ما يقال ان سعيدا يماثل كرزا في المفهوم من حيث انهما علمان لشخص واحد وتقرير الجواب انه **متاول** بارادة المفهوم ان المسمى بالاول واللفظ او الاسم بالثاني واذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مفهوم هذا اللفظ او مسمى هذا الاسم اي جاءني سعيد المسمى باسم كرز فهو في الحقيقة اضافة الشيء الى غيره لان مفهوم اللفظ غير اللفظ ومسمى الاسم غير الاسم ثم قوله وقولهم مبتداء وقوله متاول خبره وقوله سعيد كرز مفعول قولهم او بدل **واذا اضيف الاسم الصحيح** المراد بالصحيح في كلام النحاة ما ليس في آخره حرف علة نحو غلام وثوب ودار وغير ذلك لان بحثهم يقع عن اواخر الكلام **او الملحق به** اي بالصحيح والمراد بالملحق بالصحيح ما آخره واو وياء قبله ساكن كدلو وظبي وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل فيها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في ابتداء التلفظ بحركة كانت لقوة المتكلم في الابتداء لان هذه الحركة تقع عليها بعد استراحة اللسان فيحتمل كل حركة نحو وصول ويسر ووقاية ونحو ذلك فكذا بعد السكون لا يثقل عليها الحركة اي حركة كانت وقوله **الى ياء المتكلم** متعلق بقوله اضيف وقوله **كسر آخره** جزاء لقوله واذا اضيف اي كسر آخر ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل الياء لموافقة الياء نحو غلامي ودلوي وظبيي **والياء مفتوحة** الجملة الاسمية حال او عطف الاسمية على الفعلية بارادة الثبوت في الثانية على نحو الالف الدراهم المضروب ضربت الذي بمحلها وهو منطلق فان الجملة الاسمية وهي قوله وهو منطلق معطوف على الجملة الفعلية وهي ضربت بارادة الثبوت في الثانية ولو لم يرد الثبوت لكان المعنى لكن ضربت عليها وهو منطلق لان الانطلاق هو المراد فلذا هو المراد بالثانية الثبوت فحسن عطف الاسمية على الفعلية وانما فتحت الياء لان الاصل في الكلمة المبنية على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة ككاف التشبيه وواو العطف او حكما ككاف الضمير في اكرمتك والياء في غلامي ودلوي وظبيي كذلك والاصل فيما بني على الحركة الفتح للخفة **او ساكنة** للتخفيف ثم لما فرغ عن بيان حكم الاسم الصحيح شرع في بيان حكم المقصور والمنقوص فقال **فان كان آخره** اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم **الفا** مطلقا سواء كانت للتثنية او لغيرها **تثبت** تلك الالف عند الاضافة نحو عصاي ورحاي وفتاي لعدم الموجب للانقلاب **وهذيل** بضم الهاء وفتح الذال اسم قبيلة **تقلبها** اي الالف التي كانت في آخر المضاف الى ياء المتكلم حال كونها كائنة **لغير التثنية ياء** وتدغم تلك الياء المبدلة من الالف في ياء المتكلم

ورجحت لانهم لما ارادوا كسر الالف قبل ياء المتكلم لمشاكلة الياء لم يمكن فابدلوا الالف ياء فاجتمع مثلان ساكنان فادغموا

... بخلاف ما اذا كانت للتثنية فانهم يثبتونها فيقولون غلاماي وذلك لان الف التثنية علامة الرفع فلو قلبت ياء لالتبس المرفوع بالمنصوب

المجرور **وان كان** اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم **ياء** سواء كانت الياء للتثنية او للجمع او لغيرهما **ادغمت** تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع

المثلين نحو مسلمي بفتح الميم ومسلمي بكسر الميم وقاضي وانما عاد المحذوف في قاضي لان بالاضافة سقطت التنوين التي يلزم حذفها من الياء

لاجتماع الساكنين **وان كان** اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم **واوا ساكنة قلبت ياء وادغمت** تلك الياء المبدلة

من الواو في ياء المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون نحو مسلمي في الاصل مسلموي فاعل اعلال مرمي **وفتحت الياء**

اي ياء المتكلم في الصور الثلث المذكورة اي فيما كان اخره الفا او ياء او واوا لم تكن للساكنين اي لالتقاء الساكنين ... ولو تركت

السكون فيقتضي تحرزا عن ذلك واختير الفتح للخفة **واما الاسماء الستة فاخي وابي** اي فيقال في اضافة اخ واب الى ياء المتكلم اخي ذا

ياء مخففة ولا يرد اللام المحذوف وهو الواو كما لا يرد في غير الاضافة اجراء لهما بعد حذف حرف العلة نسيا منسيا مجرى الصحيح مثل يدي ودمي ولذا قيل ان

يقول لا وجه لتقديم الاخ على الاب في الذكر اللهم الا ان يقال ان الاحتياج الى اضافة الاخ الى ياء المتكلم اكثر بالنسبة الى اضافة الاب اليها

واجاز ابو العباس **المبرد اخي وابي** بياء مشددة لرد الواو المحذوف وقلبها ياء وادغامها في ياء المتكلم وانما يرد اجراء

لهما مجرى اضافتهما الى الظاهر والى المضمر غير الياء نحو ابو زيد وابوه واخو زيد واخوه تمسكا بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار فاصل اعنده

فاضيفا الى ياء المتكلم فصار ابوي واخوي فاجتمع في العلة عند الاضافة الى ياء المتكلم كاثباتها عند الاضافة الى غيرها واجيب بان الابي جمع في كلامه جمع السلامة

في حالة الجر وابي كما يقال ابون وبنون وان كان ذلك شاذا كما قال الشاعر وقد بينا ما لابيا فيحتمل ان يكون قوله الى جمع سلامة مجرورا ابو وابون ثم

اضيف الى ياء المتكلم فسقط نون الجمع وادغمت ياء الجمع في ياء الاضافة ومثل هذا الاحتمال يدفع التمسك به فان قيل الجمع بالواو والنون مختص

باعلام العقلاء وصفاتهم والاب ليس قلنا ان مثل هذا الجمع قد جاء في الاسماء الناقصة التي حذفت لامها كقلون وثبون وسنون جبرا لما فات منها

والاب منقوص مثلها فلا يستبعد جمعه كجمعها لكن هذا الجمع ليس بقياسي وان كان كثيرا في جزئيات كثيرة ثم المبرد انما يرد

المحذوف في اخي وابي فقط ولا يرد في غيرهما وهو رواية جار الله الزمخشري وروي ابن يعيش وابن مالك عنه الرد في اخي وابي و

هني **وتقول** في اضافة هن وحم الى ياء المتكلم **حمي وهني** بياء مخففة بلا رد المحذوف يعني ان حكمهما

حكم اخ واب وانما صرح هنا بلفظ تقول ولم يعطف على اخي وابي تحرزا عن نسبة الهن والحم الى نفسه ولو قال ويقال

حمي وهني لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه ابو الزوج فلا يضاف

الا الى الانثى اللهم الا ان يقال ان الرجل اذا قال حمي كان محمولا على حذف المضاف اي حم امرأتي او يقال ان قوله و

تقول على صيغة الغائبة دون المخاطب بقرينة حمي اي وتقول قائلة **ويقال** في اضافة فم الى ياء المتكلم **في**

بكسر الفاء وتشديد الياء **في الاكثر** والافصح رد الواو المحذوف وقلبها ياء وادغامها في ياء المتكلم وانما قلبت الواو

ميما في المفرد لاجل الضرورة وذلك ان اصل فم فوه بدليل افواه فحذفت الهاء لمشابهتها حروف العلة ثم قلبت الواو

ميما لقرب مخرجهما ولو لم تقلب الواو ميما لقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء

الساكنين وهما الالف والتنوين فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد وهذه الضرورة مفقودة في حال الاضافة

لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين فرد الى الاصل ولا يقلب ميما **وقيل فمي** بقلب الواو

ميما قياسا على حالة الافراد في بعض النسخ **وهو ليس بفصيح** وان قلب الواو ميما في الافراد

للضرورة ولا ضرورة في الاضافة فابقاء الميم عند الاضافة غير فصيح **واذا قطعت** هذه الاسماء عن الاضافة

فمثل اخ واب وحم وهن وفم مثل يدٍ ودمٍ بحذف لامهما وجعل الاعراب على عينهما و ماهو

بدل من العين وجاء اخ هو ن اب كدلو مطلقا فيقال هذا اخوٌ واخوك ورايت اخوًا واخوك ومررت باخوٍ واخوك

وجاء ابًا واخًا كعصا مطلقا فيقال هذا ابًا واخًا وابك واخاك ورايت ابًا واخًا وابك واخاك ومررت بابًا واخًا

وبابك واخاك فيقال في تثنيتهما ابوان واخوان وفي جمعهما اباء واخوة وجاء في تثنيتهما ابان واخان وفي جمعهما ابون

واخون وجاء ابٌّ واخٌّ مشددين وجاء ابك واخك معربين بالحركة مضافين الى غير ياء المتكلم ثم قوله فم يجوز بفتح

الفاء وضمها وكسرها **وفتح الفاء افصح منها** اي من ضمها وكسرها لثلاثة فتح الفاء عليهما وفي بعض

النسخ لم يذكر قوله منها وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقا وقيل التشديد فيه مبني على الضرورة و

ليس لغة فيه وجاء مقصورا مع التثليث في الفاء مطلقا وجاء اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب **وجاء**

حم مثل يد اي حكمه مثل حكم يد في حذف اللام وجعل الاعراب على العين **وخبء** في كونه مهموزا

معربا بالحركات الثلث **ودلو** في كون اخره واوا خالصة **وعصا** في كونه مقصورا معربا بالحركات

التقديرية **مطلقا** متعلق بالكل اي في حال الافراد والاضافة فاذا كان مثل يدٍ يقال هذا حم اوحمك

رايت الحم اوحمك واذا كان مثل خبءٍ يقال هذا حمءٌ اوحمءك ورايت حمءًا اوحمءك ومررت بحمءٍ اوحمءك واذا

كان مثل دلوٍ يقال هذا حموٌ اوحموك ورايت حموًا اوحموك ومررت بحموٍ اوحموك واذا كان مثل عصًا يقال هذا

حما اوحماك ورايت حما اوحماك ومررت بحما اوحماك وقد جاء مثل رشاء مطلقا فيقال هذا حماء اوحماؤك ورايت

حماءً اوحماءك ومررت بحماءٍ اوحمائك **وجاء هن مثل يد مطلقا** اي في الافراد والاضافة +

فيقال هذا هن اوهنك ورايت هنا اوهنك ومررت بهن وهنك وجاء هن بتشديد النون مطلقا **وذو**

لا يضاف الى مضمر بل يضاف الى اسم الجنس الظاهر لانه وضع ليتوصل به الى جعل اسم الجنس صفة

الاسم نحو مررت برجل ذي مال والضمير ليس باسم جنس **ولا يقطع** ذو عن الاضافة لوضعها لازمة +

للاضافة الى اسم الجنس الظاهر وما جاء مضافا الى مضمر نحو اللهم صل على محمد وذويه اي اصحابه اومقطوعا

عن الاضافة كقول الشاعر ولكني اريد به الذوينا اي اصحابا فشاذ وجاء في ذو التضعيف والقصر ثم لما فرغ

عن بيان المعربات التي اعرابها اصلي شرع في بيان المعرب التي اعرابها تبعي فقال **التوابع** اللام للجنس فلا يلزم تعريف الافراد

كل ثان كلمة كل لبيان الافراد وهو الجنس من حيث انه يشتمل التابع وغيره من خبر كان وان وخبر المبتداء و

المفعول الثاني والحال ونحو ذلك فانها ثوانٍ وفصل من حيث انه يخرج به ما ليس بثان نحو المبتداء والفاعل

والمفعول الاول ونحو ذلك **باعراب سابقه** الجار والمجرور صفة ثان اي كل ثان ملتبس باعراب سابقه

وفيه احتراز عن خبر كان وان فانهما وان كانا ثانيين لكنهما ليسا باعراب سابقهما **من جهة واحدة**

اي من مقتضى واحد فرفع عاقل في جاءني رجل عاقل من جهة فاعلية موصوفه لا من جهة فاعلية اخرى وكذا

رايت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل فكذا ساير التوابع فاعرف وفيه احتراز عن خبر المبتداء والمفعول الثاني

والحال ونحو ذلك مما هو ثان باعراب السابق لا من جهة واحدة بل اعراب الثاني من جهة اخرى

ثان قيل المراد من جهة واحدة ان يكون اعراب الثاني والسابق بمقتضى واحد وخبر المبتدأ كذلك لانه
ثان باعراب سابقه وهو المبتدأ بمقتضى واحد وهو الفاعلية وكذا المفعول الثاني من باب علمت واعطيت
فانه ثان باعراب سابقه بمقتضى واحد وهو المفعولية فينبغي ان يكون كل منهما تابعا قيل المراد بالجهة
الواحدة وحدة شخصية فيخرج خبر المبتدأ اذ جهة رفع المبتدأ وخبره متحدة نوعا وهو الفاعلية لا فردا
لان فاعلية خبر المبتدأ غير فاعلية المبتدأ لان فاعلية المبتدأ من جهة كونه مسندا اليه وفاعلية خبر
المبتدأ من جهة كونه جزءا ثانيا من الجملة وكذا جهة نصب مفعولي باب علمت واعطيت متحدة نوعا وهو
المفعولية لا فردا لان مفعولية الثاني غير مفعولية الاول لان مفعولية الثاني من باب علمت من جهة
كونه محكوما به ومفعولية الاول من جهة كونه محكوما عليه ومفعولية الثاني من باب اعطيت من جهة
كونه ماخوذا ومفعولية الاول من جهة كونه آخذا فان قيل يخرج من قوله ثان الصفة الثانية والثالثة
فصاعدا قيل المراد بالثاني المتاخر اي كل متاخر فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقه نحو ضرب
ضرب زيد وان ان زيدا قائم وزيد قائم زيد قائم فان كل واحد من ضرب الثاني وان الثاني والجملة
الثانية تابع لانه تاكيد وليس باعراب سابقه قيل هذا تعريف التوابع من الاسماء اذ البحث فيها فلا يخرج ذلك
او نقول المراد باعراب سابقه على تقدير ان يكون له اعراب ولو فرضا فلا يخرج فان قيل يخرج من قوله باعراب
سابقه جاءني هؤلاء الرجال قيل المراد ما هو اعم لفظا او محلا فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقه
يا زيد العاقل برفع العاقل ولا رجل ظريفا بنصب ظريف قيل المراد ما هو اعراب حقيقة او حكما وضمة يا زيد وفتحة لا رجل اعرابان
حكما من حيث انهما يشبهان الاعراب في العروض والاطراد ثم لما فرغ عن بيان التوابع شرع في تقسيمها وهي
خمسة النعت والعطف بالحرف والتاكيد والبدل وعطف البيان فقال **النعت** وانما قدم النعت لكثرة
جهات تبعيته لانه يتبع المنعوت في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث بخلاف سائر التوابع قوله **تابع** جنس من حيث انه يدخل فيه سائر التوابع وفصل من حيث انه يخرج
عنه غير التوابع **يدل على معنى** حاصل **في متبوعه مطلقا** زعم الشارحون ان في قوله
يدل على معنى في متبوعه احترازا عن سائر التوابع وفي قوله مطلقا احترازا عن الحال لان معنى قوله مطلقا
اي غير مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه والحال وان دل على معنى في متبوعه لكن مقيد بحال
صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه وفي كل منهما نظر اما الاول فلان التاكيد في مثل جاءني القوم كلهم
اجمعون لا يخرج عنه لانه تابع يدل على الشمول والاجتماع الحاصلين في المتبوع واما الثاني فلان الحال قد خرج
بقوله تابع فلا حاجة الى اخراجه بقوله مطلقا فالاولى ان يقال ان في قوله يدل على معنى في متبوعه احترازا
عن سائر التوابع سوى نحو جاءني القوم اجمعون وفي قوله مطلقا احترازا عن نحو جاءني القوم اجمعون فان معناه اي
غير مقيد بحال النسبة والتاكيد في نحو جاءني القوم كلهم اجمعون وان دل على معنى في متبوعه وهو
ا ولكن مقيد بحال النسبة فالشمول فاحفظ فهذا مما سنح به خاطري ثم ان بعض الشارحين
اذ وهم من يتوهم ان الحال داخل في التوابع لا للاحتراز عنه فان قيل يدخل في الحد بدل الكل

وعطف البيان نحو جاءني صديقك ان كان بدلا او عطف بيان وكذا يدخل بدل الاشتمال نحو
اعجبني زيد علمه ونحو ذلك قيل ان مثل ذلك يخرج باعتبار الحيثية اي ذكر بحيث يدل على معنى في
متبوعه بخلاف البدل المذكور فانه لم يذكر بحيث يدل على معنى في متبوعه بل ذكر بحيث يكون مقصودا
بالنسبة دون متبوعه وكذا عطف البيان لم يذكر بهذه الحيثية بل ذكر بحيث يوضح متبوعه لا
انه فهم فان قيل يخرج من الحد الصفة السببية نحو جاءني رجل حسن غلامه فان حسنا نعت مع انه لا
لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه قيل المراد بالمتبوع اعم من ان يكون حقيقيا
اوسببيا **وفايدته** اى فايدة النعت **تخصيص او توضيح** التخصيص عند النحاة عبارة عن تقليل
الشيوع والابهام الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فان قوله رجل كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجل فاذا
وصف بعالم زالت الشيوع والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع
الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فان قوله زيد كان يحتمل التاجر وغيره فلما
وصفته بالتاجر رفعت الاحتمال **وقد يكون** النعت **لمجرد الثناء** اى لمحض +
الثناء من غير تخصيص و توضيح وذلك اذا كان للموصوف معلوما عند المخاطب لذلك الوصف قبل ذكره نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم **او لمجرد التوكيد** اذ دل الموصوف على معنى ذلك الوصف بالتضمن
مثل نفخة واحدة فان قوله واحدة نعت موكد اذ الواحدة يفهم بالتاء في نفخة وقد يكون النعت للكشف نحو الجسم الطويل
العريض العميق كذا والفرق بين النعت الموكد والنعت الكاشف ان النعت الموكد يوكد بعض مفهوم المنعوت كامس الدابر
والواحد ونفخة واحدة وحسن بسين وعذاب شديد وشمس مبين وبدر رفيع والنعت الكاشف يكشف تمام ماهية المنعوت
كالامثال المذكورة ولم يذكر النعت الكاشف الحاقا له بالنعت الموكد وقد يكون النعت للتعميم اي لاتساع التخصيص بنوع دون نوع
نحو كان ذلك في يوم من الايام اي يقصد فيه بمجرد كونه يوما لا امر زايد على ذلك من كونه يوم الخميس او يوم الجمعة وكذا نحو كان ذلك
من كونه في وقت صبح او وقت الظهر وكذا نحو جاءني رجل من الرجال اى يقصد فيه بمجرد كونه رجلا لا امر زايد على ذلك من كونه عالما او شاعرا ثم
لما كان كثير من النحويين شرطوا في النعت ان يكون مشتقا واليه ذهب الزمخشري والمالكي وما وجدوا غير مشتق اولوا لا
وتكلفوا في تاويله شرع المص في رد قولهم **ولا فصل** اي لا فرق **بين ان يكون** النعت **مشتقا**
كعالم وعامل **او غيره** اي غير مشتق لان المعنى من النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وهذا المعنى كما يحصل
بالمشتق يحصل بغيره فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم
كثير من النحاة ان الاشتقاق شرط حتى اولوا غيره بالمشتق واختار المصنف انه لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره
اذا كان وضعه قيد لكونه غير مشتق اذا كان وضع غير المشتق **لغرض المعنى** اي للدلالة على المعنى
عموما اي وضعا عاما ودلالة عامة يعني في جميع الاستعمالات **مثل تميمي وذي مال** نقول جاءني رجل تميمي
او ذو مال فان كل واحد منهما يدل على معنى في متبوعهما في جميع الاستعمال **او خاصا** اى وضعا خاصا ودلالة
خاصة يعني في بعض الاستعمالات كاسماء الاعداد واسم الجنس واسم الاشارة **نحو مررت برجل اي رجل** اي رجل كامل
في الرجولية تدل على معنى في متبوعها اذا وقع صفة للنكرة في موضع المدح و لم يدل في قولك اى رجل عندك **ومررت** +

بهذا الرجل فان اسم الجنس انما يدل على معنى فى متبوعه اذا وقع صفة للمبهم وذلك المعنى تعيين
حقيقة الذات فان قيل اسم الجنس يدل على الذات دون المعنى قيل ان المبهم يدل على الذات
فتعين دلالة اسم الجنس على المعنى ولهذا لم يوصف المبهم الا باسماء الاجناس **ومررت بزيد**
هذا ومررت بغلام زيد هذا ومررت بغلامك هذا ومررت بغلام هذا الا هذا فان
اسم الاشارة انما يدل على معنى فى متبوعه اذا وقع صفة لعلم او للمضاف الى العلم او الى المضمر
او الى مثله ولا يقع صفة فى قولك هذا زيد **وتوصف النكرة بالجملة الخبرية**
وهى الجملة التى يحتمل الصدق والكذب نحو مررت برجل قام ابوه او ابوه قائم لان الدلالة على المعنى
فى متبوعه كما يوجد فى المفرد كذلك يوجد فى الجملة وانما قيد بالجملة الخبرية احترازا عن الجملة +
الانشائية كالامر والنهى والاستفهام والتمنى وغيرها فانها لا تقع صفة ولا خبرا ولا صلة ولا حالا
بدون تاويل لان الانشائية لا ثبوت لها فى نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته فى نفسه ولا توصف المعرفة
بالجملة الخبرية فلا يقال مررت بزيد قام ابوه او ابوه قائم لان الجملة نكرة فلا يصح ان يوصف بها
المعرفة وانما كانت الجملة نكرة لان الجملة التى لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها و
المفرد الذى يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذى يناسب التنكير لان الاصل فى
الحكم ان يكون مجهولا ليفيد السامع وينبغى ان يكون المراد من قال ان الجملة نكرة كذا فى الرضى +
ويلزم الضمير فى الجملة التى تقع صفة للنكرة ليحصل الربط بينهما **ويوصف**
بحال الموصوف اى بحال قائمة بالموصوف نحو مررت برجل حسن فالحسن حال قائمة
بالرجل **ويوصف بحال متعلقه** اى بحال قائمة بمتعلق الموصوف **نحو مررت برجل حسن**
غلامه فالحسن حال قائمة بالغلام وهو متعلق الموصوف ثم اعلم ان متعلق الموصوف هو الذى بينه
وبين الموصوف علاقة اما قريبة من نسب كمررت برجل قائم ابوه او ملك كمررت برجل حسن
غلامه او مخالطة كمررت برجل طويل ثوبه او بعيدة كمررت برجل قائم غلام ابيه
فالاول اى النعت بحال الموصوف **يتبعه** اى يتبع الموصوف
فى الاعراب رفعا ونصبا وجرا **والتعريف والتنكير والافراد**
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لمكان الاتحاد بين +
الصفة والموصوف فيما صدقا عليه وقيامه بالموصوف ويوجد من هذه الامور فى
كل تركيب اربعة الاعراب والواحد من التعريف والتنكير والواحد من الافراد
والتثنية والجمع والواحد من التذكير والتانيث **والثانى** اى النعت بحال
متعلق الموصوف **يتبعه** اى يتبع الموصوف **فى الخمسة الاول**
جمع الاولى اراد بالخمسة الاول الرفع والنصب والجر والتعريف +
والتنكير ويوجد من هذه الامور فى كل تركيب اثنان الاعراب والواحد من التعريف والتنكير

وفى الباقى اى باقى الامور المذكورة من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مع الفاعل الظاهر الذى بعده **كالفعل** مع الفاعل الظاهر الذى بعده فى المطابقة فى التذكير والتانيث وتعين الافراد لان النعت فى هذا القسم يشبه الفعل من حيث ان كلا منهما مسند الى ما بعده فكما ان الفعل يجب تذكيره اذا كان الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان الفاعل مونثا حقيقيا ويجب افراده اذا كان الفاعل مظهرا مثنى او مجموعا فكذا النعت بالنسبة الى ما بعده بخلاف الخمسة الاول فتقول مررت برجل قايمة جاريته وبامراة قايم غلامها وبرجلين قايم ابوهما وبرجل ذاهب غلامهم كما يقال قامت جاريته وقام غلامها وقام ابوهما وذهب غلامهم **ومن ثمه** بالهاء دون التاء على ما سبق ذكره اى ولاجل كون النعت فى هذا القسم فى باقى الامور المذكورة كالفعل **حسن قام رجل قاعد غلمانه** بافراد النعت وان كان فاعله جمعا كما حسن قام رجل يقعد غلمانه **وضعف قام رجل قاعدون** غلمانه كما ضعف قام رجل يقعدون غلمانه لان النعت فى هذا القسم كالفعل مع فاعله والفعل اذا اسند الى الفاعل المظهر لا يثنى ولا يجمع وانما لم يمتنع لجواز كونه من باب اكلونى البراغيث **ويجوز** من غير ضعف قام رجل **قعود غلمانه** بجمع النعت مطابقا لفاعله لان جمع التكسير فى حكم المفرد لكونه ليس بجمع ولمجيئه على صيغة لا توازى الفعل فى حركاته وسكناته بخلاف قاعدون فانه يوازى الفعل فى حركاته وسكناته **والمضمر لا يوصف** بشئ لان فايدة الصفة فى المعارف التوضيح وضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحهما تحصيل الحاصل وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذم وغيرهما طردا للباب **ولا يوصف به** اى لا يوصف شئ بالمضمر لان الموصوف اخص من الوصف او مساو ولا شئ اعرف من المضمر ولا مساو له حتى يوصف به ولان المضمر اذا وقع صفة فموصوفها لا يخلو اما ان يكون مضمرا او غيره لا يستقيم الاول اذ المضمر عن الموصوف فيستغنى عما بعده او كذا الثانى لان غيره دونه فى التعريف فلا يقع موصوفا للاول الموصوف ينبغى ان يكون اعرف من الصفة او مساو ولكن كما قال الشيخ والموصوف اخص او مساو اى الموصوف المعرف فى اكمل تعريفا من صفته او مساو لها فى رتبة التعريف لئلا يكون الاصل ادون من الفرع فيشكل هذا الاصل فى نحو جاء زيد صديقك عند سيبويه لان المضاف الى ضمير المخاطب اعرف من العلم عنده وكذا يشكل فى نحو مررت بزيد هذا عند ابن السراج لان اسم الاشارة اعرف من العلم عنده وكذا يشكل فى نحو مررت بالرجل الذى قام ابوه عند الكوفيين لان الموصوف اعرف من المعرف باللام عندهم قيل اذا وجد الاعم فى مذهب انه وقع صفة لغير الاعرف فهو بدل عند ضادة ذلك المذهب لا صفة فيصدق فى المثال الاول بدل عند سيبويه لا صفة وكذا اسم الاشارة فى المثال الثانى بدل عند ابن السراج لا صفة وكذا الذى فى المثال الثالث عند الكوفيين ويمكن ان يحمل الذى على المعرف باللام للموافقة فى الصورة لئلا يكون الموصوف مع الصلة معرفا باللام فان الذى قام بمعنى القايم ويمكن ان يحمل الاخص والمساوى على اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ما يطلق عليه لفظ الموصوف يكون من افراد ما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا فيتناول الكلام الموصوف المعرف والمنكر فلا يرد ما ذكر لكن يرد قولهم جيوان ناطق ان الموصوف ليس باخص من الصفة الموصوف ان يكون اعرف او مساويا **ولم يوصف ذو اللام** اى ما فيه لام التعريف **الا بمثله** اى بذى اللام نحو جاءنى الرجل العالم او بالمضاف الى مثله اى الى ذى اللام سواء كان بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو مررت بالرجل صاحب لجام الفرس وانما لم يوصف بغيرهما لان غيرهما من المعارف اعرف منه فلو وصف ذو اللام بغيرهما من المعارف كانت الصفة اعرف من الموصوف وهذا عند سيبويه وهو الذى

اى من احوال شرط الموصوف ١٢م

اختاره المصنف وهذا بناء على ان تعريف المضاف على حسب تعريف المضاف اليه عنده وزعم بعضهم ان العلم
يوصف بجميع المضافات فاجاز مررت بالرجل صاحبك وصاحب زيد وصاحب هذا وهذا بناء على ان تعريف المضاف
الى اي معرفة كانت ادون من تعريف جميع المعارف عندهم وامثلة المذكورة على ما ذكر المصنف محمولة على البدل فان قيل
ان ذا اللام يوصف بالموصول بالاتفاق لقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فكيف يصح الحصر قيل ان الموصول
في حكم ذي اللام وان كان تعريفه بالموصولية لا باللام للاشتراك في الصورة او لكونه مع الصلة بمعنى ذي اللام
فالذى ضرب بمعنى الضارب ويمكن ان يحمل الاخص والمساوى على اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ان ما يطلق
عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فيتناول الكلام المعرف والمنكر لكن
يرد عليه قولهم حيوان ناطق فان الموصوف ليس باخص من الصفة ولا مساويا بل الصفة اخص منه فالظاهر ان المراد
بالاخص والمساوى ما ذكرنا اولا منه وكذا يرد عليه قولهم حيوان ابيض فان الموصوف ليس اخص من الصفة ولا
مساويا بل كل واحد منهما اعم من وجه واخص من وجه اذ ليس كل حيوان ابيض ولا كل ابيض حيوان بل بعض الحيوان ابيض
وبعض الابيض حيوان اللهم الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف فالحيوان بعد التوصيف +
بالناطق مساو للناطق وبعد التوصيف بالابيض اخص من الابيض وحينئذ يكون قوله والموصوف اخص او
مساو بيان للواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف من هذا الحكم لا بيان اشتراط كون الشئ موصوفا ولقائل ان
يقول لو اريد الاخص والمساوى على اصطلاح اهل المنطق لا ينبني عليه قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله
او بالمضاف الى مثله فان العالم في قولك جاء ني الرجل العالم اخص من الرجل على اصطلاحهم فالظاهر ان المراد بالاخص
والمساوى ما ذكرنا اولا **وانما التزم** جواب ما يقال لما استوى ذو اللام والمضاف الى ذي اللام في رتبة
التعريف فالاسم الاشارة التزم وصفه بذي اللام دون المضاف الى ذي اللام او هو جواب ما يقال ان اسم
الاشارة اعرف من المضاف الى ذي اللام لكونه اعرف من ذي اللام فينبغي على الاصل المذكور وهو اشتراط
كون الموصوف اخص او مساويا ان يجوز وصفه بالمضاف الى ذي اللام كما يجوز وصفه بذي اللام لانهما في
رتبة التعريف قياسا على وصف ذي اللام حيث يجوز وصفه بذي اللام وبالمضاف الى ذي اللام
وتقدير الجواب انما التزم **وصف باب هذا** اراد بباب هذا اسماء الاشارة **بذي اللام** وبالذى
والتى المحمولين على ذي اللام للصورة او لكونهما مع الصلة بمعنى ذي اللام **للابهام** اى لابهامه المقتضى
لبيان الجنس وذلك اعنى بيان الجنس لا يتصور باسم الاشارة لابهامه ولا بالمضاف الى شئ من المعارف لان اكتساب
البيان من المضاف اليه فلو اكتسب المبهم البيان منه كان كالاستعانة من المستجير والسؤال من السائل
المحتاج والضمير والعلم بمعزل عن كونهما وصفين لشئ لفقدان معنى الوصفية فيهما وهو الدلالة على المعنى فلم
يبق لبيانه الا ذو اللام وما الحق به من الذى والتى وانما يقتضى المبهم بيان الجنس لان المبهم الذات فيقتضى
صفة تعين ذاته ويدل على ذاته ولا اسماء الدالة على الذات من اسماء الجنس **ومن ثم** اى ومن
اجل ان المقصود من صفة المبهم بيان الذات وكشف الجنس **ضعف مررت بهذا**
الابيض وان كانت الصفة ذا اللام من حيث ان البياض نام لا يختص بجنس واحد لانه يوجد في الاجناس

الكثيرة فلا يكون فيه بيان الجنس **وحسن مررت بهذا العالم** لان العلم يختص بجنس واحد وهو الانسان فيتبين به انه انسان ويبين الجنس ثم لما فرغ من النعت شرع في بيان العطف بالحرف ويسمى عطف النسق ايضا فقال **العطف** بالحرف **تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه** واحترز بقوله تابع مقصود بالنسبة عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصود بل متبوعاتها وبقوله مع متبوعه عن البدل لانه مقصود دون متبوعه فان قيل يخرج من هذا الحد المعطوف ببل نحو جاءني زيد بل عمرو فان عمرا ليس مقصودا بالنسبة مع متبوعه لان كلمة بل للاضراب عن الاول والاثبات للثاني والاضراب لا يجامع القصد قيل المراد بكونه مقصودا اعم من ان يكون مقصودا ابتداء او انتهاء و المعطوف عليه ببل مقصود ابتداء والمعطوف بها مقصود انتهاء ببدل الراى فكلاهما مقصود ان بهذا الطريق هذا هو الفرق بين المعطوف ببل وبين بدل الغلط لان متبوعه غلط غير مقصود اصلا اى لا ابتداء ولا انتهاء لانه يبتنى على سبق اللسان بخلاف متبوع المعطوف ببل فانه مقصود ابتداء فاذا قلت جاءني زيد بل عمرو وكنت قاصدا للاخبار بمجئ زيد ثم تبين لك انك غلطت في ذلك فتضرب عنه الى عمرو فتقول بل عمرو اما اذا قلت مررت برجل حمار فكنت قاصدا للاخبار بمرور حمار فسبق لسانك على مرور رجل فان قيل يخرج من هذا التعريف العطف بلا ولكن نحو جاءني زيد لا عمرو فان العطف ليس بمقصود بالنسبة التى قصد بها المتبوع بل المتبوع مقصود بالنسبة الايجابية والتابع بالنسبة السلبية وكذا يخرج نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فان المتبوع مقصود بالنسبة السلبية والتابع بالنسبة الايجابية قيل معناه تابع مقصود باصل النسبة ولا يلزم قصده بكيفية النسبة من السلب والايجاب فلا يرد شئ ثم لما فرغ من حد العطف شرع في بيان شرطه فقال **ويتوسط بينه** اى بين العطف **وبين متبوعه** اى متبوع العطف **احد الحروف العشرة وسياتى** بيان الحروف العشرة في قسم الحرف **مثل قام زيد وعمرو** فعمرو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ويتوسط بينه وبين متبوعه الواو **واذا عطف بالظاهر على الضمير المرفوع المتصل اكد بمنفصل** اى بضمير منفصل **نحو ضربت انا وزيد** عطف على تاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل وانما اكد بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل غير مستقل بنفسه اذ هو بمنزلة الجزء من الفعل والمعطوف اسم مستقل بنفسه والمستقل اقوى وغير المستقل اضعف فلو عطف عليه لزم عطف القوى على الضعيف فيلزم انحطاط المتبوع عن التابع ومزية التابع على المتبوع وهو قبيح فاكد بمنفصل ليحدث فيه جهة من الانفصال فيكون عطفا على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة من كل وجه ولقائل ان يقول هذا منقوض في البدل والتاكيد وعطف البيان حيث جاز ان يكون كلا منها مستقلا ومتبوعاتها مضمرا مرفوعا متصلا كالتاكيد في المثال الذى في المتن والبدل في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على قول من قال ان الذين ظلموا بدل من الضمير البارز في اسروا وعطف البيان في قولك زيد جاءني ابو عبد الله فان قوله ابو عبد الله عطف بيان للضمير المستكن في جاء فيلزم مزية التابع على المتبوع وانحطاط المتبوع من التابع واجيب بان التاكيد وعطف البيان وان كانا مستقلين لفظا لكنهما غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة فيه بخلاف الضمير المتصل الذى

هو كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف بالحرف فانه مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظا وحكما واما البدل فهو مستقل لفظا وحكما كالمعطوف لكن متبوعه غير مقصود بحيث انه في حكم التنحية فهو متبوع لفظا لا معنى فلا ضير في انحطاط هذا النوع من المتبوع عن التابع واستقلال تابعه مع جزئيته + بخلاف العطف بالحرف فان متبوعه مقصود فلا يسوغ انحطاطه عن التابع او يقال لا ضير في استقلال التاكيد وعطف البيان مع جزئية المتبوع لانهما لما كانا غير مقصودين بالنسبة كانا منحطين عن متبوعهما وانحطاطهما في عدم القصد يعارض استقلالهما وكذا لا ضير في جزئية المتبوع واستقلال التابع في البدل لان متبوعه وان كان متبوعا لكنه منحط في حكم التنحية فتعارض هذه الجهة جهة المتبوعية فلا يستقبح انحطاطه بجزئيته مع استقلال تابعه وفي العطف التابع والمتبوع مقصودان او يقال انما جاز تاكيد الجزء والبدل منه وعطف بيانه دون العطف عليه لتحقق الفرق بين العطف عليه وبين تاكيده والبدل منه وبيانه ان التاكيد وعطف البيان غير مقصودين بالنسبة ولا مغايرين لمتبوعهما والبدل وان كان مقصودا لكنه غير مغاير لمتبوعه فيتاتى انحطاطهما عن متبوعهما ولا ضير في استقلالهما مع جزئية متبوعاتها بخلاف المعطوف فانه مقصود ومغاير للمتبوع فيستقبح استقلاله مع جزئية متبوعه فان قيل لما كان التاكيد غير مقصود ولا مغاير للمتبوع كان ينبغي ان يجوز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالعين والنفس بلا تاكيد بمنفصل اذ لا ضير في + استقلاله مع جزئية متبوعه قيل انما لم يجز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالعين والنفس الا بعد التاكيد بمنفصل مع عدم القصد والمغايرة لخوف اللبس بالفاعل لانهما يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه فلو جعلا تاكيدين للمتصل المستكن بغير التاكيد بمنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم اللبس وانما قال على المرفوع المتصل احترازا عما اذا عطف على المنصوب المتصل او على المرفوع المنفصل فانه يجوز مطلقا سواء اكد بمنفصل او لا نحو ضربتك وزيدا وما جاءني الا انت وزيد بخلاف المرفوع المتصل فانه لا يجوز العطف عليه بدون التاكيد **الا ان يقع فصل** استثناء مفرغ اي اكد بمنفصل في جميع الاوقات الا وقت وقوع فصل بين المعطوف وبين المعطوف عليه **فيجوز تركه** اي ترك التاكيد بمنفصل **مثل ضربت اليوم وزيد** فانه عطف على الضمير المتصل في ضربت وهو التاء بدون التاكيد بالمنفصل لمكان الفصل انما يجوز ترك التاكيد في صورة الفصل لطريان حد وثقول في المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم مزية التابع على المتبوع في الاخير باعتبار استقلال التابع وعدم استقلال المتبوع لمعارضته هذا الفتور **واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض** سواء كان الخافض حرف جر او مضافا **نحو مررت بك وبزيد**، ومررت بغلامك وغلام زيد وانما وجب اعادة الخافض لئلا يلزم العطف على جزء الكلمة لان الضمير المجرور كالجزء من الجار لشدة اتصاله بالجار من حيث انه لا ينفصل عن الجار اصلا فلو عطف عليه بدون اعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة فان قيل لم لم يوكد بضمير المنفصل لئلا يلزم العطف على جزء من كل وجه كما قلنا في العطف على المرفوع المتصل قيل تاكيد

الضمير المجرور غير ظاهر لاحتياجه الى استغناء الضمير المرفوع للضمير المجرور بارز فقال مررت بك انت وزيد اذ لم يوجد للمجرور ضمير منفصل كما وجد للمرفوع المتصل
واما قراءة حمزة تساءلون به والارحام بالجر عطفا على الضمير المجرور في قوله به فشاذ وقيل الواو في قوله والارحام
للقسم دون العطف فان قيل فما تقول بعد اعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور
ام تقول المجرور عطف على المجرور وقيل المجرور عطف على المجرور والعامل مكرر لكن اختلفوا في جر المعطوف فقيل
جره بالجار الاول والجار الثاني كالعدم معنى بدليل قولهم المال بيني وبينك فان ضمير المخاطب لما عطف على
ضمير المتكلم المجرور اعيد الجار وهو بين وجعل كالعدم معنى ليتحقق اضافة بين الى المتعدد لما عرف انه لا يضاف
الا الى المتعدد وقيل جر المعطوف بالجار الثاني فانه ليس باقل من الجار المقحم والحرف الزائدة في نحو ثم اسم
السلام وكفى بالله فانهما يلغى مع زيادتهما وهو الاصح **والمعطوف في حكم المعطوف**
عليه فيما يجب ويمتنع ولذلك ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وكذا الضارب الرجل وزيد
لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد وقيل يمتنع هذا دون ذلك والفرق بينهما ان الضمير في الاول
عايد الى المائة وهي معرفة باللام فكان المضاف الى ضميرها في حكمها فكان في حكم الواهب المائة بخلاف
وزيد في الثاني حيث يكون التقدير الضارب زيد فيمتنع فان قيل هذا الاصل ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجب ويمتنع ينتقض في كثير من المواضع مثل لا رجل وزيد ويا زيد وعبد الله حيث بني المعطوف عليه
واعرب المعطوف فلو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لما اختلف حكمهما اعرابا وبناء ومثل يا زيد والحارث
صح دخول يا على المعطوف عليه لتجرده عن اللام ولم يصح دخولها على المعطوف لعدم تجرده عن اللام ولو كان
المعطوف في حكم المعطوف عليه لامتنع هذا التركيب حيث يلزم دخولها في المعطوف باللام ومثل زيد
شجاع وغلام حيث يشتمل المعطوف عليه الضمير وخلا عنه المعطوف ونحو ذلك قيل المعطوف في حكم
المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف عليه ولا يتعداه الى غيره كبناء لا رجل وزيد ويا زيد وعبد الله
فان البناء في اسم لا التي لنفي الجنس لتضمنه معنى من الاستغراقية وذا يختص باسم لا المنكر فلا يتعدى
الى ما عطف عليه وكذا البناء في المنادى لقيامه مقام كاف ادعوك وذا يختص بالمنادى المفرد المعرفة
فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المضاف اذ الاضافة تمنع البناء وكالتجرد عن اللام في نحو يا زيد
والحارث فان التجرد عنها لمنع اجتماع آلتي التعريف وذا يختص بالمنادى فلا يتعدى الى ما عطف عليه وكاشتمال
الضمير في زيد شجاع وغلام ونحو ذلك فان اشتمال الضمير في الخبر يختص بكون الخبر مشتقا فلا يتعدى الى ما
عطف عليه من الجوامد فالحاصل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا ان يفترقا في وجود السبب وعدمه
بان يوجد سبب البناء اي سبب التجرد عن اللام او سبب اشتمال الضمير في المعطوف عليه دون +
المعطوف فحينئذ لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فان قيل لو كان المعطوف في حكم المعطوف
عليه لوجب ان يمتنع نحو رب شاة وسخلتها لامتناع دخول رب على المعارف قيل الاضافة في سخلتها في
الانفصال لعدم قصد التعيين اي رب شاة وسخلة لها او هو محمول على نكارة الضمير على سبيل الشذوذ كما في ربه رجلا ونعم رجلا في نظر الى نكارة الضمير
ليس بقياسي وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره فكيف يصح قياسه على ربه رجلا ونعم رجلا و

منه اي ومن اجل انّ المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع **لم يجز في ما زيد بقائم**
او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع اى رفع ذاهب على انه خبر لقوله عمرو وهو مبتدأ فيكون
عطف جملة على جملة ولا يجوز النصب والجر بالعطف على معمولي عامل واحد اي يعطف ذاهب على قائما
او قائم وعطف عمرو على زيد لامتناع عمله في خبرها المتقدم وقال بعض الشارحين انما لم يجز النصب والجر
لانه لو نصب او جر عطفا على الخبر المنصوب او المجرور لزم في المعطوف عدم ما وجب في المعطوف
عليه وهو الضمير العائد الى اسم ما لكونه خبرا مشتقا مثله وفيه نظر لانه يحتمل ان يكون هذا بعض التركيب
كما قلتم في زيد قام وعمرو اكرمته على تقدير العطف على الصغرى وتمامه ان يقال ولا ذاهبا عمرو عنده
او في داره فلا يلزم ما ذكرتم واجيب بان عدم جواز النصب والجر على تقدير ان يكون هذا تمام التركيب
واما على تقدير ان يكون بعضه فلا نسلم عدم جوازهما **وانما جاز الذي يطير فيغضب**
زيد الذباب جواب سؤال وهو ان يقال ان قوله يطير في هذا الكلام صلة الذي وفيه
ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله فيغضب زيد فاجاب بانه انما جاز هذا الكلام انما جاز هذا الكلام **لانها**
اى لان الفاء في قوله فيغضب فاء **السببية** لا العاطفة كذا قيل وفيه نظر لان فاء السببية عاطفة
ايضا كقولك الذي يطير فاشبعته وسقيته فارويته فيكون فيغضب معطوفا على يطير اذ كان المعطوف
عليه سببا للمعطوف فكيف يصح نفي كونها عاطفة وقيل انما فاء السببية وكفى لها رابطة لانها توجب سببية
الاول للثاني فيحصل الربط بينهما وفيه نظر لان الفاء لم تخل من الروابط فكيف يكفي بها رابطة ههنا والاولى
ان يقال انها فاء السببية وهي وان كانت للسببية عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكفي
بالربط في احديهما عن لزومه في الاخرى نظير الرابط في الاول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فالمعنى الذي
اذا طار فيغضب زيد الذباب او الذي يغضب زيد بطيرانه الذباب
ونظير الرابط في الثانية يقال الذي يطير الذباب فيغضب زيد فيطير صلة الذي وفاعل يغضب
الضمير المستكن فيه اي فيغضب هو زيد **واذا عطف على معمولي عاملين**
مختلفين لم يجز في صورة ما نحو زيد في الدار وعمرو الحجرة او ان زيدا في الدار وعمرو ان الحجرة
لان الواو حرف ضعيف فلا يقوم مقام عاملين مختلفين فتعمل عملهما ولان الواو في ان زيدا في الدار وعمرا والحجرة اذا قام
مقام ان ومقام في قد وقع بين في وبين مجروره فاصل اجنبي اذ التقدير في عمرو ان الحجرة وانما قال عاملين
مختلفين احترازا عما اذا عطف على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبشر خالدا
لعدم المانع المذكور فان قيل لا يعرف لاستعمال اذا والماضي جهة حسن لان استعماله يدل على وجود
العطف على معمولي عاملين مختلفين فكيف يترتب على وجود العطف عدم الجواز فالصواب ان يقال ولم يجز
العطف على معمولي عاملين مختلفين قيل في استعمال اذا والماضي ههنا اعتبار لطيف وهو الاشارة
الى ان العطف على معمولي عاملين مختلفين يحكم بعدم جوازه وان ادعى المخالف غلبته ووقوعه بناء على
وضوح الدليل على امتناعه ولذلك اتى بهذه العبارة ولم يقل ولم يجز العطف **خلافا للفراء**

فانه جوزه مطلقاً قياساً على العطف على معمولي عاملين واحل الاستثنى مفرغ اى لم يجز فى صورة ما الا في صورة تقديم المجرور على المرفوع والمنصوب كما فى **نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو فانه جائز** وهو مذهب الاعلم وغيره من البصريين المتاخرين وهو الذى اختاره المصنف فالحجرة عطف على الدار والعامل فيه فى وعمرو عطف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور مقدم على المرفوع فى المعطوف والمعطوف عليه وانما جاز العطف فى هذه الصورة لانه مسموع من العرب كما فى قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءً ونار توقد بالليل ناراً فان قوله النار عطف على امرء المجرور والعامل فيه كل و قوله ونار عطف على امرأ المنصوب والعامل فيه تحسبين وكما فى مثل وما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة والعامل فيها ما فاقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع ولم يسمع الا صورة تقديم المجرور **خلافاً لسيبويه** فانه منعه مطلقا واليه ذهب البصريون المتقدمون وحمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه والتقدير اكل امرء تحسبين امرءً وكل نار توقد بالليل ناراً ولا كل بيضاء شحمة هذا على نحو ما جاء فى بعض القراءة تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بالجر اى عرض الاخرة ثم ابقاء المضاف اليه على اعرابه وان كان شاذا لكن حذف المضاف فى مثل هذه الموضع فيما اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكوراً سابقا مضافا الى شىء اخر قياسى ثم لما فرغ من العطف بالحرف شرع فى بيان التاكيد فقال **التاكيد تابع يقرر امر المتبوع فى النسبة** اى شانه اى نسبة الحكم الى المتبوع نحو جاء نى زيد نفسه وعينه فان قولك جاء نى زيد قبل ذكر نفسه موجبة نسبته الفعل الى نفس زيد ويحتمل ان يكون نسبته الى غيره مجازا وهو متعلقه وهو غلام زيد ورسوله ومكتوبه فاذا قلت نفسه قررت نفس زيد فى نسبة الفعل اليه **او الشمول** اى شمول نسبة الفعل الى المتبوع نحو جاء نى القوم كلهم فان قولك جاء نى القوم قبل ذكر كلهم موجبة الشمول والاحاطة الى جميع القوم لكنه يحتمل ان يكون المراد اكثر القوم مجازا بطريق اطلاق اسم الكل على البعض فاذا قلت كلهم قررت امر القوم فى الشمول والاحاطة وقوله فى النسبة تمييز عن نسبته فى اضافة الامر الى المتبوع اى يقرر امر نسبة المتبوع او شموله او تمييز عن الذات المذكورة التامة فى الاضافة وهو الامر واحترز بقوله تابع عن غير التابع وبقوله يقرر امر المتبوع من سائر التوابع سوى الصفة الموكدة فانها تقرر امر المتبوع ايضاً وذلك فى عطف البيان والعطف بالحرف والصفة غير الموكدة ظاهر وكذا فى البدل لان متبوعه منحى غير مقصود فلا يكون تقريره مقصوداً وقولهم ان الابدال للتقرير معناه انه لتقرير ما صدق عليه البدل لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع بخلاف الصفة الموكدة فانها ايضاً تقرر امر المتبوع نحو نفخة واحدة اله واحد وامس الدابر فلا تخرج بهذا القيد وبقوله فى النسبة او الشمول عن الصفة الموكدة لان تقريرها فى المعنى الافرادى لا فى النسبة والشمول هذا هو الفرق بين التاكيد وبين الصفة الموكدة وفرق المصنف بينهما بان تقرير الصفة الموكدة بالتضمن وتقرير التاكيد بالمطابقة وفيه نظر لان اجمعون فى قولك جاء نى القوم كلهم اجمعون ايضاً يقرر امر المتبوع بالتضمن دون المطابقة لان مفهومه يدل على الشمول والاجتماع وهذا يدل

على الاجتماع فقط فينبغي ان لايكون تاكيدا قلنا لغرض الصحيح هو ما ذكرنا اولا فان قيل قد ذهب الزجاج والمبرد
الى ان اجمعون يدل على صفة الاجتماع وهو المختار فمعنى قولهم جاء نى القوم اجمعون ان مجيئهم كان
مجتمعا فقد افاد هذا ما لم يفده الكلام الاول لان كلام الاول لايفيد الا الشمول فقط فكيف
يكون تاكيدا عندهما بل وجب ان ينصب على الحال ويقال جاء نى القوم جميعا قيل كونه دالا
على صفة الاجتماع لاينافى كونه دالا على الشمول مقررا له وتقرير الشمول بكلهم لاينافى تقريره باجمعون
واتباعه لانه قد تقرر الشئ مرارا ولئن سلمنا انه يدل على صفة الاجتماع فقط ولايدل على الشمول
اصلا فنقول المراد تقرير امر المتبوع فى نفس الشمول او صفته واجمعون تقرر امره فى صفة الشمول
وهو الاجتماع فان قيل يخرج منه هذا التعريف ان زيدا قايم لعدم التقرير فى النسبة او الشمول قيل هذا تعريف لنوع من
التاكيد وهو التاكيد الاسمى فلا ضير فى خروج التاكيد الحرفى وفيه نظر لان قوله ويجرى فى الالفاظ كلها يشير
الى ان هذا التعريف لجنس التاكيد سواء كان اسميا او فعليا او حرفيا واجيب بان المراد تقرير امر
المتبوع فى نفس النسبة او صفتها وان المكررة تقرر صفة نسبة الجملة وهى كونها انكارية او طلبية
لا ابتدائية فالنسبة الانكارية هى التى ينكرها السامع والطلبية هى التى يطلبها السامع لكونه
مترددا فيها والابتدائية هى التى لاينكرها السامع ولايطلبها بل هو خالى الذهن عنها ويمكن
ان يجعل التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمى والضمير فى قوله وهو لفظى ومعنوى راجع
الى جنس التاكيد دون التاكيد المحدود فلايدل قوله ويجرى فى الالفاظ كلها على دخول التاكيد
الحرفى فى الحد فان قيل يصدق هذا الحد على نحو يا زيد زيد وقد ذكر صاحب المفصل انه بدل قيل
لو كان ذكر زيد الثانى بحيث يقرر امر زيد الاول فى النسبة فلا شك انه تاكيد وان كان ذكر زيد الاول
بحيث يكون توطئة لذكر غيره لان يريد ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق ولاضير فى كون الشئ
الواحد مقصودا وغير مقصود لاختلاف الزمان فافهم فان قيل لما صاحب المفصل جعل يا زيد زيد
بدلا وجعل رايت زيدا زيدا تاكيدا قيل ان باب الاخبار يجوز فيه التسامح والتجوز فيجوز فيه التاكيد
للايذان بانه لاتسامح فيه بخلاف باب النداء فانه لامدخل للتسامح فيه لان المنادى لاينادى شخصا
الا بعد ان يتصور من ذلك الشخص امرا يدعو الى ندائه فلا يتسامح فى ندائه لئلا تفوت غرضه ثم لما فرغ
من تعريف التاكيد شرع فى تقسيمه فقال **وهو لفظى ومعنوى** فان قيل لايجوز ان
يعود الضمير الى التاكيد المذكور حيث عرف اللفظى بتكرير اللفظ الاول والتاكيد هو اللفظ المكرر
لا التكرير قيل لفظ التاكيد يستعمل لمعنيين بمعنى التابع المذكور وبمعنى التقرير فاراد بلفظ التاكيد
المذكور المعنى الاول وبالضمير المعنى الثانى وهو من باب صنعة الاستخدام فعلى هذا يكون معنى
قوله والمعنوى بالفاظ التقرير المعنوى ملتبس بجزئيات مخصوصة ويمكن ان يعود الضمير الى التاكيد
المذكور ويحمل قوله تكرير اللفظ الاول على ما به تكرير اللفظ الاول ويحمل قوله بالفاظ مخصوصة على حقيقته
اى التاكيد المعنوى كاين بالفاظ مخصوصة فاعرف **فاللفظى تكرير اللفظ الاول**

على الصفة التى كانت تقتضيه ايضا تقرير المتبوع بالمطابقة فينبغى ان يكون تاكيدا

اى فالتقرير اللفظى تكرير اللفظ الاول اوفالتاكيد اللفظى مايه تكرير اللفظ الاول نحو جاءنى زيد زيد
فان قيل ان اريد بالتاكيد تكرير لفظ الاول بعينه يخرج منه ضربت انت وضربت انا وضربتك اياك
وحائع ونائع وليت واسدا ذ ليس فيه تكرير اللفظ الاول بعينه مع ان كلا منهما تاكيد لفظى وان
اريد تكرير لفظ الاول حقيقة اوحكما بايقاع المرادف لايخرج ذلك لكن يدخل ابصعون واكتعون وابتعون
لترادفها وهو تاكيد معنوى لا لفظى قيل المراد الاخير ترادف هذه الالفاظ ممنوع على ما سنبينه ولقائل
ان يقول كما لا ترادف بين ابصع واتبع كذلك لا ترادف بين خبيث ونبيث لان نبيثا ماخوذ من نبثت
الشئ استخرجته فكون ابصع واتبع تاكيدا معنويا وكون خبيث ونبيث تاكيدا لفظيا مشكل اللهم الا ان
يمنع كون نبيثا تاكيدا بل يجعل نبيثا صفة اخرى لموصوف خبيث قلنا من قيل ان الضمير المرفوع المنفصل
فى ضربتك اياك بدل لا تاكيد بخلاف الضمير المنفصل فى نحو ضربت انت فانه تاكيد قالوا ان الضمير
المنفصل منصوبا او مجرورا لا يؤكد الا بمنفصل مرفوع كضربتك انت ومررت بك انت ولو قلت ضربتك
اياك ومررت بك اياك كان بدلا لا تاكيدا كذا فى المفتاح قال صاحب الرضى وهو عجيب لعدم الفرق بين
الضميرين فى المثالين والفرق بينهما ان المنصوب فى باب البدل اولى لان البدل فى نية استئناف
العامل كذا فى الموشح شرح المفتاح **ويجرى التاكيد اللفظى فى الالفاظ
كلها** اى فى الاسماء والافعال والحروف والجمل والمركبات التقييدية وغيرها نحو جاءنى زيد
زيد وضرب ضرب زيد وان ان زيدا قائم وزيد قائم زيد قائم هذان رجل ظريف رجل ظريف وجاءنى غلام زيد
غلام زيد وقد تزاد فى التاكيد اللفظى حرف عطف نحو والله ثم والله وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف
تعلمون ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
من العذاب فان قوله فلا تحسبنهم تاكيد لقوله ولا تحسبن وغير ذلك ونحو قرأت الكتاب سورة سورة
وجاء ربك والملك صفا صفا وبينت له حسابه بابا بابا وجاء القوم ثلثة ثلثة ليس من باب التاكيد
ولا من شئ من التوابع وجعله تابعا غلط وانما هو تكرير المعنى والثانى غير الاول معنى واعراب
الاول والثانى اعراب واحد لنا وليهما بلفظ واحد اى قرأت الكتاب مسورا وجاء ربك والملك
مصففين وبينت له حسابه مبوبا ومفصلا وجاء القوم مثلثين وانما ظهر الاعراب فى موضعين تحرزا
عن الترجيح بلا مرجح **والمعنوى بالفاظ محصورة** اى والتقرير المعنوى كلى مانيس
بجزئيات معدودة او على حقيقة اى التاكيد المعنوى بالفاظ معدودة وفى بعض النسخ وقع محصنة
مكان محصورة وهى اى تلك الالفاظ **المحصورة نفسه وعينه وكلاهما معناه
اثنان وكله واجمع واكتع وابتع وابصع** بالصاد المهملة وقيل بالضاد
المعجمة كذا فى الرضى ثم الثلثة الاخيرة موكدات لاجمع وقيل لا معنى لها مفردة كحسن بسن فان
قوله بسن لا معنى لها مفردة بل يضم الى حسن لتزيين الكلام لفظا والتقوية معنى وقيل
اكتع مرجعه الى اكتيع اى تام وابصع من بصيع العرق اى سال وابتع من البتع بفتحتين وهو طول

العنق مع شدة تقرر الجامع بينهما الوكادة والظهور فالاولان اى النفس والعين يعمان اى
يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث اى يؤكد بهما كل واحد منها متلبسين باختلاف
صيغتهما وضميرهما بحسب المؤكد نحو قولك فى المذكر الواحد جاء زيد نفسه وفى المونث
الواحد جاءتنى المرأة نفسها وفى تثنية المذكر والمونث جاءنى الزيدان او المرأتان انفسهما
وانما قيل فى التثنية بصيغة الجمع لالحاقها بالجمع لكونها اقل الجموع وبعض العرب يقول فى التثنية
نفساهما وعيناهما والاول اولى وفى جمع المذكر العاقل جاءنى الزيدون انفسهم وفى جمع المو[نث]
وفى غير العاقل من المذكر جاءتنى النساء والافراس انفسهن والثانى اى كلاهما اسم النفس و
العين اولين سمى الثالث ثانيا فقال والثانى للمثنى تقول فى المذكر المثنى نحو جاءنى الرجلان كلاهما
وفى المونث المثنى جاءتنى المرأتان كلتاهما والباقى بعد الثلثة المذكورة وهو الكل واجمع
الى ابصع لغير المثنى مما هو جمع حقيقة نحو جاءنى القوم كلهم اجمعون او حكما اذا كان مفردا
ذا اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو قرأت الكتاب كله واشتريت العبد كله باختلاف
الضمير دون الصيغة فى الكل تقول قرأت الكتاب كله وقرأت القصة كلها
واشتريت العبيد كلهم وتزوجت النساء كلهن وباختلاف الصيغ دون الضمير فى الكلمات
البواقى تقول فى المذكر الواحد اجمع واكتع وابتع وابصع وفى المونث الواحد
والجمع بتاويل الجماعة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وفى جمع المذكر اجمعون
اكتعون ابتعون ابصعون وفى جمع المؤنث جُمَع وكُتَع وبُتَع وبُصَع
وجاز الاخفش اجمعان وجمعاوان وهو غير مسموع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو
اجزاء مفردا كان او جمعا فالمراد بالاجزاء الامور المتعددة فيتناول الافراد والاجزاء اى ذو امور
متعددة يصح افتراقها اى افتراق تلك الاجزاء حسا نحو الرجال والقوم او حكما
نحو العبد فانه يصح افتراق اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع ولا يفترق اجزاءه
حكما بالنسبة الى بعضها كالمجئ والذهاب نحو اكرمت القوم كلهم تاكيد القوم هذا نظير ذى
اجزاء يصح افتراقها حسا فان القوم يصح افتراق اجزائه اى افراده فى الحس من زيد وعمرو وبكر وغيرهم و
اشتريت العبد كله تاكيد العبد هذا نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يصح افتراق
اجزائه حكما فى الشراء نحو شراء نصفه او ثلثه او ربعه بخلاف جاءنى زيد كله فانه لا يصح
لعدم صحة افتراق اجزاء زيد حسا وهو ظاهر ولا حكما فى حكم المجئ لانه لا يمكن مجئ زيد نصفه او ثلثه او ربعه و
انما اشترط ذلك لان الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فى ذى اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما وهما تمييزان من الا[فتراق]
من فاعل يصح او مفعولان مطلقان كضربته سوطا اى يصح افتراقها افتراقا حسا او حكما او خبر كان المحذوفة
اى سواء كان افتراقها حسيا او حكميا او حالان بحذف مضاف اى يصح افتراقها ذا حس او حكم او غير
ذلك واذا اكد الضمير المرفوع المتصل اى واذا اريد تاكيد الضمير المرفوع المتصل

سواء كان مستكنا او بارزا بالنفس والعين اكد اولا بمنفصل اى بضمير منفصل ثم اكد بالنفس والعين بخلاف كل واجمع واخواته
مثل ضربت انت نفسك تاكيد لتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل وكذا زيد ضرب هو نفسه وانما اكد بمنفصل لانه من قبل ان النفس
والعين يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وهند جاء عينها فلو جعلا تاكيدين للمتصل المستكن بغير التاكيد بمنفصل لزم
الالتباس التاكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب نفسه وهند جاءت عينها ولما لم يكن في هذه الصورة اى فيما اكد الضمير المتصل المستكن بهما
التزموا فيما لا يلزم ذلك ايضا اى فيما اذا كان المرفوع المتصل البارز بهما نحو ضربت انت نفسك وضربا هما
انفسهما وضربوا هم انفسهم طردا للباب بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى
التاكيد بعدم اللبس **واكتع واخواته** اى اخوات اكتع اى مثله ونظيره وهما ابتع وابصع
اتباع لاجمع استعمالا **فلا يتقدم** عليه الفاء للنتيجة اى فلا يتقدم اكتع وابتع وابصع
على اجمع لكونها اتباعا له ثم يتقدم اكتع على اخويه في الفصيح ثم ابتع على ابصع عند الزمخشري وتبعه المصنف
رح فيقال جاء في القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون وعند البغدادي يجوز ان يقدم ابصع
على ابتع وقال ابن كيسان ابتداء باتيهن شئت بعد اجمع **وذكرها دونه ضعيف** اى ذكر
اكتع وابتع وابصع دون اجمع ضعيف للزوم ذكر التوابع بدون ذكر الاصل ثم لما فرغ عن التاكيد شرع في
بيان البدل فقال **البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع**
دونه اى دون المتبوع وهو ظرف او حال اى متجاوزا عن المتبوع احترز بقوله تابع مقصود بما
نسب الى المتبوع عن ساير التوابع سوى العطف بالحرف وبقوله دونه عن العطف بالحرف فان قيل يصدق
هذا الحد على المعطوف ببل لانه تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع دونه قيل معناه تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع دونه ابتداء وبقاء فلا يصدق الحد عليه لان متبوعه مقصود ابتداء ثم انتقل عنه وقصد المعطوف
فكلاهما مقصودان بهذه الطريق ثم لما فرغ عن تعريف البدل شرع في تقسيمه فقال **وهو** اى البدل
اربعة انواع احدها **بدل الكل من الكل** وثانيها بدل **البعض** من الكل وثالثها بدل
الاشتمال ورابعها بدل **الغلط** الاضافة في بدل الكل والبعض بمعنى من اى بدل هو
كل للبدل منه وبدل هو بعض المبدل منه وفي بدل الاشتمال بمعنى اللام اى بدل يختص غالبا باشتمال
البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او باشتمال المبدل منه على البدل نحو يسئلونك عن الشهر الحرام
قتال فيه قل قتال فيه وفي بدل الغلط اضافة المسبب الى السبب لان الغلط سبب لذكر البدل
اى بدل ذكر لاجل الغلط كذا قيل وفيه اختلاف كيفية الاضافة بكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام
وبعضها اضافة المسبب الى السبب وبعضها الى غيره وفيه نظر لان المضاف ههنا واحد والمضاف
اليه مختلف كالاضافة في غلام زيد وعمرو وبكر وخالد وكالاضافة في خاتم ذهب وفضة ورصاص
وحديد فيكون الاضافة ههنا واحدة كالاضافة في الامثلة المذكورة والاضافة الواحدة كيف لا يكون
بمعنى الحروف المختلفة الا ان يقال المضاف مقدر في كل مضاف اليه باعتبار العطف والمقدار
كالملفوظ فيكون الاضافة متعددة تقديرا وحكما فالظاهر ان الاضافة في الجميع مطردة بمعنى اللام

ملابسة اى بدل لتقرر بان ينسب الى الكل والى البعض والى الاشتمال والى الغلط فاعرف **فالنوع**
الاول من الانواع اي بدل الكل **مدلوله مدلول الاول** اى مدلول المبدل منه نحو جاءني زيد اخوك او اخو لك
فان قيل ان قولك اخوك يدل على اخوة المخاطب ولا يدل عليها زيد فكيف يكون مدلوله عين مدلول زيد
ولان مدلوله لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا لا بدلا قيل مراده انهما متحدان فيما صدقا عليه اى يطلقان
على ذات واحدة **و** النوع **الثاني** اى بدل البعض **مدلوله جزؤه** اى جزء مدلول الاول اى جزء مدلول
المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه **و** النوع **الثالث** اى بدل الاشتمال **بينه** اى بين البدل **وبين**
الاول اى بين المبدل منه **ملابسة** اى تعلق **بغيرهما** اى بغير الكلية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه
واعجبني زيد علمه **ولقائل** ان يقول فى اطلاق قوله ملابسة بغيرهما يدخل بعض افراد بدل الغلط
نحو ضربت زيدا غلامه او حماره لوجود الملابسة بين المبدل منه والبدل بغير الكلية والجزئية فالاولى
ان يقال المراد بالملابسة بين البدل والمبدل منه بحيث توجب النسبة الى المبدل منه النسبة الى البدل
اجمالا فيبقى النفس عند ذكر المبدل منه منتظرة لبيان ذكر البدل نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء ان يكون زيد
معجبا باعتبار صفاته كالعلم والجود والشجاعة وغيرها لا باعتبار ذاته فتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد
نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا فى سلب زيد ثوبه بخلاف نحو ضربت زيدا حماره او ضربت زيدا
غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة اى غير محتملة لا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل
الغلط فافهم **و** النوع **الرابع** اى بدل الغلط **ان تقصد اليه** بكسر الصاد من باب
ضرب يضرب اى ان تقصد الى البدل **بعد ان غلطت** اى بعد غلطك **بغيره**
اى بغير البدل وهو المبدل منه نحو اعجبني زيد حماره او غلامه انما قال بعد ان غلطت بغيره ولم يقل
بعد ان غلطت بالمبدل منه ولا بالمتبوع لان المبدل منه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه ولا
متبوعا بل بحيثية كونه غلطا فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه ولقائل ان يقول لا يستقيم
حمل القصد اليه على بدل الغلط لان بدل الغلط ليس عبارة عن القصد اليه بعد غلطك بغيره واجيب
بان فى العبارة تسامحا والمعنى والرابع يحصل بان تقصد اليه فحذف حرف الجر من ان وان كثير شايع
ويكونان اى يكون البدل والمبدل منه فى الانواع المذكورة الاربعة انواع **معرفتين** نحو
ضربت زيدا اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد فهذه اربعة اقسام والبدل
ايضا على ما ذكرنا اربعة اقسام فتصير هذه الاقسام الاربعة بضرب تلك الاقسام الاربعة فيها ستة
عشر قسما **واذا كان البدل نكرة** بالنصب على انه خبر كان اى واذا كان البدل نكرة +
مبدلة **من معرفة** وفى بعض النسخ هو مرفوع على انه فاعل كان التامة اى واذا وجد نكرة
مبدلة من معرفة **فالنعت** اى فنعت تلك النكرة واجب كما قال البعض وظاهر لفظ الكتاب
يشير الى هذا او حسن كما قال البعض واليه ذهب الزمخشري **مثل** قوله تعالى **بالناصية**
ناصية كاذبة فان قوله ناصية نكرة ابدلت من المعرفة وهي الناصية فوصفت بصفة

كاذبة وذلك لان البدل هو المقصود بالنسبة فلو لم تنعت تلك النكرة لكان المقصود منحطا عن غير
المقصود من كل وجه فاتى بالنعت ليتخصص النكرة وتقرب من المعرفة ولان النكرة بعد المعرفة ابهام بعد البيان
من كل وجه فاتى بالنعت ليتخصص النكرة ويقل الابهام وليفيد البدل بواسطة النعت ما لم يفده المبدل منه
المعرف فلا يكون المقصود انقص من غير المقصود فان قيل يشكل هذا بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد
بدل من الله في بعض الوجوه ولم يوصف بشئ وبقوله تعالى **حم تنزيل الكتاب من الله**
العزيز العليم الى قوله شديد العقاب فان قوله شديد العقاب بدل من
الله وهو نكرة لان الاضافة لفظية ولم يوصف بشئ وبنحو قولهم مررت بزيد ضارب ابوه فان ضارب
بدل من زيد وهو نكرة واجيب بان كل من ذلك بدل على التسامح وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير قل
هو الله احد والله شديد العقاب ومررت بزيد رجل ضارب ابوه ويمكن ان يحمل الاول على تقدير صفة
من نحو احد عظيم او احد لا شريك له او غير ذلك ويمكن ان يجعل قوله لم يلد صفة قوله احد وقوله
الله الصمد اعتراض ويمكن ان يحمل ذلك على قول ابي علي الفارسي فانه يجوز ترك الوصف اذا استفيد بالبدل ما لم يستفد
بالمبدل منه نحو مررت بالانسان رجل ونحو بالواد المقدس طوى اذ لم يجعل طوى اسما للوادي بل بمعنى
المكرر تقديسه لانه قدس مرتين وان لم يكن كذلك لا يجوز ترك الوصف عنده ايضا نحو مررت بزيد رجل
ثم النعت انما يجب اذا ابدلت النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيره من الابدال فانه لا يجب +
النعت نحو مررت بزيد حمار ونحو **ويكونان** اي البدل والمبدل منه في الاقسام الاربعة
ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك **ومضمرين** نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومثل الشارحون
بنحو ضربتك اياك وفيه نظر لان الاشكال ان اياك بدل بل هو تاكيد لصدق حد التاكيد عليه مثل انت
في ضربت انت وانا اياي بيننا من قبل ان الضمير المتصل منصوبا او مجرورا لا يوكد الا بمنفصل مرفوع فاذا قلت
ضربتك اياك كان بدلا لا تاكيدا لان المنصوب في باب البدل اولى لان البدل في نية استيناف التعلق
وقيل ان الثاني ان ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة كان بدلا وان ذكر بحيث يكون مقررا للامر الاول في
النسبة يكون تاكيدا والحيثيات معتبرة في الحدود **ومختلفين** نحو اخوك ضربته زيدا او
اخوك ضربت زيدا اياه باعادة الضمير الى الاخ الذي هو زيد ومثل الشارحون بنحو ضربت زيدا اياه و
فيه نظر لانه يصدق عليه حد التاكيد واجيب بما مر من التوجيه في ضربتك اياك وهذه الاربعة اقسام والبدل ايضا اربعة اقسام فيصير
الاقسام بضرب هذه الاربعة في تلك الاربعة ستة عشر قسما **ولا يبدل** اسم **ظاهر من**
مضمر بدل الكل فلا يقال بي المسكين ولا بك زيد **الا من الغايب**
مستثنى من قوله مضمر اي لا يبدل الظاهر من مضمر اي مضمر كان بدل الكل الا من الضمير الغايب
فانه يبدل الظاهر منه بدل الكل **نحو ضربته زيدا** وانما لم يبدل ظاهر من مضمر متكلم و
مخاطب لئلا يصير المقصود انقص لانه من غير المقصود مع اتحاد ما صدقا عليه لكون ضمير المتكلم
والمخاطب اعرف المعارف بخلاف الغايب فان فيه ابهاما كالظاهر وبخلاف غير بدل الكل من

من الابدال لعدم الاتحاد بينهما صنعا عليه وافادت البدل ما لم يفده المبدل منه فيجوز نحو ضربني راسي في بدل البعض و جيد ني قميصه في بدل الاشتمال واتيتني غلامي في بدل الغلط وقال ابن مالك الضمير الواجب الاستتار في الفعل منفصل الفعل لا تبدل عنه بدل ما سواء كان بدل الكل او غيره استقبحا لابدال الظاهر بما لا يقع ضميرا بارزا والاظاهر لفظا ثم لما فرغ عن الابدال شرع في عطف البيان فقال

عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه احترز بقوله غير صفة عن الصفة وبقوله يوضح متبوعه عن البدل وعطف النسق والتاكيد فاذا قيل جاءني زيد ابو عبد الله فقوله ابو عبد الله ان ذكر بحيث ــــــــ انه

يكون مقصود ابالنسبة يكون بدلا وان ذكر بحيث انه يوضح متبوعه يكون عطف بيان مثل قول اعرابي حيث اتى عمر بن الخطاب وقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء فقال عمر رض ما ان بها من نقب ولا دبر فانطلق الاعرابي الى اهله وقال **اقسم بالله ابو حفص عمر** ما ان بها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر فقوله عمر عطف بيان لقوله ابو حفص وهو كنية امير المومنين عمر ابن الخطاب **وفصله من البدل** صفة الفصل اي فرق عطف البيان الكائن من البدل **لفظا** انما قيد به لان الفرق بينهما معنى مطرد وذلك بما عرفت في الحد من ان البدل مقصود بالنسبة وذكر المبدل منه للتوطئة وعطف البيان غير مقصود بها وانما المقصود بها المتبوع وذكره لايضاح المبدل المتبوع **في مثل** قول المرار **انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا** اي قوعة الطير في الهواء ينتظر موته فان قوله بشر عطف بيان للبكري ولا يصح ان يكون بدلا اذ البدل مقصود في حكم تكرير العامل فيكون المعنى التارك بشر فلا يصح لكونه من باب الضارب زيد والمراد بقوله في مثل كل ما كان عطف بيان من المعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد والتارك البكري بشر وكما يظهر الفرق في هذه الصورة يظهر في النداء ايضا نحو يا غلام زيد الرجل زيد بدلا لا يجوز فيه الا الضم لان البدل في حكم المستقل مطلقا وان جعل عطف البيان يجوز فيه الرفع والنصب على ما عرفت من قبل ويمكن ان يراد بقوله في مثل كل ما يختلف حكم عطف بيان وبدلا فيتناول صورة النداء ايضا قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل زوجتك بنتي فاطمة وكان اسمها عائشة فان اراد عطف البيان صح النكاح فان الغلط وقع فيما هو ليس بمقصود بالنسبة وان اراد البدل لم يصح النكاح اذ الغلط وقع فيما هو مقصود بالنسبة ثم لما فرغ من بيان المعربات شرع في المبنيات فقال **المبني ما ناسب مبني الاصل** اي ما ناسب المبني في الاصل وضعه وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف و هو المشهور وقيل الجملة ايضا وذلك لان المراد بمبني الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه والجملة كذلك فانها بنفسها لا تحتاج الى الاعراب لانها لا يقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها قلنا كذلك لكنها تكتسي اعراب المفرد لقيامها مقام المفرد فخرجت عن كونها مبنية الاصل بهذا الاعتبار لان ما هو مبني الاصل كالحرف والماضي والامر بغير اللام

لا يكون لها اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم تخرج عن شبهها مبني الاصل
بل هي مبنية قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقتضى مناسبتها بالاضافة اليها وجوبا وجوب البناء كاذ واذا
وحيث وجوازا جواز البناء كاليوم والليلة و الحين والوقت والمراد بالمناسبة المناسبة المعتبرة
اى ما ناسب المبنى فى اصل وضعه مناسبة معتبرة وفى هذا القيد احتراز عن المناسبات التى لم يعتبر
لضعف او معارض كمناسبة غير المنصرف فعل الماضى فى الفرعيتين ومناسبة اى الحروف مع لزوم
الاضافة المانعة للبناء وقد ذكرناها فى تعريف المعرب على الاستقصاء والمراد بالمناسبة اعم من ان يكون
بوجه قريب اى بلا واسطة نحو نزال او بعيد اى بواسطة نحو فساق وانما اثر تناسب على تشابه لبيتناول
ما تضمن معنى مبنى الاصل كاين وما قام مقامه كصه وغير ذلك ثم تلك المناسبة نسبة او جه على ما +
سبق ذكرها فى حد المعرب فان قيل مبنى الاصل نوع من انواع المبنى واخذ النوع فى تعريف الجنس يوجب
الدور قيل هذا تعريف المبنى من الاسماء لا تعريف مطلق المبنى فلا دور **او ما وقع** حال كونه **غير
مركب** تركيبا اسناديا فالمضاف اليه على هذا قبل التركيب الاسنادى مبنى فيكون السكون
فى غلام زيد سكون بناء وقيل معناه اى غير مركب مع عامله فالمضاف اليه على هذا قبل التركيب
الاسنادى معرب لانه ركب مع عامله هو المضاف او حرف الاضافة المقدر وسكونه سكون وقف لا سكون
بناء وقد سبق تحقيقه فى تعريف المعرب نحو اب ت ونحو التعداد نحو زيد عمرو بكر خالد ونحو الاصوات التى
لا تركيب فيهما وكان او سائغة الخلو دون الشك فلا ينافى التعريف فان قيل فى اى حد يدخل نحو غاق فى
قولهم غاق صوت الغراب وليس فيه مناسبة مبنى الاصل ولا عدم التركيب قيل هو داخل فى الحد الثانى
والمراد بغير المركب اعم من ان يكون حقيقة او حكما وهو غير مركب حكما بناء على قصد المشاكلة للمسمى الواقع
غير المركب حقيقة **وحكمه** اى حكم المبنى **ان لا يختلف آخره** اى هيئة آخر المبنى **لاختلاف
العوامل** فان قيل حكم الشيء هو الاثر الثابت بذلك الشيء وعدم اختلاف آخر المبنى اثر مناسبة
مبنى الاصل لا اثر المبنى قيل اراد بالحكم الخاصة اى خاصته عدم اختلاف هيئة آخره لاختلاف العوامل
فان قيل قوله لاختلاف العوامل لا يخلو اما ان يتعلق بمعنى النفى وهو عدم الاختلاف او الفعل المنفى وهو
لا يختلف فلا يستقيم كل منهما اما الاول فلان اختلاف العوامل ليس بعلة لعدم اختلاف آخره واما
الثانى فلان النفى اذا دخل على فعل فيه قيد يوجه ما توجه النفى الى ذلك القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا فلو بقى اصل الفعل هٰهنا مثبتا
لفسد المعنى حيث يلزم منه ثبوت اختلاف آخر المبنى عند عدم اختلاف العوامل قيل يمكن ان يتعلق بالفعل
المنفى والفعل بعد توجه النفى الى القيد يكون جائز الثبوت لا واجب الثبوت وثبوت اختلاف آخر المبنى عند
عدم العامل فى المبنى جائز الثبوت نحو من الرجل ومن زيد ويمكن ان يكون اللام بمعنى الوقت اى وقت
اختلاف العوامل فيصلح ان يتعلق بمعنى النفى ايضا فلا يرد توجه النفى الى القيد **والقابه** اى القاب
البناء **ضم وفتح وكسر ووقف** وهذا عند البصريين والكوفيين يطلقون القاب
الاعراب على البناء وبالعكس وانما ذكر الشيخ فى الاعراب الانواع حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفى

البناء الالقاب اذ الاعراب ماية الاختلاف فيكون كل من الرفع واخواته نوع منه والبناء عبارة عن صفة في
المبني وهي عدم الاختلاف لا عن الحركات والسكون بل الحركات والسكون ماية البناء فلا يكون كل من الضم
واخواته نوعا منه بل يكون لقبا واسما لما في آخره من الحركات والسكون فلو قال انواع البناء لسبق الذهن
الى كون كل من الضم واخواته بناء كما في انواع الاعراب وليس الامر كذلك بل هي القاب لما في آخره من الحركات
والسكون فيكون المعنى والقابه اى القاب حركات اواخره وسكونه ضم واخواتها وانما سمي الضم ضما لحصوله
بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به والوقف
وقفا لوقوف النفس فيه عن الجري **وهي** اي المبني **سبعة** ابواب كذا في بعض الشروح وفيه نظر لان
المصنف لم يذكر الاصوات في باب اسماء الافعال كالزمخشري بل ذكرها في باب على حدة فيكون المبنيات عنده
ثمانية ابواب بخلاف الزمخشري فانه ذكر الاصوات في باب اسماء الافعال فيصح قوله وانا اسوق البيت
بيته تابعا لمعاملة العرب في سبعة ابواب وانما انث الضمير مع كونه راجعا الى المبني لتانيث الخبر **وهي المضمر**
واسماء الاشارة والموصولات واسماء الافعال والاصوات
بالرفع عطف على اسماء الافعال وبالجر عطف على الافعال والمعنى واسماء الاصوات وفي كلا الوجهين نظر
اما الجر فلان المذكورين من نخ وغاق ونحوهما صوت لا اسم صوت الا ان يقال الاضافة بيانية واما الرفع
فلان الصوت ليس باسم لانه لم يوضع لمعنى بل هو دال عليه بالطبع فكيف تذكر في الاسماء المبنية الا ان
يقال ان الاصوات ملحقة بالاسماء لانها يحصل بها فايدة كالاسماء فعوملت معاملتها واجريت مجراها
في البناء وان لم يكن اسماء على الحقيقة لعدم الوضع فلا يشكل ذكرها في الاسماء المبنية **والمركبات**
والكنايات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميع الظروف ليست بمبنية
بل المبني بعضها وفيه نظر لان المركبات والكنايات ايضا كذلك فينبغي ان يقول وبعض المركبات والكنايات
والظروف كما قال صاحب اللب **و** انما بدأ **بالمضمر** لانه محتاج الى المكنى عنه فاشبهت الحرف في
الاحتياج **وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره** قيل
فيه احتراز عن الاسماء الظاهرة فانها غيب لكن بغير شرط تقدم ذكرها فيخرج لفظ الغايب فانه وضع لغايب
مطلقا لا مقيدا بتقدم ذكره وكذا يخرج اسماء الاشارة لكونها غيبا كساير الاسماء الظاهرة لكن
بغير شرط التقدم لكن يدخل لفظ المتكلم والمخاطب فيراد بما وضع لمتكلم او مخاطب على وجه الكناية
لانهما وان وضعا لمتكلم او مخاطب لكن لا على وجه الكناية او يراد ما وضع لمتكلم او مخاطب ليس فيهما
جهة الغيبة فيخرجان لان فيهما جهة الغيبة لكونهما من الاسماء الظاهرة او يراد بما وضع لمتكلم او مخاطب مادة فيخرجان لانهما موضوعان
لمتكلم ومخاطب صيغة لا مادة او يراد بالمتكلم او المخاطب الاصطلاحيان دون اللغويين فيخرجان لانهما
لا يسميان متكلما او مخاطبا في الاصطلاح او يراد بالمتكلم ما هو في ان الحكاية عن نفسه وبالمخاطب
ما هو في ان توجه الخطاب فيخرجان لانهما اعم ولا يدخل في الحد نحو امير المومنين يلزم كذا في قول
الامير مريدا انا المركب بكذا لانه وان كان مستعملا للمتكلم لكنه غير موضوع له فيخرج عن الحد بقيد الوضع

اى المجرور **متصل فقط** اذ لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك اما بتقديم الضمير على عامله او بالفصل بين الضمير وعامله او بحذف عامله وكل ذلك ممتنع ههنا اما الاول فلانه يلزم تقديم المجرور على الجار واما الثانى فلانه يلزم الفصل بين الجار والمجرور واما الثالث فلانه يلزم حذف الجار وابقاء المجرور وكل ذلك ممتنع فان قيل الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف فى الشعر فى الظاهر جائز كقوله هما اخوا فى الحرب من لا اخا له فلم لا يجوز ذلك فى المضمر جريا على سنن الاطراد قيل الفصل بينهما وان جاز بالظرف فى الشعر لكنه ممتنع عند ازدياد جهة اخرى بواسطة اتصال الضمير **فذلك** اى المضمر **خمسة انواع** المرفوع المتصل والمرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب المنفصل والمجرور المتصل **الاول** اى مثال النوع الاول من الانواع الخمسة وهو المرفوع المتصل **ضربت ضربت** على صيغة الماضى المعروف **وضربت** على صيغة الماضى المجهول **الى ضربن** على بناء المعروف **وضربن** على بناء المجهول يعنى ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وكذا مجهولها وابتداء بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف فلذلك قدم فى الحد واخر ضمير الغايب لانه دون الكل فان قيل لا يدخل فى هذا التعداد ياء ضمير المخاطبة نحو تضربين وبعض المستكن فى المضارع نحو اضرب ونضرب وتضرب ولو قيل مكان ضربت ضربت الى ضربن اضرب الى يضربن لكان اولى اذ لا فرق بين الماضى المجهول والمعروف فى الضماير بخلاف المضارع فان بعض ضمايره يفارق ضماير الماضى قيل لعل المصنف اعتبر الفرق بين الماضى المجهول والمعروف فى الضماير من حيث المعنى باعتبار ان ضمير المعروف ضمير الفاعل وضمير المجهول ضمير مفعول ما لم يسم فاعله بخلاف ياء تضربين والمستكن فى نحو اضرب ونضرب فانهما من حيث انهما ضميرى المخاطب والمتكلم عين ضميرى المخاطب والمتكلم فى الماضى لان كل واحد منهما ضمير الفاعل وان كانا مختلفين بالنظر الى الصورة فلم يذكرهما على حدة اذ العبرة للمعنى لا للصورة فان قيل كلمة الى ههنا للحكم لا للاسقاط لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما فيلزم ان لا يدخل ما بعدها فى الحكم قيل معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربن وضربن فتكون الى للاسقاط لانه لما قال ما دون ذلك يتناول ما بعده حتما فيدخل ما بعد الى فى حكم ما قبلها او يقال ان ما بعد الى الابتدائية لا يدخل فى حكم ما قبلها الا بدليل خارجى وههنا دخل ما بعدها فى حكم ما قبلها بدليل خارجى او يقدر معناه الاول ضربت وضربت بالغا الى ضربن وضربن او واصلا الى ضربن وضربن فالى ههنا صلة البلوغ او الوصول لا ابتدائية ولا اسقاطية فلا يلزم خروج ضربن وضربن من الحكم ولو قيل انها بمعنى مع او بمعنى حتى فيدخل ما بعدها فيما قبلها فى الحكم لا يستقيم اما الاول فلانها لو كانت بمعنى مع لا يدل لفظ على حكم ما بين ضربت وضربت وضربن وضربن واما الثانى فلانه حكم حتى ان يكون ما بعدها مما ينتهى به المذكور او عنده وضربن وضربن ليس مما ينتهى به ضربت وضربت او عنده **والثانى** اى المرفوع المنفصل

الى هن يعنى انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن كلها الى هذه اسقاطية
ومعناه انا وما دونه فيدخل ما بعده فيما قبله **والثالث** اى المنصوب المتصل **ضميره**
ضربنى وما دونه **الى ضمير ضربهن** اى ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن
ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن وانى اى وضميره وما دونه **الى ضمير انهن** اى اننى اننا انك
انكما انكم انك انكما انكن انه انهما انهم انها انهما انهن الاول نظير المتصل بالفعل والثانى نظير المتصل
بالحرف وانما اورد نظيرين ليعلم ان الضمير المتصل المنصوب يتصل بالفعل وبالحرف **والرابع** اى المنصوب
المتصل **اياى** وما دونه **الى اياهن** نحو اياى ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه
اياهما اياهم اياها اياهما اياهن **والخامس** اى المجرور المتصل ضمير **غلامى ولى** وما دونهما
الى ضمير غلامهن ولهن اى غلامى ولى وغلامنا ولنا وغلامك غلامكما غلامكم غلامك غلامكما
غلامكن ولك لكما لكم لك لكما لكن وغلامه غلامهما غلامهم وغلامها غلامهما غلامهن وله
لهما لهم لها لهما لهن الاول مثال المتصل بالاسم والثانى مثال المتصل بالحرف وانما اورد نظيرين
ليعلم ان الضمير المجرور المتصل بالاسم والحرف ثم لما فرغ من بيان اقسام الضمير شرع فى بيان محل اتصال
الضمير المتصل فقال **فالمرفوع** اى فالضمير المرفوع **المتصل خاصة يستتر فى
الماضى** فقوله خاصة حال عن فاعل يستتر فان قيل فاعله مذكر والخاصة مونثة والحال يجب
ان يكون مطابقا لصاحبها قيل التاء فى الخاصة للمبالغة لا للتانيث كالتاء فى علامة ويمكن ان
يكون الخاصة مصدرا على زنة فاعل بمعنى الخصوص كالعافية بمعنى المعافات منصوب بفعل محذوف
اى اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة بين المبتداء وخبره او حال موكدة وانما قال خاصة احترازا
عن المنصوب والمجرور المتصلين لعدم الاستتار فيهما وانما يستتر المرفوع لان علة الاستتار لا لزوم الفعل
على ما هو بجزيه وهذا انما يتحقق فى المرفوع المتصل والجار والمجرور فى قوله **للغايب والغايبة**
صفة الماضى اى الماضى الكاين للغايب والغايبة نحو زيد ضرب وهند ضربت **وفى المضارع**
عطف على قوله فى الماضى اى يستتر فى المضارع الكاين **للمتكلم مطلقا** ظرف او
مفعول مطلق اى يستتر فى المضارع المتكلم زمانا مطلقا واستتارا مطلقا اى سواء كان المتكلم
واحدا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مونثا نحو اضرب نضرب **والمخاطب** عطف على قوله
للمتكلم اى فى المضارع للمخاطب اذا كان مفردا مذكرا نحو يا زيد تضرب **والغايب** نحو زيد يضرب
والغايبة نحو هند تضرب وفى الصفة اى فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل **مطلقا** ظرف او مفعول مطلق اى يستتر فى الصفة زمانا مطلقا واستتارا
مطلقا اى سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مونثا نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان و
الزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات والالف والواو فى ضاربان
وضاربون حرفان زيدتا علامة للمثنى والمجموع كالالف والواو فى الزيدان والزيدون وليسا بضميرين

بدليل اختلافهما بالعامل جاءني الضاربان والضاربون ورايت الضاربين والضاربين ومررت بالضاربين والضاربين **ولا يسوغ المنفصل** اى لا يجوز اتيان الضمير المنفصل **الا لتعذر المتصل** مستثنى مفرغ واللام بمعنى الوقت اى لا يسوغ المنفصل فى جميع الاوقات الا وقت تعذر المتصل او على حقيقتها اى لا يسوغ المنفصل لاجل شئ الا لاجل تعذر المتصل وذلك لان وضع الضمائر للاختصار كما انها كنايات والاصل فى الكلام التصريح والكناية خلاف الاصل فالعدول عنه لا يكون الا للاختصار والمتصل اخصر من المنفصل لكونه اقل حروفا من المنفصل فمتى امكن المتصل لا يسوغ المنفصل اذ لا يسوغ العدول عن الاصل الا عند تعذره فلا يقال ضرب انت ولا ضربت اياك لعدم تعذر المتصل **وذلك بالتقديم** اى تعذر المتصل كائن بسبب تقدم الضمير **على عامله** نحو اياك ضرب لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل بالاول اذ الاتصال انما يكون باخر العامل اذ المتصل كالجزء منه **او بالفصل** بين الضمير وعامله **لغرض** لا يحصل الا به اذ لو حصل لغيره لم يتحقق تعذر الاتصال نحو ما ضربت الا انا فانما تعذر المتصل بالفصل اذ الفصل ينافى الاتصال وبتركه الفصل يفوت الغرض الذى لا يحصل الا به **او بالحذف** اى بحذف عامله لانه لما حذف عامله لا يوجد فى اللفظ ما يتصل به نحو اياك والشر **او بكون العامل معنويا** اى يكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد **او بكون** عامله **حرفا والضمير مرفوع** نحو ما انت قائما لفوت ما يتصل به اذ الضمير المرفوع لا يتصل الا بالفعل وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز اتصاله بالحرف نحو انى وانك ولى ولك ثم قوله والضمير مبتداء وقوله مرفوع خبره والجملة حال ولا يحتاج الى ضمير لان الجملة فى مثل هذا الموضع اجريت مجرى الظرف كما فى قولك لقيتك والجيش قادم اى وقت قدوم الجيش **او بكونه** اى يكون الضمير **مسندا اليه** اى الى ذلك الضمير **صفة** اى اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة **جرت تلك الصفة على غير من هى له** اى على غير الذى تلك الصفة كائنة له **نحو هند زيد ضاربته هى** فهند مبتداء وزيد مبتداء ثان وضاربته خبر المبتداء الثانى وهى فاعل ضاربته فهى ضمير اسندت اليه ضاربته وهى صفة جرت على غير من هى له فانها جرت على زيد حيث وقعت خبرا له وهى صفة لهند حيث قام الضرب بها فابرز الضمير وانما وجب ابراز الضمير حينئذ لحصول اللبس فى بعض الصور نحو زيد عمرو ضاربه هو حيث لا يعلم ان الفاعل زيد والمضروب عمرو او على العكس فابرز الضمير ليدل الانفصال الذى هو خلاف الاصل عوده الى البعيد الذى هو خلاف الاصل ولما حصل اللبس فى هذه الصورة وجب ابراز الضمير فى صورة عدم اللبس فى الصفات على صورة اللبس طردا للباب كما فى هند زيد ضاربته هى فانه يعلم ان الضاربة هند والمضروب زيد وهذا عند البصريين واما الكوفية فلا يلزمون ابرازه فى صورة عدم اللبس قياسا على الفعل فان قيل ما الفرق

بين الصفة التي جرت على غير من هي له وبين الفعل الذي جرى على غير من هو له حيث وجب ابراز الضمير
في الصفة مطلقا عند البصريين وحمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس وفي الفعل اقتصر ابرازه على صورة
اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو بخلاف وهند زيد تضربه حيث لا يجب تضربه هي لعدم اللبس ولم يحمل فيه صورة عدم اللبس على صورة اللبس طردا
للباب قيل انما حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس في الصفات دون الافعال تحصيلا للفرق بينها وبين الافعال في تحمل الضمائر ولم يعكس لان الفعل
اولى بالتخفيف وذلك باستتار الضمير فيه ثم الحكم لا يختلف في المسئلة بين الصفة الجارية على غير من هي له وبين
الصفة الجارية على غير ما هي له لكنه ذكر الاصل وهو من المختص بالعقلاء ثم لما فرغ عن بيان مواضع تعذر الاتصال
شرع في بيان امثلتها على الترتيب فقال **مثل اياك ضربت** مثال المتقدم على عامله **وما**
ضربك الا انا مثال الفصل لغرض **واياك والشر** مثال حذف العامل اذ اصله اتق +
نفسك والشر اي اتق نفسك ان تتعرض للشر واتق الشر ان يهلكك على ما سبق بيانه في التحذير **وانا**
زيد مثال كون العامل معنويا **وما انت قائما** مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع **وهند**
زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند
اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما اختار بالتمثيل
صورة عدم اللبس ليستدل به على صورة اللبس بخلاف ما لو عكس ثم الضمير البارز في المثال فاعل لا تاكيد والا لكان
داخلا في صورة
الفصل لغرض وقيل هو تاكيد الضمير المستكن في ضاربته لكن التاكيد لازم كالفاعل بدليل الزيدون العمرون
الضاربوهم نحن حيث جمع الضاربون ولو كان نحن فاعلا لضعف جمعه لانه كالفعل والفعل اذ اقدم على الاسم
لا يثنى ولا يجمع ومن ثم ضعف قام رجل قاعدون غلمانه على ما عرفت من قبل وروى عن الزمخشري الزيدون
العمرون ضاربهم نحن بافراد الصفة وعلى هذا يكون الضمير البارز فاعلا كما قيل **واذا اجتمع ضميران**
وليس احدهما مرفوعا الواو للحال اي والحال انه ليس احد الضميرين ضميرا مرفوعا
فان كان احدهما اي احد الضميرين **اعرف** من الآخر **وقدمته** اي قدمت الاعرف
فلك الخيار في الثاني اي في اتصال الضمير الثاني المؤخر وانفصاله **نحو الدرهم**
اعطيتكه واعطيتك اياه وضربيك واياك اجتمع في المثالين
ضميران كلاهما غير مرفوع لنصبهما في اعطيتكه وجر الاول ونصب الثاني في ضربيك احدهما اعرف وهو ضمير
الخطاب في اعطيتكه وياء المتكلم في ضربيك وقدم الاعرف فيهما فجاز في الثاني الوجهان الاتصال والانفصال
وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والآخر مجرورا فان
قيل قد سبق انه لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل فههنا لا يخلو اما ان تعذر الاتصال اولا اذ احد
النقيضين واقع لا محالة فان تعذر وجب ان يتعين الانفصال وان لم يتعذر وجب ان يتعين الاتصال فما
وجه الخيار قيل تعارض فيه جهتا التعذر وعدمه اما جهة التعذر فباعتبار الفصل بالفضلة لفظا بين الضمير
وعامله وقد عرفت ان الفصل ينافي الاتصال واما جهة عدم التعذر فباعتبار عدم الفصل حكما لان تلك الفضلة

ضمير متصل والفصل بما هو متصل غير معتد به فيكون هذا الفصل كلا فصل فلما تعارض فيه جهتان جوز الوجهان
توفيقا بين الجهتين وانما قال وليس احدهما مرفوعا احترازا عما اذا كان احد الضميرين مرفوعا نحو اكرمتك فانه
ح وجب الاتصال اذ الضمير المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل اصلا لا لفظا ولا حكما فيجب الاتصال
وانما قال فان كان احدهما اعرف احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاه اياه واعطيتك اياك حيث يجب الانفصال في
الاصح للتحرز عن تقدم احد المتساويين على الآخر من غير مرجح وليكون الاول راجحا على الثاني بالاتصال ولا
يستنكف الثاني عن اللحوق بمثله من كل وجه وفيه نظر لان المفعول الاول في باب اعطيت راجح على الثاني
معنى لان في الاول معنى الفاعلية وفي الثاني معنى المفعولية فهو يستحق التقديم نظرا الى الترجيح المعنوي
فلا يلزم تقديم احد المتساويين على الآخر من غير مرجح ولا يستنكف الثاني عن اللحوق بمثله من كل وجه ولا يحتاج
الى ترجيحه بالاتصال وانما قال وقدم احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك حيث يلزم انفصاله لانه
لو قيل اعطيتهوك لزم تاخير الاعرف عن غيره وهو خلاف الاصل فوجب انفصاله ليكون المتكلم معذورا في تاخير
الاعرف باعتبار الصورة ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على وجه خلاف الاصل وحكى سيبويه فيه تجويز
الاتصال في اعطيتهوك لان الثاني وان كان الاعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية هو مستحق التقديم نظرا الى
الترجيح المعنوي باعتبار المقام المغني عن الترجيح اللفظي **والا فهو منفصل** اي وان لم يكن احدهما
اعرف او كان احدهما اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدما فالثاني منفصل لا غير لما بينا **نحو اعطيته اياك**
اجتمع فيه ضميران وليس شيء منهما مرفوعا واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب لكنه لم يكن مقدما او اعطيته
اياه اجتمع فيه ضميران متساويان وليس شيء منهما مرفوعا **والمختار في خبر باب كان الانفصال**
يعني اذا وقع خبر كان ضميرا جاز اتصاله نحو كنته لانه بعد دخول العامل عليه اشبه المفعول والمفعول اذا كان
ضميرا وجب اتصاله نحو ضربته وجاز انفصاله نحو كنت اياه لانه في الاصل خبر المبتدا وخبر المبتدا اذا كان ضميرا
وجب انفصاله لان عامله معنوي لكن الحقيقة راجحة على الشبه فيختار الثاني **والاكثر** انه اذا الكنى عن
الاسم الواقع **بعد لولا** الامتناعية **وعسى** ان وقع بعد لولا ضمير مرفوع منفصل وبعد عسى
ضمير مرفوع متصل **فيقال لولا انت الخ** اي لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن
لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن **وعسيت** بفتح التاء الخ اي عسيت عسيتما
عسيتم عسيت عسيتما عسيتن عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عسيت عسينا وذلك
لان ما بعد لولا مبتدا وما بعد عسى فاعل والمبتدا اذا كان ضميرا وجب انفصاله لان عامله معنوي والاصل في الفاعل
اذا كان ضميرا ان يتصل بفعله لانه كالجزء من الفعل ولقائل ان يقول لو قال لولا انا وعسيت بضم التاء الى آخرهما لكان
اولى لان المتكلم مقدم على المخاطب والغائب فيدخل ما دونه في قوله الخ بخلاف ذكر المخاطب حيث لا يدخل المتكلم
في قوله الخ لانه ادنى في المثال
في

آخره فيكون العبارة قاصرة عن ذكره اللهم انما اختار ضمير المخاطب لانه متوسط وخير الامور اوسطها وجاء
بعد لولا وعسى ضمير متصل يقال **لولاك وعساك الى آخرها** اي لولاك لولاكما لولاكم لولاك

لولاكما لولاكن لولاه لولاها لولاهم لولاهما لولاهن لولاى لولانا وعساك عساكما عساكم عساك
عساكما عساكن عساه عساها عساهم عساهما عساهن عساى عسانا لكنهم اختلفوا في هذا الضمير
اى في ضمير المتصل بلولا وعسى الى آخرهما فذهب سيبويه الى ان الضمير في الاول مجرور بجعل لولا جارة في الضمير خاصة
على ان للولا مع الضمير شانا ليس له مع المظهر كما ان للدن مع الغدوة شانا ليس له مع غيرها وفي الثاني منصوب
تشبيها لعسى بلعل من حيث ان عسى فيهما معنى الترجي كما في لعل ويلزم سيبويه ان الجار اذا لم يكن زايدا لا بد
من متعلق ولا متعلق في لولا ظاهرا ويمكن ان يقال ان متعلق لولا جوابه فيكون المعنى في نحو لولاك لهلكت انتفى هلاكي
بوجودك وذهب الاخفش الى ان الضمير في الاول مرفوع على انه مبتداء وفي الثاني مرفوع على انه فاعل كالضمير
المنفصل بعدهما باستعارة المجرور للضمير المرفوع في الاول كعكسه في مررت بك انت وباستعارة الضمير المنصوب
للضمير المرفوع في الثاني كعكسه في ضربتك انت لما ان الكاف ليس من الضمائر المرفوعة بل هو اما من الضمائر
المنصوبة او المجرورة فاحتيج الى الاستعارة ويلزم الاخفش تغيير اثنى عشر ضميرا في كليهما ويمكن ان يقال ان
التغيير المستعمل وان كان كثيرا اهون مما لم يستعمل وان قل **ونون الوقاية مع الياء** اى مع
اتصال ياء الضمير المتكلم **لازمة في الماضي** مطلقا نحو ضربني وضربوني **وفي المضارع**
اذا كان **عريا** اى خاليا **عن نون الاعراب** نحو يضربني ويكرمني واضافة النون الى الاعراب
بمعنى من كخاتم فضة لان بين النون والاعراب عموما وخصوصا من وجه وانما لزمت النون فيهما لانه اذا
اتصل ياء الضمير وجب كسر ما قبلها للمناسبة فلزمت النون ليصون الفعل عن الكسرة التي هي اخ الجر
المختص بالاسم وانما سميت هذا النون بنون الوقاية اى الصيانة لانها تقي اى تصون الفعل عن اخ الجر ويسمى
نون العماد ايضا لاعتماد بقاء حركة آخر الفعل وسكونه عليها فان قيل نون الوقاية حرف فكما يصان الفعل عن اخ
الجر المختص بالاسم ينبغي ان يصان الحرف ايضا عن اخ الجر المختص بالاسم لان خاصة الشئ ما يوجد فيه
دون غيره قيل كسرة نون الوقاية ليست باخ الجر لعدم كونها في الآخر لكونها على حرف واحد والآخر انما يكون
لما له اول فان قيل في دعاوري لا يلزم الكسرة عند اتصال ياء الضمير اذ يمكن ان يقال دعاى ورماى فلم لزمت
هذه النون فيهما قيل لزوم الكسرة قد يكون لفظا كما في ضربني وقد يكون تقديرا كما في دعاني ورماني او يقال
لما لزمت الكسرة في ضربني حمل عليه دعاني ورماني طردا للباب فان قيل قد يدخل الكسرة في الفعل نحو تضربن
ولم يكن الذين كفروا وقل الحق قيل المراد بالكسرة الكسرة التي في الآخر لزوما بخلاف كسرة تضربن لانها في
الوسط وبخلاف كسرة لم يكن الذين وقل الحق لعروضها بانضمام كلمة مستقلة منفصلة فيكون عارضا محضا
و[illegible] لا يعود المحذوف فيهما بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كقولا وضربني فان قيل كيف يستوى
بين قولا وضربني مع ان الضمير قولا فاعل وضمير ضربني مفعول والفاعل بمنزلة
الجزء للفعل والمفعول فضلة واتصال ضميره دون اتصال ضمير الفاعل قيل سلمنا ان ضربني دون قولا لكنه فوق
لم يكن الذين وقل الحق لان الحركة فيه حاصلة باتصال كلمة متصلة كما في قولا فلا يكون عارضا محضا بخلاف
الحركة في لا تا الذين المصرح ويزحيث حصلت الحركة فيهما بانضمام كلمة منفصلة فيكون عارضا محضا

فاعرف وانما تركت النون في قولهم عساي حملا على لعل في الترجي والاكثر عساني مع النون وانما تركت النون في
قول الشاعر عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي حملا على المعاني واجاز الكوفيون ترك
النون في فعل التعجب فقالوا ما احسني وما اجملي بترك النون **وانت مع النون فيه**
اي في المضارع **ولدن وان واخواتها مخير** فانت مبتداء ومخير خبره وهذا الخطاب
لمخاطب غير معين واللام في النون للعهد وفيه صفة النون اي انت مع نون الاعراب الكائنة في المضارع وفي
لدن وان واخواتها سوى ليت ولعل وهي ان وكان ولكن مخير بين اتيان النون وتركها تقول يضربانني
ويضربونني ولدني بالتشديد وانني وانني وكانني ولكنني ويضربانى ويضربونى ولدنى بالتخفيف وانى وانى
وكانى ولكنى وانما استثنى ليت ولعل من اخوات ان لعدم التخيير فيهما لان التخيير يوجب استواء الجانبين
ولا يستوى الجانبان فيهما بل الاتيان في ليت والترك في لعل مختار كما قال الشيخ من بعد ويختار في ليت
وعكسها في لعل فهذا الكلام ليدل خروجهما عن التخيير لعدم استواء الجانب فيهما اللهم الا ان يقال
التخيير لا يوجب استواء الجانبين بل جوازهما ورجحان احدهما لا ينافي التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون
صورة اختيار الاتيان كما في ليت واختيار الترك كما في لعل قسما من صورة التخيير فلا يدل كلام الشيخ
بعد على خروج ليت ولعل من هذا الكلام فلا حاجة الى الاستثناء ههنا وانما خير فيهما بين الاتيان والترك
اما الاتيان فللمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون البنائي الذي هو الاصل في البناء
في لدن واما الترك ففي غير لدن للتحرز عن اجتماع النونات وذلك في ان واخواتها ظاهر واما في المضارع
مع نون الاعراب فعند لحوق نون الثقيلة و في لدن فلكونه اسما مستغنيا عن هذه النون فان قيل اجتماع
النونات في ان وان وكان مسلم و في ليت ولعل غير مسلم قيل اجتماع النونات قد يكون حقيقة وقد يكون حكما
كما في لعل لان اللام تشبه النون لقربهما في المخرج ولكونه محمولا على اخواتها وهي لعل وعن وان وكما في ليت لكونه
محمولا على اخواتها لكن لما لم يكن في ذاتها مانع وهو اجتماع النونات وتحقق الداعي الى اتيانها وهو قصد المحافظة
على حركاتها البنائية والحمل على الاخوات خلاف الاصل اختير فيه الاتيان ولما ازداد المانع في لعل وهو انضمام
ثقل كثرة الحروف مع ثقل اجتماع اللامات اذ ليس بين اللام الاولى والاخيرين الا حرف واحد وهو العين
اختير فيه الترك **ويختار** لحوق نون الوقاية **في ليت** من بين اخوات ان استعمالا ليتني اذ لا
يلزم فيه اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف وقال سيبويه لا يحذف النون في ليت الا لضرورة الشعر نحو
قول زيد الخيل كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي **و في من وعن وقد و**
قط وهما بمعنى حسب فيقال مني وعني بالتشديد وقدني وقطني بمعنى حسبي اي كفاني والاتيان
في من وعن وقد وقط للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء بخلاف الحركة اللازمة
حيث لا يلزم محافظتها لانها ليست باصل في البناء والترك فيها قياسا على لحوق الساكن اذا [illegible] نحو
من [illegible] ومن الرجل **وعكسها** اي عكس ليت **لعل** اي يختار فيها تركها فيقال لعلي
[illegible] اللامات وكثرة الحروف وحملا لعل بنونه [illegible] مفتوحتين ولام ساكنة وهو بمعنى حسب

لعمرو فيقال تجلى بمعنى كفانى لكراهة لام ساكنة قبل النون **ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظية** عليهما من نحو كان وان وعلمت واخواتها وفروعهما من نحو ما ولا المشبهتين بليس **وبعدها** اى بعد دخول العوامل اللفظية **صيغة مرفوع منفصل** نحو زيد هو القائم وكنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم وعلمت زيدا هو القائم وما زيد هو الكريم وانما قال صيغة مرفوع منفصل ولم يقل ضمير مرفوع منفصل لكان الاختلاف فى كونه ضميرا على ما ستبين ولا يمكن الاختلاف فى كونه صيغة مرفوع على فان قيل يلزم فى المبتدأ والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز لانهما قبل دخول العوامل عليهما مبتدأ وخبر حقيقة وبعد دخولهما مجازا من باب تسمية الشى باعتبار ما كان قيل الجمع بينهما جايز باختلاف الجهة بيانه ان عدم جواز الجمع بينهما للتنافى ولا تنافى عند اختلاف الجهة اى عند اختلاف القراين كما يقال لا تنكح ما نكح ابوك عقدا او وطيا فانه اريد بقوله ما نكح الحقيقة بقرينة قوله وطيا والمجاز بقرينة قوله عقدا ومنه قوله تع وان كانوا اخوة رجالا ونساء عند من جوز الجمع بينهما حيث اريد بالاخوة الاخوة والاخوات بقرينة قوله بعدها رجالا ونساء فكذا ههنا يراد بالمبتدأ والخبر الحقيقة بقرينة قوله قبل العوامل والمجاز بقرينة قوله وبعدها ويمكن ان يحمل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتدأ المسند اليه المقدم وبالخبر المسند المؤخر بالرتبة او يراد بالمبتدأ الجزء الاول من الجملة الاسمية وبالخبر الجزء الثانى منها او نحو ذلك مما يصح او يقال ان الاشكال انما يتوجه اذا كان الظرف اعنى قوله قبل العوامل وبعدها صفة المبتدأ والخبر واما اذا كان متعلقا بقوله يتوسط فلا يتوجه الاشكال اصلا كما ان الظرف فى قولك رايت هذا الشاب فى شبابه وصباه متعلق بقوله رايت وليس بصفة للشاب فعلى هذا يكون المبتدأ والخبر على الحقيقة فافهم وانما تعينت صيغة المرفوع لامتناد ان على الجزئية لان مرفوعيته كثيرة فى كلامهم وانما تعينت صيغة المرفوع للمنفصل لانه ملحق فى موضوع على صورة الانفصال او اسم مبتدأ والمبتدأ اذا كان ضميرا كان فى الانفصال وقوله **مطابق للمبتدأ** صفة اخرى اى مطابق له فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة نحو زيد هو القائم والزيدان هما القايمان والزيدون هم القايمون وهند هى القايمة وان ترن انا اقل منك وكنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم وانما كان مطابقا للمبتدأ لكونه عبارة عنه وقوله **ويسمى فصلا** الجملة صفة اخرى اى تسمى تلك الصيغة فصلا وانما يتوسط هذه الصيغة بين المبتدأ والخبر **لتفصل** تلك الصيغة **بين كونه نعتا وخبرا** او ليفيد نوعا من التاكيد هذا علة التوسط لا علة التسمية لان هذا الغرض لا يحصل بالتسمية ووجه التسمية غير مذكور فى المتن ثم قال الخليل وسيبويه انما يسمى فصلا لانه يفصل بين ما قبله وما بعده بتبيان ان ما بعده ليس فى خبر الاول وليس من صفاته وتتماته وقال المتاخرون انما يسمى فصلا لانه يفصل اى يفرق بين الخبر والنعت ومآل كلا الوجهين واحد وانما الفرق فى العبارة وهذه التسمية عند البصريين والكوفيون يسمونه عمادا لانه يحفظ ما بعده عن السقوط عن الخبر مثل عماد البيت والضمير فى قوله كونه عايد الى الخبر دون المبتدأ وان كان المذكور سابقا المبتدأ والخبر لتعينه بالقرينة

اذ هو المتعين اصلا لخبر النعت دون المبتدأ ويمكن ان يجاب بتغير الى ما بعده بمعونة المقام اى يبين كونه ما بعده او
انضباطه نعتا فاحتمال الخبر لكونه فالتعيين الاحتياج الى الفصل انما يكون اذا اتحد اعراب المبتدأ والخبر وكان المبتدأ
ظاهرا لحصول اللبس نحو زيد هو القائم اما اذا اختلف اعرابهما نحو ان زيدا هو القائم وكان زيد هو القائم او كان المبتدأ ضميرا
نحو كنت انت الرقيب واذ هو العفو الرحيم فلا احتياج اليه لعدم اللبس فيندفع حصر اللبس في بعض الصور حين صورة عدم
اللبس على صورة الاصطلاح الباب اى شرط هذا التوسط او شرط الفصل او شرط المذكور من الصيغتين **ان**
يكون الخبر اى خبر المبتدأ **معرفة** او ملحقا بالمعرفة مثلا **افعل من كذا** وانما شرط ان يكون الخبر معرفة
لان الفصل انما يحتاج اليه اذا كان الخبر معرفة اذ لو لم يكن معرفة لم يلتبس الخبر بالنعت فلا يحتاج الى الفصل وافعل
من كذا ملحق بالمعرفة لامتناع دخول اللام فيه لقيام من فيه مقام اللام ولهذا لا يجوز الجمع بينهما لا يقال زيد الافضل
من عمرو واجاز ابو عثمان المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته الاسم المعرفة في امتناع دخول اللام فيه كقوله تعالى
ومكر اولئك هو يبور واجيب بانه لا يتعين في الاية كونه فصلا لاحتمال ان يكون مبتدأ وما بعده خبره او تاكيدا كما
في قوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى **مثل كان زيد هو افضل من عمرو** وهذا
مثال كون الخبر افعل من وانما ذكر مثال كون الخبر افعل من كذا مع دخول العامل دون كون الخبر معرفة ودون كون الخبر
قبل العوامل مع انهما اصلان لان الفصل انما يحتاج اليه لرفع اللبس بخلاف كون الخبر افعل من كذا وكون الخبر بعد
العوامل فانهما فرعان لعدم الاحتياج فيهما الى الفصل لعدم اللبس فيهما غالبا فاختار بالتمثيل الفرعين ليستدل
على الاصلين بخلاف ما عكس ولان كون الخبر معرفة وكون الخبر قبل العوامل مستغنيان عن المثال لكثرتهما بخلاف
الفرعين فانهما يحتاجان الى المثال لقلتهما **ولا موضع له** اى لا محل لضمير الفصل من الاعراب **عند**
الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وضع للفصل يتغير بتغير المبتدأ فيكون بمنزلة كاف الخطاب في ذلك
ذلكما ذلكم وتاء الخطاب في انت انتما انتم فكما ان هذه الحروف لا محل لها من الاعراب فكذا ههنا وعند بعضهم
اسم ملغى ليس بمعمول ولا عامل واستبعد الخليل الغاء الاسم وقوله عند الخليل متعلق بقوله له لكونه ظرفا
مستقرا اى لا موضع كائن له عند الخليل او متعلق بمعنى النفي اى انتفى الموضع له عند الخليل **وبعض**
العرب يجعله اى ضمير الفصل **مبتدأ وما بعده خبره** يجوز ان يكون قوله خبره
بالرفع فيكون قوله ما بعده مبتدأ وقوله خبره خبره والجملة حال ويجوز ان يكون بالنصب فيكون ما بعده عطف
على اول مفعولي يجعل وخبره عطف على ثاني مفعولي يجعل اى بعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدأ ويجعل
ما بعده خبره فلا يتصور في كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وبعضهم يجعل هذا الضمير تاكيدا لما قبله
ورد بانه يجوز دخول اللام الابتداء على هذا الضمير ولو كان تاكيدا لما جاز ذلك فدخول اللام يمنع كونه تاكيدا
وبعضهم يجعله تابعا لما بعده في الاعراب ورد بان كون الشيء تابعا لما بعده ليس بمعهود في كلامهم على انه
ينتقض بقوله كنت انت الرقيب فان الرقيب منصوب وانت ضمير رفع ولو كان ضمير الفصل تابعا لما بعده
لوجب الاختلاف باختلاف المتبوع فيجب ان يقال كنت اياك الرقيب وكذا ينتقض بنحو كان زيد هو القائم
وعلمت زيدا هو المنطلق فانه لو كان تابعا لما بعده لوجب ان يقال [illegible] اياه المنطلق اذ المتبوع منصوب [illegible]

التابع ضميرا منصوبا وهذا النقض يتوجه على من يجعل تاكيد الماقبله ايضا لانه لو كان تاكيدا لما قبله لوجب ان يقال ان زيدا اياه القائم وعلمت زيدا اياه المنطلق لان التاكيد ابدا يتبع المؤكد وللخصم ان يقول هذا من باب استعارة الضمير المرفوع للضمير المنصوب كما في ضربتك انت وانما تعينت الاستعارة لما مر ان الضمير المرفوع ادل على الجزئية لان مرفوعيته كثيرة في كلامهم ثم لما فرغ عن بيان ضمير الفصل شرع في بيان ضمير الشان والقصة فقال **و يتقدم قبل الجملة ضمير غائب** مرفوع على انه صفة ضمير **يسمى ضمير الشان و القصة يفسر بالجملة** صفة اخرى لقوله ضمير اي يسمى ذلك الضمير ضمير الشان ان كان مذكرا كقوله تعالى قل هو الله احد وضمير القصة ان كان مونثا كقوله تعالى او لم تكن لهم اية ان يعلمه علماء بني اسرائيل اي او لم تكن القصة وانما يتقدم هذا الضمير للتعظيم والاجلال لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفصلا يوجب في النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام من السامع عند غفلته وانما يسمى هذا الضمير ضمير الشان والقصة لانه عائد الى ما هو المعهود في الذهن من شان او قصة وقيل انما سمي ضمير الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا في كلام له شان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امرا عظيم الوقع في قلوب الناس ويختار تانيث هذا الضمير لرجوعه الى القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث غير فضلة لقصد المناسبة لا لقصد انه راجع الى ذلك المونث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار فان قيل قوله قبل حشو لا فائدة فيه اذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب قيل يمكن ان يراد بقوله يتقدم بعض معناه لان معنى التقدم الوقوع مقدما واريد ههنا مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة كما في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا حيث اريد بالاسرى مجرد الاذهاب لا الاذهاب بالليل بدلالة قوله ليلا اي ويقع قبل الجملة ضمير غائب ويمكن ان يقال القبلية ان استفيد بقوله يتقدم لكنه صرح به لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على معاده غير ظاهر فينبغي ان يوكد وقوله يفسر صفة بعد صفة لقوله ضمير غائب اي يفسر ذلك الضمير **بالجملة بعده** الظرف صفة الجملة اي بالجملة الكائنة او الواقعة بعده اي بعد ذلك الضمير وانما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لانه عائد الى الشان والقصة وذلك لا يكون الا جملة والفراء يجوز تفسيره بالمفرد المأول بالجملة نحو كان قائما الزيدان وانما يراد بالجملة دون المفرد لان الموضع موضع الضمير المعاد المتقدم لزيادة التمكن في الذهن لان عود ضمير الشان الى الجملة خلافها عليه شان الضمائر فكان من مضان التاكيد وانما ذكر قوله بعدها مع انه مستغنى عنه بقوله ويتقدم الجملة لكان التاكيد لما مر **ويكون منفصلا ومتصلا و مستترا وبارزا** فقوله يكون منفصلا ومتصلا تقسيم ضمير الشان والقصة وقوله مستترا وبارزا تقسيم المتصل اي يكون ذلك الضمير منفصلا ومتصلا مستترا ذلك المتصل او بارزا **على حسب العوامل** اي انفصاله واتصاله مستترا كان او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان الضمير مبتدأ كان منفصلا لفوات ما يتصل به نحو هو زيد قائم وان كان عامله لفظيا فان كان صالحا لاستتار الضمير كان مستترا نحو كان زيد قايم والابارزا اي ان كان الضمير منصوبا وعامله فعل او حرف كان الضمير بارزا نحو ظننته زيد قائم وانه زيد منطلق فقول الشيخ **نحو هو زيد قائم** مثال المنفصل **وكان زيد قائم** مثال المتصل المستتر **وانه زيد قائم** مثال المتصل البارز **وحذفه** اي حذف ضمير الشان

حال كونه **منصوبا ضعيف** لعدم الدليل عليه بعد حذفه لان الخبر كلام مستقل ليس فيه
رابط والجواب لكونه على صورة الفضلات ولقائل ان يقول قد يقوم الدليل عليه بعد حذفه كرفع زيد في ان زيد
قائم وانما قال منصوبا لان حذفه مرفوعا لا يجوز لانه ان كان فاعلا فظاهر وان كان مبتدأ فلعدم الدليل
عليه بعد حذفه على ما مرّ مع كونه ركنا **الا مع ان** مستثنى مفرّغ اي ضعيف مع كل عامل الا مع ان
المفتوحة **اذا خففت** ظرف لقوله الا مع ان لمعنى المقارنة او لمعنى الاستثناء اي الا مقرونا بان
وقت تخفيفها او استثني وقت تخفيفها **فانه** اي فان حذفه **لازم** اما القول بوجود هذا الضمير
فلان ان المكسورة والمفتوحة كل واحد منهما يعملان لمشابهتهما الفعل على ما عرف لكن المفتوحة اقوى
شبها من المكسورة بكون صيغته مثل صيغته مد وشدة فقلنا بوجود هذا الضمير ليكون ان المفتوحة
عاملة اعتبار القوة شبهها بالفعل واما امتناع التلفظ بهذا الضمير فلكونها ملغاة صورة ومهملة
بتخفيفها وتغير صورتها مثاله قوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين **اسماء الاشارة**
ما وضع لمشار اليه كلمة ما جنس وقوله لمشار اليه فصل خرج به غير اسم الاشارة فان قيل ان
اريد بقوله لمشار اليه الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة اذ الاشارة
في الحد والمحدود اصطلاحية وان اريد بالاشارة اللغوية لا يستقيم التعريف حيث يدخل فيه ضمير الغائب و
المعهود وغيرهما قيل المراد الاول والتعريف لفظي وهو تعريف لفظ بلفظ اجلى منه او يقال الاشارة في المحدود
لغوية في الاصل صارت هي جزء المحدود والمحدود اسماء الاشارة لا الاشارة او يقال المراد الثاني ويخرج ضمير
الغائب ونحوه باعتبار الحيثية فان ضمير الغائب وان وضع للاشارة التي هي بالمعنى اللغوي لكنه لم يقصد فيه
ذلك بل يقصد كونه كناية عن غائب متقدم الذكر او يقال المراد به الاشارة الحسية وهو الاشارة بالجوارح اي ما
وضع لمشار اليه اشارة حسية فلا يرد ضمير الغائب ونحوه فانه يشير الى المعاد اشارة ذهنية ويرد عليه نحو ذلكم
الله فان الله تعالى منزه عن الاشارة الحسية واجيب بانه محمول على التجوز **وهي ذا للمذكر**
ولقائل ان يقول لا يستقيم حمل قوله ذا اخبر القول وهي اذ لم يعطف على غيرها من سائر اسماء الاشارة
فلا يصح حمل ذا على الضمير العائد الى اسماء الاشارة ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على تاويل وتسامح وذلك بوجوه
احدها ان قوله هي مبتدأ محذوف الخبر اي وهي خمسة والجملة بعدها مبينة والثاني ان قوله وهي مبتدأ
وذا خبره بحذف المعطوف اي وهي ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف اي وهو للمذكر وللمثناه
كذا والثالث ان قوله هي مبتدأ وقوله ذا مبتدأ ثان محذوف الخبر اي وهي منها ذا والجملة خبر المبتدأ الاول
وقوله للمذكر صفة ذا والرابع ان قوله هي مبتدأ وذا مبتدأ ثان وللمذكر خبره او الجملة خبر المبتدأ الاول بحذف
الضمير اي وهي منها ذا [illegible] هي ذا للمذكر والذي للمثناه وقوله ذا ان [illegible]
بل لبعض الموصوف المذكر حقيقة [illegible] اختلفوا في ذا فقال ابن يعيش يمكن ان يكون ذا كلمة ثنائية هو [illegible]
من دونها فلا يحتاج الى بيان اصله ورد بان احكام الاسماء المتمكنة غالبة في هذه الكلمة حيث يجمعه صيغته

فلذلك كبر اونا بنيا وافراد او تثنية وجمعا حيث يقال في المفرد المذكر ذا وفي المؤنث ذي وفي المثنى ذان وفي الجمع
اولاء وهذا ابة التصرف والتمكن وغلبة احكام الاسماء المتمكنة والمتصرف يحتم كونها ثنائية لان بناء الاسم
المتمكن لا يكون اقل من الثلاثي الصالح فلا بد من بيان اصله وقيل اصله ذَوٌ بالواو ثنائية اعتباطا اي بغير
علة موجبة وقلبت الواو الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم بقي لمشابهة الحروف في الافتقار مذهب الكوفيين
للبناء فصار ذا وفيه نظر لانه لو كان اصله ذو لوجب ان يكون تثنية ذووان كعصوان في تثنية عصا واجيب بانه انما لم يقل
تثنية ذووان فرقا بين الاسم المتمكن وغيره وذلك لان المثنى في غير المتمكن صيغة مرتجلة غير مبنية على الواحد فلم يعد الى
اصله وقيل اصله ذيي بالياءين فحذفت الياء الاخيرة اعتباطا وقلبت الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفيه نظر
لانه لو كان اصله ذييا لوجب ان يكون تثنية ذيان كرحيان تثنية رحي وقيل اصله ذوي بفتح العين فحذفت الياء
وقلبت الواو الفا وقيل اسم الاشارة الذال وحدها والالف زائدة **ولمثناه** اي مثنى ذا **ذان** رفعا
وذين نصبا وجرا واختلف النحاة في مثناه فذهب الاكثرون الى بنائه لقيام علة البناء وهي مشابهة
الحرف في الاحتياج وقيل معرب لان آخره يختلف باختلاف العوامل والاول اصح لان بناء الواحد والجمع اعني
ذا وهؤلاء شاهدا صدق على بناء المثنى وعلى ان اختلاف صيغة وضع غير مضاف الى العامل كاختلاف صيغ الضمائر
مثل انا واياي فيكون ذان صيغة مرتجلة للمثنى المرفوع غير مبنية على الواحد وذين صيغة مرتجلة للمثنى المنصوب
كانا واياي وكذا الخلاف في اللذان واللذين وقد سبق ذكره في حكم المعرب **وللمؤنث تا وتي**
وته وذي وذه وذهي وتهي بقلب ذال تاء في تا ثم بقلب الالف ياء في ذي و
هاء في ذه وبالجمع بين القلبين في تي وته يعني ان ذا لما قلبت تاء والفه قلب ياء في تي وهاء في ته وبالجمع بين
البدلين في ذهي وتهي يعني ان الفه قلب هاء وياء **ولمثناه** اي لمثنى المؤنث **تان** رفعا **وتين**
نصبا وجرا على الخلاف المذكور في ذان وذين **وجمعهما** اي جمع المذكر والمؤنث عاقلا كان او غير عاقل
اولاء مدا وقصرا اي سواء كان ممدودا او مقصورا والمقصور يكتب بالياء وقد ينون الممدود
مكسورا كحيرى ان كان اولاء معرفة وصيغ منونا نكرة لافادة البعد وتنزيله بالبعد منزلة النكرة **ويلحقها**
اي يدخل في اول اسماء الاشارة **حرف التنبيه** وهي الهاء لان الاشارة يلازم تنبيه المخاطب اولا
يقال هذا وهذان وهاتا وهاتان وهؤلاء **ويتصل بها** اي ويقترن باواخر الاسماء الاشارة
حرف الخطاب ليدل على احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فيقال
ذاك ذانكما وتلك وتانكما واولئك والدليل على حرفيته امتناع وقوع الظاهر موقعه وفيه نظر لانه ضمير ايضا
يمتنع وقوع الظاهر في موقعه لان استتار ضمير الفاعل عنه لازم واجيب بانه وان امتنع ذلك لكنه لما وجد فيه دليل
الاسمية وهو الاسناد اليه حكم باسميته **وهي خمسة في خمسة** اي حرف الخطاب خمسة وهي ك
كما كم كما كن في خمسة اسماء الاشارة وهي ذا وذان وتا وتان واولاء **فيكون** المجموع بضرب اسماء
الاشارة الخمسة في حروف الخطاب الخمسة **خمسة وعشرين** لفظا والقياس يقتضي
ان يكون حروف الخطاب ستة واشتراك خطاب الاثنين في خمسة لان الحرف يذكر و يؤنث ومنها

اعتبر التذكير و لذا انث العدد المعرف ان تانيث العدد من الثلثة الى العشرة على عكس تانيث جميع الاشياء **وهى** اى
تلك الخمسة والعشرون **ذاك الى ذاكن** كلمة ههنا اسقاطية ومعناه ذاك وماسواه الى ذاكن فلا
يخرج مابعدها عن حكم ماقبلها **وذانك** وماسواه **الى ذانكن** بتخفيف النون وتشديدها قال
الله تعالى فذانك برهانان من ربك ووجه التشديد سنذكره بعد اسطر **وكذلك البواقى** اى
تاك الى تاكن وكذلك سائر لغاتها وتانك الى تانكن واولئك الى اولئكن **ويقال ذا للقريب**
اى للمشار اليه القريب **وذلك للبعيد** اى للمشار اليه البعيد **وذاك للمتوسط**
اى للمشار اليه المتوسط اى الذى بين القريب والبعيد وانما قال هكذا للمناسبة بين قلة المسافة وقلة
الحروف وكثرة المسافة وكثرة الحروف وانما اخر ذكر المتوسط عن الطرفين والظاهر ان يذكره فى الوسط لتوقف
معرفته على معرفة الطرفين وانما احال المصنف الفرق الى غيره حيث قال ويقال ذا للقريب الخ ولم يقل ذا للقريب
الخ لانه لما راى كثرة تخلف هذا الفرق باستعمال ذا مكان اخويه وبالعكس لم يتخذه مذهبه واحال الى غيره فقال
ويقال **وتلك وذانك وتانك مشددتين واولئك مثل ذلك**
خبر لقوله وتلك وما عطف عليه اى لفظ تلك وما عطف مثل لفظ ذلك فى افادة البعد وقال الاندلسى لا فرق
بين تشديد النون وتخفيفها قربا وبعدا والنحاة فرقوا وذلك مذهب المبرد ووجه التشديد ان احدى النونين
فيهما نون التثنية والاخرى بدل من اللام المحذوفة فى الواحد عند المبرد وعوض من الالف المحذوفة فى
الواحد عند غيره لان الالف فيهما الف التثنية لا الف الواحد وانتصاب قوله مشددتين على انه خبر كان المحذوف
اى ان كانتا مشددتين وفيه نظر لان حذف كان بدون حرف الشرط سماعى وقيل انه حال من ذانك وتانك المحكوم
عليهما بمماثلة ذلك فيكونان فاعلين معنى وفيه ايضا نظر لان معنى المماثلة فى مثل ذلك عامل معنوى والحال لا
يتقدم على العامل المعنوى **واما ثم** بفتح الثاء وتشديد الميم **وهنا** بضم الهاء وتخفيف النون
وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا **فللمكان** اى فللاشارة
الى المكان **خاصة** اى اختصت خاصة اى خصوصا والجملة موكدة يعنى ان هذه الاسماء الثلثة للاشارة
الى مكان خاصة اى لا يشار بها الى غير المكان لكن هنا يشار بها الى المكان القريب وههنا وهنالك الى المتوسط
وثم وهنا مشددة وهنالك الى البعيد واما قولهم قال كذا ومن ثم قلت كذا فللاشارة الى المكان الاعتبارى
الموصول بنى الموصول لانه يفتقر الى الصلة فاشبه الحرف فى الافتقار الى الغير **ما لا يتم**
جزءا من الكلام اى مبتدأ او خبرا او فاعلا او نحو ذلك وانتصابه على التميز اى لا يتم جزئيته او حال اى
لا يتم حال كونه جزءا من الكلام **الا بصلة وعائد** مستثنى مفرغ اى لا يتم بشئ الا بصلة و
عائد من الصلة فان قيل ان اريد الصلة الماخوذة فى تعريف الموصول اللغوية لا يتم الحد ويلزم الاجمال و
الاشكال فى الحد وان اريد الاصطلاحية فاما ان يوخذ الموصول فى تعريفها بان يقال الصلة هى الجملة الخبرية
المبينة للموصول اولم يوخذ بان يقال الصلة هى الجملة الخبرية وعلى الاول يلزم الدور ان اريد المراد بالموصول الاصطلاحى
وعلى الثانى يلزم ان يصح كل جزء خبرية صلة وليس كذلك قيل المراد به الاصطلاحى وليس تعريفه



باشتمال اخذ الصلة فيه من باب تعريف الشئ بنفسه بل هو من باب تعريف الشئ بما يحتاج الى تفسير آخر من
غير ان يعود الى المحدود حتى يلزم الدور كما يقال العالم من قام به العلم ثم قال العلم صفة يتجلى بها المذكور
لمن قامت هي به فكذا ههنا قال الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة ثم فسر الصلة بقوله وصلته جملة خبرية لئلا يلزم
تعريف الشئ بما هو اخفى منه ولا يلزم منه ان يسمى كل جملة خبرية صلة بل كل جملة خبرية لا يتم الموصول جزءا الا و بها بدلالة
التفسير فافهم وقال المصنف سواء اريد بالصلة الصلة اللغوية ولا يلزم تعريف الشئ بنفسه اذ المراد بالموصول +
الاصطلاحي وفيه نظر لانه لو لم يرد الاصطلاحية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال في الحد على انه قال بعد
ذلك انما قلت بصلة ولم اقل بجملة كما قال الزمخشري جريا على اصطلاحهم فيتناقض كلامه فان قيل الموصول
كما لا يتم جزءا من الكلام الا بصلة وعائد نحو جاءني الذي قام ابوه كذلك لا يتم فضلة في الكلام الا بهما نحو
ضربت الذي قام ابوه فما وجه تخصيص الجزئية قيل الجزء اعم من الركن فيتناول الفضلة لانها ايضا جزء الكلام
وان لم يكن ركنا يفوت الكلام بفوته فان قيل لو قال ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر واوضح
قيل انه سلك طريق الاجمال والتفصيل وذلك من باب البلاغة او يقال انه قصد بيان الاسم المصطلح عليه
لتلك الجملة ولذلك الضمير وقيل انما قال بصلة احترازا عن الاسماء التي يتم جزءا من الكلام بدون صلة نحو زيد ورجل
وانما قال وعائد احترازا عن بعض الظروف المضاف الى الجملة كحيث واذ واذا فهذه الاسماء مما لم يتم جزءا
الا بصلة بعدها لكنها لا يحتاج الى عائد وليست بموصولة في الاصطلاح وفيه نظر لانه اذا اريد بالصلة الاصطلاحية
لا يحتاج الى اخراجها الى قيد آخر لان جملتها لا تسمى صلة اصطلاحا ولو اريد بكلمته ما كلمة كان قوله وعائد احترازا
عن الموصول الحرفي وهو ان وان وما وكي المصدريات واذا اريد بها الاسم بدلالة مورد التقسيم كان ذلك خارجا
عنها **وصلته** اي صلة الموصول **جملة خبرية** معلومة مضمونها للمخاطب وانما وجب ان يكون صلة
جملة لان وضع الذي والتي وتثنيتهما وجموعهما لغرض وصف المعارف بالجمل فحمل اخواتهما عليهما وانما وجب
ان يكون معلوما للمخاطب قياسا على سائر الصفات لان الصفة من شانها ان تكون معلومة للمخاطب
قبل اجرائها على الموصوف فلا يقال جاء في الذي قام الا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه فان قيل الموصول معرفة
فكيف تبين بالجملة وهي نكرة على ما عرف قيل كلامنا فيه اذ قد تقيد النكرة ما لا تفيده المعرفة **والعائد ضمير له**
اي للموصول وانما احتاج الى العائد ليربط الصلة بالموصول والا كانت اجنبية عنه **وصلة**
الالف واللام وهما من الذي والتي صارتا بصورتهما للتخفيف **اسم فاعل او** +
مفعول وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا بمنزلة جملة وان لم تكونا بمعنى الفعل لما صح وقوعهما صلة
وانما اورد الفعل على صورة اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولة بالحقيقة اسم موصول وهو انما
يدخل في الجملة لكنها يشبه اللام الحرفية اعني لام التعريف صورة وهو انما يدخل المفرد فجعلت صلتها ما كان
جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه لا صفة مشبهة لنقصان مشابهتها بالفعل ولا اسم تفضيل
لان ابتعاده عن الفعل بسبب الزيادة في المصدر لانه لا يفسر بالفعل الا بتضمنه ان وهو معها بتقدير المفرد
انما اعطي الاعراب ان يكون على اللام للموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف

او يجعل الاعراب نقل اعرابها الى صلتها واعربت باعرابها كما في الا الكائنة بمعنى الغير على ما مر في باب الاستثناء

فقيل جاءني الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب **وهي** اي الموصولات **الذي** للمفرد

المذكر **والتي** لمفرد المؤنث **واللذان** لمثنى المذكر **واللتان** لمثنى المؤنث مطلقا +

بالالف رفعا **والياء** نصبا وجرا **والالى** على وزن العلى والهدى **والذين**

كلاهما لجمع المذكر **واللائي واللاء واللاي واللاتي واللواتي**

كلاهما لجمع المؤنث **ومن وما** وهما بمعنى الذي يستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث

غير ان من يختص بذوي العلوم وما لغيرها بطريق الحقيقة وقد يستعمل احدهما مكان الاخرى مجازا

واي للمذكر بمعنى الذي كقوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا **واية** للمؤنث بمعنى التي نحو ايتهن

احسن من هند عندي **وذو الطائية** اي **ذو المنسوبة** الى بني طي اي ذو والتي يستعملها

بنو طي بمعنى الذي والتي ثم اعلم ان ذو يجيء لمعنيين بمعنى صاحب كما مر في الاسماء الستة وبمعنى الذي

والتي في لغة بني طي وهو المراد هنا والفرق بينهما ان الاولى معربة وهذه مبنية لا يتغير تقول جاءني

ذو قام ورايت ذو قام ومررت بذو قام ويستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والمثنى والمجموع

والغائب والحاضر كقول محارب لئن تغير بعض ما صنعتموه لانتحين للعظم ذو انا عارقه اي للعظم

الذي انا عارقه وكقول الآخر فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي

طويتها **وذا بعد ما للاستفهام** نحو ماذا صنعت اي اي شيء الذي صنعته وكذا بعد

من الاستفهامية نحو من ذا اكرمت وقيل ان ذا من الموصولات مطلقا **والالف واللام**

عطف على ما ذكر من الموصولات فان قيل قوله والالف واللام يوهم ان كلا منهما موصول وليس

الامر كذلك بل مجموعهما موصول قيل المجموع يعرف الجمع كالجمع باعطاء الجمع كأنه قال ومجموعهما **والعائد**

المفعول يجوز حذفه اي الضمير العائد من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا

كان مفعولا كقوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله رسولا وانما جاز حذف مثل هذا

الضمير لحصول الطول لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدل على الحذف وعلى ان +

المحذوف ضمير لانه مع كونه فضلة بخلاف ما اذا لم يكن الضمير محتاجا اليه حيث لا دليل حينئذ

على حذف الضمير لحصول الغرض وهو الاختصار بحذف الظاهر الذي هو الاصل فلا حاجة الى حذف

الضمير الذي هو خلاف الاصل وذلك بان لا يكون عائدا الى الموصول نحو سمع الله لمن حمده او اعاد اليه

ضمير آخر ايضا كما عرفت نحو الذي ضربت عنده غلامه وبخلاف ما اذا لم يكن للموصول لعدم ظهور الموصولية فيهما

فالضمير احد دلائل موصوليتها وبخلاف ما اذا كان في الصلة ضمير الفاعل لان الفاعل لا يحذف فالحاصل

ان العائد الى الموصول يجوز حذفه اذا كان فضلة ولا يكون ضمير سواه يجوز حذفه للدلالة الموصول عليه بخلاف

ما اذا كان ضمير سواه نحو الذي ضربت عنده غلامه وبخلاف العائد الى غير الموصول نحو سمع الله

لمن حمده فان الضمير عائد الى غير الموصول فلا يجوز حذفه منويا حيث لا يدل الموصول على الحذف +

لاستغنائه عنه فاذا قال سمع الله لمن حمده فاصله اقول لمن حمده على ما هو شان من يقصد اتباع السنة
كان هذا غيرجائز من جهة النحو للزوم حذف الضمير المستغنى عنه مرادا فلا يكون مما نحن فيه الفاظ القرآن
فينبغي ان يقصد الصلوة كما جاء في بعض الروايات ويختلف مع اللهم الموصولة لعدم ظهور الموصولية
فيها والضمير لعدم كان موصولية تامة فان قيل اى حاجة الى مثالة الموصول عليه فلم لا يجوز حذف العائد +
المفعول اذا كان في الصلة ضميران او كان الضمير عائدا الى غير الموصول قيل الاصل ان الضمير وان كان
فضلة لا يحذف لان الاضمار خلاف الاصل وانما وضعت الضماير للاختصار وبعد الحذف يستوى
الظاهر والضمير فلا حاجة الى ارتكاب مخالفتى الاصل الاضمار والحذف مع حصول الغرض وهو الاختصار
بحذف الظاهر الذى هو الاصل لكنه اذا احتيج الى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى الموصول يجوز
حذفه لقيام الدليل على تحقق مخالفتى الاصل وهما الاضمار والحذف فعلى هذا التحقيق ظهر ان اللام
في العائد للعهد اى العائد الذى لا يتم الموصول الا به فخرج العائد الى غير الموصول والعائد اليه المتعدد
وانما قيد العائد بالمفعول ليخرج عنه العائد الذى هو فاعل وفيه نظر لانه كما يخرج العائد الذى هو فاعل يخرج
العائد الذى هو مبتدأ وقد جاء حذفه اذا كان خبره غير جملة في صلة اى مطلقا نحو قوله تعالى ايهم اشد
على الرحمن عتيا اى هو اشد وفي صلة غيره عند طولها كقوله تعالى وهو الذى في السماء اله وفي الارض اله اى الذى هو
في السماء اله حذف العائد عن الصلة لطولها بالعطف عليها فما فائدة قيد المفعول ثم اعلم ان العائد للمفعول
يجوز حذفه الا اذا كان العائد ضميرا منفصلا واقعا بعد الا نحو الذى ما ضربت الا اياه فحينئذ لا يجوز
حذفه اذ لو حذف فلا يعلم انه حذف ضمير منفصل بعد الا لجواز ان يكون المحذوف ضميرا متصلا قبل
الا وحينئذ يفوت الغرض الذى لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف ههنا للمانع **واذا**
اخبرت عن شئ هو جزء جملة **بالذى** او بالتى الباء للاستعانة اى باستعانة كلمة الذى
وليست بصلة الاخبار لان الذى مخبر عنه لا مخبر به **صدرتها** اى الجملة الفعلية مع ما عطف
عليه جزاء الشرط فان قيل الجزاء يجب ان يكون متاخرا عن الشرط وههنا قد تقدم على الشرط قيل معناه
واذا اردت ان تخبر عن شئ باستعانة الذى او باستعمال الذى وهذا الشرط مقدم على الجزاء لا محالة اى
اوقعت كلمة الذى في صدر الجملة **وجعلت موضع المخبر عنه** اى في موضع الذى
قصد الاخبار عنه **ضميرا لها** اى لكلمة الذى **واخرته خبرا عنه** اى اخرت المخبر عنه
حال كونه خبرا عنه اى عن الذى **فاذا اخبرت** الفاء للتفسير او للتعليل اى فاذا اردت
الاخبار **عن زيد من ضربت زيدا** بالذى الجار والمجرور صفة زيد اى عن زيد الكائن من
ضربت زيدا وكلمة من تبعيضية اى عن زيد الذى هو بعض هذا التركيب **قلت الذى**
ضربته زيد بتصدير الذى وجعل الضمير في موضع زيد وتاخير زيد خبرا للذى **وكذلك**
اى مثل الذى **الالف واللام في الجملة الفعلية** المتصرفة **خاصة** اى
خصت الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة اى خصوصا **ليصح بناء** صلتها و...

اسم الفاعل او المفعول من الفعل الذي في الجملة الفعلية اذ لا يجيء بناهما
من جملة اسمية فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا بالالف واللام قلت الضاربه انا زيد واذا اخبرت عن زيد من
قام زيد مما قلت القائم زيد واذا تعذر امر منها اي من الامور المذكورة اي شرط من الشروط
المذكورة وهي تصدير الذي وجعل الضمير موضع المخبر عنه وتاخير المخبر عنه خبرا لها تعذر الاخبار المذكور وهو
الاخبار بالذي ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في
ضمير الشان نحو هو زيد قائم حق العبارة ان يقول ومن ثم امتنع عن ضمير الشان لان ضمير الشان مخبر عنه لا
مخبر به الا انه جعل المخبر عنه ظرفا على الاتساع على نحو النجاة في الصدق وانا في حاجتك واما امتنع الاخبار بالذي
عن ضمير الشان لامتناع تاخيره خبرا عن الذي بان يقال الذي هو زيد قائم هو لانه يستلزم التقدم على
الجملة المفسرة وانما بداء بالتفريع من الاخير الاول اخذا فيه من القريب وفي الموصوف دون
الصفة فلا يجوز في ضرب زيد العاقل ان يخبر بالذي عن زيد ولا عن العاقل لامتناع جعل الضمير في موضع واحد
منهما لانه لو جعل في موضع الموصوف بان يقال الذي ضرب هو العاقل زيد لزم وقوع الضمير موصوفا ولو جعل
في موضع الصفة بان يقال الذي ضرب زيد هو العاقل لزم وقوع الضمير صفة وقد عرفت ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به
ثم الاخبار عن الموصوف انما يمتنع اذا كان بدون الصفة اما اذا كان مع الصفة فغير ممتنع نحو الذي ضربته
زيد العاقل وفي المصدر العامل فلا يجوز في عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي
عن الدق لامتناع جعل الضمير في موضعه لانه لو جعل الضمير في موضعه بان يقال الذي عجبت منه القصار
الثوب دق لزم اعمال الضمير وهو ممتنع ثم الاخبار عن المصدر العامل انما يمتنع اذا كان بدون المعمول اما
اذا كان مع المعمول فلا يمتنع نحو الذي عجبت منه دق القصار الثوب وفي الحال فلا يجوز في نحو جاءني
زيد راكبا ان يخبر بالذي عن قوله راكبا لامتناع جعل الضمير في موضعه لانه لو جعل في موضعه بان يقال الذي
جاءني زيد هو راكب لزم وقوع الضمير حالا وهو ممتنع لما عرفت ان الحال لا يكون معرفة وفي الضمير
المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي فلا يجوز في زيد ضربته ان تخبر بالذي عن الضمير العائد الى المبتداء
لامتناع تصدير الذي لانه لو صدر بان يقال الذي زيد ضربته هو فذلك الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو المبتدا
عن العائد وان عاد الى المبتداء لزم خلو الموصول عن العائد وكل منهما ممتنع وفي الاسم
المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها فلا يجوز في زيد ضربت غلامه ان تخبر بالذي عن
غلامه لامتناع تصدير الذي لانه لو صدر بان يقال الذي زيد ضربته غلامه فذلك الضمير ان عاد الى
الموصول لزم خلو المبتداء عن العائد وان عاد الى المبتداء لزم خلو الموصول عن العائد وكل منهما ممتنع
وما الاسمية انواع فيه احتراز عن ما الحرفية كما النافية وللمصدرية والكافة اي ما المنسوبة
الى الاسم نسبة الجزئي الى الكلي لان ما جزئي والاسم كلي اي ما الذي هي من جزئيات الاسم لا من جزئيات
الحرف انواع ستة موصولة بمعنى الذي نحو اعجبني ما صنعت اي الذي صنعت واستفهامية
نحو وما تلك بيمينك يا موسى وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة

اما مفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ معجب لك واما جملة كقول الشاعر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
وما فى البيت يحتمل ان يكون كافة اى مانعة عن العمل مهيئة لدخول رب على الفعل كقوله تعالى ربما يود الذين
الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة بمعنى شئ والعائد محذوف اى رب شئ تكرهه النفوس لانها لو كانت
كافة لابد لها من حذف مفعول يكره حينئذ وكان تقدير الكلام وربما يكره النفوس شيئا من الامر وحينئذ
يلزم حذف الموصوف واقامة الصفة التى هى الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط
المذكور فى باب الصفة هذا حاصل ما ذكره المصنف فى شرحه وفيه نظر لانه لا يمتنع ان يكون من متعلقة
بقوله يكره وهى للتبعيض كما فى اخذت من الدراهم شيئا فلا حاجة الى حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور
مقامه فالاولى ان يقال ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصوفة وان يكون كافة فالمثال يصلح محتملا لكن يرد
عليه ان المثال وان صلح محتملا لكن غير المقصود اذا كان مساويا للمقصود كان قبيحا وان كان راجحا كان
اقبح ويدفع بان جعلها موصوفة راجح هنا لحمل رب على بابه الكثير وهو كونها غير مكفوفة وغير داخلة على
الفعل **وتامة بمعنى شئ** منكر عند ابى على الفارسى وبمعنى الشئ معرفا عند سيبويه نحو قوله
تعالى وان تبدوا الصدقات فنعما هى اى فنعم شيئا هى او نعم الشئ هى وانما سميت تامة لانها لا يحتاج الى صلة
وصفة **وصفة** نحو اكرمته بوجه ما اى بوجه اى وجه وقيل هى حرف زائدة وفائدتها الابهام وتاكيد التنكير
تعظيما نحو لامر ما غلبت او تحقيرا نحو اعطيت عطية ما او تنويعا نحو اضرب ضربا ما وانما ذكر انواع ما فى الموصولات
لانها ليس لها باب على حدة وانها موافقة للموصولة لفظا فبينها فى ضمن الموصولة **ومن كذلك**
اى مثل ما فى اوجهها **الا فى التامة والصفة** فان من لا يكون تامة ولا صفة خلافا لابى
على فالموصولة نحو اكرمت من جاءك اى الذى جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربت والموصوفة بالمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا اى
على شخص غيرنا وبالجملة نحو رب من جاءك قد اكرمته وبناء من وما الموصولتين لشبه الحرف فى الافتقار
وبناء الاستفهاميتين والشرطيتين لتضمن حرف الاستفهام والشرط وبناء التامة والصفة
لمشابهتهما الموصولة لفظا **واى** للمذكر بمعنى الذى **واية** للمؤنث بمعنى التى **كمن**
فى اوجهها اى تكونان موصولتين نحو اضرب ايهم وايتهن لقيت واستفهاميتين نحو ايهم اخوك و
ايتهن اختك وشرطيتين نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واية طريقة سلكت وموصوفتين
نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة ولا يعرف كونهما موصوفتين فى غير هذا المقام واجاز الاخفش كونهما
موصوفتين فى غير هذا المقام ايضا نحو مررت باى معجب لك فان قيل قوله كمن يشير الى عدم كونهما صفتين
لعدمه فى من لكنه ثابت بالاتفاق نحو مررت برجل اى رجل وامرأة اية امرأة اى رجل كامل وامرأة كاملة قيل
لعل الشيخ ادرجه فى الاستفهام لان اصلهما صفتين هو الاستفهام
لانه اذا قيل مررت برجل اى رجل فكانه قيل مررت برجل عظيم لا يعرف فيسال عن شانه ويقال اى رجل
فنقل الى الصفة وجعل بمعنى عظيم فاعرب باعراب الموصوف فعلى هذا كان شبيهها بها فى حق ثبوت الوجه الا

فاشتراكهما

وانتفاء المنافاة والصفة فيكون التشبيه تاما ويحتمل ان يكون التشبيه في ضعف ثبوته ما ثبت فيه دون انتفاء ما نفي
عنه فيكون التشبيه قاصرا فلا يرد مجيئهما صفتين دون من فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما
فيكون اي ههنا علما فينبغي ان يكون غير منصرف لوجود السببين العلمية والتانيث وقد نقل ههنا منونا
قيل هو غير منصرف وتنوينه لمشاكلة مسماه والممنوع في غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة وقد
سبق مثل هذا الكلام في قوله اما وازنة فمنصرف **وهي معربة** اي كلمة اي الموصولة معربة
وحدها حال بتاويل النكرة منفردة او مصدر قام مقام الحال اي ينفرد انفرادها والجملة حال فان قيل
سائر انواع اي واية سوى كونهما موصوفتين ايضا معربة فلا وجه لتخصيص كونهما موصولتين قيل انفرادها في
الاعراب بالنسبة الى انواع الموصولات مطلقا اي هي معربة من بين الموصولات وحدها لا يشاركها من الموصولات في الاعراب غيرها وذلك لالتزام اضافتها
المانعة عن البناء لانه ترك التنوين المنافي للبناء لكونها حالة على اكثرية الاسم فكذا ما هو نازلة منزلته وهو الاضافة
ولا يرد نحو حيث فانها لازمة الاضافة الى الجملة مع انها مبنية لان الاضافة اعتبرت مانعة لا مطلقا
ووجهه قد سبق في بحث علامي ولا يرد نحو يومئذ ويوم ينفع الصادقين ويوم ينفخ في الصور فان الاضافة
داعية الى البناء فكيف يكون مانعة لان هذه الاضافة من حيث انها اضافة الى الجملة او الى اذ المضاف
الى الجملة داعية لما عرف ان الجملة تشبه مبني الاصل كما انها من حيث انها قائمة مقام التنوين مانعة فيجوز
البناء توفيقا بين جهتي كونها داعية ومانعة **الا اذا حذف صدر صلتها** اي صلة اي فحينئذ
يجوز ان يبنى على الضم ان كانت مضافة نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي لنخرجن
من كل طائفة من طوائف البغي والفساد الذي هو اشد على الرحمن في الطغيان والعلو في الكفر فنطرحه
اي في ادخاله في النار وذهب الكوفية الى انها معربة مبتداء استفهامية لا موصولة ومن كل شيعة
متعلقة بالنزع ومن للتبعيض والجملة صفة شيعة بتاويل مقول فيهم لان الجملة الانشائية لا يقع صفة وحمله
يونس على التعليق بالاستفهام ويلزم عليه التعليق في غير افعال القلوب وهو من خصائصها
وقيل ان اختصاص التعليق بها ليس مذهب يونس فلا يلزم عليه ذلك وحمل الاخفش على زيادة من في الاثبات
كما هو مذهبه فيكون كل شيعة مفعولا وجعل ايهم مستانفة وانما بنيت بعد حذف صدر صلتها لان البناء
كان صفة اشباهها وامثالها اعني سائر الموصولات لشبهها بالحرف في الافتقار وهذا انما منع عن صفة اشباهها
الاضافة المانعة للبناء فاذا حذف صدر صلتها ازداد شبهها بالحرف لازدياد افتقارها بحذف صدر صلتها التي هي
مبينة وموضحة لها فصار من هذه الجهة جهة اضافتها فعادت مبنيا لان ما هو صفة الاشياء يميل اليه كل شيء بادنى
سبب فيه وفيه انه منقوض بما اذا كان غير مضاف وقد حذف صدر صلتها نحو اضرب ايا افضل اي هو افضل حيث
وجد ازدياد افتقارها بحذف صدر صلتها ولم يبن لانه لم يجتمع الاضعفوا وانما بني على الضم لانه لما تمكن فيه
نقصان بحذف بعض ما يوضحه ويبينه وهو الصدر فانها المبينة للموصول جبر ذلك النقصان بالضم الذي هو
اقوى الحركات كما قيل في قبل وبعد لكن لما تمكن فيهما نقصان بحذف ما اضيف اليه جبر ذلك النقصان بالضم الذي
هو اقوى الحركات وقال سيبويه الاعراب بعد حذف صدر صلتها ايضا لغة جيدة قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة

فلم اسمع احدا الا مكرٌ يقول اضرب ايهم الافضل منصوبا **وفي ماذا صنعت** وكذا في من ذا اكرمت
وجاز احدهما اي احد الوجهين ما **الذي** اي افادة معنى الذي بكون ذا موصولا وما
استفهاما بمعنى اي شيء اي شيء الذي صنعت **فجوابه** اي جواب ماذا صنعت على هذا الوجه
رفع اي مرفوع اوذو رفع على انه خبر المبتدأ المحذوف فالتقدير في قول الاكرام في جواب من قال ماذا صنعت
الذي صنعته الاكرام **والوجه الآخر اي شيء** اي افادة معنى اي شيء بكون ماذا بمنزلة اسم واحد
بمعنى اي شيء كانه قيل اي شيء صنعت فيكون ماذا منصوبة المحل على انه مفعول به لقوله صنعت **وجوابه**
اي جواب ماذا صنعت على هذا الوجه **نصب** اي منصوب اوذو نصب على انه مفعول به فاذا قيل الاكرام
في جواب ماذا صنعت كان المعنى صنعت الاكرام وقد قرئ قوله تعالى قل العفو في جواب ماذا ينفقون بالرفع
والنصب فالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي الذي ينفقونه العفو والنصب على المفعولية اي ينفقون العفو
والعفو الفضل ما يفضل عن النفقة **اسماء الافعال** سميت لقيامها مقام الامر والماضي كما اشار اليه
الشيخ بقوله **ما كان بمعنى الامر والماضي** كلمة كان هذه يحتمل الوجوه
الاربعة وهي ان يكون ناقصة على اصلها او تامة او بمعنى صار او زائدة اي ما كان كائنا بمعنى الامر والماضي
او ما وجد بمعنى الامر والماضي او ما صار بمعنى الامر والماضي او بمعنى الامر والماضي تكلم الامر لان اكثر
اسماء الافعال بمعناه ويرد عليه ان اسماء الافعال قد يكون بمعنى المضارع مثل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى
اتوجع فكيف يصح الحصر واجيب بان اصلهما كونهما بمعنى تضجرت وتوجعت وان عبر عنه بالمستقبل مجازا
فلا يرد نقضا فان قيل نحو الضارب امس بمعنى الذي ضرب فينبغي ان يكون اسم فعل قيل معناه ما كان بمعنى الامر والماضي ومعناه
بمعنى الماضي بلا ضم لحوق امس وفيه نظر لان اسم الفعل لما كان بمعنى الامر والماضي ومعناه صدق عليه حد الفعل لانه دل على معنى
في نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلثة وضعا واجيب بانها وضعت اولا اسماء لانها في الاصل اما مصدر او ظرف
او جار ومجرور ثم وضعها بمعنى الافعال وضع ثان وهو وضع اعتباري استعمالي فانها استعملت بمعنى الافعال
بعد النقل فلم يثبتا ولم تعرف اسم الفعل نحو الضارب امس لعدم الوضع الثاني له ولم يخرج عن الاسماء
لتحقق الوضع الاول فيه فافهم فان قيل لم عرفت ان هذه الكلمات ليست بالافعال قيل بالدليل و
ذلك لان صيغها مخالفة لصيغ الافعال ولان بعضها ينون عند التنكير نحو صه وصه واف واوه وبعضها تدخل
عليه اللام وبعضها منقول عن المصدر والظرف والجار والمجرور كرويد فانه منقول عن المصدر لانه في الاصل تصغير ارواد
تصغير الترخيم بحذف الزوائد كقوله تعالى امهلهم رويدا وورائك فانه منقول عن الظرف وعليك
فانه منقول من الجار والمجرور وهذا دليل ظاهر على اسميتها وبعضها يشتبه ان يكون مصدرا ولم
يثبت استعماله مصدرا نحو شتان وشكان بمعنى سرع وشتان بمعنى افترق وهيهات بمعنى بعد
ونزال بمعنى انزل فان هذه الكلمات يحتمل ان يكون منقولة عن المصادر لان شكان وشتان على وزن
ليان اصله لويان وهو مصدر لوى يلوي على حد ضرب يضرب وهيهات على وزن توقاة وهو مصدر
توقى ونزال على وزن ذهاب وهو مصدر ذهب فيحمل ما هو محتمل على الاصل على ما هو منقول على اليقين

وجعل الكل منقولا **نحو رويد زيدا** اي امهله نظير ما يكون بمعنى الامر وهو متعد والمنقول
عنه مستعمل **وهيهات ذلك** اي بعد نظير ما يكون بمعنى الماضي وهو لازم والمنقول
عنه فيه غير مستعمل وانما اختار هذين المثالين ليشير الى تقسيم اسماء الافعال الى ما كان بمعنى الامر او
الماضي والى ما كان متعديا او لازما والى ما كان المنقول عنه فيه مستعملا اولا وفي محل هذه الاسماء
من الاعراب مذهبان احدهما الرفع على الابتداء فيكون مع فاعلها الساد مسد الخبر جملة كقائم الزيدان
على راي وفيه نظر لان معنى الفعل يمنع الابتدائية واجيب بانا لا نسلم ان هذا النوع من المبتدا ينافيه معنى
الفعل لكونه مستندا به لا مسندا اليه الا ترى ان قائما في قولك اقائم الزيدان مبتدا وفيه معنى الفعل لانه
بمعنى يقوم الزيدان والثاني النصب على المصدرية فرويد زيد مثلا في تقدير ارود زيدا اروادا ثم
حذف الفعل وصغر ارواد تصغير الترخيم بحذف الزوائد وفيه نظر لانه يستدعي تقدير الفعل قبلها فلا يكون
حينئذ اسماء الافعال والحق انه لا محل لها من الاعراب لصيرورتها بمعنى الفعل واخذها حكمه **و**
فعال مبتدا اي ما يوازن فعال **بمعنى الامر** الجار والمجرور صفة فعال اي فعال الكائن
بمعنى الامر **من الثلاثي** الجار والمجرور ايضا صفة الامر اي بمعنى الامر الكائن من الثلاثي او حال من ضمير
ثبت **قياس** وهو خبر لقوله فعال اي قياسي او ذو قياس ومجيء فعال بمعنى الامر من كل ثلاثي قياسي
عند سيبويه يعني ان كل فعل ثلاثي يجوز ان يشتق منه فعال بمعنى الامر **كنزال** الكائن **بمعنى**
انزل وضراب بمعنى اضرب وكال بمعنى كل وكتاب بمعنى اكتب وعلام بمعنى اعلم وفي غير الثلاثي
سماعي كقرقار وعرعار وعند المبرد مجيء فعال مطلقا سماعي وعند الاخفش مجيئه مطلقا قياسي ثم
اعلم ان فعال التي بمعنى الامر من اسماء الافعال وسائر اقسامها ليس منها **وفعال** مبتدا
مصدرا حال عن ضمير قوله مبني ولا يجوز ان يكون حالا عن فعال لانه ليس بفاعل ولا مفعول به
معرفة اي علما للمعاني **كفجار** علم للفجرة او الفجور وهما من المعاني وانما قلنا انه مصدر لان العدل
تغير الصيغة بدون تغير المعنى فيكون معناه المصدر وانما قلنا انه معرفة بدليل قولهم فجار
الفجرة واما لزوم التانيث فيه فباعتبار ان سائر اقسام فعال مؤنثة **وصفة** عطف على
قوله مصدرا اي صفة مختصة بالنداء **مثل يا فساق** ويا خباث او غير مختصة مثل جنار للشمس
وحلاق للمنية وقوله **مبني** خبر لقوله وفعال اي فعال مصدرا وصفة مبني وانما بني فعال التي هي
مصدر معرفة او صفة **لمشابهته له** اي لمشابهة فعال التي هي مصدر معرفة او صفة
لفعال التي بمعنى الامر **عدلا وزنة** تمييزان اي لمشابهته عدلا وزنة لعدل فعال بمعنى الامر
وزنته او حال اي حال كونه معدولا وصاحب زنة فعال يعني كما ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر
كذلك فعال مصدرا معدول عن المصدر للمعرفة وصفة معدول عن فاعلة **وعلما**
للاعيان الجار والمجرور صفة قوله علما او قوله **مؤنثا** صفة اخرى لقوله علما اي علما كائنا
للاعيان مؤنثا معنويا واللام في قوله للاعيان للجنس فيبطل معنى الجمع اي علما للعين المؤنث المعنوي

فلا يرد ما قيل ان قطام ليس علما للاعيان بل علما للعين فلا يصح التمثيل وفيه احتراز عما اذا كان علما + للمعنى كفجار والواو فى قوله وعلما داخلة على قوله مبنى للعطف على قوله مبنى السابق الواقع جزء المبتدأ وهو قوله فعال ولا يجوز ان يكون قوله علما حالا عن فعال المقدر بواسطة العطف لانه ليس بفاعل ولا مفعول به بل هو حال عن مفهوم قوله مبنى فى الحجاز ومعرب فى تميم بجعلهما بمعنى خبر واحد اى اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وان تعلق بكل من قوله مبنى فى الحجاز ومعرب فى تميم لزم توارد العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذا الحال **كقطام وغلاب مبنى فى الحجاز** للامر فى فجار وفساق المشابهة بفعال التى بمعنى الامر عدلا ووزنا **ومعرب فى تميم** اى فى استعمال بنى تميم لمجيئه فى استعمالهم معربا على ما حكوا ولان العدل التقديرى لا يؤثر فى البناء لضعفه **الا ما كان فى آخره راء** اسم كان وقوله فى آخره خبره والجملة صلة او صفة وهو منصوب المحل على الاستثناء من الموجب لانه مستثنى من قوله وفعال علما للاعيان لانه بمعنى كل ما يوازن بفعال فيكون علما فيستثنى منه ما خرج عن حكمه وهو الاختلاف فى بنائه واعرابه بين اهل الحجاز وجميع بنى تميم وفى بعض النسخ الا ما آخره راء بدون كان وفى خلافه مبنى باتفاق اكثر بنى تميم لانه لم يعرف الا مبنيا ولعل ذلك بناء على ثقل الراء التى هى من حروف التكرير فوجب التخفيف فيه بالامالة وهى لا تحصل بدون البناء على الكسر **نحو حضار** علم كوكب ووبار اسم للمكان المرتفع وكار اسم لخزرة تحتها النساء ازواجهن ونحو ذلك **الاصوات** وهى ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها فى باب الاسماء المبنية لاجرائها مجراها واخذ حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء نحو زيد عمرو وقد عدد وانما قال الاصوات ولم يقل اسماء الاصوات لان المطلوب بيان الاصوات اما يصوت به الانسان بهيمة كنخ عند اناخة البعير او شبه بغيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره لا بيان الاسماء الدالة على الاصوات من نحو نخ صوت اناخة البعير وغاق صوت الغراب **كل لفظ حكى به صوت** وليس المراد به حكاية به الصوت فى نحو غاق صوت الغراب لانه اسم لا صوت ولاستواء القسمين فيه حيث يقال ايضا نخ صوت اناخة البعير فيصير القسمان قسما واحدا بل المراد ما يشبه به الانسان بصوت غيره من بهيمة او طائر او غيرهما اى لفظ صوت به مثل صوت بهيمة او طائر او غيرهما كما يفعل بعض الصيادين عند الصيد لئلا ينفر الصيد الصوت والتصويت بمعنى واحد يقال قد صات الشئ يصوت صوتا وكذلك صوت الانسان تصويتا **او صوت به** الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله اى كل لفظ صوت بذلك اللفظ **للبهائم** لزجرها او دعائها او تخشيها او حثها او غير ذلك مثل عدس زجر للبهائم وكس دعاء للغنم وخ خشى + للكلب اى طرده وسع حث الابل والغرض بهذا التصويت انقياد البهائم عند سماع هذه الاصوات وذلك لاجراء الله تعالى العادة بذلك فان قيل لم لم يذكر هاهنا قسما ثالثا وهو ما هو صوت الانسان ابتداء من غير تعاقب الغير كوى صوت المتعجب يقال وى ما اغفله اى اتعجب من كمال غفلته قال الله تعالى ويكأنه لا يفلح الكافرون اى ما اشبه الحال بان الكافرين لا ينالون الفلاح وكاوه صوت المتوجع يقال آوه اى اتوجع





ونحو ذلك قيل لان حكمه حكم الدلالة لانه اولى الاقسام وذلك لان هذين القسمين لما كانا ملحقين بالاسماء
المبنية لجريهما مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء كان كون ذلك القسم ملحقا بهما اولى لكونه صوت الانسان من غير
تعلق بغيره او يقال في الكلام حذف معطوف اي او صوت به للبهائم او بغيرها فلا يخرج ما صوت به للتعجب
كوى او توجع كاوه والحذف بقرينة ان هذا القسم اولى الاقسام **فالاول** اي ما حكى به
صوت **كغاق** حكاية صوت الغراب بان صوت به انسان تشبيها بالغراب **والثاني** اي
ما صوت به البهائم **كنخ** مشددة او مخففة صوت عند اناخة البعير **المركبات** اللام للعهد اي
المركبات المذكورة من قبل اي في حصر الاسماء المبنية **كل اسم مركب من كلمتين** اي مركب من
كلمتين او حاصل من اجتماع كلمتين وجعلهما كلمة واحدة بالامتزاج وفي حمل كل اسم على المركبات
نوع تسامح اي المركب كل اسم من كلمتين وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو بخت نصر
لان ثاني الجزئين فعل لا اسم لكنه يخرج منه علم مركب من مهملين نحو جسق فسق علما لان المهمل ليس
بكلمة لعدم الوضع وقيل انما لم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو سيبويه لان ثاني الجزئين صوت لا اسم وفيه
نظر لانه لو لم يكن اسما فاما هو ان يكون حرفا فهو قول لم يقل به احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف
لعدم كونه دالا بالوضع بل قسم رابع فيخرج من كلمتين ايضا اذ الكلمة لا يكون الا اسما او فعلا او حرفا فلو قال
من لفظين لكان اولى ليتناول نحو سيبويه وجسق فسق علما ويمكن ان يراد بالكلمتين اللفظان على طريق
ذكر الاخص وارادة الاعم ويمكن ان يقال كلامنا في المركب الذي سبب بنائه التركيب وسيبويه ليس كذلك
فكان خارجا عن البحث فلا حاجة الى اخراجه عن هذا التعريف **ليس بينهما نسبة** اي بين جزئيه كلمتين
اي ليس بين تلك الكلمتين نسبة لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافة ولا نسبة عمل ولا نسبة افادة معنى فيخرج
منه تأبط شرا وعبد الله ويزيد والنجم اعلاما فان قيل تأبط شرا مبني فكيف يخرج منه قيل الكلام ههنا
في المركب الذي سبب بنائه التركيب وهو ليس كذلك **فان تضمن الجزء الثاني** من المركب **حرفا بنيا**
اي بني الجزآن على الفتح الاول لكونه صار وسطا بالتركيب والوسط ليس محل الاعراب والثاني لكونه
متضمنا للحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر فحذفت الواو وقصد التركيب الاسمين وتركيبهما وحادي عشر بفتح الياء
وهو الافصح وجاز سكون الياء تخفيفا وكذلك الحكم في باب ثماني عشر على ما يأتي واخواتها اي اخوات حادي عشر الى تاسع عشر
يقول ان بناء حادي عشر واخواتها مشكل لان الجزء الثاني لا يتضمن الحرف لان معناه واحد من احد
عشر وهذا المعنى لا يستقيم بتقدير حادي وعشر ويمكن ان يجاب عنه بان حادي عشر يعني احد وعشر
اذا اريد بيان حاله ومرتبته في التعداد غير المركب المتأكد مع بقاء التركيب الى واحد من احد عشر حتى واحد
من احد وعشر بتغيير الجزء الاول وهو الواحد الى صيغة اسم فاعل مقلوب من الواحد اي الى صيغة الحادي فانه
مقلوب من الواحد بدليل امثلة الاشتقاق فاخرت الواو عن الدال وقدمت الحاء على الالف فصار الحادو
ثم قلبت الواو ياء كما قلبت في الداعي وفي الثاني عشر الى التاسع عشر لا قلب فلا يلزم استقامة معنى
الواحد والعطف مع التغير في الاعراب والبناء في المنقول اي باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول اليه

ويمكن ان يقال ان العدد المركب الذى لبيان حال المتعدد بنى حملا على الذى لبيان المتعدد فحادى عشر محمول
على احد عشر وكذا اخوات ذلك على اخوات هذا **الا اثنى عشر** مستثنى من قوله بنيا لامن اخواتها لان
اثنى عشر ليس من اخوات حادى عشر اى بنى الجزءآن الا اثنى عشر فانه لا يبنى فيه الجزءان بل يبنى الثانى ويعرب
الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون لان سقوطها من احكام الاضافة فاعطى له حكم المضاف **والاعراب**
الثانى اى وان لم يتضمن الثانى حرفا اعرب الجزء الثانى لعدم سبب بنائه مع امتناعه عن الصرف لوجود
السببين اى العلمية والتركيب **كبعلبك وبنى الجزء الاول** على الفتح **فى الاصح**
اى اصح الوجوه لتوسطه المانع عن الاعراب وعلم الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الجزء الاول
مضافا الى الثانى مع امتناع الثانى عن الصرف لوجود السببين وقيل مع انصرافه **الكنايات**
اى بعض الكنايات اذ جميع الكنايات ليست مبنية نحو فلان وفلانة كنايتين عن الاعلام وهن وهنة
كنايتين عن الاجناس فانهما معربات ثم الكنايات الفاظ مبهمة تعبر بها عن شئ وقع مفسرا فى كلام متكلم
اما بجملته مبهما على المخاطب او لنسيانه هذا حاصل ما ذكر المصنف فى شرحه وفيه نظر لانه يخرج من هذا
التعريف كم وكذا لانه غير معبر بهما عن شئ وقع مفسرا فى كلام متكلم وانما لم يعرف الكنايات فى المتن واكتفى
بذكر الجزئيات لانها معدودة منحصرة معلومة بالتعيين فلا حاجة الى
تعريفها ومن جزئياتها **كم وكذا للعدد** صفة كذا اى كذا الكائن للعدد او صفة كم وكذا اى كم وكذا
الكائنان للعدد وجاء كذا كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او الاحد ونحوهما **و**
كيت وذيت للحديث والقصة ولا يستعملان الا مكررتين تقول كان بينى وبين فلان كيت وكيت و
ذيت وذيت كناية عما جرى بينك وبينه من الحديث والقصة واصلهما كيت وذيت بالتشديد فخففتا
وانما بنيت الكنايات لتركيب كذا عن مبنيين الكاف وذا ولتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام
وحمل الخبرية على رب التى هى نقيضها لكونها للتكثير وكون رب للتقليل او على الاستفهامية لانها مثلها
فى اللفظ وحمل كيت وذيت على الجمل المكنى عنها بهما وهى تستحق البناء الاصل على ما عرف **فكم الاستفهامية**
اى الدالة على الاستفهام **مميزها** اى مميز كم الاستفهامية **منصوب** على التميز **مفرد**
نحو كم درهما عندك وكم رجلا ضربت فكم مبتداء ومميزها مبتدء ثان ومنصوب جزء المبتداء الثانى والجملة
جزء المبتداء الاول **والخبرية** اى مميز كم الخبرية بحذف المضاف والا لم يصح الحمل **مجرور**
على الاضافة **مفرد** مرة **ومجموع** اخرى نحو كم رجل او رجال عندى وانما كان مميز الاستفهامية
منصوبا مفردا ومميز الخبرية مجرورا ومجموعا لانهما لما اتيا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذنا
حكم العدد وهو نوعان احدهما المضاف الى المميز وثانيهما المميز بالمنصوب ففرق بين كم الخبرية والاستفهامية
حيث اعطى الاستفهامية حكم العدد المميز بالمنصوب فنصب مميزها واعطى الخبرية حكم
العدد المضاف الى المميز فخفض مميزها على الاضافة ولما حملت الخبرية على العدد المضاف وهو نوعان
مضاف الى الجمع وهو من الثلاثة الى العشرة ومضاف الى الواحد وهو المائة والالف جرى فيه حكم كليهما وانما

وانما لم يفرق بينهما بالعكس لان الاستفهامية لما حملت على العدد حملت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين دون العدد القليل وهو مادون العشرة ودون العدد الكثير فهو للمائة وما فوقها لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح و المتوسط راجح لان خير الامور اوسطها ولا تنكير والخبرية لما حملت على العدد حملت على العدد المضاف لانها نقيضة رب فكان الجر بعدها اليق واحرى ثم الجر بعد الخبرية انما يجب اذا لم يفصل بينها وبين مميزها شئ فان فصل بينهما فالمختار النصب حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل تقول كم في الدار رجلا فان قيل قد قالوا ان كم الخبرية لانشاء التكثير فما وجه الجمع بين كون كم خبرية وكون جملتها انشائية والتنافي بين الخبر والانشاء ظاهر ولهذا يجري التصديق والتكذيب في الخبر دون الانشاء قيل لا تنافي بينهما لاختلاف الجهة نحو كم رجل ضربت اخبار بضرب كثير من الرجال وانشاء لاستكثار الضرب ولهذا يقال لم كذبت ما ضربت كثيرا من الرجال ولا يقال لم كذبت ما استكثرت الضرب كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم فاختلف جهتا الانشاء والخبر ولا تنافي مع اختلاف الجهة **وتدخل** كلمة **من** البيانية **فيهما** اى فى مميز كم الاستفهامية ومميز كم الخبرية كقوله تعالى وكم من قرية واذا كان الفصل بينها وبين مميزها بفعل متعد وجب دخولها لئلا يلتبس مميزها بمفعول ذلك المتعدى كقوله تعالى وكم اهلكنا من قرية وكم اتيناهم من اية بينة **ولهما** اى لكم الاستفهامية والخبرية **صدر الكلام** اى لا يعمل فيهما ما قبلهما من الفعل فلا تقعان فاعلين وصفتين لان الفاعل والصفة واجب التاخير وانما استحقتا الصدر لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام و الخبرية يتضمن معنى الانشاء فى التكثير كما ان رب يتضمن الانشاء فى التقليل او للحمل على الاستفهامية **وكلاهما** الضمير عائد الى كم الاستفهامية والخبرية فان قيل لو قال وكلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية قيل يمكن ان يعود الضمير اليهما باعتبار التذكير اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية او كلا النوعين وهما كم الاستفهامية وكم الخبرية **يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا** اى يقع مرفوعا محلا وكذا منصوبا ومجرورا اشير الى تفسير كونهما مرفوعين ومنصوبين ومجرورين فقال **فكل ما بعده** الفاء للتفسير وكلمة ما موصوفة وفى كونها موصولة نظر لان الموصولة معرفة فكلمة كل اذا دخلت على المعرفة اوجبت احاطة الاجزاء دون الافراد و حينئذ لا يستقيم وذلك ظاهر فيكون موصوفة والضمير فى بعده عائد اليها اى كل لفظ من كم الخبرية والاستفهامية وقع بعده **فعل غير مشتغل عنه** اى غير معرض عن كم بسبب تعلق **بضميره** او متعلقه **كان منصوبا** ضمير كان العائد الى قوله كل ما بعده اسمه ومنصوبا خبره والجملة خبر للمبتداء وهو كل ما بعده وانما كان منصوبا لتوجه الفعل اليه وعمله فيه **معمولا على حسبه** اى على حسب العامل وهو ما اى على حسب ما يقتضيه العامل [illegible]

خبرا كان منصوبا على انه خبر نحو كم رجلا كان غلامك وكم رجلا كان من حضر ... فكذا منصوبا على ذلك نحو كم ضربا ضربت وكم ضربت
ضربة وفى قوله غير مشتغل عنه نظر لان اشتغال الفعل عن كم
بسبب تعلقه بضميرها او متعلقه لا يمنع انتصابه على شريطة التفسير وتسليط مثل ذلك الفعل عليه اذ لا شك فى
جواز النصب فى نحو كم رجلا او رجل ضربته على شريطة التفسير بتقدير كم رجلا او رجل ضربت ضربته وكذا فى نحو كم رجلا او
رجل ضربت غلامه لان الناصب فى صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول الصدر يقدر مؤخرا
فلا فائدة فى اشتراط هذا القيد لانتصابه اللهم الا ان يقال ان اشتراط هذا القيد لانتصابه على سبيل
الوجوب والنصب فى نحو كم رجلا او رجل ضربته جائز لا واجب بل الرفع على الابتداء اولى لسلامته عن
الحذف فيراد بقوله منصوبا كونه منصوبا على سبيل الوجوب ويرد عليه ان قوله والا فمرفوع يقتضى
وجوب الرفع فيما اذا كان بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه فكيف جاز الوجهان فى المثال المذكور
ويدفع بان المراد بقوله منصوبا الوجوب وبقوله والا فهو مرفوع الامكان العام المشتمل على الجواز والوجوب
فيندرج فى قوله والا فهو مرفوع نحو كم رجلا او رجل ضربته او يقال المراد بذلك فعل غير مشتغل عنه لفظا
او تقديرا فلا يرد نحو كم رجلا او رجل ضربته لان التقدير كم رجلا ضربت ضربته لما ذكرنا ان الناصب فى صورة
شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول الصدر يقدر مؤخرا فعلى هذا يراد بقوله منصوبا وبقوله والا فمرفوع الوجوب
فى كلا الوجهين على معنى وان لم يكن كذلك لا لفظا ولا تقديرا فمرفوع او يقال انما قيد به احترازا عن نحو كم رجلا او رجل
ضربته اذ جعل كم مبتدأ ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه **وكل ما قبله** مما هو موصوف كالموصول
والمتر اى كل لفظ من كم الاستفهامية والخبرية قبله **حرف جر او مضاف فمجرور** بالاضافة
الحاصلة بواسطة الحرف الجار لفظا او تقديرا نحو بكم درهما اشتريت العبد وبكم رجل مررت و
غلام كم رجلا ضربت وعبيد كم رجل اشتريت فان قيل كم يدخل على الصدر فاذا دخل عليه الجار والمضاف
لا يكون داخلا فى الصدر قيل اذا دخل الجار او المضاف عليه انتقل الصدارة منها الى الجار والمضاف لمكان
الاتحاد والجزئية بين الجار والمجرور والمضاف والمضاف اليه **والا فمرفوع** اى وان لم يكن بعدها
فعل ناصب غير مشتغل عنه بضميرها او متعلقه ولا قبله جار او مضاف فمرفوع لانه اذا لم يكن بعده
فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا قبله جار او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فيكون
مبتدأ او خبرا فان قيل يمكن ان لا يكون بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه بل مشتغل عنه
بضميره او متعلقه ولا يكون كم مجردا عن العوامل اللفظية بل يكون الناصب مضمرا على شريطة
التفسير نحو كم رجلا او رجل ضربته فيكون منصوبا على شريطة التفسير لا مرفوعا قيل معنى قوله فمرفوع
انه يرفع على الوجوب مرة كما فى كم رجلا او رجل غلامك وعلى الاولوية اخرى كما فى كم رجلا او كم رجل ضربته
او ضربت غلامه فان الرفع فى مثل ذلك اولى لسلامته عن الحذف وقوله فمرفوع خبر مبتدأ محذوف اى
فهو مرفوع **مبتدأ ان لم يكن** كم الاستفهامية والخبرية **ظرفا** نحو كم رجلا
قام او قائم لصدق حد المبتدأ عليه **وخبر ان كان** كم الاستفهامية والخبرية **ظرفا**

نحو كم يوما سيرتُ وكم يوم سيري يصدق حد الخبر عليه ويعلم كونه ظرفا بالمميز ان كان المميز ظرفا فظرف والا فلا
وقيل في الكلام حذف مضاف اي مبتدأ ان لم يكن مميز كم الاستفهامية والخبرية ظرفا وخبر ان كان مميزها
ظرفا فان قيل هذا الاصل منقوض بنحو كم يوم او كم يوما مدة سيرك فانه يصير خبرا مع كونه ظرفا قيل المراد بالظرف
الظرف المستقر فلا يرد ذلك لانه ظرف ملغى او يقال معناه مبتدأ ان لم يكن ظرفا وليس ما بعده ما يصلح الابتدائية
فلا يرد ذلك لانه وان كان ظرفا لكن ما بعده صالح للابتدائية وفيه نظر لانه على هذا ينتقض بمثل كم رجلا او كم رجلا
غلامك فان ما بعده صالح للابتدائية وليس بمبتدأ بل هو خبر له وكم مبتدأ واجيب بان ما بعده وان صلح الابتدائية
لغة لكن كم متعين للابتدائية اصطلاحا لان المبتدأ اذا تضمن صدر الكلام تعين للابتداء اصطلاحا على ما عرف
في من ابوك عند سيبويه **وكذلك** اي مثل كم في محل الاعراب **اسماء الاستفهام**
والشرط نحو من وما واين ومتى فان كان بعدها فعل غير مشتغل عنها بضميرها او متعلقها كان محلها
النصب نحو من ضربت وما صنعت ومن تضرب اضرب وما تصنع اصنع وان كان قبلها حرف جر او مضاف فمحلها
الجر نحو بمن مررت وغلام من ضربت وبمن تمرر امرر به وغلام من تضرب اضربه وان لم يكن بعدها فعل غير
مشتغل عنه ولا قبلها جار او مضاف فمحل اسماء الاستفهام الرفع على الابتداء ان لم يكن ظرفا نحو من قام
وعلى الخبر ان كان ظرفا نحو متى القتال واين قيامك ومحل اسماء الشرط على الابتداء فقط نحو من يلقني فهو مكرم
وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيها الخبرية اذ لا يقع بعدها الا الفعل وهو لا يصلح
الابتداء وبهذا علم ان التشبيه في اسماء الاستفهام في جميع الوجوه وفي اسماء الشرط في بعض الوجوه **وفي تمييز**
كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري **ثلثة اوجه**
البيت للفرزدق يهجو جريرا اي جاء في تمييز كم الذي احتمل الاستفهام والخبر واحتمل حذف المميز ثلثة اوجه
النصب على ان كم استفهامية والجر على انها خبرية وعلى هذين الوجهين يكون كم مبتدأ ولك ظرف مستقر
صفة لقوله عمة وقد حلبت على عشاري خبره والرفع على ان عمة مبتدأ ولك ظرف مستقر صفة لها فيكون
المبتدأ نكرة مخصصة بالصفة وحذف مميز كم وقد حلبت على عشاري خبرها ومحل هذا الوجه تكون كم استفهامية
او خبرية وقع مصدرا لكان المميز المحذوف حلبة او ظرفا ان كان المميز المحذوف مرة اي كم حلبة او كم مرة عمة
لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري وبهذا ظهر ان تسمية عمة تمييزا ليس باعتبار الوجوه الثلاثة
بل باعتبار نصبها وجرها فقط ثم ان نصبت عمة نصبت خالة وفدعاء وان رفعتها رفعتهما وان جررتها جررتهما لكونهما
تابعين لها لكون خالة عطفا عليها وفدعاء صفة لها ويحتمل ان يكون صفة خالة وان يكون صفة عمة وخالة
بتاويل كل واحدة منهما لكن جرها في صورة النصب لانه غير منصرف ويجوز رفعها على انه خبر المبتداء و
حينئذ يكون قد حلبت صفة او حالا ونصبها على انها حال من ضمير لك والفدعاء المرأة التي اعوجت
رسغها من كثرة الحلب او غيره والعشار بكسر العين جمع العشراء على وزن عماء وهي التي اتى على حملها
عشرة اشهر وكم الخبرية تدل على كثرة عماته وخالاته الحالبة عشاره والاستفهامية تدل على كثرتهما بحيث خرج عن
حد الاحصاء حتى احتاج الى الاستفهام مع ان هذا الاستفهام يتضمن التهكم ورد وهو حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه كقوله تعالى الم نشرح لك

صلة ويتعلق بادعاء وضوح الامر بحيث يقرب الخصم عند الاستفهام عنه وتنكير عمة اما للتحقير او للتكثير او
التعظيم وفي ذكر اللام في لك تخصيص أشنائته ببيان اختصاص مثل هذه العمة والخالة والجدة الدنائية اعنى يا
جرير معترضة متضمنة لاقتضاء سماع ما ذكرها والتصريح بتوجه الشيمة اليه وفي قوله فدعاء ذمها بسوء الخلقة
او صيرورتها كذلك بكثرة حلب عشاري وانما ذكر الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي
وحلب العشار يدل على دوام هذا الفعل مدة طويلة لان العشار تتأذى من الحلب ولا تنقاد الا من الفته واعتادت
حلبه فيدل حلبهما العشار استدامتهما هذا الفعل منهما والفت العشار بهما لان العشر بهما واستعمال على يدل
على حلبهما عشاري مع كراهة ذلك واستنكافه من خدمتهما وهذا كما يقال باع القاضي عليه داره في دينه كأنه
يستنكف ان يحلب امثالهما عشاره **وقد يحذف المميز** اي مميزهما عند قيام قرينة
في مثل كم مالك مثال حذف مميز كم الاستفهامية اي كم درهما مالك **وكم ضربت**
مثال حذف مميز كم الخبرية اي كم مرة ضربت **الظروف** وستعرف وجه بنائها **منها** اي من
الظروف المبنية **ما قطع عن الاضافة** كلمة ما عبارة عن ظرف اي ظرف قطع عن الاضافة
بحذف المضاف اليه وهو مقصود منوي اما اذا حذفته نسيا اعربت المضاف مع التنوين نحو ربّ بعدٍ
كان خيرا من قبلٍ اي ربّ متأخر كان خيرا من متقدم **كقبل وبعد** تقول جئتك من قبلُ بضم اللام و
من بعدُ بضم الدال وكذا فوق وتحت وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول بمعنى قبل وعل بمعنى فوق
تقول اتيته من علُ بضم اللام اي من فوق وكذا تقول ابدأ بهذا اولُ بضم اللام اي اول فعلك اي قبل فعلك واذا حذفت
المضاف اليه نسيا قلت جئته من علٍ بالجر والتنوين وابدأ به اولاً بالنصب والتنوين اي اول فعلك اي قبل فعلك وسميت الظروف المقطوعة
غايات لان غاية الكلام في النطق كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف المضاف اليه صرن غايات في النطق بها
ينتهي الكلام وانما بنيت هذه الظروف لتضمن معنى حرف الاضافة ولشبه الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه
فان قيل الحاجة ثابتة على تقدير ذكر المضاف اليه ايضا كاحتياج الموصول الى الصلة مع وجود ذكرها قيل نعم لكن
الاضافة تمنع البناء واما نحو حيث واذ فبناؤه لكون بناء المضاف اليه داعيا اليه معارضا لذلك المانع
واختير الضم لجبر النقصان حيث تمكن فيه نقصان بحذف المضاف اليه فجبر ذلك النقصان بالضم لكونه اقوى
الحركات **واجري مجراه** اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة في حذف المضاف اليه والبناء
على الضم **لا غير وليس غير وحسب** وان لم يكن ظرفا اي لفظ غير بعد لا وليس ولفظ حسب
لابهام غير بحيث لا يتعرف بالاضافة وكثرة الاستعمال في حسب تقول جاءني زيد لا غير وليس غير وحسب
ومنها اي من الظروف المبنية **حيث** وانما بني حيث للزوم اضافتها الى الجملة وهي تناسب مبني
الاصل **ولا يضاف الا الى الجملة** مستثنى مفرغ اي لا يضاف حيث الى شيء الا الى
جملة اسمية كانت او فعلية لاحتياجها الى جملة تبين معناها كاحتياج الموصول الى ما لا يتم الا به لانها
موضوعة لمكان يقع فيه النسبة تقول اجلس حيث جلس زيد او حيث زيد جالس اي مكان جلوس زيد
وانما قيد بقوله **في الاكثر** استعمالا لانه قد جاء اضافتها الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا

بمعنى كالشهاب ساطعا **ومنها** اى من الظروف المبنية **اذا للمستقبل** اى
للزمان المستقبل الجار والمجرور اما صفة اى اذا الكائن للمستقبل او خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة
اى وهى للمستقبل نحو اذا يقوم زيد او اذا دخلت على الماضى يجعله بمعنى المستقبل نحو اذا قام زيد وقد
استعمل فى الماضى نحو قوله تعالى حتى اذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا وحتى اذا بلغ مغرب الشمس وله
نظائر كثيرة **وفيها** اى وفى اذا **معنى الشرط فلذلك** اى لاستعمال اذا فى الشرط
اختير بعدها الفعل اى بعد اذا فعل ماضى مجهول من الاختيار اى ولذلك قيل باولوية
الفعل بعدها اذ الشرط يقتضى الفعل لكنه لما كان غير وضعى فى الشرط لم يجب الفعل بعدها بل جعل مختارا
ونقل عن المبرد اختصاصها بالجملة الفعلية **وقد يكون** اذا **للمفاجاءة** اى
لوجود الشىء فجاءة اى بغتة اى بكابك المفاجاءة والفجاء مصدر مهموز اللام من باب المفاعلة +
معناه كسى را ناگاه گرفتن والفجاء بالضم ناگاه رسيدن من باب فتح وسمع **فيلزم المبتدا**
بعدها اى بعد اذا المفاجاة فى الاستعمال غالبا نحو خرجت فاذا زيد بالباب **ومنها**
اى من الظروف المبنية **اذ للماضى** الجار والمجرور اما صفة اذ او خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة
اى اذ الكائنة للماضى او هى كائنة للماضى اى للزمان الماضى نحو جئت اذ قام زيد واذا دخلت على
المستقبل تجعله بمعنى الماضى نحو جئت اذ يقوم زيد اى قام **وتقع بعدها** اى بعد اذ **الجملتان**
اى الجملة الفعلية والاسمية نحو اذ قام زيد واذ زيد قائم لان اذ للزمان الماضى وللماضى مستقر ثابت و
المستقر الثابت من صفات الاسم فتناسب الاسمية لثباتها والفعلية لكونها بمعنى الماضى فصحت
اضافتها اليهما **ومنها** اى من الظروف المبنية **اين وانى للمكان** صفة او خبر مبتدا
اى الكائنتان للمكان او هما كائنتان للمكان **استفهاما وشرطا** انتصاب استفهاما
اما على انه تميز اى من حيث الاستفهام اى الاستفهام عن المكان او حال اى حال كون المكان ذا
استفهام او ظرف اى وقت استفهام وانما بنيا لتضمن حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن
اكن وانى يكون لى ولد وانى تذهب اذهب ويجىء انى بمعنى كيف كقوله تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم ولا يجىء
بمعنى كيف الا بعد الامر نقل كذا فى الرضى واذا جوزى بهما كانت بمعنى اين لا غير **ومتى للزمان**
فيهما اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج وانما بنى لتضمنه حرف الشرط و
الاستفهام **وايان للزمان** الجار والمجرور صفتان اى ايان الكائنة
للزمان او خبر مبتدا محذوف اى هو للزمان **استفهاما** عن الزمان المستقبل بخلاف متى فانه اعم ولم يات
ايان بمعنى الشرط عند المتقدمين وهو غير مسموع عن العرب وانتصاب استفهاما على انه تميز اى ايان للزمان من حيث الاستفهام اى للاستفهام
عن الزمان او ظرف اى وقت استفهام او حال اى حال كون الزمان ذا استفهام ويختص بالامور العظام كقوله
تعالى يسئلونك عن الساعة ايان مرسيها وايان يوم الدين وايان يوم القيامة وانما بنى لتضمنه حرف
الاستفهام ثم قيل اصله اى آن فخففت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقى ايان فادغم بعد القلب وقيل

اصلا اى ان خففت بحذف الهمزة التى قبل الالف مع نقل الالف وفيه نظر لان جبر مستعمل بلا كسرة وموضع مرادل
او لم مع اللام وذلك ليس للتعريف ولهذا بنى لتضمنه حرف التعريف واجيب بان عدم استعماله مع اللام لا يمنع تقدير
الاصل كذلك وقيل نزيد فى اين فتشديد والف فوزنه فعال وفيه نظر لان اين للمكان وايان للزمان فكيف يكون ذلك
اصل هذا واجيب بانه يحتمل التغير وحتى بين التغير لفظا فان كثيرا من الاسماء والحروف يتغير معانيها بعد تغير
الفاظها **وكيف للحال استفهاما** وقت استفهام
او من حيث الاستفهام او حال كون الحال ذات استفهام وانما عد كيف فى الظروف بناء على مذهب الاخفش
واما عند سيبويه فهى اسم غير ظرف بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدلت منها
الظرف نحو متى جئت اليوم ام يوم السبت والاخفش يقول معناه كيف انت اى فى حال الصحة او فى حال السقم
بابدال الظرف او يقال انما عدة فى الظروف لانه بمعنى على اى حال فاذا قلت كيف زيد معناه على اى حال هو
من السقم او الصحة وغيرهما والحال الظرف متقاربان وانما بنى لتضمن حرف الاستفهام **ومذ ومنذ**
اى منها مذ ومنذ وانما قدم مذ مع كونه فرعا لمنذ لان مذ مقصور منه لكونه اخف من منذ وانما بنيا لتضمن معنى
الاضافة لان معنى مذ يوم الجمعة اول المدة ومعنى مذ يومان جميع المدة او للتشبيه بالغايات فى القطع عن
الاضافة المنوية الا انهما لم يجيئا الا مبنيين لانهما ابدا مقطوعتان عن الاضافة المنوية بخلاف الغايات والمحمل
على مذ ومنذ حرفين **بمعنى اول المدة** اما صفة مذ ومنذ الكائنتان بمعنى اول المدة او خبر مبتدا محذوف اى وهما كائنتان بمعنى
اول المدة يعنى انهما بمعنيين احدهما بمعنى اول المدة **فيليهما المفرد المعرفة** اى يقترن بهما
او يتصل بهما او يقع بعدهما المفرد المعرفة الواقعة احترازا عنهما لا المثنى ولا المجموع ولا النكرة نحو ما رايته مذ يوم
الجمعة بالرفع اى اول مدة عدم رويتى يوم الجمعة واما المفرد فلان اول المدة امر واحد لا يكون شيئين او
اشياء واما المعرفة فلان الغرض المجهول لابدائه كل شىء معلوم ان كل واحد يعلم انتفاء رويتى كان فى وقت ما لا محالة فلا فائدة فى ذكره
فلا بد من التعيين والمعرفة هو الاصل فى التعيين فلا يجوز العدول عنه الى النكرة المخصصة وقيل المثنى نحو ما رايته
مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما وكذا النكرة المتخصصة نحو ما رايته مذ يوم لقيتنى لحصول التعيين وهو المقصود
وثانيهما بمعنى الجميع اى جميع المدة **فيليهما** الزمان **المقصود بالعدد** معرفة
كانت او نكرة اى يقع بعدهما الزمان الذى قصد هو مع عدده اى المدة التى قصدت هى مع عددها فالباء بمعنى
مع حتى لو كان مقصوده ان جميع المدة التى انتفت فيها الروية يومان قيل ما رايته مذ يومان اى جميع مدة عدم رويتى
يومان وذلك لانا قصدنا بيان جميع المدة لابد من ذكر المدة مع بيان عددها حتى يفيد فلو قيل ان المقصود بيان جميع المدة وذا لا يستلزم
المخاطب ما رايته مذ يوما هذا او شهرنا هذا واجيب بان المراد عدة الافراد او عدة الاجزاء او الجميع يستلزم ذلك فلا يرد ما ذكر وقد يقع المصدر
او الفعل او ان المتعلقة بعدهما نحو ما فرحت مذ ذهابك وما فرحت مذ ذهبت وما فرحت مذ انك ذاهب فيقدر زمان مضاف نحو
فكان التقدير فى ما فرحت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك بمعنى اول مدة عدم الفرح زمان ذهابك وفى ما فرحت مذ ذهبت
مذ زمان ذهبت باضافة الزمان الى الجملة نحو يوم ينفع فى الصور وفى ما فرحت مذ انك ذاهب
مذ زمان انك ذاهب بمعنى زمان ذهابك فان قيل لم لم يذكر المخففة نحو ما فرحت مذ ان ذهبت

قيل لعله ادرجها في ذكر ان بارادة ان مخففة او مشددة معا او ادرجها في ذكر الفعل بارادة الفعل المجرد او مع
المصدرية **وهو** اي كل واحد من مذ ومنذ **مبتدأ خبره ما بعده** وصحة وقوعهما مبتدأ
لنا وليهما بالمعرفة اي بالاضافة لكونهما بمعنى اول المدة او جميعها **خلافا للزجاج** فان بعد
ما بعدهما مبتدأ وهما خبران مقدمان اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع المدة لانهما نكرتان وما بعدهما
معرفة او نكرة مختصة بتقدير الحكم والجواب ما ذكرنا من تاويله بالمعرفة وانتصاب خلافا على انه مصدر اي
يخالف هذا القول خلافا للزجاج والجملة معترضة لبيان المخالف **ومنها** اي من الظروف المبنية **لدى**
ولَدُن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وفيها لغات غيرها وقد اشار اليها بقوله **وقد**
جاء لَدْن بفتح اللام وسكون النون **ولَدِن** بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون **و**
لُدْن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون **ولَدْنِ** بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون **ولَدْ**
بفتح اللام وسكون الدال **ولُدْ** بضم اللام وسكون الدال **ولَدُ** بفتح اللام واصل اللغات **لَدُن** بفتح
اللام وضم الدال وسكون النون كما ان عضدا بفتح العين وضم الضاد اصل لغاته فاسكن العين بلا نقل ضمته
الى الفاء فالتقى ساكنان فحركت الدال فتحا وكسرا او حركت النون كسرا او حذفت النون او سكن العين بنقل
ضمته الى الفاء فحركت النون كسرا او حذفت النون من اصل اللغات بلا اسكان فافهم وفي بعض النسخ وقع
هذه اللغات بترتيب آخر وهو هكذا لَدُ بفتح اللام وضم الدال ولَدْ بفتح اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام
وسكون الدال ولَدَن بفتح اللام والدال وسكون النون ولَدِن بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولُدْنِ
بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدْنِ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ثم غير بحذف النون من
اصل اللغات بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او بنقل او بتحريك العين فتحا وكسرا للساكنين بعد
اسكانها بغير نقل او كسرا بعد اسكانها بنقل او بتحريك النون كسرا بعد اسكان العين بلا نقل فتامل ثم
اعلم ان لدى بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لبنائه الا ان يقال بني لدن واخواته سوى لدى لشبهها بالحرف وهي
من في لزومها معنى ابتداء الغاية لانه بمعنى من عند ولذا يلزمها من لفظا او تقديرا وحمل لدى بمعنى عند
بغير معنى الابتداء عليه طرد الباب وقيل بني لدن وسائر اللغات سوى لدى لتضمن معنى من وهو الابتداء
لانها بمعنى من عند وحمل لدى التي بمعنى عند عليها طرد الباب وفيه نظر لانه يوجب ان لا يبقى عندها
من في نحو من لدن لعدم التضمن حينئذ وقيل بني لدى للحمل على لد الموضوعة وضع الحرف وكذا سائر لغاته و
فيه نظر لان وضع بعض اللغات وضع الحرف مبني على بنائه وعدم التصرف فيه فلو بني بناؤه على وضعه وضع
الحرف لزم الدور واجيب بانا سلمنا ان بناءه مبني على وضعه وضع الحرف ولكن لا نسلم ان وضعه وضع الحرف
مبني على بنائه وعدم التصرف فيه بل مبني على شبهه بمن في لزوم معنى ابتداء الغاية او على تضمن معنى من وهو
الابتداء على ما مر فلا يلزم الدور والفرق بين لدى وعند ان عند يستعمل للحضور حقيقة او حكما فتقول
عندي مال سواء كان المال حاضرا قريبا عندك او بعيدا عندك لكن في حرزك وحفظك فكانه حاضر قريب منك بخلاف
لدى فانه يستعمل للحضرة الحقيقية فلا تقول لدي مال الا ان يكون حاضرا قريبا عندك **ومنها** اي من الظروف

المبنية **قط** بفتح القاف وضم الطاء المشددة وفيها لغات وهي قُطّ بضم القاف والطاء المشددة المضمومة
وقُطّ بضم القاف وكسر الطاء المشددة وقُطّ بضم القاف وفتح الطاء المشددة وقَطُ بفتح القاف وضم الطاء
المخففة وقُطُ بضم القاف والطاء المخففة المضمومة **وهي للماضي المنفي عموما**
بمعنى ما رأيته قط اي ما رأيته في جميع الازمنة الماضية والمراد بالمنفي اعم من ان يكون لفظا او معنى كقول
الشاعر جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط وقد يستعمل في الاثبات نحو كنت اراه قط اي دائما ثم الماضي
ان كان صفة الزمان اي الزمان الماضي فاسناد المنفي اليه مجاز عقلي من باب الاسناد الى الظرف اي الزمان
الماضي الذي نفي شيء فيه اي نفي وقوع شيء فيه وان كان صفة العامل اي للعامل الماضي اي عامله ماضي
منفي نحو ما رأيته قط فاسناد المنفي اليه ظاهر وكذا الكلام في قوله **وعوض للمستقبل المنفي** اي للزمان
المستقبل المنفي وقوع شيء فيه او للامر المستقبل المنفي اي عامله يكون امرا مستقبلا منفيا عموما نحو لا اراه
عوض اي لا اراه في جميع الازمنة المستقبلة وبني عوض لتضمن معنى حرف الاضافة ولشبه الحرف في
الاحتياج الى المضاف اليه مثل قبل وبعد والمعنى عوض العائضين بدليل استعماله كذلك واعرابه حينئذ
مثل قبل وبعد لذلك بني على الضم كقبل وبعد والمعاصر الباقي على وجه الارض اي وقت بقاء الباقين وبناء
قط لتضمن معنى لام الاستغراق واختيار الضم للحمل على عوض ولو قال ومنها قط وعوض للماضي
والمستقبل المنفي على وجه اللف والنشر لكان احسن لتضمنه احد الوجوه المحسنة وسلامته عن تكرير
لفظ المنفي لكنه لما كان مما يحتمل الجمع بين الماضي والمستقبل في كليهما عدل عنه الى التكرار **والظروف المضافة
الى الجملة واذ يجوز بناؤها** اي يجوز بناء تلك الظروف على الفتح نحو يوم ينفخ في الصور ويوم ينفع الصادقين
صدقهم ويومئذ وحينئذ اذ المعنى يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا وانما جاز بناؤها لان الجملة مبنية
من حيث هي هي حتى ذهب البعض الى انها من مبنيات الاصل وذلك لان المراد بمبني الاصل ما لا يحتاج الى
الاعراب من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليها والجملة كذلك فانها بنفسها لا يحتاج الى +
الاعراب لانها لا يقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها بذاتها لكن لما كان اكتساؤها الاعراب لقيامها مقام
المفرد اخرج عن كونها مبنية الاصل لان ما هو مبني الاصل كالحرف والماضي والامر بغير اللام لا يكون لها الاعراب
لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا ونحو مررت برجل ضرب مجرور المحل فيه الجملة لا مجرد الماضي فخرجت الجملة عن كونها مبنية
الاصل ولم يخرج عن شبهها بمبني الاصل لانها اشتبه مبني الاصل في عدم وقوعها فاعلة ومفعولة ومضافا
اليها بل هي مبنية قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقتضى مناسبتها بالاضافة اليها ولو بواسطة كما في
اذ المضاف الى الجملة جواز البناء واختيار الفتح للخفة اعلم ان جواز البناء في الظروف انما يكون في المضافة
الى الجملة جوازا كيوم وليلة وحين ووقت وزمان اما الظروف المضافة اليها وجوبا مثل اذ واذا وحيث ولما
كان بناؤها واجبا على ما عرف **وكذلك** اي مثل الظروف المذكورة في جواز البناء على الفتح **مثل وغير مع ما** اي مقرونا
مع ما **وان وان** يعني اذا اضيف مثل وغير الى ما والى ان المخففة او الى ان المثقلة يجوز بناؤها على الفتح مثل
الظروف المذكورة كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وكقول الشاعر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في

غصون ذات اوقال جمع وقل هو شجر المقل وهو شجر معروف وفي الكلام قلب اي في اوقال ذات
غصون وانما قلب لضرورة الشعر والحمامة عند العرب ذات طوق كالفاختة والقمري ونحوهما و
كقولك لم يمنعني من الجلوس غير انك قائم بني مثلي في المثال الاول لاضافته الى ما انك وغير في المثال
الثاني لاضافته الى لا نطقت وفي المثال الثالث لاضافته الى انك قائم وانما بنيا لاضافتهما
الى الجملة صورة وشبههما بالظرف للابهام والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام وانما ذكر
بناءهما في بحث بناء الظروف وان لم يكونا من الظروف ضمنا لكونهما متشابهتين بالظروف ثم



لما قسم الاسم اولا الى المعرب والمبني وبين احكام قسميه شرع في تقسيم الآخر للاسم باعتبار
وضعه لمعين اوغير معين فقال **المعرفة ما وضع لشئ بعينه** الجار والمجرور صفة
لشئ ملتبس بعينه اي لشئ معين فيندفع خروج النكرة فانها لم توضع لشئ معين والمراد بشئ معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد
والرجل لمعهود خارجي وانا وانت وهو او جنسا معينا كاسامة فانه علم لجنس الاسد كالاسد
محلى بلام الجنس او جماعة معينة من كل افراد جنس او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق والجمع
المعهود فان قيل يخرج من هذا الحد المضمرات والمبهمات لانها ما وضعا لشئ معين لانها
كليات الوضع لان انا مثلا موضوع لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب وهذا موضوع للاشارة
الى كل شئ قيل معناه ما وضع للوقوع على شئ معين في التركيب اي في الاستعمال فتدخل المضمرات و
المبهمات لانها وان كانت كليات الوضع لكنها جزئيات الاستعمال فان انا في التركيب لا يستعمل
الا للمتكلم معين وانت لا يستعمل الا لمخاطب معين وهذا لا يستعمل الا لمشار اليه معين او يقال
معناه ما وضع لشئ معين بوضع جزئي كالاعلام والمضمرات والمبهمات او بوضع كلي وقاعدة
كالمعرف باللام والاضافة والنداء ولا يرد نحو وجهك وراسك فانه نكرة مع انه يقع على شئ +
معين لعدم تعدد وجه المخاطب وراسه لان وضع امثاله لغير معين وان وقع على معين بعارض
توحد وجه المخاطب وراسه وكذا لا يرد نحو ادخل السوق معرفا باللام العهد الذهني فانه معرفة مع انه
يقع على فرد غير معين حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ولهذا توصف بالجملة نحو ولقد
امر على اللئيم يسبني لما مر ان المراد بشئ معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل لمعهود
خارجي او حقيقة معينة مثل اسامة والاسد اذا كان محلى بلام الحقيقة ولا شك ان المعرف
بلام العهد الذهني وضع للوقوع على حقيقة معينة مثل اسامة وان كان الفرد غير معين اذ لا عهد
بينك وبين مخاطبك في الذهن او يقال انه في حكم النكرة لوقوعه على فرد غير معين ولهذا يوصف
بالجملة فليكن خارجا من الحد وفيه نظر لانه لو كان في حكم النكرة لما جرى عليه احكام المعرفة من وقوعه
مبتداء وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وذلك لان المعرف بلام العهد الذهني
موضوع لشئ معين فان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس اي للماهية المعينة ووقوعه على فرد غير معين
بعارض لحوق القرينة كالدخول مثلا فان الدخول في ماهية السوق من حيث هي من غير تحقق في ضمن فرد ما ذكر في

المرضی وغیره ان الفرق بین النکرة وبینه ان النکرة اسم لبعض من جملة الحقیقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف باللام العهدیة نحو ادخل السوق فان المراد نفس الحقیقة والبعضیة مستفادة من القرینة کالدخول مثلا **وهی** ای المعرفة او المعارف ستة بالاستقراء **المضمرات** نحو انا وانت **و الاعلام** نحو زید وعمرو **والمبهمات** ای الموصولات واسماء الاشارة نحو الذی وهذا وانما سمیا مبهمین لان اسم الاشارة من غیر اشارة حسیة الی مشار الیه مبهم عند المخاطب عند النطق به لان بحضرة المتکلم اشیاء یحتمل ان یکون مشارا الیها وکذا الموصول من غیر الصلة مبهم عند المخاطب ولم یقولوا المضمر الغائب مبهم لان ما یعود الیه مقدم فلا یکون مبهما عند المخاطب عند النطق به وکذا ذو اللام العهدیة کذا فی الرضی **وما عرف باللام** العهدیة او الجنسیة والاستغراقیة نحو الرجل والغلام وفی ذکر اللام فقط اختیار مذهب سیبویه وعلی مذهب الخلیل حرف التعریف اللام مع الالف وانما قال ما عرف باللام ولم یقل ما دخله اللام لیخرج ما دخل اللام الزائدة لتحسین النظم **او بالنداء** نحو یا رجل لقصد التعیین بخلاف یا رجلا لغیر معین فانه نکرة وفی ذکر المعرف بالنداء نظرا یرجع الی المعرف باللام اذ اصل یا رجل یا ایها الرجل ولهذا لم یذکره المتقدمون وانما لم یذکر المعرف بالمیم مثل قوله علیه السلام لیس من امبر امصیام فی امسفر لان المیم بدل من اللام فلا یعد ما دخله هی قسما آخر من المعارف **والمضاف الی احدها** ای احد الاربعة المذکورة معنی مفعول مطلق بحذف مضاف ای اضافة معنی ای اضافة مفیدة معنی او مفعول له بحذف مضاف ای افادة معنی ای الذی اضیف الی احدها لاجل افادة معنی او مفعول فیه لقوله والمضاف بحذف مضافین ای وقت افادة معنی وفیه احتراز عن المضاف الی احد المعارف الاربع المذکورة اضافة لفظیة فانها لا تفید تعریفا ثم الشیخ ذکر هذه المعارف علی حسب ترتیبها فی مراتب التعریف عند سیبویه وجمهور النحاة واشار بالترتیب فی الذکر الی الترتیب فی المرتبة **العلم ما وضع لشیء بعینه** صفة شیء ای شیء ملتبس بعینه لا ای لشیء معین وانما خص العلم بذکر التعریف من بین سائر المعارف لان المضمرات والمبهمات والمضاف بین تعریفها فیما قبل والمعرف باللام مستغنی عن التعریف فلا جرم خص العلم بذکر التعریف وکلمة ما موصولة او موصوفة عبارة عن اسم او لفظ والمراد لشیء بعینه اعم من ان یکون فردا کزید او جنسا کاسامة وکذا اعم من ان یکون عینا کزید او معنی کفجار وخباث انسانا کان او غیر انسان و ذلک مما یتخذ ویولف کاعوج علم فرس لبنی هلال او لا کاسامة علم الجنس غیر متناول غیره انتصاب غیر علی الحال وانتصاب غیره علی انه مفعول به لقوله متناول فان قیل یدخل فی هذا الحد المضمرات والمبهمات لانها وضعت لشیء معین غیر متناول غیره فی ترکیب واحد قیل معناه غیر متناول غیره فی شیء من التراکیب فیخرج المضمرات و المبهمات والمعرفات باللام والمضافات لانها تتناول افرادا آخر فی ترکیب آخر ولا یرد علیه علم الجنس مثل اسامة حیث یقع علی افراد غیر معینة لانها وضعت لان یقع علی حقیقة معینة غیر متناول غیرها وان کان صدقت علیه من الافراد غیر معین فیعلم لانه علم لحقیقة لا یتخذ بالجنس ... علی جنس لانه وضع لان یقع علی حقیقة معینة مثل اسامة فانما هو الوضع واحد ... المشترک ... علم لشیء معین ... وضع لشیء معین ویتناول غیره ایضا لکنه یتناول غیره با وضاع کثیرة



لا بوضع واحد فيصدق عليه انه غير متناول غيره بوضع واحد ثم العلم ما وضع لشئ واحد غير متناول غيره بوضع واحد سواء كان منقولا كالفضل او مرتجلا كعمران مفردا نحو زيد او مركبا نحو عبد الله وبرق نحره اسما نحو زيد او لقبا نحو الصديق او كنية نحو ابو بكر وهو نحو عالجين كزيد او معنى حذاثا كسبحان الله علم التسبيح او وقتا كغدوة او لفظا يوزن به نحو فعلان الذي مؤنثه فعلى او مرادا محض لفظ كسعيد كرز او محض عدد كستة ضعف ثلثة وانما قال غير متناول غيره ولم يقل غير متناول ما اشبه كما قال الزمخشري لئلا يخرج لفظ الله لانه لا يشبهه شئ حتى يحكم انه لا يتناول ما اشبه وللزمخشري ان يقول في جوابه ان السلب لا يشترط فيه وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس بموجود فلا يشترط لنفي تناول ما اشبه وجود ما اشبه وايجابه يوجب ثبوت الشبه وذلك باطل وللزمخشري ان يدفع ذلك بان الموصول مع الصلة تصور لا تصديق ونفي ثبوت الشئ لا يوجب ثبوته في الواقع فيمكن تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبة ونفي تناول ما اشبه اما بنفي التناول مع وجود ما اشبه او بنفي التناول مع عدم ما اشبه وعدم ما اشبه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف واعرفها اي اعرف المعارف اي اكملها تعريفا المضمر المتكلم نحو انا ثم المخاطب نحو انت لاستحالة الاشتباه في المضمر المتكلم وقلته في المضمر المخاطب اذ الخطاب في الغالب لمعين اما الخطاب لغير معين فقليل كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون الآية ثم المضمر الغائب ثم العلم ثم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام او بالنداء والمضاف الى احدها يعني بحسب المضاف اليه وهو مذهب سيبويه وعليه جمهور النحاة وفيه اختلافات كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر وفائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط

النكرة ما وضع لشئ لا بعينه

اي لشئ غير معين من غير ان ينظر فيه الوضع للمعين بوضع جزئي نحو رجل وفرس وبه احتراز عن المعرفة فلا يرد وجهك وراسك فانه نكرة مع انه يقع على شئ معين لان ذلك موضوع لشئ لا بعينه وان وقع على معين باعتبار عارض فقط التوحد وجه المخاطب وراسه ولا يرد نحو ادخل السوق فانه معرفة وقد وقع على فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام للحقيقة المعينة ووقوعه على فرد غير معين بعارض كالدخول مثلا فان الدخول في حقيقة السوق من حيث هي ممتنع ولا يرد نحو اسامة حيث يقع على فرد غير معين وليس بنكرة لانه لم يوضع لفرد غير معين بل لماهية معينة وانما يقع على الفرد لان الحقيقة لا وجود لها الا في ضمن الفرد وقد سبق هذا كله ثم لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه لمعين وغير معين شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار دلالته على الكمية وعدمه فقال

اسماء العدد

فالاسماء على نوعين اسم عدد وغيره واقتصر على ذكر اسماء العدد واشار الى ان كل ما سواه من القسم الآخر طلبا للاختصار او يقال لما ذكر النكرة اعقبها بذكر اسماء العدد التي يلازم اكثرها التنكير ولو اخرها عن المذكر والمؤنث لكان اولى لتعلقها بمبحث التذكير والتانيث ايضا

ما وضع لكمية آحاد الاشياء

والآحاد جمع الاحد وهو الفرد اي اسماء العدد اسماء وضعت ليدل على مقدار افراد الاشياء اي على مقدار المعدود واحترز بقيد الوضع عن

ولمعترض ان يرد ذلك بان نفي التناول دائما كان سلبا لكن الصلة ... فتدبر

رجل لانه وان فهم منه الكمية لكنه يفهم باعتبار سياق الاثبات لان النكرة فى سياق الاثبات يحصل لكن
لا بالوضع وكذا اخرج رجلان لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يتاتى فى رجل ايضا
وبهذا اندفع ما قال صاحب الرضى انه يدخل فى هذا الحد رجلا ورجلان لانهما وضعا لكمية الشئ وان كان وضعهما
مع ذلك الماهية ذلك الشئ ايضا الى هذا عبارته لا يقال انهما يخرجان بقوله احاد الاشياء لانا نقول
انهما لو خرجا بهذا القيد لخرج واحد واثنان به ايضا وهما لم يخرجا به على مبنيين ههنا فلم يخرجا به فلابد مما ذكرنا
فافهم وخرج بقيد الكمية الجمع لان كمية الشئ عدده المعين فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين فيخرج الجمع
لانه وضع لعدد غير معين وفيه نظر لان الكمية هى الصفة المنسوبة الى كم اى الصفة التى يستفهم عنها بكم وهى
العدد الخاص فلا يلزم منه التعين وانما يلزم التعين فى الجواب فافهم بل خرج بهذا القيد ما لم يوضع للكمية وخرج
بقيد احاد الاشياء ما وضع لكمية المسافة دون الاحاد كالفرسخ والميل وكذا اخرج به الخط والسطح والجسم
التعليمى لانها لم يوضع لبيان كمية احاد الاشياء والخط فى اصطلاح اهل الهندسة ما له طول فقط والسطح ما له
طول وعرض والجسم التعليمى ما له طول وعرض وعمق وقيل يخرج بهذا القيد الذراع وفيه نظر لان الذراع وضع لما وضع لكمية ما
يذرع به وهى الخشبة المقدرة ولم يوضع لكمية ما يذرع به فيخرج بقوله ما وضع لكمية ولا يحتاج خروجه الى قوله
احاد الاشياء والجيب بانه وان لم يوضع لكمية ما يذرع به لكن لا يخفى انه وضع لكمية الخشبة المقدرة لانه
وضع لخشبة متصفة بكمية معينة فلا يخرج بقوله ما وضع لكمية فيحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء فان قيل
يخرج بقوله احاد الاشياء لفظ الواحد والاثنين ولا خلاف عند النحاة فى انهما من اسماء العدد لصحتهما وقوعهما
جوابا لمن قال كم عندك من كذا ولهذا عدهما من اصول الاعداد حيث قال اصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة و
مائة والف قيل انما يرد لان على الاحاد بالرفعات وان لم يدل لا عليه دفعة واحدة وقيل ان قوله احاد الاشياء فى
مقابلة اسماء العدد والجمع اذا قوبل بالجمع يقتضى انقسام الاحاد الى الاحاد فيكون المعنى كل اسم من اسماء
العدد وضع لكمية شئ من المعدودات فلا يخرجان من الحد وقيل معناه وضع لبيان مقدار المعدودات
فيندرج فيه الواحد والاثنان لان كمية الاشياء يعلم بهما كذا فى الشامل وقال بعض الشارحين لو قال ما وضع
لكمية لكان اولى لئلا يخرج الواحد والاثنان فانهما من اسماء العدد عند النحاة ولا بد لان على كمية احاد الاشياء
فقوله احاد الاشياء مانع لا ما فربه وفيه نظر لانه حينئذ يدخل فى الحد ما وضع لكمية المسافة كالفرسخ والميل وكذا
يدخل الذراع على ما بينا فلابد من هذا القيد فان قيل يخرج من هذا القيد نحو ثلث جماعات وثلثة جموع فانه يدل
على الجماعات دون الاحاد قيل لا نسلم ذلك بل يدل على احاد الجماعات والجموع فلا يرد نقضا **واصولها**
اى اصول اسماء العدد **اثنتا عشرة كلمة** فقوله اصولها مبتداء وقوله اثنتا عشرة كلمة خبره و
الجملة مستانفة كانه لما ذكر تعريف اسماء العدد حرك السامع ان يسال عنه فقال اصولها اثنتا عشرة كلمة
واحد الى عشرة ومائة والف يعنى ان الفاظ العدد التى يرجع جميع اسماء العدد
اليها اثنتا عشرة كلمة وما عدا تلك الالفاظ متفرع منها بتثنية كمائتان والفان او بجمع كعشرين واخواته
الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلثة وعشرين وكاحد ومائة وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف او باضافة كثلث

نحو ثلثمائة وثلثة الاف كذا في الرضي وارتفاع قوله واحد على انه خبر مبتدأ محذوف اي احدها واحد او على انه بدل بعض من اثنا عشرة وفيه نظر لان الضمير لازم في بدل البعض وليس هنا ضمير واجيب بان المراد باللزوم فيه الغلبة واللزوم الاستعمالي فلا ضير في تركه في بعض الاستعمالات على انه يمكن ان يكون الضمير محذوفا لحصول العلم به كما في قولهم البر الكر بستين والتقدير واحد منها فان قيل كلمة الى في قوله الى عشرة ليست اسقاطية لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما فيكون امتدادية قيل م ان لا يدخل العشرة في حكم ما قبلها عملا بالغاية قيل معناه واحد وغيره فيكون اسقاطية فيدخل ما بعدها في ما قبلها قوله وما ثم عطف على قوله واحد لا على قوله عشرة **وتقول** على صيغة المخاطب دون الغائب والغائبة اي تقول انت في الاعداد مركبة ومفردة ومعطوفة **واحد اثنان** للمذكر **واحدة اثنتان او ثنتان** للمؤنث وهذا جار على الاصل والقياس بتذكير المذكر وتانيث المؤنث في هذه الاعداد وما بعدها موقوفة لانها مذكورة على طريق التعداد **وثلثة الى عشرة** للمذكر **ثلث الى عشر** للمؤنث وهو غير جار على الاصل والقياس بالتاء في المؤنث وانما الحق في المذكر لتاويله بالجماعة لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فبالحري ان ياول بالجماعة ليطابق اللفظ مدلوله وتركها في المؤنث للفرق بينه وبين المذكر ولم يعكس لان المذكر سابق فاحتيج الى تانيثه اولا وكلمة الى في كلا الموضعين اسقاطية معناه ثلثة وما زاد عليها الى عشرة وثلث وما زاد عليه الى عشر ادخلا امتدادية ولا اسقاطية اي قولا منتهيا الى عشرة وقولنا قولا مفعول مطلق لقوله تقول ثم لما فرغ عن بيان العدد المفرد شرع في بيان العدد المركب فقال **احد عشر اثنا عشر** للمذكر **احدى عشرة اثنتا عشرة او ثنتا عشرة** للمؤنث وهذا جار على الاصل والقياس بتذكير الجزئين في المذكر وتانيثهما في المؤنث **ثلثة عشر** وما زاد عليها **الى تسعة عشر** للمذكر **ثلث عشرة** وما زاد عليها **الى تسع عشرة** للمؤنث يعني باسقاط التاء من العشرة واثباتها في النيف في المذكر وعكس ذلك في المؤنث اي بتانيث الجزء الاول وتذكير الثاني في المذكر وتذكير الجزء الاول وتانيث الثاني في المؤنث لرجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون النيف تقليلا بخلاف الاصل في النيف بالتشديد والتخفيف هو الزيادة وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني **وتميم تكسر الشين** اي شين العشرة المركبة مع غيرها **في المؤنث** فقوله وتميم مبتدأ وقوله تكسر الشين خبره والجملة معترضة لبيان الخلاف في المؤنث ظرف تكسر وانما تكسر تحرزا عن توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة في احدى عشرة وثنتا عشرة وخمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة احدها فتحة الحرف الاخر من الجزء الاول والباقي فتحات العشرة لان اللفظين بالتركيب والامتزاج صار بمنزلة لفظ واحد والحاقة تسكينها تحرزا عن اربع متحركات متحققة في التركيب وما ذهب اليه تميم ضعيف لانه عدل عن الخفيف الذي هو الاخف الى الكسر الذي هو الاثقل وهذا الخلاف في المؤنث واما في المذكر فالشين مفتوحة بلا خلاف **وعشرون واخواتها** اي اخوات عشرون اي نظائرها واشباهها **فيهما** اي في المذكر والمؤنث ومنها وذلك على سبيل تغليب المذكر على المؤنث كذا في المفصل فقوله وعشرون من مقولات تقول على وجه التعداد والواو على الحكاية واخواتها منصوب بكسر التاء على نحو ابيت

هذان عطف على قوله عشرون وفيهما ظرف تقول وان رفع اخواتها فهو مبتداء محذوف الخبر اى واخواتها مثلها والجملة معترضة وان جعل عشرون مبتداء واخواتها عطفا عليه وفيهما خبر ينقطع سلسلة التعداد فيشكل قوله

احد عشرون حيث لا خبر هنا فلا بد من جعل هذه الاعداد مقول تقول والرفع فى عشرون على الحكاية يعنى اذا زاد على عشرين تقول بالعطف فى المذكر احد وعشرون **و** فى المؤنث **احدى عشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ما تقدم** ذكره اى بعطف عشرون واخواتها على النيف حال كون النيف متلبسا بلفظ ما تقدم ذكره من ثلثة مع التاء فى المذكر وثلث بدون التاء فى المؤنث +

فتقول ثلثة وعشرون الى تسعة وعشرين رجلا وثلث وعشرون الى تسع وعشرين امراءة وكذا فى سائر العقود تقول ثلثة وتسعين **الى تسعة وتسعين** رجلا وثلث وتسعون الى تسع وتسعين امراءة فقوله ثم بالعطف عطف على قوله تقول اى تقول كذا ثم تقول بعطف عشرون واخواتها على النيف حال كون ذلك النيف متلبسا بلفظ ما تقدم ذكره او صفة للعطف اى العطف المتلبس بما تقدم فان قيل المتلبس بلفظ ما تقدم هو المعطوف عليه اعنى النيف دون العطف فكيف يكون صفة العطف قيل ان التلبس فى المعطوف عليه بشئ يوجب التلبس فى العطف بذلك الشئ **ماية والف مائتان والفان فيهما** اى فى المذكر والمؤنث وضعا فقوله ماية الى آخره من مقولات تقول على وجه التعداد وفيهما ظرف تقول اى تقول كذا وكذا فيهما **ثم تقول بالعطف على ما تقدم** اي ثم تقول قولا + متلبسا بعطف النيف على المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما او بالعكس اى بعطف المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما على النيف واقعا على وجه تقدم من التذكير فى المؤنث والتانيث فى المذكر والافراد والاضافة والتركيب والعطف كما عرفت فتقول فى الافراد مائة وواحد او واحدة واثنان او اثنتان وفى الاضافة ماية وثلثة رجال وثلث نسوة وفى التركيب مائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امراءة ومايتان وثلثة عشر رجلا او ثلث عشرة امراءة وفى العطف ماية واحد وعشرون رجلا ومائة واحدى وعشرون امراءة ومائة واثنان وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراءة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراءة ثم تقول + مايتان وكذا او ثلثماية وكذا الى تسع ماية وكذا والف وكذا الفان وكذا او ثلثة الاف وكذا الى عشرة الاف وكذا واحد عشر الف وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا وماية الف وكذا على ما ذكرنا من الالفاظ وعلى هذا فقس وقد يجوز ان يعكس العطف فى الكل فتقول واحد ومائة واحدة ومائة واثنان ومائة واثنتان الى آخر ما ذكرنا **وفى ثمانى عشرة فتح الياء** مبتداء متقدم الخبر اى فتح الياء كائن فى ثمانى عشرة وهو الكثير الشائع قياسا على اخواته لان صدر الاعداد المركبة مبنى على الفتح كثلثة عشر **وجاز اسكانها** اى اسكان ياء ثمانى عشرة تخفيفا **وحذفها بفتح النون شاذ** خبر لقوله وحذفها اى حذف الياء مع فتح النون شاذ وانما جاز حذفها قولا بكمال التخفيف وانما فتحت النون جعلا لهذا العدد بعد الحذف على صورة اخواته من انفتاح الصدور ويجوز حذف الياء مع كسر النون للدلالة الكسرة على الياء وكذا يجوز حذف الياء افراد اى غير مركب مع العشرة ولوجعل النون معتقب الاعراب اى موضع اعتقاب الاعراب اى موضع

ملتبسا بلفظ ما تقدم فهو ملتبسا بلفظ ما تقدم حال من المعطوف عليه وهو النيف اى ثم تقول بعطف عشرون واخواتها على النيف ثم

لوقوع الاعراب فيدخل الرفع والنصب والجر على حسب العوامل نحو قولهما ثنايا الربع حسان واربع فثغرها ثمان
ثم لما فرغ عن بيان كيفية استعمال الاعداد شرع في بيان حال المميزات اعني المعدودات فقال ومميز الثلثة وما زاد عليها
الى العشرة **مخفوض** بالاضافة اى باضافة الاعداد الى المميزات **مجموع لفظا** كثلثة
رجال **او معنى** كتسعة رهط وثلثة ذود وخمسة نفر وانما ابتدأ ببيان مميز الثلثة لعدم
مجيء المميز الى الثلثة وانما كان مميزها مخفوضا على الاضافة ولم يكن منصوبا على التمييز كمميز ما زاد على العشرة
لان مميز الاعداد موصوف مقصود معنى لان ثلثة رجال في الاصل رجال ثلثة لان هذه الاضافة مثل +
اضافة اخلاق ثياب فلو نصب مثل هذا المميز يصير على صورة الفضلات فوجب خفضه لئلا يكون على
صورة الفضلات واما النصب فيما زاد على العشرة لضرورة امتناع الاضافة كما ستعرف وانما كان مميزها
مجموعا ولم يكن مفردا كمميز ما فوق العشرة لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فالاحرى ان يفسر بالجماعة
ليطابق العدد المعدود ولان العدد هو المعدود في المعنى فان الثلثة هي الرجال في المعنى واما افراد مميزها
فوق العشرة فلدليل ستعرف وقد جاء ثلثة اثوابا بتنوين ثلثة ونصب اثوابا في الشعر على الشذوذ ثم ذلك
المجموع يجب ان يكون مكسرا او سالما بالالف والتاء اذا لم يوجد غيره وقد جاء سبع سنبلات مع وجود
سنابل ولم يجئ الاضافة الى الجمع السالم بالواو والنون اصلا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث سنين
ثم المكسر يجوز ان يكون كل جمع سواء كان جمع قلة او كثرة ان تعين ولم يوجد غيره فيقال ثلثة ارجل ورجال
اذا لم يوجد لواحدهما جمع غيرهما فيكون هذا مشتركا بين القلة والكثرة وان وجد جمع كثرة وقلة غلبة +
الاضافة الى جمع القلة ليطابق العدد المعدود لان الثلثة الى العشرة عدد القلة وقد جاء الاضافة
الى جمع الكثرة مع وجود القلة فيكون جمع الكثرة مستعارا عن جمع القلة كالاضافة في قوله تعالى وثلثة قروء
مع وجود اقراء وليس بقياس وقال المبرد قياس والنكتة في استعمال جمع الكثرة في الاية مع وجود القلة
التنبيه على ان الثلثة في التربص في حق النساء لغاية شهوتهن الى الازواج كثيرة **الا في ثلث**
مائة مستثنى مفرغ اى مخفوض مجموع في جميع المواضع الا في ثلث مائة وما زاد على ذلك **الى**
تسع مائة فان مميز الثلث الى التسع في ثلثمائة الى تسعمائة وهو لفظ المائة مخفوض مفرد ولم
يستعمل عشر مائة استغناء بلفظ الف **وكان قياسها** اى قياس المائة المضاف اليها ثلث الى
تسع **مئات** للمؤنث **او مائين** للمذكر لكنه ترك هذا القياس لكراهتهم ان يرجعوا بعد
التزام المفرد في احد عشر الى تسعة وتسعين فيفزعوا الى الجمع الذى طال عهدها في ثلثة الى عشرة +
فاستحسن الحمل على القريب وهو احد عشر الى تسعة وتسعين او على ما يليه من تسعة وتسعين
رجلا في لزوم افراد التمييز ولما رجعوا الى المفرد تحرزا عن انتقاض حكم الثلثة الى تسعة من كل وجه فان قيل
اضافة العدد الى الجمع بالواو والنون غير جائز فلا يجوز ثلثة مسلمين ولا ثلث سنين
فكيف يقال كان القياس ثلث مئين قيل سماه قياسا من حيث هو جمع بقطع النظر عن كونه جمعا بالواو
والنون

لو كان كذلك لاكتفى بنظير واحد ان قيل الجمع بالواو والنون يختص بذكور العقلاء فكيف يجمع المائة بالواو والنون رفعا و
بالياء والنون نصبا وجرا قيل جمعه بالواو والنون شاذ وارتكاب هذا الشذوذ لجبر النقصان الواقع في مائة بحذف
اللام فيجوز ان يجمع بالالف والتاء كثبات جمع ثبة وبالياء والنون كثبين جمع ثبة وان لم يكن العقلاء وفي كلا
التقديرين الميم مكسورة وبعضهم يقول مئون رفعا ومئين نصبا وجرا بضم الميم وقال الاخفش لو ضممت ميم
مئات لكم مئين جاز **وميز احد عشر** وما زاد عليه **الى تسعة وتسعين منصوب**
مفرد نحو احد عشر رجلا قال الله تعالى تسع وتسعون نعجة اما النصب فلامتناع الاضافة اما في احد عشر
الى تسعة عشر فلامتناع تركيب ثلثة اشياء مع الامتزاج المعنوي الناشي من الاضافة الى المفسر بخلاف نحو احد
عشرك فانه تركيب ثلثة اشياء وحادي عشر احد عشر فانه تركيب اربعة اشياء لعدم الامتزاج المعنوي الناشي
من الاضافة الى المفسر واما عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين فلامتناع حذف النون وابقاءها عند الاضافة اما لو اضيفت مع حذف
النون لتوهم انه مضاف وضعت مع الكلمة ولو اضيفت مع بقاءها لزم بقاء نون تشبه نون الجمع وكلاهما مستكره
واما الافراد فلان المفرد اصل فهو اخف من الجمع والغرض من التميز وهو التفسير والتبيين يحصل به فلا
يجوز العدول عنه بلا حاجة **وميز المائة والالف وتثنيتهما** اي تثنية المائة
والالف وهي مائتان والفان **وجمعه** اي جمع الالف هو آلاف والوف **مخفوض مفرد**
وانما قال وجمعه ولم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان جمع المائة ليست بمستعمل حيث يقال ثلثمائة الى
تسع مائة ولا يقال مئون او مئات وانما كان مميز المائة والالف مخفوضا مفردا لانهما يشبهان الثلثة
الى العشرة في اللفظ من حيث انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيهما ولا زيادة ولا عطف وكذا
يشبهان احد عشر الى تسعة وتسعين في الكثرة لان كلا منهما عدد الكثرة مع انهما فوقهما بهذا القسم
فاعطي مميزهما احد حكمي مميز الثلثة الى العشرة وهو الخفض على الاضافة واحد حكمي احد عشر الى تسعة
وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الشبهين ولم يعكس اذ التميز اصله الافراد مع حصول غرض التفسير
به **واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ** الدال عليه **مذكرا** كالشخص
المطلق على المرأة **او** كان الامر **بالعكس** اي بعكس ما ذكرنا بان كان المعدود مذكرا واللفظ الدال
مؤنثا كالنفس المطلق على الرجل **فوجهان** اي ففي العدد وجهان اعتبار التانيث واعتبار التذكير على
الاعتبارين فتقول عندي ثلثة اشخاص من النساء اعتبارا باللفظ وثلث اشخاص منهن اعتبارا بالمعنى
وكذا تقول عندي ثلثة نفوس من الرجال اعتبارا بالمعنى وثلث نفوس منهم اعتبارا باللفظ لكن اعتبار اللفظ اولى
وقد يقال انه يلحق هذا الحكم ان يذكر عند الاعداد التي تحت عشرة تذكيرا او تانيثا كواحد وواحدة واثنان واثنتان وثلثة وثلث فلا احتياج الى بيان الثلثة والالف
حيث يستوي فيها التذكير والتانيث ولا يميز واحد واثنان اي لا يذكر للواحد والاثنين مميز بعدهما استغناء بلفظ التميز اي مميز كل منهما مثل رجل ورجلين
مثلا عنهما اي عن ذكر الواحد والاثنين يعني ان ذكر التميز بعدهما يستغنى ذلك التميز عن ذكرهما مثل رجل ورجلان فان ذكر التميز بعدهما مستغني
من ذكرهما لافادته كما هو تمييزهما اي مميز الواحد والاثنين مثل رجل ورجلان مثلا النص المقصود بالعدد اي التفسير الذي قصد بالعدد
وبيانه الكمية اي بيان الفرد الواحد في مميز واحد والاثنين في مميز اثنين فلا يحتاج ان يضم مميزا اذ التميز لا يصح ان يكون مغنيا

عن المميز لان حكم التمييز قصد الامرين اى التمييز والمميز ليحصل الاجمال والتفصيل وعدم استغناء كل واحد منهما عن الاخر فان قيل الاستغناء عن شئ لا يمنع ذكره على وجه تاكيد او تشويق او نحوهما كما فى اله واحد ولا تتخذوا الهين اثنين ونعم رجلا وبه رجلا قيل لما كان تمييزهما بلفظه يدل على نصوصية العدد وهى بيان العدد اى الواحد والاثنين فان رجلا مثلا يدل على الواحد ورجلين على الاثنين امتنع ايقاعهما تمييزا لان كون التمييز مغنيا عن المميز خلاف ما عليه باب التمييز بل باب التمييز على افادة الحيثيتين اى الفسحة الاجمالية والحيثية التفصيلية معا وعدم استغناء كل واحد عن الاخر كما عرف فى عندى منوان سمنا وقفيزان برا وعشرون درهما وملاؤه عسلا واما نعم رجلا وبه رجلا فعلى خلاف الاصل والشذوذ فلا يتوجه بهما النقض واما قوله تعالى اله واحد وقوله تعالى ولا تتخذوا الهين اثنين فان ذكر العدد بعد ذكر المعدود الدال على تلك العدد تاكيد وتوضيح اى صفة موكدة وموضحة مثل نفخة واحدة وعكس ذلك لا يجوز اذ التاكيد لا يجوز ان يكون ازيد من المقصود بالعدد وفيه نظر لانه ينبغى ان يجوز عكس ذلك ايضا بجعل المعدود على كونه لا تاكيدا وفى بعض الشروح لافادة النص المقصود بالعدد فلا حاجة الى ذكر العدد اى الى ذكر الواحد والاثنين مع تمييزهما وهو رجل ورجلان مثلا لحصول المقصود بلفظ التمييز وفيه نظر لان حصول المقصود بلفظ التمييز لا يمنع ذكره على وجه التاكيد او التشويق وفى بعض الشروح لافادة النص المقصود بالعدد فلو ذكر معه اى فلو ذكر العدد اعنى الواحد والاثنين مع التمييز اى مع رجل ورجلين مثلا لكان ضائعا وفيه ايضا نظر لان ذكره معه يفيد التاكيد والتشويق مثل نعم رجلا وبه رجلا فلا يكون ضائعا واجيب بما مر ان التمييز لما دل على نصوصية العدد امتنع ايقاعه تمييزا لان كون التمييز مغنيا عن المميز خلاف ما عليه باب التمييز وهذا بخلاف الجمع مثل رجال فانه لا يفيد نص المقصود بالعدد لعدم دلالته على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء به فاحتيج الى ذكر العدد لبيان الكمية فان قيل قوله استغناء مفعول له لقوله ولا يميز فيلزم منه توجه النفى الى القيد وبقاء الفعل مثبتا فيفسد المعنى قيل هو مفعول للنفى الفعل بحذف مضاف لا للفعل المنفى اى تركيته واحد واثنين خوف استغناء اى مخافة استغناء اى مخافة لزوم استغناء او هو مفعول له لفعل محذوف اى لا يميز ان لا يلزم تركهما استغناء وقوله بالعدد متعلق المقصود على ما بينا اى لافادة التصريح الذى قصد بالعدد او متعلق النص اى التصريح بالعدد المقصود وهو التصريح بالوحدة او ضم واحد الى واحد اى الكمية **وتقول** على صيغة المخاطب دون الغائب والغائبة اى تقول انت **فى المفرد** اى فى استعمال العدد فى احد المعدود **من المتعدد** الجار والمجرور اما صلة الافراد اى الذى افرد من المتعدد او ظرف مستقر وقع صفة المفرد اى الواحد الكائن من المتعدد **باعتبار** اى قولا ملتبسا باعتبار **تصييره** اضافة المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف اى باعتبار تصييره ذلك للمفرد عدد الناقص من عدده عددا ان له الواحد **الثانى** مقول تقول اى تقول الثانى فى المذكر اى ثانى الاول اى مصير الاول اثنين يعنى دو كننده يكى **والثانية** فى المؤنث اى ثانية الاولى اى مصيرة الاولى اثنين **الى العاشر** فى المذكر اى عاشر التسعة اى مصير التسعة عشرة يعنى ده كننده نه **و** فى **العاشرة** فى المؤنث اى عاشرة التسع اى مصيرة التسع عشرا وانما بدا بالثانى والثانية دون الاول والاولى

كلنا عدد انقص من الواحد حتى يصير واحدا وكلمة الى اسقاطية اى الثانى والثانية وما زاد عليهما الى العاشر والعاشرة اوصلة اى منتهيا الى العاشر والعاشرة **لا غير** مبنى على الضم وكلمة لا عاطفة اى لا تقول غير ذلك مما قبل الثانى والثانية وهو الاول والاولى وما بعد العاشر والعاشرة وهو احد عشر فصاعدا بهذا المعنى اى بمعنى التصيير اما ما قبل الثانى والثانية فظاهر لا عدد انقص من الواحد حتى يصير واحدا واما بعد العاشر والعاشرة فلعدم فعل ومصدر بمعنى التصيير فى ذلك حتى يشتق منه اسم الفاعل بمعناه فانهم لا يقولون ثلثت اثنى عشر وربعت ثلثة عشرة ولا ثالث اثنى عشر ورابع ثلثة عشر بخلاف الثانى والثانية الى العاشر والعاشرة فان لكل منها فعلا ومصدرا فانهم يقولون ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين ثلاثا وكذا ربعت الثلثة الى عشرها وهو من هب كثير من النحاة وهذا هو القياس واجاز بعضهم هذا الاعتبار فيما بعد العاشر والعاشرة ايضا فى العقود تمسكا بما روى عنهم بانهم يقولون كان القوم عشرين فثلثتهم اى صيرتهم ثلثين وكانوا ثلثين فربعتهم اى صيرتهم اربعين ومنهم من اجاز ذلك فيما بعد العاشر والعاشرة فى النيف فيقول انا ثالث اثنى عشرهم ورابع ثلثة عشرهم يعنى مصيرهم ثلثة عشر واربعة عشر قلنا لا نسلم صحته ولئن سلمنا صحته كان محمولا على ثلث عقودهم وربعت عقودهم وثالث نيف اثنى عشرهم ورابع نيف ثلثة عشرهم بتقدير المضاف اى انا مصير نيف اثنى عشرهم وهو الاثنان ثلثة ومصير نيف ثلثة عشرهم وهو الثلثة اربعة فلا يرد ذا الاشكال **وباعتبار حاله** اى وتقول فى المفهم عن المتعدد باعتبار حاله ومرتبته فى التعداد اى باعتبار انه واحد من المتعدد متصف بانه ثان اوثالث او غير ذلك **الاول والثانى** فى المذكر **والاولى والثانية** فى المؤنث يعنى يكم ودوم **الى العاشر** فى المذكر **والعاشرة** فى المؤنث يعنى دهم وكلمة الى اسقاطية معناه وما زاد عليهما من المفردات الى العاشر والعاشرة **والحادى عشر** عطف على الاول لا على العاشر والا يلزم تعدد الغاية اى وتقول باعتبار حاله فيما زاد على العشرة من المركبات الحادى عشر فى المذكر بتذكير الجزئين يعنى يازدهم **والحادية عشرة** فى المؤنث بتانيث الجزئين **والثانى عشر** فى المذكر **والثانية عشرة** فى المؤنث وما زاد على ذلك **الى التاسع عشر** فى المذكر **والتاسعة عشرة** فى المؤنث وانما قال الاول ولم يقل الواحد لان لفظ الواحد اسم عدد وليس المراد ههنا اى فى اعتبار التصيير وبيان الحال اسم العدد بل المراد الاسم المشتق منه على الصفة فغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثانى واختلف فى وزن اول فقيل وزنه افعل وقيل وزنه فوعل ويؤيد الاول مجئ الاولى فى مؤنثه ولو كان وزنه فوعل لكان مؤنثه فوعلة وهو المختار ويؤيد الثانى صرفه فى نحو اتيت اولا ولو كان وزنه افعل لكان غير منصرف للصفة ووزن الفعل واجيب بانه لما كان مشتقا مما لا فعل له كان معنى الوصفية فيه خفيا فلم يؤثر وصفيته فى منع الصرف الا مع ذكر الموصوف قبله تقول اتيته عاما اول او مع ذكر من التفضيلية بعده فانهما علامة الوصفية واذا خلا عنهما صرف ويكون منصوبا على الظرف نحو جئتك اولا واحدة اولا واجاز هذا الاعتبار فيما زاد على العاشر والعاشرة لجواز كون الشئ واحدا من احد عشر وما فوقه واما ذكره فى صورة التصيير الى العاشر والعاشرة ولا غير ولم يذكر فى صورة بيان الحال الى التاسع عشر والتاسعة عشرة لا غير اشارة الى انهما غاية المركب...



لا غاية بيان الحال فانه بيان الحال شائع فيما فوق ذلك لجواز كون المبني واحدا فيما فوق ذلك فتقول الرجل العشرون والمرأة
العشرون وكذا الحادي والعشرون والحادية والعشرون الى التاسع والتسعين والتاسعة والتسعين والرجل المائة
او الالف والمرأة المائة او الالف والحادي والمائة او الالف والحادية والمائة او الالف فصاعدا الى ما لا يتناهى وانما
ذكر بيان الحال في العدد المركب دون العقود من العشرين والثلثين الى التسعين ودون المائة والالف لعدم التغيير
فيهما الى بناء اسم الفاعل حيث يقال باعتبار الحال الرجل العشرون والرجل المائة او الالف بخلاف المركب حيث يتغير
فيه اسم الفاعل ودون ما زاد على العشرين والمائة والالف لان تغيرها بحسب تغير المركب بعينه وقد ذكر المركب فلا
حاجة الى ذكر ذلك وانما ذكر العدد المركب مع انه ذكر العدد المفرد لان تغير المركب ينافي تغير المفرد لان تغيير المفرد في اول
المفردات الى الاول وتغيير المركب الى الحادي دون الاول فلا بد من ذكره واذا لم يذكر لتبادر الذهن الى ان تغيره
الى الاول ايضا **ومن ثم** اي لاجل انه يجري في الواحد من المتعدد الاعتباران اي اعتبار التصيير واعتبار
بيان الحال **قيل في الاول** اي في اعتبار الاول وهو اعتبار التصيير **ثالث اثنين** بالاضافة
الى عدد انقص منه بدرجة اضافة لفظية ولا يجوز اضافة ما صيغ للتصيير الى عدد انقص منه بدرجتين فصاعدا
ولا الى عدد يساوي عدده ولا الى عدد فوقه **اي مصيرهما** تفسير معنى ثالث اثنين اي مصير الاثنين
ثلثة يعني سيوم كننده دو وهو اسم فاعل **من ثلثتهما** اي صيرت الاثنين ثلثة سه كرده ام
دو را وهو من الثلث بفتح الثاء وهو تصيير الاثنين ثلثة يعني سه گردانيدن **وفي الثاني** اي في
الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال **ثالث ثلثة** بالاضافة الى عدد يساوي عدده اضافة
معنوية **اي احدها** تفسير معنى ثالث ثلثة اي احد الثلثة المتأخر بدرجتين يعني سيوم
سه وهو ايضا من الثلث بفتح الثاء ومعناه سه شدن ويجوز اضافة ما صيغ لبيان الحال الى عدد فوقه
فيقال ثالث اربعة وخمسة فصاعدا اي احد الاربعة واحد الخمسة ولا يجوز اضافته الى عدد انقص منه **و**
تقول في اضافة ما زاد على العشرة مما يصلح لبيان الحال **حادي عشر احد عشر** اي
واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات يعني يازدهم يازده **على الثاني** الجار والمجرور حال اي واقعا
على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال **خاصة** حال من الاعتبار الثاني والتاء للمبالغة او
مصدر للفعل المحذوف اي خص الاعتبار الثاني بذلك خصوصا والجملة حال مؤكدة او معترضة **وان**
شئت مفعوله محذوف بقرينة جواب الشرط اي وان شئت ان تقول **قلت حادي**
احد عشر بحذف الجزء الاخير من المضاف تخفيفا **الى تاسع تسعة عشر**
فتعرب الجزء الاول لانعدام التركيب الموجب للبناء ويبنى الثاني لبقاء التركيب المقتضي
للبناء وقوله فتعرب الاول عطف على الجزاء او استيناف على معنى فانت تعرب الاول على نحو قول الشاعر الم
تسأل الربع القواء فينطق + اي فهو مما ينطق اي لم تسأل المنزل الخالي فينطق اخرها + وهل تخبرنك اليوم
بيداء سملق + اي المفازة الخالية ثم لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه لمعين وغير معين شرع في تقسيم
الاسم باعتبار التذكير والتانيث فقال **المذكر والمؤنث** او يقال لما وقع ذكر التذكير والتانيث

في باب العلاجي الى ذكر هذا التقسيم وانما قدم المذكر على المؤنث لاصالته **المؤنث ما فيه** **علامة التانيث** وهي التاء التي تصير في الوقف هاء والالف المقصورة والممدودة كما ذكر في المتن وكذا الياء في نحو هذي وتي عند البعض وانما قدم المؤنث في البيان روما للاختصار ببيانه وتعميم التذكير في كل ما يخالفه كتقديم الاعراب التقديري وتعميم اللفظي في كل ما عداه ويمكن ان يقال انما قدم اخذا في البيان من القريب ولان المؤنث وجودي لانه عبارة عما وجد فيه علامة التانيث والمذكر عدمي لانه عبارة عما لم يوجد فيه علامة التانيث سواء كانت تلك العلامة ملفوظة او مقدرة فالملفوظة نحو امراءة وناقة وغرفة ونملة وطلحة والمقدرة نحو دار ونار ونعل وقدم وشمس وعين وغيرها من المؤنثات السماعية فان التاء في مثل ذلك مقدرة بدليل رجوعها في التصغير فان قيل يخرج من هذا التقسيم نحو عقرب لاسيما اذا سمي به مذكرا ونحو حائض وطالق من الصفات المختصة الثابتة بالمؤنث ونحو كلاب واكلب مما جمع مكسرا اذ ليس فيها علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا اما لفظا فظاهر واما تقديرا فلانها لو كانت مقدرة فيها لرجعت في التصغير قيل المراد بقوله لفظا اعم من ان يكون حقيقة كما ذكرنا او حكما كعقرب لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي في المؤنثات السماعية لئلا يجتمع علامتا تانيث وكنحو حائض لانه صفة مختصة بالمؤنث ونحو كلاب واكلب لانه ماول بالجماعة **والمذكر بخلافه** اي متلبس بمخالفة المؤنث اي ما لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا ولا حكما **وعلامة التانيث** اي علامة التي ذكرت في حد المؤنث **التاء** التي تصير في الوقف هاء **والالف** سواء كانت **ممدودة او مقصورة** وبعضهم عد الياء في هذي وتي ذكر ان التانيث بالياء من خصائص اسم الاشارة فلعله قائل في اسم الاشارة بالتصرف تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية والمصنف لم يذكرها لان تانيث هذا يحتمل ان يكون صيغيا عنده لا بالعلامة كتانيث هي وانت يعني هذه الكلمة بكمالها موضوعة للتانيث وكتثنية هذا والذي نحو هذان واللذان على قول من يرى بناءهما **وهو** اي المؤنث **حقيقي ولفظي الحقيقي** وهو الخلقي **ما بازائه** كلمة ما عبارة عن مؤنث اي مؤنث كان بازائه اي بمقابلته **ذكر في الحيوان** الجار والمجرور ظرف مستقر واقع صفة لحيوان اي ذكر كائن في جنس الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد وانما قال في الحيوان احترازا عن الانثى من النخل لان بازائه ذكرا منها وتانيثه غير حقيقي والمراد بالذكر ههنا خلاف الانثى كالتيس الرجل **كامراءة** في الاناثي **وناقة** في البهائم اذ بازائهما رجل وبعير وكذا نفساء وحبلى واتان وعناق ولقائل ان يقول لو فرض انثى ليس بازائها ذكر في الحيوان لا يصدق عليه هذا الحد فلو قال ما له فرج لا ذكر لكان اشمل واجيب بانه حينئذ يدخل الخنثى المذكر في الحد لوجود الفرج فيه على ان التلفظ بالفرج سمج **واللفظي** اي المؤنث اللفظي اي المنسوب الى اللفظ بوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث خلقي في معناه **بخلافه** اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ما ليس بازائه ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث او لم يوجد **كظلمة وعين** ونحوهما من المؤنثات السماعية وطلحة وحمزة وكالجمع المكسر والمصحح بالالف والتاء كرجال ومسلمات وان كان واحدهما مؤنثا حقيقيا ثم اعلم ان



المؤنث اللفظي اما ان يكون معناه مذكرا حقيقيا مسمى علما او مفهوم علم كطلحة علما لشخص او لمسمى صفة كعلامة للمذكر او مسمى جنس كنملة ذكرا ولا يكون مذكرا حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا كظلمة وعين فان معناهما ليس بمذكر حقيقي ولا مؤنثا حقيقيا كعلامة صفة بل هما مؤنثات لفظيان بوجود علامة التانيث لفظا في ظلمة وتقديرا في عين والاول لا يؤثر تانيثه اللفظي الا في حكم نفسه وهو منع الصرف فيمتنع طلحة للتانيث اللفظي والعلم ولا يسري تانيثه الى غيره من فعل او صفة او خبر او حال فيقال قام طلحة او طلحة القائم وطلحة قائم ومررت بطلحة قائما وانما اعتبر التانيث في منع صرفه لا في الاسناد لان التذكير الحقيقي لما اعليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره ويتسرى اليه واما منع الصرف فحال مختص به لا بغيره وذهب بعض الكوفيين الى ان تانيثه يسري الى غيره فيقولون قالت طلحة وقاسوا على تانيث عقرب علما للمذكر فان تانيثه يسري الى غيره بالاتفاق وتانيث نحو نملة ذكرا كتانيث ظلمة وعين لان التاء فيهما فارقة بين الجنس وواحده لا بين التذكير والتانيث كالتاء في نخلة فيكون مؤنثا لفظيا فيجوز التاء في فعله وعلى هذا يدل تانيث قالت نملة في قوله تعالى قالت نملة على ان نملة انثى وعند ابن السكيت تانيثه كتانيث طلحة على المذكر فلا يجوز التاء في فعله وعلى هذا يدل تانيث قالت نملة على ان النملة انثى كما ان تانيث قالت طلحة يدل على ان طلحة علم مؤنث وعلى هذا القول بنى ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه الاستدلال على ان النملة قالت انثى اذ لو كانت ذكرا لما الحق التاء بفعلها لانه لا يجوز التاء في فعل طلحة وذلك ان + +

ابا حنيفة كان صاحب راى في اللغة كما انه كان صاحب راى في علم الشريعة لكنه استغل بعلم الشريعة ولم يستغل باللغة بخلاف محمد ابن الحسن والشافعي رحمهما الله فانهما استغلا بكليهما حتى عدا من علماء الشريعة واللغة فيحتمل ان يكون رايه في هذا الحكم موافقا لراى ابن السكيت في الاستدلال على هذا وتفصيله استدلاله ما روي ان قتادة رضي الله تعالى عنه دخل الكوفة فالتفت عليه الناس فقال سلوني عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا وهو شاب فسأل عن نملة سليمان صلوات الله عليه اكان ذكرا ام انثى فافحمهم فقال رضي الله تعالى عنه كانت انثى فقيل له من اين عرفت فقال من كتاب الله وهو قوله تعالى قالت نملة ولو كانت ذكرا لقيل قال نملة كما يقال قال طلحة ثم اعلم انه اراد باللفظي هنا غير ما اراد في باب غير المنصرف لان اللفظي جعل هٰهنا مقابلا للحقيقي سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد فلم يتناول الحقيقي وجعل من باب غير المنصرف مقابل المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن فنحو سلمى وحبلى مؤنث حقيقي على ما اريد هٰهنا ومؤنث لفظي على ما اريد في باب غير المنصرف والمؤنثات السماعية مؤنثات لفظية على ما اريد هنا و معنوية على ما اريد في باب غير المنصرف وعلى هذا فقس **واذا اسند اليه** الضمير عائد الى المؤنث اذا كان حقيقيا او لفظيا بقرينة السياق حيث قال بعد ذلك وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار اي اذا اسند الى المؤنث الحقيقي مظهرا او مضمرا والى اللفظي مضمرا ما لم يكن علم مذكر نحو طلحة **الفعل فالتاء** مبتدأ محذوف الخبر اي فالتاء واجبة في فعل المسند اليه نحو ضربت المرأة والمرأة ضربت والشمس طلعت وانما قدرنا واجبة لا جائزة بقرينة مقابلة التخيير والجملة الاسمية جزاء الشرط فلذا وجب الفاء ولا يصح ان يكون التاء فاعلا يحذف الفعل اي فوجب التاء لانه يلزم حينئذ امتناع الفاء في الجزاء لما عرفت ان الجزاء اذا كان ماضيا متصرفا بغير قد امتنع فيه الفاء وانما وجبت التاء لان تانيث المسند اليه يسري الى تانيث الفعل اما في المضمر مطلقا فلكمال الامتزاج واما في ظاهر المؤنث الحقيقي فلقوة التانيث بخلاف ظاهر غير الحقيقي لقصوره

متزاج في الا

وقصورها فی التانیث لعدم کونه حقیقیا فیا لحری ان لا یلزم فیه السهرة بل یجوز بناء علی قصور الامتزاج باعتبار الفاعلیة والتانیث من وجه دون وجه لانه تانیث باعتبار اللفظ وعدم تانیث باعتبار المعنی ثم التاء انما تجب اذا کان الفعل متصرفا وللمؤنث الحقیقی من الاناسی ولم یقع فصل بین الفعل والمؤنث الحقیقی اما اذا کان الفعل غیر متصرف نحو نعم المرأة او کان المؤنث من البهائم نحو سار الناقة او وقع فصل بینهما نحو حضر القاضی امرأة لا یجب سرایة التانیث الی الفعل لجمود الفعل ولکون تانیث البهائم دون تانیث الاناسی ولمکان الفصل فان قیل اذا کان وجوب التاء مقیدا بهذه القیود فلم اطلق الشیخ قیل تخلف الوجوب فی صورة الفصل وکون الفعل جامدا وکون المؤنث الحقیقی من البهائم بالدلیل وتخلف الحکم عن القاعدة بالدلیل امر شایع مستفیض فکانه قال فالتاء الا اذا دل دلیل علی خلافه فلا یحتاج الی الاستثناء صریحا **وانت فی ظاهر المؤنث غیر الحقیقی** ما لم یکن علی المذکر نحو طلحة ای انت فی اسناد الفعل الی ظاهر المؤنث اللفظی وما فی حکمه من مؤنث البهائم کسائر الاناث **بالخیار** خبر لقوله انت ای متلبس بخیارک بین التاء وعدمها ای بین تانیث الفعل وتذکیره لانه مؤنث باعتبار اللفظ وغیر مؤنث باعتبار المعنی فیجوز الوجهان اعتبارا بالجهتین وکذا المؤنث من البهائم مؤنث حقیقة غیر مؤنث حکما لانه کالمذکر فی عامة الاغراض غالبا فجاز فیه الوجهان فیقال طلع الشمس وطلعت الشمس وانما قال فی ظاهر غیر الحقیقی احترازا عن مضمره نحو الشمس طلعت فالتاء فیه واجبة لکمال الامتزاج کما مر **وحکم ظاهر الجمع غیر جمع المذکر السالم** سواء کان مکسرا او سالما بالالف والتاء مطلقا ای سواء کان واحده مؤنثا حقیقیا کالنسوة والمؤمنات او مذکرا حقیقیا کالرجال والجمال **حکم ظاهر المؤنث غیر الحقیقی** فی جواز تذکیر الفعل وتانیثه نحو جاء الرجال وجاءت الرجال قال الله تعالی اذا جاءک المؤمنات وقال نسوة وقالت الاعراب وانما جاز فیه الوجهان لانه مأول بالجماعة والجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غیر مؤنث باعتبار المعنی فیجوز الوجهان عملا بالاعتبارین ولم یاول بها جمع المذکر السالم کراهة اعتبار التانیث مع بقاء صیغة المذکر الا نحو بنین فان حکمه حکم الابناء وان کان صیغته جمع المذکر السالم لعدم بقاء واحده وهو ابن قال الله تعالی امنت به بنوا اسرائیل وکذا الجمع بالواو والنون الذی واحده مؤنث کسنین وارضین فان حکمه حکم الجمع بالالف والتاء فیقال مضت سنون لان حق هذا الجمع ان یجمع بالالف والتاء والواو والنون فیه عوض من الالف والتاء وانما شبه ظاهر الجمع بظاهر المؤنث غیر الحقیقی ولم یطلق حیث لم یقل وحکم الجمع غیر المذکر السالم مطلقا حکم المؤنث غیر الحقیقی لان مضمر الجمع غیر المذکر السالم لیس حکمه حکم المؤنث غیر الحقیقی لان مضمره یستلزم التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضمر ذلک یستلزم التاء والواو فالواو للعقلاء نحو الرجال جاءوا ویستلزم التاء والنون فی غیر العقلاء نحو اللیالی والایام مضت او مضین فکان حکم مضمر ذلک غیر حکم مضمر هذا فی الحاق العلامة لا فی لحوق التاء واضافة ظاهر الی الجمع من باب جرد قطیفة واخلاق ثیاب فان قیل لفظ غیر لا یتعرف بالاضافة الی المعرفة فکیف یقع صفة الجمع قیل انه بدل لا صفة او صفة الجمع بجعل اللام زائدة او علی القول بتعرف غیر باشتمالها بمغایرة المضاف الیه لان نقیضا فان جمع المذکر السالم مشهور بان نقیضه الجمع المکسر والجمع السالم بالالف والتاء علی نحو کان الحرکة عن السکون وقوله مطلقا اشارة الی نفی التشبیه المفهوم من اتحاد الحکم فانه قال وحکم ظاهر الجمع غیر المذکر

السالم مثل حكم ظاهر غير الحقيقي في جميع الاحوال فيكون بعد التشبيه عاملا في الظرف المستقر **وضمير جمع**
العاقلين غير المذكر السالم اي ضمير جمع المذكر العاقلين اي الضمير العائد الى الذكور
العاقلين من جموع التكسير **فعلت وفعلوا** اي ضميرهما يكون بفعلت وفعلوا وهو ضمير
فعلت وهو هي المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة التي هي تاء التانيث وضمير فعلوا وهو الواو نحو
الرجال جاءت او جاءوا بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة او بالواو لكونها موضوعة لهذا النوع من
الجمع وهو جمع العاقلين وفي بعض النسخ وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا فقوله غير المذكر
السالم صفة جمع العاقلين وانما قيد جمع العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن العاقلين اذا جمعوا سالما فان
ضميرهم الواو فحسب يقال الزيدون او المسلمون جاءوا لان الواو وضعت لهذا النوع من الجمع ولا يقال
الزيدون او المسلمون جاءت بتاويل الجماعة كراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر **وضمير نحو**
النساء من جموع المؤنثات وما في حكمها من مؤنثات اللفظية والمعنوية **وضمير نحو الايام**
من جموع غير العقلاء **فعلت وفعلن** اي ضمير فعلت وهو هي المستكن فيه المقرون بالتاء
الساكن للتانيث وضمير فعلن وهو النون نحو الايام مضت او مضين بتاء التانيث بتاويل الجماعة او
بالنون اما في نحو الايام فلكونه جمعا لغير العقلاء والنون وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع
العاقلين واما في نحو النساء فللحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لقلة عقولهن لعلة مجرى غير العقلاء
ويمكن ان يراد بالنساء المؤنثات على طريق عموم المجاز او جمع المؤنث على ارادة الصفة المشهورة من لفظ النساء
كما في لكل فرعون موسى ثم لما فرغ من التقسيم المذكر للاسم شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية
والجمع فقال **المثنى** فالاسم على ثلثة اقسام مفرد ومثنى ومجموع وبين النوعين وهما المثنى والمجموع
ليعلم ان سواهما المفرد روما للاختصار وقدم المثنى على المجموع لسبق عدده على عدد المجموع ولقربه بالمفرد
ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته لعدم اختصاصه بشرطية بخلاف الجمع لاختصاص احد اقسامه وهو
الجمع بالواو والنون بذكور العقلاء وبان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا مع المؤنث ولا بتاء تانيث
كعلامة واختصاص القسم الآخر وهو الجمع بالالف والتاء بالمؤنث او بمذكر لم يكسر حيث انه صفة او كان من صفات
غير العقلاء نحو الجبال الراسيات او خماسيا نحو سرادقات وان لا يكون فعلاء افعل ولا فعلى فعلان ولا مستويا
مع المذكر ولا مجردا عن التاء من الصفة المختصة بالمؤنث واختصاص القسم الثالث وهو جمع التكسير بسماع
الصيغة وتوقيف الوضع **ما لحق آخره الف** نحو المسلمان والزيدان وقوله آخره مفعول لحق والالف
فاعله واللحوق در رسيدن **او ياء مفتوح ما قبلها** اي قبل الياء نحو المسلمين والزيدين
وقوله مفتوح صفة سببية لقوله ياء وكلمة ما مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مفتوح عبارة عن حرف اي ياء فتح
حرف قبلها او فتح ما قبل الالف **ونون مكسورة** لان الاصل في البناء السكون وانما عدل
عنه تحرزا عن اجتماع الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر كما عرف ولئلا يثقل اللفظ بتوالي الامثال وهو
فتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ولتعادل ثقل الكسرة خفة الفتحة والالف [illegible]

التثنية والجمع السالم حروف العلة لكثرة دورها في الكلام لان المتكلم لا يخلو منهما او من ابعاضهما وهي الحركات
الثلث فخص بعضها بالتثنية وبعضها بالجمع تقليلا للاشتراك وخصت الالف بالتثنية لكثرتها وخفة الالف ولكونها ضمير التثنية
في الفعل ولو قرأ ضميرا في الفعل وهو وانما خصت الواو بالجمع لانها ضمير الجمع في الفعل ولكونها للجمع في العطف لانها تجمع بين المعطوف
والمعطوف عليه ولحصولها بجمع الشفتين ولو فق ضربوا في الفعل وهو عمرو واستمروا ثم زيدت الياء للمغايرة
لابنية التثنية والجمع السالم ليتوصل الى تقليل الاشتراك في الاحوال الثلث والامكان الالف والواو فيهما
في الاحوال الثلث وفرق بينهما بحركة ما قبل الياء ففتح في التثنية لوفق ما قبل الالف وكسر في الجمع لوفق الياء
او فتح في التثنية لوفق ما قبل الياء وكسر في الجمع فرقا بينهما او كسر في الجمع لوفق الياء وفتح في التثنية فرقا بينهما و
قوله **ليدل** متعلق لحق والضمير عائد الى كل واحد من الالف والياء وفيه نظر لانه قد سبق لحوق الالف
والياء والنون مبنية على تعيين الالف والياء قبل انه عائد الى ما لحق آخره ذلك وفيه نظر ايضا لانه على هذا لا يستقيم
تعلق قوله ليدل بقوله لحق قيل انه عائد الى اللحوق وفيه ايضا نظر لانه حينئذ يتضمن لحوق النون ايضا ولا دلالة لها على
ماذكر في المتن فالحق ان يؤخر ذكر النون عن قوله ليدل ويتقدم قوله ليدل على النون لان النون عوض عن الحركة والتنوين +
الثابتين في الواحد ولا تاثير لها في هذه الدلالة اي في الدلالة **على ان معه** الضمير عائد الى ما هو
عبارة عن اسم اي ليدل على ان مع ذلك الاسم **مثله** اي مثل ذلك الاسم في اللفظ فردا كالزيدين او جماعة كجمالين
وقومين **من جنسه** اي من جنس ذلك الاسم في المعنى وفي قوله من جنسه اشارة الى اشتراط جنسية المعنى
وانما اشترط جنسية المعنى احترازا عن المشترك فانه لا يثنى لا يقال العينان للشمس والباصرة و القرآن للحيض
والطهر خلافا للاندلسي وفي اشتراط جنسية اللفظ نظر لانه منقوض بنحو القمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر
وعمر رضي الله تعالى عنهما والابوين للاب والام وكذا منقوض بنحو العينين للشمس والباصرة ان ثنيتهما
كما هو مذهب الاندلسي واجيب عن النقض الاول بان ذلك من باب اطلاق احد اللفظين على الآخر تغليبا
للمذكر على المؤنث كما في القمرين والابوين والمفرد على المركب كما في العمرين وعن الثاني بانه محمول على عموم المجاز اي المسميان
بالعين وهذا الجواب يتاتى في التغليب ايضا بان يراد بالقمرين نيرا كواكب السماء وبالعمرين افضلا من امة محمد صلى الله
عليه وسلم من افضل الصلوات واكمل التحيات وبالابوين المنتسبين بالولادة وعلى هذا فقس سائر النظائر او يقال
المراد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة بقرينة قوله في الجمع ليدل على ان معه اكثر منه فلا يرد شيء من ذلك وعلى هذا
معنى قوله من جنسه اي ولا واحد من خلاف جنسه ولو اريد بقوله مثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله
من جنسه لانه يفيد اشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى وفي اشتراط جنسية المعنى ايضا نظر لان مشترك المثنى
فرد من افراد المثنى وان كان هذا الفرد ممتنعا وامتناع فرد لا ينافي كونه فردا من الماهية ولا يجوز تعريف الماهية
بما يخرج عنه ذلك الفرد الممتنع الا ترى انهم عرفوا المفعول ما لم يسم فاعله بانه كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه
ولم يحترزوا عن المفعول له والمفعول معه والمفعول الثاني من باب علمت والمفعول الثالث من باب اعلمت في
الحد وعرفوا الترخيم بانه حذف في آخره تخفيفا ولم يخرجوا ترخيم المضاف والمستغاث وعرفوا المصغر بانه المزيد
فيه ليدل على تقليل ولم يخرجوا تصغير الضماير ونحوه من الممتنعات الى غير ذلك والحق ما ذكره الزمخشري في المفصل

وهو ما لحقت آخره اياذنان الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليكون الاولى على الضم واحد الى واحد
والاخرى عوضا عما منع من الحركة والتنوين الثابتتين في الواحد الى هنا عبارة الشريف حيث جعل الالف او الياء
علما على ضم واحد الى واحد من غير تقييد باتحاد الجنس اللهم الا ان يراد تعريف للمثنى الصحيح غير الممتنع فان
قيل لو كان الجنسية في المعنى شرطا للمثنى لما جاز تثنية العلم المشترك نحو الزيدان قيل المراد بالجنسية في المعنى
ان يصدق حقيقة احدهما على حقيقة الآخر والزيدان كذلك **فالمقصور** اي فالاسم المقصور وهو الذي في
آخره الف مقصورة وسمي مقصورا للامتناع من المد والفاء للتفسير للاقسام لستفادة من عموم قوله ما لحق آخره كذا لاشتماله على
الصحيح والمنقوص والمقصور والممدود لكنه ترك ذكر الصحيح والمنقوص لظهور حكمهما لعدم جريان تغيير في تثنيتهما
وبين حكم المقصور والممدود فقال المقصور **ان كانت الفه** كائنة **عن واو** حقيقة كعصا او
حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل الى الياء كالمسمى بالى ولدى **وهو ثلاثي** الواو للحال والحال ان ذلك
المقصور ثلاثي اي الثلاثي المجرد اي ذو ثلثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي فيخرج الرباعي والثلاثي المزيد فيه نحو مُعلى ومصطفى
قلبت الفه واوا فقيل عصوان في عصا والوان ولدوان في المسمى بالى ولدى اعتبارا للاصل حقيقة
او حكما مع خفة الثلاثي بخلاف ما كان على اربعة احرف فصاعدا حيث لم يرد فيه الى الاصل لكان الثقل كمعلى ومصطفى
اشار بقوله **والا** اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحى او حكما بان كان مجهول الاصل او
عدم وقد اميل كالمسمى متى وبلى او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كمعلى ومصطفى او زائدة كحبلى وارطى
وجحجبى وحبارى **فبالياء** اي فالفه مقلوبة بالياء فيقال رحيان في رحى ومتيان وبليان في المسمى متى وبلى و
ومعليان ومصطفيان وحبليان وارطيان وانما قلبت ياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد
على ثلثة احرف ولقائل ان يقول لو قال والا فبالياء لكان اوفق بقوله قلبت واوا واخصر الا ان يقال انما عدل عنه
لقصد الثبوت بايراد الجملة الاسمية في الجزاء لكثرة صورة وغلبة وجوده **والممدود** اي الاسم الممدود
ان كانت همزته اي همزة الممدودة **اصلية** اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او
زائدة كقراء جمع قارئ **ثبتت** الهمزة لكان الاصالة فيقال قراءآن وحكى ابو علي الفارسي عن بعض
العرب قلبها واوا نحو قراوان حملا على اخوته من الحمراء والصفراء **وان كانت همزته للتانيث**
كحمراء وصحراء **قلبت واوا** تقول حمراوان وصحراوان وانما لم يثبت كراهة وقوع صورة علامة التانيث
في الوسط فان قيل ان التاء في نحو مسلمة ايضا علامة التانيث وقد وقع صورة علامة في الوسط في التثنية
حيث يقال مسلمتان فينبغي ان لا يثبت قيل ان التاء انما يثبت لئلا يلتبس بتثنية المذكر وانما قلبت واوا
لا ياء تحرزا من اجتماع اليائين في النصب والجر ولكون الواو اقرب الى الهمزة من الياء المماثلة اياه في تعويضه
عنها في افتت ووقتت **والا** اي وان لم يكن اصلية ولا للتانيث بل كانت منقلبة عن اصلية واو ككساء
اصله كساو او ياء كرداء اصله رداي او كانت زائدة للالحاق كعلباء فانه ملحق بسرداح والعلباء رگ گردن
والسرداح جاده شتر بزرگ وجای نرم که در وگیاه بروید **فالوجهان** اي ففيها الوجهان اي ففي
الالف وجهان او ففيه الوجهان اي في الاسم الممدود الوجهان الثبوت والقلب اما الثبوت فلكونها في

مكان الاصلية باعتبار الالحاق بها او الانقلاب عنها واما القلب فلتشبيهها بهمزة التانيث في عدم
كونها اصلية فيقال كساءان ورداءان وكساوان ورداوان **ويحذف نونه** اي نون التثنية
للاضافة اي وقت الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين الثابتة في الواحد توجب تمام
الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان فان قيل لو كان نون التثنية
قايما مقام التنوين الثابت في الواحد لوجب ان يسقط بدخول اللام نحو الغلامان لعدم التنوين في الواحد
قيل انما لم تسقط باللام حيث اعتبر عوضيتها عن الحركة فقط فان هذه النون عوض عن الحركة والتنوين
كما في رجلان وعن الحركة فقط نحو الغلامان وعن التنوين فقط نحو عصوان واليه ذهب علي بن عيسى وابن جني و
هو مختار بعض المتاخرين واما عند سيبويه فهو عوض عن الحركة والتنوين جميعا على ما عرف في المطولات
وحذفت تاء التانيث الثابتة في الواحد عند التثنية على خلاف القياس والشذوذ
في خصيان واليان دون غيرهما تثنية خصية والية والخصية والالية اللتان
فيهما بيضتان والقياس ان لا يحذف التاء لالتباس تثنية المؤنث بالمذكر ولكن هذا الالتباس
مرفوع فيهما فلذا خصا بالمذكر قيل انما خصا بالمذكر لانهما لاتصالهما صارا كشيء واحد فنزلتا لذلك منزلة
المفرد وتاء التانيث لا تقع وسط المفرد واما نحو قوله ونحر مشرق اللون ثدياه حقان اي حقتان وقوله هذه
السناف كالضعان من لبن نتيشا بها وتحسا وابعد ابولها اي ضعتان فمن ضرورة الشعر بخلاف خصيان واليان
حيث يحذف عنهما التاء بدون ضرورة لكن جوازا لا وجوبا لمجيء قوله فيهما ملقى فزدين ترجف روانف اليتك
وتستطارا وقوله عليه السلام ابو الحمار وخصيتاه احب الى من فزارى وقيل هي ايضا من ضرورة الشعر كما في قوله
كأن خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وقوله ترتج الياه ارتجاج الوطب وقيل جاء خصي والي كلهما
لغتان في خصية والية فخصيان واليان تثنيتهما لا تثنية خصية والية فلا يكونان من باب حذف التاء
ثم لما فرغ من بيان المثنى شرع في بيان المجموع فقال **المجموع ما دل على آحاد مقصودة**
بحروف مفردة بتغيير ما الآحاد جمع احد وهو الفرد وقوله بحروف متعلق بمقصودة



وقوله بتغيير صفة لقوله مفردة اي ما دل على افراد قصدت فيه بحروف مفردة المتلبس بتغييرها لا في
صيغة الواحد قيل التغيير ثم التغيير اما بزيادة كما في نوعي الجمع الصحيح وكما في نحو رجال في رجل واحجار في جمع
حجر او نقصان ككتب في جمع كتاب او تغيير هيئة اي حركة كاسد في اسد فان قيل هذا يشكل في نحو فلك وهجان
حيث لا يتحقق فيه التغيير اصلا حيث يتحد فيها صيغة الواحد والجمع حروفا وهيئة قيل قوله بتغيير ما يشير الى
ان التغيير المعتبر فيه كاف كان معناه اي تغيير كان اي سواء كان حقيقة كعامة الجموع او تقديرا كما في فلك
وهجان حيث اعتبر الضمة والكسرة في الجمع عارضتين مثل الضمة والكسرة في اسد ورجال وفي الواحد
اصليين مثل الضمة والكسرة في قفل وحمار فحصل التغيير بهذا الاعتبار تقديرا وفرضا وفي قوله على آحاد
مقصودة احتراز عن اسم الجنس نحو تمر وتمرة لدلالتهما على آحاد غير مقصودة اذ المقصود بهما ومنها هو
الجنس والآحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيهما ما عرف ويمكن ان يكون قوله بحروف

متعلق بقوله دل اى دل بحروف مفردة على آحاد مقصودة فلا يرد نخل وتمر اصلا لعدم دلالتهما على الآحاد بحروف المفرد اذ ليس لهما مفرد مثل النخل والنخلة كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد فيهما وكذا التمر والتمرة وفى قوله بحروف مفردة احتراز من اسم الجمع نحو رهط وقوم وابل وغنم وخيل فانها ليست بجموع حيث لم يوجد فيها حروف مفردها فيقصد آحادها بها فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها نحو ركب وصحب فانه يوافق الراكب والصاحب فى الحروف فينبغى ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل ان نحو ركب وصحب وان وافق الراكب والصاحب فى الحروف لكن الراكب ليس بمفرد بل كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد فيهما من التصغير بلا رد الى الاصل مع كونه على غير صيغ القلة وعود ضمير الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصد الآحاد بحروف مفردة كذا قيل وفيه نظر لان المفرد ان اريد بالمفرد الواحد فيصدق عليه قصد الآحاد بحروف مفردة وان اريد بكونه مفرد الاصطلاحى بكونه موقوفا على كونه جمعا فيلزم الدور الا ان يقال

على الحد الجموع التى على غير لفظ الواحد مثل نسوة فى جمع امرأة وعباديد وعبابيد بمعنى الفرق لعدم حروف المفرد فيها قيل المراد بحروف المفرد حروفه حقيقة كرجال او اعتبارا او فرضا كما فى الجموع المذكورة وذلك لانها لما كانت على اوزان الجموع واستعمالها فى التأنيث والرد فى التصغير الى الاصل وامتناع التثنية ومنع الصرف عند كونها على منتهى الجموع اعتبر لها واحد فرضا كعدل عمر من نحو عبّاد وعبدود ونساء على وزن فعال بضم الفاء كغلام وغلمة بخلاف اسم الجمع نحو ابل وغنم وخيل وقوم ورهط حيث لم يفرض لها واحد لعدم الداعى لعدم جريان احكام الجمع فيها وعدم كونها على اوزان الجمع المختصة به او المشهورة فيه بل مانع فرض الواحد متحقق فيها وهو جريان احكام المفرد فيها فان قيل ان اريد بقوله حروف مفرده كل حروف مفرده يرد سفارج جمع سفرجل وفرازد جمع فرزدق وان اريد بالجنس بحمل الاضافة على الجنس يكفى الحرف الواحد فوجب ان يكون نساء ونسوة جمع امرأة جمعا على لفظ الواحد لوجود الهمزة والتاء فى كليهما وليس الامر كذلك بالاتفاق على انه جمع على غير لفظ الواحد قيل يراد به جميع حروف مفرده كرجال وجعافر او بعضها كسفارج وفرازد **ونحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح** بل الاول اسم جنس والثانى اسم جمع كجماعة وطائفة وهو قول سيبويه لجريان احكام المفردات استعمالا والفرق بين اسم الجنس واسم الجمع ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين فصاعدا بخلاف اسم الجمع فانه يقع على الثلثة فصاعدا فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير فى التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا قال الاخفش جميع اسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب وصحب وخدم وسفر جمع للدلالة على الآحاد فجامل عنده جمع جمل وباقر جمع بقر وركب جمع راكب وصحب جمع صاحب وسفر جمع سافر وخدم جمع خادم وقال الفراء كذا اسماء الاجناس لها آحاد من تركيبها كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جمع او اسم جنس لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر اسم جنس لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر اسم جنس مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء وبنحو ركب ما هو اسم جمع **ونحو فلك جمع** لتحقق التغيير تقديرا على ما بينا **وهو** اى الجموع نوعان **صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث المذكر** اى جمع

المذكر الصحيح او المذكر المجموع على صحته والجملة مستأنفة لانه لما قال فالصحيح لمذكر ولمؤنث كان سائلا قال ما جمع المذكر الصحيح
وما جمع المؤنث الصحيح فقال جمع المذكر الصحيح كذا وجمع المؤنث الصحيح كذا وفي بعض النسخ فالمذكر فالفاء للبيان
ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها اي قبل تلك الواو لوقوع الواو فقوله آخره
مفعول لحق وواو فاعله وكلمة ما موصولة او موصوفة مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مضموم او مبتداء مقدم
الخبر والجملة الاسمية صفة واو اي واو ما قبلها مضموم وكذا الكلام في قوله **او ياء مكسور ما قبلها**
اي قبل الياء لوقوع الياء **ونون مفتوحة** عطف على قوله واو اي ما لحق آخره احدهما
ونون مفتوحة وانما فتحت ليعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة **ليدل** متعلق بلحق والضمير عائد الى
لحوق الواو والياء وفيه نظر لانه قد سبق لحوق الواو والياء والنون ولا قرينة على تعيين الواو والياء و
قيل انه عائد الى اللحوق وفيه نظر لان لحوق النون لا دخل في هذه الدلالة بل هو عوض عن الحركة والتنوين فالحق
ان يقدم قوله ليدل على قوله نون اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف المعطوف ويكون المعنى لحق ذلك ليدل
على ان معه اكثر منه ويتحقق عوض عن الحركة والتنوين فيستقيم الكلام على اللف و
النشر والضمير في قوله معه عائد الى ما هو عبارة عن الاسم اي مع ذلك الاسم اكثر من ذلك الاسم فان قيل اسم التفضيل
يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل
الفرض وههنا كان على سبيل الفرض يعني لو فرض الكثرة في الواحد لكان ذلك في المجموع اكثر منه كما يقال فلان
افقه من الحمار واعلم من الجدار يعني لو فرض الفقاهة في الحمار والعلم في الجدار لكان فلان افقه واعلم منهما
وهذا بيت حماسة اللوم اكرم من وبر ووالده واللوم اكرم من وبر وما ولدا ووبر اسم رجل فان قيل لم لم يقل
ههنا على ان معه اكثر منه من جنسه ليخرج المشترك فانه لا يجمع كما لا يثنى قيل انما لم يقل ذلك اكتفاء بما ذكر في التثنية
ويمكن ان يقال انما لم يقل ذلك لانه اراد ههنا تعريف ماهية المجموع مطلقا بقطع النظر عن كونه صحيحا او مكسرا فلم يحتج
الى هذا القيد لاخراج المجموع الممتنع **فان كان** الفاء لتفسير الانقسام المستفادة من عموم قوله ما لحق
آخره لاشتماله على المنقوص والمقصور والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم او سلامته عن
التغيير وبين حكم المنقوص والمقصور فقال فان كان **آخره** اسم كان اي آخر الاسم **ياء** خبر كان
قبلها اي قبل تلك الياء **كسرة** فاعل الظرف او مبتداء متقدم الخبر والجملة صفة ياء اي ياء حصل
قبلها كسرة كقاض **حذفت** الياء لالتقاء الساكنين بعد النقل والاسكان للاستثقال
مثل قاضون جمع قاض اصله قاضيون فنقل حركة الياء الى ما قبلها لاستثقال الحركة على الياء ثم
حذفت لالتقاء الساكنين **وان كان** اي الاسم **مقصورا** اي اسما آخره الف مقصورة
نحو مصطفى **حذفت الالف** المقصورة لالتقاء الساكنين **وبقي ما قبلها** اي قبل
الالف بعد الحذف **مفتوحا** ليدل الفتحة على الالف المحذوفة **مثل مصطفون** جمع
مصطفى اصله مصطفيون قلبت الياء الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف
مفتوحا للدلالة على الالف ثم قوله مثل خبر مبتداء محذوف ومضاف ومصطفون مضاف اليه والرفع

على الحكاية اى قطينة مثل مسطفون **وشرطه** اى شرط الاسم الذى جمع بالواو او الياء والنون **ان كان**
الاسم الذى اريد جمعه **اسماً** اى غير صفة **فمذكر علم يعقل** اى شرطه الامور الثلثة المذكورة و
العلمية والعقل لان هذا الجمع اشرف الجموع لسلامة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل اشرف من غيره فاختص الاشرف بالاشرف ثم
ثم اعلم ان قوله وشرطه مبتداء وقوله فمذكر خبره بمعنى حصول مذكر والفاء زائدة والشرط معترض وفى هذا الوجه +
ضعف لان اعتراض الشرط بين المبتداء والخبر انما يكون فى الشعر ولم يوجد فى السعة وزيادة الفاء فى الخبر ضعيفة
اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف اما فيكون الفاء فى جواب اما ويمنع اختصاص اعتراض الشرط بين المبتداء
والخبر بالشعر او يقال ان قوله وشرطه مبتداء والجملة الشرطية خبره والضمير العائد الى المبتداء مقدر بعد الفاء اى وشرطه
ان كان اسما فهو مذكر وفيه نظر لانه على هذا يلزم حذف العائد المرفوع من الجملة الواقعة خبرا وذا غير جائز كما صرح به
الشارح فى بحث المبتداء ولاجل هذا الاشكال فى هذه العبارة قال الشارح الرضى هذه عبارة ركيكة قال شيخى
واستاذى طاب ثراه يمكن تصحيحها بوجوه احدها ان يقال حيث امتنع حذف الضمير اسم الاشارة وكفى به +
رابطا اى شرطه ان كان ذلك الاسم الذى اريد جمعه بالواو والنون اسما فذلك الشرط حصول مذكر والثانى ان
قوله وشرطه مبتداء خبره محذوف اى وشرطه ما يذكر وقوله ان كان الخ استيناف اى ابتداء كلام كما قيل نحو الزانية
والزانى فاجلدوا ان التقدير الزانية والزانى حكمهما ما يذكر وقوله فاجلدوا ابتداء بيان والثالث انه مبتداء +
محذوف الخبر اى وشرطه على التفصيل وحذف هذا الخبر بقرينة ما بعده من الجملتين اعنى ان كان اسما فكذا وان
كان صفة فكذا والرابع انه مبتداء والجملة الشرطية خبره بتاويل مضمون هذا الكلام والخامس انه مبتداء بحذف
مضاف والجملة الشرطية خبره بتاويل مضمون هذا الكلام اى بيان شرطه هذا الكلام ان كان اسما فمذكر علم
يعقل وضمير شرطه عائد الى الاسم الذى جمع بالواو والنون او الى المذكر فى هذا الجمع اى شرط ذلك المذكر فى هذا
النوع من الجمع وضمير كان عائد الى الاسم الذى اريد جمعه بالواو او الياء والنون او الى المذكر المجموع بذلك وعلى
الثانى كان مدار افادة قوله فهو مذكر قوله علم يعقل هو لصفة او ارادة المسمى فلا يلزم اتحاد الشرط والجزاء ثم مذكر خبر مبتداء محذوف اى فذلك
الشرط حصول مذكرا وفذلك المذكر علم يعقل وقوله علم خبر ثان للمبتداء المحذوف وقوله يعقل صفة علم وفيه تسامح
اذ العاقل مسمى العلم لا العلم ثم اعلم انه ان اريد بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة بمعنى المذكر الحقيقى يراد بقوله علم
مسمى العلم دون العلم لان المذكر الحقيقى هو مسمى العلم دونه ويكون حمل المذكر على الضمير الذى هو عائد الى الاسم الذى اريد جمعه بالواو والنون من التسامح
بحذف مضاف اى فهو اسم مذكر ولا تسامح فى يعقل اذ المذكر الحقيقى هو الموصوف بالعقل وان اريد اللفظ المذكر الذى يسمى
اللفظ فلا تسامح فى حمل المذكر على الضمير العائد الى الاسم لانه مذكر لفظا ولا حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل
من التسامح اذ العاقل المذكر الحقيقى دون اللفظ ويكون قوله وان لا يكون بتاء تانيث مثل علامة ضائعا لخروجه
باشتراط التذكير اللفظى ويجاب بان ذكره لدفع وهم من يتوهم ان المراد بالمذكر التذكير من جهة المعنى دون اللفظ
فيجوز جمع علامة بالواو والنون لانه مذكر من جهة المعنى ايضا ولقائل ان يقول لو قال بعلم من كان يعقل لكان اولى
لئلا يخرج عنه صفات الرب تعالى نحو قوله تعالى نعم الماهدون وبحمد لا يعقل حيث يخرج عنه صفات الله تعالى ولا يجوز اطلاق العقل عليه تعالى الا ان يقال الشرط هو العقل
ونحو فنعم الماهدون متكرر بما جمع بالواو والنون بالتاويل نحو بلغت من السنين بضم الباء جمع مبلغة وبه

وهي الداهية اي بلغت من الدواهي وانما جمع بالواو والنون لان الدواهي لما صدر منها فعل العقلاء وهو اصابة المحال و
والنكاية اي العقوبة نزلت منزلة العقلاء فجمع لها هذا الجمع ويمكن ان يجاب بان العقل يطلق على الله تعالى لغة وانما لا يجوز
اطلاقه عليه سبحانه وتعالى لكون اسماء الله تعالى توقيفية ومنع الشرع لا ينافي اطلاق اللغة كذا في بعض شروح المنار
وان كان صفة ضمير كان عائد الى الاسم الذي قصد جمعه بالواو او الياء والنون او الى المذكر المجموع بذلك
وعلى الثاني كان مدار افادة قوله **فمذكر** هو الصفة او ارادة المسمى اي ان كان المذكر المجموع بذلك
مسمى صفة فحصول مذكر اي مذكر غير علم او فذلك المذكر مذكر **يعقل** او فهو مذكر يعقل لكن اذا
قدر فذلك المذكر مذكرا او فهو مذكر كان قوله **وان لا يكون افعل فعلاء** محمولا على حذف مضاف
اي ذو عدم كونه افعل واذا قدر فحصول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف او المعنى وحصول عدم كونه كذا او المراد
بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة بتقدير مضاف اي فهو اسم مذكر وان اريد به اللفظ المذكر كان قوله وان لا
يكون بتاء تانيث مثل علامة ضائعا لخروجه باشتراط التذكير اللفظي **وان لا يكون افعل فعلاء**
عطف على قوله فمذكر اي فمذكر وان لا يكون المذكر فيه مسمى هذه الصفة اي ذو عدم كون المذكر فيه مسمى
هذه الصفة وان كان تقدير قوله فمذكر فحصول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف وقوله افعل حينئذ لا يكون واضافته
الى فعلاء لادنى ملابسة اي افعل الذي مؤنثه فعلاء لكن يرد عليه ان افعل ههنا علم لما يوزن به من نحو احمر
واسمر وغيرهما والعلم لا يضاف واجيب بانا سلمنا ذلك لكن العلم يجوز اضافته بعد تاويله بمنكر اي بواحد
من جنسه وههنا كذلك وكذا الحكم في فعلان فعلى مثل احمر فانه لا يقال فيه احمرون للفرق بين افعل هذا وبين افعل
التفضيل حيث يصح جمع افعل التفضيل هذا الجمع كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل
ولا يشكل هذا بجمع جمعاء حيث يجيء جمعه بالواو والنون نحو اجمعون لان مجيئه بالواو والنون على خلاف القياس
اذ هو في الاصل افعل التفضيل لا افعل فعلاء لعدم كونه من الالوان والعيوب والحلى وافعل فعلاء يختص بذلك
وحينئذ يكون تانيثه على جمعاء على خلاف القياس فلا يتوجه الاشكال **ولا فعلان فعلى** عطف
على افعل ولا زائدة لتاكيد النفي واضافة فعلان الى فعلى لادنى ملابسة كافعل فعلاء او لا فعلان الذي مؤنثه
فعلى مثل سكران فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان فعلانة حيث يصح جمعه هذا الجمع
كندمانون **ولا مستويا** عطف على افعل ولا زائدة لتاكيد النفي اي وان لا يكون المذكر مستويا
فيه اي في ذلك الوصف **مع المؤنث نحو جريح** اذا كان بمعنى مفعول **وصبور** فان
المذكر فيهما مستوي مع المؤنث يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يقال رجال جريحون ولا صبورون
لانه لو جمع مذكره بالواو والنون لجمع مؤنثه بالالف والتاء وحينئذ يرتفع الاستواء المقصود فيه قال الشارح
العلامة هذه العبارة اسخف اي اركّ واضعف من الاولى لان ضمير ان لا يكون عائد الى الوصف المذكر
فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف
يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا الى هذا عبارته وقال شيخي
واستاذي تغمده الله تعالى بالرحمة والغفران ان ضمير ان لا يكون عائد الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكره

السخافة لان ضمير قوله ان كان صفة ان عاد الى المذكر دون الاسم بدلالة ان البحث فى المذكر لان صدر البحث
المذكر ما لحق آخره فلا اشكال اصلا ولم يحتج فى الربط الى تقدير فيه فى قوله وان لا يكون افعل فعلاء ويكون المعنى
شرطه ان كان صفة حصول مذكر وعدم كون المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث وكذا ان عاد الى الاسم
لكن حينئذ يحتاج فى الربط الى تقدير فيه فى قوله وان لا يكون افعل فعلاء فيكون المعنى شرطه ان كان صفة فهو مذكر
بحصول ذلك وعدم كون المذكر فيه مسمى افعل فعلاء وعدم كون ذلك المذكر مستويا فيه مع المؤنث فلا يكون فى هذه
العبارة سخافة اصلا كما ظن الشارح فانظر فيه بعين الانصاف **ولا بتاء التانيث** عطف على قوله
افعل فعلاء اى وان لا يكون كائنا بتاء تانيث او عطف على قوله مستويا اى وان لا يكون ذلك المذكر كائنا بتاء
تانيث **مثل علامة** فانه لا يجمع بالواو والنون لانه لو جمع بذلك فاما ان تبقى التاء او تترك فان بقيت
لزم اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث وهو مستنكر وان تركت لفات الغرض وهو المبالغة ولزم
الالتباس بجمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه كعلام **ويحذف نونه** اى نون الجمع **للاضافة**
لان نونه عوض عن التنوين المنافى للاضافة لان الاضافة تقتضى الاتصال والتنوين يقتضى الانقطاع **وقد**
شذ نحو ارضين بفتح الراء كارضات وقراف **وسنين** وثبين وقلين ونحو ذلك هذا جواب
سوال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والثبة والقلة ونحو ذلك جمعت بالواو والنون مع انتفاء
شرط الجمع بذلك وهو التذكير والعقل والعلمية والوصفية فاجاب بقوله وقد شذ نحو ارضين وسنين
وارتكاب هذا الشذوذ فى نحو سنين وارضين لجبر النقصان الواقع فى واحدها وهو حذف الجزء كالتاء
المقدرة فى ارض لانها فى التقدير ارضة بدليل تصغيرها على اريضة وكاللام فى سنة فان اصلها سنوة
فحذف التاء واللام وجمعتا بالواو والنون جبرا لما دخل عليهما من النقص بحذف التاء واللام وهذا الجبر
ليس بقياس وان كان ذا جزئيات كثيرة ونحو الطالبين من باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم
لانهم اشرف الموجودات فجمع هم هذا الجمع ونحو بلغت منا البلغين اى الدواهى ونحو قوله تعالى رايتهم لى ساجدين
متاول لانه لما اصدر فعل العقلاء وهو اصابة المال والنكاية من الدواهى وفعل السجود من الكواكب اجريت
مجرى العقلاء فجمع لهم هذا الجمع **المونث** اى جمع المؤنث الذى يجمع او المؤنث المجموع جمعا **ما لحق**
آخره الف وتاء نحو هندات ومسلمات **وشرطه** اى شرط الاسم الذى جمع بالالف والتاء
او شرط ذلك المؤنث فى هذا النوع من الجمع **ان كان** الاسم الذى جمع سالما بالالف والتاء او ان كان
ذلك المؤنث **صفة وله مذكر** ... او لم يكن له اسم مذكر **فان يكون مذكره**
اى مذكر ذلك الاسم او ذلك المؤنث **جمع بالواو والنون** لان المذكر اصل والجمع السالم
سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء اصل لسلامة بناء الواحد فيه والمؤنث فرع وجمع التكسير ايضا فرع
لتغير بناء الواحد فيه فالجمع الفرع وهو المؤنث بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والنون
لا جمع التكسير ليكون الفرع موافقا للاصل فى سلامة الواحد ولئلا يلزم مزية الفرع على الاصل ثم اعلم ان هذه
العبارة مثل العبارة الاولى لان قوله وشرطه مبتدأ وقوله فان يكون الى آخره خبره والفاء زائدة والشرط معترض

بين المبتداء والخبر كما هو صنيعه اعتراض الشرطية بين المبتدء والخبر انما يكون في الشعر والاولى ان يقدر المبتداء قبل الفاء
اسم الاشارة ويكون للمبتداء المقدر خبره جزاء والفاء جزائية والجملة الشرطية خبر لقوله وشرطه والمعنى وشرطه ان
كان ذلك المؤنث او ذلك الاسم الذي اريد جمعه بالالف والتاء صفة فذلك الشرط كون مذكره كذا او يقال
قوله وشرطه مبتداء محذوف الخبر اي وشرطه ما يذكر والجملة الشرطية بيان له كقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كما مر
او يقال انه مبتداء خبره محذوف اي وشرطه على التفصيل وحذف هذا الخبر بقرينة ما بعده من الجملة كما مر او يقال
انه مبتداء بحذف مضاف والجملة الشرطية خبرها وبيان هذا الكلام اي وبيان شرطه هذا الكلام كما مر **وان لم
يكن له** اي لذلك المؤنث او لذلك الاسم **مذكر** مجموع بالواو والنون **فان لا يكون** اي فالشرط
عدم كونه **مجردا عن التاء** اذ لو جمع المجرد عن التاء بالالف والتاء لزم اللبس بذي التاء +
كحائض حيث يقال في جمع حائضة التي اريد بها الصفة الحادثة حائضات فلو قيل في جمع حائض
التي اريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم اللبس فجمع حائض على حوائض ولم يعكس لان ما فيه التاء من جا
اليق بالجمع بالالف والتاء مما فيه التاء تقديرا **والا** اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما نحو هند
ورعد وتمرة وكسرة وغرفة **جمع مطلقا** ظرف او مصدر اي زمانا مطلقا او جمعا مطلقا اي غير مقيد
بشرط فيقال هندات ورعدات وتمرات بفتح الفاء وكسرات بكسر الكاف وفتح السين وكسرها وغرفات
بضم الغين وفتح الراء وضمها ثم لما فرغ من بيان نوعي الجمع الصحيح شرع في بيان الجمع المكسر فقال **والمكسر**
اي المجموع المكسر وفي بعض النسخ جمع التكسير **ما تغير** على ما على النسخة الاولى عبارة عن مجموع وعلى
الثانية عن جمع اي مجموع او جمع تغير فيها **بناء واحده** المحقق **كرجال** في جمع رجل **وافراس**
جمع فرس او المقدر كفسوة جمع نساء بضم النون اراد بالتغير اعم من ان يكون حقيقة كما مر او تقديرا كما مر في فلك وهجان فان قيل هذا الحد ينتقض بنحو مصطفون ومعلون وداعين ورامين وثمرات
بفتح الميم وكسرات بفتح السين وكسرها جمع كسرة بسكون السين وغرفات بفتح الراء وضمها جمع غرفة بسكون
الراء فانها جموع سلامة مع وقوع التغيرات قلنا الاعتبار بالتغير هنا بكون في اوان الجمع لا بما يكون بعد الجمع
فلا ينتقض بما ذكرتم فان اصل مصطفون مصطفيون واصل معلون معليون وكذا البواقي وجمع التكسير ينقسم
الى جمع القلة وجمع الكثرة فجمع القلة هو الجمع الذي يقع على الثلثة الى العشرة والحدان داخلان اي حد +
الابتداء وهو الثلثة وحد الانتهاء وهو العشرة داخلان في القلة **وابنية جمع القلة** +
افعل وافعال وافعلة وفعلة والجمع الصحيح عطف على قوله فعلة
اي الجمع السالم بقسميه ابنية جمع القلة هذه الاربعة وكلا نوعي جمع السلامة وزاد الفراء فعلة كاكلة
جمع آكل وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء جمع صديق وكلام الشارح الرضي الظاهر ان جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان
لهما ثم اعلم ان كلا من الابنية الاربعة المذكورة مشترك بين جمع القلة والكثرة [illegible]
لا باللفظ الذي [illegible] **وما عدا ذلك** اي ما عدا المذكور من الاوزان الاربعة
وجمعا الصحيح **جمع كثرة** اي واقع على فوق العشرة فلفظ الرجل للاسم الا بناء جمع القلة كارجل في الرجل



وجمع الكثرة كرجال في الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعمل احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر للنكتة كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء ثم شرع في تفصيل احوال الاسماء باعتبار كونها متصلة بالفعل وغير متصل به فقال **المصدر** وانما اخر هذا التفصيل عن جميع تفاصيل الكلام ليكون ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التلفيف ايضا من لطائف هذا الكتاب ثم الاسماء المتصلة بالفعل انواع المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف والآلة والمراد بالاسماء المتصلة ههنا العاملة لاجل دلالتها على معاني الافعال ولذا لم يذكر الظرف والآلة لانهما لا يعملان وانما قدم المصدر على سائر الاسماء المتصلة بالفعل لانه اصل في الاشتقاق عند البصريين او يقال انما قدم لكونه مظنة للاصالة لمكان الاختلاف بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق على فرعيتها **اسم الحدث الجاري على الفعل** وانما ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى وانما قيد الحدث بالجاري على الفعل احترازا عن اسماء المصادر نحو الوضوء والحسن بالضم لعدم جريانها على الفعل مع دلالتها على الحدث ولقائل ان يقول لا يخرج بهذا القيد المصادر التي لا فعل لها من لفظها نحو فرادى وجرا واوه وتقه و يحك و ويك وويلك الا ان يراد الجاري على الفعل حقيقة او فرضا وفيه نظر لانه على هذا يشكل الفرق بين هذه المصادر وبين اسم المصادر لامكان فرض الفعل في كل منهما ثم اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان جريان الشيء على ما يقوم هو به مبتدأ او موصوفا او ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل على الفعل اي موافقته اياه في حركاته وسكناته وجريان المصدر على الفعل اي تعلقه به بالاشتقاق وهذه العبارة تشتمل على مذهب البصريين والكوفيين ولا واحد من هذه المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام في الحد لان المذكور هنا جريان اسم الحدث على الفعل وهو مشهور فيما بينهم بمعنى تعلقه به بالاشتقاق لا مطلق الجريان حتى يلزم الابهام **وهو** اي المصدر **من الثلاثي** اي من الفعل الثلاثي او من بناء الثلاثي **سماع** اي مسموع او سماعي او ذو سماع يحفظ كما سمع من العرب ولا يقاس عليه ويرتقي الى اثنين وثلثين بابا والمراد بالثلاثي الثلاثي المجرد وما على ثلاثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي والا لدخل نحو اكرم وكرم فالمصدر قياسي لا سماعي وكلمة من بيانية والجار والمجرور حال من مفهوم الكلام اي قصر المصدر على السماع حال كونه كائنا من جنس البناء الثلاثي او ابتدائية اي حال كونه ماخوذا من البناء الثلاثي وهذا الوجه انما يأتي على مذهب الكوفيين وفي جعل هذه الحال متعلقا بقوله سماع نظر لعدم ذي الحال لانه ليس بقوله سماع فاعل مظهر وهو ظاهر ولا مضمر لانه مصدر وليس في المصدر ضمير **ومن غيره** اي غير الثلاثي **قياس** اي مقيس او قياسي او ذو قياس اي من شانه ان يثبت من غير سماع بالقياس على ما سمع وقوله قياس خبر مبتدأ محذوف اي وهو من غيره قياس وحذف هذا المبتدأ بقرينة السياق فيكون الكلام من باب عطف الجملة على الجملة ولا يصح ان يكون من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين بعاطف واحد بان يكون قوله من غيره عطفا على قوله من الثلاثي وقوله قياس عطفا على سماع لعدم تقدم المجرور لان قوله من الثلاثي منصوب المحل على الحال كما مر اللهم الا ان يثبت الجواز في صورة تقدم المجرور على المجرور وتقدم الجار والمجرور نحو في الدار زيد والحجرة عمرو بجواز والحجرة عمرو ولكنه لم يثبت او يحمل الكلام على قول الفراء فانه يجوز العطف على معمولي عاملين مطلقا على ما عرفته من قبل وفي بعض النسخ **مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا**

وخرج تخريجا او استغفر استغفارا وقاتل مقاتلة واجتنب اجتنابا وبعثر بعثرة **ويعمل** المصدر **عمل فعله** للمناسبة بالفعل لمكان الاشتقاق بينهما **ماضيا او غيره** حال من فاعل يعمل اى حال كونه ماضيا وغير ماض اى سواء كان بمعنى الماضى نحو اذكر ضربى امس زيدا او غير الماضى اعنى الحال والاستقبال نحو ضربى زيدا الآن او غدا شديد ولم يشترط لاعماله ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال كما اشترط لاعمال اسم الفاعل والمفعول لان عمله باعتبار الاشتقاق بينه وبين الفعل لا باعتبار شبه الفعل ولا فرق فى الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى وذا لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال اذ لو كان بمعنى الماضى كان مشابها له معنى ومخالفا له لفظا ومشابها للمضارع لفظا ومخالفا له معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وهذا هو الاصح وقيل اذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل فلا يقال ضربك الآن زيدا شديد لانه يعمل لكونه فى تقدير ان مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى الحال لان ان المصدرية اذا دخلت على المضارع خلص للاستقبال ثم المصدر انما يعمل **اذا لم يكن** المصدر **مفعولا مطلقا** اما اذا كان مفعولا مطلقا فلا يصح ان يعمل بل العمل حينئذ للفعل لانه قوى والمصدر ضعيف ولا يتعلق المعمول بالضعيف مع وجدان القوى ولان عمله لكونه بتقدير الفعل مع ان واذا كان مفعولا مطلقا تعذر تقديره بان مع الفعل اذ لا يصح تقدير ضربت ضربا بضربت ان ضربت واذا اسند مسد الفعل يصح ان لا يعمل المصدر بل لنيابته مناب الفعل كما سيجئ **ولا يتقدم معموله** اى معمول المصدر **عليه** اى على المصدر لانه ضعيف العمل ولهذا قد وجد ولا فاعل له مظهرا ولا مضمرا مستترا بخلاف الفعل وسائر ملحقاته وذلك لنقصان مشابهة الفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته فى حركاته وسكناته واما معنى فلعدم وقوعه موقع الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه يوازنه لفظا ومعنى وكذا اسم المفعول على ما سنبينه فى موضعه ولكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ مما فى حيز ان لا يتقدم عليها لان حرف ان موصول والفعل الذى بعده صلتها وشئ مما حيز الموصول من الصلة ومعمولها لا يتقدمه **ولا يضمر فيه** اى ولا يضمر معموله اى فاعله مستترا فيه لضعف عمله على ما عرفت بخلاف البارز نحو ضربى زيد او انما لا يضمر الفاعل فيه لانه لو اضمر فيه لاضمر فى مثناه ومجموعه لئلا يلتبس المثنى والمجموع بالواحد ولا يجوز اضماره فى المثنى والمجموع لانه يستلزم التثنيتين فى المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية الفاعل المضمر واجتماع الجمعين فى المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل المضمر وهو مستقل ولو لم يثن المصدر ولم يجمع عند تثنية الضمير وجمعه يلزم اللبس بخلاف اسم الفاعل ونحوه لاتحاده مع فاعله فيما صدقا عليه فتثنية احدهما وجمعه تثنية وجمع للآخر فلا يستلزم ذلك هذا حاصل ما ذكره المصنف وتقاتك ان يقول يجوز ان يحمل المصدر ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كالظرف المستقر واسم الفعل فانهما يتحملان ضمير المثنى والمجموع ولا يثنيان ولا يجمعان يقال يا زيد رويدك عمرا ويا زيدان رويدكما عمرا ويا زيدون رويدكم عمرا هذا حاصل ما ذكر فى الرضى واجيب بان الاضمار فى الظرف واسم الفعل تسامح باعتبار قيامهما مقام ما اضمر فيه وهو الفعل لا حقيقة بخلاف المصدر فانه غير قائم مقام غيره فافترقا **ولا يلزمه** اى المصدر **ذكر الفاعل** نحو اعجبنى ضرب زيدا ومنه قوله تعالى او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما لضعف عمله المرد لهذا كان لفظا معنونا عند البصريين واما عند المتقدمين فلما فيه تعلقه ولان الاسم فى حيز الاضمار لاجل انه مسند الى الفاعل الا انه لما لم يذكر الفاعل ولا يضمر فيه **ويجوز اضافته**

ای اضافة المصدر **الی الفاعل** نحو اعجبنی دق القصار الثوب وهو الاکثر من اضافته الی المفعول ویدل علیه
قوله **وقد یضاف** المصدر **الی المفعول** اذا قامت القرینة علی کونه مفعولا والمراد
بالمفعول اعم من ان یکون مفعولا به او ظرفا او غیره نحو اعجبنی ضرب اللص الجلاد ضرب یوم الجمعة وضرب التادیب
ویکون ذلک المفعول منصوب المحل ان قدر المصدر بفعل معروف مع ان او مرفوعه ان قدر بفعل مجهول مع ان و
اذا اضیف الی الظرف جاز ان یجعل مما یصلح رفعا ونصبا علی کونه فاعلا ومفعولا به نحو اعجبنی ضرب الیوم زید
واعماله ای اعمال المصدر **باللام** الجار والمجرور حال ای حال کونه مقرونا باللام او مصاحبا باللام **قلیل**
لان مدار عمله تقدیره بالفعل مع ان واذا کان باللام لا یصح تقدیره بالفعل مع ان فیلزم ان یمتنع عمله لعدم مداره
لکنه صح علی قلة لان المانع عارض ومنه قوله ضعیف النکایة اعداءه یخال الفرار یراخی الاجل فالمیم ضمیر
وجعله تقدیر فی اعداءه او یتقد بمصدر منکر عاملا فیه ای ضعیف النکایة نکایة اعداءه وقیل لم یات فی القران
شیء من المصادر المعرفة باللام عاملا فی فاعل او مفعول صریح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالی لا یحب الله
الجهر بالسوء من القول **فان کان مطلقا** نتیجة التقیید بقوله اذا لم یکن مفعولا مطلقا والجمل التی وسط
معترضات لبیان بعض احکام اعمال المصدر عند ذکر عمله ای فان کان المصدر مفعولا مطلقا **فالعمل للفعل**
دونه اذا المعمول لا یتعلق بالضعیف مع وجدان القوی **وان کان** المفعول المطلق **بدلا منه**
ای من الفعل ای سادا مسد الفعل بعد حذفه نحو حمد الله وشکر الله لا کما تبعه الفعل کاسم الفعل لتعین
عمله دون الفعل **فوجهان** فاعل فعل محذوف ای فیجوز الوجهان او مبتدا محذوف الخبر ای ففیه الوجهان
والفاء جائزة علی الوجه الاول وواجبة علی الثانی کما ستعرف ان الجزاء اذا کان مضارعا مثبتا یجوز الفاء واذا کان
جملة اسمیة یجب یعنی جاز ان یکون الفعل عاملا للاصالة وجاز ان یکون المصدر عاملا لنیابته للمصدریة
ولان المصدر قوی من حیث الذکر وضعیف من حیث الفرعیة والفعل قوی من حیث الاصالة ضعیف من حیث
الحذف فلا تتعین الضعیف فی المصدر حتی تمنع عمله ثم لما فرغ من بیان المصدر شرع فی بیان اسم الفاعل فقال
اسم الفاعل ما اشتق من فعل وانما قال من فعل ولم یقل من مصدر مع ان الصفات کلها مشتقة
من المصدر اشارة الی جریان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق الصفات من المصدر بواسطة الفعل **لمن قام**
متعلق باشتق لمن قام الفعل به وفیه احتراز عن اسم المفعول فانه مشتق من فعل لمن وقع علیه الفعل **بمعنی الحدوث**
الجار والمجرور حال ای حال کونه کائنا بمعنی الحدوث ای بمعنی الدلالة علی صفة حادثة لا ثابتة وفیه احتراز عن الصفة
المشبهة لانها بمعنی الثبوت لا بمعنی الحدوث نحو حسن وکریم اذ معنی زید حسن وکریم ثبت له الحسن والکرم ولیس
معناه حدث له الحسن والکرم بعد ان لم یکن واذا ارید الحدوث قیل حاسن وکارم الآن او غدا وکذا نحو جنب بمعنی ثبوت
الجنابة لا بمعنی حدوثها وکذا احتراز عن اسم التفضیل الذی بمعنی الثبوت نحو احسن واکرم لکنه یدخل فی الحد اسم
التفضیل الذی صیغ لتفضیل الفاعل بمعنی الحدوث نحو اضرب واقتل فانه مما اشتق من فعل لمن قام به بمعنی الحدوث
لکن مع زیادة فیعتبر الحیثیة فانها منظورة فی جمیع الحدود ولا سیما الحدود المنوقة فیکون المعنی ما اشتق من فعل
لمن قام به الفعل ای من حیث انه قام به الفعل لا من حیث انه قام به زیادة الفعل علی الغیر فیخرج ذلک من حیث انه قام به زیادة

على الغير ويخرج من الحد نحو حائض وطامث وطالق من الصفات الثابتة مع انها اسماء الفاعلين لانه يقال ان مثل هذه الصفات بمعنى ذات حيض وطمث وطلاق وليست باسم فاعل او يقال ان معنى الثبوت فيما يعارض الامتناع ك لا ما يوضع ويخرج من الحد نحو خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت مع انها اسماء الفاعلين واجيب بانها تدل على حدوث الخلود والدوام والرسوخ والاستمرار ويخرج من الحد صفات الله تعالى كالخالق والرازق وغيرهما فانها من اسماء الفاعلين مع انها تدل على الدوام والاستمرار واجيب بان الدوام والاستمرار فيها ليس بصيغة بل واقع باعتبار الموصوف القديم المنزه عن التغير والحدوث ويدخل في الحد الشاهق والباهل والعادي وغير ذلك من صفات غير العقلاء فانها اسماء الفاعلين مع انها يخرج بقوله لمن قام لان كلمة من يختص بالعقلاء واجيب بانها تدخل في الحد على سبيل التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم ويخرج من قوله لمن قام اسماء الفاعلين من الصفات الاضافية نحو قارب وباعد ونحوهما من الصفات الاضافية لانها ليست بمعان قائمة بالذات بل هي امور اعتبارية عدمية لا وجود لها على الاصح الا ترى انك اذا وصفت زيدا بالقرب في قولك قرب زيد يصح الوصف به وان لم يكن القرب قائما به الا ان يراد بالقيام اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا فلا يخرج ذلك وانما قال لمن قام به ولم يقل لمن فعل لئلا يخرج نحو منكسر ومنكسر من الانفعالات وكذا نحو كارم وحاسن اذا صيغ لبيان الحدوث فانه قائم بالفاعل وليس بحادث بفعله وصيغته وهذا مطرد في كل صفة مشبهة عند ارادة الحدوث نحو طائل وضائق وغير ذلك **وصيغته** اي صيغة اسم الفاعل **من مجرد الثلاثي** الاضافة من باب جرد قطيفة اذ الاصل من الثلاثي المجرد **على فاعل** الظرف المستقر خبر لقوله وصيغته اي واقعة على وزن فاعل اراد بصيغة صيغة الكثيرة المشهورة والا فعال وفعول وحل ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثي المجرد وانما بين الصيغة ههنا مع ان بيان الصيغة من وظائف التصريف دون النحو استطرادا وضمنا وقوله من مجرد الثلاثي الجار والمجرور صفة الصيغة اي صيغته الكائنة من كذا وفيه نظر لانه يلزم حينئذ في قوله ومن غيره على صيغة المضارع العطف على معمولي عاملين مختلفين بغير تقدم المجرور والجواب عنه يأتي بعد سطر والحق ان يجعل الجار والمجرور حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على فاعل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان الحال ظرفا نحو في الدار لكم درهم فان قوله في الدار حال من الضمير الذي في الظرف وهو لكم والعامل فيه هو الظرف **ومن غيره على صيغة المضارع** عطف جملة على جملة والتقدير صيغته من غير المجرد الثلاثي يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد على صيغة المضارع ويمكن ان يكون الكلام من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين بتقديم المجرور مع الجار على وجه ان ثبت جوازه بان يكون قوله ومن غيره عطفا على قوله من مجرد الثلاثي وقوله على صيغة المضارع عطفا على فاعل والحق انه من باب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والواو عاطفة وقوله على صيغة المضارع عطف على قوله على فاعل وقوله من غيره ظرف وقع حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على صيغة المضارع ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان ظرفا كما مر اي وعلى صيغة المضارع حال كونه كائنا من غير مجرد الثلاثي **بميم مضمومة** الباء [illegible] موضوعة في موضع حرف المضارعة اذا كان حرف المضارعة غير مضمومة كما في مستخرج **وكسر ما قبل الآخر** كلمة ما موصولة او موصوفة والظرف صلة او صفة اي وكسر الحرف الذي او حرف ثبت او حصل قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل فان ما قبل آخره فيه مفتوح **نحو [illegible]**

ومستخرج مثل بمثالين احدهما على صيغة المضارع ولا يخالفها الا بالميم مكان حرف المضارعة والثاني ما
يخالفها بحركة الميم ايضا فينبغي ان يمثل بثالث وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الآخر ايضا نحو متفاعل فان قيل قد جاء
اسم الفاعل من غير المجرد الثلاثي بكسر الميم لمتابعة ما قبل الآخر وبضم ما قبل الآخر لمتابعة الميم كمِنتِن ومُنتُن من انتن
ينتن فانه جاز فيه كسر الميم وضمها لما قلنا قيل هذا فرع والكلام فيما هو الاصل فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير المجرد
الثلاثي بفتح ما قبل الآخر نحو احصن فهو محصَن واسهب فهو مسهَب بالفتح قيل انه قليل او مستعار من اسم المفعول
كسيل مفعم لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل **ويعمل** اي اسم الفاعل **عمل فعله** اي الفعل
الذي اشتق هو منه وهو الفعل المبني للفاعل لازما او متعديا او مجرا **بشرط معنى الحال او الاستقبال**
لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان لانه لو خالفه فيه سقطت قوة المشابهة لفظا ومعنى ولا
يلزم من اعمالهم ما قوي شبهه اعمالهم ما لم يقو وقيل هذا الشرط للعمل في المنصوب دون المرفوع لان ادنى
مشابهة الفعل يكفي للرفع لشدة اختصاصه وفيه نظر لانه يخالف ما قالوا ان الفاعل المظهر من المعمولات القوية
كالمفعول فلهذا لا يعمل فيه اسم التفضيل مطلقا على ما سيجيء في اسم التفضيل ولانه لو كان ادنى شبه الفعل كافيا للرفع
لوجب ان يعمل اسم التفضيل في الفاعل مطلقا ايضا لشبهه بالفعل في الدلالة على الحدث ولشبهه الخاص بفعل التعجب في
اختصاص مجيئه بغير لون وعيب واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله بشرط اما حال اي متلبسا بشرط او خبر مبتدأ محذوف
اي هو متلبس بشرط والجملة حال او معترضة واضافة الشرط الى المعنى اضافة المصدر الى المفعول بمعنى الامر اي بشرطنا
معنى الحال او الاستقبال او بيانية اي بوجود شرط هو معنى الحال او الاستقبال ويمكن ان يكون المعنى بشرطية معنى كذا
او باشتراط معنى كذا واضافة المعنى الى الحال بيانية او بادنى ملابسة اي معنى يحصل عند اقتران الحال او الاستقبال وقال
الكسائي انه يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال **والاعتماد** عطف على معنى اي بشرط
معنى الحال او الاستقبال وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على المذكور بان يلي **على صاحبه** وهو المبتدأ
او الموصوف او الموصول او ذو الحال نحو زيد قائم ابوه وجاءني رجل قائم ابوه وجاءني زيد راكبا غلامه **او الهمزة**
اي همزة الاستفهام نحو اقائم زيد **او ما النافية** نحو ما قائم زيد وانما اشترط الاعتماد على ما ذكر ليتقوى فيه
في اسم الفاعل جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه او ملتصقا بما هو بالفعل اولى وهو الاستفهام او النفي وانما شرط قوة
جهة الفعل فيه تنبيها على فرعيته في العمل وانحطاطه عن الاصل فلم يجز ابتداء ضارب زيد عمرا وهذا عند سيبويه وسائر البصريين
واما الاخفش والكوفيون فيجوزون اعماله غير معتمد على شيء مما ذكرنا فكانهم اعتبروا اصل الشبه **فان كان** الفاء
للتعقيب في الاخبار اي ان كان اسم الفاعل **للماضي** اي بمعنى الماضي او الاستمرار المتضمن للماضي **وجبت**
الاضافة اي اضافته **معنى** تمييز اي من حيث المعنى محول عن الفاعل اي وجبت معنى الاضافة او ظرف
اي وجبت الاضافة في المعنى او حال اي ذات معنى او معنوية لفوات شرط اللفظية وهو اضافة الصفة الى معمولها
لان اسم الفاعل غير عامل حينئذ لانتفاء شرط عمله هذا اي وجب الاضافة اذا كان بعده معمول والاحسن ان لا يضاف نحو
هذا ضارب امس ولا يعمل حينئذ الا في الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رائحة الفعل
خلافا للكسائي فانه يعمل اسم الفاعل مطلقا كما مر ولم يوجب اضافته ولو اضيف لا يكون الاضافة معنوية

معنوية بل لفظية لانا نقول ان اصله الحال او الاستقبال واما الماضي فعارض لم يثبت بلا دون قرينة والعارض لا يعتبر ولانه
يقيس على ذي اللام فانه يعمل مطلقا بالاتفاق كما ذكر في المتن ولانه يتمسك بجواز زيد معطي بكر امس درهما بالاتفاق ولا تمسك لكم لانه
يتعين بفعل مدلول عليه باسم الفاعل اي اعطاه درهما كما ذكر في المتن والجملة مستانفة لانها وقعت جوابا لمن قال ما اعطاه ولو
قال الاندلسي هذا اعني تقدير الفعل لا يستقيم في اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان زيدا امس ذاهبا لانه لو قدر
هنا فعل آخر يلزم الاقتصار على احد المفعولين اللهم الا ان يمنع جواز ذلك للزوم الاقتصار ان يجعل عاملا مع المضي ويجعل ذلك
من خصائص افعال القلوب كسائر الخصائص التي سنذكرها **وان كان معمول آخر** لفظ كان هذه اما تامة اي
ان وجد معمول آخر لاسم الفاعل غير ما اضيف اليه بعد كونه بمعنى الماضي او ناقصة اي ان كان لاسم الفاعل الذي بمعنى
الماضي معمول آخر غير ما اضيف اليه بمعنى ان اشتق من فعل له مفعولان نحو زيد معطي عمرو امس درهما **فبفعل مقدر**
اي فهو منتصب بتقدير بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل اي اعطاه درهما والجملة مستانفة لانه لما قال زيد معطي عمرو +
امس فكان سائلا سال ما اعطاه فقال اعطاه درهما ولقائل ان يقول هذا اي تقدير الفعل لا يتاتى في اسم الفاعل من
افعال القلوب نحو انا ظان زيد امس ذاهبا للزوم الاقتصار اللهم الا ان يجعل عاملا مع المضي ويجعل ذلك من خصائص
افعال القلوب ولقائل ان يقول ان قوله معمول آخر يقتضي ان يكون المضاف اليه ايضا معمولا لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي
وليس كذلك ويجاب بانا لا نسلم انه يقتضي ذلك حيث لم يقل معمول آخر لاسم الفاعل وعلى تقدير التسليم قلنا ان معنى قوله
معمول آخر اي صالح للعمل فيه على تقدير ان لا يكون بمعنى الماضي او يحمل على تقدير من النقاد بركلا على كل تقدير اي على تقدير كونه بمعنى
الماضي ولا شك ان درهما في زيد معطي عمرو امس درهما والمضاف اليه وهو عمرو كلاهما معمولا لاسم الفاعل على تقدير من النقاد
وهو بتقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال او يحمل على معمول له من حيث المعنى لكونه بمعنى الفعل ولا شك في كونهما معمولين
للفعل لو كان وكذا الحكم في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا لان الاستمرار في حكم الماضي كما عرفت ولقائل ان يقول ان في
اطلاق قوله وان كان معمول آخر لا ينصب عليه جزاء المذكور مطلقا لانه لو كان بعده معمول تابعا للمضاف اليه او معمول
لفعل مؤخر عنه او غيره لا يصدق عليه كونه بفعل مقدر **فان دخلت اللام** الفاء للتعقيب في الاخبار اي فان دخلت
اللام الموصولة على اسم الفاعل **استوى الجميع** اي جميع الازمنة في جواز الاعمال او جميع انواع اسم الفاعل
المتضمن الحال او الاستقبال او الماضي لان اسم الفاعل يقع صلة للموصول فيصير بمعنى الفعل حتى كان بمنزلة جملة
ولو لم يكن بمعنى الفعل لما صح وقوعه صلة وانما اورد على صورة اسم الفاعل لما ذكرنا في الموصول والفعل يستوي في عمله
الازمنة كلها فكذا هذا فيجوز الضارب امس غلام زيد اقايم كما يجوز عند نحو غدا والآن **وما وضع منه**
اي من اسم الفاعل **للمبالغة** في الفعل **نحو ضراب وضروب ومضراب** مفعال
كثير الضرب **وعليم** معناها كثير العلم **وحذر** معناها كثير الحذر **مثله** خبر لقوله وما
وضع يعني ان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الذي لم يوضع للمبالغة في العمل والاشتراط
تقول زيد ضراب ابوه عمروا الآن او غدا وزيد المضراب ابوه عمروا الآن او غدا او امس فان قيل لم يعمل هذا مع انه لا يجري
على الفعل المضارع اي لا يوازنه في حركاته وسكناته على طريق المشابهة اللفظية قيل انما يعمل اعتبارا للاصل وعدم اعتبار
العارض او نقول ان ما صدق عليه هذه الالفاظ صدق عليه صيغة الفاعل المشتق فان الضراب ضارب وكذا الضروب +

والضارب والعليم عالم والمدحرج ادخرج فكانت عما يوازنه في حركاته وسكناته حكما باعتبار علاتهما له ولتضمنها اياه كذا في حواشي المصباح **والمثنى والمجموع مثله** خبر لقوله والمثنى اي مثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد في العمل والاشتراط وانما كرر قوله مثله ولو اكتفى بخبر واحد لكان اخصر لكنه ذكر حكم المثنى والمجموع بعد الفراغ عن حكم كلا نوعي الموحد اي الموحد الموضوع لغير المبالغة والموحد الموضوع للمبالغة **ويجوز حذف النون** اي نون التثنية والجمع السالم من اسمي الفاعل والمفعول **مع العمل** في معمولهما لان اسم الفاعل عمله بعرضه اي بسبب ما بعدها او التعريف او مع التعريف باللام + + + + * **تخفيفا** نحو قوله تعالى والمقيمي الصلوة وذلك لان اللام موصولة وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت من الموصول ثم لما فرغ من بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول فقال **اسم المفعول ما اشتق من فعل** بهذا القيد خرج المصدر على قول البصريين واما على قول الكوفيين فيخرج بقوله **لمن وقع الفعل عليه** كما يخرج به اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل لكنه بقي اسم التفضيل الذي صيغ للمفعول نحو اشهر واعرف الا ان يعتبر الحيثية اي من حيث انه وقع عليه الفعل بخلاف اشهر واعرف فانه ليس بهذا الحيثية لانه من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير فيخرج من الحد ويدخل في الحد اسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلاء نحو هذا الفرس مضروب تبعا على سبيل التغليب والا فمن للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة وانما قال ما اشتق من فعل مع ان الصفات كلها مشتقة من المصدر اشارة الى جريان + الاصطلاح على جعل الصفات كلها مشتقة من المصدر بواسطة الفعل **وصيغته** اي صيغة اسم المفعول + **من الثلاثي المجرد** بدلالة لام العهد **على مفعول** غالبا والظرف المستقر خبر لقوله وصيغته اي كائنة على مفعول كمضروب وقوله من الثلاثي حال من ضمير الخبر تقدم على العامل المعنوي لكونه ظرفا وانما قلنا غالبا لان صيغته قد يجيء على فعيل نحو قتيل وجريح لا يقال انه صفة مشبهة لا اسم مفعول لانا نقول ان الصفة المشبهة بلو مشتقة من فعل لمن قام به الفعل وهذا مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل لانهما بمعنى مقتول ومجروح **ومن غيره** اي غير الثلاثي **على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر** لخفة الفتحة وكثرة المفعول وللفرق بينه وبين اسم الفاعل وللموافقة مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول **كمستخرج** وقد شذ اضيعف الشيء فهو مضعوف بمعنى المضاعف اي جعلته مضاعفا وقوله على صيغة اسم الفاعل + عطف على قوله على مفعول بالواو الداخلة على من غيره وقوله من غيره حال من ضمير قوله على صيغة اسم الفاعل وروفا صلا بين العاطف والمعطوف وذلك جائز وكلمة ما موصولة او موصوفة اي بفتح الحرف الذي او حرف حصل قبل الآخر **وامره** اي اسم المفعول اي شانه **في العمل** اي في كونه عاملا عمل فعله الذي هو مشتق منه وهو الفعل المبني للمفعول **و الاشتراط** اي اشتراط احد الزمانين الا اذا كان ذا اللام واشتراط الاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما النافية لعمله في المنصوب **كامر اسم الفاعل** وكذا في وجوب الاضافة معنى الى المفعول ان كان بمعنى الماضي نحو زيد معطى درهم امس وذلك لانه عمل عمل فعله وهو الفعل المبني للمفعول لمشابهته مع احتياجه الى ما يحتاج اليه اسم الفاعل + فيشاركه في مشابهة الفعل والاحتياج الى الشرائط فتعمل بتلك الشرائط عنده وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال

بحث اسم المفعول

والاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين كأبي علي الفارسي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل
مثل زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا حيث عمل عمل يعطى ثم لما فرغ من بيان اسم المفعول شرع
في بيان صفة المشبهة فقال **الصفة المشبهة** باسم الفاعل وشبهت به في انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث بخلاف
اسم التفضيل فانه في بعض استعمالاته وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما ستعرف **ما اشتق من**
فعل لازم اصلا او ردا فقد ذكر في بعض شروح الكشاف في بحث الرحمن الرحيم ان الفعل المتعدي
قد يجعل لازما بنقله الى فعل بالضم فيبنى منه الصفة المشبهة كالرب والسيد والرحيم والرفيع والعليم والسميع ونحو
قليل الفعل وفي هذا القيد احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعدي **على الثبوت** اي على الدلالة على صفة ثابتة لا حادثة
فمعنى زيد كريم ثبت له الكرم وليس معناه حدث له الكرم بعد ان لم يكن واذا اريد ذلك قيل كارم الآن او غدا وكذا معنى زيد
حسن ثبت له الحسن وفي هذا القيد احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة
مشبهة ولكن يدخل في هذا الحد اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم واشرف فانها
اشتق من فعل لازم لمن قام الفعل به على معنى الثبوت لكن مع زيادة اللهم الا ان يقصد الحيثية اي من حيث انه قام به
الفعل فيخرج ذلك لانه من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير ونحو الخالد والمستمر ونحو الخالق والباري عرف الجواب عن ايراد
ذلك في حد اسم الفاعل **وصيغتها** اي صيغة الصفة المشبهة **مخالفة لصيغة اسم الفاعل**
من حيث ان صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية او من حيث ان صيغتها ليست على اوزان صيغ اسم الفاعل وعلى
الوجه الاول كان قوله **على حسب السماع** اي على قدر السماع ووفقه من الواضع خبرا بعد خبر لقوله وصيغتها يتضمن
وجه الخبر الاول اي صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية وعلى
الوجه الثاني كان خبرا بعد خبر يتضمن حكما على حدة لان الخبر الاول اثبت ان صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان
صيغتها ليست على زنة صيغ اسم الفاعل وهذا الخبر يثبت ان صيغتها مقتصرة على السماع من الواضع **كحسن وصعب**
وشديد وكذا احمر وسكران **وتعمل** الصفة المشبهة **عمل فعلها** وان لم توازن صيغتها الفعل
ولا كانت للحال والاستقبال لمشابهتها باسم الفاعل المشابه للفعل **مطلقا** عن الزمان اي من غير اشتراط الزمان
واما الاعتماد على صاحبها او الهمزة او ما فاشترط كما في اسم الفاعل فان قيل اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال
والصفة المشبهة مع انها فرع عن اسم الفاعل تعمل مطلقا من غير اشتراط الزمان فيلزم مزية الفرع على الاصل قيل المزية
يكون اعمالها من غير اشتراط الزمان مخصصة ضرورة لان اشتراط الزمان فيها يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة للثبوت
والزمان يستلزم الحدوث على ان اشتراط الزمان في اسم الفاعل لاجل العمل في المفعول به ولا عمل فيه هنا لانها ابدا مشتقة من فعل
لازم **وتقسيم مسائلها** اي مسائل الصفة المشبهة **ان تكون الصفة** اي الصفة
المشبهة **باللام** اي كائنة او متلبسة او مقترنة باللام اي بلام التعريف نحو الحسن **او مجردة عنها**
اي عن اللام نحو حسن **وتكون معمولها** اي معمول الصفة المشبهة على التقديرين **مضافا** نحو
وجهه هذا من باب العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز مطلقا اتفاقا **او باللام** اي متلبسا او مقرونا
باللام نحو الوجه **او مجردا عنهما** اي عن اللام والاضافة نحو وجه **فهذه ستة** اي فهذه اقسام ستة

بضرب الاثنين فى الثلثة **والمعمول** اى معمول الصفة المشبهة **فى كل واحد منها** اى من الاقسام الستة المذكورة **مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت** الاقسام **ثمانية عشر** بضرب الثلث من اقسام المعمول فى الستة من الاقسام الحاصلة بضرب صيغتى الصفة فى صفات المعمول الثلث فقوله صارت ثمانية عشر جملة مستانفة كان سائلا قال كم صارت الاقسام فقال صارت ثمانية عشر قسما ثم اعلم ان ما ذكر الشيخ ههنا احد تقاسيم مسائلها ولها اعتبارات اخرى يرتقى مسائلها الى الوف وتنقسم الحسنة التاليف وقبيحة وممتنعة وهى منصب تعدادها وقد ذكرها شيخى واستاذى طاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه فى رسالة له على التفضيل فان رغبت فعليك بها **فالرفع** اى رفع المعمول فى معمولاتها المرفوعة **على الفاعلية** اى حال كون المعمول فاعلا نحو حسن وجهه **والنصب** اى نصب المعمول فى معمولاتها المنصوبة **على التشبيه** اى تشبيه معمول الصفة **بالمفعول** اى بمفعول اسم الفاعل **فى المعرفة** اى فى المعمول المعرفة نحو الحسنُ الوجهَ بالنصب فانه شبيه بالمفعول به وليس بمفعول به لان فعل الصفة المشبهة غير متعد فلا يكون معمولها المنصوب مفعولا به لكن لما شبهوا هذه الصفة باسم الفاعل شبهوا منصوبها بمفعول اسم الفاعل كما ان الجر فى نحو الضارب الرجل مشبه بالجر فى نحو الحسن الوجه فيهما اعنى الضارب الرجل والحسن الوجه تعارضا فالاول اعنى الضارب الرجل اصله النصب ويجر بالاضافة للتشبيه بالحسن الوجه مع عدم التخفيف والحسن الوجه حقه الرفع على الفاعلية والجر على الاضافة لحصول التخفيف بحذف الضمير من الفاعل على ما عرفت فى بحث الاضافة وينصب للتشبيه بالضارب الرجل فى كون الصفة والمعمول معرفين باللام ثم قوله بالمفعول مفعول به للتشبيه واعمال المصدر المعرف باللام فى الجار والمجرور صحيح نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول **وعلى التمييز** عطف على قوله على التشبيه بالمفعول اى والنصب على التمييز **فى النكرة** اى فى المعمول النكرة نحو حسن وجها **والجر** اى جر المعمول فى معمولاتها المجرورة **على الاضافة** اى مبنى على كونه مضافا اليه **وتفصيلها** اى مسائل الصفة المشبهة الثمانى عشرة **حسن وجهه** الصفة مجردة عن اللام والمعمول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذا **ثلثة** فقوله تفصيلها مبتدأ محذوف الخبر اى تفصيلها فيما يذكر بعد وقوله حسن وجهه مبتدأ وقوله ثلثة بمعنى ذو ثلثة او خبره والجملة مبينة للتفصيل او تفاصيل قوله حسن وجهه خبر لقوله وتفصيلها وقوله ثلثة خبر مبتداء محذوف اى هذه ثلثة وفيه نظر اذ لا يستقيم ان يجعل قوله حسن وجهه خبرا لتفصيل مسائلها الثمانى عشرة لانه يعد الخبر ولا يعطف على هذا الخبر غيره حتى يليه فلا يصح حمل هذا الخبر على تفصيل مسائلها **وكذلك حسن الوجه** اى مثل حسن وجهه حسن الوجه وكذا البواقى فى كون كل ذا ثلثة اوجه فالصفة فى حسن الوجه مجرد عن اللام والمعمول ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة فان قيل اى حرف يقدر فى اضافة الحسن الوجه ولا يجوز دخوله فى الفاعل قيل تقدير الحرف فى الاضافة المعنوية واما الجر فى الاضافة اللفظية فمحمول على ما فيه الحرف وليس بتقدير حرف وقوله فى تعريف الاضافة بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا محمول على كونه تعريفا للاضافة المعنوية وفيه نظر لان تقسيم الاضافة الى معنوية ولفظية يأبى هذا الحمل وكلام الاسم فى باب الاضافة لا يعين الا لبيانه عن حرف الجر فاذا لم يكن حرف الجر يكون بين الاسمين او محمول على ارادة التقدير حقيقة او حكما فيتناول الاضافة اللفظية على القول بالتقدير الحكمى على ما ذكرنا من الحمل على كونه تعريف الاضافة بهما او يقال ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد فى تقدير اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة فى تقدير من لان الحسن من الوجه

كما ان الجائز هو الصفة ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضارب اليوم فى تقديره فى والضمير فى تقديره من البيانية فى نحو الحسن الوجه بعد خروجه عن كونه فاعلا لفظا بالاضافة والقول باضمار الفاعل اذ لو لم يخرج عن الفاعلية لفظا بالاضافة لزم تعدد الفاعل فعلى هذا يكون اضافة الحسن الى الوجه من باب الاضافة الى المشبه بالمفعول لفظا والى الفاعل معنى او يقال حروف الجر فى الاضافة اللفظية غير منحصرة فى الثلثة المذكورة بل حروفها ما يتعدى بها اصل الفعل المشتق منه المضاف نحو راغب زيد فانه بمعنى الى اى راغب الى زيد اذا جعل اضافته الى المفعول وكذا بالغ البلد واذا لم يتعد ذلك بحرف نحو حسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر لما قلنا ان المضاف لا يجر الا نيابة عن حرف جر ويكون فيما وراء الضرورة فى حكم العدم مراد الاضافة الصورية يستند على صورة اللام لا معناها والا لكانت معنوية **وحسن وجه** الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة **الحسن وجهه** الصفة ذات لام والمعمول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة وقوله **الحسن وجه** معطوف بحذف العاطف لعله حذفه تحرزا عن كثرة التكرار وانما غير الاسلوب السابق ليشير الى انه شروع فى تقسيم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام **الحسن الوجه** الصفة معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة **اثنان منها ممتنعان** فان الاثنان مبتدا ومنها صفة وممتنعان خبره اى اثنان كائنان من الاقسام الثمانى عشرة ممتنعان وهما **الحسن وجهه** بكون الصفة ذات اللام والمعمول مجرورا مضافا **الحسن وجه** بكون الصفة ذات لام والمعمول مجرورا مجردا عن اللام والاضافة وامتناعهما ظاهر لعدم افادة الاضافة التخفيف مع ان الثانى يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لفظية لان اللفظية يجرى مجرى المعنوية فكما لا يجوز فى المعنوية اضافة المعرفة الى النكرة فكذا لا يجوز فى اللفظية واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله الحسن وجهه خبر مبتدا محذوف اى هما الحسن وجهه وقوله الحسن وجه عطف بحذف العاطف او خبر بعد خبر او تعداد **واختلف فى** جواز واحد منها وهو **حسن وجهه** بكون الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرورا مضافا فقال بعضهم انه ليس بجائز لان الاضافة يستلزم اضافة الشىء الى نفسه وقال بعضهم انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشىء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه وهو الصحيح وعليه الاكثر بل هو من المسائل الحسنة على ما سنبينه قريبا والجار والمجرور اعنى قوله فى حسن وجهه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اختلف **والبواقى** من الثمانى عشرة بعد اسقاط المسئلتين منها وثلث على حسب الاختلاف **ما كان فيه ضمير واحد** وهو فيما اذا كان المعمول مضافا مرفوعا او مفردا منصوبا او مجرورا **احسن** خبر ما كان والجملة خبر لقوله والبواقى والضمير محذوف اى البواقى ما كان منها فيه ضمير واحد احسن لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا مع قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل وهى مسائل تسع الحسن وجهه بالرفع والحسن الوجه بالنصب والحسن الوجه بالجر والحسن وجها وحسن وجهه وحسن الوجه بالجر وحسن الوجه بتنوين حسن بنصب الوجه وحسن وجه بالاضافة وحسن وجها فان قيل يلزم فى الحسن الوجه بالجر تعدد الفاعل لانه من باب الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير ايضا بدليل قولهم وصفى رفعها فلا ضمير فيها والتفخيم لضمير الموصوف قلنا الفاعل بعد الاضافة خرج عن حيز كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى

غير ضمير وفيه نظر لانه يتبعه تابعه بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه واجيب بان الحمل على المحل باعتبار
المعنى وبهذا الاعتبار فاعل **وما كان منها فيه ضميران** وهو فيما اذا كان المعمول مضافا وهو
منصوب او مجرور **حسن** لحصول المقصود وهو عدم الحسنية فلوجود الزائد على المقصود ومسائله ثلث او ثنتان
على حسب الاختلاف زيد حسن وجهه بنصب الوجه وحسن وجهه بجر الوجه وهو الذى اختلف فيه والحسن وجهه بنصب الوجه
وما لا ضمير منها فيه وهو فيما اذا كان المعمول مرفوعا غير مضاف **قبيح** لعدم حصول المقصود
وهو الربط بالموصوف لفظا ومسائلها اربع الحسن وجه برفع وجه وحسن وجه برفع وجه وحسن الوجه
بتنوين حسن ورفع الوجه والحسن الوجه برفع الوجه **ومتى رفعت بها** اى بالصفة المشبهة ما بعدها
فلا ضمير فيها اى فى الصفة المشبهة والا لزم تعدد الفاعل **فهى كالفعل** الفاء للتعليل
اى لان الصفة المشبهة حينئذ كالفعل والفعل اذا رفع بعده لا يكون فيه ضمير فكذا هذه ويحتمل ان يكون قوله
فهى كالفعل نتيجة اى فحينئذ يكون الصفة المشبهة كالفعل فى انها لا تثنى ولا تجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار
فاعلها الظاهر **والا** ان حرف الشرط والشرط محذوف اى وان لم يكن يرفع بها بل يجر بالاضافة او ينصب على
التشبيه بالمفعول **ففيها** اى ففى الصفة **ضمير الموصوف** لان الفاعل لما جر بالاضافة او نصب
على التشبيه بالمفعول خرج عن حقيقة كونه فاعلا فلا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلا لها **فتؤنث** الصفة **و**
تثنى وتجمع اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعدها منصوبا او مجرورا تؤنث الصفة وتثنى وتجمع
على حسب الموصوف للمطابقة بناء على ان الصفة تحمل ضميره تقول هند حسنة وجه او حسنة وجها والزيدان
حسنا وجه او حسنان وجها والزيدون حسنو وجه والزيدون حسنون وجها **واسما الفاعل**
والمفعول اصله اسمان فسقطت النون بالاضافة اى اسما هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسمان
غير المتعديين اى غير المتجاوزين عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله **مثل الصفة**
المشبهة **فيما ذكرنا** من الصور اى ما جاز فى الصفة المشبهة من هذه المسائل جاز فى اسم الفاعل
والمفعول غير المتعديين لان جواز هذه الصور فى الصفة المشبهة انما هى لمشابهتها باسم الفاعل فجوازها
فيه اولى فتقول القائم الغلام رفعا ونصبا وجرا وكذا القائم غلام والقائم غلامه وكذا الصور التسعة بتجريد القائم
عن اللام وكذا نحو المضروب الغلام او غلام او غلامه بالحركات الثلث وكذا بتجريد اللام عن المضروب وكذا اسم
المنسوب لانه ملحق بالصفة المشبهة نحو الهاشمى الاب الى اخر الصور فان قيل اسم المفعول لا يبنى من غير المتعدى
فكيف يستقيم قوله غير المتعديين وكيف يورد المضروب مثالا لاسم المفعول غير المتعدى قيل المراد من اسم الفاعل
الغير المتعدى غير المتجاوز عن الفاعل ومن اسم المفعول الغير المتعدى هنا غير المتعدى عن مفعول ما لم يسم فاعله
الى المفعول الثانى وانما قيد اسم الفاعل والمفعول بغير المتعديين احترازا عما اذا كانا متعديين نحو ضارب زيدا ومعطى
درهما حيث لا يجرى فيهما مع ما تعديا اليه ما ذكر من الاقسام بل يجرى فيهما اما نصب المفعول على المفعولية او جره على
الاضافة وذلك لانا لو اجرينا فيهما تلك الاقسام لزم الالتباس حتى لو قيل زيد ضارب ابيه وزيد معطى ابيه مثلا لم يعلم
ان اباه فى المثال الاول مفعول ضارب او فاعل اضيفت اليه وان اباه فى المثال الثانى مفعول المعطى اقيم مقام الفاعل

او مفعول ثانی اضیف الیه بخلاف الصفة المشبهة واسمی الفاعل والمفعول اللازمین فانه لا مفعول لهما فلا یحصل الالتباس ولا یشتبه المنصوب والمجرور ثم لما فرغ من بیان الصفة المشبهة شرع فی بیان اسم التفضیل فقال **اسم التفضیل** اسم یدل علی تفضیل شئ علی شئ وهو فی الاصطلاح **ما اشتق من فعل** فیه احتراز عن الجوامد **لموصوف بزیادة علی غیره** ای علی غیر ذلک الموصوف وقوله بزیادة اما صلة موصوف ای الموصوف بزیادة علی غیره فی ذلک الفعل بمعنی مع وحینئذ صلة محذوفة ای لامر موصوف بالفعل مع زیادة علی غیره فیه وانما قال لموصوف ولم یقل لمن قام به اولیته وقع علیه لیشمل علی کلا نوعی اسم التفضیل الذی صیغ لتفضیل الفاعل والذی صیغ لتفضیل المفعول نحو اضرب واشهر فان الاول لتفضیل الفاعل والثانی لتفضیل المفعول والمراد بالزیادة علی غیره الزیادة علیه فی ذلک الفعل ای فی الفعل الذی اشتق هو منه فلا یرد نحو زائد وکامل حیث لم یقصد فیه الزیادة فی الفعل الذی اشتق هو منه اذ لم یرد الزیادة فی الزیادة او الکمال متلابس فی امر آخر بخلاف نحو اضرب واعلم فان المقصود فیه الزیادة فیما اشتق هو منه وهو الضرب والعلم ولا یدخل فی الحد اسماء الفاعلین التی وضعت للمبالغة کضراب ومضراب ونحوهما لانهما وان دلت علی الزیادة لکن لم یقصد فیهما الزیادة علی الغیر **وهو افعل** ای صیغة افعل ونحو خیر وشر اصلهما اخیر واشر **وشرطه** ای اسم التفضیل **ان یبنی من ثلاثی مجرد** احترز بقوله من ثلاثی عن الرباعی نحو بعثر وبقوله مجرد عن مزید الثلاثی نحو اکرم وافتقر ونحوهما **لیمکن** بناء افعل منه ای من الثلاثی المجرد اذ الزائد علی ثلثة لا یمکن منه بناء افعل لانه لو نقص لاختل لفظا وهو ظاهر ومعنی لانه لو قیل اخرج من استخرج لم یعلم انه کثیر الخروج او کثیر الاستخراج ولو لم یحذف زاد علی بناء افعل وقوله لیمکن خبر مبتداء محذوف ای هذا الاشتراط لیمکن بناء افعل منه والجملة معترضة وقیل انه علة لقوله یبنی وفیه نظر لان امکان بناء افعل منه لیس علة لبنائه بل علة بنائه ارادة تفضیل شئ علی شئ فی الفعل الذی اشتق هو منه **لیس بلون ولا عیب** الجملة صفة اخری لثلاثی ای من ثلاثی لیس بلون ولا عیب واحترز بقوله لیس بلون عن نحو احمر واسمر وبقوله ولا عیب عن نحو اعمی واعور **لان منهما** خبر مبتداء محذوف ای وهذا لان والجملة معترضة لبیان العلة ای لان من اللون والعیب **افعل لغیره** صفة افعل ای افعل الکائن لغیر التفضیل ای من غیر اعتبار الزیادة نحو احمر واسمر واعمی واعور فلو بنی منهما افعل التفضیل لزم اللبس واشتبه افعل التفضیل بما لیس للتفضیل الا تری انک لو قلت هو احمر لا یعلم ان المراد ذو حمرة او زائدة فی الحمرة **مثل زید افضل الناس** فان قیل فلم بنی افعل التفضیل من العیوب الباطنة وقد حکموا ابلد وذا احمق من هبنقة اللهم الا ان یراد بالحماقة ما یبدو فی الظاهر من اثر البلادة کما حکی عن هبنقة من تعلیق خرزات وخیوط علی عنقه وصلة کا مخافة ان یفقد نفسه فیکون من العیوب الظاهرة بهذا الاعتبار فلا یبنی منه اسم التفضیل الا شاذا وفیه نظر لان الحماقة من العیوب الباطنة حقیقة والعبرة بالحقیقة وظهور اثر الحماقة فی بعض الموصوفین بها من العوارض والعوارض غیر معتبرة فی وضع الالفاظ فکیف یحکم بشذوذه ولو اعتبرت العوارض لوجب ان یحکم بشذوذ اجهل وابلد لو اریدبه بما یبدو فی الظاهر من اثر الجهل والبلادة فی احد ولم یحکم بشذوذهما احد **فان قصد غیره** ای تفضیل غیر الثلاثی المجرد الذی لیس بلون ولا عیب من الثلاثی المزید فیه والرباعی مجردا او مزیدا فیه او ثلاثیا مجردا من الالوان والعیوب **توصل الیه** ای الی تفضیل غیره **بمثل هو اشد منه**

ای بلبیان اسم التفضیل مما یبهم بنائه من مثل اشد واکثر واقبح عما کان مناسبا له و ایقاع مصدرها امتنع بنائه

منه تمیزا بالقید للمقصود علی وجه یمکن تقول هو اشد منه **استخراجا وبیاضا وعمیا** المثال الاول للغیر

الثلاثی المجرد والثانی للون والثالث للعیب وکذا تقول هو احسن منه استخراجا وبیاضا واقبح منه درجة وعمیا

وقیاسه ای اسم التفضیل **للفاعل** ای لتفضیل الفاعل لانه یدل علی زیادة الموصوف علی الغیر فی المصدر

المشتق هو منه واصل للمصدر ما بنی للفاعل ای ما کان معروفا فینصرف عند الاطلاق الی کونه مشتقا من المصدر

المبنی للفاعل ای من المصدر المعروف والمراد بالفاعل من قام به الفعل ولم یرد به ما یقابل الصفة المشبهة بل ما یقابل

المفعول فیتناول ما جاء لتفضیل الفاعل والصفة المشبهة نحو اضرب واحسن واکرم وان ارید به ما یقابل الصفة

المشبهة کان الکلام محمولا علی حذف المعطوف ای قیاسه للفاعل والصفة المشبهة نحو اضرب واحسن وقوله

وقیاسه مبتداء محذوف الخبر وقوله للفاعل حال فیکون هذه العبارة من باب ضربی زیدا قائما ای قیاس اسم التفضیل

حاصل اذا کان ثابتا للفاعل ویمکن ان یکون قوله وقیاسه مبتداء وخبره محذوف وقوله للفاعل بقرینة قوله **وقد**

جاء للمفعول کلمة قد للتقلیل ای قلما یجیئ اسم التفضیل لتفضیل للمفعول سماعا **نحو اعذر**

والوم واشغل واشهر وزید فی بعض النسخ **واعرف** ای اکثر معذورية واکثر ملومية

واکثر مشغولية واکثر معروفية **ویستعمل** اسم التفضیل فی کلام العرب **علی احد** الجار والمجرور حال ای

علی احد **ثلثة اوجه** فقط وفی بعض النسخ علی ثلثة اشیاء **مضافا** بدل من قوله علی احد ثلثة اوجه

نحو زید افضل القوم **او بمن** ای کائنا بمن نحو زید افضل من عمرو **او معرفا باللام** نحو زید الافضل و

هذا اللام للعهد لیس الا ای باللام العهدیة لیکون بالعهد مشتملا علی ذکر المفضل علیه ویکون المعنی فی قولهم

الافضل الشخص الذی عهد کونه افضل من زید مثلا وکلمة او مانعة الخلو والجمع فلا یخلو اسم التفضیل عن احدها ولا

یجتمع اثنان منها **فلا یجوز زید الافضل من عمرو** باستعمال مع اثنین منها **ولا زید**

افضل باستعماله بدون واحد منها الا ان یخرج اسم التفضیل عن استعماله بمعنی التفضیل بالعدول کما

فی اخر وجمع فانه خرج عن معنی التفضیل وصار بمعنی غیر فاستغنی عن استعماله باحد ثلثة اوجه لان استعماله باحدها

لبیان التفضیل واذا خرج عن معنی التفضیل استغنی عن هذا الاستعمال لا یستعمل مع احد هذه الامور الثلثة الا لیدل علی المقصود لان

المقصود من اسم التفضیل اثبات الزیادة للموصوف به علی غیره ای علی المفضل علیه فی المعنی المشتق هو منه وهذا

المقصود لا یحصل الا باحد الامور الثلثة المذکورة لانها تدل علی المفضل علیه وذلک فی من والاضافة ظاهر لانک اذا

قلت زید افضل لا یفهم من الذی زاد علیه هو فی الفضل فاذا قلت من عمرو او افضل الناس فهم ذلک وکذا فی اللام لما

قلنا انها للعهد فیکون المفضل علیه معهودا معنویا لان اللام العهدیة تشیر الی افضل المذکور مع المفضل علیه لیتا

لا معنی قولهم الافضل الشخص الذی عهد کونه افضل من زید مثلا ولا یجتمع اثنان منها لحصول الغرض باحدها وکون الاخر بعد حصول المقصود ضائعا فلا

یجتمعان الا نادرا فان قیل قد یخلو اسم التفضیل عن احد الثلثة المذکورة نحو الله اکبر فیما معناه ویستعمل لها حقیقة نحو زید الافضل واشعر

الناس واکبر من عمرو او تقدیرا فلا یرد ذلک لانه فی تقدیر الله اکبر من کل کبیر فان قیل فما تقول فی الدنیا والحسنی فانهما من اسم

التفضیل لان الدنیا تانیث الادنی والحسنی تانیث الاحسن من الدنو والحسن وقد جاء مجردا عن احد الامور الثلثة فی قوله

فما سمع دبياظ الماند مدت وفى قوله وان دعون الى الجلى ومكهنة قيل جواز تجردهما عن احد الثلثة المذكورة كصبور تبيما اسمين وا خارجا معنى التفضيل عنهما فان الدبياصار اسما للزمان المتقدم على الآخرة والجلى اسما للخطة العظيمة فيجوز استعمالها بدون احدها فان قيل فما تقول فى نحو الحسنى فى قوله تعالى وقولوا للناس حسنا وفى نحو السوءى فى قول الشاعر ولا يجزعون من حسن سيئ ولا يجزون عن غلظ بلين قيل انهما لتفضيل لانهما ليسا بمعنى الحسن والسوء بل انهما اسما الحسن والسوء مصدران كالرجعى والبشرى فلا يرد جواز تجردهما عنها فان قيل قد يجتمع اثنان منها فى قول الشاعر + لستَ بالاكثر منهم حصى + وانما العزة للكاثر + اى من هو اكثر عددا قيل كلمة من فى البيت ليست بتفضيلية بل هى بيانية على نحو قولك انت منهم الفارس الشجاع اى من بينهم كانه قال لست بالاكثر من بينهم حصى فلم يستعمل بمن واللام وقيل بيانية متعلقة بمحذوف اى لست كاينا منهم بالاكثر حصى او تفضيلية متعلقة بفعل آخر محذوف عار عن اللام اى لست بالاكثر اكثر منهم والمحذوف بدل عنه فلا يرد **الا ان يعلم** المفضل عليه مستثنى مفرغ اى يستعمل مع احد ثلثة اشياء فى جميع الاوقات الا وقت معلومية المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة نحو الله اكبر اى اكبر من كل كبير ونحو زيد اكرم وعمرو اكرم والمعطوف هنا محذوف اى الا ان يعلم او يخرج اسم التفضيل عن معنى التفضيل فيستغنى عن استعماله باحد ثلثة اشياء **فاذا اضيف** اى اسم التفضيل **فله** اى فلاسم التفضيل **معنيان احدهما** اى احد المعنيين **وهو الاكثر** اى وهذا المعنى اكثر من المعنى الثانى والجملة معترضة والواو اعتراضية **ان تقصد به** اى باسم التفضيل **الزيادة** اى زيادة موصوف اسم التفضيل فى الفعل المشتق هو منه **على من اضيف** اسم التفضيل **اليه** ضمير اليه عائد الى من وكلمة من للعقلاء وغير العقلاء داخلون تبعا على سبيل التغليب فلا يخرج نحو اعلى الحيوان جسم القبول ونحو ذلك واذا عرفت هذا فاعلم انه لو اريد بالمعنى فى قوله معنيان المصدر اى العناية فحمل القصد على احدهما صحيح حيث يصير المعنى احد العنايتين قصدك الزيادة وهو معنى صحيح لانه حمل القصد ولو اريد المفعول اى معنى فى الحمل اشكال حيث يصير المعنى احد المقصودين قصدك الزيادة وهو معنى غير صحيح لانه حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى احدهما حاصل بان تقصد به كذا وحذف الجار من ان وذلك كثير شائع او يكون المعنى قصدا احدهما قصدك كذا او احدهما ذو قصدك كذا **فيشترط ان يكون** موصوفه بعضا **منهم** اى ممن اضيف اليهم وذلك بحكم الوضع والاستعمال **مثل زيد افضل الناس** فزيد بعض الناس ونقاش ان يقول يلزم من اشتراط كون موصوفه بعضا ممن اضيف اليهم تفضيل الشئ على نفسه واجيب بان موصوفه داخل فى المضاف اليهم افراد خارج عنهم تركيبا او داخلا فيهم واقعا خارج عنهم ارادة يعنى داخل فيهم فى الافراد والواقع ثم خرج عنهم فى الارادة وقت التركيب والاضافة فلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه **فلا يجوز يوسف احسن اخوته** فلاجل ان يشترط فى هذا المعنى ان يكون موصوفه داخلا فى المضاف اليهم لم يجز ان يقال يوسف احسن اخوته بهذا المعنى بخلاف المعنى الثانى **لخروجه عنهم** علة عدم الجواز اى لخروج يوسف عن الاخوة اى عن مفهومهم **باضافتهم اليه** اى باضافة الاخوة الى يوسف لانه اذا اضيف الاخوة الى الضمير العائد الى يوسف خرج يوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ ليس يوسف بعضا من اخوته لانه ليس باخ لنفسه فكان احسن مضافا الى من ليس موصوفه بعضا منهم ولو قيل يوسف احسن الاخوة

احسن

او احسن ابناء يعقوب عليه السلام لكان من ذلك لان يوسف ع من بعض الاخوة و بعض ابناء يعقوب ع م وان لم يكن بعض اخوته **والثانى** اى والمعنى الثانى **ان تقصد زيادة مطلقة** اى زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق هو منه زيادة مطلقة اى غير مقيدة بكونها زيادة على من اضيف اليه اى تقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده **ويضاف** بالنصب عطف على تقصد اى المعنى الثانى حاصل بان تقصد كذا و يضاف اسم التفضيل **للتوضيح** و بالرفع على الابتداء والاستيناف اى وحينئذ يضاف للتوضيح كالتفضيل كاضافة ما لا تفضيل له فلا يشترط ان يكون موصوفه من جملة المضاف اليه لانتفاء الموجب يكون كلا الامرين اى يجوز ان يضاف الى جملة هو بعض منهم نحو محمد صلى الله عليه وسلم هو افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش و لم تقصد التفضيل على قريش وان كان النبى عليه افضل الصلوة واكمل التحيات واحدا منهم وكذا نحو فلان اعلم بغداد و يجوز ان يضاف الى جماعة هو ليس بعضا منهم نحو يوسف احسن اخوته وكذا نحو فلان اكرم بنى ابيه **فيجوز يوسف احسن اخوته** بهذا المعنى اى احسن من غيره لملابسته باخوته وكذا نحو الناقص والاشج اعدلا بنى مروان كما قيل عادلا بنى مروان اى هما اعدل من غيرهما لملابستهما بنى مروان والمراد بالناقص يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بهذا لانه نقص حق من ياخذ من بيت المال اكثرهم الرحق فى الشرع ورده الى القدر المستحق فى الشرع والمراد بالاشج عمر بن عبد العزيز بن مروان لقب بذلك لما فى راسه شجة وانما اختار لفظ التوضيح وعدل عن لفظ التخصيص الذى ذكره صاحب المفصل لان لفظ التخصيص مخصوص بالاضافة الى النكرات يوهم التزام اضافته الى النكرة وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته والناقص والاشج اعدلا بنى مروان ثم اعلم ان حمل قوله ان تقصد على قوله والثانى اى والمعنى الثانى لا يصح لانه حمل الفعل على المقصود الا ان يكون المعنى والمعنى الثانى حاصل بان تقصد وحذف الجار من ان وان كثيرا و يكون المعنى قصد المعنى الثانى قصدك كذا او المعنى الثانى ذو قصدك كذا **ويجوز فى الاول** اى فى اسم التفضيل المضاف المقصود به الزيادة على من اضيف اليهم او فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف اى المستعمل بالمعنى الاول وقيل اى فى المعنى الاول وفيه نظر حيث يا باه قوله و المعرف باللام لان المعرف باللام هو اللفظ اى لفظ اسم التفضيل فلو حمل الاول والثانى على المعنى الاول والثانى لم يكن الكلام متطابقا فالحق ما ذكرنا و يجوز فى هذا النوع من اسم التفضيل **الافراد** اى افراد اسم التفضيل والتذكير مع وجود تانيث الموصوف كذا فى المفصل اى يجوز فيه الافراد والتذكير على كل حال اى وان كان الموصوف مثنى او مجموعا او مؤنثا نحو زيد افضل القوم والزيدان افضل القوم والزيدون افضل القوم وهند افضل القوم وانما لم يذكر التذكير اكتفاء بتنوين فيما يقابله بعده والذى هو مفرد منكر لا غير لانه لما كان فيما يقابله الافراد والتذكير فقط علم ان المراد هنا الافراد والتذكير **والمطابقة لمن هو له** اى لمن اسم التفضيل ثابت له اى مطابقة الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا نحو زيد افضل القوم والزيدان افضلا القوم والزيدون افضلوا القوم او افاضل القوم وهند فضلى النساء وانما جاز الافراد والتذكير فى كل حال لكون هذا النوع من اسم التفضيل متشابها للاسم التفضيل المستعمل بمن فى المعنى من حيث انه ذكر المفضل عليه بعدهما فى كل واحد منهما فيجوز فيه الافراد والتذكير اعتبارا بالمعنى وانما جاز المطابقة لكونه مخالفا له فى اللفظ لوجود الاضافة هنا وعدمها

فيجوز المطابقة اعتبارا باللفظ **واما الثاني** اي النوع الثاني اي اسم التفضيل المضاف المقصود به زيادة
مطلقة **والمعرف باللام فلا بد من مطابقة** اي مطابقة الموصوف افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة موصوفها مع عدم قيام المانع وهو الامتزاج بمن التفضيلية لفظا او معنى
لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما بخلاف النوع الاول فانه ممتزج بمن التفضيلية معنى باعتبار ذكر المفضل عليه بعدها وكذا
بخلاف المستعمل بمن فانه ممتزج بها لفظا ثم اعلم ان قوله واما الثاني عطف الجملة الشرطية على الجملة الفعلية يعني
قوله يجوز في الاول الافراد وقوله فلا بد جواب اما والفاء جزائية وهو خبر مبتدا ايضا والضمير محذوف اي فلا بد لهما من
المطابقة وقوله من المطابقة خبر لا في محلها متعلق بد والمقول بحذف الجر نظرا الى انه يكون حينئذ مضارعا للمضاف على نحو
لا حافظا للقران فيجب نصبه **والذي بمن** اي اسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي غير المفرد المذكر نحو زيد او الزيدان +
او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا لان من التفضيلية بمنزلة الجزء من اسم التفضيل لكونها هي
الفارقة بين افعل التفضيل وافعل الصفة فكانها من تمام الكلمة ولهذا لا يجوز الفصل بينهما الا بمعمول اسم التفضيل فصار
اسم التفضيل باعتبار امتزاجها في حكم وسط الكلمة ولحوق علامة التثنية والجمع والتانيث يختص باخر الكلمة دون
اوسطها فلو لحقه علامة التثنية والجمع والتانيث لزم كونها فيما هو في حكم وسط الكلمة وهو مستنكر **ولا
يعمل** اسم التفضيل في المفعول به بلا واسطة حرف جر مطلقا سواء كان مظهرا او مضمرا وكذا لا يعمل **في فاعل
مظهر** لان الصفات انما تعمل بمشابهة الفعل كاسمي الفاعل والمفعول او بمشابهة ما يشابه الفعل كالصفة المشبهة
فانها تعمل بمشابهة اسم الفاعل على ما عرفت واسم التفضيل يخالف الفعل من حيث انه يدل على الزيادة وهو التفضيل
والفعل لا يدل عليها وكذا يخالف اسم الفاعل لانه لا يثنى ولا يجمع فيما هو
اصل استعماله وهو استعماله بمن فلاجل هذه المخالفة لا يعمل في المفعول به بلا واسطة مطلقة مظهرا او مضمرا ولا في الفاعل
مظهرا لانهما من معمولات قوية الا اذا وجدت الشرائط الثلثة المذكورة في المتن فحينئذ يعمل في الفاعل المظهر لانه حينئذ يصير بمعنى
الفعل ولقيام الضرورة في اعماله حينئذ كما ستعرف بيانه قريبا لكنه يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكذا يشبه افعل التعجب
في الزنة وفي اختصاص مجيئه بالثلاثي المجرد مما ليس بلون ولا عيب فلاجل هذا الشبه الضعيف يعمل في المعمولات +
الضعيفة وهي الفاعل المضمر المستكن والظرف والحال والتميز والمفعول به بواسطة حرف الجر وذلك لان هذا الفاعل لا يظهر
فيه اثره والظرف يكفيه رائحة من الفعل والحال والمفعول بالواسطة ملحقات بالظرف فيكون معمولات ضعيفة فلا يحتاج
الى قوة عمل العامل وانما يعمل في المفعول معه والمفعول له لان العامل الضعيف يقوى على العمل بواسطة الحرف لفظا كما في
المفعول معه تقديرا كما في المفعول له وفي بعض الشروح انما لا يعمل اسم التفضيل في فاعل مظهر لانه في الاسم نظير افعل التعجب
في الفعل وهو لا يعمل في الفاعل مظهرا فكذا هذا وفيه نظر لان افعل التعجب يعمل في المفعول به مطلقا مضمرا او مظهرا وهو لا
يعمل فيه الا بعد الشرائط الثلثة ما اشار اليه الشيخ بقوله ولا يعمل في مظهر اي فاعل مظهر **الا اذا كان** اسم +
التفضيل في اللفظ **صفة** كائنة **لشيء** اي الا اذا كان اسم التفضيل جاريا على شيء كرجل في المثال المذكور
وهو في المعنى لمسبب الواو للحال والتنوين بدل من الاضافة اي والحال ان اسم التفضيل
في المعنى صفة كائنة لمسبب ذلك الشيء اي لمتعلق ذلك الشيء كالكحل في المثال فانه مسبب قوله رجلا لانه حصل في عينه

فان قيل

فان قيل المشهور فى اصطلاحهم ان يطلق على متعلق الموصوف اسم السبب دون المسبب قلت لعل الشيخ استعمل غير المشهور للتنبيه على صحة اطلاق اسم المسبب وتحقيقه مفضل صفة مسبب بالمسبب **مفضل باعتبار الموصوف الاول** اى باعتبار تعلقه بالموصوف الاول كرجل فى المثال حيث نفى كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل ما **على نفسه** اى مفضل على نفسه **باعتبار غيره** متعلق للتفضيل عليه اى باعتبار تعلقه بغيره اى بغير الموصوف الاول كعين زيد فى المثال حيث نفى فى المثال كون الكحل مفضلا عليه فى عينه **منفيا** حال اى حال كون اسم التفضيل منفيا او صفة مصدر محذوف اى تفضيلا منفيا **مثل ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد** فاحسن فى هذا المثال جرى على رجل وقع صفة له فى اللفظ وهو فى المعنى صفة لمسببه اى لمتعلقه وهو الكحل وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه اى الكحل احسن من الكحل لكن باعتبارين اما كونه مفضلا فباعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجلا حيث نفى كونه مفضلا باعتبار عين رجل ما و اما كونه مفضلا عليه فباعتبار غير ما جرى عليه وهو كونه فى عين زيد حيث نفى كون الكحل مفضلا عليه فى عينيه فالمقصود من هذا الكلام مدح الكحل فى عين زيد بنفى تفضيله فى عين رجل ما عليه اما لو جعل هذا الكلام مثبتا لكان المقصود على عكس ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة ما نافية وقوله رجلا مفعول ما رايت وقوله احسن صفة قوله رجلا وهو اعنى احسن عامل ذو الحدثين اى دال على الحدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اى التفضيل والتفضيل على الشئ و تعلق به ظرفان او حالان وهما قوله فى عينه وقوله فى عين زيد لكل ظرف او حال بحدث يعنى تعلق قوله فى عينه باحسن باعتبار معنى التفضيل وقوله فى عين زيد تعلق به ايضا باعتبار معنى التفضيل على الشئ وذلك لان جهة كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد كالتشبيه فى نحو زيد فى الدار مثله فى السوق فان معنى التشبيه عامل معنوى ذو الحدثين حدث المشبه وحدث المشبه به اى حدث التشبيه والتشبيه بالشئ تعلق به ظرفان وهما فى الدار و فى السوق لكل ظرف بحدث فان زيدا مشبه باعتبار كينونته فى الدار ومشبه به باعتبار كينونته فى السوق ونظير هذه المسئلة الحديث الذى ذكره الشارح وهو قوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة وانما اشترط كونه منفيا ليصير بمعنى الفعل لان نفى صفة التفضيل يجعله بمعنى اصل الفعل لان التفضيل بمنزلة القيد والنفى اذا دخل على مقيد بقيد يصرف ذلك النفى الى القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا فقولهم ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد بمعنى حسن الكحل فى عين كل رجل مثل حسنه فى عين زيد او دون حسنه لا فوقه لانه لما نفى التفضيل اى الزيادة ثبت المساواة او الانحطاط ضرورة فظهر بهذا ان احسن فى المثال انما عمل فى الفاعل المظهر وهو الكحل **لانه بمعنى حسن** وانما اشترط كون المتعلق مفضلا ومفضلا عليه باعتبارين ليكون التفضيل على خلاف الاصل باعتبار انه تفضيل الشئ على نفسه باعتبارين وهو فى معرض الامتناع اذ لولا اختلاف الاعتبارين لامتنع فصار التفضيل ضعيفا و انما اشترط التفضيل على خلاف الاصل لان صيرورته بمعنى الفعل يعارض النفى فلا يجوز عمل المنفى باعتبار ما يرجع الى الاصل وهو الدلالة على الزيادة فاشترط ذلك ليكون فى معرض الامتناع فاذا انتفى مثل هذا التفضيل ولو بالنفى يخرج عن حكم التفضيل ويعتبر العارض وهو صيرورته بمعنى الفعل بعارض النفى لضعف العارض وهو معنى التفضيل لكونه فى معرض الامتناع بخلاف قولك ما رايت رجلا افضل ابوه من عمرو فانه لم يخرج مع صيرورته بمعنى الفعل بنفى التفضيل لان التفضيل

فهو ليس على خلاف الاصل لعدم كون تفضيل الشيء على نفسه فيعتبر هذا التفضيل بعد الزوال بعارض النفي واما اشتراط كونه
صفة سببية لتحقق محل عمله وهو الفاعل المظهر لان المدعا انما استجماع هذه الشرائط يعمل في الظاهر المظهر ولكن لا يتحقق
الا بكونه صفة سببية فالحاصل ان اشتراط كونه صفة سببية لتحقق محل عمله واشتراط كونه منفيا لصيرورته بمعنى الفعل
بعارض النفي واشتراط كون المتعلق مفضلا ومفضلا عليه باعتبارين باعتبار هذا العارض لضعف المعارض فافهم فانه
من مواضع الاشكال وقد ذهب بعض الافاضل الى انه انما صار بمعنى حسن عند استجماع هذه الشرائط لان هذا التركيب
يستعمل في مقام المدح ومقام المدح يستدعي ان يكون بمعنى حسن وذلك لان مقام المدح يدل على ان كون الكحل في عين
رجل ليس مساويا للكحل في عين زيد بل دونه فيدل هذا المعنى على ان احسن بمعنى حسن لانه لو كان على حاله يجوز ان
يكون الكحل في عين رجل مساويا للكحل في عين زيد لو بقي الاحسنية يجوز ان يصير الكحل في عين رجل مساويا للكحل في
عين زيد وهذا ينافي مقام المدح فاما ينفي اصل الحسن يكون الكحل في عين زيد فوق ما يكون في عين رجل وهو المقصود

مع تمامه اي مع ان النحاة **لو رفعوا** احسن على انه خبر والكحل مبتدا لازم اذ لا وجه يمكن سواه اذ لا اي
لفظيا وامتنع نكارة المبتداء لا سيما اذا كان الخبر معرفة فلم يبق عند رفع احسن الا كون الكحل مبتداء واحسن خبره
فصلوا بينه اي بين احسن **وبين معموله** وهو منه **باجنبي وهو الكحل**
اذ المبتداء اجنبي من الخبر لكونه غير داخل في حيزه وغير معموله فدعت الضرورة الى اعماله فان قيل فليقدم منه على
المبتداء حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي قيل لا يمكن تقديمه عليه لانه اذا تعلق لعامل ذي الحدثين
اي دال على الحدثين ظرفان ايضا لان يلزم ان يلي كل منهما متعلقه اي عيد به ولا شك ان اسم التفضيل عامل ذو الحدثين
اي دال على الحدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه التفضيل والتفضيل على الشيء يتعلق به ظرفان وهو قوله في عينه وفي عين
زيد لكنه تعلق به قوله في عينه باعتبار حدث المفضل وتعلق قوله في عين زيد باعتبار حدث المفضل عليه فيلزم ان يلي كل واحد
منهما متعلقه وحين كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ايلاؤه بقوله في عين رجل وحين كونه مفضلا عليه باعتبار
عين زيد فيلزم ايلاء منه المتضمن لذكر المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه لم يبق ايلاء منه بقوله في عين زيد وايلاء
الكحل بقوله في عينه وهذا حاصل ما ذكر صاحب الرضي في بحث هذا الباب الطيب منه ربما على امكان المسموع تاخير منه
واحتجنا الى تصحيح الكلام مع التاخير لا ينفع التقدير فلا يرد ذلك ونقل عن المصنف انه قال لم تقدم منه لئلا يلزم
عود الضمير الى المؤخر وهو الكحل وهو مشكل لان رتبة المبتداء التقديم وكفى به في صحة عود الضمير كما في نحو في داره
زيد اللهم الا ان يحمل مدار هذا الامتناع على ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى المتاخر في نحو هذا المثال ممتنع لا باشتراط تقدم
معاد الضمير بل باعتبار كونه ضمير المفضل عليه فلو تقدم لزم انفصاله عما فعلو به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد فان قيل كما امتنع
الفصل بين العامل والمعمول باجنبي امتنع عمل اسم التفضيل فليجوز الفصل بالضرورة كما جوز العمل بالضرورة قيل من
ابتلي ببليتين يختار اهونهما وعمله اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار كونه اسم تفضيل وامتناع الفصل باعتبار كونه
عاملا والوجه الاول اخص والثاني اعم فامتناع الاعم اقوى فان قيل هذه الضرورة كما تاتى في العبارة الثالثة اذ
ليس لاحسن معمول مثل منه في العبارة الاولى و من عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل بينه وبين
معموله قيل في العبارة الثالثة يلزم الفصل تقديرا بواسطة ما سيجيء فان قيل هذه الضرورة ينافي في الاثبات ايضا تحول

رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید فینبغی ان یجوز اعماله لقیام الضرورة قیل هذه غیر متحققة لعدم الاستعمال والسماع فلا یحتاج الی تصحیحه بجلائی صورة النفی لمجیئه فی الاحادیث وکلام العرب العرباء **وللک ان تقول** فی المسئلة المذکورة بعبارة اخری اخصر من الاولی مع کون معناهما واحدا وهی ان تقول ما رایت رجلا **احسن فی عینه الکحل من عین زید** فاختصارة بحذف المضاف من مجرور من وهو العین اذ التقدیر من کحل عین زید لان المقصود من هذا الکلام تفضیل الکحل علی الکحل لا تفضیل الکحل علی العین ونظیر هذه العبارة فی الحدیث ما جاء فی حدیث ابن مسعود رضی الله تعالی عنه مما من الصحیحین مما ذکر فی مشارق الانوار من قوله علیه الصلوة والسلام ولا احد احب الیه المدح من الله الحدیث **فان قلت** فی هذه المسئلة **ذکر العین** علی اسم التفضیل **قلت** بهذه العبارة من غیر ذکر من معها یعنی لک ان تقول فی هذه المسئلة بعبارة ثالثة وهی **ما رایت کعین زید احسن فیها الکحل** فاعل احسن فان قیل لا ضرورة فی اعمال اسم التفضیل فی هذه العبارة اذ یمکن ان یکون احسن مرفوعا علی انه خبر والکحل مبتداء بحیث لا یلزم الفصل بین العامل والمعمول باجنبی فی هذه العبارة قلت یلزم الفصل تقدیرا اذ التقدیر ما رایت مثل عین زید عینا احسن فیها الکحل منه فی غیرها او التقدیر ما رایت عینا کعین زید احسن فیها الکحل منه فی غیرها وعلی التقدیر الاول کان المفعول الاول لرایت قوله احسن لانه لما حذف العین الموصوف الذی هو مفعول واقیم احسن الصفة مقامه صار احسن مفعولا وقوله کعین زید مفعولا ثانیا متقدما اذ المفعول الاول من باب علمت مسندا الیه وعلی التقدیر الثانی بالعکس هذا اذا کان رایت من افعال القلوب اما اذا کان بمعنی ابصرت وهو الظاهر کان قوله احسن فیها الکحل بدلا من قوله کعین زید او حالا من مفعول رایت او من معنی التشبیه او من الظرف المستقر ای ما رایت عینا مثل عین زید فی حال کون الکحل احسن فیها منه فی غیرها ویمکن ان یکون قوله عینا احسن فیها الکحل مفعول رایت ویکون قوله کعین زید حالا متقدمة ویجوز ان یکون قوله کعین زید وقوله احسن فیها الکحل صفتین للمفعول المحذوف ای ما رایت عینا متصفة بهاتین الصفتین ونظیر هذه العبارة مثل ما انشد سیبویه من قوله

مررت علی وادی السباع **ولا اری کوادی السباع حین یظلم وادیا ✦ اقل به رکب اتوه تایة واخوف الا ما وقی الله ساریا** ثم اورد المظهر وهو وادی السباع مع تقدم ذکره لان الکاف لا یدخل المضمر ولکان التهدید بذکر المظهرة قوله ولا اری اذ کان من افعال القلوب کان قوله وادیا مفعولا اولا وقوله کوادی السباع مفعولا ثانیا متقدما علی ما هو الحق بما عرفت ای لا اری وادیا کوادی السباع وقوله اقل صفة سببیة لقوله وادیا او کان قوله وادیا مفعولا اولا وقوله کوادی السباع حالا وقوله اقل مفعولا ثانیا وان کان بمعنی لا ابصر کان قوله وادیا مفعولا وقوله کوادی السباع حالا متقدمة عنه او کان قوله کوادی السباع مفعولا ووادیا عطف بیان او بدلا او حالا موطئة او تمیزا علی نحو عندی مثل زید رجلا وقوله اقل به صفة سببیة لقوله وادیا او خبرا او حال من قوله وادیا بتقطیع شان الوادی بالتنکیر حتی لا یلزم کونه حالا من النکرة المحضة موخرا ای وادیا منفطعا لشانه حال کونه ذلک الوادی اقل به رکب وقوله حین یظلم ظرف لمعنی التشبیه او لقوله ولا اری ای ولا اری وادیا یشبه وادی السباع وقت اظلامه والباء فی قوله به بمعنی فی ای اقل فیه والضمیر فیه للوادی وقوله رکب فاعل اقل عمل فیه اسم التفضیل لوجود الشرائط ویلزم الفصل بین العامل والمعمول تقدیرا اذ التقدیر اقل به رکب منهم بغیره والرکب جماعة الرکبان وهو لیس بجمع بل اسم جمع کما مر ای اقل فی ذلک الوادی جماعة الرکبان

فاطلب بالرجالة وقوله اتوه الجملة صفة ركب اى اتى الركب فى ذلك الوادى تايبة اى مثبتا او توقفا وتلبثا وهو تفعل من ترك بينى يعى يقال
تانى اى تلبثا وهو نصب من فاعل اتى او مفعول له اى اتوه اتيانا ذا مهل التانية للكث او مفعول مطلق اى اتيانا تانيا او حال اتوه ذوى تانية او ظرف اى
اتوه فى زمان التانية والنزول وقوله والخوف عطف على انى اى الخوف ركب منهم لعبره ولو كان الخوف بمعنى المفعول كالشهر كان صفة
الوادى ناعيه سببية فلا يكون حينئذ من الباب وقوله الا وقى الله ساريا مستثنى مفرغ وما مصدرية حينية اى اتى به ركب وانى
فى جميع الاوقات الا وقت وقاية الله او مستثنى من ركب وما بمعنى من وانما ذكر ماذهابا الى الصفة كما عرف فى قوله تعالى فانكحوا
ما طاب لكم من النساء او مستثنى منقطع اى لكن وقاية الله تانية او من وقاه الله تانيا وقوله ساريا اسم فاعل من السرى
او من التسيير وعلى الاول كان حالا من قوله ركب او مفعول وقع او صفة ولد باعلى المجاز العقلى من باب الاسناد الى المكان وعلى
الثانى كان صفة مصدر اى خوفا ساريا الى المهالك ثم لما فرغ من بيان قسم الاسم شرع فى بيان قسم الفعل فقال **الفعل**
ما دل على معنى فى نفسه كلمة ما عبارة عن كلمة وقوله فى نفسه صفة معنى وكلمة فى على حقيقتها او
بمعنى الباء والضمير عائد الى ما اى الفعل كلمة دلت على معنى حاصل فى نفسها اى مدلول لها لا مدلول لفظ آخر من اسم او فعل
او حاصل بنفسها اى بالنظر الى نفسه غير محتاج الى امر آخر من اسم او فعل وفيه احتراز عن الحرف كما مر **مقترن باحد**
الازمنة الثلثة الماضى والحال والاستقبال وفيه احتراز عن الاسم فان قيل يخرج المضارع عن هذا التعريف
على قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال لانه مقترن بزمانين قيل انه ما اقترن بزمانين صدق عليه انه مقترن
باحدها لوجود الاحد فى المثنى ولانه يقترن فى كل وضع بواحد وانما عرض الاشتراك بتعدد الوضع او نقل ذلك فان قيل هذا الحد
غير منعكس لانه ينتقض بعسى ونعم وبئس وغيرها من الافعال الجامدة وغير مطرد لانه يصدق على هيهات وشتان وغيرهما
من اسماء الافعال قيل المراد بالاقتران بحسب الوضع فيدخل الافعال الجامدة ويخرج اسماء الافعال فان قيل يدخل فى الحد لفظا
الماضى والمستقبل لانهما مقترنان باحد الازمنة الثلثة قيل اذا اريد بهما الفعلان المخصوصان كان معناهما غير مقترن
لان معناهما اللفظ ولا اقتران ادنيا بالفعل فيخرج عنهما وان اريد بهما الزمان فقط كان معناهما الزمان لا شئ آخر يقترن بالزمان وقد ذكر هذا
فى صدر الكتاب باستقصاء **ومن خواصه** اى ومن خواص الفعل قد عرف معنى الخاصة فلا نعيده **دخول**
قد نحو قد يخرج وانما اختصت قد بالفعل لانها انما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وكل ذلك
لا يتصور الا فى الفعل قوله دخول مبتدأ مضاف الى قد وهى مضاف اليه بتاويل اللفظ وقوله من خواصه خبر لقوله دخول **و**
السين وسوف نحو سيخرج وسوف يخرج وانما اختصا بالفعل لانهما وضعا للدلالة على الاستقبال
الوضعى وذا ليس الا فى الفعل وفى قيد الاستقبال الوضعى احتراز عن زيد ضارب غدا فانما عرف السين باللام لان المراد
سين معهود وهى سين الاستقبال لا سين الاستفعال ولا سين المتحققين ولا سين الكسكسة نحو استغفر وما طلب
بعد الدار يكين منكيس وانما قدم السين على سوف لدلالتها على الاستقبال القريب ودلالة سوف على الاستقبال البعيد **و**
الجوازم نحو لم يضرب ولما يضرب وليضرب ولا يضرب وان تضرب اضرب وانما اختصت الجوازم بالفعل لانها وضعت لنفى
الفعل كلم ولما او لطلب الفعل كلام الامر او النهى عن الفعل كلا النهى او لتعليق شئ بالفعل كادوات الشرط وكل من
هذه المعانى لا يتصور الا فى الفعل وقيل انما اختصت به لان اثرها وهو الجزم يختص به فكذا المؤثر والا يلزم تخلف الاثر من
المؤثر وهو باطل لانه يمكن تخلف الاثر عن المؤثر لفقد شرط وهو كونه مجزوما فلا استدلال **ولحوق**

الفعل

تاء فعلت اى ما يشبه تاء فعلت من الضمائر المتحركة البارزة وانما خص الضمير المرفوع البارزة لانه ضمير فاعل فلا يلحق الا بالفاعل والفاعل انما يكون للفعل نحو وهو حلمت ونحوه فيمتنع احد نوعى الضمير وهو البارز نحو ازا عنه وهو ما يساوى الفرع والاصل وخص البارز بالفتح لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر **ولحوق تاء التانيث الساكنة** نحو تاء فعلت وانما قيد التاء بالساكنة احترازا عن التاء المتحركة فانها تختص بالاسم وانما اختصت تاء التانيث الساكنة بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بالفاعل وهو الفعل وما الحق به من الصفات لكن الصفات استغنيت عنها بما يلحقها من تاء التانيث المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها لمكان الاتحاد بينهما وبين فاعلها فيما صدقت عليه جرم فلا اختصت تاء التانيث الساكنة بالفعل حقيقة وانما اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم فكانت اولى بالسكون من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل ثم الفعل ينقسم الى ثلثة اقسام ماض ومضارع ولم يخاطب فقال **الماضى ما دل** اى فعل دل **على زمان قبل زمانك** ظرف مستقر وقع صفة زمان اى على زمان حاصل قبل زمانك لكنه فى لزوم وقوع الزمان فى الزمان لمكان العموم والخصوص او الكلية والبعضية كما يقال الزمان يوجد فى الازمنة الثلثة ووقت الظهر يوجد في يوم الجمعة وهذا الخطاب لجزمين واضافة الزمان الى كاف الخطاب باد فى ملابسته اى قبل زمان انت فيه **مبنى على الفتح** خبر بعد خبر لقوله الماضى او خبر مبتدء محذوف اى هو مبنى على الفتح والجملة مستانفة لبيان حكم الماضى بعد بيان حده وانما بنى الماضى لان الاصل فى الفعل البناء لعدم المعانى الموجبة للاعراب وكذا لمقتضى للعدم ولم يعرض المشابهة التامة فى الماضى وانما بنى على الفتح لانه لما عدل فيه عن السكون الذى هو الاصل فى البناء الى الحركة اعتبارا للنوع مشابهة بالاسم فى وقوع كل واحد صفة نكرة فى مررت برجل ضارب وضرب اختاروا من الحركات الفتحة لخفتها او لمشابهتها السكون الذى هو الاصل فى البناء **مع غير الضمير المرفوع المتحرك** نحو ضربت لوجوب اسكان آخره حينئذ تحرزا عن توالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لمكان كون الفاعل كالجزء بخلاف الضمير المنصوب نحو ضربك فانه ضمير المفعول **و** مع غير **الواو** من الضمائر الساكنة نحو ضربوا حيث يضم حينئذ لموافقة الواو ثم لما فرغ من الماضى شرع فى بيان المضارع فقال **المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت** الباء للسببية اى بسبب زيادة احد الحروف الاربعة التى مجموعها نايت او نأتى او اتين عدل عن تركيب اتين لان فيه تقديم حرف المتكلم وتقديم حرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذ الغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب والمخاطب منتهى الكلام بخلاف نايت ولكن تركيب اتين يناسب المقام لفظا او معنى اما لفظا فلانتظام الحروف الاربع واما معنى فلاستجماعه الحروف المذكورة لانها آتية فى اول المضارع وهو تركيب كيس يليق بالمقام من كل وجه بخلاف نايت اذ لا اختفاء فى بعده عن هذا المقام فى المعنى لانه من النأى بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جدا وايضا كما يلزم فى اتين تقديم حرف الخطاب على حرف الغيبة يلزم فى نايت تقديم النون التى هى للمثنى المتكلم وجمعه على الهمزة التى هى للمتكلم الواحد وهو خلاف الترتيب اذ الواحد اصل والمثنى والجمع فرعان فلو جمع هذه الحروف بترتيب اتيت من الاتى لكان اولى بالنسبة الى نايت ليكون عدوان الترتيب من كل وجه لتقدم الهمزة التى للمتكلم الواحد على النون التى للجمع **لوقوعه مشتركا** حال اى لوقوع المضارع حال كونه مشتركا بين

بين الحال والاستقبال كاشتراك العين او المراد به الاشتراك اللغوى وهو الابهام فيكون المعنى لكونه مبهما لاحتمال الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد **وتخصيصه بالسين وسوف** عطف على وقوعه اى بتخصيص المضارع بسبب السين وسوف باحد الزمانين كتخصيص النكرة باحد الافراد بدخول اللام العهد وكتخصيص لفظ العين باحد المعانى بالقرينة **فالهمزة** الفاء للتفسير **للمتكلم مفردا** مذكرا او مؤنثا نحو افعل **والنون له** اى للمتكلم **مع غيره** حال اى حال كونه مفردا مع غيره اى غير المتكلم واحدا او اثنين او جماعة واذا كان معه واحد كان مثنى واذا كان معه اثنان او جماعة كان جمعا نحو نفعل **والتاء للمخاطب مطلقا** اى واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا نحو تفعل انت وتفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلان وتفعلن **وللمؤنث وللمؤنثين غيبة** ظرفا اى فى الغيبة او حال اى حال كونه للمؤنث والمؤنثين ذوى غيبة نحو تفعل هى والهندان تفعلان **والياء للغائب غيرهما** اى غير الصيغتين المذكورتين وهما واحد المؤنث الغائب ومثناه وقوله غيرهما بالجر على انه صفة للغائب وفيه نظر لان غير نكرة وان اضيف الى المعرفة او على انه بدل من الغائب وفيه نظر لان النكرة اذا كان بدلا من المعرفة يجب توصيفها ولم يوصف هنا مع النكارة واجيب بانه بنا على التسامح وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير غائب غيرهما فالبدل نكرة موصوفة وبالنصب حال وهو الاولى لموافقة السبق حيث قال فالهمزة للمتكلم مفردا ولم يقل للمتكلم المفرد وانما زيدت هذه الحروف فى اول المضارع لانه لما وجبت المخالفة بين الماضى والمضارع معنى وجبت المخالفة لفظا ليدل اختلاف اللفظ على اختلاف المعنى وذلك اما ان يكون بالنقصان وهو غير ممكن لئلا يختل البناء ويصير انقص من اقل الابنية وهو الثانى او بالزيادة وهو ممكن فتعينت والاولى بها حروف المد واللين لكثرة دورها فى الكلام لان المتكلم لا يخلو عنها او عن بعضها وهى الحركات الثلث فتعينت الياء للغائب لان مخرجها الوسط والغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب فاعطيت له رعاية للتناسب والمتكلم الواحد مبتدأ الكلام والالف مخرجها مبدأ المخارج وهو الحلق فاعطيت له لكنها جعلت همزة لتعذر الابتداء بالساكن والواو مخرجها منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام فاعطيت له لكنها قلبت تاء لئلا يجتمع فى المثال نحو وجل فى العطف ثلث واوات فيصير ووُوجل الاولى واو العطف والثانية واو المضارعة والثالثة واو المثال فيشبه الصوت بنباح الكلب وهو مستنكر فقلبت الواو تاء لقربهما فى المخرج وقد جاء ابدال الواو بالتاء فى تجاه وتراث وتخمة وتكلان فان قيل التاء توجد فى المؤنث الواحد والمثنى من الغائب فكيف يصح التقسيم وهو يقطع الشركة قيل ان الواو لما ابدلت بالتاء تعارض فى المؤنث الغائب اعتباران الغيبة والتانيث والغيبة يناسب الياء لتناسبهما فى التوسط والتانيث يناسب التاء لتناسبهما فى الفرعية لان التانيث فرع التذكير والتاء فرع الواو فعملنا بالاعتبارين فاعطينا التاء الفوقانية فى الواحدة والمثنى والياء التحتانية فى الجمع ولم يعكس لان التانيث صفة راجعة الى الذات لاشتراكه اصلا فاعتباره فى اللفظين المتقدمين وهما الواحدة والمثنى اولى والغيبة صفة عارضة ومتجاوزة غير راجعة الى الذات لانها تزول عند الحضور فاعتباره فى لفظ واحد وهو الجمع اولى وبعد استيفاء الحروف الثلث التى هى الاولى فى باب الزيادة لم يبق للمتكلم الذى معه غيره حرف فزيد حرف يشبه حرف المد واللين وهى النون لكونها مدة فى الخيشوم كما انها مدة فى الحلق **وحروف المضارعة** اى الزوائد المذكورة **مضمومة فى الرباعى** اى فيما هو على

احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج لانه لما فتح اول الماضي ينبغي ان يخالف اول المضارع لمكان التباين والتغاير بينهما **مفتوح**
فيما سواه اى فى فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرد كيضرب وما زاد على اربعة احرف كيفتعل ويستفعل ونحوهما
للتخفيف الذى استدعاه كثرة الاستعمال فى الثلاثي المجرد وكثرة الحروف فيما زاد على اربعة احرف ثم اعلم ان بيان هذا من وظائف
التصريف ذكره فى النحو ضمنا واستطرادا **ولا يعرب من الفعل غيره** اى غير المضارع فان قيل المستثنى
المتصل ما يكون مخرجا من متعدد وههنا ليس كذلك فان فى الفعل ليس بمتعدد حتى يصح الاستخراج قيل اللام فى الفعل اما
للجنس او للاستغراق اى من جنس الفعل او من انواع الفعل فيصح الاستخراج عنه وانما لم يعرب غيره حيث لم يوجد فيه مقتضى
الاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شبهه فلم يخرج عن اصله وانما اعرب المضارع لمشابهته الاسم مشابهة تامة فى اللفظ
فى الحركات والسكنات وفى المعنى فى العموم والخصوص كما مر وفى الاستعمال لوقوعه صفة للنكرة نحو مررت برجل ضارب
ويضرب وهذا القصر قصر الافراد لان السامع وهو الكوفي يعتقد شركة الامر الحاضر للمضارع فى الاعراب فيقطع المصنف
تلك الشركة واثبت الافراد الاوحد وقوله **اذا لم يتصل به** اى بالمضارع **نون التاكيد او
نون جماعة النساء** ظرف لمفهوم ما سبق من الكلام فاذا قال ولا يعرب غير المضارع فهم ان المضارع
معرب واعرابه مقيد بهذا القيد اى بقيد عدم اتصال نون التاكيد ونون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما رجع مبنيا اما نون التاكيد فلانه تدخلها بنية الامر ايضا
عليه نحو اضربن لانه اصل الحروف ... نون التاكيد واما نون الجمع فلانه يدخلها جنسه الماضي لان الاصل فى لحوق الضمائر المتحركة
ولم يعتبر شبه يضربان ويضربون بضربا وضربوا لان الماضي فى لحوق الضمائر الساكنة ليس باصل **واعرابه** اى
اعراب المضارع **رفع ونصب وجزم** مكان ما منع عنه من الجر المختص بالاسم **فالصحيح** اى الفعل
المضارع الذى فى آخره حرف صحيح اى فالمضارع الصحيح **المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية**
سواء كان تثنية مذكر او تثنية مؤنث **والجمع** سواء كان جمع مذكر او جمع مؤنث غائبا او مخاطبا **و
المخاطب المؤنث بالضمة** خبر لقوله فالصحيح اى يعرب بالضمة رفعا **والفتحة** نصبا
والسكون جزما **مثل يضرب** على حسب العوامل وهو يضرب ولن يضرب ولم يضرب وانما
قال الصحيح احترازا عن نحو يدعى ويرى ويرضى ويخشى وانما قال المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب
المؤنث احترازا عن نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين **والمتصل به ذلك**
الجار والمجرور يتعلق بالمتصل والضمير عائد الى اللام الموصولة وقوله ذلك فاعل المتصل اى المضارع الذى اتصل به ذلك
اى الضمير المرفوع لتثنية المذكر والمؤنث والجمع المذكر غائبا او مخاطبا والمخاطب المؤنث فيكون خمسة امثلة
بالنون خبر لقوله والمتصل اى يعرب بثبوت النون رفعا نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين
وحذفها اى حذف النون جزما ونصبا نحو لن يضربا ولن تضربا ولن يضربوا ولن تضربوا ولن تضربي
ولم يضربا ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربي وانما اعرب المضارع رفعا بالنون عند لحوق هذه الضمائر لانه يستحق الاعراب للمشابهة
والمشابهة باقية حال لحوق هذه الضمائر وامتنع اعرابه بالحركة لان المضارع اذا اتصل به الساكن امتزج به لشدة ضد جهة
الاتصال من كون الضمير فاعلا وضميرا متصلا وحرف علة ساكنا متوسطا آخره فامتنع اعرابه بالحركة فى اللام
لفظا كان او تقديرا لان الوسط ليس بمحل الاعراب اللفظي والتقديري وفى الضمير لان الضمير اسم على حدة فلا يمكن

ان يكون محلا للاعراب لفظا غيره ولان الاسم يستحق اعراب الاسم على الفاعلية فلا يمكن اعراب الفعل فيه لفظا و
لا تقديرا فلا جرم اعربناه بالحرف فزيد حرف بعده واعرب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون من حروف
العلة التي هي الاصل في الزيادة لئلا يلزم اجتماع حرفي العلة فاختير النون لتشابههما في امتداد الصوت فثبت في
الرفع وسقطت في الجزم سقوط الحركة وجعل سقوطها جزما كما ان حذف الحركة كذلك لان حذف الحرف بمنزلة حذف الحركة و
حمل النصب على الجزم للمواخاة بينهما في الخفة والضعف فجعل النصب ايضا بالحذف فان قيل الضمير اسم على حدة
فكيف يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر في باب الفصل الجزئية الحكمية اذ الفاعل كالجزء فاذا كان الفاعل ضميرا متصلا كان في
كمال الامتزاج فيعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر جزءه ان يجعل كونه محلا لتقدير الاعراب ولا يحتاج الى زيادة حرف قيل هذا الضمير
ذو جهتين كالنعامة فاعتبر في امتناع المحلية للاعراب كونه اسما على حدة وفي جواز الفصل كونه جزءه **والمعتل** الآخر
بالواو والياء الالصاق اي المعتل الآخر الملتصق بالواو او للسببية اي المعتل الآخر بسبب الواو او للاستعانة
اي المعتل الآخر الحاصل بواسطة الواو نحو يدعو **والياء** نحو يرمي يعرب **بالضمة تقديرا** ظرف اي في
التقدير او حال اي حال كون الضمة مقدرة او تمييز اي متلبس بتقدير الضمة في الرفع نحو هو يدعو ويرمي لثقل الضمة
على الواو والياء **والفتحة لفظا** في النصب نحو لن يدعو لن يرمي لاصالة الاعراب اللفظي وعدم المانع لخفة
الفتحة والحذف في الجزم نحو لم يدع ولم يرم لان اجتماع الساكنين محال فان قيل لم لم يقدر السكون في حرف الساكن في
مثل يدعو ويرمي كما يقدر الجر في الحرف المكسور نحو مررت بغلامي قيل تقدير السكون في الحرف الساكن هيهنا يوجب
الاستواء بين السكون التحقيقي والتقديري في الفعل اذ اعراب الفعل باعتبار الصورة لا باعتبار معنى من المعاني +
الثلثة حتى يعتبر الافتراق بينهما في المعنى بخلاف مررت بغلامي فان اعراب غلامي باعتبار المعنى فيتحقق الافتراق
بين الحركة المقدرة والمحققة في المعنى فنزل حذف حرف العلة التي هي اخت الحركة في الفعل منزلة حذف الحركة وجعل
حذف الحرف سكونا كما يكون حذف الحركة عند العامل جزما فان قيل فليحصل السكون اللفظي في مثل يدعو ويرمي اعرابا
في الجزم كما يجعل الف مسلمات اعرابا دالا على الفاعلية قيل يمكن في مسلمات اعتبار الاختلاف بين الاضافة الى العامل
وعدمها حيث تقبله المعنى بعد الاضافة بخلاف اعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لان سكون اللفظي صورته حاصلة
قبل العامل وبعد دخول العامل لا يقتضي معنى من المعاني الثلثة ولا يزاد على الصورة شيء الا الاضافة الى العامل
بلا تاثير فافترقا فان قيل لا نسلم ذلك بل يظهر اثر الاضافة الى العامل في التوابع قيل ظهور الاثر في التوابع متحقق في
المبني ايضا فلا يظهر اثر الاضافة الى العامل في حق المتبوع **والمعتل** الآخر **بالالف بالضمة** رفعا **و
الفتحة** نصبا **تقديرا** نحو هو يرضى ويخشى لان الالف لا يقبل حركة ما **والحذف** جزما علامة للجزم كما مر
ويرتفع المضارع **اذا تجرد عن الناصب والجازم** اي عن كل ناصب وكل جازم والرافع وقوعه
موقعا يصلح للاسم **مثل يقوم زيد** فان يقوم واقع موقع الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر
يصلح ان يبتدئ كلامه بالاسم والفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقعا يصلح للاسم نحو قيل للمضارع
في خبر كاد غير واقع موقعا يصلح للاسم حيث يلتزم في خبر كاد كونه مضارعا ويمتنع كونه اسما قيل اصل الخبر ان يكون اسما وان
هجر هذا الاصل في كاد استعمالا لكان للمضارع في خبره واقعا موقعا يصلح للاسم باعتبار الاصل وقد يستعمل الاصل المهجور

في قول الشاعر فابت الى فهم وما كدت آيبا **وينصب** اى المضارع **بان** المصدرية **ولن واذن**
وكي ملفوظات وقيل اذن وكي ينصبان باضمار ان واليه ذهب الخليل واما عملان ان لشبههما بان انها مبنية للاسم في
المصدرية والصورة اى المادة وهي ينصب ما دخلت عليه فكذا هذه واما عمل غيرها اعنى لن واذن وكي فتشبيها بان في
افادة الاستقبال ثم اعلم ان لن عند سيبويه حرف براسه غير مغيرة عن اصل وهو الصحيح وقال الفراء اصله لا فابدلت الف لا نونا
وقال الخليل اصله لا ان فخفف بحذف الهمزة والالف لكثرة الاستعمال والتركيب كاشى وعلاء في اي شيء وعلى الماء وقال سيبويه لو كان كذلك لكان ما بعدها باقيا على
المصدرية ولما جاز تقدم ما في حيزها عليها كالجزء تقدم ما في حيز ان عليها ولا معنى للمصدرية بما بعدها ولا منع عن
تقدم ما في حيزها عليها نحو زيدا لن اضرب بخلاف ما في حيز ان وللخليل ان يقول لا يبعد ان يتغير الكلمة بالتركيب عن
مقتضاها معنى وحكما اذ التركيب وضع مستانف الا ترى ان لو اذا ركب مع لا يبطل معناها ويحدث معنى التحضيض
نحو لولا اخرتني فهكذا قال الفراء حيث تغير لا عنده بالابدال بالنون الى افادة لنفي المؤكد وكذا كلمة اذن عند سيبويه حرف
براسه لا اصل له وقيل اصله اذ ان فخفف وقيل اصله اذا الظرفية حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين
لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة بعد ما كان مختصا بالماضي فاذن ههنا هي اذن في قولك يومئذ وحينئذ الا انه
كسر الذال في نحو حينئذ ويومئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدر واذا لم يكن بعده ظرف فكسره نادر وفتح
الذال ههنا ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناها ظرف **وبان** عطف على قوله بان اى ينصب المضارع
بان حال كونها مقدرة **بعد** ستة احرف وهي **حتى** نحو سرت حتى ادخلها **ولام كي** نحو سرت
لادخلها **ولام الجحود** وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم **والفاء**
نحو زرني فاكرمك **والواو** نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن **واو** بمعنى الى او الا نحو لالزمنك او تعطيني
حقي اى الى ان تعطيني او الا ان وانما قدرت ان بعد هذه الحروف لان الثلثة الاول اعنى حتى ولام كي ولام الجحود جوار
فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية والاخيرة اعني او بمعنى الى جار فاخذت حكم الجوار
او بمعنى الا فكان في حكمها في لزوم المفرد بعدها والرابع والخامس اعني الفاء والواو عاطفان وانما يقعان بعد الانشاء بعد الامر والنهي
والاستفهام والتمني والعرض و النفي وان لم يكن انشاء فمحمول على النهي لما بينهما من المناسبة في الدلالة على العدم فيكون في
حكم الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل الفعل الذي بعدهما مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم
بذلك الانشاء فيكون المعنى زرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن
منك اكل السمك وشرب اللبن معا وفي اين بيتك فازورك ليكن منك تعريف فزيارة مني وفي ليت لي مالا فانفقه اعني حصول
مال فانفاقا وفي التنزيل بنا فنصيب خيرا ليكن منك نزول فاصابة خير منا **فان** الفاء للتفسير اى فمثال ان **مثل**
اريد ان تحسن الي مثال النصب بالقطعي وان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون والتي اى ان التي
بعد العلم وما بمعناه من التحقق واليقين والانكشاف والشهادة والظهور ونحو ذلك **هي المخففة من المثقلة** لمناسبتها
للعلم وما بمعناه في معنى التحقيق خلافا للفراء وابن الانباري **وليست** ان الواقعة بعد العلم وما بمعناه
هذه اى ان المصدرية الناصبة التي نحن بصددها وحينئذ يجب فصلها عن الفعل اما بالسين **نحو**
علمت ان سيقوم قال الله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى او سوف نحو اعلم فعلم المرء ينفعه ان

وأن لا يقوم سوف يأتي لك ما قد لا ويقد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم اوتخفيف نفي نحو ان لم يقم قال الله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا فما ذهب منها من حذف احدى نونيها واسمها وهو ضمير الشان فرقا بينها وبين ان المصدرية من اول الامر لان للمصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر بمعنى فلا يفصل بينهما وبين ما يوثر فيهما لضعفها ولكونها للاستقبال وهذه الحروف بعضها للاستقبال وبعضها للحال فلو فصل يلزم التكرار او التنافي وقد علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض كما نقل عن البعض **و** ان **التي** اي ان التي **تقع بعد الظن** وما بمعناه كالحسبان اذا كان بمعنى الظن الغالب وكالعلم بالتاويل بالظن **ففيها وجهان** اي جاز ان يكون مصدرية وجاز ان يكون مخففة من المثقلة ولذلك قرئ قوله تعالى وحسبوا ان لا يكون بالنصب والرفع واما التي تقع بعد غيرهما من الرجاء والطمع والخشية والخوف والشك والتوهم والاعجاب ونحوها فمصدرية لا مخففة نحو رجوت ان تفعل وخشيت ان لا تفعل وانما تعين المخففة من المثقلة بعد العلم وما بمعناه لان ان بعد التخفيف شاكلت ان المصدرية وهي انسب الى العلم لان كلا منهما يدل على التحقيق واما بعد من المصدرية لانها تدل على التوقع والطمع والرجاء الدالة على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم والاعلام ان ما بعده معلوم التحقق فلو وقعت ان المصدرية بعد العلم لم يسبق الذهن اليها بل الى المخففة المناسبة للعلم في معنى التحقيق فيلزم اللبس لا سيما في الفعل الموقوف والمقصور الذين لا يظهر فيهما الاعراب واما الظن وما بمعناه ففيه وجهان لانه باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يناسب ان المخففة الدالة على التحقق وباعتبار عدم اليقين يناسب ان المصدرية الدالة على التوقع فلا يبعد المصدرية عنه اي عن الظن كما يبعد عن العلم فيساوي المصدرية المخففة في المناسبة فيصح وقوع كليهما بعده فيكون في ان التي بعدها الوجهان اما التي ليست بعد العلم والظن وما بمعناهما نحو الرجاء والطمع والخوف والخشية والتوهم والاعجاب وغيرها فمصدرية لا غير وقال بعض الشارحين انما لا يقع المصدرية بعد العلم وما بمعناه لمنافاة بينها وبين العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم اليقين واما التي للتحقيق فيقع بعد العلم وبما يقرب منه من الظن ونحوه ويمتنع وقوعها بعد الشك لمكان التنافي بين التحقيق والشك وفيه نظر لان ذلك ينافي في المثقلة ايضا وقد جاء شككت انك خارج ولم يثبت انك ذاهب وليت انك عائد وانى ان ان مشددة او مخففة لا يدل على ثبوت الخبر بل تحقيقه وتاكيده والمبالغة كما هو ويمكن ان يجاب بان ما وقع في الشرح من انها للتحقيق اراد بها بعض معناها وهو التاكيد والمبالغة كما هو ويفرنيه وقوعها بعد الشك وفي بعض الشروح ثم اعلم ان ان بعد التحقيق تقاصرت خطاها فلا تقع بعد الحلق فلا يقال عجبت من ان سيقوم ولا تقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما بمعناه من اليقين والتحقق والانكشاف والظهور والشهادة ونحوها او بعد الظن الغالب الذي هو في حكم العلم فلا يقال رجوت ان ستقعد ولا شككت ان سيقوم ثم اعلم ان المراد بالعلم في قوله بعد العلم التحير للاول بالظن ودن اول به نحو وقوع المصدرية والمخففة بعده فيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب والرفع بمعنى ظننت **و** لن اي ومثال لن **مثل لن ابرح الارض ومعناها** اي معنى لن **نفي المستقبل** لا نفي الحال وفي اطلاقه نظر لانه يوهم انما يرادف لا لان معناها ايضا نفي المستقبل لا نفي الحال وليس الامر كذلك بل معناها نفي المستقبل نفيا مؤكدا وقيل معناها نفي المستقبل نفيا مؤبدا وهو باطل لانه لو كان كذلك كان قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقضا **و** اذن **اذن اذا لم يعتمد**

مابعدها على ماقبلها أي لم يكن مابعدها من تمام ما قبلها بخلاف ما إذا اعتمد مابعدها على ماقبلها بأن كان مابعدها خبر المبتدأ
السابق نحو أنا إذن أكرمك أو جزاء الشرط السابق نحو إن تأتني إذن أكرمك أو جوابا للقسم السابق نحو والله إذن أفعل
فحينئذ لا ينصب المضارع وقيل ينصب إذا كان خبر المبتدأ السابق ولا يقع المضارع بعد إذن معتمدا على ما قبلها في غير هذه الثلاثة
بالاستقراء وإنما لا ينتصب حينئذ لأنها ضعيفة العمل بتبين صحة دخولها على ما ليس بفعل نحو أنا إذن لصادق فلا يعمل أن تعمل
فيما اعتمد على ما قبلها لأن ما قبلها معارض قوي فيلغى وصار كأنه سبقها حكما وذهب بعض الشارحين إلى أن معنى قوله إذا لم
يعتمد ما بعدها على ما قبلها أي إذ لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها بخلاف ما إذا كان معمولا لما قبلها فحينئذ لا ينصب
لئلا يلزم توارد العاملين وهما إذن وما قبلها على معمول واحد وفيه نظر لأن هذا التعليل ينافي فيما إذا كان ما بعدها جزاء
الشرط السابق ولا ينافي فيما إذا كان خبر المبتدأ السابق أو جوابا للقسم السابق على أنه لا ضير في لزوم ذلك لإمكان عمل أحدهما
باعتبار اللفظ وعمل الآخر باعتبار المحل كما في إن زيدا قائم وعمرو فإن زيدا معمول العامل اللفظي لفظا والمعنوي محلا حتى كان
مرفوع المحل على الابتداء ومنصوب اللفظ على أنه اسم إن فافهم وإذا عرفت هذا فاعلم أن قوله وإذن مبتدأ وقوله
مثل إذن تدخل الجنة خبره أي ومثال إذن مثل هذا القول وقوله إذا لم يعتمد خبر مبتدأ محذوف أي وهذا إذا لم يعتمد ما بعدها
إلى آخره والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم إذن ويمكن أن يكون قوله إذا لم يعتمد خبر إذن بتقدير حذف مضاف أي
عمل إذن أو نصب إذن أي حكم إذن حاصل وقت عدم اعتماد ما بعدها على ما قبلها أو كونه مستقبلا ويكون حينئذ قوله إذن
تدخل الجنة خبر مبتدأ محذوف أي مثاله إذن تدخل الجنة لكن وجه الأول أوفق لسنن حيث قال فإن مثل كذا وفي مثل كذا
فالظاهر أن يقول إذن مثل كذا **وكان الفعل** الداخل عليه **مستقبلا** عطف على قوله إذا لم يعتمد ما
بعدها على ما قبلها فيكون هذا شرطا آخر لعمل إذن **مثل** قولك لمن قال أسلمت **إذن تدخل الجنة**
مثل بمثال لا يحتمل إلا الاستقبال بخلاف ما إذا كان الفعل حالا نحو إذن أظنك كاذبا فإنه لا يعمل لأنه إنما عمل لشبهها بأن
في معنى الاستقبال فإذا فات الشبه فات العمل **وإذا وقعت** إذن **بعد الواو والفاء** +
فالوجهان جائزان الرفع والنصب النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لأن الفعل مع الفاعل كان مفيدا مستقلا من غير النظر إلى حرف
العطف فكأنه غير معتمد على ما قبلها والرفع باعتبار اعتماد ما بعدها على ما قبلها بالعطف وإن ضعف نحو قولك في جواب من قال أنا
آتيك فإذن أكرمك وكقوله تعالى وإذا لا يلبثون بالرفع وقرئ في غير القراءة السبعة وإذا لا يلبثوا بالنصب أيضا **وكي** مثل أسلمت كي
أدخل الجنة ومعناها السببية أي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الإسلام لدخول الجنة في المثال المذكور **وحتى** إذا كان **الفعل**
بعدها **مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها** سواء كان مستقبلا بالنظر إلى زمان التكلم أو لا
أي سواء كان مستقبلا عند الإخبار أو لم يكن وفيه احتراز عما إذا كان الفعل بعدها حالا بالنظر إلى ما قبلها فإنها حينئذ
كانت حرف ابتداء على ما ذكر في المتن نحو مرض فلان حتى لا يرجونه **بمعنى كي** أي للغرض والسببية وهو الغالب **أو**
بمعنى إلى أن أي للغاية وفي جعل حتى بمعنى إلى أن تسامح لأن أن مقدرة لا داخلة في معناها وإذا عرفت هذا فاعلم
أن قوله حتى مبتدأ وقوله **مثل أسلمت حتى أدخل الجنة** خبره أي مثال حتى مثل هذا القول وقوله إذا كان
مستقبلا خبر مبتدأ محذوف أي وهذا إذا كان والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم حتى وهذا الوجه أوفق لسنن
ويمكن أن يكون قوله إذا كان مستقبلا خبر حتى بتقدير مضاف أي حكم حتى وهو النصب بتقدير أن حاصل وقت كون ما بعدها

كذا فيكون حينئذ قوله متراسين حبيئا وكذا خبر مبتدأ محذوف اى ونظيره قوله اسلمت حتى ادخل الجنة هذا مثال حتى بمعنى كي وما بعدها وهو دخول الجنة مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو الاسلام وبالنظر الى زمان التكلم ايضا **وكنت سرت حتى ادخل البلد** مثال حتى بمعنى كي ايضا وما بعدها وهو دخول البلد مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو السير لا بالنظر الى وقت التكلم يحتمل ان يكون ماضيا او مستقبلا **واسير حتى تغرب الشمس** مثال حتى بمعنى الى وما بعدها مستقبل بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا **فاذا اردت الحال** الفاء للنتيجة هذا نتيجة التقييد بقوله اذا كان مستقبلا او للتعليل فيكون هذا دليلا على التقييد بقوله اذا كان اى فان اردت زمان الحال بعد حتى **تحقيقا او حكاية** حالا اى حال محققة بان يكون زمان التكلم نحو سرت حتى ادخل البلد فيما اذا اخبرت عن السير حال الدخول او محكية بان يحكى حالا ماضية بحيث كانه متكلم في تلك الحال او يجعل تلك الحال موجودة عند تكلمك كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع فانه حكاية حال ماضية **كانت حرف ابتداء** جواب الشرط اى كانت حتى حينئذ حرف ابتداء لا حرف جر اى حرف استيناف اى ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها ولا تعنى بذلك ان يقدر بعدها مبتدا كما ظن بعض الشارحين حيث لا يطرد في الجملة الفعلية كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة الرفع وفي الجملة الشرطية كقوله تعالى حتى اذا جاء امرنا الآية بخلاف ما قلنا حيث يدخل في الجملة الفعلية والشرطية فاذا كان حرف ابتداء لا حرف جر يمتنع تقدير ان الناصبة المختصة بالاستقبال بعدها **فيرفع** المضارع بعدها لعدم الناصب والجازم واما عدم الجازم فظاهر واما عدم الناصب فلان ان المصدرية انما يقدر بعد حتى اذا كان المضارع بعدها + مستقبلا اما اذا كان حالا يمتنع تقديرها للتنافي لان ان المصدرية للاستقبال فاستحال ان تدخل على الحال وانما كانت للاستقبال لان ان الداخلة على المضارع للتوقع والطمع والرجاء الدالة على الاستقبال **ويجب السببية** اذا كانت حرف ابتداء اى يجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانها لما فات الربط اللفظي اى الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها لصيرورتها حرف ابتداء ومدلولها الاصلي وهو الغاية يقتضي ربط ما بعدها لما قبلها والجملة بعدها مستقلة وجب تحقق الربط المعنوي اى الاتصال المعنوي لتحقق الغاية التي هي مدلولها الاصلي وذلك بالسببية +

مثل مرض فلان حتى لا يرجونه اى حتى اقاربه واحباؤهم لا يرجون حيوته الآن فقوله حتى لا يرجونه بيان لحال المريض ومرضه بحيث لا يرجون حيوته والمرض سبب لذلك فرفع المضارع حيث لم يسقط منه النون **ومن ثم** اى ولاجل ان حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء واجب السببية **امتنع الرفع** اى رفع المضارع **في** قولك **كان سيري حتى ادخلها في الناقصة** اى وقت تحقق كان الناقصة بحذف مضاف لانه على تقدير الرفع كانت حرف ابتداء وما بعدها جملة مستانفة لا تعلق لها بما قبلها فيبقى كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز فوجب النصب ليكون حرف جر فيكون الجار والمجرور خبر كان فلذا امتنع الرفع في قولك **واسرت حتى تدخلها** على صيغة الخطاب والهمزة للاستفهام اى اسرت كي تدخلها او الى ان تدخلها لانه لو رفع كانت حرف ابتداء والفعل بعدها حالا والحال معلوم مقطوع فيجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها وههنا يمتنع السببية لان الحال معلوم مقطوع به فيكون الدخول حالا مقطوعا به والسير المستفهم عنه مشكوك فيه ومن المحال ان يكون وقوع المسبب مقطوعا به ووقوع السبب مشكوكا **وجاز في التامة** اى وقت تحقق التامة بحذف مضافين هذا الخ

وهو **كان سيرى حتى ادخلها** الآن بالرفع اى وجد سيرى حتى ادخلها حيث لا يحتاج الى الخبر ولا يضمر كون حتى ابتدائية وكون ما بعدها مستانفا **وجاز ايهم سار حتى يدخلها** الآن بالرفع لان الدخول مسبب السير وكلاهما مقطوعان لانه استفهام عن الفاعل لا عن الفعل فكان السير مقطوعا والسائل مشكوكا فيه فلا يلزم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب ثم اعلم ان قوله وايهم سار حتى يدخلها بحذف الفعل كما ذكرنا اى وجاز هذا التركيب او مبتداء بحذف الخبر اى وكذا هذا التركيب وليس بعطف على قوله كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله فى الناقصة كالمعطوف عليه **ولام كى** سميت بها لان معناها معنى كى اى ومثال لام كى **مثل اسلمت لادخل الجنة** اى لان ادخل الجنة **ولام الجحود** الجحود الانكار وسميت بذلك لاستعمالها فى مقام الانكار وهى **لام تاكيد** زيد فى خبر كان **بعد النفى لكان** لفظا **مثل** قوله تعالى **وما كان الله ليعذبهم** اى لان يعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهذا من حيث الاستعمال فيل كان هذه اللام فى الاصل هى التى فى نحو قولهم انت لهذه الخطة اى مناسب لها لائق بها وفيه نظر لانه لو كانت هى لما اختص بخبر كان المنفى فان قيل اذا اتى بعد لام الجحود صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل يصح الحمل على حذف مضاف اما من الاسم اى وما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اى وما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اى وما كان الله معذبهم او يقال جاز الحمل بصورة الفعل كذا فى الشروح وفيه نظر لان جواز الحمل بالنظر الى استقامة المعنى لا بالنظر الى صورة اللفظ واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ولام الجحود مبتداء وقوله مثل ما كان الله ليعذبهم خبره اى ومثال لام الجحود مثل وما كان الله ليعذبهم وقوله لام تاكيد خبر مبتداء محذوف اى وهى لام تاكيد والجملة معترضة او خبر قوله لام الجحود وعلى هذا قوله مثل وما كان الله ليعذبهم خبر مبتداء محذوف فان قيل قد اضمر ان بعد اللام الزائدة بعد فعل الامر والارادة نحو قوله امرت لاعدل وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد الله ليبين لكم كذا ذكر فى الشروح وصرح بذلك صاحب الكشاف ولم يذكرها المصنف فى الحروف التى يضمر بعدها ان قيل يمكن ان يكون هذا اللام لام كى ومفعول فعل الامر والارادة محذوف ويكون المعنى امرت بالعدل لا فعل العدل ويريد الله ذلك اى اقامة الصلوة وايتاء الزكوة واطاعة الله ورسوله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد الوضوء والغسل ليجعل عليكم من حرج ولكن يريدها ليطهركم ويريد الله ذلك اى ذكر ما تم ليبين لكم ويهديكم فلعل المصنف اختار هذا لكن فيه تكلف وتمحل والاولى ان يقال انما ملحق بلام كى فى كونها لتنفعل للراد والغرض فاكتفى بلام كى عنها او صاحب المفصل ذكر اللام مطلقا بحيث يتناول لام كى ولام الجحود واللام الزائدة بعد فعل الامر والارادة وهو الاصوب **والفاء بشرطين** اى الفاء التى يضمر بعدها ان متلبس بشرطين **احدهما السببية** اى احد الشرطين ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها **و الثانى** اى ثانى الشرطين **ان يكون ما قبلها** اى قبل الفاء احد الاشياء الستة وهى **امر** نحو زرنى فنكرمك **او نهى** نحو لا تشتمنى فاضربك **او استفهام** نحو هل عندك ماء فاشربه **او نفى** نحو ما تاتينا فتحدثنا **او تمنى** نحو ليت لى مالا فانفقه **او عرض** ويسمى الترجى نحو الا تنزل بنا

منصوب خبرا وانما شرطت السببية لان العدول من الرفع الى النصب للدلالة على السببية حيث يدل تغير اللفظ على
تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية فلا يحتاج الى الدلالة على السببية اى فلا يحتاج الى العدول من الرفع الى النصب
الدال على السببية وانما شرط ان يكون قبلها احد الاشياء الستة المذكورة ليبعد بتقدم الاشياء عن تقدير كون
ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة واما نحو قوله سانزك منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم
احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر فان قيل ما لم تترك التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا و
نحو لولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك والترجي نحو قوله تعالى لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع
الى اله موسى بالنصب على قراءة حفص ونحو قوله تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب والدعاء نحو
اللهم اغفر لى فافوز ولا تؤاخذنى فاهلك قيل لان التحضيض مندرج فى النفى معنى لانه يستلزم نفى فعل والترجي
فى التمنى كان على صيغة الترجي والدعاء مندرج فى الامر التى لكونه على لفظها غالبا فان قيل العرض على لفظ الاستفهام
فما ذكر علامة قيل العرض معناه عرض المحبة كذا افاده الاستاد العلامة زاد المحققين الشريف جمال الحق والدين
وقت قراءتى كتاب المفصل وهذا المعنى مفهوم بنفسه من شانه ان يأتى بكل كلام خبرا او انشاء لكنه شاع فى لفظ
الاستفهام ولم يستعمل الا مع الا ولذا كما فى المفتاح فاعتبر قسما على حدة باعتبار المعنى وان كان مندرجا فى الاستفهام لفظا
انما لم يعتبرا اتفاقيا منهم متعلقا باختصاص معنوى بخلاف التحضيض لاستلزامه نفى فعل فيندرج فى النفى والدعاء طلب فيندرج
فى صيغ الطلب من الامر والنهى **والواو بشرطين** اى الواو التى ينصب بعدها ان مشروطة بشرطين الجمعية
خبر مبتدا محذوف اى احدهما الجمعية **وان يكون قبلها** اى قبل الواو **مثل ذلك** اى مثل احد
الامور الستة المذكورة كذا قيل وفيه نظر لان التشبيه يقتضى ان يكون قبلها مثل احد الاشياء الستة لا عينه
فساده لا يخفى والاولى ان يقال معناه مثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الامور الستة المذكورة
المذكورة امرا ونهيا واستفهاما
لا يجمع بينهما والانفراد بنا فنصب حينئذ اى لا يجمع انما شرطت الجمعية لانه لما قصد فى الواو معنى الجمعية نصبوا المضارع
بعدها ليدل تغير اللفظ على تغير المعنى واذا لم يقصد الجمعية لا يحتاج الى الدلالة على الجمعية وانما شرط تقدم احد الامور
الستة ليبعد بتقدم الاشياء عن عطفه على الجملة السابقة كما فى الفاء **واو بشرط معنى الى**
ان اى او التى ينصب بعدها ان بشرط معنى الى ان **او الا ان** على حسب الاختلاف نحو لالزمنك او تعطينى
حقى اى الى ان او الا ان تعطينى حقى وفى ادخال ان فى معنى او تنبيه على انها مقدرة بعدها لا داخلة فى معناها
والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اى حكم الحروف العاطفة فى باب اضمار
ان بعدها حاصل وقت كون المعطوف عليه اسما يعنى ينصب المضارع بعد حروف العاطفة باضمار ان اذا كان
المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم نحو اعجبنى قيامك وتذهب باضمار ان ليكون فى تاويل الاسم
فيستقيم عطفه على الاسم ومنه قوله ولبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف فانه نصب تقر بعد الواو العاطفة لصحة عطفه
على الاسم وهو قوله لبس عباءة فان قيل ان ايراد الحروف العاطفة على الاطلاق كان ذكرا فى التفصيل ما لم يذكر فى الاجمال السابق اى
فى تعداد الحروف التى تقدر بعدها ان الحروف العاطفة من الحروف الاربعة المذكورة حتى والفاء واو والواو لم يتناول

ثم نحو اعجبنى ضرب زيد ثم كتبه وكان التنصيص فى الهداية والاعلى عدم الحكم فى غيرها ذكر وليس كذلك كما عرفت قيل هو متعلق بالحروف لا بالمذكورة اى العاطفة من الحروف التى تقدر بعدها ان اذا كان المعطوف عليه اسما فيكون تنصيص الحكم بما ذكر بالنسبة الى القسم الاخر لم يذكره قبل فلا يرد ما ذكره انه لم يذكر العاطفة فى التعداد فكيف ذكرها فى البيان

ويجوز اظهار ان مع لام كى نحو جئت لان تكرمنى ومع ما الحق بلام كى من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم وامرت لان تذهب **ومع الحروف العاطفة** اى عاطفة المضارع على الاسم نحو اعجبنى قيام وان تذهب وذلك لان لام كى والحروف العاطفة واللام الزائدة يدخل على الاسماء الصريحة فى نحو جئتك للاكرام حيث دخلت لام كى على الاسم الصريح ونحو اعجبنى ضرب زيد وخروجه حيث دخلت الواو والزائدة فى كلامهم كذلك حيث دخلت اللام الزائدة على الكلام الصريح وانما كان زائدة لان ردف ——— منتقل بنفسه فهو ان يدخل على الفعل مع ان لانه تتقدير الاسم بخلاف حتى بمعنى كى فانها لا تدخل على الاسم الصريح وحمل عليه ما هو بمعنى الى وكذا لام الجحود لا يدخل على الاسم لاختصاصها بخبر كان المنفى اذا كان فعلا واما الفاء التى للسببية بعد الاشياء الستة والواو التى للجمعية بعد الاشياء الستة وانتزى بمعنى الى ان فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنبيه على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعده **او يجب اظهار ان مع لا فى اللام** اى مع لام كى يعنى يجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها لام كى تحرزا عن اجتماع اللامين نحو قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وانما يلى لام كى حرف النفى لاقتضاء التعليل **ويجزم المضارع بلم ولما ولام الامر ولا فى النهى** المجاز والمجرد وصفة لا **وكلم المجازاة** الكلم جمع كلمة وحسن كما عرفت اى الكلم الدالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى ومسببا لها اى كلمات الشرط والجزاء **وهى** اى كلم المجازاة **ان** نحو ان تكرمنى اكرمك **ومهما** نحو مهما تاتنى اتك **واذ ما** نحو اذ ما تاتنى آتك **واذا ما** نحو اذا ما تخرج اخرج وفى اكثر النسخ هذه الكلمة اعنى اذا ما غير مذكورة **وحيثما** نحو حيثما تجلس اجلس **واين** نحو اين تذهب اذهب **ومتى** نحو متى تخرج اخرج **وما** نحو ما تصنع اصنع **ومن** نحو من تاتنى اكرمه ومن تضرب اضربه **واى** نحو ايا تضرب اضرب فان الله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى **وانى** نحو انى تكن اكن وانما تجزم المضارع بلم ولما لاختصاصهما بالفعل وقد ذكر فى المفتاح فى قسم النحو ان كل ما اختص بشئ وهو خارج عن حقيقته يؤثر فيه غالبا بشهادة الاستقراء وتعين الجزم لكون الاثر على وفق الاختصاص وانما لا يعمل حرف التعريف فى الاسم مع اختصاصه به وخروجه عن حقيقته وحرف الاستقبال اعنى السين وسوف فى الفعل مع اختصاصه به وخروجه عن ذاته لجريانهما مجرى بعض اجزاء ما دخلت عليه لشدة الامتزاج فكانا غير خارجة عن حقيقة الاسم والفعل وانما تجزم بلام الامر ولا فى النهى لانهما يشبهان ان الشرطية فى نقل المضارع واخراجه عن اصله حيث ينقل ان الشرطية المضارع من الحال الى الاستقبال ويخرجه من الخبر الى الانشاء وانما تجزم ان الشرطية لاختصاصها بالفعل كما ذكرنا فى لم ولما وانما الجزم بغيرها من كلمات الشرط لتضمنها اياها وانما لم يعمل لو مع اختصاصها بالفعل لانها للماضى وان دخلت على المضارع وللماضى لا يقبل الجزم **واما الجزم مع كيفما واذا** بدون ما **فشاذ** لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد وفى تركه اشارة الى ان الجزم بها مع ما غير شاذ ثم اعلم ان معنى هذا التركيب مهما يكن من شئ فالجزم مع كيفما

واذا شاء فلحلت الفاء الى الجزء كانها ان ينتوى الى بين حرف الشرط والجزاء **ويجريان** الشرطية حال كونها **مقدرة**
وستعرف من بعد ثم لما فرغ عن تعداد الجوازم شرع فى بيان معانيها فقال **فلم** الفاء للتفسير **لقلب المضارع**
ماضيا ونفيه اضافة القلب والنفي الى المضارع وضميره من باب اضافة المصدر الى المفعول وماضيا مفعول
ثان للقلب اى لم موضوع لقلب المضارع الى معنى الماضي ونفيه اى نفى المضارع نحو لم يضرب **ولما مثلها** اى
مثل لم فى قلب المضارع ماضيا ونفيه لكن فى لما معنى التوقع اى ينفى بها فعل مترقب متوقع **وتختص** اى دون
لم **بالاستغراق** اى استغراق ازمنة الماضي نفيا اى باستداد النفي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم نحو لما يركب
الامير **وجواز** بالجر عطف على الاستغراق اى تختص **حذف الفعل** نحو قاربت المدينة ولما اى ولما ادخلها
ولام الامر اى اللام المطلوب بها الفعل سواء كان مطلوبا من الغائب او المتكلم ولا النهى المطلوب بها الترك استغناء بواسطتها الترك اى ترك الفعل ولام مبتداء مضاف وقوله
النهى مضاف اليه وقوله المطلوب خبر لا النهى يحذف موصوف اى ولا النهى التى يطلب بها ترك الفعل **وكلم**
المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء **تدخل على الفعلين لسببية** الفعل **الاول**
اى كون الفعل الاول سببا **ومسببية** الفعل **الثانى** اى كون الثانى مسببا ويرد عليه قوله تعالى
وما بكم من نعمة فمن الله فان قوله فمن الله جواب المبتداء المتضمن لمعنى الشرط وهو ما الموصولة اى وما حصل بكم من نعمة
فهى حاصلة من الله فلا يستقيم السببية لان النعمة الحاصلة بالمخاطبين ليس بسبب لصدور النعمة من الله بل الامر
على العكس فان صدورها من الله سبب لاتصالها والتصاقها بهم وكذا يرد عليه قولك ان احسنت الى اليوم فقد
احسنت اليك امس من حيث لا يستقيم السببية لان الاحسان المستقبل لا يكون مسببا للاحسان الماضي واجيب بان المراد
السببية ولو باعتبار الحكم والاخبار عنه اى وما بكم من نعمة فيعلم او فيخبر انها من الله وان احسن الى اليوم فيعلم او فيخبر
فقد احسنت اليك امس فيستقيم السببية **ويسميان** اى ويسمى الفعلان بعد كلم المجازاة **شرطا**
وجزاء فيه لف ونشر اى يسمى الفعل الاول شرطا والفعل الثانى جزاء وانما سمى الاول شرطا من حيث انه مشروط تحقق
الثانى وانما سمى الثانى جزاء من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل **فان كانا** اى الفعلان اى الشرط
والجزاء **مضارعين** نحو ان تزرنى ازرك **او الاول** مضارعا والثانى ماضيا نحو ان تزرنى زرتك
فقوله الاول عطف على الضمير المرفوع المتصل وهى ضمير كانا بلا تاكيد بمنفصل لمكان الفصل وخبره محذوف اى او الاول
مضارعا على نحو قوله انى وقيار بها لغريب **فالجزم** اى فالجزم للمضارع فى الشرط والجزاء فى الوجه الاول وفى الشرط فقط فى الوجه
الثانى واجب او متعين لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاح المحل للانجزام لكونه معربا والماضي مبنى فلا يظهر فيه
اثر العامل والوجه الثانى اضعف الوجوه فى الشرط والجزاء لقلته فى الكتاب وقال بعضهم لا يجئ الا فى ضرورة الشعر لانه فى الصورة
السببية المستقبل للماضي على ان تاثير الحروف فى جعل البعيد يعنى المستقبل مع عدم التاثير فى القريب بعيد كذا فى الشرح
وفيه نظر لان الحروف يؤثر فى محل صالح للتاثير وان كان بعيدا ولا يؤثر فى محل غير صالح وان كان قريبا ولا شك ان القريب هنا غير صالح
للتاثير لانه مستقبل وجعل المستقبل مستقبلا تحصيل الحاصل والبعيد صالح لانه ماض على ان الاشكال اذ لم يؤثر فى
القريب بلا تبا حيث اخرجه عن احتمال الحال الى الاستقبال ومن المتكلم الى الشك وجزمه **وان كان الثانى**
مضارعا والاول ماضيا **فالوجهان** مبتداء محذوف الخبر اى فالوجهان جائزان اى فيه الوجهان نحو ان ثانى

زيد أتيه او اتيته اما الجزم فلتعلقه بالجازم وهو ادوات الشرط مع قابلية المحل للانجزام والرفع لضعف التعلق لحيلولة لا
والفصل بغير المعمول والجزم افصح وان كان ماضيين فهما مبنيان فى محل الجزم نحو ان ضربت ضربت كذا فى الرضى ثم لما فرغ عن تفصيل
مواضع انجزام الجزاء وعدم انجزامه شرع فى تفصيل مواضع دخول الفاء وعدمه فقال **واذا كان الجزاء ماضيا**
بغير قد الجار والمجرور صفة ماضيا اى ماضيا كائنا بغير قد **لفظا او معنى** تفصيل الماضى اى ملفوظا كان
الماضى نحو ان خرجت خرجت او معنويا بان دخلت لم على المضارع نحو ان خرجت لم اخرج **لم يجز الفاء** لتاثير حرف الشرط فيه فى
المعنى حيث جعل الماضى بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء اما اذا كان الجزاء ماضيا مع قد فى الاثبات ومع ما ولا
فى النفى يجب الفاء على ماسنبينه نحو ان احسنت الى اليوم فقد احسنت اليك امس وان زرتنى فما اهنتك وان ابتنى فلا
ضربتك ولا شتمتك انما كرهت لا لانها لا يدخل فى الماضى الا ان يكون مكررا وبترك ذكرها ولا هنا بتغير الحكم الماضى فعلى هذا كان
الواجب للمصنف ان يقول بغير قد فى الاثبات وبغير ما ولا فى النفى حيث يجب الفاء حينئذ الا ان يحمل الكلام على حذف معطوف
بغير قد ونحوها من الحروف الموجبة للفاء نحو ما ولا ولو اريد الماضى المثبت لاستغنى عن هذه الزيادة لكنه ينافى قوله او معنى
لان ذلك فى المضارع مع لم وذلك معنى الماضى المنفى اللهم الا ان يقال ان لم اخرج فى قولك ان خرجت لم اخرج بمعنى انفى خروجى
فيكون بمعنى الماضى المثبت معنى واذا عرفت هذا فاعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدر بالسين او سوف ولن وقد غير
مصدر بلا اذا كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية وانشائية بخلاف الجزاء حيث يصح فيه كل ذلك **وان كان الجزاء مضارعا**
مثبتا او منفيا بلا فالوجهان جائزان او ففيه الوجهان الاتيان بالفاء وتركها كقوله تعالى
ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه وكقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ومن يومن بربه فلا يخاف
بخسا وقولك ان تاتنى اوان اتيتنى لا تك او فلا اتيك لان ادات الشرط لم يؤثر فى تغير معناه كما يؤثر فى الماضى فتوتى بالفاء
واثرت فى تعيين المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن التاثير قويا وانما
قيد كونه منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم
تاثير ادات الشرط فيه كقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وفى اطلاق المضارع المثبت نظر حيث يمتنع ترك الفاء
فى المضارع المثبت مصدرا بالسين او سوف كقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى فالحق ان يقول وان كان مضارعا مثبتا
بغير السين او سوف والجواب ان ذلك الامتناع بالمانع وهو عدم الدلالة على التعليق بين الشرط والجزاء وذلك لان ادات الشرط لم
يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث لم يجزم فلزم الفاء للدلالة على التعليق بينهما والموانع مستثناة عن القواعد
وان لم يستثن وفيه نظر لانه على هذا لا حاجة الى ذكر قوله والا فالفاء لان امتناع ترك الفاء فيها ايضا بالمانع المذكور والموانع مستثناة
عن القواعد **والا فالفاء** واجبة اى وان لم يكن كذلك اى وان لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من الحروف المانعة لفظا او معنى
فيمتنع الفاء ولم مضارعا مثبتا بغير السين او سوف او منفيا بلا بل كان ماضيا مع قد او ما ولا او مضارعا مثبتا مع السين او سوف او منفيا
بلن او جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء فالفاء واجبة لان الادات لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث لم يجزم
فلزمت الفاء للدلالة على التعليق بينهما وانما تركت الفاء فى قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها مع ان الجزاء جملة اسمية لضرورة
الشعر وروى المبرد من يفعل الحسنات الرحمن يشكرها وانما تركت الفاء فى قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون واذا اصابهم البغى هم
ينتصرون مع كون الجزاء جملة اسمية لان اذا ههنا للظرفية لا ثبوت فيها لمعنى الشرط كقوله تعالى والليل اذا يغشى **ويجيء اذا**

اى المفاجاة **مع الجملة الاسمية** الواقعة جزاء **موضع الفاء** اى فى محل الفاء فى قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون والفاء اكثر وانما قيمت اذا المفاجاة مقام الفاء فى الجملة الاسمية لانها دالة على التعقيب كالفاء لان المفاجاة يبتنى على حادث امر عادة فاشبه الجزاء ولهذا قارنت الفاء غالبا نحو خرجت فاذا السبع **وان مقدرة** مبتداء وخبر **بعد** الاشياء الخمسة وهى **الامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض** يعنى يجزم المضارع بالقرينة بعد هذه الاشياء الخمسة **اذا قصد السببية** اى اذا قصد كون ذلك الامر واخواته سببا لمضمون هذا المضارع فيتاتى معنى الشرط **مثل اسلم تدخل الجنة** جواب الامر بغير الفاء لان المعنى ان تسلم تدخل الجنة **ولا تكفر تدخل الجنة** جواب النهى بغير الفاء لان المعنى ان لا تكفر تدخل الجنة وهل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه وليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال فانفقه والا تنزل بنا فتصيب خيرا لان المعنى ان تنزل بنا فتصيب خيرا وانما قدر الشرط مثبتا فى العرض مع انه منفى والنفى لا يدل على الاثبات لان كلمة العرض وهى همزة الاستفهام دخلت على حرف النفى فيفيد الاثبات كذا فى الرضى ثم اعلم ان فى النهى انما يقدر ان فى بعض المواضع اى فيما اذا كان السبب للمضارع ترك الفعل كما فى المثال المذكور فى المتن وكما فى قولك لا تقعد الشر يكن خيرا لك بخلاف نحو لا تدن من الاسد ياكلك فانه لا يجوز لان التقدير ان لا تدن من الاسد ياكلك اذ المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر ولا خفاء فى فساد المعنى على ذلك لان سبب الاكل الدنو وان قدر الشرط المثبت كان تقدير شئ لا يدل عليه اللفظ لان النفى لا يدل على الاثبات **ولذلك امتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائى** فانه جاز تقدير الشرط المثبت بعد النهى على وفق لفظ النهى بقرينة المسبب الذى يترتب عليه وليس بجيد لو وافقه نقل وانما امتنع عند العامة **لان التقدير** اى تقدير هذا الكلام **ان لا تكفر** تدخل النار بتقدير الشرط المنفى على وفق لفظ النهى لان المقدر يجب ان يكون من جنس الملفوظ ولا خفاء فى فساد المعنى على ذلك لان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار وانما سببه الكفر وان قدر الشرط المثبت كما قدره الكسائى كان تقدير الشئ لا يدل عليه اللفظ لان النفى لا يدل على الاثبات ولم يصح تقدير ان الشرطية بعد النفى مطلقا فلا يقال ما تاتينى فتحدثنا لان النفى خبر يدل على وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قدر مثبتا او منفيا يوجب التردد فيتنافيان ثم لما فرغ من المضارع شرع فى الامر المخاطب فقال **مثال الامر** اى بناء صيغة يطلب بها الفعل الباء للاستعانة اى بواسطتها **من الفاعل المخاطب** انما قال من الفاعل احترازا عما يطلب بها قبول الفعل من مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج نحو لتضرب انت على صيغة المجهول وانما قيد الفاعل بالمخاطب احترازا عن امر الغائب والمتكلم لدخولهما فى صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخلهما جازم **بحذف حرف المضارعة** الجار والمجرور صفة اخرى اى صيغة متلبسة بحذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب هذا قيد واقع لاحترازى وفى بعض الشروح هو احتراز عن صه ومه ولا يرد النقض بقوله تعالى وبذلك فلتفرحوا حيث لم يحذف حرف المضارعة لانه شاذ **وحكم اخره** اى اخر بناء الامر **حكم المجزوم** اى فهو موقوف اى مبنى على السكون عند البصريين وحكمه حكم المجزوم فى اسكان الصحيح نحو اضرب وسقوط نون الاعراب نحو اضربا واضربوا واضربى وحذف حرف العلة نحو ادع واخش وارم وعند الكوفيين معرب مجزوم حقيقة **فان كان بعده** اى بعد حذف حرف المضارعة **ساكن وليس برباعى** الواو للحال والحال ان ذلك الفعل المحلى وف منه ليس برباعى اى ليس بذى اربع

حرف بغير اختيار عن نحو اكرم **زدت همزة وصل مضمومة** بالنصب على انه صفة لقوله همزة وصل

ان كان بعده اى بعد الساكن **ضمة** للموافقة اى للاتباع **ومكسورة** صفة بعد صفة

لقوله همزة وصل اى همزة وصل مكسورة **فيما سواه** اى فى لفظ سوى ما كان فيه بعد الساكن ضمة سواء كان

بعده اى بعد الساكن كسرة او فتحة **مثل اقتل** مثال ما كان فيه بعد الساكن ضمة **واضرب** مثال

ما كان فيه بعد الساكن كسرة هذا معطوف كسرة للموافقة كما فى اضرب وفيما كان بعد الساكن فتحة بالحمل على ما كان بعد

الساكن كسرة نحو اعلم وانما لم يفتح للموافقة لئلا يلزم لبس الامر بصيغة المتكلم وقفا فاذا امتنع الموافقة حمل على غيره **و**

ان كان الفعل المحذوف **رباعيا** اى ذا اربعة احرف **فمفتوحة** اى فهمزة الامر مفتوحة +

مقطوعة نحو اكرم لان هذه الهمزة هى همزة باب الافعال وهى مقطوعة ثم لما فرغ عن تقسيم الفعل الى ماض

ومضارع وامر شرع فى تقسيم آخر له الى معروف ومجهول اى الى المسمى فاعله وغير مسمى فاعله فقال **فعل ما لم يسم**

فاعله واضافة الفعل الى ما لم يسم فاعله بيانية من اضافة العام الى الخاص اى فعل الذى لم يذكر فاعله او بادنى +

ملابسة اى فعل للمفعول الذى لم يذكر فاعله وقوله لم يسم فاعله يصلح مثال الفعل ما لم يسم فاعله **هو ما حذف**

فاعله ويرد عليه ضربنى وضربت زيدا على قول الكسائى فان الفعل الاول حذف فاعله عنده لما عرفت من قبل لانه

اجاز حذف الفاعل فى الفعل الاول عند تنازع الفعلين وليس ذلك فعل ما لم يسم فاعله وكذا يرد عليه نحو قوله تعالى اسمع

بهم وابصر على قول سيبويه فانه جعل المجرور فاعلا وحذف من ابصر الا ان يقال المراد بما حذف فاعله مغير صيغته او بعد بنائه للمفعول

ويمكن ان يقال معناه ما حذف فاعله واقيم مفعوله مقامه وكانه لسبق الاشارة اليه استغنى عنه ثم اعلم ان كلمة ما فى قوله ما حذف

اذا كان موصولة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله مبتدأ وما فى قوله ما حذف خبره وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وذلك لان

ضمير الفصل انما يتوسط بين المبتدأ والخبر اذا كان الخبر معرفة او ملحقا بالمعرفة واذا كانت موصوفة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله

مبتدأ وهو مبتدأ ثان وما حذف خبره والجملة خبر المبتدأ الاول ويمكن ان يكون قوله فعل ما لم يسم فاعله خبر مبتدأ محذوف

اى هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله وقوله هو كذا جملة مستانفة **فان كان** بيان تغيير الصيغة اى فان كان الفعل

ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره نحو ضُرِبَ واُكرِم واستُخرِج ودُحرِج وتُدُحرِج هنالك

هذا من وظائف التصريف ذكره فى النحو ضمنا واستطرادا وانما غيرت الصيغة لئلا يلتبس الماضى المجهول بالماضى المعروف وانما

اختير التغيير فى المجهول لانه فرع وانما اختير هذا النوع من التغيير اعنى ضم الاول وكسر ما قبل الآخر لان معنى فعل ما لم يسم فاعله

غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل فجعلنا له وزن غريب لم يوجد فى الاوزان الخروج من الضمة

الى الكسرة ليدل غرابة الوزن على غرابة المعنى وانما لم يختر وزن فيه الخروج من الكسرة الى الضمة وان كان هذا الوزن ايضا غريبا

ليدل على غرابة المعنى لان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من الخروج من الضمة الى الكسرة فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول دلالة

غرابة اللفظ على غرابة المعنى بغيره **ويضم الحرف الثالث مع همزة الوصل** اى حال كونه مقرونا مع

همزة الوصل فيما فيه همزة وصل نحو افتعل واستفعل **ويضم الحرف الثانى مع التاء** حال اى مقرونا

مع التاء الزائدة فى اوله **خوف اللبس** اى لبس الماضى المجهول بالامر عند الدرج والوقف فى الاول نحو وافتعل

وانفعل وبالمضارع المعروف من التفعيل والمعروف من المفاعلة المجهول من الفعل عند الوقف فى الثانى نحو تكلم وتقوتل

وتدحرج **ومعتل العين ان فصح قيل وبيع** اصلهما قول وبيع فاعلا بنقل الكسرة من العين
استثقالا و ابدال واو قول بعد النقل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها و المراد بمعتل العين المعتل العين فقط بخلاف طوى
وروى من اللفيف فانه لم يعل عينه لئلا يفضى الى اجتماع اعلالين فى يروى ويطوى ثم قوله ومعتل العين مبتدأ وقوله
ان فصح مبتدأ ثان وقوله قيل وبيع خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول والضمير العائد الى المبتدأ الاول محذوف اى
ان فصح فيه قيل وبيع لان الجملة الواقعة خبر المبتدأ وجب فيها ضمير عائد الى المبتدأ **وجاز الاشمام** وهو ان
تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو اذ هى تابعة لحركة ما قبلها وهذا هو مراد القراء
والنحاة بالاشمام فى هذا المقام وقيل هو ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء خالصا ومعناه تهيئة الشفتين للتلفظ
بالضم من غير ان يتلفظ به بل يتلفظ بكسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور هنا وانما هو الاشمام فى الوقف وقال المصنف الغرض من الاشمام
الايذان بالاصل الذى تغير لغرض اى الايذان بان الاصل فى اوائل هذه الحروف الضم ولم يجئ الاشمام فى بيض جمع ابيض
كما جاء فى قيل وبيع لانهم قصدوا باتيان هذا الوزن اى وزن قيل وبيع غرضا لا يتاتى الا به وذلك الغرض دفع اللبس فلا ايذان
الايذان الى الاصل عند تغيره وكذلك فى بيض **وجاء الواو** فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا
لسكونها وانضمام ما قبلها **ومثله** اى مثل باب قيل وبيع **باب اختير وانقيد** اى الماضى المجهول
من المعتل العين من باب الافتعال والانفعال فى جواز الوجوه الثلثة لمكان المشاركة بين باب قيل وبيع وباب اختير
وانقيد فى العلة **دون استخير واقيم** اى دون المعتل العين من باب الاستفعال والافعال حيث لم يجئ
فيهما الا خالص الكسر دون الاشمام والضم لسكون ما قبل حرف العلة فيهما اصلا اذ اصلهما استخير واقوم **وان
كان** الفعل **مضارعا ضم اوله** وهو حرف المضارعة حملا على الماضى **وفتح ما قبل
آخره** لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة نحو يضرب ويكرم ويستلزم ويستخرج ويدحرج ويتدحرج **ومعتل
العين ينقلب فيه العين الفا** نحو يقال ويستغاث لما عرف من قواعد التصريف ان كل موضع انفتح
الواو والياء وسكن فاء الفعل نقلت الحركة الى الساكن فابدل المنقول عنه بالالف ابدالا مطردا على الوجوب اذا عريت عن
الموانع وانتصاب قوله الفا على انه حال او على انه خبر ينقلب بجعله بمعنى يصير ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شرع
فى تقسيم آخر له باعتبار اقتضاء المفعول به وعدمه فقال **المتعدى وغير المتعدى**
مبتدأ محذوف الخبر اى من الافعال المتعدى وغير المتعدى او خبر محذوف المبتدأ اى هذا بيان المتعدى وغير المتعدى فقال
فالمتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق خاص **كضرب** فان الضرب توقف فهمه
على متعلق لانه لابد من مضروب وكذا المتعدى بواسطة الحرف كرغب اليه واعرض عنه فان الرغبة والاعراض لا يتمان
ولا يتحققان بدون المرغوب اليه والمعرض عنه فهما متعديان بالواسطة بخلاف نحو ذهب فانه تام بدون تعقل +
متعلق الا ان يلحقه الباء فيصير بمعنى اذهب ويكون متعديا بالعارض ولا يرد توقف الفعل على الظرف اى على المفعول
فيه لانا نقول ان الظرف لازم لوجود الفعل والمفعول به لازم لماهيته فالمفعول فيه ما يتوقف عليه وجود الفعل لا انه كان
او متعلقا بفهمه اذ الزمان لا يتوقف عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به حيث توقف عليه فهمه وماهيته اذ الضرب
هو استعمال آلة التاديب فى محل قابل للايلام والمحل داخل فى ماهية الضرب ولذا قال ما يتوقف فهمه على متعلق

المتعدى وغير المتعدى

و ليس كل ما يتوقف وجوده على متعلق ولا يرد الافعال الناقصة حيث تتوقف فهمها على الخبر لانه ليس المراد بالمتعلق هو فضلة وخبرها عمدة وفيه نظر لانه على هذا يخرج باب علمت من هذا التعريف لان مفعوليه عمدة ايضا واجيب بان الاصل فى ذلك ان هما فضلتان لجواز تركهما معا وخبر الافعال الناقصة او نقول ان الافعال الناقصة على الفصل بخبرها فهما انها ذكرت هذه الافعال لتقييد الخبر والمقصود اسناد الخبر الى الاسم لا اسناد ها اليه انما هى بمنزلة الظرف والقيود فكان زيد قائما معناه زيد قائم فى الزمان الماضى وصار زيد غنيا معناه زيد غنى الآن لا قبل هذا الزمان وعلى هذا التفسير هى ليست مما يتوقف فهمه على متعلقه وانما يتوقف كيفية ذلك المتعلق على مفهوم ماتقا **وغير المتعدى بخلافه** مبتداء وخبر اى غير المتعدى متلبس بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق **كقعد** فان القعود لا يتوقف فهمه على متعلق **والمتعدى يكون** متعديا **الى مفعول واحد** كضرب **و** متعديا الى **اثنين كاعطى وعلم** نحو اعطيت زيدا درهما وعلمت زيدا فاضلا المثال الاول ما يتعدى الى اثنين ثانيهما غير الاول والمثال الثانى ما تعدى الى اثنين ثانيهما هو الاول فيما صدقا عليه **و** متعديا الى **ثلثة** مفاعيل **كاعلم وارى وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدّث** نحو اعلمت او اريت او انبأت او نبأت او اخبرت او خبرت او حدثت زيدا عمرا فاضلا والحق الاخفش اظن واخال آه افعال القلوب قياسا لا سماعا **وهذه** الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل **مفعولها الاول كمفعولى اعطيت** فى الاحكام فيجوز حذف مفعولها الاول كما يجوز حذف كل واحد من مفعولى اعطيت **والثانى والثالث** اى مفعولها الثانى والثالث **كمفعولى علمت** فى الاحكام فيجوز تركهما الثانى والثالث معا ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولى علمت لان مفعولى هذه الافعال الثانى والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة فيقول اعلمت زيدا الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمرا من غير ذكر المفعول الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس من غير ذكر الثانى **افعال القلوب** ويقال افعال الشك واليقين وهى سبعة **ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت** وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنة او لان القلوب محل هذه الافعال وانحصار افعال القلوب فى السبعة اصطلاحى واستقرائى لا عقلى ولا مخرفت واعتقدت من افعال القلوب ايضا ولا يتعديان الى مفعولين استعمالا ولا يجرى فيهما احكام افعال القلوب وانما قدم افعال الشك وهى الاربعة الاول على افعال اليقين وهى الثلثة الاخيرة لغلبة افعال الشك وتقدم الشك على اليقين وجودا **تدخل** هذه الافعال **على الجملة الاسمية** قوله افعال القلوب مبتداء وقوله ظننت آه خبره وقوله تدخل على الجملة الاسمية جملة مستانفة ويمكن ان يقال ان قوله افعال القلوب مبتداء وقوله ظننت آه بدل منه وقوله تدخل على الجملة الاسمية خبره اى افعال القلوب تدخل على الجملة الاسمية اى على المبتداء والخبر لانهما متعلقان بها **لبيان ما هى عنه** كلمة ما موصوفة عبارة عن اعتقاده قوله هى مبتداء عائد الى الجملة الاسمية وقوله عنه خبره والجملة صفة ما اى لبيان اعتقاد تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه من علم او ظن او حسبان او غير ذلك كذا فى الشرح او عبارة عن شك ويقين اى لبيان شك ويقين تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه وفى بعض النسخ وقع عنه مكان منه اى لبيان صفة تلك الجملة صادرة عنه الموصوف من العلم والظن والحسبان ونحو ذلك **فتنصب** هذه الافعال **الجزئين** اى جزئى الجملة الاسمية اى المبتداء والخبر على انهما مفعولها **ومن خصائصها** اى خصائص افعال القلوب **انها اذا ذكر احدهما**

اى احد المفعولين **ذكر المفعول الآخر** غالبا اى ومن خصائصها ذكر المفعول الآخر وقت ذكر احد مفعوليها يعنى
لا يجوز الاقتصار على احدهما وفى بعض النسخ ومن خصائصها ان لا يقتصر على احدهما اى عدم الاقتصار على احدهما
فانما لا يجوز الاقتصار على احدهما لان ذكر المفعول الاول توطية والثانى مقصود فلو اقتصر على الثانى يلزم ذكر المقصود بدون ما هو
توطية ووسيلة ولو اقتصر على الاول لزم ذكر التوطية والوسيلة وترك المقصود ولان كلا المفعولين فى هذا الباب فى معنى مفعول واحد
لان المعلوم فى قولك علمت زيدا فاضلا مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت فضل زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما
معا فكان فى ذكر احدهما وترك البعض الآخر عدم تمام المفعول فلا يجوز الاقتصار على احدهما ولقائل ان يقول فعلى هذا ينبغى ان يجوز
علمت فضل زيد لوجود المعلوم فى قولك علمت زيدا فاضلا وهو مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول قيل هذا يشكل بقوله تعالى
ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الياء وجعل الذين فاعلا بمعنى ان المفعول تقديره بخلهم هو خيرا
لهم قيل هو قليل فلا يعبأ به وانما قال اذا ذكر احدهما ذكر الآخر لانه جاز ان لا يذكر كلاهما كقولهم من يسمع يخل المسموع صحيحا وكقوله
تعالى وظننتم ظن السوء ظننتم الباطل حقا ظن السوء ثم اعلم ان الجملة الشرطية اعنى اذا ذكر احدهما ذكر الآخر خبر ان والضمير
العائد الى اسم ان محذوف اى اذا ذكر احدهما ذكر الآخر لان الجملة الواقعة خبرا لان وجب فيها ضمير عائد الى اسمها وان مع اسمها وخبرها
مبتداء وقوله من خصائصها خبره **بخلاف باب اعطيت** اى وهذا متلبس بمخالفة باب اعطيت فانه يجوز ان يذكر احدهما
دون الآخر لعدم التلازم تقول اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيت واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت **ومنها** اى ومن خصائصها
جواز الالغاء اى جواز ابطال عملها لفظا ومعنى وفى بعض النسخ ومنها انها يجوز فيها الالغاء **اذا توسطت**
هذه الافعال بين جزئى الجملة اى بين المفعولين نحو زيد ظننت قائم **او تاخرت** نحو زيد قائم ظننت **لاستقلال**
الجزئين اى المفعولين **كلاما** علة جواز الالغاء والالغاء عند توسطها او تاخرها لو انتصاب كلاما على
انه حال او تميز اى لان مفعوليها كلام مستقل لصحة الحمل فيمتنعان عن كونهما معمولا مع ضعف العامل بالتاخر عن كليهما او
احدهما لكمال استقلالهما لصحة الحمل ويمكن ان يعمل فيهما العامل لقوته فيجوز الوجهان بخلاف اعطيت اى هذا متلبس
بمخالفة باب اعطيت فانه لا يجوز الالغاء اذا توسط او تاخر عنهما لان مفعوليه ليسا بمستقلين كلاما لعدم صحة الحمل مثل زيد
علمت قائم او زيد قائم علمت الاول مثال التوسط والثانى مثال التاخر ثم اعلم ان الفعل عند الالغاء بمعنى المصدر الواقع
ظرفا اى زيد قائم فى علمى **ومنها** اى ومن خصائصها **انها** اى ان افعال القلوب **تعلق** وجوبا اى تبطل عملها العمل
لفظا وتعمل معنى بسبب وقوعها **قبل** حرف **الاستفهام** و حرف **النفى** و **اللام** للابتداء اى لام
الابتداء يعنى انها تعلق اذا دخل ادات الاستفهام ولو متضمنة لمعنى حرف الاستفهام كاى وما ومن ونحوها او حرف النفى
او لام الابتداء على معمولها او على ما اضيف اليه معمولها **مثل علمت ازيد عندك ام عمرو** و ليعلم
اى الحزبين احصى وعلمت ما زيد منطلق و لزيد قائم وعلمت غلام اى الرجلين قائم والمصنف ذكر مثال التعليق بالاستفهام
فقس عليه مثال التعليق بحرف النفى ولام الابتداء والتعليق بهمزة الاستفهام على اتفاقهم وبعض مختلف فيه وانما تعلق هذه
الافعال بهذه الامور الثلثة لان هذه الثلثة تقع فى صدر الجملة ومقتضاها يقتضى بقاء صورة الجملة والفعل يوجب تغييرها اى
نصب الجزئين فيجب [illegible] والتعليق وتحول هذه الثلثة على مفعول الثانى لا يوجب التعليق فى الاول نحو
[illegible] +

تعليقها لا هي ذات عمل ولا ملغاة فكانت مشبهة بالمرأة المعلقة وهي التي يدعها زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج ولا مطلقة كما
قال الله تعالى فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة وهذه الافعال عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا ملغاة فيكون كالمعلقة
والدليل على اعمالها جواز العطف على مفعوليها بالنصب فان قيل قد جاء التعليق في غير هذه الافعال ايضا نحو قوله تعالى سل بني
اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قيل انه ليس من باب التعليق بل بتقدير القول اي سل بني اسرائيل
قائلا كم آتيناهم آية بينة ويسألونك قائلين ماذا ينفقون او بتأويل المفرد اي سل بني اسرائيل جواب هذا السؤال ويسألونك جواب هذا
السؤال فهي في محل النصب على انها مفعول به او هي بعد افعال القلوب ايضا مؤولة بالمفرد ولكنها قائمة مقام المفعولين وقد يقع
مثل هذه الجملة بلا في نحو شككت في زيد اهو كريم اي في كرمه **ومنها** اي ومن خصائصها **انها** اي ان افعال القلوب
يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها الاول **ضميرين** متصلين **لشيء واحد** اي هما عبارتان عن
شيء واحد ومفعولها الثاني مظهر **مثل علمتني منطلقا** ومثل قوله
تعالى **اني اراني اعصر خمرا بخلاف غيرها**
من الافعال حيث لا تقول ضربتني وشتمتني بل ضربت نفسي وشتمت نفسي لان مفعول هذا الباب في الحقيقة هو الثاني
وذكر الاول توطئة الى ذكر الثاني لما عرف ان تاثيرها في الثاني دون الاول فلا يلزم في هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول بخلاف
غيرها من الافعال ويلحق بهذه الافعال في جواز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد نحو عدمتني وفقدتني لان مفعولهما الاول
كالاول مفعول افعال القلوب في عدم التاثير لان العدم والفقدان تكونهما عدمين لا اثر لهما في شيء **ولبعضها** اي لبعض
هذه الافعال **معنى آخر يتعدى به** اي بسبب ذلك المعنى **الى** مفعول **واحد** فقط **فظننت**
بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة **وعلمت بمعنى عرفت** وعرفت وان كان من افعال القلوب
لكنه لا يتعدى الى المفعولين استعمالا والانحصار افعال القلوب في السبعة استعمالي لا عقلي **ورايت بمعنى ابصرت**
ووجدت بمعنى اصبت وحسبت بمعنى صرت ذا حسبة اي اشقر الشعر وخلت بمعنى صرت ذا خال
اي خيلاء وزعمت بمعنى كفلت به وعلى هذه المعاني لا يقتضي الا مفعولا واحدا ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شرع
في تقسيم آخر للفعل باعتبار التمام والنقصان فقال **الافعال الناقصة** ثم الناقصة معدودة فافرادها بالذكر
ليعلم ان ما سواها تامة وذلك **ما وضع لتقرير الفاعل** اي لتثبيته **على صفة** مخصوصة
نحو كان زيد قائما فكان تقرير زيد على صفة كونه قائما في الزمان الماضي الجار والمجرور ظرف مستقر ان كان حالا متعلقا بعامله
عام محذوف اي كائنا على صفة او ظرف ملغى ان كان متعلقا بعامل خاص مذكور هو التقرير وفي هذا القيد احتراز عما سواها
من الافعال وانما سميت هذه الافعال ناقصة لانها لا تدل الا على الزمان فقط ولان سائر الافعال يتم بمرفوعه وهذه لا يتم به **وهي**
اي الافعال الناقصة **كان وصار** وقد يلحق بها ما يرادف صار نحو آل ورجع وحال واستحال وتحول وانقلب سيما عاد
اشتمل وان كان بمعنى تحول ويجوز استعمال صار ومراده فيه تاما على الاصل **واصبح واضحى و**
ظل وامسى وبات وآض اي رجع **وعاد** اي صار **وغدا** اي كان في الغداة وهو
هو ما قبل الزوال **وراح** اي كان في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليلة ولو كان غدا بمعنى رجع في الغداة
او دخل في الغداة وراح بمعنى رجع في الزوال او دخل في الرواح كانا تامتين **وما زال وما انفك وما**

وفتئ بالهمزة دون الياء وهي بمعنى ذال وفيه لغتان بكسر العين وفتحها مع الهمزة فيهما والمضارع منه بالفتح مع الهمزة

ومابرح هذه الاربعة للاثبات لان نفي النفي اثبات واصل هذه الاربعة ان يكون تامة بمعنى انفصل لكنها جعلت بمعنى

كان فصار ما زال زيد عالما بمعنى كان زيد عالما دائما وكذا اخواته فتستعمل **ومادام وليس** ولم يذكر سيبويه من

هذه الافعال سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير

محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول يتم التسعة بهذا عشرة اى تصير بهذا عشرة تامة .

وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا **وقد جاء** كلمة قد للتقليل اى قلما جاء لفظ ما جاء من الافعال الناقصة اى

بمعنى تقرير الشئ على صفة نحو قولهم **ما جاءت حاجتك** فما استفهامية مبتداء وجاء ناقصة بمعنى صار

العائد الى ما اسمها وحاجتك خبرها اى اى شئ صارت حاجتك وانما انث الضمير في ما جاءت مع انه عائد الى ما الاستفهامية باعتبار الخبر

كما في قولهم من كانت امك فان ضمير كانت عائد الى من وانما انثه باعتبار الخبر وقيل انما انث الضمير في ما جاءت لكون ما عبارة

في المعنى عن الحاجة اى اينما حاجة صارت هي حاجتك وقيل وهذا لا يخفى فيه اول من تكلم بهذا الكلام الخوارج قالوا لابن عباس

رضى الله تعالى عنه حين ارسله على بن ابى طالب رضى الله تعالى عنه اليهم يدعوهم الى الطاعة **و** قد جاء **قعدت**

ايضا من الافعال الناقصة اى بمعنى تقرير الشئ على صفة نحو قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت تلك الشفرة

كانها اى كان تلك الشفرة **حربة** معناه حدد شفرته اى سكينه الكبير حتى صارت تلك الشفرة مشبهة بالحربة

يعنى نيزه كوتاه بمعنى وشنه وقال الاندلسي لا يتجاوز بهما اعنى جاء وقعد الموضع الذى استعملهما العرب فيه فلا

يقال جاء زيد غنيا وقعد عمرو فقيرا بمعنى صار وقال بعضهم ان كونهما بمعنى صار مطرد وقال المصنف والاولى

ان يكون جاء بمعنى صار مطردا نحو جاء البر قفيزين بدرهم اى صار ولا يتوهم ان قفيزين حال لا جزاء لا معنى لجعله حالا لانه حينئذ يفيد

مجيئه في هذه الحال وهذا ليس بمقصود بل المقصود تقرير مجيئه على هذه اعنى هذه الصفة ولا يطرد قعد كانها بمعنى صار كما لا

يقال قعد كانه كاتب لكونه مثل قعد كانها حربة **تدخل على الجملة الاسمية** هذه الجملة مستانفة اى يدخل هذه

الافعال على المبتداء والخبر لانها لتقرير الشئ على الصفة فلابد من ذكر الشئ وصفته وانما تدخل عليها **لاعطاء**

الخبر اى هذه الافعال خبر **حكم معناها** اى معنى هذه الافعال من مضى كما في كان وانتقال كما في صار وتوقيتا

ودوام كما في ما زال وما انفك وما فتئ ومابرح وتوقيت كما في مادام ونفي كما في ليس فمعنى كان زيد قائما ثبت قيامه في الزمان الماضي ومعنى

صار زيد غنيا انتقل زيد من الفقر الى الغناء وعلى هذا فقس **فترفع** هذه الافعال الجزء **الاول** من الاسمية لكونه

اسما لها وتسميته المرفوع بها اسما اولى من تسميته فاعلا **وتنصب الجزء الثاني** على انه خبرها وانما ترفع اسمها

لكونه فاعلا وانما تنصب خبرها لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه **مثل كان زيد قائما** فقوله مثل اما منصوب

على انه صفة مصدر محذوف اى رفعا ونصبا مثل رفع هذا الكلام ونصبه او مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف اى هو مثل كذا

فكان مبتداء خبره الجملة التي بعدها وهي قوله **تكون ناقصة** اى كلمة كان او لفظة كان تكون ناقصة وانما اول بالكلمة

واللفظة لاستعمالها مؤنثة لقوله ناقصة وتامة ونحو ذلك **لثبوت** اى لتقرير **خبرها** اى خبر كان **ماضيا**

دائما نحو قوله وكان الله غفورا رحيما **او منقطعا** نحو قولك كان زيد غنيا ما تقدم الجار والمجرور اعنى قوله لثبوت

خبرها صفة ناقصة اى ناقصة كائنة لثبوت خبرها وقوله ماضيا حال وقوله دائما صفة ماضيا **ويعنى صار** عطف على

على قوله لثبوت خبرها اي تكون ناقصة بمعنى صار نحو قوله تعالى وكان من الكافرين اي صار **وتكون فيها** اي في كان **ضمير**
الشان نحو كان زيد قائم اي كان الشان **وتكون** اي كلمة كان **تامة بمعنى ثبت** او وجد وانما سميت تامة
لانها تتم بالفاعل فلا يحتاج الى الخبر نحو قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة اي ان وجد او ثبت ذو عسرة **وتكون**
زائدة وهي التي لا تخل بالمعنى الاصلي في الجملة باسقاطها فيكون وجودها كعدمها نحو قوله جياد بني ابي بكر تسامى
على ما كان مسومة الاعراب وقوله تعالى لمن كان له قلب يتوجه على الوجوه الاربعة وتوجيه هذه الآية على الوجوه الاربعة ان يقال اذا كانت
ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها واذا كانت تامة كان قلب فاعلها وله صلة متعلق واذا كانت زائدة كان له قلب مبتداء وخبر والمعنى
لمن له قلب واذا كان فيها ضمير الشان كان ذلك الضمير اسمها وله قلب مبتداء وخبر في موضع خبرها واذا كانت بمعنى صار كان قلب
اسمها وله خبرها فيستقيم تقدير الآية على وجوه الاربعة **وصار للانتقال** من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا اي انتقل
من الفقر الى الغناء **واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة** الواقعة بعدها
باوقاتها اي باوقات هذه الافعال والاضافة بادنى ملابسة اي بالاوقات التي تدل هذه الافعال عليها وذلك الاوقات
الصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيد صائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا **وبمعنى صار** عطف على قوله لاقتران
مضمون الجملة اي تكون هذه الافعال الثلثة بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اي صار **وتكون** هذه الافعال الثلثة **تامة** بمعنى
الدخول في الاوقات التي تدل عليها هذه الافعال نحو اصبح زيد اي دخل في الصباح وامسى عمرو اي دخل في المساء واضحى خالد اي
دخل في الضحى عطف على الجملة الظرفية السابقة ايضا وهي لاقتران مضمون الجملة **وظل وبات لاقتران مضمون**
الجملة الواقعة بعدهما **بوقتيهما** اي بوقت هذين الفعلين وهما النهار والليل اي النهار في ظل والليل في بات
نحو ظل زيد مسرورا وبات زيد مسرورا قال الله تعالى ظل وجهه مسودا ويبيتون لربهم سجدا واضافة الوقتين الى ضميرهما اي ظل وبات
بادنى ملابسة **وبمعنى صار** نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اي صار وقد يجيئهما تامتين نحو ظللت بمكان كذا
وبت مبيتا طيبا ولم يذكر مجيئهما تامتين للمص وانما فصل هذين الفعلين عن الافعال الثلثة السابقة ولم يقل واصبح وامسى
واضحى وظل وبات لاقتران مضمون الجملة باوقاتها لمكان الافتراق بينهما وبين الثلثة السابقة في عدم مجيئهما تامتين بخلاف
تلك الثلثة ولذا لم يذكر مجيئهما تامتين **ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك لاستمرار خبرها**
على فاعلها اي لاسمها **مذ قبله** ظرف لاستمرار والضمير المرفوع المستكن عائد الى الفاعل والضمير
المنصوب البارز عائد الى الخبر اي من قبل الفاعل ذلك الخبر ومعناه ان ذلك الخبر حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار من كان الفاعل
قابلا وصالحا لذلك الخبر في العادة لانه لا يفهم من قول القائل مازال زيد اميرا الا انه كان اميرا في حال كونه طفلا بل يفهم انه كان كذلك
منذ كان قابلا وصالحا **ويلزمها** اي يلزم هذه الافعال **النفي** ليفيد الاستمرار لان معنى هذه الافعال النفي ودخول
النفي عليها يدل على الاثبات لان نفي النفي اثبات ثم ان كانت الافعال ماضية يلزم معها ما او لا وان كانت مضارعة ان ولن او لا
او لما **ومادام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها** اي خبر مادام لاسمها اي فاعل مادام اي لا
وانما كان توقيتا لان كلمة ما في دام مصدرية ومعناها التوقيت اي توقيت امر بمدة ثبوت الخبر لاسمها لان المصدر قد
يجعل حينا فاذا قلت اجلس مادام زيد جالسا كان المعنى اجلس دوام جلوس زيد اي مدة جلوسه بخلاف ما في سواها
من اخواتها فانها نافية لورودها على معنى النفي ثم ردها الى الثبوت وفي تانيث ضمير مادام في قوله خبرها وفي قوله فاعلها نظر

لئلا يتأتى ايضا في بعض تأويل الكل ولا تنافي بين الشرطيتين لانه لم يوما علاحالة ولذا ذكر ضمير قوله ومن ثم احتياج وضمير لانه ظرف الفهم الا ان يجعل

كما واحدا على سبيل التجوز **ومن ثم احتاج** اي لاجل ان مادام للتوقيت لمدة ثبوت خبره لفاعله احتاج مادام في صحة التلفظ به

الى كلام اي جملة فعلية لانه ظرف كاجلس في قولك اجلس مادام زيد جالسا ولا تقول مادمت جالسا بلا تعلم كلام قبله كما لا تقول

يوم الجمعة وتسكت بل لا بد من فعل قبله نحو خرجت يوم الجمعة هذا **لانه** اي لان مادام على تقدير كون ما مصدرية وجعل المصدر حينا

للتوقيت **ظرف** فالظرف معمول وفضلة في التركيب فلا بد له من عامل من حيث انه معمول ومن ان يتقدم كلام اي مسند ومسند اليه من حيث انه

فضلة فان قيل قوله ومن ثم يتعلق بقوله احتاج وقوله لانه ايضا يتعلق به فيلزم تعلق العلتين بمعلول واحد وهو ممتنع قيل يمكن ان يكون قوله لانه

ظرف بدلا من قوله ومن ثم فكانه قال اي لاجل ان مادام ظرف احتاج الى كلام او يقال الظرفية علة الاحتياج الى الكلام وكون مادام للتوقيت امر علة

ثبوت الخبر له لكونه ملزوما وتحقق الاحتياج بناء عليه فلا يتوجه الاشكال **وليس لنفي مضمون الجملة حالا** اي في زمان

الحال فمعنى ليس زيد قائما اي قيامه منتفية الان **وقيل لنفي مضمون الجملة مطلقا** اي زمانا مطلقا غير مقيد بكونه حالا

او غيره واستدلوا عليه بقولهم ليس زيد قائما غدا او امس الاول وقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم اي العذاب يوم القيمة يؤيد

الثاني واجيب بان هذا الاستدلال يدل على الاطلاق في استعماله على الواقع فاستعمل [illegible] لذلك **ويجوز تقديم**

اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة **كلها** تاكيد المضاف اعني الاخبار اي كل الاخبار او تاكيد للمضاف اليه اي كل الافعال

الناقصة **على اسمائها** اي اسماء الافعال الناقصة كتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ بل هنا في التقديم اوسع حيث نقل وجوه

ظاهرة الاعراب لامتناع اللبس لامتيازها بالقرينة وهي النصب بخلاف خبر المبتدأ فانه اذا كان معرفة ظاهرة الاعراب لا يجوز تقديمها على

المبتدأ لكان اللبس **وهي في تقديمها عليها** الضمير في قوله هي وقوله عليها راجع الى الافعال الناقصة وفي قوله تقديمها

راجع الى اخبار الافعال الناقصة اي في تقديم اخبارها على تلك الافعال **على ثلثة اقسام** ويحتمل الضمير في قوله وهي وفي قوله

في تقديمها راجع الى اخبار الافعال الناقصة وفي قوله عليها راجع الى الافعال الناقصة وفيه نظر لانه يلزم وهو من كان الى راح الخبر باعتبار انه حيث

يقال ومن خبر كان الى خبر راح واجيب بانه يمكن ان [illegible] حذف مضاف اي وهو من خبر كان الى خبر راح

و [illegible] ما في اوله ما وهو خبر ليس والاول هو الاظهر **قسم يجوز** تقديمه على الافعال الناقصة وفيه نظر من

الافعال الناقصة في تقديم اخبارها عليها على ثلثة اقسام فكيف يستقيم قوله قسم يجوز تقديمه على الافعال الناقصة واجيب بان

الضمير في قوله يجوز عائد الى قوله قسم بحذف مضاف فيه اي قسم يجوز تقديم خبره عليه **وهو** اي هذا القسم **من كان** كلمة من للابتداء

الى راح لكون الناسخ فعلا وهو عامل قوي يجوز تقديم معموله عليه ولا مانع يمنع تقديم معموله عليه وفي كلمة الى هنا نظر لانها

ان كانت استثنائية [illegible] يلزم خروج راح عن الحكم لان الغاية لا يدخل تحت المغيا وان كانت استثنائية فلا وجه لها لانه حينئذ

ما بعدها فيما قبلها حتما وان جعلت بمعنى مع كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم فانه من ابتداء الملابسة لذكر الغاية فيها

لو كان بمعنى لا يدل اللفظ على حكم ما بين كان وراح وان جعلت زائدة لا يستقيم لانه من الزائدة مختص في النفي والكلام هنا مثبت

وان جعلت بمعنى حتى ليدخل ما بعدها في حكم ما قبلها حتى لا يستقيم ايضا لان حكم حتى ان يكون ما بعدها غاية ينتهي به المذكور

او عند او راح ليس مما ينتهي به الافعال الناقصة وعند واجيب بانه يمكن ان يكون استثنائية بمعنى مع وذاي وهو كان بمعنى

الى راح او يقال يمكن ان يكون ابتدائية والغاية لا يدخل في المغيا الا اذا دل الدليل وههنا قد دل الدليل على ان ما بعدها داخل

في حكم ما قبلها وهو جواز تقديم اخبارها عليها على انه الاقسام في بيان الاقسام [illegible] لو [illegible] كما للفصل يست باستثنائية ولا

استقامته اى صلة الموصول المحذوف اذ الموصول لى ومن كان بالقا الى راح او واصلا الى راح وفيه نظر لان جعلها صلة الموصول يابا من الابتدائية لذكر الغاية **وقسم لا يجوز** تقديمه على الافعال الناقصة **وهو ما فى اوله ما** اى وهو فعل كان فى ذلك الفعل ما مصدرية كما دام او نافية كما زال وما اخواتها لتحقق المانع وهو مصدرية او نافية لانهما يمنع تقديم معمولهما عليهما لان حرف النفى كما المصدرية يستحق الصدر **خلافا لابن كيسان فى غير ما دام** لعلم المانع لتاديهما بالمثبت لان معنى هذه الافعال النفى ودخول ما النافية عليها يدل على الاثبات لان نفى النفى اثبات فكانت بمنزلة كان فما زال زيد عالما بمعنى كان زيد عالما وفيه نظر لان صورة ما النفى تستحق الصدر كما فيه فى منع تقديم اخبارها عليها وانما قال فى غير ما دام لان ابن كيسان يوافق غيره فى منع التقديم لتحقق المانع لفظا ومعنى وهو ما المصدرية **وقسم مختلف فيه وهو ليس** فقد ذهب سيبويه الى حكم كان لعدم ما صورة فان قيل كما اختلف فى ليس اختلف فيما فى اوله ما غير ما دام كما اشار اليه بقوله خلافا لابن كيسان فى غير ما دام فما وجه تخصيص ليس باطلاق الاختلاف فيه فالحق ان يقال وقسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس وما فى اوله ما غير ما دام قيل قول ابن كيسان فى القسم الثانى مرجوح لان ما صورتها التى تستحق الصدر كافية للمنع فقوله خلافا لا اعتداد به فلا يلتبس فى هذا القسم ثم لما فرغ من الافعال الناقصة شرع فى افعال المقاربة فقال **افعال المقاربة** وانما ذكر بعد الافعال الناقصة لانها مثلها فى اقتضاء الخبر لانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو عسى زيد ان يخرج فعسى تقرير زيد على صفة كونه خارجا فى الزمان الآتى لكن خبرها اخص حيث يكون الا فعلا مضارعا بخلاف خبر الافعال الناقصة فانها اعم **وهى ما وضع** اى فعل وضع **لدنو الخبر** اى تقريب **رجاء او حصولا او اخذا فيه** اى شروعا فى الخبر اى فى تحصيل انتساب هذه الالفاظ على التمييز اى قرب رجاء الخبر او حصوله او الاخذ فيه **فالقسم الاول** وهو ما وضع لقرب رجاء الخبر **عسى وهو غير متصرف** حيث لا يشتق منه مضارع ومجهول ولم يتعدى الى غير ذلك من الامثلة كاسم الفاعل واسم المفعول لانه يشبه الحرف لكونه للانشاء الذى الاصل ان يكون بالحرف وللحمل على لعل لكون كل واحد منهما للطمع المحمول **تقول عسى زيد ان يخرج** اى قارب زيد الخروج **وعسى ان يخرج زيد** اى قرب خروج زيد وعلى هذا الاستعمال تامة وعلى الاستعمال الاول ناقصة **وقد يحذف ان** من خبر عسى تشبيها لكاد نحو قوله عسى الكرب الذى امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب **والقسم الثانى** وهو ما وضع لقرب حصول الخبر **كاد تقول كاد زيد يجئ وقد تدخل ان فى خبر كاد** تشبيها لعسى نحو قد كاد من طول البلى ان يمصحا **واذا دخل حرف النفى على كاد فهو كالافعال** اى كاد كسائر الافعال فى النفى اى فى نفى الخبر اذا دخل عليها حرف النفى كان معناها نفيا للخبر كسائر الافعال **على الاصح وقيل** اذا دخل حرف النفى عليها **تكون للاثبات** اى لاثبات الخبر **مطلقا** سواء كان ماضيا او مستقبلا اما فى الماضى فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون لان المراد اثبات فعل الذبح لا نفيه بدليل قوله تعالى فذبحوها صدر الآية ان فعل الذبح قد وقع منهم بلا شك بدليل قوله من فعل الذبح فما كادوا يفعلون لبيان الاثبات وعدم الكاد لتمام المعنى وانما فى المضارع فلقول الشاعر قول ذى الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح اى يزول وجه التمسك لانه الشاعر فهو من قوله لم يكد الاثبات وكون معناه ان رسيس الهوى من حبيبته يبرح وان كان بعد طول العهد يزول رسيس الهوى من حبيبته والاول لكن الخطية ثم والجواب عن الآية ان تذكر ها وما كادوا يفعلون اى نفى قرب فعل الذبح لا يستلزم نفى الاثبات فى زمان اخر وهنا الثانى نفى قرب الفعل يحصل فى زمان ولم يكن صيغة للنفى حصل منهم فعل الذبح فما كادوا ان يفعلوا لفعل الذبح قد حصل منهم من القصة باعتبار شبهة والشيطان بعد التشبيه ثم بعض الشبهة ان الامر

الاثبات ويمكن ان يقال بان التخطية والتغيير لاجل ان ظاهر الاثبات في نفس الامر اي في الواقع وهو يحتمل ان يكون التخطية مبنية على ان الماد

من كاد عند البعض للاثبات وله في درجة الاختلاف فيه انه يورث الشبهة في البيت لشبهة فساد المعنى ولا ينبغي ان يختار في الكلام ما فيه

شبهة فساد المعنى وان يكون تغييره الى لم اجد لشبهة فساد المعنى **وقيل** اذا دخل حرف النفي على كاد **يكون في الماضي للاثبات**

اي لاثبات الخبر **وفي المستقبل كالافعال** اي كسائر الافعال في النفي **تمسكا** بكونها في الماضي للاثبات **بقوله تعالى وما كادوا يفعلون** اذ اثبات فعل الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها قبله الكلام وجوابه فلتتم **و** لكونها في

المستقبل لنفي الخبر كسائر الافعال **بقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح** اي يزول وجه التمسك ان البراح منفي فعلم ان النفي في المستقبل نفي للخبر كسائر الافعال فهذا

القائل يتمسك بقول ذي الرمة والقائل الاول يتمسك بتخطية الشعراء اياه والحجة الفراق والرسيس هو الثابت والاضافة من باب جرد

قطيفة اي لم يكد الهوى الرسيس اي الثابت من حب مية علم امرأة معشوقة والبراح هو الزوال معنى البيت اذا غير الهجران الاحباء المحبين

عن الحب لكمال طول العهد بينهم وزالت محبتهم عن قلوب المحبين لم يقرب براحها اي زوال حب مية يعني اذا غير الزمان حبهما فليكن ديدنه مبالغة

في نفي الزوال فقط هذا كان حرف النفي داخلا على كاد مطلقا نفيه هنا وهو صحيح في البيت وهذا المعنى مستقيم فلا وجه لتخطية الشعراء

والقسم الثالث من افعال المقاربة ما وضع لقرب حصول الخبر على سبيل الاخذ **للاخذ والشروع فيه وهو طفق وكرب** بفتح الراء والكرب نزديك شدن تكسي بكارى

موجود مضر **وجعل** **واخذ** فهذه الافعال الاربعة **مثل كاد** يعني يقتضي كل واحد منها اسما مرفوعا وخبرها فعل مضارع بغير ان

واوشك عطف على اخذ فيكون اوشك من افعال الثالث **مثل عسى وكاد في الاستعمال** يعني انها لا

مثل عسى في الاستعمال في وجهها اي في كونها مقتضية الخبر وكونها مستغنية اذا كان اسمها مع ان نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج

زيد وتارة مثل كاد في اقتضاء الخبر وكون الخبر بغير ان نحو اوشك زيد يخرج ثم لما فرغ من افعال المقاربة شرع في بيان التعجب فقال **فعلا**

التعجب وهو غير الكسائي من الكوفيين انهما اسمان استدلوا على ذلك بتصغيرها اسمي في قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن

بين الضال والسمر وانه شاذ او يتنزل منزلة الاسم في جواز التصغير **وهما ما وضع لانشاء التعجب** اي لا عادة ويخرج

عن نحو عجبت وتعجبت وما تصرف منهما الفاظ اخبارية ولانشاء التعجب ان فعل يحصل منه الاستعظام شيء خرج عن

نظائره وخفي سببه وتمام ان يقول التعريف انما يكون للحقيقة الكلية لا للفرد والفردين والافراد فلا يستقيم هذا التعريف مع فعل

الفردين الا ان يقصد ان ما في المنتهية كما ضاف الجمع في قبل الصلاة فحسبا لكنهم لم يصرحوا بذلك على ان جمع المضاف قد جاء عند

المصنف في الجمع ايضا منتف ولا حفاء هنا في موهومية الفعلين فلا معنى للتعريف للفردين ولتحبيب بان التعريف كله

يوجد تحت فردان وهما ما افعل وافعل به كما ان الشمس كلي لانه اسم جنس يوجد تحته فرد واحد فقط او يقال ان تعريف لفظ لا بيان ماهية

كلمة ما عبارة عن فعلان وانما وحد وضع باعتبار لفظ والمعنى فعلا التعجب فعلان وضعا لانشاء التعجب فيكون هذا التعريف بيانا لما يفهم

من اللفظ في ما فيه قوله مثل التعجب لو قال فعل التعجب لما صح واما مقصد كان احسن واسلم لان التحديد لا ضبط الجزئيات فلا انحصر في جزئي

او جزئين لا يصلح الى ذلك وليعلم ان ما ذكره في هذا المحل فيه نظر من شاء لان يمكن ان يعرف التعجب بنعم الدعاء اللهم الا ان يقال التعجب

يستعمل الا فيه **وله** اي للتعجب باعتبار وضع لانشاء التعجب **صيغتان** تبتدأ مقدرا تحتها **ما افعله وافعل به وهما**

غير متصرفين حيث لا يجي منهما مضارع ومجهول ولا نهي وتانيث وتثنية وجمع **مثل ما احسن زيدا و**

احسن بزيد ولا يبنيان اي لا يبنى فعلا التعجب **الا مما يبنى منه افعل التفضيل** اي مثل ثلاثي مجرد

قابل للتفاوت ليس بلون ولا عيب وانما قلنا قابل للتفاوت احترازا عن مات زيد حيث لا يقال فيه ما اموت زيدا لان الموت لا يقبل الزيادة
والنقصان فلا يكون موت شخص ازيد من موت آخر او انقص والاكثر ان يتعجب بالفاعل لا من المفعول وقل ما اشهره وما اشغله كما في اسم
التفضيل وشذ ما اعطاه وجوزه سيبويه قياسا فيكون المذكور في المتن قول غير سيبويه فان قيل ان افعل التفضيل يبنى من فعل بمعنى
الحدوث ومن فعل بمعنى الثبوت نحو انا افرح منك غدا واحسن من عمرو وصيغتا التعجب لا تبنيان الا من فعل بمعنى الثبوت والاستمرار فكيف
يستقيم القول قيل هذا قصر بناء صيغة التعجب على ما يبنى منه افعل التفضيل دون العكس فيلزم منه ان صيغة التعجب تبنيان مما يبنى منه
افعل التفضيل ولا يلزم منه ان يبنى مما افعل التفضيل يبنى منه صيغة التعجب فلا يلزم ما ذكرتم **ويتوصل في الممتنع** اي الذي
يمتنع بناؤه منه لعدم تيسر ثلاثي مجرد من غير الالوان والعيوب بل رباعيا وثلاثيا مزيدا فيه او ثلاثيا مجردا في لون وعيب **بمثل ما اشد استخراجه**
واشد اي بناء ما من فعل لا يمتنع بناؤه منه وبايقاع مصدر الممتنع منصوبا او مجرورا بالباء مثل ما اشد استخراجه وما احسن استخفافه و ما
ادبر دحرجته ونحو ذلك **ولا يتصرف فيهما** اي في صيغتي التعجب **بتقديم وتاخير** اي تقديم للمفعول والمجرور وتاخير الفعل
عنهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن ولقائل ان يقول ان قوله وتاخير مستدرك لان كل واحد من التقديم والتاخير يستلزم الآخر
فتقديم شيء يستلزم تاخير غيره لا محالة ويمكن ان يقال الا ان احدهما ينفك عن الآخر بالقصد دون التحقق فكانه اعتبر القصد او يقال ان في ذكر
التاخير تاكيد كما في قوله تعالى لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون **ولا فصل** بين فعل ومعموله وبين ما والفعل فلا يقال ما احسن
اليوم زيدا او لا احسن امس بزيد لانها لما نقلت الفعل الى التعجب جرت مجرى الامثال فلا يغير كما لا يغير الامثال وجاء الفصل بكان الزائدة نحو ما كان
احسن زيدا ولا يقاس عليه لفظ يكون خلافا لابن كيسان وشذ الفصل بالحرف وليس نحو ما اصبح ابردها والمراد التميمية الغداة وما امسى
ادفاها للضمير للعشية وهو مقصور على السماع **واجاز المازني الفصل بالظرف** حيث يتسع في الظرف ما لا يتسع
في غيره نحو ما يوم الجمعة احسن زيدا وما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد والمراد بالظرف الظرف المتعلق بصيغتي +
التعجب بخلاف الفصل بالظرف الذي لا يكون متعلقا بهما فانه لا يجوز اتفاقا فلا يقال لقيته فما احسن امس زيدا لان امس متعلق بقوله
لقيت لا بقوله احسن وجاز ابن كيسان الفصل بالنداء نحو لولا الاعتناء نحو ما احسن لولا تكلف زيدا **وما** اي لفظ ما في ما افعل نحو
ما احسن زيدا **ابتداء نكرة** اي مبتداء نكرة او نحو ابتداء نكرة اي غير موصولة ولا موصوفة فيكون تامة بمعنى شيء وذلك
لان التعجب انما يكون في مواضع الابهام والبعد عن الوضوح والبيان والموصولة معرفة والموصوفة تقرب من المعرفة فلا يليقان بهذا الموضع بل لا
ان يعين تامة بمعنى شيء **عند سيبويه** خبر مبتداء محذوف اي وذلك عند سيبويه او متعلق بمفهوم الكلام اي وقعت
ما مبتداء مع النكارة عند سيبويه وكذا عند الاخفش في احد قوليه **وما بعدها** اي بعد ما من الجملة الفعلية **الخبر**
اي خبر المبتدا فتقديره شيء احسن زيدا وانما جاز وقوع النكرة هاهنا مبتداء لكونه فاعلا في المعنى على وزن شر اهر ذا ناب اي ما +
احسن زيدا الا شيء او لكونه في المعنى نكرة متخصصة بالصفة اذ معنى ما احسن زيدا شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا هذا
التقدير باعتبار الاصل ثم نقل الى انشاء التعجب والمعنى المنقول عنه المعنى الاول بل يدل جواز ما اعظم الله وما [illegible] مع تنزهه عن الجعل والتصيير
موصولة خبر آخر لقوله ما اي موصولة **عند الاخفش** في احد قوليه **والخبر** اي خبرها الموصولة الواقعة
مبتداء **محذوف** والمعنى الذي جعله حسنا شيء عظيم وفي قوله نظر حيث يلزم وجوب حذف الخبر من غير سد شيء +
مسده وذهب الفراء الى انها استفهامية مرفوعة المحل على الابتداء وهو قول قوي من جهة المعنى وما قيل ان فيه النقل من
الاستفهام الى التعجب وكلاهما انشاء ان والنقل من الانشاء الى الانشاء مما لا يثبت في كلامهم ضعيف فلان الاستفهام قد اريد به الاخبار

فی محل انه منصوب قد اريد به التعجب فی الاخبار فانتصب خبرا وقد اريد بالتعجب فی الانشاء فاشبه العقود كصيغ النظائر والصور وله نظائر كذلك
انشاء فلا يجوز ان يراد بالاستفهام انشاء التعجب **فيه** ای فی افعل به نحو احسن بزيد **فاعل** خبر لقوله وبه وهو مبتداء بتاويل اللفظ
ای لفظه فی افعل به فاعل **عند سيبويه** خبر مبتداء محذوف ای هذا الحكم عند سيبويه او يتعلق بمفهوم الكلام ای ثبت كونه فاعلا
عند سيبويه **فلا ضمير فی افعل** ای فعلی هذا الوجه لا ضمير فی افعل لكونه فاعلا وانما كان طاحل حسن الا ان الامر بمعنى الماضی ولنا
يحيى استتار ضمير الفاعل والهمزة للصيرورة كالبن واتمر لا للتعدية والباء زائدة فی الفاعل كما فی قوله تعالى وكفى بالله فيكون معنى احسن
بزيد صار زيد ذا حسن وفيه نظر لان كون الامر بمعنى الماضی غير معهود فی كلامهم وحمل الباء على الزيادة شاذ وفاعل صيغة الغائب لا يكون الا مظهرا
او مضمرا مستترا **مفعول** خبر بعد خبر لقوله به ای به مفعول **عند الاخفش والباء** فيه **للتعدية** ای يجعل
متصلا بفاعله ما يكون همزته للصيرورة لا للتعدية فمعنى احسن بزيد صيره ذا حسن ای صفه بالحسن **او زائدة** فی المفعول كما فی قوله تعالى ولا تلقوا
بايديكم فعلى هذا يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزته للتعدية كاخرج **ففيه ضمير** ای فی احسن على هذا الوجه ضمير هو فاعله ای احسن انت بزيد
او زيدا ای اجعله حسنا او صفه بحسنه ثم لما فرغ من فعل التعجب شرع فی بيان افعال المدح والذم فقال **افعال المدح والذم ما وضع**
كل منهما عبارة عن افعال ذكر وضع باعتبار لفظه ای افعال وضعت **لانشاء مدح او ذم** فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته
انشاء وصرح بانه نعم الرجل وفيه نظر لان نحو كرم زيد وشرف يكون كذلك واجيب بانه لازم لذلك لكنه غير موضوع له بخلاف نعم الرجل حيث وضع له
اللازم وهذا هو الفرق بين كم رجل لقيتهم وكثير من الرجال فانه وان كان لازما لذلك لكنه غير موضوع للاخبار عن الكثرة فاعرف فانه
فرق دقيق **فمنها** ای من افعال المدح والذم **نعم وبئس** فعلان ماضيان واصلهما فعل بكسر العين وجاء فيه اتباع
الفاء للعين وجاء الاسكان فی الاصل والاتباع ففيهما اربعة اوجه نعم بفتح الفاء مع كسر العين وهو الاصل ونعم بالاتباع ای بكسر الفاء
مع كسر العين ونعم باسكان العين مع فتح الفاء وسكون العين ونعم باسكان العين بعد الاتباع ای بكسر الفاء وسكون العين وهذه الوجوه الاربعة مطردة
فی كل فعل على وزن فعل بكسر العين ثانيه حرف حلق كشهد وكذا فی كل اسم على وزن فعل ثانيه حرف حلق كفخذ وزعم غير الكسائی من
الكوفيين انهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف النداء فی يا نعم المولى والجواب انه محمول على حذف المنادى واتصال تاء التانيث كالاستاد
استتار الضمير فيهما وشرطهما ای شرط نعم وبئس شرطا ناشئا من اجل فاعلهما ان يكون الفاعل معرفا باللام نحو نعم الرجل زيد وهذا اللام للعهد
الذهنی وانما اشترط ان يكون معرفا باللام للعهد الذهنی لحصول المبالغة فی المدح وهو المناسب لبناء نعم وذلك لان اللام لما كان
للعهد الذهنی يكون المعهود واحدا غير معين ابتداء ثم يصير معينا
بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بعده على وجه الاجمال والتفصيل وهو اوقع فی النفس وليست اللام للاستغراق والجنس
كما ذهب اليه ابو علی ولا للاشارة الی ما فی الذهن من الماهية الجنس كما قال المصنف وصاحب اللباب الاعراب لانه يفسر بالواحد والمثنى والجمع
وشرط المفسر ان يصح حمله على المفسر ولا يصح حمل الواحد والمثنى على المعرف باللام فی الصورتين اذ لا يصح ان يقال زيد كل
الرجال او جنس الرجل اللهم الا ان يعتبر الحمل على التجوز والمبالغة كما فی انت الرجل كل الرجل وكل جنس الرجال **او** يكون الفاعل
مضافا الى المعرف بها ای باللام ولو بواسطة او وسائط نحو نعم صاحب القوم عمرو ونعم غلام صاحب السفر بشر
ونعم غلام اخی صاحب القوم بكر وان شئت فزد **او** يكون الفاعل **مضمرا مميزا** ای مفسرا ذلك الضمير **بنكرة**
منصوبة على التمييز نحو نعم رجلا خالد وانما اضمر الفاعل للاختصار لان نعم رجلا زيد اخصر من نعم
الرجل زيد ولانه اضمر شرطه التمييز وفصاحته فی المدح واختصر عنه لا اضمار بلا تفسير لان المدح من مقام التفخيم والمبالغة وكذا الذم

الذي هو ضربه وجار مجراه في كونه من مواضع المبالغة وانما ميز ذلك الضمير بنكرة منصوبة لان الضمير في نعم لا يكتفى به لما بينه فيما يجري
ان يفسر بنكرة منصوبة كما في عشرين درهما **وعيز ذلك الضمير بما مثل فنعما هي** اي فنعم شيئا خصلة هي الصدقة اي ابداؤها
ولقائل ان يقول لا حاجة الى قوله او بما في التحقيق لانما ايضا نكرة منصوبة لان معنى فنعما هي فنعم خصلة او نعم شيئا هي اي الصدقة
ابداؤها الا ان يقال انه انما ابرزه نظرا الى الصورة دون المعنى **وبعد ذلك المخصوص** مبتدأ تقدم خبره اي المخصوص بالمدح
واقع بعد ذلك الفاعل وانما فعل ذلك لاختار المتن حيث لم يذكره مفصولا او وقع في النفس **وهو** اي المخصوص **مبتدأ ما قبله
خبره او خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد** فزيد مبتدأ تقدم خبره والتقدير زيد نعم الرجل
او خبر مبتدأ محذوف اي نعم الرجل هو زيد والجملة الثانية مستأنفة للبيان لانه لما قال نعم الرجل كان سائلا سأل من هو فقال هو زيد
وقيل لا يجوز في المخصوص الا الوجه الاول لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه نحو ان زيدا نعم الرجل وكان زيد نعم الرجل وحكى الاندلسي ذلك عن سيبويه
ايضا ودواخل المبتدأ تدخل على المبتدأ والخبر دون الخبر وحده **وشرطه** اي وشرط المخصوص **مطابقة الفاعل** اي ان
يكون مطابقا للفاعل في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون ونعم المرأة هند وانما وجبت المطابقة لاتحادهما فيما صدقا عليه ولكونه بيانا للفاعل فلا جرم يطابقه **وقوله تعالى بئس
مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متأول** جواب سؤال حيث وقع المخصوص والذين كذبوا جمعا مع افراد
الفاعل وهو مثل القوم فاجاب عنه بانه متأول بحذف مضاف وتقديره بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا او بحذف المخصوص وجعل الذين
صفة القوم والتقدير بئس مثل القوم المكذبين مثلهم **وقد يحذف المخصوص** بالمدح والذم **اذا علم** بالقرينة
نحو قوله تعالى **نعم العبد** اي نعم العبد ايوب لان الكلام في قصته **و** قوله تعالى **نعم الماهدون** اي نعم الماهدون
نحن دل عليه سياق الآية وهو قوله تعالى والارض فرشناها فنعم الماهدون **وساء مثل بئس** في افادة الذم **و
منها** اي من افعال المدح **حبذا وفاعله** اي فاعل هذا الفعل **ذا ولا يتغير** عن حاله فلا يثنى ولا يجمع
فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند لجريانه مجرى الامثال التي لا تتغير **وبعده** اي بعد ذا **المخصوص**
بالمدح كما في نعم نحو حبذا الرجل زيد فحب فعل ماض وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح **واعرابه** اي اعراب
المخصوص بعد حبذا **كاعراب مخصوص نعم** في الوجهين المذكورين وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان
وقيل ذا زائدة والمخصوص فاعل **ويجوز ان يقع قبل المخصوص** اي قبل مخصوص حبذا **او بعده**
اي بعد المخصوص **تمييز** نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ولم يجز في نعم وبئس تأخير التمييز عن المخصوص فلا يقال نعم زيد رجلا
لان اسم الاشارة في الابهام مثل الضمير في نعم رجلا زيد فيحتاج الى التمييز الا انهم تركوا تمييزها دون الضمير في نعم وبئس فجاز ترك التمييز هنا
دون نعم وبئس فيقال حبذا زيد ولا يقال نعم زيد لتقييد التمييز للضمير واسما من الالتباس في المخصوص معرفا باللام وبالاضافة نحو نعم
رجلا السلطان او عبد السلطان فانه لو قيل نعم السلطان واريد نعم الرجل السلطان لالتبس المخصوص بالفاعل فحمل عليه واذا
يلتبس نحو نعم رجلا زيد طرد الباب **او حال** نحو حبذا محمد رسول الله وحبذا رسولا محمد عليه الصلاة والسلام **على وفق
المخصوص** الجار والمجرور صفة لقوله تمييزا او حالا كما ان تمييزا على وفق المخصوص اي على موافقة المخصوص في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث وانما وجب الموافقة لاتحادهما فيما صدقا عليه ولكونه عبارة عن المخصوص فلا جرم يوافقه والحق ان يقول على وفق
لتقدم المخصوص الا انه وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التوضيح لئلا يتوهم عوده الى غير المخصوص من الفاعل وغيره ثم لما فرغ من تقسيم الاسم

والمصنف شرع في تقسيم الحرف فقال **الحرف ما دل على معنى في غيره** اي حاصل في غيره اي مدلول
لغيره تضمنا او مطابقة كاللام فانه يدل على معنى حاصل في الاسم اي مدلول له لا انه تضمن لانه يدل على معنى اي على تعريف يدل
عليه الاسم الواقع بعده تضمنا باعتبار الوضع التركيبي. وكلم فانه يدل على معنى حاصل في الفعل اي مدلول له لانه تضمنا لانه يدل
على معنى اي على نفي يدل عليه الفعل الواقع بعده تضمنا باعتبار الوضع التركيبي وكنحو فانه يدل على معنى حاصل في الجملة اي مدلول لها لا
مطابقة لانه يدل على معنى يدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة وذلك المعنى هو تقوية ما سبقها ويقال معنى قوله ما دل على معنى في غيره ما كان
علامة لتحقق معنى في غيره لا لمعنى له في نفسه وكلمة في بمعنى الباء او على حقيقتها وقد سبق الكلام في هذا كله في تعريف الاسم فليطلب من
التوضيح والتشريح فلا نشتغل بذلك هنا **ومن ثم** اي لاجل ان الحرف يدل على معنى في غيره **احتاج** الحرف **في جزئيته**
اي في كونه جزءا من الكلام **الى اسم او فعل** فالحرف يصح ان يكون جزءا من الكلام وان لم يصح ان يكون ركنا له **حروف الجر** انما
سمّاها المصنف بها لكثرة دورها ومنها ما سمّي حروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء او تجر الاسماء **وهي ما وضع لافضاء**
الفعل كمررت بزيد **او معناه** اي معنى الفعل والمراد بمعنى الفعل اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل شيء استنبط منه معنى الفعل كانا مار بزيد وزيد في الدار على السطح **الى ما يليه**
كلمة ما عبارة عن الاسم والضمير المرفوع المستتر راجع الى ما الثابتة والضمير المنصوب البارز راجع الى ما التي او على العكس **وهي** اي
حروف الجر ثمانية عشر حرفا **من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها**
اي واو رب **وواو القسم وتاؤه** اي تاء القسم **وعن وعلى والكاف ومذ**
ومنذ وحاشا وعدا وخلا وانما قدم من لانها للابتداء وهي بالابتداء اولى واعقبها بالى للطباق
لكونها للانتهاء والطباق الجمع بين المعنيين المتقابلين وهو من المحسنات واعقبها بحتى للتناسب لكونها للانتهاء ايضا
واعقب الثلثة بفي لمناسبتها اياها للتعلق الابتداء والانتهاء بالمكان الذي هو احد قسمي الظرف واعقبها بالباء لمجيئها بمعنى في
نحو اطلب العلم ولو بالصين واعقبها باللام لمناسبتها اياها في لزوم الحرفية والكسرة وكونهما على حرف واحد واعقبها لما سبق عما هو
نص في الحرفية بما يقع الاختلاف في كونها اسما او حرفا وهو رب واعقبها بذكر واوها لكونها فرعا لها واعقبها بذكر واو القسم لمناسبتها
اياها في كونهما واوا وفرعا لان واو رب فرع رب وواو القسم فرع باء القسم واعقبها بالتاء لكونها فرع الواو واعقبها بذكر ما
اشترك بين الاسم والفعل والحرف وقدّم عن لكونها بالحرف اشبه بالاسم لو منه وضع الحرف لكونه اقل من ثلثة احرف بخلاف على ثم
قدّم على على الكاف وان كان اقرب بالحرف لوضعها على حرف واحد لقدم اصلها حيث لا يدخل على المضمر وقدمها على مذ ومنذ لكونهما اقل
من خلا حيث يدخل على الظروف الزمانية خاصة ثم اعقبها بما فيه جهة الفعلية وهي حاشا وعدا وخلا وقدم ما فيه جهة الفعلية ما كان جهة الفعل فيه
اضعف وهو حاشا على ما فيه جهة الفعلية اقوى وهو عدا وخلا فلهذا **فمن للابتداء** اي لابتداء الغاية اي لابتداء الغاية
نحو سرت من البصرة **والتبيين** وعلامته ان يصح حملها على مبينة نحو عشرة من الدراهم فانه يصح ان يقال الدراهم عشرة **و**
التبعيض وعلامته ان يصح وقع لفظ البعض مكانه نحو اخذت من المال فانه يصح ان يقال اخذت بعض المال **وزائدة**
في غير الموجب نحو ما جاءني من رجل ومن تعجبك من احد **خلافا للكوفيين والاخفش** فانهم جوزوا
زيادتها في الموجب في اسم الجنس ايضا **و** قوله **قد كان من مطر وشبهه متأول** جواب سوال حيث زيدت من
في الموجب فاجاب عنه بانه متأول بالحمل على التبعيض اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر **والى للانتهاء** اي لانتهاء الغاية

لانتهاء

المغيا كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل ونحو كل خرجت الى السوق **وبمعنى مع قليلا** اى زمانا قليلا او بمعنا اوّله بمعنى مع كون ما بعدها داخلا فى حكم ما قبله نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم الى اموالكم اى مع اموالكم **وحتى كذلك** اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية **وبمعنى مع كثيرا** اى زمانا كثيرا الى يدخل ما بعدها فى حكم ما قبلها نحو اكلت السمكة حتى راسها اى مع راسها وقوله كثيرا اشارة الى مجيئه بمعنى الى قليلا **وتختص بالظاهر** اى الاسم الظاهر فلا يقال حتاه وحتاك استغناء عنها بالى والاصوب التمسك فى ذلك بالاستعمال **خلافا للمبرد** فانه اجاز دخولها على المضمر ايضا **وفى للظرفية** اى جعل ما بعدها ظرفا لما قبلها حقيقة نحو زيد فى الدار والمال فى الكيس او توسعا واعتبارا نحو نظرت فى الكتاب والنجاة فى الصدق **وبمعنى على قليلا** اى زمانا قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل **والباء للالصاق** اى لالصاق الفعل بالمجرور حقيقة نحو به داء او مجازا نحو مررت بزيد اى التصق مروري بمكان يقرب منه زيد **والاستعانة** اى الالة على ان ما دخلت هى عليه يستعان به نحو كتبت بالقلم **والمصاحبة** نحو دخلت عليه بثياب السفر اى مع ثياب السفر **والمقابلة** نحو اخذت هذا الثوب بدرهم **والتعدية** اى جعل الفعل اللازم متعديا مثل الهمزة والتضعيف فى اكرمت زيدا واكرمت زيدا نحو ذهبت بزيد اى اذهبته وخرجت بعمرو اى اخرجته وانما فسر التعدية بذلك لانها قد يستعمل بمعنى التعدية للفعل القاصر عن المفعول به وفى هذا المعنى مشترك جميع حروف الجر **والظرفية** نحو اطلب العلم ولو بالصين اى ولو فى الصين **وزائدة فى الخبر** اى فى خبر المبتدأ **فى الاستفهام** اى فى الاستفهام نحو هل زيد بقائم **والنفى** نحو ليس زيد بقائم وما زيد بقائم **قياسا** اى زيادة قياسية او زيادة قياسا او زيادة بلا خلاف القياس ولقائل ان يقول ان ذكر مطلق الاستفهام يتناول الهمزة وهل ومطلق النفى يتناول ليس وما ولا المشبهتان بليس ولا النافية والحكم مخصوص بهل وبليس وما المشبهة به وقيل بلا النافية ايضا فى اطلاق الاستفهام والنفى نظر ولعله اراد الاستفهام والنفى المعهودين فى هذا الباب فى اصطلاحهم المشهور وهو الاستفهام بهل والنفى بليس وما المشبهة به فلا يقال ازيد بقائم **وفى غيره** اى فى غير الخبر المذكور **سماعا** اى زيادة سماعية او زيادة سماع **مثل بحسبك زيد** وبحسبك درهم فقوله بحسبك زيد على العكس والباء زائدة فى اجتماعهما **والقى بيده** اى القى يده اى نفسه فالباء زائدة فى المفعول قال الله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اى لا تلقوا انفسكم الى الهلاك بترك الجهاد فانكم اذا تركتم الجهاد غلب العدو فيهلككم **واللام للاختصاص** سواء كان اختصاص ملك نحو المال لزيد او اختصاص استحقاق نحو الجل للفرس او اختصاص نسبة نحو فلان ابن لزيد **والتعليل** سواء كانت العلة سببا غائيا نحو ضربت للتاديب فان التاديب علة غائية يقصد الفعل لاجلها او سببا باعثا ليس غاية يقصد الفعل لاجلها بل هى سبب باعث على الخروج **وزائدة** نحو قوله تعالى ردف لكم اى ردفكم لان ردف متعد بنفسه **وبمعنى عن مع القول** نحو قلت له انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وقال الله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه اى عن الذين آمنوا **وبمعنى الواو فى القسم** صفة الواو ومتعلق بالظرف المستقر اى بمعنى الواو الكائن فى القسم اى واو القسم **للتعجب** اذا كان المقسم عليه امرا عظيما نحو لله لا يؤخر الاجل فبمعنى والله لا يؤخر الاجل [illegible] **ورب للتقليل** اى لتقليل نوع ما دخلت عليه لكن التكثير [illegible] هذا هو الموضوع له لكن استعمل بكثرة الاستعمال فى مثله حتى صار فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز [illegible] ربما قلت [illegible] فى ذلك [illegible] فى التكثير فى مقام [illegible] الاخفش

الى انه اسم وهو مختار صاحب المفتاح واستدل عليه بوجوه الاول انها فى مقابلة كم الخبرية لكونها للتقليل وكون كم للتكثير وهو اسم
بالاتفاق فكذا ما يقابله والثانى انه لم يعد فيه لانه حرف الجر وهو النصب بها اى تعدية الفعل او معناه الى ما يليه لان عامله قد يكون متعديا
بنفسه نحو رب رجل كريم اكرمت فان اكرمت متعدى بنفسه ويمكن ان يجاب عنه بان جواز ذلك لضعف الفعل المتاخر عن المفعول عن العمل بحرف الجر
فكان حرف الجر فى مثل ذلك لتقوية العمل الضعيف وفيه تقليل لان العامل الضعيف بالتاخر انما يتقوى باللام فقط لافادتها التخصيص
كقوله تعالى لربهم يرهبون وكقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون واما تقويته بغيرها فغير معهود فى كلامهم والثالث انه لو كان حرف جر
لما جاز نحو رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره ذلك كما لا يقال لزيد ضربته فعلم انه اسم واعتذر عنه
اصحابنا رحمهم الله تعالى بان اكرمته صفة والفعل الذى تتعلق به رب رجل محذوف اى ثبت رجل كريم اكرمته اكرمنى ونحو ذلك والرابع انه لو كان
حرفا لما جاز ظهور الفعل فى نحو رب رجل كريم جاءنى فى جواب من قال ما جاءك رجل لما عرفت ان اظهار عامل الظرف المستقر لا يجوز وقد
صرح المصنف بظهور الفعل فى نحو رب رجل كريم حصل ويتعلق بمجروره رب على وجه القياس لا على وجه الوقوع وهذا دليل على اسمية
وما صدر الكلام حملا على الخبرية ... بعضها لكونها لانشاء التقليل وكون كم لانشاء التكثير لكون الخبرية مختصة بنكرة موصوفة اما اختصاصها بنكرة فلمقتضى التقليل
هو مدلول رب لان التقليل انما يتصور اذ النكرة مجهول يحتمل التقليل والتكثير بخلاف المعرفة فانها اما متعينة فانها كالمفرد
والمثنى او كثيرة فانها كالجمع فلا يفيد التقليل واختصاصها بنكرة موصوفة فلتحقق معنى التقليل ايضا لان الموصوف اخص من غير الموصوف
والاخص اقل مما هو اعم الا ترى ان الرجل العالم اقل من **مطلق الرجل** والرقبة المومنة اقل من مطلق
الرقبة ولورود الاستعمال على ذلك وقيل لا يجب ذلك والاول اوجب فلذا قال **على الاصح** وهذا مذهب ابى على وابن السراج ومن تابعهما

وفعلها اى عاملها **ماض** ولو كانت مكفوفة بما لكونها للتقليل المحقق الواقع وقد لا يتصور الا فى الماضى **محذوف**
مرفوع على انه صفة نحو رب رجل لقيته فلقيته صفة رجل والفعل الذى تتعلق به رب محذوف واما حذف فعل العامل لان الجار
المجرور يدل على الفعل العام وهو كائن او حاصل ولانه انما حذف لان الاكثر ان يكون رب جواب سؤال ظاهر او مقدر فكان سائلا
يقول هل لقيت الكريم من لقيته فتقول رب رجل لقيته اى رب رجل لقيته اكرمنى او يقول هل اكرمت من لقيته فتقول رب رجل لقيته اى رب رجل
لقيته اكرمت ولقيته مفسر وانما قال **غالبا** اى حذفا غالبا او زمانا غالبا لانه قد جاء رب رجل كريم حصل **وقد تدخل رب**
على مضمر مبهم ليس له مرجع **مميز بنكرة منصوبة** على انها تميز لان الضمير لما كان مبهما احتاج الى التمييز نحو ربه
رجلا وهذا الضمير نكرة كالضمير فى نعم رجلا **وهذا الضمير مفرد مذكر** لا غير تقول ربه رجلا وربه امرأة وربه رجلين
وربه امرأتين وربه رجالا وربه نساء لانه عائد الى شىء فى الذهن لا الى شىء تقدم ذكره ليجب مطابقته **خلافا للكوفيين فى
مطابقة الضمير** فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقولون ربه رجلا وربهم رجالا وربها امرأة و
ربهن نسوة **وتلحقها** اى وتلحق رب **ما الكافة** اى المانعة عن العمل **فتدخل** رب حينئذ **على الجمل** الاسمية و
الفعلية نحو ربما زيد قائم وربما قام زيد قال الله تعالى ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو قول الشاعر ربما
ضربة بسيف **وواوها تدخل على نكرة موصوفة** اى واو رب اى الواو التى يبتدأ بها بعدها رب وفى عملها
من غير الجر تسامح لان الجار هو رب المقدرة بعدها والواو واو العاطفة ... الواو على مظهر نكرة موصوفة كقوله وبلدة
ليس بها انيس **وواو القسم وانما يكون عند حذف الفعل** اى لا يكون الا عند حذف الفعل
لكثرة استعمالها فى القسم فهى ... مستعار من اصلها وهو الباء فلا يقال اقسمت والله او حلفت والله **لغير السؤال**

فلا يقال والله اجلس في الاستعمال بخلاف باء القسم **مختصة بالظاهر** فلا يقال وك لا افعلن كذا لانحطاط الرتبة من رتبة
الاصل وهو الباء بتخصيص باحد القسمين وخص منها الظاهر لاصالته اعلم ان قوله واو القسم مبتداء والجملة التي بعدها خبره
لغير السؤال خبر آخر وقوله مختصة خبر آخر وقوله على الحرمة الاختصاص والباء مختلف في المختصة والتاء مثلها اي مثل الواو في الاختصاص بحذف
الفعل وكونها لغير السؤال ثم قال [illegible] مختص باسم الله تعالى نحو تالله لاكيدن اصنامكم ولا يقال تالرحيم لانها مبدلة من الواو فلم
يدخل الا على لفظة الله تقليلا لما لها عن محل اصلها وهو الواو بتخصيصه ببعض المظهرات وخص منها ما هو اصل باب
القسم وهو اسم الله تعالى **والباء اعم منهما** اي من الواو والتاء **في الجميع** اي في جميع ما ذكر اي في حذف
الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر والدخول على اسم الله تعالى فائدة قوله في الجميع يتناول الاختصاص المذكور
ايضا ولا معنى لاعمية الباء حيث لا يجوز ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص بالظاهر وبدونه لكان الثاني فيه معنى كونها
اعم في هذه الامور انها لا يختص بهذه الامور بل استعمالها اعم من ان يكون في هذه الامور او خلافها فيجوز فيها اظهار
الفعل نحو اقسمت بالله واستعمالها في غير السؤال نحو بالله اجلس واستعمالها في كل مقسم ظاهرا او مضمرا نحو بالله
وبك لا افعلن كذا **ويتلقى** اي يجاب **القسم باللام وان** في الاثبات نحو قوله تعالى تالله لاكيدن اصنامكم
وقوله تعالى ان سعيكم لشتى في جواب والليل اذا يغشى **وحروف النفي** في النفي كقوله تعالى والضحى والليل اذا
سجى ما ودعك ربك وما قلى **ويحذف جوابه اذا اعترض** اي جواب القسم اي وقت توسط القسم بين جزئي
الجملة القسمية نحو زيد والله قائم وضرب والله زيد وان تذهب والله اذهب والتقدير في زيد والله تعالى قائم والله لزيد قائم وفي
ضرب والله زيد والله لقد ضرب زيد وفي ان تذهب والله اذهب والله لان تذهب اذهب **او تقدم** اي تقدم القسم **ما يدل
عليه** اي على الجواب نحو زيد قائم والله وضرب زيد والله الهلال والله والتقدير في زيد قائم والله لزيد قائم وفي ضرب
زيد والله والله لقد ضرب زيد وفي الهلال والله والله للهلال وانما حذف الجواب في هاتين الصورتين لانه لما توسط القسم بين
ما هو جوابه في المعنى او تقدم القسم ما هو جوابه في المعنى استغنى عن الاعادة ثم اعلم ان كلمة ما فاعل تقدم ومفعوله ما
اتصل به من الضمير **وعن للمجاوزة** نحو رميت السهم عن القوس **وعلى للاستعلاء** اي لاستعلاء
شيء على شيء حقيقة نحو زيد على السطح او حكما نحو عليه دين **وقد يكونان** اي يكون عن وعلى **اسمين بدخول
من** اي عند دخول من **عليهما** يعني اذا ادخل من على على يكون بمعنى الفوق نحو قوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها اي
من فوقه واذا دخل من على عن يكون بمعنى الجانب نحو جلست من عن يمينه اي من جانب يمينه **والكاف للتشبيه** نحو
الذي كزيد عندي وقوله عليه الصلوة والسلام كما تكونوا يولى عليكم فتشبيه التولية بالكون في الحالتين خيرا او شرا اي يولى
عليكم تولية مثل كونكم في الخير والشر والكاف في قولهم خلق الاشياء كما شاء كاف التشبيه لم يوجد فيها معنى آخر وجه التشبيه
تعلق الخلق بكل من المشبه والمشبه به من غير تفرقة اي خلق الاشياء خلقا مثل خلق شاءه وهذا التشبيه للخلق الخارجي
بنوع من التمثيل والتصوير في الذهن في تعلق كل منهما بالمشبه وكذا الكاف في قولهم حمدته كما يحب حمدا مثل حمد يحبه هذا
التشبيه بالحمد الخارجي بنوع من الحمد المتصور في الذهن في تعلق كل منهما بالمحبة والكم والكيف الذي يستحق الحمد بها باعتبار [illegible]
للمقارنة في الوقوع نحو اتيتك كما طلع الفجر اي تقترن الاتيان وطلوع الشمس في الوقوع **وزائدة** نحو ليس كمثله شيء اي ليس مثله شيء
ويمكن ان لا يكون الكاف زائدة بل يكون من باب نفي المثل على سبيل الكناية لانه يلزم من نفي مثل المثل ان لا يكون له مثل لانه لو كان له

مثل بالمضمرة وقد قلنا الخبر كنية شيء فيه من معنى المثل **وقد تكون** الكاف **اسما** كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم **و**
يختص الكاف **بالظاهر** فلا يقال كه استغناء بلفظ المثل منها ولانها لو دخلت على المضمر لادى الى اجتماع الكافين
اذا شبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل واما في قولهم وما انا كانت وما انت كانا فلان ضمير المتقصل عندهم كالمظهر كذا في المتوسط
ومذ ومنذ وانما قدم مذ مع كونه فرعا لكونها اخف **للزمان للابتداء** بدل الاشتمال من قوله للزمان اى مذ ومنذ
لابتداء الغاية **في الماضي** نحو ما رايته منذ يوم الجمعة اى انتفى رويتي اياه من يوم الجمعة **وللظرفية** اى بمعنى في **في**
الحاضر اى في الحال **نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا** اى انتفى رويتي في شهرنا وفي يومنا ولا يدخل على
المستقبل لو ضعهما للماضي والحال وضعا **وحاشا وعدا وخلا للاستثناء** نحو جاءني القوم حاشا زيد
وعدا زيد وخلا زيد لكن حاشا يستعمل في الاستثناء عن السوء لتنزيه المستثنى عن حكم المستثنى منه نحو اساء القوم
حاشا زيد ولذلك لا يحسن قولك صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه ثم اعلم ان حاشا من حروف الجر على الاصح وعدا
وخلا منها على الاضعف فان قيل بم يتعلق الجار وكيف يدخل الجار على الجار وهو اللام في قوله تعالى وقلن حاش لله ما هذا بشرا
قيل اللام زائدة وحاشا متعلق بمحذوف والتقدير انصف كله وجيد بالسوء حاشا الله فلا ننزه يوسف عن كل سوء لكن
ما علمنا عليه من سوء وهذا قريب مما يقال بالفارسية في المدح يا الحسن بي عيب است فلان را بي عيب نتوان گفت لكن دور
عيبي بمي نماند فلما فرغ من بيان الحروف الجارة شرع في بيان الحروف المشبهة بالفعل فقال **الحروف المشبهة**
بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل وانما سميت هذه الحروف بهذا الاسم لكونها مشابهة
للفعل في انقسامها الى ثلاثية ورباعية وفي البناء على الفتح كالماضي وفي اقتضائها الاسماء وانما اخرت ليت ولعل لانهما
لانشاء التمني وانشاء الترجي بخلاف الاربعة السابقة **لها** اى لهذه الحروف **صدر الكلام سوى ان** المفتوحة
فهي بعكسها الفاء للتعليل اى لانها بعكس ما سواها اى يلزم فيها عدم الصدر والتعلق بغيرها **ويلحقها** اي يلحق
هذه الحروف ما الكافة **فتلغى** هذه الحروف بعد لحوق ما الكافة **عن العمل** لان ما الكافة تكفها عن العمل على
الاصح لان ما الكافة اخرجتها عن بعض وجوه مشابهة الفعل وهي اقتضاؤها الاسماء ولان ما الكافة اذا دخلت عليها
صارت فاصلة فتضعف وقد يعمل بجعل ما زائدة **وتدخل** هذه الحروف **حينئذ** اى حين اذ يلحقها ما **على**
الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم كقوله تعالى انما حرم عليكم الميتة **فان**
المكسورة **لا تغير معنى الجملة** بل تقررها **وان** للمفتوحة **مع جملتها** الاسمية اى مع جملة ان
بعدها **في حكم المفرد** بان يجعل الجملة بتاويل المفرد وطريق تاويل الجملة بالمفرد ان يجعل مصدر الخبر مضافا الى الاسم
فيقال في بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاق زيد او يجعل مصدر جزء الخبر مضافا الى الاسم فيقال في بلغني ان زيدا ان
نعطه يشكرك بلغني شكر زيد عند اعطائك اياه او يجعل مصدر الخبر مضافا الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا
اى متعلقا فيقال في بلغني ان زيدا ابوه قائم بلغني قيام ابي زيد فان مصدر الخبر اضيف الى الاب المضاف الى الاسم و
ذلك الاب من اسبابه اى من متعلقاته وان لم يكن للخبر ولا لجزء الخبر مصدر يقدر مصدر وهو عام ويضاف الى الاسم او الى ما يضاف
الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا فيقال في بلغني ان زيدا غلام عمرو بلغني كون زيد غلام عمرو وعلى هذا فقس **ومن ثم**
اى ومن اجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وان المفتوحة مع جملتها في حكم المفرد **وجب الكسر** اى وجب اتيان ان المكسورة

و[في] موضع الجملة اى فى موضع يبقى الجملة بحالها ولم يكن تاويل المفرد **والفتح** اى وجب اتيان ان المفتوحة
فى موضع المفرد اى فى موضع يكون ان بما بعدها فى تاويل المفرد **فكسرت** الفاء للتفسير اى فكسرت همزة مادة ان
ابتداءً اى فى ابتداء الكلام كقوله تعالى ان الله غفور رحيم **وبعد القول** الذى بمعنى الحكاية دون القول الذى
بمعنى الظن والقوة لان معمول القول بمعنى الحكاية جملة محكية **وبعد الموصول** نحو الذى انه عندى فى الدار لان
صلة الموصول لا يكون الا جملة **وفتحت** همزة مادة ان حال كونها **فاعلة** نحو بلغنى انك قائم **ومفعولة** نحو
عرفت انك قائم **ومبتدأ** نحو عندى انك قائم **ومضافا اليها** نحو حصل علم انك قائم لوجوب كون الفاعل والمفعول
والمبتداء والمضاف اليه مفردا وتسميته ان فاعلة ومفعولة ومبتداءة ومضافا اليها مجاز لان الفاعل هو ان بما بعدها لا ان
وحدها وكذا البواقى وانما فتحوا بعد لولا **وقالوا لولا انك منطلق انطلقت لانه** اى لان ما بعد لولا
مبتداء محذوف الخبر عند البصريين والمبتداء انما يكون مفردا وانما فتحوا بعد لو **وقالوا لو انك قمت لقمت لانه**
اى لان بعد لو **فاعل** لفعل محذوف وهو ثبت بدلالة ان اى لو ثبت قيامك والفاعل لا يكون الا مفردا قال الله تعالى ولو انهم
صبروا اى لو ثبت صبرهم **فان جاز التقديران** اى فان كان موضع جاز فيه التقدير ان اى تقدير المفرد وتقدير الجملة
جاز الامران اى فتح ان وكسرها **مثل من يكرمنى فانى اكرمه** فهو ان جعلت جملة اسمية جزائية وجب الكسر
وان جعلتها فى تاويل المفرد مبتداء محذوف الخبر والجملة جزائية وجب الفتح لان المبتداء لا يكون الا مفردا اى فثابت اكرامى اياه وكذا
قول الفرزدق ٭ وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا ٭ **اذا انه عبد القفا واللهازم** ٭ وشبهه والكسر انه جملة اسمية وقعت
بعد اذا المفاجأة اى فاذا هو عبد القفا واللهازم والفتح على انها مع ما بعدها مبتداء محذوف الخبر اى واذا عبوديته ثابتة واللهازم [illegible]
واذا عرفت هذا فاعلم ان ارى يستدعى مفعولا ثالثا واللهزمتان عظمان فى اللحيين تحت الاذنين جمعه اللهازم [illegible]
الواصل او باراد تنامع حو اليها تقليبا ومعنى عبد القفا واللهازم اى لئيم ذليل مرققا اى ممنه ان يكتب [illegible] ويعظم قفا
ولهازمه قيل من كان همته ما يدخل فى جوفه فقيمته ما يخرج من جوفه **ولذلك** اى ولاجل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة
كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لا [illegible] لانها لم تفد الا التاكيد فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع **جاز العطف على**
اسم ان المكسورة لفظا او حكما تفسير للمكسورة اى سواء كانت المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو
او حكما وهى التى وقعت بعد العلم نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو لانها وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما لسدها مسد الجزئين
حيث نابت مناب مفعولى العلم وقوله **بالرفع** متعلق بالعطف اى متلبسا بالرفع حملا على المحل **دون المفتوحة**
حال اى متجاوزا عن المفتوحة يعنى لا يجوز العطف على اسم ان المفتوحة بالرفع وقيل ان المفتوحة كالمكسورة فى صحة العطف على
المحل **مثل ان زيدا قائم وعمرو** فان قوله عمرو معطوف على اسم ان المكسورة بالرفع حملا على المحل [illegible]
فى بعض النسخ **ويشترط** فى جواز العطف على الاسم بالرفع **مضى الخبر لفظا** نحو ان زيدا قائم وعمرو **او تقديرا**
نحو ان زيدا وعمرو قائم اذ التقدير ان زيدا قائم وعمرو ومنه قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا فى شقاق اى انا بغاة وانتم بغاة
مدة بقائنا فى خلاف وعداوة وانما اشترط مضى الخبر لانه لو عطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر فقيل ان زيدا وعمرو ذاهبان لادى الى
كون الشئ معمولا لعاملين مختلفين اذ قوله ذاهبان من حيث انه خبر زيد معمول ان لان زيدا معموله ومن حيث انه خبر عمرو معمول
للابتداء فهو باطل **خلافا للكوفيين** فانهم لم يشترطوا مضى الخبر متمسكين بنحو قوله فانا وانتم بغاة ما

مبنيا فى شقاق صيبويه حمله لظهور الخبر **ولا اثر** فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر **لكونه** اى اسم ان **مبنيا**
كما فى البيت المذكور وكما فى قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون بعطف قوله والصابئون على
محل الذين قبل مضى الخبر مع بناء اسم ان ونحو الذين **خلافا للمبرد والكسائى** فانهما فرقا بين اسم ان
المعرب والمبنى فى ذلك فاجاز العطف على اسمها المبنى قبل مضى الخبر لفظا او حكما وشرطا فى العطف على محل اسمها المعرب
مضى الخبر **مثل انك وزيد ذاهبان** بتجويز الحمل على محل اسمها قبل مضى الخبر لكون اسمها وهو الكاف
مبنيا وهو باطل لان مانع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر لا يفرق بين اسمها المعرب والمبنى وقال الشارح والظاهر
ان التقييد مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائى كما هو مذكور فى كتب النحو يعنى جاز العطف على محل اسمها عند الفراء قبل مضى
الخبر اذا كان اسمها مبنيا وعند الكسائى يجوز ذلك مطلقا سواء كان اسمها معربا او مبنيا والصحيح ان مضى الخبر شرط
جواز العطف على محل اسمها مطلقا سواء كان معربا او مبنيا لان المانع المذكور موجود مطلقا واستعمال الفصحاء على هذا **ولكن
كذلك** اى مثل ان المكسورة فى جواز العطف على محل اسمها بعد مضى الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد ولكن عمرا خارج وخالد
لان لكن للاستدراك وهو لا ينافى معنى الابتداء كما لا ينافيه التاكيد واما سائر الحروف فلم يجز العطف على محل اسمها لزوال الابتداء
ولذلك اى ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وان المفتوحة يجعلها بمعنى المفرد **دخلت اللام مع المكسورة
دونها** اى دون المفتوحة ثم حق هذه اللام ان يدخل اول الكلام لصدارتها لكنهم كرهوا اجتماع حرفين متوافقين فى المعنى
وهما ان لكن بمعنى اللام هو معنى ان اعنى التاكيد وكلاهما حرف الابتداء فكرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لانها عاملة
واللام غير عاملة والعامل احرى بالتقديم على ما ليس بعامل فادخلوها **على الخبر** اذا فصل بينه وبين ان بالاسم
نحو ان زيدا لقائم **او على الاسم اذا فصل بينه** اى بين الاسم **وبينها** اى بين ان بظرف هو خبر مقدم
نحو قوله تعالى ان فى ذلك لعبرة لمن يخشى **او على ما بينهما** اى بين الاسم والخبر من معمول الخبر المتقدم نحو ان زيدا
لطعامك آكل وان زيدا لفى الدار قائم **و** دخول هذه اللام **فى لكن** اى فى خبرها او فى اسمها اذا فصل او فى متعلق الخبر المتقدم
ضعيف فذهب الكوفيون الى دخول اللام مع لكن ايضا كان متمسكين بقوله ولكننى فى حبها لعميد والعميد الذى
امرضه العشق وبانها لا تغير معنى الجملة كان ولذا جاز العطف على اسمها بالرفع فيلحق بها كما يلحق بان والبصريون استضعفوا
وقالوا كان حق اللام ان تمنع الحاقها بان ايضا لبطلان صدارة اللام بالتوسط لكنه اغتفر فيها لقوة مناسبتهما لان كلا
منهما هو تاكيد الجملة والابتداء فبقى فى غيرها على الامتناع وحملوا البيت على الشذوذ وكقوله ام الحليس لعجوز شهربة ترضى
من اللحم بعظم الرقبة حيث دخل اللام فى خبر المبتدا بدون ان او على ان اصله لكننى لكن انى فخفف كما يقال علماء فى على
الماء وفى اى شىء فاللام دخلت فى خبر ان المكسورة لا فى خبر لكن **وتخفف المكسورة** اى ان المكسورة المخففة
لثقل التشديد وكثرة الاستعمال **فيلزمها** اى المكسورة بعد التخفيف **اللام** سواء اعملت او اهملت اما فى الاهمال
فللفرق بين المخففة والنافية واما فى الاعمال فللطرد والجمهور على عدم لزومها فى الاعمال لحصول الفرق بالعمل وقال
ابن مالك ويلزم اللام مع الاهمال عند خوف اللبس بالنافية وذلك فى المبنى والمقصور واختلف فى هذه اللام
فذهب ابو على واتباعه الى ان هذه اللام غير لام الابتداء والا لوجب التعليق فى ان علمت زيدا لقائم ولما دخلت فيما لا يدخل
لام الابتداء نحو قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وذهب جماعة الى انها لام الابتداء وان اوجب قولهم ان التعليق انما يجب لو كان

المفعول الاول وهنا دخلت على المفعول الثاني والبيت محمول على الشذوذ **ويجوز الغاؤها** اي الغاء المكسورة بعد
التخفيف عن العمل وهو الغالب لفوات الشبه اللفظي وهو كونها ثلاثية مفتوحة الآخر كقوله تعالى ان كل لما جميع لدينا محضرون
ويجوز اعمالها نحو قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان وعند الكوفيين يجب الغاؤها والحجة عليهم **ويجوز دخولها**
اي دخول ان المكسورة بعد التخفيف **على فعل من افعال المبتدأ** اي دواخل المبتدأ والخبر نحو باب كان وباب علمت لئلا يخرج
ان المكسورة عن اصلها وهو دخولها على الجملة الابتدائية بالكلية وحينئذ يلزم اللام نحو ان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
وان وجدنا اكثرهم لفاسقين الا اذا كان ذلك الفعل دعاء فحينئذ لا يلزم اللام لان اللام انما لزم للفرق بين ان المخففة وان
النافية والدعاء لا يدخل ان النافية فلا لبس **خلافا للكوفيين في التعميم** اي في تعميم دخولها على كل فعل
وتمسكوا بقوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد ولقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه
وذلك عند البصريين شاذ **وتخفف المفتوحة** اي ان المفتوحة الهمزة **فتعمل** ان المفتوحة بعد التخفيف **في ضمير**
شان مقدر ابقاء لعملها القوي لشبهها بالفعل على ما بينا في ضمير الشان كقولنا اشهد ان لا اله الا الله وانما عملت في ضمير
شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي يليها ربط من حيث اللفظ بسبب عملها في الاسم لان لها باسمها ارتباطا ولاسمها بخبرها
ارتباطا فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي لارتباط بينهما معنوي وذلك لانها حرف
موصول وهي مع جملتها في تقدير المفرد اي المصدر اذ هو حرف مصدري فكان ان وصلها بمنزلة ذلك المفرد **فتدخل**
ان المفتوحة بعد التخفيف **على الجمل مطلقا** مفعول مطلق اي دخولا مطلقا او مفعول فيه اي زمانا مطلقا اي سواء كانت اسمية
او فعلية سواء كان فعلها من دواخل الابتداء والجزاء او لا **وشذ اعمالها** اي اعمال ان المفتوحة بعد التخفيف
في غيره اي غير ضمير الشان كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق فالشاعر يصف نفسه بكمال
الجود يعني فراقك على اشد من كل شيء بذله ووصالك احب الي من كل محبوب ومع ذلك اي مع فرط حب الوصال لو سألتني
فراقك لاجبت الى ذلك طلبا لرضائك وتخصيص السؤال في هذا البيت بيان لكمال اعطاء العاشق المعشوق **ويلزمها**
اي ان المفتوحة المخففة **مع الفعل** ظرف اي عند دخولها على الفعل او حال اي يلزم ان حال كونها مقرونة بالفعل
السين كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى **او سوف** كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا
او قد كقوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم **او حرف النفي** كقوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم
وكقوله تعالى ايحسب ان لم يره احد وكقولك علمت ان ما خرج زيد وعلمت ان لن يخرج زيد وانما يلزمها احد هذه الحروف
ليكون عوضا عما ذهب عنها من حذف احد نونيها او اسمها وهو ضمير الشان وللفرق بينها وبين ان المصدرية في اول الوهلة
لان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر معنى فلا يفصل بينها
وبين ما يؤثر فيها لضعفها وانما عينت هذه الحروف للعوض والفرق لانها مختصة بالافعال فلما ذهب عنها ما به مشابهتها
بالافعال عوض عنه ما هو المختص بالافعال ثم الكلام بالفعل المتصرف ــــ ۲ ــــ ويلزمها مع
الفعل المتصرف احدى هذه الحروف بخلاف الفعل الغير المتصرف نحو قوله تعالى ان ليس للانسان الا ما سعى وقوله تعالى و
عسى ان يكون قد اقترب اجلهم حيث لا يلزم فيه ذلك لعدم الحاجة الى الفاصل لان المصدرية لا يدخل على غير متصرف
وانما قال مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم لا تلزمها احدى هذه الحروف لانها حينئذ لا تشتبه بان المصدرية فلم يحتج الى الفرق

والتعويض ولكن يجوز مع الجملة الاسمية المقصود بها خلاف نحو قولنا اشهد ان لا اله الا الله وباداة الشرط نحو علمت ان من
ضربك اضربه او بكم نحو علمت ان كم غلام لي ويجوز التجرد عن ذلك نحو قوله في قتيل كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل

وكأن للتشبيه نحو كان زيدا الاسد وقد تكون للشك نحو كانك قشى **وتخفف** اى كأن **فتلغى**
بعد التخفيف عن العمل **على الافصح** اى على الاستعمال الافصح كقوله وصدر مشرق اللون كأن ثدياه حقان ويجوز فيه ابطال
التخفيف تقدير ضمير الشان قياسا على ان المفتوحة المخففة كذا قالوا ويجوز بان لا تقدر لعدم الداعي اليه وهو كان التشبيه المفصل

ولكن للاستدراك اى لطلب درك السامع برفع ما عسى ان يتوهم وهذه الكلمة مفردة وقال الكوفيون هي مركبة
من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كان فنقل كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة **يتوسط بين
كلامين متغايرين معنى** متغايرين نفيا واثباتا من حيث المعنى لان معنى الاستدراك رفع توهم تولد عن كلام
سابق فاشبه حكمها الاستثناء حينئذ لكنه بحرف الاستثناء النفي بالايجاب والايجاب بالنفي والمقصود التغاير المعنوي
فكذلك لا ينافي اللفظ قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وقد يكون نحو زيد حاضر لكن عمرو مسافر قال الله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم
... ولكن الله سلم ... **وتخفف فتلغى** بعد التخفيف عن العمل لانها اشبهت بالتخفيف لكن العاطفة
في اللفظ والمعنى فاجري مجريها في ترك العمل والاخفش ويونس اجازا اعمالها مخففة ولا يعرف له شاهد كذا في الشرح **و
يجوز معها** اى مع لكن مخففة او مشددة **الواو** وهذه الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر ولكنه لا يمتنع
عن المخففة عن العاطفة لان دخول حرف العطف على مثلها ليس بجائز **وليت للتمني** نحو ليت الشباب يعود والفرق بين التمني
والترجي ان التمني مستحيل او مستبعد والترجي ممكن جدا **واجاز الفراء ليت زيدا قائما** بنصب الجزئين بتقدير فعل
من التمني اى تمنيت او اتمنى زيدا قائما او هو ينصب الى مفعولين **ولعل للترجي** نحو لعل زيدا قائم **وشذ الجر بها**
اى بلعل بعدها من الجوار كقوله لعل ابي المغوار منك قريب ويشكل حينئذ بيان المتعلق لانها جار اذا لم يكن زائدة لا بد له من
متعلق ولا متعلق في لعل ... فرغ من بيان الحروف المشبهة بالفعل شرع في بيان الحروف العاطفة فقال **الحروف العاطفة**

الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن المخففة وانما قدم الواو لكونها اصلا في
باب العطف ولكونها لمطلق الجمع واعقبها بالفاء لما يشاركها في الجمع ثم فرقها منها الفاء بعلامة التراخي والتدريج واخر حتى لانها للغاية
لنهايتها التأخير ثم ذكر ما لاحد الامرين وهي او واما وام ثم اعقب بذكر النفي والاضراب والاستدراك **فالاربعة الاول للجمع**
الاولى **للجمع** بين المفردين في كونهما مسندين نحو زيد عالم وقاري او مسند اليهما نحو زيد وعمرو قائمان او مفعولين نحو ضربت زيدا
وعمرا او ... يوم الخميس ويوم الجمعة وخرجت مخافة الشر وابتغاء الخير ... زيدا وعمرا او حالين نحو جاءني زيد راكبا وضاحكا او تميز
نحو طاب زيد نفسا وابا او نحو ذلك او بين الجملتين في حصول مضمونيهما نحو جاءني زيد وذهب عمرو فان قيل يعلم حصول مضمونهما
بلا عطف ايضا بان قيل جاءني زيد ذهب عمرو قيل الجملة الثانية بلا عطف يحتمل كونها بدلا وكون الاولى غير مقصود او غلطا فالواو يفيد
النص على كونهما مقصودين وعدم كون الاولى غلطا **فالواو للجمع مطلقا** من غير تقييد بترتيب او قران او تراخ او
تلازم **لا ترتيب فيها** اى في الواو **والفاء للترتيب** مع الوصل **وثم مثلها** اى مثل الفاء في الترتيب
لكن بمهلة وحتى مثلها اى مثل ثم في الترتيب بمهلة لكن زمان مهلتها اقل من زمان مهلة ثم وفي
... من الفاء ... **ومعطوفها** اى معطوف حتى **جزء من متبوعه** اى جزء من المعطوف عليه نحو اكلت +

السمكة حتى راسها فان قيل هذا منقوض بنحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح ليس جزءا من البارحة قيل المراد من الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما و الصباح وان لم يكن جزءا من البارحة لكنه قريب منها و القريب من الشئ فى حكم الجزء منه او يقال ان كلامه محمول على حذف معطوف اى جزء من متبوعه او قريب من متبوعه فلا يشكل بنحو نمت البارحة حتى الصباح وانما اشترط كون معطوفها جزءا من متبوعه **ليفيد** هذا العطف **قوة** فى المعطوف نحو قدم الحجاج حتى الامير **او ضعفا** نحو قدم الحاج حتى المشاة وذلك لان عطف الجزء على ما تعلق بالنسبة حينئذ يكون من حيث المعنى تاكيدا وتخصيص بعض الاجزاء بالتاكيد دون بعض لا يكون الا لتحقق تميز له عن غيره من الاجزاء يوجب اختلالا فى ثبوت الحكم فيه من قوة او ضعف ولما استلزم الجزء وجب احتمالا ان ثبوت الحكم من قوة او ضعف ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار لعل ذلك ليفيد ما هو من لوازم حكمه وهو القوة والضعف فى ضمن تلك النسبة وهذا انما هو منظور فى وضع حتى وضعت للتدريج اى لتعطف بها جزءا من المتبوع لافادة هذا الغرض وهذا وان كان يتاتى فى الواو وغيرها ايضا لكن لم يقصد فى وضعها واذا افاد هذا المعنى ما هو جزء حقيقة افاد ما هو فى حكم الجزء كما نحو نمت البارحة حتى الصباح وقوله ليفيد قوة او ضعفا يتعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزءا من المتبوع ليفيد قوة او ضعفا **واو واما وام تشترك فى انها لاحد الامرين** او الامور **مبهما** اى غير معين وهى فى غير الموجب نحو لا تطع منهم آثما او كفورا على اصلها اى لاحد الامرين مبهما والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى ثم اعلم ان او واما سواء فى المعنى الا ان او يفارق اما فى انك فى اما تبتنى اول الكلام على الشك وفى او تبتدأ على القطع ثم يظهر الشك وفى ان او يجئ بمعنى الى والا ويجئ ايضا للاضراب نحو قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون اى بل يزيدون بخلاف اما فان قيل بل للاضراب بعد تدارك الغلط ولا يصح ذلك فى اخبار الله تعالى فما معنى الاضراب فى كلامه تعالى قيل معنى الاضراب فى كلام الله تعالى ان الاول كان اخبارا بما عند الناس فاضرب عما يغلط فيه الناس من عددهم وقال او يزيدون اى ارسلناه الى جماعة عددهم عند الناس مائة الف وليس كذلك بل يزيدون **فام المتصلة** احتراز عن ام المنقطعة **لازمة لهمزة الاستفهام** دون هل لان الهمزة عريقة فى الاستفهام والمراد من همزة الاستفهام اعم من ان يكون لفظا او تقديرا كقول الشاعر ما ادرى وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان **يليها** اى يلى ام المتصلة ما يتصل بها **احد المستويين** وفى بعض النسخ احد الامرين **والآخر** اى يلى المستوى الآخر الامر الآخر **الهمزة** اى همزة الاستفهام اى وان كان يلى الام المتصلة اسم مفرد او جملة فعلية يلي الهمزة ذلك نحو ارجل فى الدار ام امراءة واضربت زيدا ام اكرمت عمرا بخلاف او واما وام المنقطعة فانه لا يلزم ان يليها احد المستويين والآخر الهمزة **بعد ثبوت احدهما** اى بعد ثبوت العلم بحصول احد الامرين مبهما عند المتكلم لا على التعيين **لطلب التعيين** الجار متعلق بقوله يليها **ومن ثم** اى ومن اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة **لم يجز** هذا التركيب وهو **ارأيت زيدا ام عمرا** حيث لم يل احد المستويين الهمزة لان المستويين زيد وعمرو ولم يل الهمزة احدهما بل ولى رأيت وهو ليس احد المستويين قال سيبويه هو جائز حسن وازيدا ام رأيت عمرا احسن ولعله اعتبر المعنى اذ المعنى ارأيت زيدا ام رأيت عمرا **ومن ثم** اى ومن اجل انها لطلب التعيين بعد العلم بثبوت احد الجنسين عند المتكلم **كان جوابها** اى جواب ام المتصلة **بالتعيين دون نعم او لا** فيقال فى جواب ارجل فى الدار ام امرأة لا رجل او يقال امرأة بتعيين احد الجنسين ولا يقال نعم او لا **والمنقطعة** اى ام المنقطعة **كبل والهمزة**

لا بل امر شاة اى بل اهى شاة كانه ظهر لك قبل بغنم من بعيد فقلت على ظنك انها لابل اى ان التعطيف التى تراها لابل هذه جملة خبرية لان المتكلم لما راى تلك التعطيف اعتقد كونها ابلا بلا شك فاخبر عنها بحسبها فاذا اقرب منها علم انها ليست بابل فاعرض عن هذا الاخبار ثم شك انها شاة ام شئ آخر فان قيل هذا من باب عطف الانشاء على الخبر قيل هى استفهام مستانف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار او العطف بالتاويل لانه للاضراب عن الاول وشك فى الثانى كان كانه قال بل قوله انها لابل ليست كذلك فقال ام شاة اى بل هى غير شاة ام شاة فيؤل هذا الوجه الى المتصل من حيث المعنى **واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما** فقوله واما مبتداء وقوله لازمة خبره وقوله قبل المعطوف عليه ظرف لازمة اى كلمة اما الازمة قبل المعطوف عليه مع اما العاطفة **جائزة مع او** نحو جاءنى اما زيد واما عمرو وجاءنى اما زيد او عمرو وذلك لان وضع اما العاطفة لبناء اول الكلام على الشك واما او فيجوز ان يجعل كذلك بتقدير اما قبل المعطوف عليها ويجوز ان يجعل الخبر على عرض الشك وذهب ابو على الفارسى الى ان اما ليست بعاطفة لتقدم الواو عليها وتقدمها على المعطوف عليه وأجيب بان اما المقدمة ليست بعاطفة بل هى للشك المحض من غير معنى عطف والواو الداخلة عليها ليست للعطف كيف وهى للجمع وللقصود باما احد الشيئين بل زيدت لتاكيد العطف لكن اما غير عاطفة ايضا لما زيد مع لكن العاطفة كذلك الا ان ما ... وجب ... لمقارنتها غير العاطف فى التركيب بخلاف لكن فان الواو معها جائزة لعدم مقارنتها من غير العاطف فى التركيب **و لا وبل ولكن لاحدهما** اى لاحد الامرين **معينا** لكن لا لنفى الحكم عنه ثم بعد ايجابه للمتبوع ولا يعطف بها الا الاسم وعطف المضارع بها نادر قليل وبل للاضراب ومعنى الاضراب جعل الاول موجبا او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه فيحتمل ان يكون صحيحا او غلطا كانه غير مذكور اصلا وما يجيئ ها فى الموجب وفى غير الموجب اختلاف قال الجمهور موجب بمعنى لكن وقال المبرد منفى فما جاء زيد بل عمرو معناه عند الجمهور بل جاءنى عمرو وعنده بل ما جاءنى عمرو ولكن للاستدراك مع مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى كما مر فى لكن المشددة **ولكن لازمة للنفى** اى لسبق النفى استعمالا نحو ما جاءنى زيد لكن عمرو فنفى مجيئ زيد باق بحاله لم يكن الحكم به غلط منك وانما جيئ بلكن دفعا توهم المخاطب ان عمرا لم يجئ ايضا للملازمة بينهما فى سبب من الاسباب فيكون نقيضه لا جيئ لزمت سبق الايجاب نحو جاءنى زيد لا عمرو ثم لما فرغ من حروف العاطفة شرع فى بيان حروف التنبيه فقال **حروف التنبيه الا واما وها** وسميت بها لتنبيه المخاطب بها فالا واما لتوكيد مضمون الجملة يبتدأ بها الكلام لايقاظ السامع وتنبيه لتمكن الجملة فى ذهنه وتدخلان على الجملة خبرية او طلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك دون المفرد بخلاف ها فانها تدخل المفردات وتكثر فى اسماء الاشارة ويفصل بينها وبين اسم الاشارة اما بالقسم نحو ها والله ذا او ها لعمرى ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو قوله تعالى ها انتم هؤلاء وما بغيرها قليلا كقول الشاعر نحو قسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا والالف فى ذا ليا للاشباع واصله ذا لى والضمير فى قوله لها للمرأة اى هذا النصف لتلك المرأة وذلك النصف لى والمراد بالاستشهاد الفصل بين حرف التنبيه وهو ها وبين اسم الاشارة وهو ذا بحرف العطف وهو الواو فلفظ هذا لها وذا ليا لكن الاصل ثم لما فرغ من بيان حروف التنبيه شرع فى بيان حروف النداء فقال **حروف النداء خمسة يا وايا وهيا واى والهمزة**

يا اعمها اى اعم جميع حروف النداء اى يستعمل فى القريب والبعيد وقال الزمخشرى هى للبعيد وما ذكره المصنف
اولى لاستعمالها فى القريب والبعيد على السواء **وايا وهيا للبعيد واى** بفتح الهمزة **والهمزة للقريب**
ووا للندبة وقد يستعمل للنداء فقوله حروف النداء مبتدأ ويا خبره وايا وهيا عطف على يا واى والهمزة عطف على ايا وهيا
وقوله اعمها خبر مبتدأ محذوف اى هى اعمها والجملة معترضة وكذا قوله للبعيد اى هما للبعيد والجملة معترضة وكذا قوله
للقريب ثم لما فرغ من بيان حروف النداء شرع فى بيان حروف الايجاب فقال **حروف الايجاب نعم وبلى واى** بكسر
الهمزة **واجل وجير** بكسر الراء وقد يفتح **وان** بكسر الهمزة وتشديد النون ولقائل ان يقول لو اريد بالايجاب
ايجاب النفى السابق لم يتناول نعم ونحوها اذ هى ليست بايجاب النفى السابق بل هى مقررة لما سبق ايجابا او نفيا ولو اريد به
اثبات ما قبلها اى تقرير ما قبلها وتحقيقه كما هو نفيا او اثباتا لم يتناول بلى اذ هى مختصة بايجاب النفى فلو قال حروف التصديق
والايجاب لكان اولى واشمل ويمكن ان يراد به الاولى تغليبا **فنعم مقررة** اى محققة **لما سبقها** ايجابا او نفيا
خبرا او استفهاما مثل نعم فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد و فى جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وانما لم يقل لتصديق ما سبقها
لان التصديق انما يكون للخبر ونعم يعم القسمين الخبر والاستفهام ثم اعلم ان فى نعم اربع لغات نعم بفتحتين ونعم بفتح النون وكسر
العين ونعم بكسرتين ونحم بفتح النون وقلب العين حاء مهملة **وبلى مختصة بايجاب النفى السابق** اى بجعل النفى
السابق ايجابا خبرا كان ذلك النفى او استفهاما فلا يقع بعد الايجاب ولا بعد النفى لتصديق النفى بل بجعله ايجابا خبرا كان ذلك
النفى او استفهاما فمعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل فى موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا لانه حينئذ يكون بمعنى لست
ربنا وهذا قول ابن عباس رضى الله تعالى عنه وقيل يجوز استعمال نعم ههنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفى
لان الهمزة للانكار دخلت على النفى فافادت الاثبات ويؤيد هذا القول ما ورد فى حديث الخثعمية من نعم
بعد قوله عليه الصلوة والسلام لو كان على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل منك فانه ايجاب للمنفى لا تصديق للنفى وقد اشتهر فى
العرف كذا فى الشرح وقد شذ استعمالها لتصديق الايجاب نحو قوله وقد بعدت بالوصل بينى وبينها بلى ان من زار القبور
ليبعدن بالنون الخفيفة **واى اثبات** اى حرف اثبات ومثبتة **بعد الاستفهام ويلزمها القسم**
اى لا يستعمل الا مع القسم فيقال اى والله … وربى ولا يصرح بفعل القسم بعدها فلا يقال اى اقسمت بربى وفى اى ها الله
ذا اذا تجرد عن هاء التنبيه وجوه احدها حذف الياء للساكنين والثانى فتح الياء لرفع اجتماع الساكنين وخفة الفتحة
والثالث الجمع بين الساكنين مبالغة فى المحافظة على حرف الايجاب ليصون آخرها من التحريك والحذف وان كان يلزم اجتماع الساكنين
على غير حدها لكونهما فى كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة فاشبه ما فيه اجتماع الساكنين على حدها وهذا ايضا من خصائص لفظ الله ذكر
بعضهم ان هذه الكلمة تجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك رحمه الله ان اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكر الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى
واجل وجير وان تصديق للمخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا فلا يقع بعد الاستفهام وما ثم ما فيه معنى الطلب
نحو قولك فى جواب من قال قام زيد اجل او جير او ان ذكر بعضهم ان ان جاء لتصديق الدعاء ايضا كما جاء فى قول عبد الله ابن الزبير ان
وراكبها قصته ان اعرابيا جاء عنده فسأله شيئا فلم يعطه فقال لذلك الاعرابى لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال ابن الزبير ان
وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وهذا يخالف ما ذكره المصنف رحمه الله من كون ان تصديقا للمخبر اللهم الا ان يراد بالمخبر المتكلم
دون الذى يخبر بخبر فلا مخالفة بين هذا وبين ما ذكره المصنف رحمه الله وان فى قوله بكر العواذل فى الصبوح يلمننى والومهن ويقلن شيب قد علا

وذكرت فقلت انه يحتمل ان يكون للتصديق والهاء هاء السكت ويحتمل ان يكون من الحروف المشبهة بالفعل والهاء ضمير وخبرها
محذوف اي انه كذلك ثم لما فرغ من بيان حروف الايجاب شرع في بيان حروف الزيادة فقال **حروف الزيادة** اي الحروف التي
من شأنها ان تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة وسميت حروف الصلة ايضا وفائدتها في الكلام التأكيد او تحسين النظم
او كلاهما وسميت زائدة مع انها تفيد التأكيد وتحسين النظم لكونها زائدة على اصل المعنى وهي **ان وان** بكسر الهمزة في
الاولى وفتحها في الثانية **وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية** الفاء للتفسير في هذا الكلام
تفسير مواضع زيادتها اي فان تزاد زيادة حاصلة مع ما النافية وان الزائدة كائنة مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي كقول
حسان في مدح نبينا عليه الصلوة والسلام ما ان مدحت محمدا بمقالتي ولكن مدحت مقالتي بمحمد فقوله النافية صفة ما و
مجرور على انها مضاف اليها بارادة اللفظ ويجوز في نحو ما ولا النافية عند ارادة اللفظ ان يحكى كما هو وهو الكثير الشائع فيقال
ما النافية ولا النافية وان يعرب وحينئذ يعرب بضعف بزيادة الف مجهورة همزة للساكنين ليكون على اقل الابنية فيقال ماء
النافية ولاء النافية **وقلت مع المصدرية** اي قلت ان اي زيادتها بحذف المضاف من الضمير او الضمير عائد الى
زيادتها اي قلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوس القاضي **ولما** عطف على المصدرية
اي قلت زيادتها مع لما نحو ... ولم يقتصر عطفه على قوله مع ما **مع لما كثيرا** اي تزاد ان المفتوحة الزائدة كائنة مع لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير
وبين لو والقسم عطف على قوله مع لما اي تزاد ان المفتوحة بين لو والقسم نحو والله ان لو قام زيد لقمت **وقلت** اي
زيادتها او قل مجيء زيادة ان المفتوحة الزائدة **مع الكاف** اي كاف التشبيه كقوله كان ظبية بجر ظبية اي كظبية وليست ان في
قوله وعسى ان يكون وان لو استقاموا وامرت ان هم زائدة كما توهم بعضهم بل الاولى ان المخففة من المثقلة والثانية مفسرة **وما مع اذا**
اي تزاد ما زيادة حاصلة مع اذا او زيادة الكائنة مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج **ومتى** نحو متى ما تذهب اذهب بمعنى متى تذهب
اذهب **واي** نحو قوله تعالى ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى **واين** نحو اينما تجلس اجلس **وان** نحو فاما ترين من البشر وقوله **شرطا**
قيد لجميع ما ذكر لان ما ذكر كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما مختصة بحال الشرطية وانتصابه على الحال اي ذوات شرط او ذا
شرط او على الظرف اي وقت افادة الشرط او في الشرط **ومع بعض حروف الجر** سماعا كقوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم
ومما خطيئاتهم اغرقوا **وقلت زيادتها مع المضاف** نحو لا سيما زيد اي لا سي زيد ونحو قولك غضبت من غير ما جرم ونحو
قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقيل ان ما بعد حرف الجر من المضاف نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها **ولا مع الواو**
اي تزاد لا مع الواو العاطفة او زيادة لا الكائنة مع الواو العاطفة **بعد النفي لفظا** او معنى نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ونحو قوله تعالى
غير المغضوب عليهم ولا الضالين فان غير بمعنى ما النافية وكذا بعد النهي نحو لا تضرب زيدا ولا عمروا **وبعد ان المصدرية**
عطف على قوله مع الواو اي تزاد لا بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك وليس بعطف على قوله بعد النفي
لفساد المعنى لانه حينئذ يصير المعنى تزاد لا مع الواو العاطفة بعد ان المصدرية ولا معنى له **وقلت** زيادة لا او قل مجيء
لا الزائدة **قبل القسم** كقوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها قبل القسم التنبيه على
ظهور القضية بحيث يستغنى عن القسم فيعبر بذلك في صورة نفي القسم **وشذت مع المضاف** اي شذت زيادة
لا او شذ مجيء لا الزائدة الكائنة مع المضاف كقولهم فلان في بلا حور سرى وما شعر اي فلان في بئر هلاك سرى وما علم
ومن والباء واللام الزائدة **تقدم ذكرها** اي ذكر زيادتها في باب حروف الجر فلا نعيد ثم لما فرغ من

بيان

حرفا التفسير

بيان حروف الزيادة شرع في بيان حرفي التفسير فقال **حرفا التفسير** سقطت نون التثنية بالاضافة **أي وأن**
فأن الفاء للتفسير اي ان المفسرة **مختصة بما في معنى القول** كالامر والنداء والكتابة ونحوها نحو ناديناه
أن يا ابراهيم وكتبت اليه ان قم وامرته ان اذهب وأوحينا الى ام موسى ان ارضعيه ولا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول
واما نحو قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فتفسير للامر لا القول ويشترط ان يكون ما بعدها غير متعلق بما
قبلها بجزئية او محل فقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لكونها مع ما بعدها خبرا للمبتدأ المقدم عليها واما
حذف منه مفعول عام هي تفسيره او هو منزل منزلة اللازم المحتاج الى التفسير فمعنى قوله وناديناه أن يا ابراهيم اي ناديناه
بشيء او بلفظ هو قولنا يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير المفعول العام المحذوف وهو شيء او بلفظ او يقال معنى ناديناه
فعلنا او يقال معنى ناديناه قولنا النداء فاحتاج الى بيان المنادى فمستأنفا فقال ان يا ابراهيم وقد يذكر
مفعوله العام فيهما نحو كتبت اليه ما بيقوم اي قم ونحو امرته بشيء ان قم وبان آمن بالله ونحو قوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى
ان اقذفيه فسر لكل منهما مفرد نحو عسجد اي ذهب ورأيت غضنفرا اي اسدا او جملة كقوله وترميني بالطرف اي انت مذنب وتقليني لكن اياك لا اقلي فقوله
وترميني بالطرف كلام مبهم يحتاج الى التفسير اي انت مذنب حتى تشيرين بطرفك اي انك تذنب ولكن مشدد به واسمها ضمير شأن
محذوف اي لكنه او لولا فيها ضمير الشأن ليت الجملة الفعلية ثم لما فرغ من بيان حرفي التفسير شرع في بيان حروف المصدر

حروف المصدر

فقال **حروف المصدر** الاضافة بادنى ملابسة اي حروف تجعل الجملة مصدرا **ما وأن وأنّ** وقد جاء كي
ولو مصدريتين في بعض الاستعمالات **فالأوليان** اي ما وان **للفعلية** اي للجملة الفعلية اي لجعل الجملة
الفعلية مصدرا **وأنّ للاسمية** خاصة اي لجعل الجملة الاسمية مصدرا وقد عرفت كيفية جعلها مصدرا وقد تعملها
في جزئي الجملة الاسمية كما مر الا اذا خففت او كفت بما فحينئذ يجوز دخولها الجملة الفعلية والاسمية وهذا عند سيبويه الا
وجوز غيره بعد ما المصدرية الجملة الاسمية ايضا كقوله واعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس واما ان
فصلتها فعل متصرف لا غير ماضيا او مضارعا او جاز سيبويه كونه امرا ونهيا والهمزة في قوله اعلاقة للاستفهام وهو مصدر
محذوف العامل والشاعر خاطب به نفسه اي تتعلق علاقة اي محبة ام الوليد بعد ما افنان راسك اي شعار راسك
كالثغام المخلس الثغام بالفتح نبت في الجبل ابيض اذا يبس يشبه الشيب به والمخلس المختلط رطبه بيابسه يقال اخلس النبات
اذا اختلط رطبه ويابسه واخلس الشعر اذا خالط سواده بالبياض اي احببت ام الوليد بعد ما بعد الشبيب ثم لما فرغ من

حروف التحضيض

بيان حروف المصدر شرع في بيان حروف التحضيض فقال **حروف التحضيض** اي حروف تدل على التحضيض على الفعل
الآتي نحو هلا تتوب قبل الموت واذا دخلت على الماضي افادت التنديم والتوبيخ على ما فات نحو هلا قرأت القرآن وهي
هلا وألا ولولا ولوما لها صدر الكلام لانها تدل على احد انواع الكلام وهو التحضيض فتصدر لتدل
من اول الامر على كون الكلام من ذلك النوع **ويلزمها** اي حروف التحضيض **الفعل لفظا** نحو هلا تضرب زيدا **أو تقديرا**
نحو هلا زيدا تضربه لان التحضيض والحث انما يتعلق بالفعل وقد جاء الجملة الاسمية بعدها في الضرورة نحو قوله ونبئت ليلى
ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها ثم لما فرغ من بيان حروف التحضيض شرع في بيان حرف التوقع فقال

حرف التوقع

حرف التوقع قد في الماضي للتقريب من الحال اي يكون ما بعدها متوقعا فوقع كذلك لمن يتوقع ركوب الامير
ويتنظره قد ركب الامير وقد يحذف الفعل بعدها نحو قوله ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد اي وكأن قد زالت لتسميما كملا

فقوله افنعل ما من علو ونذ علم معناه تب ار تعالنا فكانا قد ان تحملنا الهمزة ههنا على الارتحال **وفي المضارع**
للتقليل اي لتقليل الفعل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتكثير في موضع المدح كقوله تعالى قد يعلم الله
الذين وقول الشاعر قد انزل القرآن مصفرا اناسله والقرآن بكسر القاف الكفو في الشجاعة وا صفرار الانامل كناية عن الموت
ثم لما فرغ من بيان حرف التوقع شرع في بيان حرفي الاستفهام فقال **حرفا الاستفهام** سقطت نون التثنية
بالاضافة **الهمزة وهل لهما** اي للهمزة وهل **صدر الكلام** اي لا يتقدمهما ما في حيزهما لانهما يدلان على
احد انواع الكلام وهو الاستفهام فقصد ان الدلالة من اول الامر ان الكلام من ذلك النوع وهما يدخلان على الجملة الاسمية
والفعلية **تقول** في الاسمية **ازيد قائم** وفي الفعلية **اقام زيد وكذلك هل** هل زيد قائم وهل قام
زيد **والهمزة اعم تصرفا** اي اكثر تصرفا في الاستعمال من هل من حيث ان الهمزة تدخل الاسم عند وجود
الفعل في الكلام بخلاف هل فانها لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل في الكلام لكونها في الاصل بمعنى قد قال الله
تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فاذا وجد الفعل تذكرت العهد السابق وهو كونها بمعنى قد المختص بالفعل وحنت اليه
ولم يقنع بغيره بخلاف ما اذا لم يجد الفعل فانها تصبر وتتسلى عنه اي غافل عنه فلا يجوز هل زيد خرج ولا هل زيدا ضربت كما لا يجوز
قد خرج وقد زيدا ضربت ويجوز ازيد خرج وازيدا ضربت بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم الفعل في التركيب ومن حيث انها
يستعمل للانكار دون هل ومن حيث انها تستعمل مع ام مطردا وهل لا تستعمل الا شاذا ومن حيث انها تدخل على حروف العطف
وتدخلها اي بخلاف هل لان الهمزة اصل في الاستفهام واخص من هل فهي بكثرة الاستعمال اليق واشار الشيخ ابن الحاجب
رحمه الله تعالى الى امثلة ما ذكرنا بقوله **تقول ازيدا ضربت** ولا تقول هل زيدا ضربت حيث لا يليها الاسم مع وجود
الفعل في التركيب بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم الفعل في التركيب **واتضرب زيدا وهو اخوك** بمعنى الكارهة
حال الاخوة وتقول هل تضرب كان هل لا تستعمل للانكار **وازيد عندك ام عمرو** ولا تقول هل زيد عندك ام عمرو لان ام لا يقابلها
الا الهمزة **و** قوله تعالى **اثم اذا ما وقع** بدخول الهمزة على العاطفة ولا تقول هل ثم وقوله اثم اذا ما وقع معطوف على مقدر اي اذا جاء وقت
العذاب وقع ثم اذا ما وقع امنتم حينئذ لا ينفع الايمان **و** قوله تعالى **افمن كان** على بينة من ربه كمن يريد الحيوة الدنيا
فهو مبتداء محذوف الخبر بدلالة ما سبق والجملة معطوف على مقدر اي امن كان مؤمنا كمن هو كافر فمن كان على بينة من ربه
كمن كان يريد الحيوة الدنيا **و** قوله تعالى **او من كان ميتا فاحييناه** مبتداء خبره قوله كمن مثله في الظلمات والجملة معطوفة
على مقدر اي آمن كمن لم يؤمن ومن كان ميتا فاحييناه كمن هو في الظلمات ولا تقول هل ثم وهل فمن كان وهل ومن كان **دون هل**
ظرف لقوله تقول فيكون قيد الكل اي تقول باستعمال الهمزة في جميع ما ذكر دون هل وانما حملنا الامثلة المذكورة على حذف
المعطوف عليه ذهابا الى مذهب صاحب الكشاف فانه اذا دخل الهمزة على حرف العطف حمل على حذف المعطوف عليه فقدر في نحو قوله تعالى
اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم اكفروا او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم وذكر الشارح انها ليست بعاطفة على
محذوف والا لما جاز وقوعها في اول الكلام فيلزم تقدم ما يكون معطوفا عليه فلم يبق الا الهمزة على الكلام مقام فيجعل قوله تعالى اوكلما عاهدوا
الآية عطفا على انزلنا ثم لما فرغ من بيان حرفي الاستفهام شرع في بيان حروف الشرط فقال **حروف الشرط**
ان ولو واما لها اي لحروف الشرط **صدر الكلام** لانها تدل على احد انواع الكلام فتقصد ليدل من اول الامر على
كون الكلام من ذلك النوع **فان للاستقبال وان دخل على الماضي** نحو ان خرجت خرجت وكلمة ان في قوله وان دخل

متصلة **ولو عكس** اى لو للماضى وان دخلت فى المستقبل لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم اى لو وقعتم فى الجهد
والهلاك **ويلزمان** اى ان ولو **الفعل لفظا** نحو ان يكرمنى ولو طلعت الشمس **او تقديرا** نحو قوله تعالى وان
احد من المشركين استجارك وقولهم لو ذات سوار لطمتنى والتقدير لو لطمتنى ذات سوار جرا او صلة وفا اى لو لطمتنى ذات سوار لم يكن
ان عار بلطمتهما **ومن ثم** اى ولاجل امتناع زمان الفعل **قيل لو انك بالفتح** الجار والمجرور حال **لانه فاعل**
فعل محذوف وهو ثبت باعتبار لزوم الفعل بعد لو فان قيل قوله ومن ثم متعلق بقوله قيل وقوله لانه فاعل ايضا متعلق به فيلزم
المتعلقان من جنس واحد قيل قوله لانه فاعل دليل على ترتب قوله قيل على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم ذلك **وانطلقت بالفعل**
اى بصيغة الفعل عطف على قوله لو انك اى ومن ثم قيل كذا وقيل فى خبر لو انك انطلقت بصيغة الفعل **موضع منطلق**
ليكون لفظ الفعل فى الخبر **كالعوض** اى مثل العوض عن الفعل المفسر المحذوف وهو ثبت الا
لضرورة ثم اعلم ان ايراد الفعل فى الخبر لهذا الغرض مرتب على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم المتعلقان من جنس واحد
واما قوله كريم يا خذ لو انما اضمنت موعودها ولو ان النصح مقبول بصيغة الاسم فمحمول على تقدير ولو ان النصح امر مقبول فالخبر
جامد ومقبول صفة لا خبر او وارد على قول البعض وفيه نظر لانه يكون حينئذ من ضعف التأليف لمخالفته الجمهور وضعف التأليف
يخل بالفصاحة واجيب بان الكلام الوارد من العرب الموثوق بعربيتهم قبل وضع قاعدة النحو لا يكون ضعيفا ولا قبيحا وان
خالف الجمهور ولكن بل شاذ **واذا كان الخبر جامدا جاز** وقوع الاسم فى الخبر **لتعذره** اى لتعذر الفعل
نحو لو انك رجل قال الله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام **واذا تقدم القسم اول الكلام على**
الشرط متعلق بتقدم وقوله اول ظرف تقدم وقيد ظرف الشرط ترك فى الظرف لانه يكون زمانا او مكانا وهما واول ليس كذلك فكيف
يصح تركه فى قيل هو ظرف [illegible] من الدخل اى واذا تقدم القسم على الشرط داخلا اول الكلام **لزمه الماضى** الضمير عائد
الى الشرط او الى القسم اى لزم ذلك الشرط الماضى او لزم ذلك القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا **لفظا او**
معنى بدخول لم على المضارع وانما لزم الماضى لان حرف الشرط لما انقطع عن عمله فى الجواب لكونه جوابا للقسم لفظا
فالتزم الماضى فى الشرط لئلا يعمل فيه ايضا فيتوافق فى عدم عمل الحرف **وكان الجواب للقسم لفظا** والشرط
معنى ترجيحا للسابق مع كثرة الاستعمال **نحو والله ان اتيتنى او ان لم تأتنى لاكرمتك**
فقوله ان اتيتنى مثال للماضى لفظا وقوله ان لم تاتنى مثال الماضى المعنوى **وان توسط** اى توسط القسم **بتقدم**
الشرط او غيره اى غير الشرط **جاز ان يعتبر وان يلغى** والضمير فى قوله يعتبر ويلغى يجوز ان يكون
عائدا الى الشرط اى جاز اعتبار الشرط والغاؤه وان يكون عائدا الى القسم اى جاز اعتبار القسم والغاؤه اى جاز ان يجعل
الجواب جوابا للقسم لفظا ولزم حرف الشرط الماضى ويصير الشرط ملغا وجاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط بالجزم ويصير القسم ملغى كقولك
انا والله ان تأتنى آتك بالجزم باعتبار الشرط **وان اتيتنى والله لاتينك** باعتبار القسم والغاء
الشرط **وتقدير القسم كاللفظ** اى كتلفظ القسم اى القسم المقدر مثل القسم الملفوظ فى اعتباره
والغائه كما فى مثل قوله تعالى **لئن اخرجوا** لا يخرجون معهم اى والله لئن اخرجوا لا يخرجون فلولا تقدير القسم قبل
الشرط لوجب الجزم فى الجواب واللام فى قوله ولئن اخرجوا هى اللام الموطئة للقسم وهى لام يدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا
او تقديرا لتؤذن ان الجواب له لا للشرط **وقوله تعالى وان اطعتموهم** انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون

فلولا تقدير القسم قبل الشرط لوجبت الفاء في الجواب لان جملة اسمية **واما للتفصيل** اي لتفصيل ما اجمله المتكلم نحو قولك
جاء اخوتك اما زيد فاكرمته واما بشر فاهنته واما خالد فقد اعرضت عنه **والتزم حذف فعلها** اي فعل اما اي الفعل
الداخل عليه اما وهو الشرط لتضمنها معنى الابتداء **وعوض عن الفعل المحذوف بينها** اي بين اما **وبين فائها**
اي فاء اما **جزء مما في حيزها** اي حيز جوابها وذلك الجزء اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او ما معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما
يوم الجمعة فزيد منطلق فان قوله يوم الجمعة معمول منطلق **مطلقا** اي زمانا مطلقا اي سواء كان ما بعد اما مما يمنع تقدمه ما في حيزه
نحو اما زيدا فاني ضارب او لم يكن نحو اما زيد فمنطلق وهذا مذهب سيبويه اختاره المصنف وانما عوض ذلك لئلا يتوالى بين حرف الشرط
والجزاء لفظا وللتنبيه على ان المتقدم هو المقصود بالتفصيل دون الفعل **وقيل هو** اي ما بعد اما **معمول الشرط المحذوف**
مطلقا لا جزء الجزاء **مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق** بتقدير اما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق ورد بانه لو
جاز نصبه بتقدير تذكر لجاز رفعه بتقدير يحصل لكنه لم يجز ولجاز نصب زيد في فمنطلق بتقدير مهما تذكر زيدا فهو منطلق **وقيل**
وهو قول المازني **ان كان** ما بعد اما **جائز التقديم** نحو اما يوم الجمعة فانا خارج **فمن القسم الاول** اي هو جزء الجزاء
والا اي وان لم يكن جائز التقديم نحو اما زيدا فانا ضارب لان ان لا تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها **فمن القسم الثاني**
اي معمول الشرط المحذوف بضرورة امتناع كونه جزء الجزاء لامتناع التقديم وجوزه ابو العباس وجعل اما مانعة لتصحيح التقدم فيمتنع
تقديمه فكان زيدا معمول ضارب عنده اقيم مقام الشرط لما ان اقامة جزء الجزاء مقام فعل الشرط لازم عنده ثم لما فرغ من بيان
حروف الشرط شرع في بيان حروف الردع فقال ، حرف **الردع** اي المنع والزجر **كلا** معناه ليس كذلك يعني هيهات
ليس كذلك وهذه الكلمة موضوعة لردع المخبر اي لمنعه وزجره كقولك كلا لمن قال فلان يبغضك او لردع الطالب كقوله تعالى
كلا بعد قوله رب ارجعون لعلي اعمل صالحا **وقد جاء بمعنى حقا** كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى ولا يبطل
حينئذ كونه اسما لكن النحويين اتفقوا على حرفيته لكونه لتحقيق الجملة كان فلا في نحو قوله تعالى ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان
لآياتنا عنيدا يحتمل الوجهين كونها للردع وبمعنى حقا ثم لما فرغ من بيان حرف الردع شرع في بيان تاء التأنيث الساكنة
فقال **تاء التانيث الساكنة** صفة تاء التانيث وانما قيد بها ليعرف من الوصف انها مخالفة للتي في الاسم في باب الصفة المشبهة
تلحق الماضي في **لتانيث المسند اليه** لتحقق الاتصال وللفارق بين التاء والمسند اليه نحو ضربت هند والكلمة في
قوله لتانيث المسند اليه للتعليل لا للغرض فان تانيث المسند اليه علة لحوق التاء التانيث وليس باثر حاصل منه وانما قال تاء التانيث
الساكنة احترازا عن تاء التانيث المتحركة فانها تلحق لتانيث الاسم لا لتانيث المسند اليه **فان كان ظاهرا غير حقيقي** فمخير
واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث في الفعل عند كون الفاعل ظاهرا اللاتي
تدل على ان المسند اليه مؤنث **فضعيف** نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك فهو نظرة صورة الفاعل بحال الحاق
ضمير التثنية والجمعين في الفعل فانه غير ضعيف نحو اخواك قاما واخوتك قاموا واخواتك قمن وجاز الحاق هذه العلامة في اسم الفعل
نحو هاتيا وهاتوا وتعاليا وتعالوا بلا ضعف ثم هذه العلامة ليست بضمير بل هي حرف زائد للدلالة في اول الامر على ان المسند اليه
مثنى او مجموع مذكرا ومؤنثا كتاء التانيث تدل على ان المسند اليه مؤنث وقيل عليه انه لو كان كذلك لامتنع الواو في غير العقلاء
نحو لحوق البراغيث والنون في المذكر العقلاء نحو يحضرن الاقارب ثم لما فرغ من بيان تاء التانيث الساكنة شرع في بيان
التنوين فقال **التنوين نون ساكنة** وضعا فلا يرد تحريكها لاجتماع الساكنين نحو زيد ن العالم عندنا

حرف الردع

تاء التانيث الساكنة

[illegible]

تتبع حركة الآخر ولا يرد نحو اب واخ وفم حيث يتبع حركة الوسط لان تبعيتها ان تبعت حركة الوسط لكن حيث الوسط لم يحذف الآخر فيها منسي **لا لتاكيد الفعل** فيه احتراز عن نون الخفيفة نحو اضربن **وهو التنوين للتمكين** نحو زيد **والتنكير** نحو صه وايه **والعوض** عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ اصله يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا **والمقابلة** نحو مسلمات **والترنم** وهو التنوين اللاحق قافية الشعر مقيدة او مطلقة بدل حرف الاطلاق والقافية المطلقة التي آخرها مد للالف او الياء او الواو حرف الاطلاق وهي الحروف التي تنشأ من اشباع حركة آخر الشعر وهي احد حروف المد الثلث نحو قوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن والقافية المقيدة التي آخرها حرف ساكن غير حرف المد الثلث نحو وقاتم الاعماق خاوي المخترقن ويحذف التنوين من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وانما يحذف لقصد التخفيف لطول اللفظ وثقل العلم ولكثرة الاستعمال [illegible] التخفيف في الكتابة [illegible] وانما يحذف التنوين في قولهم [illegible] ابن مضافا الى علم آخر لكان الضرورة [illegible] في ذلك نحو [illegible] عن قراءة احد بحذف التنوين في الوصل من الشواذ [illegible] لا لتاكيد يحذف التنوين [illegible] ثم لما فرغ من بيان التنوين شرع في بيان نون التاكيد فقال نون التاكيد خفيفة ساكنة وهي النون الثقيلة [illegible] للثقيلة [illegible] لالتقاء الساكنين لخفتها ومشددة مفتوحة لخفة الفتح مع غير الالف سواء كانت الالف نحو اضربان او الالف الزائدة في جمع المؤنث نحو اضربنان فتقول اضربانّ مكسورة مع الالف التشبيه بنون التثنية [illegible] وتختصان اي نون التاكيد خفيفة او مشددة بالفعل [illegible] بالمضارع المستقبل [illegible] المستقبل في الامر نحو اضربن والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن [illegible] والطلب [illegible] بالمستقبل [illegible] القسم وان [illegible] القسم على [illegible] وقلت نون التاكيد في النفي تشبيها بالنهي وان لم يكن فيه معنى الطلب [illegible] كما [illegible] بالقسم وحمل عليه النفي [illegible] نون التاكيد في جواب القسم نحو والله لافعلن [illegible] التاكيد [illegible] القسم [illegible] للتاكيد [illegible] القسم [illegible] تطلبه وكثرت نون التاكيد في الشرط المؤكد حرفه بما الزائدة مثل اما تفعلن [illegible] فاما ترين من البشر [illegible] لحرف الشرط بالزائدة [illegible] تاكيد الفعل [illegible] المقصود [illegible] ما قبلها [illegible] نون التاكيد مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم نحو اضربن [illegible] على الواو المحذوفة للساكنين وقبلها مع ضمير المذكر [illegible] المخاطبة [illegible] مكسور نحو اضربن [illegible] على الياء المحذوفة للساكنين [illegible] الواحد المذكر [illegible] مفتوح [illegible] نحو ليضربن واضربن [illegible] التثنية والجمع [illegible] لا يكون [illegible] مفتوح اذا لم يكن ما قبلها الف [illegible] الالف في التثنية والجمع [illegible] لئلا يلتبس [illegible] نحو اضربان [illegible] لالتقاء الساكنين [illegible] الالف [illegible] في كلمة واحدة وذلك [illegible] في اضربانّ واضربنانّ [illegible] النون [illegible] لالتقاء الساكنين [illegible] الالف في التثنية [illegible] بالواحد ولو حذفت في جمع المؤنث [illegible] اجتماع النونات [illegible] الالتباس [illegible] التقاء للساكنين

كما بين ... انهما علامتان باعتبار انضمامهما ... خوف اللبس وكذا في الاجتماع فصل مغتفر او لا يدخلهما اي لا يدخل التثنية وجمع المؤنث النون
الخفيفة لاستلزام ... فيهما لزوم التقاء الساكنين لا على حده لعدم التشديد بعد الالف ولو حركت لزم الكسر بالحاصل في التثنية وجمع
النونين في جمع المؤنث خلافا ليونس فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين مغتفرا اذ الالف لما حرف لين كما في الوقف ولا يبين
ذلك عرض عند الاكثر وينبغي ان يكون مرضيا لامكان التكلم به ومجيء ذلك في الكلام المرضي كما في قوله تعالى الآن ... وهما اي نونا
التاكيد الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز كالمنفصل اي كاللفظ المنفصل في ... حذف العلة
وتحريكها على التفصيل يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النون معاملته مع الكلمة الساكنة الصدر من حذف حرف العلة وتحريكها
على التفصيل يعني ان كان الضمير مدة يحذف الضمير والا تحرك على وضعه فيقول في اضربوا اضربن وفي اغزوا اغزن بحذف الواو كما
تقول مع الكلمة المنفصلة اضربوا القوم واغزوا الجيش بحذف الواو وفي اضربي واغزي اضربن واغزن بحذف الياء كما ... مع
المنفصل اضربي القوم واغزي الجيش وفي اخشوا اخشون بتحريك الواو وفي اخشي اخشين بتحريك الياء كما تقول مع المنفصل كما تقول
اخشوا القوم بتحريك الواو واخشي القوم بتحريك الياء وانما قال في غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق نون التاكيد بالمثنى وجمع المؤنث
وليس المقصود هنا بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة لكونها ظاهرا بل المقصود بيان اتصال النون بالافعال المعتلة فان لم يكن
مع ضمير بارز بل مستكن فكالمتصل اي حكمهما اي نوني التاكيد كالساكن المتصل وهو الف التثنية في رد ما حذف منه نحو اغزون
وفي ارم ارمين وفي اخش اخشين كما تقول اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اي لاجل ان نون التاكيد مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع
الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين بفتح الياء لان النون لما كانت مع غير الضمير البارز كالكلمة المتصلة كان زوال سكون اخره ...
فيعود ما حذف للسكون فيقال ترين بياء مفتوحة واشبهت الف التثنية في الاتصال فتح ما قبل اللام معها نحو ترمين ...
ترمين كما فتح مع الف التثنية المتصل نحو هل تريان وهل ترميان وترون بضم الواو لعدم كونها مدة حتى يحذف لالتقاء
الساكنين على نحو تحريكها كذلك في كلمة المنفصلة الساكنة الصدر كما تقول اخشوا القوم وترين بكسر الياء للساكنين في
اخشي الله هذه الامثلة من المضارع واغزون باعادة الواو المحذوفة لزوال سكون الاخر لما هو كالكلمة المتصلة كما في اغزوا
وارميا واغزن واغزن بحذف الواو كما في اغزوا الجيش ولو كانت النون كالمنفصل لكان ... هذا التقاء الساكنين على حده لكون
الاول مدة والثاني مدغما فيما هو كالكلمة الواحدة بناء على الاتصال هذه الامثلة الثلثة من الامر والنون المخففة تحذف للساكن
اي لملاقاة الساكن بعدها لكونه لا تمتنع الخفيفة كذلك ان تحرك ... واللام في قوله للساكن بمعنى الوقت اي النون
يحذف وقت ملاقاة ساكن بعدها ... بالظرف وهو قوله في الوقف فيرد اي اذا حذف النون في الوقف فيرد ما حذف
اذا لم يكن مفتوحا قبل النون لزوال موجب الحذف وهو التقاء الساكنين نحو اضربوا في اضربن والمفتوح ما قبلها

اي قبل النون تقلب الفا للوقف نحو اضربا في اضربن وانما تقلب الفا تشبيها بالتنوين فانها تقلب الفا في الوقف نحو زيدا وانما حذفت ... ساكن بعدها تشبيها
بحرف المد في استدعاء ... وانها ... الساكن ولا تحرك كذا ... حطا للنون المخففة اللاحقة بالفعل عن التنوين اللاحق بالاسم فانه لا يحذف
بلا مانع من الاضافة واللام ... الخفيفة حيث تحذف بلا مانع وانما حذفت في الوقف ... للمشابهة بحرف المد حتى حذفت للساكن
ولم تحرك حذفت في الوقف ايضا مثلها ونصب ... على انه مفعول ثان لقوله ... معنى الجعل وختم الكتاب بذكر حكم الوقف
من حسن الختم ايضا لان الشيخ ذكر التنوين ... في التاكيد المتصل بالاخر في اخر الكتاب ثم اخر النون المختصة باخر الفعل لان التنوين اذا ...
يستحق التاخير عن الاسم ثم ختم بحث النون بانقلابها الفا في الوقف وهذا كما ترى من باب حسن الختم والله ... اعلم واليه المرجع والمآب تمت

جدول مزيل اغلاط غاية التحقيق

صفحه	سطر	غلط	صحيح	صفحه	سطر	غلط	صحيح	صفحه	سطر	غلط	صحيح
٢	٣	بتائيده في	بتائيده ليستعمل في	١٩	١٣	وهو الاسم	هو الاسم	٤٠	٢٩	اعتباره	اعتبار اله
٢	٧	معاودته	معاقدة	ايضا	٢٤	في الاسم	بالاسم	٤١	٢	للاصلية	الاصلية
٤	٦	فرد معين	فرد غير معين	١٠	٥	مخصوصية	خصوصية	ايضا	٧	التعريف	التفريع
ايضا	٧	ان اللام	ان يكون اللام	ايضا	١٧	اخواص	خواص	٤٣	٢٩	حركة	حكم
٥	١٦	التصغيره	تصغيره	٢١	٤	المفعول	اسم المفعول	٤٧	٢٦	حصار	حضاجر
ايضا	[illegible]	[illegible]	التصغير	ايضا	٥	اضافة الى الظرف	اضافة المظروف الى الظرف	٥٣	١٤	خلف	اى خالف
٧	٥	وعطف عليه	والعطف عليه	ايضا	٢٩	معارض ففي	معارض اما العارض ففي	٥٦	١٠	عليها	اليها
ايضا	٢٦	غير مرادة	مرادة	٢٢	٢٨	وهو	هو	ايضا	٢٦	ليحذف	للحذف
ايضا	٢٩	اللفظ	لفظ	٢٣	٢٣	الانف	الالف	٦١	٢٩	لمحقة	ملفحة
ايضا	٢٩	المهلات	المهملات	ايضا	٢٦	اوعلما	وعلما	٦٢	١	الطويح	الطوايح
٨	١٣	اهس به	احسن به	ايضا	٢٧	اوعلما	وعلما	ايضا	١٤	لزيدان	الزيدان
ايضا	٣	بالتخصيص الوضع	بالتخصيص تخصيص الوضع	٢٤	٧	ولانه	لانه	ايضا	٢	زيد وقوله	زيد وعمرو وقوله
ايضا	ايضا	والعرفية الدينية كالصلاة	والعرفية كالصلاة	ايضا	١٢	الاختلاف	اختـ[illegible]	٦٣	٢٢	الى المدينة	الى البصرة
ايضا	٢٣	فتبل	فتيل	٢٥	٨	اى الكلام	ايقسمها في الكلام	٦٤	١	قطر	قطرا
١١	٢٣	يحتاج	تحتاج	ايضا	١٥	جوده	لوجوده	ايضا	٣	لوعمل ذلك	لولا ذلك
١٢	١٤	مطلق والوجه	مطلق والاين مطلق والوجه	ايضا	٢٣	لا الياء	لان الياء	ايضا	٢٧	في الجملة	في العمدة
ايضا	٢٣	مصدر	مصدرا	٢٦	٥	الياء	الباء	٦٥	١	اضربت	اضربن
١٣	٢١	للدلالة	الدلالة	ايضا	١٩	فها	فيها	ايضا	٢٧	وقف	وفق
ايضا	ايضا	والاقتران بقسم	والاقتران وعكس الاقتران بقسم	٢٨	١١	مهملا	مهملا	ايضا	٢٩	وقف	وفق
١٤	٨	وهو دل	وهو ما دل	ايضا	ايضا	فاعطاع	فاعطاء	٦٦	٨	الحال اماوهما	[illegible]
ايضا	١٧	ما قبل	مما قبل	ايضا	٢٦	في هذه	لهذه	٦٨	١٤	لا يترجح	لم لا يترجح
ايضا	٢	علما	علم	٢٩	١٠	وقوله	وقوله	ايضا	١٧	باعتبار	لا باعتبار
ايضا	٢٢	ان	صح ان	ايضا	٢٥	وكذلك	ولذلك	٦٩	٢٤	الفطية	اللفظية
١٩	٢	يفيد	بقيد	٣٠	٢٢	التنوين	النون	٧١	٥	الشمول	شمول
ايضا	١٠	غير مطر	غير مطرد	٣٢	١	يفيد	يعتد	٧٢	٢٥	والتباس	والالتباس
١٧	٥	فلا قيد له يبطل	قيد له فلا يبطل	ايضا	١١	بصحت	لصحته	٧٣	٩	احكامها	احكامهما
ايضا	٦	المصنف المسند	المصنف من المسند	٣٣	١٣	غلامه بالاتفاق هذا	غلامه هذا بالاتفاق	ايضا	١٤	الدوام	والدوام
ايضا	٩٠	السائل بالحكم	السائل حكم	٣٦	٢٢	الى الفاعلية	الى الفاعل	ايضا	٢٩	استطرا	استطرادا
ايضا	٢٨	التقدير	التقرير	ايضا	٢٦	في للاشبه	في الشبه	٧٤	١٤	التنكرة	النكرة
١٨	٦	البلد	الدلالة	٣٧	٢	جبره	جره	٧٥	٣	سمعول	سمعوا
ايضا	٢٤	لان الضمير	[illegible] الضمير	ايضا	١٨	خلف	خالف	٧٦	١٦	فالاكر	فالاكثر
١٩	٧	شيء	شتى	٣٥	١٤	تصير	تغيير	ايضا	١٨	الاصل	لان الاصل
ايضا	٩	شيء	شتى	٣٩	١٠	صمت فانه	صمت يوم الجمعة فانه	٧٨	٢١	صورة اذا	[illegible]
ايضا	١٢	يجعل	بجعل	ايضا	٢٦	لغروض	لغرض	٧٩	٤	تقديمه	تقديم

صفحه	سطر	غلط	صحيح	صفحه	سطر	غلط	صحيح	صفحه	سطر	غلط	صحيح
٨٤	٢١	تقادير	التقادير	١٥٤	٩	الاستقبال	الاستمرار	٢٦٩	٢٥	لمضارعا	لامضارعا
ايضا	٢٨	كذلك	لذلك	١٥٩	١٦	مسنون	سنون	ايضا	٢٩	لمرد	لمجرد
٨٦	١	مثل	مثلا	ايضا	١٧	ذا الجزئيات	ذاجزئيات	٢٧١	٢٣	الخروج	للخروج
ايضا	١٢	فى الغلمان	ينبغى للاطراف فى الغلمان	١٦١	٢٧	صديقك	زيد صديقك	٢٧٢	١٩	ابدا	ابدا لا
٩٢	١١	فيهما	عليهما	١٦٢	٢٢	اذاكان	اى اذاكان	٢٧٤	٤	لوسيلة	الوسيلة
٩٣	١٧	عن الافراد	عن الافراط	١٦٤	٤	لاالانشائية	لان الانشائية	٢٧٥	٢	عرضتم	حرصتم
ايضا	٢٧	الجميلة لحضارة	الجملة لحضار مسمى ذلك	ايضا	٨	المراد	هو هذا المراد	٢٧٦	١٥	وفال	وقال
١١٢	١٨	فعلو	وغلوه	ايضا	٢٣	برجل	رجال	٢٧٩	٦	لتستحق	لتستحق
١١٨	٤	المقدار ويعنى	المقدار يعنى	١٦٦	٧	فلا	الا	٢٨٦	٣	بحرف الجر	فيعمل بحرف الجر
١١٩	٢	نصا	نصبا	ايضا	٢٢	عطف	فاعطف	ايضا	٤	[illegible]	[illegible]
١٢٢	٧	مطبوع	مصنوع	١٦٧	١٣	فيما	اى فيما	ايضا	١٠	بعضها	نقيضها
١٣٣	٢	[illegible]	[illegible]	١٦٤	١٧	فعارض	فعارض	٢٨٧	١١	ان يجاب	اى يجاب
ايضا	٢٢	اخيه	بعض اخيه	١٦٥	٢٣	رجل لك	رجل غلام لك	ايضا	٢٩	لوكان له	لوكان لمثل لهما المثل
١٣٣	٢	لذلك	لاذلك	١٦٨	٤	فقط	فقط	٢٨٩	١٥	المقضا	للقضا
١٣٤	١	دلان	كان	١٦٩	٥	حوانهما	اخوانهما	٢٩٣	٧	ثبوت	فى ثبوت
ايضا	٩	الحاله	الحال	٥٥		هو	فهو	ايضا	١٥	يزيدون	يزيدون
١٣٥	١١	المثنى	المستثنى	١٩١	٢	انتفع	انتفى	٢٩٥	١١	لاخير	لاخير
١٣٦	٩	على سبيل	لا على سبيل	٢١٣	٣	يمتنع	يمتنع	٣٠١	٣	[illegible]	[illegible]
١٤١	١٥	عمل لا	عمل ما	٢١٦	٤	ذلك	لكيته ذلك				
١٤٢	٢٢	الاعراب	اعراب	٢١٧	٢١	الى	الى				
١٤٤	٧	التى	لاالتى	٢٢٠	١	النون	والنون				
ايضا	٨	المفعول	من المفعول	٢٢٣	١٣	الالف	الالف				
١٤٥	١٣	والتنكير	والتكرير	٢٢٧	١٤	نسلة	بحرين				
١٤٦	٢	فوق	فوق ونحوها فى	٢٢٨	٤	تكثيرا	تكثيرا				
١٤٧	١	المفعول	المفصول	٢٣٣	١٠	خضيان	خصيان				
ايضا	٢٨	نظير	نظر	ايضا	١٩	هادل	مادل				
١٤٨	١٩	الاسم	اسم	٢٣٧	٢٦	سما	سماع				
ايضا	٢٣	لايعملان ان	لايعملان	٢٣٥	٢٨	تعلقه	لفظيته				
ايضا	٢٩	عن منحصر	عملهما اذا انحصر	٢٤٥	٢٦	ياب	يابى				
١٤٩	١٥	اسما	الا اسما	٢٥٢	٢٥	لايعمل فيه	يعمل فيه				
١٥١	١٨	وللاضافة فى يوم الاجل	والاضافة فى يوم الاجل	٢٥٦	٢٤	المتحقق	التحقيق				
ايضا	[illegible]	على غير المضاف	على المضاف	٢٥٨	١٥	الثانى	الثلاثى				
١٥٢	٢٣	امته	امرأة	٢٦٣	٤	تعد	تقدر				
ايضا	٣١	ولاكتفاء	اواكتفاء	٢٦٥	١١	ها	لها				
١٥٣	٢٨	دينار	الدينار	٢٦٦	٨	لترجى	الترجيح				
ايضا	٢٩	لالفظية	اللفظية	ايضا	٢	لفظ	اللفظ				
[illegible]	٢٩	يكون صفة	يكون للشى صفة	ايضا	٢١	تقدم	بتقديم				

الحمد لله والمنة قد وقع الفراغ من طبع
هذا الكتاب المقبول لدى ذوى [illegible]
المسمى بغاية التحقيق بكمال الجهد
والتدقيق وكانت نسخ هذا الكتاب
اكثرها مشتملة للاغلاط الكثيرة
فجمعت كتبا كانت صحيحة سيما النسخة
التى قد اشتهر فى هذا البلد بكمال
الصحة المملوكة لحافظ ومولوى عبد الرحمن
صاحب المدرسة فصححت غاية التصحيح
ونقحت غاية التنقيح ومع هذا الانسان
مركب من الخطاء والنسيان فيا ايها
المنصفون من علماء الزمان وطلباء اهل
الدوران ان تجدوا فيه خللا
فلا تنظروا فيه حلا لا
وانا الفقير الراجى الى رحمة ربه الودود المدعو محمد [illegible]